



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأنبار

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

التَّعْلِيلُ الصَّرْفِيُّ فِي شَرْحِ تَكْمِلَةِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ لِأَبِي الْبَقَاءِ

الْمُكَبَّرِيِّ (ت ٦١٦ هـ)

أطروحة مُقدَّمة

إلى مجلس كَلِيَّةِ التَّربِيَةِ لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ، فِي جَامِعَةِ الْأَنْبَارِ وَهِيَ جُزْءٌ مِنْ
مُتَطَلِّبَاتِ نَيْلِ دَرَجَةِ الدِّكْتُورَاهِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَآدَابِهَا.

مِنْ طَالِبَةِ الدِّكْتُورَاهِ

عالية نافع كافي الراوي

بِإِشْرَافِ الْأُسْتَاذِ الدِّكْتُورِ

عمار صبار كريم العلواني

اَللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى اٰلِهِ

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة: ٣٢

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ **التَّعْلِيلُ الصَّرْفِيُّ فِي شَرْحِ تَكْمَلَةِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ لِأَبِي الْبَقَاءِ الْعُكْبَرِيِّ (ت ٦١٦هـ)** المقدمة من طالبة الدكتوراه (عالية نافع كافي شهاب الراوي)، قد جرت بإشرافي في كلية التربية بجامعة الأنبار، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها.

التوقيع:

المشرف: أ. د. عمار صبار كريم العلواني

جامعة الأنبار/ كلية التربية للعلوم الانسانية

التاريخ: ٢٠٢٣/ ٤/ ١٩

توصية رئيس القسم

بناءً على التوصيات المتوافرة أُرْسِحَ هذه الأطروحة للمناقشة.

التوقيع:

أ. د. محمد عبد جاسم الساطوري

رئيس قسم اللغة العربية

٢٠٢٣/ ٤ / ١٩

إقرار المقوم العلمي الأول

أشهدُ أنني قد قرأتُ هذه الأطروحة الموسومة بـ **التَّعْلِيلُ الصَّرْفِيُّ فِي شَرْحِ تَكْمَلَةِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ لِأَبِي الْبَقَاءِ الْعُكْبَرِيِّ (ت ٦١٦هـ)** المقدمة من طالبة الدكتوراه (عالية نافع كافي شهاب الراوي) إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة الأنبار، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، ووجدتها صالحة من الناحية العلمية.

كما أتعهد بمراعاة الدقة في التقويم، وعدم الاكتفاء ببحث الإطار العام لأطروحة ومنهج البحث العلمي والعمل على ضمان السلامة الفكرية، وعدم هدم النسيج الوطني واللحمة الوطنية، والطلب من مقدّم الأطروحة حذف الفقرات والعبارات المسيئة لها، وبخلاف ذلك أتحمل التبعات القانونية كافة، ولأجله وقعت.

التوقيع:

الاسم: أ . م . د. محمود عواد جمعة

الجامعة: كلية الإمام الأعظم (رحمه الله) الجامعة

التاريخ: ٢٠٢٣/٥/٧

إقرار المقوم العلمي الثاني

أشهدُ أنني قد قرأت هذه الأطروحة الموسومة بـ **التَّعْلِيلُ الصَّرْفِيُّ فِي شَرْحِ تَكْمِلَةِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ لِأَبِي الْبَقَاءِ الْعُبَيْرِيِّ (ت ٦١٦هـ)** المقدمة من طالبة الدكتوراه (عالية نافع كافي شهاب الراوي) إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة الأنبار، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، ووجدتها صالحة من الناحية العلمية.

كما أتعهد بمراعاة الدقة في التقويم، وعدم الاكتفاء ببحث الإطار العام للأطروحة ومنهج البحث العلمي والعمل على ضمان السلامة الفكرية، وعدم هدم النسيج الوطني واللحمة الوطنية، والطلب من مقدّم الأطروحة حذف الفقرات والعبارات المسيئة لها، وبخلاف ذلك أتحمّل التبعات القانونية كافة، ولأجله وقعت.

التوقيع:

الاسم: أ. د. فرقد مهدي صالح

الجامعة: الأنبار

الكلية: كلية التربية / القائم

التاريخ: ٢٠٢٣/٥/٦

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة أننا قد اطلعنا على الاطروحة الموسومة بـ (التعليل الصرفي في شرح تكملة أبي علي الفارسي لأبي البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ) المقدمة من طالبة الدكتوراه (عالية نافع كافي شهاب الراوي) من قسم اللغة العربية - كلية التربية للعلوم الانسانية - جامعة الانبار وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، ونُقر بأنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها تخصص لغة بتقدير (جيد جدًا) .

التوقيع :

الاسم : أثير طارق نعمان

المرتبة العلمية : استاذ

التاريخ : ٢٠٢٣ / ٧ / ١٣

عضوًا

التوقيع :

الاسم : وسام نجم عبدالله

المرتبة العلمية : أستاذ مساعد

التاريخ : ٢٠٢٣ / ٧ / ١٣

عضوًا

التوقيع :

الاسم : أسامة محمد سويلم

المرتبة العلمية : أستاذ مساعد

التاريخ : ٢٠٢٣ / ٧ / ١٣

عضوًا

التوقيع :

الاسم : إسراء صلاح خليل

المرتبة العلمية : أستاذ مساعد

التاريخ : ٢٠٢٣ / ٧ / ١٣

عضوًا

التوقيع :

الاسم : عمار صبار كريم

المرتبة العلمية : أستاذ

التاريخ : ٢٠٢٣ / ٧ / ١٣

عضوًا ومُشرفًا

التوقيع :

الاسم : عمر علي محمد

المرتبة العلمية : أستاذ

التاريخ : ٢٠٢٣ / ٧ / ١٣

رئيس اللجنة

صادقها مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة الأنبار.

التوقيع

أ.د. طه ابراهيم شبيب

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية

٢٠٢٣ / / م

الأفكار

*... إلى أبي وأمي ... الذين كنتُ بهما أيتاً .. وبدونهما أيتاً ...

*... إلى إخواني وأجنحتي ... الذين بهم أعلو وتعلو هممتي .. أحمد وعقبة وحمزة ...

*... إلى لغة الضاد التي جمعنا طريقها بأرفق الرفقة وأطيبهم وأجزلهم عوناً .. عبد الرحمن فائق

شاكر الراوي ...

*... إلى من قيل فيه :

إلى مثل هذا الأسمِ الرثاء ... بَكَّةُ نَصَاتُ الْعُلَمَاءِ .. أستاذي الدكتور محمود شاكر ساجت

الجنابي ... رحمه الله برحمته الواسعة

*... إلى مَنْ حَصَدْنَا مَا زَرَعَ .. فَكُنَّا عَلَى الظَّفَرِ كَمَا شَرَعَ ..

أستاذي الدكتور عثمان عبد الحليم الراوي ...

إلى الروح النقية ... التي تعمّرني بكلماتها الدافئة

وتروي لي حكايات الزمن القديم شوقاً إليه ... (جدتي) .. حفظها الرحمن

إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا الجهد ...

عالية نافع الراوي

الشُّكْرُ والعَرَفَان

الشُّكْرُ والتَّقْدِيرُ في البدء والمنتهى لصاحب التقدير والتيسير (الله) العليُّ القديرُ ، الذي يسرَّ لي الكتابة في هذا الموضوع ، وهياً لي من أسبابه وسبل إعدادهِ، حتى خرج للنَّاسِ على هذه الصُّورة ، فتلك نعمة تستوجبُ شكر الله عليها ، فالشُّكْرُ كُلُّهُ لله عزَّ وجلَّ الذي أعانني ومنحني الصَّبر والعزيمة على إكمال اطروحتي ، وانطلاقاً من قوله تعالى ﴿لَيْنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ (سورة إبراهيم، من الآية:٧).

أرى من الواجب أن أتقدم بالشكر والتقدير لكل من قدموا ومدوا لي يد العون فجزاهم الله عني خير الجزاء...وأشكر أستاذي الفاضل الخلق الذي زرع حبَّ علم الصَّرف في قلوبنا وأذهاننا **الدكتور (قصي رضا جدوع الهيتي)** فأكرمني بتوجيهاته العلمية السَّديدة، فكان خيرُ ناصح وموجِّه في بداية طريقي فله منِّي الشكر الجزيل وجزاه الله عني كلَّ خير ، ورعاه الله بحفظه من كلِّ شرٍ...

ويطيب لي أن أثنى على رئاسة قسم اللغة العربية المتمثلة بالأستاذ **الدكتور (محمد جاسم عبد الساطوري)** فكان نعم الأب والمعلم ، وسابقة الأستاذ **الدكتور (عثمان عبدالحليم الراوي)** فكان محطَّ شرف واعتزاز ؛ ، لما قدموه لنا من تسهيلات طوال مسيرتنا الدراسية، فاسأل الله أن يجزيهم كلَّ الخير ، وأن يزيدهم رفعةً وشرفاً ...

وسأبقى مديناً لثلاثة طيبة من صديقاتي المؤنسات الغاليات : **(مروة عبدالكريم العاني وأنسام ذياب العاني ومها حميد المحمدي)** ، فلهن مني شكرٌ لا يقدرُ على إحصائه إلا الله تعالى ...عسى ربي أن يوفقهم لما فيه الخير والسَّداد والعاقبة الحسنة.

مُلخَص الأطروحة

الحمدُ لله الكريم المنان الذي خلق الإنسان وعلمه البيان ، وشَرَفَ العربيةَ على سائر اللغاتِ بالقرآن ، وجعلها بحرًا ينهلُ منها الظَّمآن ، البقاء العُكْبَرِي ، والصلاة والسلام على خير البرية ، الذي بعثه الله بالبراهين المضِيّة ، وأَيَّدَهُ بالمعجزاتِ السَّنِيّةِ، وخصَّه باللغة العربية محمدٌ وعلى آلِه وصحبُه صلاةً سرمدية .. أما بعد

فإنَّ هَذِهِ الأطروحة التي تحمل عنوان (التَّعليلُ الصَّرْفِيُّ في شَرْحِ تَكْمِلَةِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ لِأَبِي الْبَقَاءِ الْعُكْبَرِيِّ (ت ٦١٦هـ)) تهدف إلى استقصاء العِللِ الصَّرْفِيَّةِ ودراستها عند العُكْبَرِيِّ والتَّعَرُّفَ عَلَى مستوياتها وَأَصْنَافِهَا وَخَصَائِصِهَا وتحديدِها ومعالجتها، ومناقشتها عند عُلَمَاءِ العربية السابق منهم واللاحق، وَقَدْ تناولت التعليل بجانبيه: الضمني والصريح ... إلخ، وَتَكَتَسَبَ هَذِهِ الأطروحة أهميتها إذ تبحث في كتاب (شرح تكملة أبي علي الفارسي لأبي البقاء العُكْبَرِي) ، وعلميَّة مؤلفه، وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى الأمثلة الصَّرْفِيَّةِ والشَّاهدِ الشَّعْرِيِّ، وبوصفه كِتَابًا جَدَلِيًّا خِلَافِيًّا، إذ كَانَتْ أَغْلِبُ عِلَلُهُ عميقة تبحث في خفايا اللُّغة، وَتَعْتَمِدُ عَلَى المناظرة المتخيلة، إذ تَعْدَى ظَاهِرَ العِللِ وراح يبحث فيما يمكن أَنْ يستفهم عنه، أَوْ عَرَضَ المسائل الخِلافية الصَّعبة وعللها، وَبَرَزَتْ تِلْكَ العِللُ وَبَيَّنَتْ مَوْقِفَ الْعُكْبَرِيِّ مِنْهَا وَمِنْ أَصْحَابِهَا ... وَقَدْ اقْتَضَتْ طَبِيعَةُ الدَّرَاسَةِ تَقْسِيمَهَا عَلَى أَرْبَعَةِ فصولٍ : تَسْبِقُهَا مُقَدِّمَةٌ، وَتَمْهِيدٌ، وَتَتْلُوهَا خَاتِمَةٌ وَقَائِمَةٌ الْمَصَادِرِ... وَفِي الْمُقَدِّمَةِ: تَطَرَّقَتْ إِلَى أَهْمِيَةِ الْمَوْضُوعِ، وَأَسْبَابِ اخْتِيَارِهِ، وَالصَّعُوبَاتِ التي واجهتني، وَالْمَنْهَجَ الَّذِي سَرْتُ عَلَيْهِ فِي دراسةِ عِللِ شرح التكملة وأهداف الدَّرَاسَةِ أَمَّا التَّمْهِيدُ: فَتَمَثَّلَ عَلَى أَرْبَعَةِ مَحَاوِرٍ: الْأَوَّلُ: التعريف بأبي علي الفارسي وكتابه التكملة ، وآثاره العلمية باختصار. وقيمة التكملة ، ومنزلته العلمية. والثَّانِي: التعريف بالعُكْبَرِيِّ حَيَاتُهُ وآثاره بالتفصيل ، والثَّالِثُ: التعريف بكتاب شرح التكملة، وشرح التكملة ، والرَّابِعُ: نَشَأَةُ التَّعْلِيلِ الصَّرْفِيِّ، وتطورها عِنْدَ عُلَمَاءِ العربية .

وفي الفصل الأول : فقد درستُ فيه مَنَهِجَ الْعُكْبَرِيِّ فِي الْعِلَّةِ الصَّرْفِيَّةِ، وفيه أَرْبَعَةُ مَبَاحِثَ مَسْبُوقَةٍ بِتَوَاطُفٍ لِكُلِّ مَبْحَثٍ فِيهَا : الْأَوَّلُ: سمات التَّعليلِ عِنْدَ الْعُكْبَرِيِّ.

الثَّانِي: مَنهج العُكْبَرِيّ في النّقل من المِوارد. والثَّالِث: مَوقِف العُكْبَرِيّ من آراء العُلماء في العِلَّة الصَّرْفِيَّة. والرَّابِع: ألفاظ الحُكم عِند العُكْبَرِيّ.

وفي الفَصْل الثَّانِي : بَعنوان أَصول التعليل الصّرْفِي عِند العُكْبَرِي ، وفيه أربعة مَبَاحِث : الأول : السَّماع والثَّانِي : القياس ، والثَّالِث : الإجماع ، والرَّابِع: استصحاب الحال . وَكَانَ كُلّ ذَلِكَ مَسْبُوقًا بِتَوطئةٍ لِكُلِّ مَبْحَثٍ فِيهَا ، وأَرَدتُهَا بِأَمْثَلَةٍ وَأَفِيَةٍ مِنْ اسْتِعْمالِ العُكْبَرِيّ لِهَذِهِ العِلل .

وفي الفَصْل الثَّالِث: بَعنوان العِلَّة الصَّرْفِيَّة عِند العُكْبَرِيّ، وفيه ثلاثة مَبَاحِث: الأول: العِلل التعليلية والجدلية والقياسية ، والثَّانِي: العِلل الصَّرْفِيَّة البسيطة والمركبة، والثَّالِث: العِلل الموجبة والجائزة، ... وفي الفَصْل الرَّابِع :بَعنوان أَصْنافِ العِلَّة الصَّرْفِيَّة عِند العُكْبَرِيّ، واشتمل عَلَى أربعة مباحث، الأول: العِلل الصَّرْفِيَّة الاسْتِعْمالِيَّة، والثَّانِي: العِلل الصَّرْفِيَّة التَّحْوِيلِيَّة، والثَّالِث: العِلل الصَّرْفِيَّة القِيَّاسِيَّة، والرَّابِع: العِلل الصَّرْفِيَّة الدَّلَالِيَّة ... وَأَمَّا الخاتمة فدَوْنْتُ فِيهَا أَهمُ النّتائِج التي تَوَصَّلْتُ إِلَيْهَا، وَفِي الختام أَسالُ اللهَ أَنْ أَكونَ قَد وفقتَ فِيما كَتَبْتُ، وَمَا توفِيقِي إِلَّا باللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ، وَأَنْ تَنالَ إعْجابَ القارئِ الكريمِ.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١-٥
التمهيد	٦-٤٧
(أ) التعريف بأبي علي الفارسي وكتابه التكملة	٧-١١
اسمه وكنيته ولقبه	٧
ولادته ونشأته	٧
أخذه العلم	٧-٨
مؤلفاته	٨-١٠
قيمه كتاب التكملة ومنزلته العلمية	١٠-١١
وفاته	١١
(ب) التعريف بالغُكْبَرِيّ وكتابه شرح التكملة	١٢-٢٠
اسمه ونسبه ولقبه	١٢-١٣
ولادته ونشأته وأسرته	١٣-١٤
أخذه العلم	١٤
شعره	١٤-١٥
شيوخه وتلاميذه	١٥-١٨
آثاره العلمية	١٨-٢٠
وفاته	٢٠
(ج) كتابه التكملة ، وشرح التكملة	٢١-٢٤
المحققة	٢١
الشروح إجمالاً	٢٢-٢٣
مختصره	٢٣
ناظميه	٢٤

٢٤	معارضيه
٤٧-٢٥	(د) نشأة التعليل الصرفي وتطوره عند علماء العربية
٢٥	معنى العلة في اللغة والاصطلاح
٣٢-٢٥	نشأة العلة ومراحلها
٣٤-٣٢	أقسام العلة عند علماء العربية التي وافقوا عليها
٣٦-٣٤	مسالك العلة وقوادحها
٤٧-٣٦	تطور التعليل الصرفي عند علماء العربية
١١٠-٤٨	الفصل الأول: منهج العُكْبَرِيّ في العلة الصرفية
٦٧-٤٩	المبحث الأول: سمات التعليل عند العكبري
٧٤-٦٨	المبحث الثاني: منهج العكبري في النقل من الموارد
٩٢-٧٥	المبحث الثالث: موقف العكبري من آراء العلماء في العلة الصرفية
١١٠-٩٣	المبحث الرابع: ألفاظ الحكم عند العكبري
١٧٥-١١١	الفصل الثاني: أصول التعليل عند العُكْبَرِيّ
١٦١-١١٤	المبحث الأول: السماع
١٣٣-١١٩	المطلب الأول: استدلاله بالقران الكريم
١٤٠-١٣٤	المطلب الثاني: استدلاله بالقراءات القرآنية
١٤٥-١٤١	المطلب الثالث: استدلاله بالحديث النبوي الشريف
١٦١-١٤٦	المطلب الرابع: استدلاله بكلام العرب
١٦٦-١٦٢	المبحث الثاني: القياس
١٧٠-١٦٧	المبحث الثالث: الإجماع
١٧٥-١٧١	المبحث الرابع: استصحاب الحال
٢١٥-١٧٦	الفصل الثالث: أقسام العلة الصرفية عند العُكْبَرِيّ
١٩٠_١٧٧	المبحث الأول: العلل التعليمية والقياسية والجدلية عند العُكْبَرِيّ
١٨٦-١٨٠	أولاً: العلل التعليمية
١٩١_١٨٧	ثانياً: العلل القياسية

١٩٩_١٩٢	ثالثًا: العلل الجدلية
٢٠٨-٢٠٠	المبحث الثاني: العلل الواجبة والجائزة
٢٠٣-٢٠٠	أولًا: العلل الواجبة
٢٠٨-٢٠٤	ثانيًا: العلل الجائزة
٢١٥-٢٠٩	المبحث الثالث: العلل البسيطة والمركبة
٢١١-٢٠٩	أولًا: العلل البسيطة
٢١٥-٢١٢	ثانيًا: العلل المركبة
٣١٥-٢١٦	الفصل الرابع: أصناف العلة الصرفية عند العُكْبَرِيِّ
٢٣٠-٢١٧	المبحث الأول: العلل الاستعمالية
٢٢١-٢١٧	أولًا: علة الاستئصال
٢٢٣-٢٢١	ثانيًا: علة التخفيف
٢٢٥-٢٢٣	ثالثًا: علة كثرة الاستعمال
٢٢٦-٢٢٥	رابعًا: علة الاستغناء
٢٢٨-٢٢٦	خامسًا: علة إرادة البيان
٢٣٠-٢٢٨	سادسًا: علة طرد الباب
٢٥٢-٢٣١	المبحث الثاني: العلل التحويلية
٢٣٥-٢٣٢	أولًا: علة مراعاة الأولى
٢٤٠-٢٣٦	ثانيًا: علة مراعاة الأصل أو الرجوع إليه
٢٤٤-٢٤٠	ثالثًا: علة العوض أو التعويض
٢٤٨-٢٤٥	رابعًا: علة القوة
٢٥٠-٢٤٨	خامسًا: علة طول الكلام
٢٥٢-٢٥٠	سادسًا: علة التمكن
٢٨٣-٢٥٣	المبحث الثالث: العلل القياسية
٢٥٩-٢٥٥	أولًا: علة المشابهة
٢٦٤-٢٥٩	ثانيًا: علة التوهم

٢٦٩-٢٦٤	ثالثًا: علة الحمل على النظر
٢٧٣-٢٧٠	رابعًا: علة الحمل على النقيض
٢٧٧-٢٧٤	خامسًا: علة المشاكلة أو الموافقة
٢٨٣-٢٧٧	سادسًا: علة القرب أو المجاورة
٢١٥-٢٨٤	المبحث الرابع: العلل الدلالية
٢٨٩-٢٨٥	أولًا: علة خوف اللبس
٢٩٢-٢٨٩	ثانيًا: علة أمن اللبس
٢٩٥-٢٩٢	ثالثًا: علة البيان
٢٩٧_٢٩٥	رابعًا: علة الاستدلال
٣٠٢_٢٩٧	خامسًا: علة الفرق
٣٠٥-٣٠٢	سادسًا: علة التوكيد
٣١٠-٣٠٥	سابعًا: علة مراعاة المعنى أو الحمل عليه
٣١٢-٣١٠	ثامنًا: علة القلة
٣١٥-٣١٢	تاسعًا: علة الكثرة
٣١٧-٣١٦	الخاتمة والنتائج
٣٥٧_٣١٨	ثبت المصادر والمراجع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ وَجَعَلَهُ حُجَةً إِلَى يَوْمِ الْحِسَابِ ، وشرف العربية بأن جعلها لغة الخطاب فأعجز به الكفار والأحزاب ، ثُمَّ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى النَّبِيِّ الْأَوَّابِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الصَّفْوَةِ الْأَحْيَاءِ .

أَمَّا بَعْدُ : فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى حِفْظَ لَنَا اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ بِحِفْظِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ ، وهياً لنا أسباباً منها اهتمام العلماء بعلم الصرف الذي هو عمادُ العربية ألفوا فيه مصنفاتٍ بالغة الأهمية ، منذُ عصر التأليف وإلى عصرنا الحاضر ، التي كانت هدفها الحفاظ على لغة القرآن الكريم العظيم .

فإِنَّ عِلْمَ الصَّرْفِ مِنْ عُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُهْمَةِ الَّتِي لَا بَدَّ لِمَنْ يَرُومُ الْإِبْحَارَ فِي مَرْكَبِهَا أَنْ يَتَلَاظِمَ فِي أُمُوجِهِ فَهُوَ يَدْرُسُ بَنِيَّةَ الْكَلِمَةِ مِنْ حَيْثُ الْحَرَكَاتُ وَالسَّكَنَاتُ وَالْحُرُوفُ، وَبِهِ يُعْرِفُ جَذَرَ الْكَلِمَةِ وَكَيْفِيَّةَ نُطْقِهَا النَّطْقَ السَّلِيمَ؛ وَلَمَّا كَانَ عِلْمُ الصَّرْفِ دَقِيقَ الْمَسَالِكِ احتاج الصرفيون إلى التَّعْلِيلِ فَجَعَلُوا يَكْدُونُ عَقُولَهُمْ لِيَصِلُوا الْقَوَاعِدَ الْكَلِيَّةَ الَّتِي تَضْبِطُ الْكَلِمَاتَ نَطْقًا وَكِتَابَةً فَكَثُرَتْ تَعْلِيلَاتُهُمْ تَبَعًا لِاخْتِلَافِ عَقُولِهِمْ ، وفي هذه الأطروحة سوف نبحث العِللَ الصَّرْفِيَّةَ فِي شَرْحِ الْعُكْبَرِيِّ عَلَى التَّكْمِلَةِ وَالَّذِي يَعُدُّ مِنَ الْكُتُبِ الْمَهْمَةِ فِي الصَّرْفِ وَلَا سِيَّمَا فِي التَّعْلِيلِ ، لِنَتَعَرَّفَ عَلَى نَشْأَةِ الْعِلَّةِ وَأَنْوَاعِهَا عِنْدَ الْعُكْبَرِيِّ وَالْمَنْهَجِ الَّذِي اتَّبَعَهُ فِي شَرْحِهِ فَضلاً عَنْ مَوْقِفِهِ مِنْ عِلَلِ النُّحَاةِ السَّابِقِينَ لَهُ.

أسباب اختيار البحث:

بَرًّا بِأَمِّ الْعُلُومِ _ الصَّرْفِ كَمَا سَمَّاهُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ بْنُ مَسْعُودٍ صَاحِبُ الْمَرَاكِ - إِذْ إِنَّ أَكْثَرَ الرِّسَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ مُتَوَجِّهَةٌ لِدِرَاسَةِ الْعِلَلِ النَّحْوِيَّةِ ، فَأَرَدْتُ الْخُرُوجَ عَنِ الْمَأْلُوفِ، وَارْتَيَايْتُ أَنْ تَكُونَ دِرَاسَتِي فِي الْعِلَلِ الصَّرْفِيَّةِ؛ لِلإِسْهَامِ فِي إِغْنَاءِ الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ فِي مَجَالِ الدِّرَاسَاتِ الصَّرْفِيَّةِ... وَأَمَّا الدَّافِعُ لِاخْتِيَارِ هَذَا الْمَوْضُوعِ فَهُوَ شَغْفِي وَحُبِّي لِعِلْمِ التَّصْرِيفِ وَدِرَاسَةِ دِقَائِقِهِ ، وَعِنْدَمَا كُنْتُ أَبْحَثُ عَنْ عُنْوَانٍ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ أَشَارَ عَلِي الدُّكْتُورُ الْمَفْضَالُ (عمر ثابت الجبوري) بهذا الموضوع فأعجبني لما لهذا الكتاب من أثر كبير في الصَّرْفِ فَضلاً عَنْ جَدَّةِ الْكِتَابِ فَكَانَ كُلُّ ذَلِكَ دَافِعًا قَوِيًّا لِدِرَاسَةِ هَذَا الْكِتَابِ.

أهمية البحث:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة في الجوانب الآتية :

تكتسب هذه الأطروحة أهميتها بالدرجة الأولى من كونها تبحث في أحد كتب الصرف وعلى رأسها كتاب (شرح تكملة أبي علي الفارسي لأبي البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ) ، ولا شك أن هذا الكتاب قد تضمن بين دفتيه الكثير من العِلل الصَّرْفِيَّة ، فأردت أن أبحث في هذه العِلل لبيان مدى اهتمام العكبري فضلاً عن أنه كتاب بكر لم يُدرس من قبل.

ومن ذلك أيضاً غزارة ظاهرة التعليل الصَّرْفِي في هذا الكتاب ، فهو يُعدُّ موسوعة صَرْفِيَّة لما جَمَعَ العكبري من مسائل صَرْفِيَّة زاخرة بالتفصيلات والتعليلات ، وتميَّز بمعالجة العلة الصَّرْفِيَّة معالجةً شاملةً ومبسطةً.

صعوبات البحث:

ومن الأمور المُسلم بها: أنه لا يخلو أيُّ بحثٍ من صعوباتٍ ، ولكن هذه الصعوباتِ تَذُلُّ بعونِ الله تعالى، فمن الصعوبات التي واجهتني هو غزارة التأليف عند الفارسي والعكبري مما أخذ مني جهداً كبيراً لمعرفة أقوالهم وإن كان هناك اختلاف فيها فضلاً عن الاضطراب الكبير في بعض الآراء وقد ذكرت ذلك في المآخذ ، ومن ذلك أيضاً صعوبة عبارة كتاب (شرح التكملة للعكبري) وطبيعة أبواب الصرف أصعب في فهمها من أبواب النحو، وكان العكبري يلتزم الغُمُوض، وتداخل العِلل الصَّرْفِيَّة ممَّا يؤدي إلى الخلط فيما بينها، وأدى ذلك إلى صعوبة التمييز بين مستويات العِلل وأصنافها، ووضعها في مكانها المناسب، وكان العكبري في الغالب لا يُصرِّح بـ (العلة) فاعتمدت على نفسي بقراءة مسأله مراراً وتكراراً، واستخرجت العِلل وصنفتها ودرستها في مظاهرها.

منهجُ البحث:

أمّا عن منهج البحث : فقد اخترتُ منهجًا (وصفي في الفصلين الأول والثاني) _ومنهجًا (تحليلي في الفصلين الثالث والرابع) في بدء كُلِّ عِلَّةٍ أورد العِلَّةَ الصرفيّة ثُمَّ أذكرُ في بدايتها عِلَّةَ المؤلف ، ومن بعدها أطرح علل العلماء بدءًا من سيبويه إلى السُّيوطي ، وأتَحاوَر فيما بينها وفي بعض الأحيان أذكرُ آراء العلماء المُحدثين إذ وردت عندهم .

الدراساتُ السابقة:

لا توجدُ دراساتٌ سابقةٌ تطرقت إلى التعليل الصّرفيّ في شَرْحِ تكملة أبي علي الفارسي لأبي البقاء العُكْبَرِي (ت ٦١٦هـ) فهذه الدراسةُ هي الدراسةُ الأولى على هذا الكتابِ بعدَ تحقيقه... وتقتضي الأمانةُ العلميّةُ أن أُشيرَ إلى أنني أفدتُ من رسائلٍ علميّةٍ في هذا الميدانِ كان في مقدّمتها: رسالة الأستاذ فهد بن سالم الشمري : (منهج أبي حيان الأندلسي في التعليل الصرفي في كتابه ارتشاف الضرب) ، ورسالة الأستاذ صلاح علي العيساوي (العلل الصّرفية في كتاب الإصباح لابن هلال الحبي (ت: ٩٣٣هـ) جمعٌ ودراسةٌ) ، ورسالة الطالبة حنين هادي (العلة الصرفية عند ابن عصفور في كتاب المفتاح) ، ورسالة الدكتور مجيد خير الله الزاملّي ، بإشراف الدكتور هاشم طه شلاش . (أبو البقاء صرفيًا) .

خطةُ البحث:

وقد اقتضت منهج البحث أن تكون اطروحتي في : (أربعة فصولٍ)، تَسْبِقُهَا (المُقَدِّمَةُ) وَتَعْقِبُهَا الخَاتِمَةُ وَأبرزُ النَّتَائِجَ التي تَوَصَّلَت إليها. أمّا المُقَدِّمَةُ: فَقدَ ذَكَرْتُ فِيهَا أهميةَ المَوْضُوعِ، وأسبابَ اختيارِ، والصَّعُوبَاتِ التي واجهتني، وَالْمَنْهَجَ الذي سرت عليه في دراسة كتاب شرح التكملة للعُكْبَرِي، وأهداف الدراسة ... إلخ.

التَّمْهِيدُ: وَقَدْ اشْتَمَلَ عَلَى أَرْبَعَةِ مَحَاوِرٍ:

أولًا: التعريف بأبي علي الفارسي وكتابه التكملة ، وآثاره العلمية باختصار. وقيمة التكملة ، ومنزلته العلمية.

ثانيًا: التعريف بالعُكْبَرِيَّ حَيَاتُهُ وآثاره العلمية.

ثالثًا: التعريف بكتاب شرح التكملة، وشرح التكملة .

رابعًا: نشأة التعليل الصَّرْفِيَّ، وتطوره عِنْدَ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ.

أَمَّا الْفَصْلُ الْأَوَّلُ : فَقَدْ دُرِسَتْ فِيهِ مَنَهِجُ الْعُكْبَرِي فِي الْعِلَّةِ الصَّرْفِيَّةِ ، وَفِيهِ أَرْبَعَةُ مَبَاحِثَ مَسْبُوقَةٍ بِتَوَظُّعٍ لِكُلِّ مَبْحَثٍ فِيهَا :

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: سَمَاتُ التَّعْلِيلِ عِنْدَ الْعُكْبَرِيَّ.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: مَنَهِجُ الْعُكْبَرِيَّ فِي النُّقْلِ مِنَ الْمَوَارِدِ

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: مَوْقِفُ الْعُكْبَرِيَّ مِنَ آرَاءِ الْعُلَمَاءِ فِي الْعِلَّةِ الصَّرْفِيَّةِ.

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: أَلْفَاظُ الْحُكْمِ عِنْدَ الْعُكْبَرِيَّ.

أَمَّا الْفَصْلُ الثَّانِي : فَقَدْ دُرِسَتْ فِيهِ أَصُولُ التَّعْلِيلِ الصَّرْفِيِّ عِنْدَ الْعُكْبَرِيَّ ، وَفِيهِ أَرْبَعَةُ مَبَاحِثَ مَسْبُوقَةٍ بِتَوَظُّعٍ لِكُلِّ مَبْحَثٍ فِيهَا :

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: السَّمَاعُ

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: الْقِيَاسُ

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: الْإِجْمَاعُ

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: اسْتِصْحَابُ الْحَالِ .

أَمَّا الْفَصْلُ الثَّالِثُ: فَقَدْ تَحَدَّثْتُ فِيهِ عَنْ مَسْتَوِيَّاتِ الْعِلَّةِ الصَّرْفِيَّةِ عِنْدَ الْعُكْبَرِيَّ، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ مَبَاحِثَ مَسْبُوقَةٍ بِتَوَظُّعٍ لِكُلِّ مَبْحَثٍ فِيهَا، وَأَثْبَتُهَا بِأَمْثَلَةٍ مِنْ اسْتِعْمَالِ الْعُكْبَرِيَّ لِهَذِهِ الْعِلَلِ، وَبَيَّنْتُ مَوْقِفَهُ فِي كُلِّ مِنْهَا:

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: الْعِلَلُ التَّعْلِيمِيَّةُ، وَالْقِيَاسِيَّةُ، وَالْجَدَلِيَّةُ.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: الْعِلَلُ الْبَسِيطَةُ، وَالْمَرْكَبَةُ.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: الْعِلَلُ الْوَاجِبَةُ، وَالْجَائِزَةُ.

أَمَّا الْفَصْلُ الرَّابِعُ: فَقَدْ دُرِسَتْ فِيهِ أَصْنَافُ الْعِلَّةِ الصَّرْفِيَّةِ عِنْدَ الْعُكْبَرِيَّ، وَقَدْ اشْتَمَلَ عَلَى أَرْبَعَةِ مَبَاحِثَ:

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: الْعِلَلُ الصَّرْفِيَّةُ الْإِسْتِعْمَالِيَّةُ

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: الْعِلَلُ الصَّرْفِيَّةُ التَّحْوِيلِيَّةُ.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: العِللُ الصَّرْفِيَّةُ الْقِيَاسِيَّةُ.

المبحث الرابع: العِللُ الصَّرْفِيَّةُ الدِّلَالِيَّةُ.

وَذِيلَتِ الْأَطْرُوحَةُ بِـ (الْخَاتَمَةِ وَالنَّتَائِجِ) لَخَصَّتْ فِيهَا أُبْرَزَ النَّتَائِجِ الَّتِي تَوَصَّلَتْ إِلَيْهَا، مُتَّبِعَةً ذَلِكَ ثَبَاتًا بِـ (الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ) الَّتِي اعْتَمَدَتْهَا فِي أُطْرُوحَتِي.

وَحِثَامًا _هَذَا هُوَ جَهْدُ الْمُقَلِّ وَحَسْبِي أَنِّي اجْتَهِدْتُ ، فـ (كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ)^(١) فما كان فيه من صواب فمن توفيق الله تعالى وتيسيره ، وله الحمدُ كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلی اللہ علی سیدنا محمدٍ وعلی آلہ وصحبہ أجمعین .

(١) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ، كتاب ذكر رحمة الله ، باب ما ذكر في سعة رحمة الله : ٦٢/٧ برقم : ٣٤٢١٦ ، والترمذي في سننه ، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع عن الرسول محمد ﷺ ، باب حديث قتادة : ٦٥٩/٤ برقم ٢٤٩٩ ، وقال منه : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث علي بن مسعدة عن قتادة .

التمهيد

ويشتمل على أربعة محاور:

- أ_ التعريف بأبي علي الفارسي وكتابه التكملة .
- ب_ التعريف بالعُكبري حياته وآثاره العلمية .
- ج_ كتابه شرح التكملة ، وشرح التكملة .
- د_ نشأة التعليل الصرفي، وتطوره عند علماء العربية .

(أ) التعرف بأبي علي الفارسي

أولاً: اسمه ، وكنيته ، ولقبه:

أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي ، ويقال له (الْفَسَوِي) _ بفتح الفاء والسين المهملة وبعدها واو _ نسبة إلى (فَسَا) وهي من أعمال فارس^(١).

ثانياً: ولادته ، ونشأته:

ولد بمدينة (فسا) في بلاد فارس سنة (٢٨٨ هـ) وفيها نشأ ثم انتقل إلى بغداد سنة (٣٠٧ هـ) في مقتبل عمره فاستوطنها ، ثم طَوَّفَ كثيراً من بلاد الشام^(٢).

ثالثاً: أخذه للعلم :

أخذ النَحْوَ عن جماعة من أعيان هذا الشأن علماء عصره ، فقرأ على أبي إسحاق الزجاج ثم نافره ، وقرأ على أبي بكر بن السراج كتاب سيبويه، وأخذ عن مبرمان (ت: ٣٤٥ هـ) ، وأبي بكر بن الخياط وابن دريد ، وروى القراءة عرضاً عن أبي بكر بن مجاهد ، وقد حدّث بجزء من حديث إسحاق بن راهويه سمعه من علي بن الحسين بن ، معدان تغرد به^(٣) .

وأخذ عنه نخبة من حذاق العلماء : منهم (أبو الفتح عثمان ابن جني) الذي صحب شيخه أربعين سنة وتغرب عن وطنه وفارق أهله من أجل أن يتبحر في التصريف ويدقق فيه وكان سبب ذلك خطؤه في مسألة تصريفية واحدة ، (وأبو طالب العبدي) الذي أثر عنه قوله في الثناء على شيخه لم يكن بين أبي علي وبين سيبويه أحد أبصر بالنحو من أبي علي، (وعلي بن عيسى الربعي) الذي لازم أبا علي قرابة عشرين سنة وكان أول من سمع الإيضاح من أبي علي ورواه بإذن ممن ألف له .

(١) ينظر: تاريخ بغداد: ٢١٧/٨، ومعجم الأدباء: ٨١١/٢، وبغية الطلب في تاريخ حلب: ٢٢٦٥/٥.

(٢) ينظر: تاريخ بغداد: ٢١٧/٨، ت: بشار ، وإنباه الرواة : ٣٠٨/١ ، إشارة التعيين : ٨٣ ، وسير أعلام النبلاء: ٣٧٩/١٦ _ ٣٨٠ ط: الرسالة .

(٣) ينظر: تاريخ بغداد: ١٤٤/٥، ت: بشار ، وغاية النهاية: ١٣٩/١ _ ١٤٢، وإشارة التعيين: ٨٣ _ ٣٣٠ _ ٢٩٣ ، وقسم الدراسة : ١٣/١ ،

وكذلك أخذ عنه ابن هلال الكاتب ، (والمرزوقي) ، (والأزهري) ، (والجوهري) ، و(عبد الله ابن حمود الأندلسي) ، (وابن عبد الوارث ابن أخت الفارسي) ^(١) _ وهناك الكثير ممن أخذوا عنه؛ لكنني اكتفيت بذكر هؤلاء خشية الإطالة على القارئ ، والسبب الأقوى أيضًا هناك الكثير من المؤلفات والإطاريح والرسائل التي ذكرتهم ومكتفية بذلك .

رابعاً: مؤلفاته:

وقد أفاض محققو كتبه في الحديث عن مؤلفاته، وسأكتفي بعرض ما طبع منها عرضاً موجزاً

كُتِبُهُ المطبوعة:

١ - الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني: وقد حققه محمد حسن محمد إسماعيل، رسالة جامعية في كلية الآداب، جامعة عين شمس (١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م). ونشره مركز جمعة الماجد بديي بتحقيق د. عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم عام ١٤٢٤ هـ .

٢ - أقسام الأخبار في المعاني: وقد حقق الكتاب الدكتور علي جابر المنصوري. وطبع ضمن مجلة المورد، المجلد السابع العدد الثالث (١٣٩٨) - هـ ١٩٧٨ م).

٣- الإيضاح العضدي : وله تحقيقان أحدهما للدكتور حسن شاذلي، فرهود، وقد طبع في مكتبة دار العلوم، الرياض (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م)، والآخر للدكتور كاظم بحر المرجان، وقد طبع في عالم الكتب، بيروت (١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م).

٤ - التعليقة على كتاب سيبويه: وقد حققه الدكتور عوض بن حمد القوزي وطبع في مطبعة الأمانة، القاهرة (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م).

٥ - التكملة وله تحقيقان أحدهما للدكتور حسن شاذلي فرهود، وقد نشرته جامعة الملك سعود عام (١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م)، والآخر للدكتور كاظم بحر المرجان، وقد نشرته جامعة بغداد عام (١٩٨١ م)

٦ - الحجة في علل القراءات السبع: طبع الجزء الأول والثاني بالهيئة المصرية العامة للكتاب (١٤٠٣ هـ) بتحقيق: د. علي النجدي ناصف ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح شلبي،

^(١) ينظر: تاريخ بغداد : ٢١٧/٨ ، ت: بشار، و نزهة الألباء : ٣١٥ ، ومعجم الأدباء : ٨١١/٢ ، وإنباه الرواة : ٢٧٣/١ ، وفيات الأعيان : ٨٠/٢ ، وإشارة التعيين : ٨٣ ، وغاية النهاية : ٢٠٧/١ ، و بغية الوعاة : ٤٩٦/١ .

وطبع كاملاً بتحقيق الدكتور بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، وطبع في دار المأمون للتراث (١٤٠٤هـ - ١٤١٣هـ - ١٩٨٤م - ١٩٩٣م).

٧- شرح الأبيات المشككة الإعراب (الشعر):

وقد حقق ثلاثة تحقيقات أولهما ما ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي (١/٥١٩) من نشر المستشرق راجر الباب الأول من الكتاب عام (١٨٦٩م)، وأعاد نشره الدكتور علي جابر المنصوري في مجلة المورد، المجلد التاسع العدد الأول عام (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)، وثانيهما للدكتور حسن هنداي، وطبع في دار القلم دمشق عام (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م)، وثالثهما طبع باسم كتاب الشعر) للدكتور: محمود محمد الطناحي، وطبع بمطبعة المدني، القاهرة (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

٨- المسائل البصريات: وقد حققه د. محمد الشاطر أحمد محمد، وطبع في مطبعة المدني (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

٩- المسائل الحلييات: وقد حققه الدكتور حسن هنداي، وطبع في دار القلم دمشق (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

١٠ - المسائل الشيرازيات وقد حققه: د. علي جابر المنصوري رسالة جامعية، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة (١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م)، وحققه د حسن هنداي، وطبع في دار اشبيليا، عام (١٤٢٤هـ)^(١).

١١ - المسائل العسكرية: وله ثلاثة تحقيقات، أولها للأستاذ: إسماعيل أحمد عمايرة، منشورات الجامعة الأردنية (١٩٨١م)، وثانيها للدكتور محمد الشاطر أحمد محمد، وطبع في مطبعة المدني، القاهرة (١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م)، وثالثها للدكتور: علي جابر المنصوري، ببغداد (١٩٨٢م)^(٢).

١٢ - المسائل العضديات: وقد حققه علي جابر المنصوري، وطبع في عالم الكتب (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

(١) ينظر: تاريخ بغداد: ٢٧٥/٥، ت: بشار، وسير أعلام النبلاء: ٣٨٠/١٦ ط: الرسالة، وفيات الأعيان: ٨٢/٢، والبلغة: ٨١/١، وقسم الدراسة: ٢٠/١.

(٢) ينظر: تاريخ بغداد: ٢٧٥/٥، وسير أعلام النبلاء: ٣٨٠/١٦ ط: الرسالة، وفيات الأعيان: ٨٢/٢، والبلغة: ٨١/١، وقسم الدراسة: ٢١/١.

١٣ - المسائل المشككة (البغداديات): وقد حققه صلاح الدين السنكاوي، ونشرته وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ببغداد (١٩٨٣م). ١٤ - المسائل المنثورة، ١٥ - مقاييس المقصور والممدود.

خامساً: قيمة كتاب التكملة ومنزلته العلمية:

من هنا كتاب التكملة رديف الإيضاح، صنفه أبو علي تكميلاً للإيضاح، فهما كتاب واحد من جزأين، يتضح ذلك من قوله في صدر التكملة ... "وقد ذكرتُ ذلك بأصنافه وأبوابه في الجزء الأول من هذا الكتاب الموسوم بكتاب الإيضاح" ^(١). وقال العُكْبَرِي في بداية باب جمع التكمير: "قد ذكرنا في أول الكتاب أن الجمع على ضربين...^(٢)" وهو يريد الإيضاح، فعدَّهما كتاباً واحداً. وقد جعل أبو علي الإيضاح في علم النحو، والتكملة في علم الصرف.

ووصفه بالعضدي؛ لأنه ألفه بناء على أمر عضد الدولة، وقد نص على ذلك، حين قال:

"أما على إثر ذلك أطل الله بقاء الأمير الجليل عضد الدولة مولانا وأدام عزه وتأييده ونصره وتمكينه وأسبغ عليه طوله وفضله. فإني جمعت في هذا الكتاب أبواباً من العربية متحريراً في جمعها على ما ورد به أمره أعلاه الله. فإن وافق اجتهادي ما رسم، فذلك بيمين نقيبته، وحسن تنبيهه وهدايته، وإن قصر إدراك عبده عما حده مولانا أدام الله إرشاده ورشده، رجوت أن يسعني صفحه لعلمه بأن الخطأ بعد التحري موضوع عن المخطئ" ^(٣).

فهو يجتهد ويتحرى لتحقيق أمره ويعتذر سلفاً إن خالف المأمون، ولما حمله الفارسي إلى عضد الدولة استقصره واستقله وقال له: "ما زدت على ما أعرف شيئاً، وإنما يصلح هذا للصبيان" ^(٤).

فمضى أبو علي وصنّف التكملة، وحملها إليه، فلما وقف عليها عضد الدولة، قال: "غضب الشيخ وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو" وقد شكك الدكتور عبد الفتاح شلبي في هذه الرواية، ورأى أنّها من تزيد الرواة، وأنهم أسندوا إلى عضد الدولة ما لم يكن منه، ولم يتحدث به. وإلى ذلك ذهب الدكتور فيصل الحفيان في مقدمته لكتاب الكافي. ولعل مقصود عضد الدولة المبالغة في

(١) التكملة : ٣_٤ .

(٢) المصدر نفسه : ١ .

(٣) الإيضاح العضدي : ٥ ، ينظر: قسم الدراسة : ٢٢/١ .

(٤) معجم الأدباء : ٢ / ٨١٣ ، ونزهة الألباء : ٣١٦ .

صعوبة التكملة وتشعب مسائلها - مقارنة بالإيضاح - لا للاتهام الصريح لأبي علي بالغضب أو اتهامه بعدم فهم ما يُصنف^(١).

سادسا: وفاته:

توفى الفارسي سنة (ت: ٣٧٧هـ) تاركًا مسيرة حافلةً بالعلم والتأليف رحم الله عالمنا برحمته الواسعة والحقه بالصالحين^(٢).

(١) ينظر: قسم الدراسة: ٢٣/١.

(٢) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ١٣٠، ومعجم الأدباء: ٨١١/٢، وفيات الأعيان: ٧٩/٢_٨٠، وبغية الوعاة: ٤٩٦/١.

(ب) التعرف بالمُعْكَرِيِّ وكتابه شرح التكملة

أَوَّلًا: اسْمُهُ وَنَسَبُهُ وَلَقَبُهُ :

• اسمه:

هو مُحِب الدين أبو البقاء عبد الله بن أبي عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء عبد الله بن الحسن ، ولم تختلف كُتُب التراجم في اسمه سوى ما ذكره المنذري من جعل اسم أبيه (الحسن) بدل (الحسين)^(١) .

• نسبه:

فقد نُسب إلى بليدة قرب بغداد ، وإلى بغداد نفسها ، وإلى مذهبه الفقهي ، وإلى بعض العلوم التي نبع فيها ، ف قيل : (الْمُعْكَرِيُّ) و (البغدادِيُّ) و (الأَزْجِي) و (الحنبلي) ، و (النحوي) و (اللغوي) و (الفرضي) .

فالْمُعْكَرِيُّ : نسبة إلى (عُكْبَرَا) وتهتم المصادر بضبط هذا الاسم عند ذكره؛ فقد ذكر السمعاني أَنَّهُ بضم العين وفتح الباء ، ومنهم من قال أَنَّهُ بضم الباء أيضًا ، واقتصر بعضهم على فتح الباء ، وقد يمد وقد يقصر والنسبة إليها (عُكْبَرِي) و(عُكْبَرَاوِي)^(٢) .

وهي بليدة من نواحي دجيل قرب صريفين ، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ ، عرفت بكثرة الفاكهة وجودة الأعناب ، وينسب إليها أعلام كثيرون في النحو والفقه الحنبلي خاصة ، والمتأمل للكتب التي ترجمت لأعلام المذهب الحنبلي يجد جُلهم من عُكْبَرَا .

والبغدادِيُّ : نسبة إلى بغداد عاصمة الخلافة العباسية ، وهي وطنه الذي استوطنته أسرته بعد انتقالها من عُكْبَرَا ، وقد تردد في ترجمته قولهم " البغدادِي المولد والدار "^(٣) .

والأَزْجِي : نسبة إلى باب الأَرَج ، وهو "محلة كبيرة ذات أسواق كثيرة ومحال كبار في شرقي بغداد ، فيها عدة محال كل واحدة منها تشبه أن تكون مدينة ينسب إليها الأزجي ، والمنسوب إليها من أهل العلم وغيرهم كثير جدًا "^(٤) .

(١) ينظر : التكملة لوفيات النقلة : ٤٦١/٢

(٢) ينظر : معجم البلدان : ١٤٢/٤ ، وإنباه الرواة : ١١٦/٢ ، وفيات الأعيان : ١٠١/٣

(٣) ينظر : إنباه الرواة : ١١٦/٢ ، والتكملة لوفيات النقلة : ٤٦١/٢ ، وهدية العارفين : ٤٥٩/١ ، وقسم الدراسة : ٣٦/١ - ٣٧ .

(٤) معجم البلدان : ١٦٨/١ . (أَزْج) ، وإشارة التعيين : ١٦٣ .

والحنبلي : هو نسبة إلى مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني ، وقد كثر وصفه بهذا الوصف ، فالمحلة التي انتسب إليها كان فيها جماعة من العلماء والزهاد على مذهب الإمام أحمد بن حنبل^(١) .

وأما النحوي واللغوي والفرضي : وذلك نسبة إلى ما برع فيه من العلوم .

• ولقبه:

ويلقب بمحب الدين لقد تعلم في بغداد ، وكان ثقة حسن الأخلاق ، ومتواضعاً وبسيطاً^(٢) .

ثانياً: ولادته، ونشأته، وأسرته:

أما عن مكان ولادته ، فقد ولد في بغداد ، حتى قيل عنه القول السابق وهو " بغدادى المولد والدار " .

فقد اتفقت كتب التراجم على أن سنة (٥٣٨هـ) ، وهو أيضاً ما ذكره تلميذه ابن الديبشي (٦٣٧هـ) على لسان شيخه ، ولكن هناك تاريخاً آخر ذكره أحد تلاميذ العكبري على نحو غير قاطع ، وهو القطيعي حين سألته عن ذلك فقال : ولدت في حدود سنة تسع وثلاثين وخمسمائة^(٣) .

ومما ذكر عن نشأته أنه أضر وهو في صباه بالجدي^(٤)، ولكن ذلك لم يمنعه من مواصلة الرحلة وتحصيل العلم ، بل اندفع بهمة عالية وعزيمة قوية إلى النهل من معين كبار علماء عصره حتى برع في تسعة علوم كما حدثت بذلك كتب التراجم^(٥).

وأما أسرته فقد ذكرت المصادر عرضاً أن زوجته كانت تقرأ عليه بالليل كتب الأدب ، ولم تذكر المصادر شيئاً عنها ، ولكن هذا كافٍ لتبيين أنها كانت على قدر من العلم يكفل لها قراءة كتب الأدب وأن لها تأثيراً عظيماً في حياته^(٦) .

ومن أبنائه فقد عرفنا منهم واحداً فقط وهو زين الدين عبدالرحمن أبو محمد ، قرأ على أبيه كتاب المشوف المعلم ، وقد أثنى عليه والده في مقدمة الكتاب ، فقال : " قرأ عليّ ولدي الشيخ الإمام

(١) ينظر : اللباب في تهذيب الأسماء : ٣٩٥/١ ، وفيات الأعيان : ١٠٠/٣ ، وهديّة العارفين : ٤٥٩/١ .

(٢) ينظر: القراءات وأثرها في الدراسات النحوية: د. عبدالعال سالم مكرم، ص: ٢٧٧ _ ط/٣ ، مؤسسة الرسالة والتوزيع ١٩٩٦م ، وقسم الدراسة : ٣٧/١ .

(٣) الذيل على طبقات الحنابلة : ١١٠/٢ .

(٤) ينظر: معجم الأدباء : ١٥١٥/٤ ، وإشارة التعيين : ١٦٣ ، والذيل على طبقات الحنابلة : ١١١/٢ .

(٥) ينظر : الذيل على طبقات الحنابلة : ١١٠/٢ ، والتاج المكلل : ٢١٧ ، وقسم الدراسة : ٣٩/١ .

(٦) ينظر: قسم الدراسة : ٤٠/١

العالم العامل الكامل البار: زين الدين عبد الرحمن نفعه الله بما علمه ونفع به هذا الكتاب من أوله إلى آخره " ، ويبدو أنه الابن الوحيد لأبيه أو ربما من اشتهر بالعلم من أبنائه^(١) . تشج كتب التراجم رغم كثرتها وشهرة الرجل عما يلقي الضوء على حياته ونشأته وأسرته سوى نتق لا تروي ذا الغلة الصادي.

ثالثاً: أخذه العلم:

وأما طلبه للعلم فقد كان شغوفاً به محباً للاشتغال والإشغال ، ليلاً ونهاراً ، ما يمضي عليه ساعة إلا وواحد يقرأ عليه أو يطالع له^(٢) ، والمستعرض لتواريخ وفيات شيوخه يجد أنه أجد في الطلب في سن مبكرة ، فقد أخذ عن النهرواني شيخه في الفقه وهو في العشرين وربما أقل ، وسيأتي الحديث عنهم عند الحديث عن شيوخه ، وقد أتاحت له هذه النفوس الطموح شهرة طارت في الآفاق ومكانة تبوأها بحق ، شهد له بذلك أهل عصره ومن كتب عنه ، وكذلك سيأتي الحديث عن أقوال تلاميذه ومن ترجم عنه أيضاً.

رابعاً: شعره:

إضافة إلى نبوغه في العلم كان له نصيب من الشعر ، والناظر في شعره يجد بعض آثار الصنعة البديعية بادية فيه، ولا تخلو من تكلف في بعضها. وهو من المقلين في ذلك ، فقد أثر عنه قوله لياقوت لما استنشد من شعره: وقتي أعز من أن أفكر في قول شعر ، ولا أعرف لي شعرا إلا أربعة أبيات أنسيت بيتا منها " ^(٣) ، لكن التي تذكره كتب التراجم لنا أكثر من ذلك، فقد ذكرت بعض المراجع أنها في مدح الوزير ابن مهدي وبعضها في مدح ابن القصاب^(٤) في ثلاثة أبيات هي:

بك أضحى جيد الزمان مُحَلَّى	بعد أن كان من حُلاه مُحَلَّى
لا يجاريك في نجاريك خلقٌ	أنت أعلى قدرا وأعلى محلا
عشت تحيي ما قد أميت من	الفضل وتنفي جورا وتطرد محلا

وتغل في بيتين، هما:

(١) مقدمة المشوف المعلم : ٤٣/١ ، وقسم الدراسة : ٤٠/١ .
 (٢) الذيل على طبقات الحنابلة : ١١٠/٢ وقسم الدراسة : ٤٠/١ .
 (٣) معجم الأدباء : ١٥١٥/٤ ، وقسم الدراسة : ٥٣/١ .
 (٤) ينظر : الذيل : ١١٢/٢ ، وطبقات المفسرين : ٢٣٣/١ ، وقسم الدراسة : ٥٣/١ _ ٥٤ .

صاد قلبي على العقيق غزال ذو نفار وصاله ما ينال
فاتر الطرف تحسب الجفن منه ناعسا والنعاس منه مدال

وفي وصف حرقه الشوق ولوعة الفراق، هي:

أشكو إلى الله ما ألقى من الكمد ومن فراق حبيب فت في عضدي
وهي اصطباري وها دمعي ينم على برح الهوى بي وأن قد خانني جلدي
قد كنت والشملى ملمومًا بهم فرقا من الفراق وإشفاقي على الرصد
فكيف حالي وقد شط المزار بهم عني وبدل قرب الدار بالبعد
طار الفؤاد شعاعًا ساعة احتملوا وألف البين بين الجفن والسهد

خامسًا: شيوخه، وتلامذته:

أما شيوخه فقد أقبل العُكْبَرِيُّ على مشايخ بغداد مُنذ صغره، وكان ضريرًا يعتمدُ على السَّماع في تحصيله على العِلْم، و يأخذ عنهم ويقرأ عليهم، فتَهَيَّأ له جملة من أشهر العلماء، ومنهم:

- ١_ الشيخ إبراهيم بن دينار بن أحمد بن الحسين النهرواني (ت: ٥٥٦هـ).
- ٢_ الشيخ يحيى بن محمد بن هبيرة بن سعيد بن حسن الشيباني الحنبلي . (ت: ٥٦٠هـ)
- ٣_ الشيخ أبو يعلى محمد بن محمد بن الحسين الصغير القاضي : (ت: ٥٦٠هـ)
- ٤_ الشيخ أبو الفتح محمد بن الباقي بن سليمان بن البطي البغدادي : (ت: ٥٦٤هـ)
- ٥_ الشيخ أبو بكر بن محمد بن النقور البغدادي البزاز : (ت: ٥٦٥هـ)
- ٦_ الشيخ أبو زُرعة طاهر بن محمد بن علي المقدسي الهمداني : (ت: ٥٦٦هـ)
- ٧_ الشيخ أبو محمد عبدالله بن أحمد بن الخشاب النحوي البغدادي : (ت: ٥٦٧هـ)
- ٨_ الشيخ أبو البركات يحيى بن مسعود بن عبدالله اليوسفي : (ت: ٥٦٩هـ)
- ٩_ الشيخ أبو العباس أحمد بن المبارك بن الفرّج بن المُرقّعاني : (ت: ٥٧٠هـ)
- ١٠_ الشيخ أبو الحسن علي بن عساكر بن المرجب بن العوام البطائحي الضرير : (ت: ٥٧٢هـ)
- ١١_ الشيخ أبو الحسن علي بن عبد الرحيم بن عبد الملك السلمي : (ت: ٥٧٦هـ)
- ١٢_ الشيخ أبو الفضل محمد بن علي بن المبارك بن القصاب الوزير : (ت: ٥٩٢هـ)

١٣_ الشيخ أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي الحنبلي : (ت: ٥٩٧هـ)^(١).

وأما تلامذته فقد انتفع بعلمه كثيرون واشتغل عليه خلق وتخرج به أئمة، وكما أشارت إلى ذلك كتب التراجم وقد أحصى الباحثون عددًا كبيرًا، راجعنا بعدهم ما ذكروه في مصادره التي ذكروها أو في مصادر أخرى، تثبيتًا منه، واستبعدت ما لم يكن صريحًا واضحًا، وقمتُ بترتيبهم حسب تواريخ وفياتهم، وذكرتهم باختصار؛ لكثرتهم ومنهم :

١ - أبو القاسم عبد الله بن عمر بن أبي بكر المقدسي سيف الدين، (ت: ٥٨٦هـ) رحل إلى بغداد وتفقّه وبرع في معرفة المذهب والخلاف والمناظرة، وقرأ النحو على أبي البقاء وحفظ الإيضاح كان فيه من الذكاء والفطنة ما يدهش أهل بغداد، وكان يحفظ درس الشيخ إذا ألقى عليه مرة أو مرتين شرع هو والعُكْبَرِي في تصنيف كتاب في العربية^(٢).

٢- سالم بن أبي الصقر أحمد بن سالم العروضي الملقب بالمنتجب (ت: ٦١١هـ) كان أديبًا نحويًا منفردًا بالعروض، أحد شيوخ ياقوت الحموي، له مصنفات في العروض والقوافي وأرجوزة في النحو، أخذ عن العُكْبَرِي^(٣).

٣- محمد بن عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور الحنبلي عز الدين (ت: ٦١٣هـ) كان حافظًا للحديث متنا وإسنادا، عارفا بمعانيه وغريبه، اشتغل بالفقه والنحو والخلاف قرأ على العُكْبَرِي البقاء الفقه واللغة^(٤).

٤ - أبو الفضل محمد بن أبي طالب بن فيروز (ت: ٦١٩هـ) من أهل إربل، كان أبوه من الرؤساء، رحل إلى بغداد، وتفقّه بالنظامية، وقرأ الأدب على مصدق بن شبيب وأبي البقاء العكبري^(٥).

(١) ينظر: المستفاد : ٢٦٥، وإنباه الرواة: ١٢٢/١، ونكت الهميان : ١٧٩، وفيات الأعيان : ١٠٠/٣، وسير أعلام النبلاء : ٣٩٦/٢، والذيل : ١١٠/٢، وطبقات المفسرين : ٦١، وبغية الوعاة : ٣٩/٢، وشذرات الذهب : ٣١٩/٦، والتاج المكلل : ١٠٦، وقسم الدراسة : ٤١/١.

(٢) ينظر: الذيل : ٣٧٢/١.

(٣) ينظر: إنباه الرواة : ٣٩٣/٢، وقسم الدراسة : ٥٤/١-٥٥.

(٤) ينظر: تذكرة الحفاظ : ١٥٠.

(٥) تاريخ إربل : ١٤٧.

٥- أبو بكر محمد بن حماد الحلبي (بعد سنة ٦٢٠هـ) من أهل إربل، رحل إلى بغداد لطلب العلم، أخذ الفقه والحديث عن العُكْبَرِيِّ^(١).

٦- أبو العباس أحمد بن ناصر بن أحمد بن أبي البركات الإسكافي الفقيه الحنبلي الحربي (ت: ٦٢٣هـ) سمع الفقه من أبيه، وأخذ الحديث عن كثيرين، روى عن العكبري^(٢).

٧- ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي النحوي الإخباري المؤرخ شهاب الدين (ت: ٦٢٦هـ) صاحب معجم الأدباء ومعجم البلدان وغيرهما، أعتقه مولاه فنسخ بالأجرة كان شاعرا متقنا في الإنشاء، له مؤلفات حكمة بالبلاغة ، لزم العُكْبَرِيِّ وأخذ عنه^(٣).

٨ - أبو موسى عبد الله بن عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الحنبلي، جمال الدين (٦٢٩هـ) قيل عنه: لم يكن في عصره أحد مثله في الحفظ والمعرفة والأمانة ، كان يعقد مجالس الذكر ويطرزها بالبكاء والخشوع، صنف وأفاد وقرأ العربية على العُكْبَرِيِّ الضير^(٤).

٩- أبو بكر عبد العزيز بن أحمد بن عمر بن سالم بن باقا، البغدادي الكمال البزاز (ت: ٦٣٠هـ) ، أجاز له خلق منهم العُكْبَرِيِّ^(٥).

١٠ - حمد بن أحمد بن محمد بن بركة بن صديق بن صُرُوف الحرَّاني الحنبلي موفق الدين (٦٣٤هـ) كان شيخا صالحا من قوم صالحين أخذ عن ابن الجوزي ولازمه وأخذ عن العكبري نص ابن رجب على أخذه الفقه عن العكبري^(٦).

١١- عبد الرحمن بن أبي البقاء بن أبي عبد الله الحسين العُكْبَرِيُّ الأصل البغدادي المولد والدار (ت: ٦٣٤هـ) ، سمع من أبي الفرج عبد المنعم بن عبد الوهاب بن كليب، وسمع أكثر تصانيف والده وحَدَّث ، وتوفي كهلا^(٧).

١٢ - عبد الرحمن بن نجم بن عبد الوهاب السعدي العبادي المعروف بابن الحنبلي (ت: ٦٣٤هـ) كان رئيس الحنابلة بدمشق له خطب ومقامات وكتاب تاريخ الوعاظ ذكر له الذهبي

(١) المصدر نفسه: ٣٤٧.

(٢) طبقات النحاة: ٣٢٩.

(٣) ينظر: معجم الأدباء: ٢٩٠٧/٧.

(٤) ينظر: تذكرة الحفاظ: ١٥٠.

(٥) ينظر: الذيل: ١٨٧/٢ ، وقسم الدراسة: ٥٦_٥٥/١.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١١٣/٢_٢٠٢.

(٧) ينظر: تاريخ الإسلام: ١٩٨.

سندًا طويلاً لحديث شريف نقل عنه ابن رجب قوله عن العكبري: "كان إماما في علوم القرآن إماما في الفقه، إماما في اللغة... وله مع هذه الأنواع مصنفات مشهورة ... قرأت عليه كتاب الفصيح لشعلب من حفطي، وقرأت عليه بعض كتاب التصريف لابن جني"^(١) .

١٣ - محمد بن أحمد بن عمر بن الحسين بن خلف البغدادي المحدث المؤرخ (ت: ٦٣٤هـ) لزم أبا الفرج ابن الجوزي وقرأ عليه كثيرا، وجمع تاريخا كبيرا ، أخذ عن كثيرين منهم العكبري^(٢).

١٤ - الحسن بن أبي المعالي بن مسعود بن الحسين الحلبي المعروف بابن الباقلاني (ت: ٦٣٧هـ) انتهت إليه الرئاسة في علم الكلام والحكمة والعربية، وكان كثير المحفوظ ، ذا فهم ثاقب وذكاء قرأ العربية على العكبري^(٣).

سادسا: آثاره العلمية:

صنف العكبري التصانيف الكثيرة المشهورة كما ذكرت كتب التراجم ، وتنوعت معارفها ما بين نحو وصرف ولغة وفقه وفرائض وحساب وغيرها ، وقد حاول المشتغلون بسيرته حصرها وإحصاءها ، فتوصلوا إلى ما يقرب من سبعة وخمسين كتابا ، ومنها ما هو محقق ومطبوع ، ومنها ما زال مخطوطا ينتظر من ينفذ عنه الغبار ويخرجه لطلاب العلم ومبتغيه ، ومنها ما لم يعثر عليه بعد ، وليس عليه دليل سوى ما ذكرته كتب التراجم ، وهذه قائمة بمؤلفاته :

• مؤلفاته الموجودة :

- ١_إعراب الحديث النبوي . ٢_إعراب القرآن وهو من أشهر كتبه وقد ورد بهذا الاسم في أغلب المصادر وذكرته بعضها باسم (البيان في إعراب القرآن) . ٣_إعراب القراءات الشواذ . ٤_التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين . ٥_التلقين في النحو . ٦_شرح الإيضاح والتكملة . ٧_شرح حماسة أبي تمام وإعرابها . ٨_شرح خطب ابن نباتة . ٩_شرح لامية العجم . ١٠_شرح لامية العرب . ١١_شرح المقامات الحريية . ١٢_شرح اللمع لابن جني . ١٤_عدد آي القرآن . ١٥_اللباب في علل البناء والإعراب . ١٦_مسألة في قوله (صلى الله عليه وسلم) إنما يرحم الله

(١) الذيل: ١١٠/٢.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء : ٢٣/٨.

(٣) ينظر: بغية الوعاة : ٥٢٦/١ ، وقسم الدراسة : ٥٦/١ - ٥٧.

من عباده الرحماء . ١٧_مسائل نحو مفردة ١٨_المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم^(١).

• مؤلفاته التي لم يعثر عليها :

١_أجوبة المسائل الحلبيات. ٢_الاستيعاب في علم الحساب. ٣_الإشارة في النحو. ٤_الإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح. ٥_البلغة في الفرائض. ٦_الترصيف في التصريف. ٧_التعليق في مسائل الخلاف ، وهو في الخلاف الفقهي. ٨_تفسير القرآن. ٩_تلخيص أبيات الشعر لأبي علي. ١٠_تلخيص التنبية لابن جني. ١١_التلخيص في الفرائض. ١٢_التلخيص في النحو. ١٣_التهذيب في النحو. ١٤_تهذيب الإنسان بتقويم اللسان. ١٥_شرح أبيات كتاب سيويه. ١٦_شرح بعض قصائد رؤية. ١٧_شرح التقلين. ١٨_شرح ديوان المتنبى. ١٩_شرح الفصيح. ٢٠_شرح كتاب سيويه. ٢١_شرح الهداية. وهو في الفقه. ٢٢_العروض -مختصر- . ٢٣_العروض -معل- . ٢٤_القوافي -مختصر- . ٢٥_الكلام على دليل التلازم . ٢٦_لغة الفقه. ٢٧_متشابه القرآن . ٢٨_مختصر أصول ابن السراج. ٢٩_مذاهب الفقهاء. ٣٠_المرام في نهاية الأحكام . وهو في الفقه الحنبلي. ٣١_مقدمة في الحساب . ٣٢_مقدمة في النحو. ٣٣_الملح من الخطل في الجدل. ٣٤_المنتخب من كتاب المحتسب. ٣٥_الموجز في الشعر الملغز. ٣٦_الناهض في علم الفرائض. ٣٧_نزهة الطرف في إيضاح قانون الصرف^(٢).

سابعاً :وفاته :

أوردت كتب التراجم التي رجعت إليها أن وفاة العُكْبَرِيّ في بغداد ليلة الأحد الثامن من شهر ربيع الآخر سنة (٦١٦هـ) ست عشرة وستمئة بعد الهجرة الشريفة ، وقد قارب الثمانين ، بعد حياة مليئة بالعلمية الحافلة _ رحمة الله عليه _ ودفن بمقبرة الإمام أحمد بباب حرب غربي بغداد^(٣) _ تغمده الله برحمته رحمة واسعة .

(١) ينظر: إنباه الرواة : ١١٧/٢ ، وفيات الأعيان : ١٠٠/٣ ، وإشارة التعيين : ١٦٣ ، ونكت الهميان : ١٥٩ ، وسير أعلام النبلاء : ٩٣/٢٢ ، والذيل : ١١١/٢ ، وطبقات المفسرين : ٢٣٢/١ ، وقسم الدراسة : ٧٢/١_٦٦_٦٧_٦٨_٦٩_٧٠_٧١_٧٢.

(٢) ينظر: المستفاد : ١٤١ ، ونكت الهميان : ١٥٩_١٦٠ ، والوفاي بالوفيات : ٧٤/١٧ ، وطبقات المفسرين : ٢٣٢/١ ، وقسم الدراسة : ٧٢/١_٧٣_٧٤_٧٥_٧٦.

(٣) ينظر: إنباه الرواة : ١١٧/٢ ، وفيات الأعيان : ١٠١/٣ ، والمستفاد : ٢٦٧ ، وقسم الدراسة : ٧٧/١.

(ج) كتابه شروح الإيضاح والتكملة ، وشرح التكملة

• شروح الإيضاح والتكملة :

لقي الكتاب بجزئية اهتماماً فائقاً من العلماء والنحويين ، وكثرت مؤلفات العلماء ، فقد ذكر حاجي خليفة ما يربو على ثلاثين كتاباً ، وانتهى مبلغها عند الدكتور يحيى مير _ علم إلى أربعة وستين مؤلفاً ، وأضاف الدكتور فيصل الحفيان ثلاثة شروح أخرى وسنبدأ على بركة الله بذكر ما طُبِعَ منها أو ما حقق ، ثم نعيده مرة أخرى عند سرد شروح التكملة بشكلٍ عام :

أولاً: المحققة :

- ١_المقتصد في شرح الإيضاح : لعبد القاهر الجرجاني (ت:٤٧١هـ)
- ٢_شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي المنسوب لعبدالله بن بري (ت:٥٢٤هـ)
- ٣_الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لأبي الحسين بن الطراوة (ت:٥٢٨هـ)
- ٤_المصباح لما اعتم من شواهد الإيضاح لأبي الحجاج يوسف بن يسعون (ت:٥٤٢هـ)
- ٥_إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي الحسن بن عبدالله القيسي من علماء القرن السادس.
- ٦_شرح إيضاح أبي علي الفارسي لأبي البقاء العكبري (ت:٦١٦هـ)
- ٧_شرح التكملة لأبي البقاء العكبري : وهو موضوع هذه الاطروحة .
- ٨_المفتاح في شرح أبيات الإيضاح لابن عصفور الإشبيلي (ت:٦٦٩هـ)
- ٩_الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي (ت:٦٨٨هـ)
- ١٠_الإرشاد إلى علم الإعراب لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي (ت:٦٩٥هـ)^(١).

(١) ينظر: قسم الدراسة : ٧٧/١ _ ٧٨ _ ٧٩.

ثانيًا : الشروح إجمالاً:

أقبل عليه العلماء والنحويون يشرحونه ويختصرونه وينظمونه ويعترضون عليه ، ويتناولون أبياته بالشرح والتوضيح ، وأما شراحه فهم :

- ١_ أبو طالب أحمد بن بكر العبدي (ت: ٤٠٦هـ)
- ٢_ أبو الفتح عثمان ابن جني (ت ٣٩٢هـ)
- ٣_ أبو القاسم علي بن الدقاق الدقيقي النحوي ، (ت: ٤١٥هـ)
- ٤_ أبو الحسين محمد بن عبد الوارث الفارسي ، (ت: ٤٢١هـ)
- ٥_ أبو الحسن بن معقل النحوي (ت: ٤٣٣هـ)
- ٦_ عمر بن محمد الأزدي المعروف بالشلوبين (ت: ٦٥٤هـ)
- ٧_ أبو محمد الفضل بن محمد القصباني (ت: ٤٦٤هـ)
- ٨_ أبو القاسم زيد بن علي الفسوي (ت: ٤٦٧هـ)
- ٩_ عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) وقد شرحه شرحاً مبسوطاً في ثلاثين مجلداً ، أسماء (المغني) ، وشرحاً متوسطاً اختصر فيه شرحه المبسوط وأسماء (المقتصد في شرح الإيضاح) و(المقتصد في شرح التكملة) ، وقد ذكر في الكتب المحققة.
- ١٠_ حسن بن أحمد المعروف بابن البناء المقرئ (ت: ٤٧١هـ)
- ١١_ أبو عبدالله النهرواني الحلواني (ت: ٤٩٤هـ)
- ١٢_ أبو الحسن علي المعروف بابن الباذش (ت: ٥٢٨هـ)
- ١٣_ محمد بن حكم الجذامي السرقسطي (ت: ٥٣٨هـ)
- ١٤_ أبو عبدالله نصر بن علي الشيرازي الفارسي (ت: ٥٦٥هـ)
- ١٥_ أبو محمد بن المبارك المعروف بابن الدهان (ت: ٥٦٩ هـ)
- ١٦_ أبو بكر كمال الدين محمد الأنباري (ت: ٥٧٧ هـ)
- ١٧_ أبو بكر محمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي (ت ٥٨٠ هـ)

- ١٨_ أبو البقاء العكبري (ت: ٦١٦ هـ)
- ١٩_ أبو عبدالله بن سليمان الزهري (ت: ٦١٧ هـ)
- ٢٠_ أبو العباس أحمد بن عبد المؤمن الشريشي (ت: ٦١٩ هـ)
- ٢١_ الحجاج يوسف القيسي (ت: ٦٢٥ هـ)
- ٢٢_ أبو إسحاق إبراهيم البطليوسي (ت: ٦٣٧ هـ)
- ٢٣_ أحمد بن الحسين المعروف بابن الخباز الإربلي (ت: ٦٣٧ هـ)
- ٢٤_ محمد بن يحيى المعروف بابن هشام الخضراوي الأندلسي (ت: ٦٤٦ هـ)
- ٢٥_ أحمد بن محمد الأزدي الأشبيلي المعروف بابن الحاج (ت: ٦٥١ هـ)
- ٢٦_ أبو بكر بن يحيى الجذامي المقالي (ت: ٦٥٧ هـ)
- ٢٧_ أبو الحسين علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي (ت: ٦٦٩ هـ) ٢٧_ علي بن محمد بن علي الكتامي الإشبيلي المعروف بابن الضائع (ت: ٦٨٠ هـ) ٢٩_ علي بن محمد بن الحسين الأبيدي (ت: ٦٨٠ هـ) ٣٠_ عبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع القرشي الإشبيلي (ت: ٦٨٨ هـ)، وله ثلاثة شروح عليه ٣١_ محمد بن أحمد عبد اللطيف القرشي (ت: ٦٩٥ هـ) ٣٢_ ومحمد بن إبراهيم بن محمد السبتي تلميذ ابن أبي الربيع (ت: ٦٩٥ هـ) ٣٣_ وإبراهيم بن أحمد بن محمد الأنصاري الجزري (ت: ٧٠٩ هـ) (١).

ثالثاً : مختصره:

وأما من اختصره ، فهم :

- ١_ عبد القاهر الجرجاني
- ٢_ محمود بن حمزة بن نصر الكرمانى المتوفى أول القرن السادس ٣_ محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأندلسي المعروف بابن البرذعي (ت: ٦٤٦ هـ) (٢).

(١) ينظر: معجم الأدباء: ٢٠٤/١، ٥٧/١٤، وتاريخ إربل: ٨٩/١، ٩٠، وإنباه الرواة: ٣٨٥/٤، وفيات الأعيان: ٤٨٨/٢، وإشارة التعيين: ٢٦_ ٢٢٣_ ٢٥٧، ونكت الهميان: ١٥٨، والإحاطة: ٦٤/٤، وكشف الظنون: ٢١٢/٢، ومعجم المؤلفين: ١٤٤/٧، وقسم الدراسة: ٧٧/١، ٧٨_ ٧٩.

(٢) ينظر: إشارة التعيين: ٣٤١، و البلغة: ٢٨٦، وكشف الظنون: ٢١١ / ١، وقسم الدراسة: ٨٣/١.

رابعًا : ناظمه:

وأما من نظمه ، فهو على النحو الآتي :

١_أبو العباس بن علي بن معقل الأزدي الحمصي (ت:٦٦٤هـ)

وأما شراح أبياته ، فقد ذكر الدكتور رفيع بن غازي السلمي محقق كتاب (المفتاح في شرح أبيات الإيضاح) لابن عصفور ، في مقدمة الكتاب أن للإيضاح ستة عشر شرحًا ، أربعة منها محققة والباقي لم تصل إلينا وهم :

٢_يوسف بن يبقى بن يسعون (ت:٥٤٢هـ) ،وقد سبق ذكره في الكتب المحققة .

٣_أبو العباس بن عبدالعزيز الفهري الشنتمري(ت: ٥٥٣ هـ).

٤_محمد بن عبدالله بن ميمون القرطبي (ت:٥٦٧هـ).

٥_أبو علي الحسن بن عبدالله القرشي المقرئ (ت:٥٦٧هـ) ، وقد ورد ذكره في الكتب المحققة أيضًا ٦_أبو محمد بن بري بن عبد الجبار المقدسي المصري(ت: ٥٨٢ هـ) ،وقد سبق ذكره في الكتب المحققة. ٧_أبو البقاء العكبري^(١) (ت:٦١٦ هـ) ٨_ابن هشام الخضراوي (ت:٦٤٦ هـ)^(٢).

خامسًا : معارضه:

وأما معارضه فهو سليمان بن الطراوة المالقي(ت: ٥٢٨هـ) ،. وقد ردّ على هذه الاعتراضات أبو الحسن علي بن محمد بن علي المعروف بابن (الضائع) (ت: ٦٨٠ هـ)^(٣).

وكلّ هذا يدلّ دلالة واضحة على قيمة هذا المصنّف العلمية بين الكتب النحويّة ، وعلى مكانة مؤلّفه البارزة بين علماء العربية.

(١) ينظر: ونكت الهميان : ١٥٩ ، والوافي بالوفيات : ٧٣ / ١٧ .

(٢) ينظر : كشف الظنون : ٢١١ / ١ ، وقسم الدراسة : ٨٣ / ١ .

(٣) ينظر : بغية الوعاة : ٢ / ٢٠٤ ، وقسم الدراسة : ٨٤ / ١ .

(د) نشأة التعليل الصّرفيّ، وتطوره عند علماء العربية

أولاً: معنى العلة في اللغة والاصطلاح:

• العلة في اللغة:

المرَضُ : والعللُ: الشّربةُ الثّانيةُ ، وقالوا: علَلَّ بعد نَهْلٍ ، أي سقاه السّقية الثّانية ، وصاحبُ العِلَّةِ مُعْتَلٌّ ، واعتَلَّ ، أي مرضَ وهو عَلِيلٌ ، والعَلِيلُ ، أي: المريض ، و(أَعْلَهُ اللهُ)، (لَا أَعْلَكَ اللهُ)، أي: لا أَصَابَكَ بَعْلَةٌ، وجمع العِلَّةِ: العللُ وقالوا : هذا عِلَّةٌ لهذا بمعنى: سببٌ له وهذا ما يهمنّا في هذه الاطروحة فمعنى العِلَّةِ ، هي: السبب^(١). وعرفها الإمام الغزالي (ت: ٥٠٥هـ) مُشيرًا بقوله : "وَالْعِلَّةُ فِي الْأَصْلِ عِبَارَةٌ عَمَّا يَتَأَثَّرُ الْمَحَلُّ بِوُجُودِهِ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ الْمَرَضُ عِلَّةً"^(٢).. وأنَّ العِلَّةَ تأتي على لغتين (بكسر العين) هي : المرض ، والعلّة (بفتح العين): بمعنى الحزن والجوع والألم.

• العِلَّةُ في الاصطلاح:

تنوعت حدود العِلَّةِ في الاصطلاح كثيرًا عند علماء العربيّة ، ومن أبرزهم في التمثيل وهو على النحو الآتي :

فقد عرفها الرُّمانيُّ مُشيرًا بقوله: "تَغْيِيرُ الْمَعْلُولِ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ"^(٣) بينما عرفها الجرجاني في كتابه التعريفات بقوله المذكور : " مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ وَجُودُ الشَّيْءِ وَيَكُونُ خَارِجًا مُؤَثِّرًا فِيهِ"^(٤)

ثانيًا: نشأة العِلَّةِ ومراحلها:

لابدّ لنا إذا أردنا الحديث عن نشأة الصّرف وأبوابه ، أن نتحدث عن نشأة النحو أيضًا ، لأنّ نشأة العِلَّةِ النّحويّة كانت مُلازمةً لنشوء النّحو العربيّ، وبدأت العناية بها مع ظهور البواكير الأولى لتفصيل ظواهر اللّغة ، ووضع القواعد وتبريرها، لتكُون مُرتكزة على دعائم مُحددة من

(١) ينظر: تهذيب اللغة: ٨٠/١، مقاييس اللغة: ١٤/٤ ، ولسان العرب: ٤٧١/١١ (ع ل ل)، وتاج

العروس: ٤٧/٣٠.

(٢) شفاء الغليل : ٢٠.

(٣) رسالة الحدود: ٦٧.

(٤) التعريفات: ١٤٥/١، ورسالة العلة النحوية في الأزهار شرح إظهار الأسرار في النحو لإبراهيم القصاب الرومي (ت: ١٠٢٩هـ) ، رسالة ماجستير ، للطالبة : مروة عبدالكريم العاني ، ص: ١٣.

الأهداف في أواخر القرن الأول الهجري ، وإنَّ العلةَ مبدأً ثابت في النحو العربي دعت إليه دواعٍ وهيأت له أجواء علمية إسلامية ولغوية ، ودفعت إليه حاجة الإنسان الفطرية بالسؤال عن الظواهر اللغوية أو الشرعية ، لأنَّ أوائل علماء العربية كانوا يعتنون بقراءة القرآن الكريم وتدبر آياته لمعرفة ما فيها من معانٍ، وأحكام، وإيجاد تفسير مناسب لها ، وبناء على ذلك ، ذكروا عدّة آيات فيها ؛ ليفهم منها علل لأحكام شرعية ومنها نحو قوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ ﴾ ^(١) ، وأشار الجاحظ : (ت: ٢٥٥هـ) بقوله : "إنَّ الله عزَّ وجلَّ لم يردّد في كتابه ذكر الاعتبار، والحثّ على التفكير، والترغيب في النّظر وفي التّثبت والتعرّف والتوقّف، إلّا وهو يريد أن تكونوا علماء من تلك الجهة، حكماء من هذه التعبئة" ^(٢). وإنّها تعدّ الركن الرابع من أركان القياس بعد المقيس والمقيس عليه والحكم.

والملاحظ أنَّ هناك خلافاً لما يدّعيه بعضهم بأنَّ علماء اللغة العربية أخذوا لفظة التعليل وترعرعوا عندهم ونشأت نتيجة تأثرهم بالثقافة اليونانية ، والأغريقية ، وهذا غير صحيح ، بينما كانت الظروف التي نشأت فيها وما هيأتها من استجابات عقائدية وعاطفية وراء الفكرة التي تُعدّ السبب الرئيسي في نشأة التعليل النحوي ، وسبباً رئيسياً من أسباب استمراره . وذلك بحسب ما تعطيه العلة وتثبتها ؛ "لأنّه لا يوجد شيء بذون علة" ^(٣).

أما أسباب النشأة فهناك عدّة أقوال لدى العلماء مختلف فيها ، وهي على النحو الآتي :

القول الأول: ما ذكره إبراهيم مصطفى أنَّ السبب الذي أدى إلى نشوء العلة وقع اللحن في القرآن ، فبادر العلماء إلى إعراب القرآن ، وضبط كلماته ، ونقطه ، وكان ذلك من عمل أبي الأسود الدؤلي، وعمل طبقتين من النحاة بعده، وقد أطالوا مراقبة أواخر الكلمات وربما اختلفوا فيها، وتجادلوا عندها إلى أن هدام إلى كشف سر من أسرار العربية، وهو أن هذه الحركات ترجع إلى علل وأسباب يطرد حكمها في الكلام، ويمكن الرجوع إليها، والاحتجاج بها، وسموا ما كشفوه أول الأمر (علل الإعراب) أو (علل النحو) ^(٤).

(١) سورة البقرة من الآية : ٣٠.

(٢) الحيوان ٢ / ٣١٢.

(٣) مبدأ العلة : ٥ ، ينظر: أصول التفكير النحوي / الدكتور علي ابو المكارم: ١٥٠

(٤) ينظر: إحياء النحو: ١٠.

القول الثاني: منهم من ذهب إلى أن العرب أخذوا التعليل النحوي نتيجة تأثرهم بالمنطق اليوناني ، وهو قول غير مردود؛ لأن التعليل كما يقول أبو علي المكارم: " جاء استجابة لظروف وبواعث عربية إسلامية معا دون تأثير خارجي غير عربي, والسبب في ذلك الظروف التي نشأ فيها العربي والتي هيأت له استجابات عقلية خالصة وعاطفية متعددة وراء الفكرة التي تعد السبب الأساسي في نشأة التعليل النحوي"^(١).

القول الثالث: ما ذكره الدكتور مازن المبارك أنَّ من طبيعة الإنسان أن يسأل عن السبب, ويستقصي العلة, ومن طبيعة العقل أنَّ يتتبع الجزئيات, ويجمع ما تشابه منها ليطلق عليها حكماً عاماً فيصل بالظاهرة إلى القاعدة العلمية, فليس غريباً أن يكون السؤال عن العلة قديماً, وأن يكون التعليل مرافقاً للحكم النحوي منذ وجد, والعلة التي وُجدت عند سيبويه , وسابقه , ومعاصريه كانت مستمدة من روح اللغة, معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان, وعلى الفطرة , والحس من حيث طبيعتها, ولم تكن تحمل طابعا فلسفياً^(٢). ويبدو لي أن القول الأرجح القول الثالث إنَّه من طبيعة العقل البشري السؤال في جميع الأسباب التي أدت إلى هذا الحال, أما السؤال عن العلة النحوية فالمرجح القول الأول في أنه بدأ مع ظهور اللحن في العربية.

أما مراحل العلة فقد مرّت العِلَّة في اللُّغة العربيَّة عند العلماء في عدّة مراحل, وهي على النحو الآتي:

(١) أصول التفكير النحوي: ١٥٠.

(٢) ينظر: النحو العربي، العلة النحوية: نشأتها وتطورها: ٥١.

المرحلة الأولى: نشأتها وتكوينها:

وفي الحديث عن تأريخ العلة النحوية فقد ذكرت الروايات أن أبا الأسود الدؤلي (ت: ٦٩هـ) هو أول من وضع أبواب النحو ، يقول ابن سلام الجمحي (ت: ٢٣٢هـ): "وكان أول من أسس العربية ، وفتح بابها ، وأنهج سبيلها ، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي.... وإنما قال ذلك حين اضطرب كلام العرب ، فغلبت السليقة، ولم تكن نحوية، فكان سرّاء الناس يلحنون، ووجوه الناس فوضع باب الفاعل، والمفعول به، والمضاف ، وحروف الرفع، والنصب، والجر، والجزم"^(١). ارتبطت بدايات العلة النحوية بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت: ١١٧هـ)، وعيسى بن عمر الثقفي (ت: ١٤٩هـ)، وعمرو بن العلاء (ت: ١٥٤هـ)، فيروى عن الحضرمي ، بأنه أول من شرح العلل انه لم يقبل من العرب خرق القواعد التي استقرها من كلامهم ، وروي عنه انه عاب على الفرزدق قوله^(٢) :

وعضُ زَمان يا ابن مروان لم يدعُ من المال إلا مُسَحَّتًا أو مُجَلَّفُ

فقال الحضرمي: علام رفعت - مجلف - فرد الفرزدق: على ما يسوؤك ، وينوؤك ، علينا أن نقول ، وعليكم ان تتأولوا^(٣).

ويرى ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) أن أبا عمرو بن العلاء هو أول من استعمل التعليل^(٤).

لم تكن علل النحو واضحة في بادئ الأمر كما اتضحت فيما بعد كما عرفها المتأخرون، فقد كان التعليل في بدايته بسيطاً ارتبط بمذلوله اللغوي، وذا طابع تعليمي متوافقاً مع القواعد التي توصل إليها النحاة^(٥).

(١) طبقات فحول الشعراء: ١٢/١.

(٢) البيت من البحر الطويل وهو للفرزدق في ديوانه: ٧٥/٢ ، والرواية في الديوان (مُجَرَف).

(٣) يُنظَر: معاني القرآن للفراء: ١٨٢/٢، ونزهة الألباء: ٢٨/١، والمدارس النحوية (شوقي ضيف): ٢٣/١.

(٤) يُنظَر: الخصائص: ٢٥٠/١.

(٥) ينظر: أصول التفكير النحوي: ١٥٢، ونظرية التعليل في النحو: ٣٩.

المرحلة الثانية: نموها وارتقاؤها:

ثم انتقلت إلى مرحلة النمو والارتقاء مع عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ) وتلاميذه وزاد الاهتمام به وأخذ منطلقاً جديداً سار عليه النحاة من بعده، وروي عن الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ) أنّ الخليل سئل عن العلل التي يعتل بها ، هل أخذها من العرب أو هي من عنده ، فأجاب "إن العرب نطقت على سجيته وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، وعللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته له..... فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول، فليأت بها" ^(١) وقال عنه الزبيدي: انه أول من "استنبط من العروض ومن علل النحو ما لم يستنبط أحد ، ولم يسبقه إلى مثله سابق" ^(٢).

ويقول الدكتور عبد الرحمن السيد: "إذا ما وصلنا إلى الخليل وجدنا أن العلة قد استكملت أسبابها، وأن النحاة قد أشرفوا على الغاية بها، وإنها قد وصلت في مراحل النمو إلى درجة النضج، فقد اتضحت معالمها، وأصبحت أداة فعالة للتفرقة بين حالات الكلمة المختلفة، وضروب الأساليب المتباينة" ^(٣) بينما سار على نهجه تلميذه سيويه (ت: ١٨٠هـ) فنجد كتابه مليئاً بالتعليلات فلا تكاد تخلو مسألة من تعليل وتوجيه، فنراه يكثر التعليقات في كتابه منطلقاً من تأصيله القوي؛ إذ قال عن علل العرب: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً" ^(٤). وفي هذا العصر اتسمت العلة النحوية بشمولها وأحكامها، وبطابعها التعليمي، وبعدها عن التعقيد، ولذلك وردت بأسلوب أقرب إلى الجزم والتقرير منه إلى الفرض والتخيل، أي: وصلت إلى مرحلة النضج، فاتضحت معالمها، وأصبحت أداة للتفرقة بين حالات الكلمة المختلفة ^(٥)، وما كاد ينتهي القرن الثالث حتى استقرت العلة، واتسع نطاق البحث فيها، واتسمت بالطابع الجدلي والنقاش ، فقد برز نحاة الكوفة في التعليل فاشتهر منهم الفراء (ت: ٢٠٧هـ) بالتعليل، وكان المبرد (ت: ٢٨٥هـ) من البصرة ومعاصروه يعتبرون العلة رديف الحكم النحوي لا تفارقه، ولا ينبغي لها في اعتقادهم أن تفارقه ، واتخذها المبرد السلاح في مناقشاته مع الزجاج (ت: ٣١١هـ)

(١) الإيضاح في علل النحو: ٦٦.

(٢) يُنظر: طبقات النحويين واللغويين: ٤٧.

(٣) مدرسة البصرة: ٢٦٩.

(٤) الكتاب: ٣٢ / ١.

(٥) يُنظر: أصول التفكير النحوي: ١٧٣، ونظرية التعليل في النحو العربي: ٤٦-٤٧-٤٨.

ومن معه في حلقة ثعلب (ت: ٢٩١هـ)^(١) ، غير أن الفراء والمبرد لم يفرداها بالبحث إنما جاء حديثهما عنها في مؤلفاتهما العامة، وأما الذين افردوا العلة بالتأليف، والبحث فقد كان أولهم قطرب (ت: ٢٠٦ هـ) فقد ورد في ترجمته أنه ألف كتاباً اسمه (العلل في النحو)^(٢) ، والمازني (ت: ٢٤٩ هـ) فألف كتاب (علل النحو)^(٣).

المرحلة الثالثة: نُصُوجُهَا وَازْدَهَارُهَا:

وهي المرحلة التي تمثل بداية القرن الرابع الهجري تبدأ بابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، وتنتهي إلى عصر أبي البركات الأنباري، وهي مرحلة انتقالية في التاريخ، ومن أشهر المؤلفات في التعليل النحوي (الأصول في النحو) لابن السراج (ت: ٣١٦هـ) و(الإيضاح في علل النحو) لأبي القاسم الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ) ، و(علل النحو) لابن الوراق (ت: ٣٨١هـ)، و(علل التنثية) لابن جني (ت: ٣٩٢هـ)، كما أفرد لها أبواباً كثيرة في كتابه (الخصائص) ، وغيرها منها ما وصل إلينا ، ومنها ما لم يصل^(٤).

واتسم التعليل بخروجه عن الواقع، والتأثر بالأحكام، واعتماده على الجدل والفروض العقلية، فيما يراه بعضهم عيباً لخروجه من الواقع إلى الفرض والتخيل^(٥)، واستطاع ابن جني الرد على من طعن بالتعليل فعقد باباً سماه (في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن أحكام العلة)، ونقل حجة المعارضين، ورد عليهم مبيناً أن طعنهم في العلة وقولهم بفسادها هوس ولغو وجهل^(٦) ، ثم اتسعت البحوث النظرية في العلة النحوية فتشعب البحث النحوي، حتى حتى انتهى الأمر إلى أن ذهب بعض النحاة مذاهب غريبة في افتعال العلل لكل ظاهرة اشترطوها في بحوثهم^(٧).

(١) يُنظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٣١٩

(٢) يُنظر: نزهة الألباء: ٧٧/١

(٣) يُنظر: معجم الأدباء: ٧٦٣/٢

(٤) يُنظر: الشاهد وأصول النحو: ٣٢٠-٣٢١-٣٢٣، ونظرية التعليل في النحو العربي: ٥٠-٥١.

(٥) يُنظر: أصول التفكير النحوي: ١٧٢، والشاهد وأصول النحو: ٣٢٣.

(٦) يُنظر: الخصائص: ١٨٥ / ١

(٧) يُنظر: الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه: ٣٤٧.

وتسبب ذلك في تعرض العلل النحوية للطعن، فكانت أشد الحملات عليها حملة ابن مضاء (ت: ٥٩٣هـ) الذي دعا إلى نفي جميع العلل عدا اليسير التي تعين على فهم كلام العرب، وأن يقال للبعيدة منها هكذا نطقت العرب^(١)، لكن قسما من النحاة وقف على العكس من ذلك فدافعوا عن العلل، وردوا على من طعن فيها منهم ابن خروف (ت: ٦٠٩هـ) فقد وقف مع العلة ورد ابن مضاء في وقوفه ضد العلل، ورد على ابن مضاء في كتاب سماه (تنزيه أئمة النحو، عما نسب إليهم من الخطأ والسهو)^(٢).

وبعد ثورة ابن مضاء أصبح موقفُ النحاة من العلة مختلفًا، فانتقلت العلة مع بدايات القرن السابع وما بعده إلى مرحلة الاستقرار والمراجعة، فمنهم من جمع العلل ورجح بينها في مطولاتٍ نحوية، على نحو ما نجده في (شرح المفصل) لابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)، و(شرح الكافية) للرضي الاسترا باذي (ت: ٦٨٦هـ)، و(همع الهوامع) للسيوطي (ت: ٩١١هـ)، ومنهم فضل اختيار العلل المناسبة، والسكوت عن الأخرى، على نحو ما نجده في (شرح الكافية) لابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)، و(قطر الندى) لابن هشام (ت: ٧٦١هـ)^(٣).

وبعد ذلك وجد النحاة أنفسهم أمام تراثٍ نحوي ناضج، وأصبح الإكثار من العلل سمةً غالبيةً في الكثير من مؤلفاتهم على نحو ما نجده في (شرح التصريح) للشيخ خالد الأزهرى (ت: ٩٠٥هـ)، وسار وفق ذلك الركب ابن القصاب الرومي (ت: ١٠٢٩هـ) في (الأزهار في شرح إظهار الأسرار في النحو).

واستمر جدال العلماء تجاه العلة النحوية حتى العصر الحديث، فانقسم المحدثون بين مؤيد ومعارض، فبعضهم نادى بطرحها من النحو فظهرت حركات إصلاحية غايتها تسيير النحو على

(١) ينظر: الرد على النحاة: ١٢٧/١.

(٢) ينظر: بغية الوعاة: ٣٢٣/١.

(٣) يُنظر: نظرية التعليل في النحو العربي: ٨٢.

الدارسين فجاءوا بمفاهيم جديدة مخالفة لما عهدناه عند العلماء السابقين، والبعض الآخر غير معارض لها معتبر إياها من أصول النحو العربي، وموروث لغتنا العربي^(١).

ومن المؤيدين الدكتور أحمد عبد الستار الجواري إذ يرى أنه ليس من مصلحة البحث العلمي^(٢) أن يهمل ويترك العلل إذا وعاه الدارس، ويقتضي أصول البحث بتشجيعه؛ ليكون سبباً في ربط مادة البحث العلمي، كذلك دافع الدكتور (علي النجدي) عن فلسفة النحو وعلمه، ودعا إلى إعادة النظر في العلل وإبقاء ما يتصل منها بالمعنى، والذوق الصحيح، ويتفق مع طبيعة البيان الرفيع، مع الحفاظ على اللغة العربية في مادتها وأصولها من غير تبديل في طرق إعرابها الموروثة، إن أردنا بقاء لغتنا لغة دين ودنيا^(٣).

ثالثاً: أقسام العلة عند العلماء التي وقفوا عليها :

إنَّما عللُ النُّحو ليستْ عللاً ثابتةً واجبةً، وإنَّما هي عللٌ تختلف باختلاف واضعها ومفهومها للعلة أو السبب الذي يُعلِّله في مسألة ما ، فاختلافهم في تفسير الأسباب دفعهم إلى هذا التنوع في تقسيم العِلل على أقسامٍ ، وأصنافٍ ، ومستوياتٍ . ومن تلك التَّقسيمات وهي على النُّحو الآتي^(٤):

(١) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٢١.

(٢) يُنظر: نحو التيسير: ٤٩.

(٣) يُنظر: سيبويه إمام النحاة: ٤٤-٤٥٤٦.

(٤) ينظر: دراسات في كتاب سيبويه: ١٥٦ ، والعلة الصرفية في كتاب الإصباح لابن هلال الحلبي (ت:

٩٣٣هـ) جمع ودراسة ، رسالة ماجستير ، للطالب : صلاح العيسوي ، ص ٣١-٣٢ .

*_تقسيم ابن السراج (ت ٣١٦هـ):

إذ قَسَمَهَا إلى قسمين: (عَلَّةٌ، وَعَلَّةُ الْعَلَّةِ) وذكرها في مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ بِقَوْلِهِ: "واعتلالاتُ النَّحْوِيِّينَ على ضربين: ضربٌ مِنْهَا هو المؤدِّي إلى كلامِ العربِ كقولنا: كلُّ فاعِلٍ مرفوعٍ. وضربٌ آخَرُ يَسْمَى عَلَّةُ الْعَلَّةِ ، مثل أن يقولوا: لِمَ صارَ الفاعِلُ مرفوعًا والمفعولُ بِهِ منصوبًا ، ولم إذا تحرَّكتِ الياءُ والواو وكانَ ما قبلهما مفتوحًا قُلْبَتَا أَلْفَا"^(١).

*_تقسيم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ):

قسمها إلى ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية. فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب كقولنا: (إنَّ زيدًا قائمٌ)، فإن قيل: بِمَ نصبتم زيدًا؟ قلنا: بـ(إنَّ)...وأما العلة القياسية كأن يقال: لم يجب أن تتصيب (إنَّ) الاسم... وأما العلل الجدلية النظرية ، فكل ما يعتل به في باب (إنَّ) بعد هذا^(٢).

*_تقسيم ابن جني (ت ٣٩٢هـ):

أمَّا ابنُ جني فقد قَسَمَهَا إلى ضربين: عِلَلٌ مُوجِبَةٌ للحكم نحو : رفع الفاعل ونصب المفعول، وعِلَلٌ مُجَوِّزَةٌ للحكم، وهي في الحقيقة أسباب تجوز الحكم ولا توجبُهُ كأسباب الإمالة^(٣).

*_تقسيم الجليسي النحوي (ت ٤٩٠هـ):

جعلها الجليسي النحوي على ضربين، وذكرها بقوله: "واعتلالاتُ النَّحْوِيِّينَ صنفان: عَلَّةٌ تَطْرُدُ على كلامِ العربِ وتَنَسِّقُ إلى قانونِ لُغَتِهِمْ، وَعَلَّةٌ تَظْهَرُ حُكْمَتُهُمْ وتُكْشِفُ عَنْ صَحَّةِ أغراضِهِمْ ومقاصدِهِمْ في موضوعاتِهِمْ. وَهُمُ لِلأُولَى أَكْثَرُ استِعْمَالًا وأشدُّ تداولًا

(١) الأصول: ٣٥/١.

(٢) الإيضاح في علل النحو: ٦٤ – ٦٥.

(٣) ينظر: الخصائص: ١٦٤ ، والاقتراح : ١٠١.

وهي واسعة الشعب... إلا أن مدار المشهورة منها على ثلاثة وعشرين نوعاً... وهي:
علة سماع وعلة تشبيه وعلة استغناء ، وعلة استتقال... الخ^(١).

* _تقسيم الإمام السيوطي (ت ٩١١ هـ):

قسم الإمام السيوطي العلل على قسمين: علة بسيطة ، وعلة مركبة فقال : " العلة قد تكون بسيطة وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد كالتعليل بالاستتقال والجوار والمشابهة ومن ذلك نحو: وقد تكون مركبة من عدة أوصاف ، اثنين فصاعداً كتعليل قلب (ميزان) بوقوع الواو ساكنة بعد كسرة ، فالعلة ليس مجرد سكونها ولا وقوعها بعد كسرة بل مجموع الأمرين وذلك كثير جداً" ^(٢) .

_ولاشك أن للمحدثين نصيباً في ذلك أيضاً ، فلهم قسم آخر مختلف عن الذي ذكرته تماماً ، وإنما ذكر هذا التقسيم الدكتور (شعبان عوض العبيدي) في كتابه المسمى بـ(التعليل اللغوي في كتاب سيبويه) ، على أنها طريقة تقسيم المتأخرين وهي على النحو الآتي : أولاً: العلل الاستعمالية _ ثانياً: العلل التحويلية _ ثالثاً: العلل القياسية _ رابعاً: العلل الدلالية _ وجعلتها في الفصل الرابع من هذه الأطروحة.

رابعاً: مسالك العلة ، وقوادحها :

أما مسالك العلة، أي مأخذها ومظنتها^(٣)، فقد ذكر السيوطي ثمانية مسالك ، وهي^(٤):

- ١- علة الإجماع: وهو ما يجمع عليه أهل العربية على علة حكم ما، مثاله إجماعهم على تقدير الحركات في المنقوص للثقل.
- ٢- علة النص: وهو ما ينصه العربي على العلة.
- ٣- علة الإيماء: أي يشيرون إلى العلة دون التصريح بها.
- ٤- علة السبر والتقسيم: وهو أن يذكر الأوجه المحتملة ثم يسبرها ، ويختار الأصلح منها.

(١) ثمار الصناعة في علم العربية: ١٣٥

(٢) الاقتراح : ١٠٤ ، والعلل الصرفية في كتاب الإصباح لابن هلال الحلبي (ت: ٩٣٣ هـ) جمع ودراسة ، رسالة ماجستير ، للطالب : صلاح العيساوي من ص ٣١ _ ٣٢ .

(٣) ينظر: الأصول لتمام حسان: ١٧٦.

(٤) ينظر: الاقتراح في أصول النحو: من ١١٣ إلى ١٢٠.

٥- علة المناسبة أو الإخالة: أي يظن أن الوصف علة، ويسمى قياسها قياس العلة، ومنها ما يُحمل الفرع على الأصل لوجود حكم في الفرع حكم عليه في الأصل^(١).

٦- علة قياس الشبه: وهو ما يحمل فيه الفرع على الأصل لأوجه مشابهة بينهما.

٧- علة إلغاء الفارق: أي يتجاهلون الفرق بين الفرع والأصل، لكونه لم يؤثر في الفرع فيشركونه في جميع الأحكام.

٨- علة الطرد.

وأما قواعد العلة، أي ما يبطل حكم العلة إن تسلطت عليها، فقد أشار السيوطي بأنها كثيرة وذكر منها^(٢):

١- النقض: وهو وجود العلة ولا حكم على مذهب من يرى تخصيص العلة.

٢- فساد الاعتبار: وهو فساد الدليل لتعارضه مع النص.

٣- القول بالموجب: وهو التسليم بالدليل والخلاف مستمر.

٤- فساد الوضع: وهو أن يكون الدليل ضد الحكم أو نقيضه.

٥- عدم التأثير: أي لا يؤثر الدليل في الحكم.

٦- تخلف العكس: وهو انتفاء العلة دون انتفاء الحكم.

٧- المعارضة: وهي معارضة المستدل بعله مبتدأه.

٨- المنع لليلة: هو منع الشيء لوجوده في الأصل والفرع.

٩- المطالبة بتصحيح العلة.

(١) اختلف العلماء في أن وجود الحكم في الشيء بدون علة توجبه، فقال قوم ليس بحجة فالطرد لا يوجب غلبة الظن، وقال قوم إنه حجة، وقال قوم نوع من القياس فوجب أن يكون حجة، ينظر: الاقتراح في أصول النحو: ١٢٠.

(٢) يُنظر: الأصول: لتمام حسان: ١٧٨.

خامساً: تطوّر التعليل الصّرفي عند علماء العربيّة ، ومراحلها:

وهي مرحلة تطوّر التعليل الصّرفي على يد كلّ من العلماء :

- ١- أبو عثمان المازني .
- ٢- أبو القاسم بن المؤدّب .
- ٣- أبو عليّ الفارسيّ .
- ٤- أبو الفتح عثمان بن جنيّ .
- ٥- عمر بن ثابت الثّمانينيّ .
- ٦- عبد القاهر الجرجانيّ .

أما مراحل تطوّر التعليل الصّرفي فقد تناولنا في البدايّة الحديث عن نشأة التعليل الصّرفي ، عند أشهر علماء المرحلة الأولى أو المبكّرة من مراحل التعليل الصّرفي ابتداءً من عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وصولاً إلى مرحلة نضوج هذا التعليل وازدهاره على يد الخليل وسيبويه ومعاصريهم ، وأمّا المرحلة الأخيرة وهي التي تُمثّل تطوّر الدّراسات اللّغويّة فيها ، هي مرحلة مهمة في ذلك الوقت وهي فصل الدّراسات اللّغويّة عن بعضها البعض في مختلف شتّى الكتب ، أي مستقلة عن الأخرى ، وقد فصل في هذه المرحلة علم النّحو عن علم الصّرف ، والأصوات ، واللّغة ، ولمّا كان موضوع الأطروحة التعليل الصّرفي عند العُكبري بشكل خاصّ ، فسنتناول هذه الظّاهرة في هذه المرحلة عند العلماء الذين صنّفوا في التّصريف بشكلٍ مستقلّ ، وعلى ضوء تلك التّصانيف والمؤلّفات ، وهي على النّحو الآتي :

أولاً: كتاب التّصريف للمازنيّ (ت: ٢٤٩هـ).

ثانياً : كتاب دقائق التّصريف لأبي القاسم بن المؤدّب (ت: ٣٣٨هـ).

ثالثاً: كتاب التّكملة لأبي عليّ الفارسيّ النّحويّ (ت: ٣٣٧هـ).

رابعاً : كتاب التّصريف الملوكي لأبي الفتح ابن جنيّ (ت: ٣٩٢هـ).

_ كتاب المنصف في شرح تصريف المازنيّ لأبي الفتح ابن جنيّ.

خامساً: كتاب شرح التّصريف لعمر بن ثابت الثّمانينيّ (ت: ٤٤٢هـ).

سادساً: كتاب المفتاح في الصّرف لعبد القاهر الجرجاني . (ت: ٤٧١هـ) .

_ كتاب المقتصد في شرح التّكملة لعبد القاهر الجرجاني.

_ كتاب في التّصريف لعبد القاهر الجرجاني.

١- أبو عثمان المازني:

هو بكر بن محمد بن بقية ، وقيل ابن عدي المازني ، كان إماماً في العربية متسعاً في الرواية ، وكان لا يناظره أحد إلا قطعة لقدرته على الكلام ، وقال المبرد لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان ، من تصانيفه التّصريف والألف واللام . (ت: ٢٤٨هـ ، وقيل : ٢٤٩هـ) ، إن شخصيّة المازني، وعقليّته، ومنهجه في كتاب التّصريف، بل وحتّى عصره الذي عاش فيه، كلّ ذلك كان يمثّل مرحلة وسطاً بين مرحلة التّعليل البسيط وبين مرحلة أو مراحل التّعليل اللاحقة التي برزت فيها النّزعات الفلسفيّة الجدليّة. وسيتّضح لنا ذلك من خلال الأمثلة التي سنقف عليها من كتابه (التّصريف)^(١).

(١) ينظر : نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري ١٤٠ ، وإرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموي : ٧٥٧/٢ هـ ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي : ٤٦٣/١ هـ .

- أمثلة التعليل الصَّرْفِيِّ عند المازني:

العلة الأولى: قول المازني في باب (زيادة النون والألف): " ومثل ذلك (حَبَنْطَى، وَدَلَنْطَى، وَسَرَنْدَى)، النون والألف فيه زائدتان؛ لأنَّك تقول: حبط بطنه، ودلظه بيده، وسرده. فهذا من الثلاثة، وقد ألحق بالخمسة كما ألحقت الأربعة بها، وهذا كثير، ولكنَّ هذا موضع اختصار^(١) ".

العلة الثانية: ومن أمثلة التعليل الصَّرْفِيِّ عند المازني أيضًا قوله في باب (زيادة النون والتاء): " وإذا جاءتك على مثال لا يكون للأسماء فهما زائدتان؛ لمجيئهما على غير الأصول، وذلك نحو: (نَرَجِس، وَتَرْتَب)؛ لأنَّه ليس في الكلام مثل (جَعَفِر)، ولا (جُعْفَر) اسمين^(٢) ".

العلة الثالثة : كذلك منها قوله في باب (ما الياء والواو فيه ثانية): " وأما (قُلْتُ) فأصلها: (فَعَلْتُ) محوَّلة إلى (فَعَلْتُ) من (فَعَلْتُ)؛ وفعلوا ذلك ليُغَيِّرُوا حركة الفاء، ولو جعلوها محوَّلة من (فَعَلْتُ) لكانت الفاء إذا أُلْقِيَتْ عليها حركة العين كهيئتها لو لم تُحوَّل عليها، وكانت (فَعَلْتُ) أولى بها؛ لأنَّ الضَّمة من الواو. وقال الخليل: يدُلُّك على أنَّ أصله (فَعَلْتُ) قولهم: (قُلْتُه)؛ لأنَّه ليس في الكلام (فَعَلْتُ) متعدِّيًا " (٣) .

وهنا لابدَّ من الإشارة إلى أمرٍ لطيفٍ ، أنَّ المازني هنا يُعِلِّل بطريقةٍ وإن كانت مختصرةً وواضحةً، إلَّا أنَّ فيها شيئًا من الميل إلى التعليل العقلي؛ فهو يُعِلِّل لهذه الزيادة، ثمَّ يُعِلِّل لتلك العلة بعلةٍ أخرى، فكونهما زائدتين؛ لمجيئهما على غير الأصول، ومجيئهما على غير الأصول؛ لأنَّه لا توجد أسماءٌ على هذا الوزن والبناء، وهذا ما يُسمَّى بالعلل الثَّواني، وهو من أبرز سمات وخصائص

(١) ينظر : نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري ١٤٠ ، وإرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموي : ٧٥٧/٢ هـ ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي : ٤٦٣/١ هـ .

(٢) المصدر نفسه: ١٠٤/١

(٣) المنصف: ٢٣٥/١-٢٣٦.

التعليل العقلي ، ثمَّ يزيد على ذلك بأن يفترض بما سيكون عليه حال عين الفعل لو كانت مُحَوَّلَةً من (فَعُلْتُ)، ثمَّ علَّل لهذا الافتراض بقوله: (لأنَّ الضَّمَّة من الواو)^(١).

٢_أبو القاسم المؤدب :

لم تسعفنا كتب التراجم بأي معلومة تمكنا من الكشف عن هوية هذا المؤلف ، إلا أننا من خلال صفحة العنوان ، عرفنا هو أبو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب المتوفى سنة (٣٣٨هـ)، صاحب كتاب (دقائق التصريف). ويعدُّ هذا المصنف نادرًا في الصرف العربي ، بل إنَّه الفريد من نوعه في موضوعات الصرف خاصة^(٢).

- أمثلة التعليل الصرفي عند ابن المؤدب:

وقال في باب (أصول المضاعف وفروعه): " واعلم أنَّ بني تميم لا يُضعِفون شيئاً من هذا الباب - يريد باب الثلاثي المضعَّف - لا الأمر ولا غيره إلا فعل جميع النساء خاصَّة، نحو: (اقررن، وامددن، وامسسن) فإن قال قائل: لِمَ اتَّفَقوا على بيان تضعيف فعل جميع النساء؟ فقل: لأنَّهم لو أدغموا لسكن الحرف الأوَّل، ولم يجدوا إلى تحريك الآخر سبيلاً، فكرهوا الجمع بين ساكنين "^(٣).

ثمَّ تطرَّق ابن المؤدب إلى ما قد يشدُّ عن هذه القاعدة فقال: " فإن قال قائل: قد جاء (مَزَيْدٌ). فقل: هذا شاذٌّ، كما شدَّ قولهم: (مَحَبَّبٌ). ونظير هذا من الفعل: ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾^(٤)، و(أغليت المرأة، وأجود، وأطيب). إلا أنَّ هذا يكون في الاعتلال، ويجري على قياس باب المُطَرَّد إلا في (استحوذ، وأغليت المرأة) فإنَّ بعض النحويين - يريد

(١) ينظر: التعليل الصرفي خلال القرون الخمسة الأولى النشأة والتطور : ٧٤_٧٥.

(٢) ينظر: دقائق التصريف، ٦-٧ ، والمصطلح الصرفي عند ابن المؤدب دراسة في كتاب دقائق التصريف للطالبة بسمة رضا الحلالة ، بإشراف : الدكتور يحيى عابنة _ جامعة مؤتة كلية الآداب _ قسم اللغة العربية ، ٢٠٠١.

(٣) دقائق التصريف : ١٩٧.

(٤) سورة المجادلة من الآية : ١٩.

المازني - لم يسمعهما معتلتين في اللغة، ويقول: ربَّ حرفٍ جاء هكذا فيُحفظ كما جاء، ولا يستعمل فيه القياس^(١).

٣- أبو علي الفارسي:

هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي ، كان من أكابر أئمة النحويين ، أخذ عن أبي بكر بن السراج ، وأبي إسحاق الزجاجي ، وعلت منزلته في النحو حتى فضله كثير من النحو على أبي العباس المبرد ، وقال أبو طالب العبدى: ما كان بين سيبويه وأبي علي أفضل منه ، وله مؤلفات كثيرة ومنها ، (الإيضاح في النحو) و (الحجة في علل القرآن السبع) وغير ذلك ، (ت: ٣٧٧هـ)^(٢) .

وإنَّ التَّعليل الصَّرْفِيَّ عند أبي عليٍّ يُمثِّل بحقِّ تطوُّر التَّعليل بمحاسن هذا التَّطوُّر ومساوئه، فمن جهةٍ انتقل هذا الأسلوب الَّذِي يُمثِّل روح النَّحو، وهو (التَّعليل) في القرن الرَّابِع الهجريِّ - على يد أبي عليٍّ وأقرانه وتلاميذه - من البساطة والوضوح إلى الغموض والتَّعقيد، ومن اعتماد النَّقل إلى الاعتداد بالعقل وتقديمه على النَّقل. ومن جهةٍ أخرى بدأ العلماء يُثيرون المسائل العويصة، ويُفصِّلون ما أُجمل منها، ويُفسِّرون ما أشكل منها، ويستفتحون دقائق الأحكام ولطائفها إنَّ التَّعليل الصَّرْفِيَّ عند أبي عليٍّ يُمثِّل بحقِّ تطوُّر التَّعليل بمحاسن هذا التَّطوُّر ومساوئه، فمن جهةٍ انتقل هذا الأسلوب الَّذِي يُمثِّل روح النَّحو، وهو (التَّعليل) في القرن الرَّابِع الهجريِّ على يد أبي عليٍّ وأقرانه وتلاميذه ،من البساطة والوضوح إلى الغموض والتَّعقيد، ومن اعتماد النَّقل إلى الاعتداد بالعقل وتقديمه على النَّقل. ومن جهةٍ أخرى بدأ العلماء يُثيرون المسائل العويصة، ويُفصِّلون ما أُجمل منها، ويُفسِّرون ما أشكل منها، ويستفتحون دقائق الأحكام ولطائفها.

إذا أدركنا أنَّ أبا عليٍّ الفارسيَّ هو ابن المدرسة البصريَّة الَّتِي انتقلت على أيدي أبرز شيوخها بعد سيبويه، وهم المبرد والأخفش الصَّغير وابن السراج من المنهج النَّقْلِيِّ الواضح الَّذِي وضعه الخليل وسيبويه ومن سبقهم إلى المنهج العقليِّ الغامض^(٣).

(١) دقائق التصريف : ٢٨١.

(٢) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء : ٢٣٣، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي : ١/ ٤٩٦.

(٣) ينظر : الاحتجاج العقلي : ٦٠ _ ٧٨. والتعليل الصرفي خلال القرون الخمسة الأولى للنشأة والتطور : ٨١.

ـ أمثلة التعليل الصّرفيّ عند أبي عليّ الفارسيّ:

العلة الأولى: ومن أمثلة التعليل الصّرفيّ عند أبي عليّ الفارسيّ قوله في باب (الابتداء): " كلّ حرفٍ في أوّل كلمةٍ تبدئ بها فهو متحرّكٌ... والدليل على أنّهم لا يبتدئون بالسّاكن أنّهم لم يُخَفِّقوا الهمزة في أوّل كلمةٍ يُبتدأ بها، نحو: (أَنَّ رَأَتْ رَجُلًا أَعَشَى) ؛ لأنّ في تخفيفها تضعيفاً للصّوت، فلمّا لم يبتدئوا بالسّاكن لم يبتدئوا بما قرّب منه. وأمّر آخر يدلّ على رفضهم الابتداء بالسّاكن وهو أنّهم لم يخرموا (متفاعلن) كما خرموا (فعولن) ونحوه؛ لأنّ (متفاعلن) يسكن ثانيه، فلو خُرم لأدّى ذلك إلى لزوم الابتداء بالسّاكن. فإذا رفضوا ما يؤدّي إليه، فإن يرفضوه نفسه أولى" ^(١).

فأبو عليّ هنا يُعلّل لابتداء العرب بالمتحرّك، ورفضهم الابتداء بحرفٍ ساكنٍ بأكثر من أمرٍ، ويستدلّ على أنّ الابتداء بالمتحرّك قانونٌ من قوانين اللّغة العربيّة التي لا تقبل التّبديل بأكثر من دليل، فالهمزة في بداية الكلام لا تُخَفِّف؛ لأنّها يكون الابتداء بصوتٍ ضعيفٍ، والصّوت الضّعيف قريبٌ من السّكون، كما أنّ الخرم الذي يدخل التّفعيلة الأولى من البحر الطّويل (فعولن) لا يدخل التّفعيلة الأولى من الكامل (متفاعلن)؛ لأنّ هذه التّفعيلة قد يدخلها الإضمار، وهو تسكين الحرف الثّاني، فإذا اجتمع فيها الخرم والإضمار بُدئ بالسّاكن في أوّل البيت. وأمّا (فعولن) فالحرف الثّاني منها متحرّكٌ يليه حرفٌ ساكنٌ؛ فلا يجوز فيه الإضمار فجاز الخرم. إذاً فقد امتنع العرب عن الابتداء بالسّاكن، حتّى في الشّعر الذي يجوز فيه ما لا يجوز في غيره ^(٢).

قال أبو عليّ الفارسيّ في باب (التقاء السّاكنين من كلمةٍ واحدة): " وممّا حُرِّك لالتقاء السّاكنين بالكسر في كلمةٍ قولهم: (لَمْ أَبْلِهِ)، الأصل: (أُبَالِي)، فحذفت الياء للجزم فصار (بَالٍ)، فلمّا كثر في

(١) التكملة: ١٩٩٠.

(٢) التعليل الصرفي خلال القرون الخمسة الأولى النشأة والتطور: ٨٣.

كلامهم لم يُعتدّ بذلك المحذوف الذي هو الياء، فحُذفت الحركة للجزم فالتقت اللام من (أبال) ساكنة مع الألف، فلمّا التقى ساكنان حُذفت الألف وألحق الهاء للوقف، كما تُلحق في (ارمِه)، فحُرِكَ اللام بالكسر لالتقاء السّاكنين هي والهاء التي ألحقت للوقف، فلم يردّ الألف التي كان حذفتها لالتقاء السّاكنين؛ لأنّ الهاء لا تلزم^(١).

وهذه العبارة (لَمْ أَبْلِه) ذكرها الخليل وتناقلها عنه سيبويه^(٢) والمبرد^(٣) وابن السّراج^(٤)، وغيرهم^(٥)، فذكروا أنّ هذه الألف تُحذف؛ لأنّه كثر في كلامهم، ولم يزدوا على ذلك شيئاً إلا قول المبرد: (لأنّه يلتقي ساكنان في الوقف). أمّا أبو عليّ فقد فصل القول فيها، ثمّ نبّه إلى أنّ الهاء التي ألحقت للوقف عارضة غير لازمة فلا يُعتدّ بها عند تحرّك اللام من (أبلِه)؛ فلذلك لم تُردّ الألف.

٤- أبو الفتح ابن جني:

هو أبو الفتح ، عثمان بن جني الموصلي ، كان من حدّاق أهل الأدب ، وأعلمهم بعلم النحو والتصريف ، ولم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف ، فإنّه لم يصنف أحد في التصريف ، ولا تكلم فيه أحسن ولا أدقّ كلاماً منها ، وكان المتنبي يقول : ابن جني أعرف بشعري مني ، وصنف في النحو والتصريف كتباً أبدع فيها ؛ (الخصائص) و (سر صناعة الإعراب) وغير ذلك ، (ت: ٣٩٢هـ)^(٦).

(١) التكملة: ١٩٢.

(٢) ينظر: الكتاب، ٤/٤٠٥.

(٣) ينظر: المقتضب، ٣/١٦٧-١٦٨.

(٤) ينظر: الأصول في النحو، ٣/٢٧٧.

(٥) ينظر: الخصائص، ٢/٤٤٢، والمفصل في صناعة الإعراب، ١/٤٩٣.

(٦) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء (٢٤٤)، وإرشاد الأريب لياقوت الحموي: (١٥٨٦/٤)، وبغية

الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (١٣٢/٢).

- أمثلة التعليل الصرفي عند ابن جني:

إنَّ أوَّل ما يجدر الإشارة إليه من التَّطوُّر الَّذي وصل إليه التَّعليل الصَّرْفِيّ عند ابن جَنِّي هو خطبته الَّتِي افتتح بها كتابه (المنصف شرح تصريف المازني)، فإنَّ فيها الدلالة الواضحة على أنَّ واضعها يمتلك عقليَّةً فذةً، قد شحذها بما خاض من غمار العلوم المتنوّعة الَّتِي جعلت منه متكلماً بارعاً يأسر القلوب أسلوبه، وتأخذ بالألباب عباراته. لقد وقف ابن جَنِّي في هذه المقدِّمة على أمورٍ مهمّةٍ يبيِّن فيها أهمّيّة علم التَّصريف، فهو ميزان العربيّة الَّذي لا تُعرف الأصول العربيّة من الرُّوائد الدَّاخلَة عليها، ولا يُتوصَّل إلى الاشتقاق إلَّا به^(١).

العِلَّة الأولى : قد كان ابن جَنِّي كثيراً ما يربط بين التَّصريف والاشتقاق، فيعتمد في تعليلاته الصَّرْفِيَّة على أصل اشتقاق الكلمة، من ذلك قوله: " وقد قالوا: (تشيطن الرَّجُل) و(تشيط) بمعنى واحدٍ، فينبغي أن يكونا لغتين، ولا يجوز أن تجعل تشيطن: (تفعلن)؛ لأنَّه ليس في الكلام تفعلن، وتشيطن أقوى من تشيط؛ لقولهم: (شاطنٌ، وشطنٌ، وأرض شطونٌ)، وهذا كلُّه من البعد، والشَّيطان: مُبعدٌ مُقصى، ومن هنا قيل: (لعنه الله) أي: أبعدَه وأقصاه... ووجه الاشتقاق من (تشيط) أنَّهم قالوا: (غضب فاستشاط) أي: احتدَّ في الغضب مشبَّه بالجنون والتَّخبط، قال الله تبارك وتعالى ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾^(٢).. وهذا واضح لا خفاء فيه"^(٣).

العِلَّة الثَّانية : كذلك من أمثلة التَّعليل الصَّرْفِيّ عند ابن جَنِّي قوله في باب (البدل) في كتابه التَّصريف الملوكي: " وما صحَّ خوف اللبس، نحو: (غَزياً، ورَمياً، واستَقْصياً)، لو قُلبتا - يريد الواو والياء - ألفين لسقطتا؛ لسكونهما وسكون ألف التَّنثنية بعدهما، فكنتَ تقول: (غَزَى، ورَمَى) وأنت تُريد التَّنثنية، فيلبس بالواحد. وكذلك (النَّزوان) و(الغليان) صحَّت فيه اللَّامان؛ لئلا يلبس (فَعْلان) معتلَّ العين بـ(فَعَال) صحيح اللَّام، وما صحَّ من ذلك؛ لأنَّه في معنى ما تجب صحَّته قولهم: (عَوَرَ)

(١) ينظر: المنصف، ٢/١.

(٢) سورة البقرة من الآية: ٢٧٥.

(٣) المنصف، ١٠٩/١-١١٠.

و(حَوِّلَ)؛ صحَّ؛ لأنَّه في معنى (أَعَوَّرَ) و(أَحَوَّلَ)، وكذلك (صَيَّدَ) للبعير؛ لأنَّه في معنى (أَصَيَّدَ)، وكذلك (اعْتَوَّنُوا) و(اعْتَوَّروا) ... فجُعِلَ التَّصْحِيحُ أَمَارَةً للمعنى^(١).

وممَّا يَتِمَّيزُ به التَّعْلِيلُ الصَّرْفِيُّ عند ابن جني أنَّه غالباً ما يُعْلَلُ للحكم بأكثر من علَّةٍ، كما لا يقف عند ما علَّل به النُّحاة من قبل، ولا يكتفي به، فكان دائماً ما يبحث عن عللٍ أخرى قد خفيت على من سبقه، يستدلُّ عليها بعقله، وما أُوتِي من فتح المقفلات وشرح المشكلات، فيجمع للحكم أكثر من علَّةٍ ترتبط إحداها بالأخرى فتتشكل ما يشبه الهرم في التعليل والاحتجاج. فهو يذكر العلل والأسباب التي ذكرها القدماء، ثمَّ يستطرد قائلاً: (وشيء آخر يدلُّ على ذلك)، أو نحو هذا القول، يُكرِّر ذلك مرَّتين أو ثلاثاً، وهذا الأسلوب كثيرٌ جدًّا في المنصف.

العلَّةُ الثَّالثة : من ذلك قوله في باب (التَّنوين في: جوارٍ، وغواشٍ، ونحوهما ليس بدلاً من الحركة): " يدلُّ على أنَّ التَّنوين إنَّما دخله لمَّا نقص عن وزن (ضوارب) أنَّه إذا تمَّ الوزن في النَّصب، وظهرت الياء امتنع التَّنوين أن يدخل؛ لأنَّه قد تمَّ في وزن (ضوارب)، وذلك قولهم: (رَأَيْتُ جَوَارِيَّ) فالتَّنوين على هذا معاقبٌ للياء لا للحركة، إذ لو كان معاقباً للحركة لوجب أن يدخل في (يرمي)؛ لأنَّ الحركة قد حُذفت من الياء في موضع الرَّفع " (٢).

وبعد هذا التعليل الوافي عاد ابن جني ليُردف هذا التعليل بتعليل ثانٍ، وحجَّةٍ أخرى يبدو أنَّه قد توصَّل إليه بعد طول نظرٍ، من غير أن يسبقه إليه أحدٌ، إذ يقول: " وشيء آخر يدلُّ على أنَّ التَّنوين في (جوارٍ) ونحوه ليس بدلاً من الحركة، وذلك أنَّ الياء في (جوارٍ) قد عاقبت الحركة في الرَّفع والجرِّ في الغالب من الأمر، وإذا كان الأمر كذلك فقد صارت الياء لمعاقبتها الحركة تجري مجراها، فكما لا يجوز أن يُعوَّض من الحركة وهي ثابتة، كذلك لا يجوز أن يُعوَّض منها وفي الكلمة ما هو معاقبٌ لها، وجارٍ مجراها" (٣).

(١) التصريف الملوكي، ٢٩-٣٠.

(٢) المنصف: ٧٢/٢.

(٣) المصدر نفسه: ٧٢/٢-٧٣.

ويُتَّضح لي ممَّا تقدَّم أنَّ تعليلات ابن جنِّي الصَّرْفِيَّة تميَّزت عن تعليلات سابقه بأمرٍ كثيرة ومنها أنَّه كان يَبْسُط المسائل الصَّرْفِيَّة ، ويفصِّل القول فيها بالافتراضات، والاعتراضات الجدليَّة والتفصيل والوضوح في الشَّرح، والتَّطويل في التفسير، ولا يقف عند ما نقل عن المتقدِّمين، بل يستدلُّ على إثباتها بما أُوتِيَ من موهبةٍ عقلية، وقدرةٍ كلامية. إلَّا أنَّه يُكثر من الاعتماد على عقله في التعليل والاستدلال فيطيل على القارئ أحياناً ويأخذه يميناً وشمالاً ممَّا جعله هو نفسه أحياناً يقع في بعض التناقضات بسبب هذا التَّطويل.

٥- عمر بن ثابت الثماني:

والثَّمانيني وإن كان أشهر تلاميذ ابن جنِّي، إلَّا أنَّ جميع من ترجموا له لم يذكروا أنَّه كان من أهل النزعات العقلية، فهو على الأغلب لم يكن ممَّن يحتكمون إلى الفلسفة والمنطق، ويحكمون الكلام والجدل في أقيستهم وتعليلاتهم. غير أنَّ الدكتور إبراهيم بن سلمان البعيمي محقِّق كتاب شرح التَّصريف، الَّذي وضعه الثَّمانيني في شرح كتاب التَّصريف الملوكي لشيخه ابن جنِّي قد ذكر أنَّه وجد في ترجمة الشَّبستري للثَّمانيني أنَّه قال عنه: " عالمٌ، أديبٌ، نحويٌّ، صوفيُّ الطَّريقة، مات سنة (٤٤٢هـ)، من تأليفه: المقيد، وشرح اللُّمع لابن جنِّي، والفوائد والقواعد، وشرح التَّصريف الملوكي " (١).

ثمَّ قال البعيمي معلِّقاً على ذلك: " ولست أدري من أين أتى الشَّبستري بهذا الوصف، فكتب طبقات الصُّوفية لم تُشر إليه لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ، ثمَّ إنَّ التَّصوُّف في العصور الأولى كان رمزاً للزُّهد والقناعة، أمَّا ما يفعله الصُّوفية الآن، فلم يكن معروفاً لدى السَّلف الصَّالح (٢).

(١) شرح التَّصريف: ٦٦.

(٢) المصدر نفسه: ٦٧.

- أمثلة التعليل الصرفي عند عمر بن ثابت الثماني : .

العلة الأولى : ومن أمثلة التعليل الصرفي عند الثماني أيضًا قوله: " وأقل ما يكون عليه الفعل ثلاثة، وأكثر ما تبلغه الزيادة سبعة. فأما الأسماء فالأصول منها ثلاثة أقسام: ثلاثي، ورباعي، وخماسي، وأكثر ما تبلغه بالزيادة سبعة، نحو: (احميرار) و(اطمئنان)؛ وذلك أن غاية الأصل في الأسماء هو الخمسة، وغاية الأصل في الفعل الأربعة، فلما زاد غاية الاسم في الأصل على غاية الفعل حرفًا جاز في الزيادة غاية الاسم على غاية الفعل، فصار انتهاء الاسم بالزيادة سبعة، وانتهاء الفعل بالزيادة ستة ^(١) .

العلة الثانية : من تعليلاته أيضًا قوله في باب زيادة الهاء: " والموضع الذي يختص بزيادة هذه الهاء هو أنه لما أريد الوقف على حركة البناء - وقد علم أن الوقف يُزيل الحركة - زيدت الهاء ؛ لتسلم الحركة ويُسكت على الهاء، ولا يجوز أن تزداد هذه الهاء بعد حركة إعراب؛ لأن الإعراب لا يقتضي حركة بعينها، ألا تراه ينتقل فيكون رفعاً ونصباً وجراً، فلما لم يتعين حركة إعراب لم يلزم المحافظة عليها، ولما تعينت حركة البناء، ولزمت طريقة واحدة لزموا المحافظة عليها، فألحقوا الهاء بعد حركة البناء، فقالوا: (كيفه، وأينه، ومسلمونه)، وقالوا: (ارمه، واغزه، واسعه) " ^(٢) .

وهذا الكلام وإن كان صحيحاً ، إلا أنه ليس دقيقاً ، إذ كيف تكون زيادة الهاء مقصورةً على هاء السكت، وقد زيدت أولاً كما في (هزكولة) ^(٣) .

٦- عبد القاهر الجرجاني:

هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، أبو بكر النحوي، من أهل جرجان ، يعد واضع أصول البلاغة ، وله العديد من التصاريف ، أبرزها (دلائل الأعجاز) ، (ت: ٤٧١هـ) ، وقيل : (ت: ٤٧٤هـ) . فإذا أخذنا بذلك مع أنه كان يناهز بالتجديد في البحث والدراسة والتصنيف، وليس ذلك

(١) المصدر نفسه : ٢٠١

(٢) المصدر نفسه : ٢٧٤ ، والتعليل الصرفي خلال القرون الخمسة الأولى النشأة والتطور : ٩٤-٩٥ .

(٣) ينظر : المنصف : ٢٥/١ .

وحسب بل قد كان أسلوب الجرجاني وطريقته في التأليف تُعدُّ ظاهرةً منفردةً تشتمل على الكثير من مظاهر التجديد^(١).

- أمثلة التعليل الصرفي عند الجرجاني:

ومن المعروف أنَّ للجرجاني ثلاثة مؤلفات في التصريف هي: (المفتاح في الصرف، وكتاب في التصريف ويُسمَّى العمدة في التصريف أيضًا، والمقتصد في شرح التكملة لأبي علي). فأما المفتاح والعمدة فعلى قدرٍ من الاختصار، وأما المقتصد فكتابٌ ضخمٌ واسعٌ يشتمل على شرحٍ مترامي الأطراف، يزخر بالأقيسة والتعليلات الصرفية، التي سنقف على بعض الأمثلة منها فيما يأتي:

العلة الأولى: ومن أمثلة التعليل الصرفي التي تمثِّل وجهاً آخر من أوجه التطُّور في التعليل عند الجرجاني قوله في باب (التَّغْيِيرُ اللَّاحِقُ لِلْإِسْمِ فِي النَّسَبِ): " وإذا وَقَفْتَ على نحو (عَدَل) في حال الرَّفْعِ لم تقل: (عَدَل) بضمِّ الدَّال؛ لأنَّه ليس في الكلام (فَعْل) بالخروج من الكسر إلى الضَّمِّ. ولا تقول في نحو: (البسر) في حال الجزم: (مَرَرْتُ بِالْبُسْرِ) بكسر السِّين؛ لأنَّه ليس في الأسماء (فُعِلَ)، وإنَّما هو مخصوصٌ بالفعل، فلمَّا كان يُؤدِّي هذا التحريك إلى التزام مثالٍ مهجورٍ، تُركَ إذ لم يكن واجباً " ^(٢).

العلة الثانية: ومن أمثلة التعليل الصرفي للجرجاني في المقتصد قوله في باب (النقاء الساكنين في كلمةٍ واحدةٍ): " اعلم أنَّك تقول في (بَاعَ، وَقَالَ): (يَقُولُ، وَيَبِيعُ) فإذا أدخلت عليه الجزم وجب أن تُسَكِّنَ لامَ الفعل، فتقول: (لَمْ يَبِيعْ، وَلَمْ يَقُولْ) بإسكان العين واللام كما قلت: (لَمْ يَضْرِبْ)؛ لأنَّ آخر الكلمة حرفٌ صحيحٌ كالباء من (يضرب)، وإذا فعلت ذلك التقى ساكنان، فتحذف عين الفعل الذي هو حرف العلة، فتقول: (لَمْ يَقُلْ، وَلَمْ يَبَعْ) " ^(٣).

(١) ينظر: بغية الوعاة: ١٠٦/٢، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٣٠٨/٥.

(٢) المقتصد في شرح التكملة: ٢١٥.

(٣) المصدر نفسه: ٢٠٠.

والعلة الثالثة : منها أمثلة التعليل الصرفي عنده أيضاً قوله في باب (التقاء الساكنين في كلمتين): " وأصل التقاء الساكنين الكسر من بين جميع الحركات، وإنما خُصَّ به؛ لأجل أن ما يُحرَّك لا يلتقاء الساكنين فإنَّ حركته للبناء دون الإعراب، والكسر أبعد الحركات من الإعراب، ألا ترى أنَّك تجد في الكلام قبيلين يُعرَبان ولا جرَّ فيهما: الفعل المضارع، والثَّاني باب ما لا ينصرف، ولا تجد واحداً يُمنع من النَّصب والرفع، فلمَّا كانت الكسرة أقلَّ الحركات تصرُّفاً في الإعراب كانت أبعداً منه، وإذا كانت أبعداً من الإعراب كانت أقربها من البناء " (١).

وهذه باختصار بعض الأمثلة التي تمثِّل مراحل تطوُّر التعليل في الكتب والمؤلفات الصرفية التي صُنِّفت من بداية فصل علم التصريف في كتابٍ مستقل على يد أبي عثمان المازني، حتَّى نهاية القرن الخامس الهجري الذي أُختتم بتصانيف عبد القاهر الجرجاني الصرفية.

(١) المصدر نفسه : ٢١٨-٢١٩.

الفصل الأول: منهج العُكْبَرِي فِي الْعِلَّةِ الصَّرْفِيَّةِ

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: سمات التعليل عند العُكْبَرِي

المبحث الثاني: منهج العُكْبَرِي فِي النُّقْلِ مِنَ الْمَوَارِدِ

المبحث الثالث: موقف العُكْبَرِي مِنْ آرَاءِ الْعُلَمَاءِ فِي الْعِلَّةِ الصَّرْفِيَّةِ

المبحث الرابع: ألفاظ الحكم عند العُكْبَرِي

المبحث الأول

سمات التعليل عند العُكْبَرِي

توطئة :

إنَّ الباحث في كتاب (شرح التكملة للعُكْبَرِي) يجدُ فيه أهم ما يلفتُ انتباه الباحثين هو: اهتمام العُكْبَرِي وعنايته الفائقة بالتعليل وسماته ، إذ كان شديد العناية بالعلل بكثرة ، وذلك في كل مسألة تطرأ عليه ثم من بعدها يذكر لـ (علة كذا) أو لـ (سبب كذا) أو (لأن كذا) ، أو (علة كذا من قولين ويذكرها بـ أولاً وبـ ثانياً) ، وكل ذلك من خلال موقفه منهم ما يراه ويرجحه وما يخالفه ، ويرد عليهم أحياناً ، وكل هذا يذكره من خلال أحكام ظواهر نحويّة أو صَرْفِيّة أو لُغويّة ، إذ كثرت تعليقاته وتعدّدت فنجدها مُتتابة في أثناء كتابه وبقوة ، فقلّما يترك حكماً صَرْفِيّاً من دون أن يُعلل له ، فكانت تتضافر المسألة عنده في علة واحدة ، وأحياناً يورد عللهم ثم يرد عليهم بمصطلح الشاذ أو القليل أو النادر ، وكل هذا يدلُّ على فطنته ودكائه .

١_ عِلَّة قائِمة على المُحَاوَرَةِ وَالْمُنَاقَشَةِ، وَهِيَ مَا تُسَمَّى بِ(الِعلل الجدليّة):

ومن ذلك ما ذكره العُكْبَرِي ي مثاله: "(مطايًا) فَوَاحِدَتُهَا : مَطِيَّةٌ ، فَالْيَاءُ الْأُولَى زَائِدَةٌ ، وَالثَّانِيَةُ لَامٌ الْكَلِمَةُ مُنْقَلَبَةٌ عَنْ وَاوٍ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَطَا يَمْطُو) إِذَا رَكِبَ الْمَطَا وَهُوَ الظَّهْرُ ، فَإِذَا كَسَّرْتَهُ حَذَفَتْ الْيَاءُ الزَّائِدَةُ ، وَأَتَيْتْ بِالْفِ التَّكْسِيرِ وَالْأَلْفُ الْأَخِيرَةُ بَدَلٌ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ (مَطِيَّةً) كَسْفِيَّةٌ ، وَجَمْعُهَا : سَفَائِنٌ ، فَمَقْيَاسُ : (مَطَايَا) : مَطَائِي ، الْهَمْزَةُ الْأُولَى بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ الزَّائِدَةِ ، وَالْيَاءُ الْأَخِيرَةُ بِإِزَاءِ النُّونِ فِي (سَفَائِنِ) ، إِلَّا أَنَّهَا أُبْدِلَتْ يَاءً ثُمَّ عُمِلَ فِيهَا مَا عُمِلَ فِي (حَطَايَا) ، فَإِذَا صَغُرَتْهَا وَهِيَ وَاحِدَةٌ حَذَفَتْ الْيَاءُ الزَّائِدَةُ فَقُلْتُ : مُطِيَّةٌ .

وَإِنْ صَغُرَتْ الْجَمْعُ قُلْتُ : مُطَيٌّ ، وَقِيَاسُهَا أَنْ يَجْتَمَعَ فِيهَا أَرْبَعُ يَاءَاتٍ ، بَدَلٌ مِنَ أَلْفِ التَّكْسِيرِ ، وَالْأُولَى يَاءُ التَّصْغِيرِ ، وَالثَّلَاثَةُ الزَّائِدَةُ فِي (فَعِيلَةٍ) ، وَهُمْ لَا يَجْمَعُونَ بَيْنَ ثَلَاثِ يَاءَاتٍ فَكَيْفَ أَرْبَعًا؟! فَعِنْدَ ذَلِكَ يَحْدَفُونَ الْمُبْدَلَةَ مِنَ أَلْفِ التَّكْسِيرِ ، وَالْيَاءُ الزَّائِدَةُ فِي الْوَاحِدِ ، وَتَبْقَى يَاءُ التَّصْغِيرِ لِأَنَّهَا جَاءَتْ لِمَعْنَى " (١) ، وَلَامُ الْكَلِمَةِ لِأَنَّهَا أَصْلٌ ، وَحَذَفُ الزَّوَادِ أُولَى مِنْ حَذَفِ الْأَصْلِ ، فَعَلَى هَذَا تَقُولُ : مُطَيٌّ ، فَإِنْ قِيلَ : أَلْفُ التَّكْسِيرِ تَدُلُّ

(١) شرح التكملة للعكبري: ٨٦٥/٢

على مَعْنَى فحذفها يُخِلُّ به ، قيل : قَدْ عُلِمَ الْجَمْعُ مِنَ الصِّيغَةِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ وَاحِدًا لَقُلْتُ: مُطَيَّةً ، فَإِنْ قِيلَ : فَيَلْتَبَسُ ذَلِكَ بِجَمْعِ مَطِيٍّ وَهُوَ جِنْسٌ (مُطَيَّةٌ) ، وَقِيلَ: فِيهِ جَوَابَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ (مَطَايَا) جَمْعُ كَثْرَةٍ ، وَ(مَطِيٍّ) جِنْسٌ يَجْرِي مَجْرَى الْوَاحِدِ، مِثْلُ: تَمْرَةٍ وَتَمَرٍ، فَلَمَّا لَمْ يَجْمَعُوا بَيْنَ عَلَامَةِ الْقَلَّةِ وَعَلَامَةِ الْكَثَرَةِ رَدُّوهُ إِلَى مَا هُوَ فِي حُكْمِ الْوَاحِدِ، وَالْمَحذُوفُ عَلَى هَذَا الْيَاءِ الزَائِدَةُ فَقَطْ، وَوَزْنُهُ الْآنَ: فُعِيلٌ .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ اللَّفْظَيْنِ قَدْ يَسْتَوِيَانِ لَفْظًا وَيَخْتَلِفَانِ تَقْدِيرًا، وَ(مُطَيٍّ) تَصْغِيرُ الْجِنْسِ وَالنَّكْسِيرُ ، وَتَقْدِيرُهُمَا مُخْتَلَفٌ ^(١).

٢_ وَذَكَرَهَا أَيْضًا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ وَمِنْهَا ، كَمَا "جَاءَتِ الْعَيْنُ وَاللَّامُ يَاءَيْنِ فَقَدْ جَاءَنَا أَيْضًا وَآوَيْنِ فِي نَحْوِ: قُوَّةٍ، وَصُوَّةٍ، إِلَّا أَنَّهُمَا افْتَرَقَا فِي أَشْيَاءٍ مِنْهَا: أَنَّ الْفِعْلَ مِنَ الْقُوَّةِ وَبَابِهَا لَا يَأْتِي الثَّانِي مِنْهُمَا مُبْدَلًا نَحْوِ: قَوِيٍّ، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ لَهُمْ قَصْدُوا بِنَاءً تَصِيرُ فِيهِ الْوَأُو إِلَى الْيَاءِ؛ إِذْ كَانَتِ الْوَأُو ثَقِيلَةً، وَالثَّقُلُ يَتَضَاعَفُ عِنْدَ اجْتِمَاعِهِمَا ، وَإِذَا انْكَسَرَتِ الْعَيْنُ فِي الْفِعْلِ انْقَلَبَتِ الْوَأُو بَعْدَهَا يَاءً، نَحْوِ: شَقِيٍّ، وَلِذَلِكَ فَارَتْ نَحْوُ: أُغْزِيٍّ، وَاسْتَعْزِيٍّ يَاءً.

وَمِنْهَا أَنَّكَ إِذَا بَنَيْتَ مِنْهُ اسْمًا جَاءَ عَلَى (فَعِيلٍ)، نَحْوِ: قَوِيٍّ كـ(شَقِيٍّ)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْيَاءِ، فَإِنَّهُ جَاءَ عَلَى فَعْلٍ ، نَحْوِ: حَيٍّ. وَأَمَّا (حَيٍّ) فَمِنْ (الْحَيَاءِ) الَّذِي هُوَ ضِدُّ الْقَحَّةِ .

وَمِنْهَا أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ مُدْغَمًا فَيَقَالُ : قَوُّ كَمَا قِيلَ : حَيٍّ ، وَذَلِكَ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ لُزُومِ الثَّقَلِ. وَهَذَا أَسْئَلَةٌ:

أَحَدُهَا: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْعَيْنَ وَاللَّامَ فِي (قُوَّةٍ) الْوَأَوَانِ؟ مَعَ قَوْلِكَ (قَوِيٍّ)! وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ الثَّانِي يَاءً لَقُلْتُ : قِيَّةً ؛ لِأَنَّ الْوَأُو وَالْيَاءَ إِذَا اجْتَمَعَا وَسَبَقَتْ الْأُولَى بِالسُّكُونِ قَلْبَتْ يَاءً وَأُدْغِمَ.

(١) شرح التكملة للعكبري : ٨٦٥/٢ ، وهذه التقسيمات من رسالة أبي حيان الأندلسي في التعليل الصرفي في

كتابه (ارتشاف الضرب) ، رسالة ماجستير ، للطالب : فهد بن سالم الشمري من ص: ٢٨٥-٢٦٨، ورسالة العلة

الصرفية عند ابن عصفور في كتاب المفتاح ، للطالبة : حنين هادي ، من ص: ٣٣-٤٥.

السؤال الثاني: لِمَ لَمْ يَأْتِ الماضِي عَلَى (فَعَلَ) أو (فَعُلَ) مع قولهم: قَوِيٌّ، وَهُوَ فَعِيلٌ، فَيَكُونُ مِثْلَ : ظَرُفَ فَهُوَ ظَرِيفٌ ؟

والجواب: أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى (فَعَلَ) مفتوح العين لكانَ مُسْتَقْبَلُهُ (يَفْعَلُ) بكسرها وَفِي ذَلِكَ لَبَسٌ بِمَا لَامَهُ ياء ، نَحْوَ طَوَى يَطْوِي. وَلَمْ يَأْتِ عَلَى (فَعُلَ) بضمها لِمَا يَلْزَمُ فِيهِ مِنْ ثَقُلِ الْوَاوَيْنِ وَالضَّمَّةِ كَمَا لَمْ يَأْتِ مِنْ بَابِ الْيَاءِ الضَّمُّ نَحْو: باعَ، فَلَا يُقَالُ فِي مُسْتَقْبَلِهِ : يَبُوعُ . وَأَمَّا (فَعِيلٌ) فَقَدْ يَأْتِي مِنْ بَابِ (فَعَلَ)، نَحْو: عَلِمَ فَهُوَ عَلِيمٌ .

والسؤال الثالث : لِمَ لَمْ يَأْتِ عَلَى (فَاعِلِ)، فَيُقَالُ: قَاوٍ كَمَا يُقَالُ: طَاوٍ ؟ والجواب: أَنَّهُ لَمَّا بُنِيَ عَلَى (فَعِيلِ) لَمْ يَأْتِ عَلَى (فَاعِلِ) كَمَا لَمْ يَأْتِ بَابِ (نَصَبِ) و (قَلِقَ) عَلَى فَاعِلٍ^(١).

٢. يُعِلُّ لِلْمَسْأَلَةِ الْوَاحِدَةَ بِأَكْثَرِ مِنْ عِلَّة:

١_ عِلَّةُ الْفِرَارِ مِنَ الثَّقَلِ وَعِلَّةُ الْإِتْبَاعِ .

نَبَّهَ الْعُكْبَرِيُّ فِي حُكْمِ السَّاكِنِينَ إِذَا التَّقْيَا ، فَإِنَّ الْحَرْفَ الثَّانِي مِنَ الْكَلِمَةِ الَّتِي فِيهَا السَّاكِنُ الثَّانِي مَضْمُومًا ضَمَّةً لَازِمًا ، نَحْو: قَالَ تَعَالَى: ﴿أَوْ أَنْفِضْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾^(٢) فِيهَا وَجْهَان :

الأول: فَالْكَسْرُ فِيهَا أَقْوَى لَوَجْهَيْنِ ، أَحَدَاهُمَا : الْكَسْرُ عَلَى الْأَصْلِ ، وَالثَّانِي : أَنَّ ضَمَّةَ الْوَاوِ تَسْتَقِلُّ عَلَيْهَا وَتَبَيَّنُهَا بِهَا لَا يُبَيِّنُهَا كُلُّ الْبَيَانِ .

وهو نظير تحريك الياء بالضَّم ، مِنْ ضَمِّهَا فَإِنَّهُ يَتَعَلَّلُ بِشَيْئَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : أَنَّ الضَّمَّةَ مِنْ جَنْسِ الْوَاوِ كَمَا أَنَّ الْكَسْرَةَ مِنْ جَنْسِ الْيَاءِ وَالْمُجَانَسَةُ عَنْدهُمْ مَطْلُوبَةٌ ، وَالثَّانِي : أَنَّ الْحَرْفَ الْمُتَحَرِّكَ مِنَ الْكَلِمَةِ الْأُخْرَى مَضْمُومٌ فَاتَّبَعُوهُ إِيَّاهُ كَمَا فِي هَمْزَةِ الْوَصْلِ^(٣).

٢_ وَقَدْ زِيدَتْ خَامِسَةً فِي "قُلْنُسُوءِ"^(٤) ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّ النُّونَ زَائِدَةً، فَتَكُونُ الْوَاوُ مَعَ ثَلَاثَةِ أَصُولٍ، وَهِيَ لَا تَكُونُ أَصْلًا كَذَلِكَ، وَلَئِكَ تَحْذِفُهَا فِي الْجَمْعِ فَتَقُولُ : قَلَانِسَ .

(١) شرح التكملة للعكبري: ١٢٣٧/٢ - ١٢٣٨.

(٢) سورة المزمل من الآية : ٣

(٣) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ١٣٨/١.

(٤) (قُلْنُسُوءَ) وهي البرنس التي يلبسوها الأعراب وتكون طويلة دقيقة الرأس ، ينظر : الصحاح : ٩٠٨/٣، مادة

(برنس) ، و شرح التكملة للعكبري : ١٠٢٠/٢ .

وَأَمَّا (عَرْوِيَّت) وَهُوَ الرَّجُلُ الْمُتَقَارِبُ الْأَعْضَاءَ ، وَالْوَاوُ فِيهِ أَصْلٌ ، وَالتَّاءُ زَائِدَةٌ ، وَوَزْنُهُ فَعْلِيَّت ، مِثْلُ : عَفْرِيَّت ، وَيَدُلُّ عَلَى أَصَالَتِهَا شَيْئَانِ : الأول : عَدَمُ النَّظِيرِ ، إِذْ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ فِعْوِيلٌ . وَالثَّانِي : الْاِشْتِقَاقُ ، وَهُوَ مِنْ عَرْوَتِهِ إِذَا نَسَبَتْهُ ، فَـ (الْعَرْوِيَّت) مُتَنَاسِبُ الْأَعْضَاءِ^(١) .

٣_ يُعِلُّ لِلْمَوْضِعِ الْوَاحِدِ بِأَكْثَرِ مِنْ عِلَّةٍ :

١_ وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ فِي حَدِيثِهِ ذَكَرَهُ مُشِيرًا بِقَوْلِهِ : "وقد يقصرون بعض الممدودات، نحو: (الهِجَاءِ وَالْهَيْجَاءِ)^(٢) ، وَقَصْدُهُ مِنْ ذَلِكَ التَّنْبِيهُ عَلَى حُكْمِ الْمِيَاءِ ، فَإِنَّهَا تَمُدُّ وَتَقْصُرُ ، وَإِذَا كَانَ الْأَصْلُ الْمَدُّ ثُمَّ قُصِرَ ، فَالْمَحْذُوفُ مِنْهُ الْأَلْفُ الْأُولَى الَّتِي هِيَ لِلْمَدِّ وَالْبَاقِيَةُ أَلْفُ التَّائِيثِ أَوْ لَامُ الْكَلِمَةِ ، وَهَذَا أُولَى مِنَ الْعَكْسِ ؛ لَوْجِهَيْنِ أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْأَلْفَ الْأُولَى زَائِدَةٌ لَغَيْرِ مَعْنَى ، وَالثَّانِيَةُ تَدُلُّ عَلَى التَّائِيثِ ، وَحَذْفُ الْأُولَى أُولَى وَالثَّانِي : أَنَّهُمْ إِذَا قَصَرُوا مَا أَلْفَهُ لِلتَّائِيثِ ، لَمْ يَصْرِفُوا كَمَا لَا يَصْرِفُونَ حُبْلَى ، وَلَوْ كَانَتْ الْأَلْفُ الْبَاقِيَةُ هِيَ الْأُولَى ، لَصَرَفُوا . فَمِمَّا يَمُدُّ وَيَقْصُرُ الْهَيْجَاءُ فَإِنَّهَا تَمُدُّ"^٣ .

٢_ وَمِنْهُ أَيْضًا نَحْوُ : "الْمَضَاعِفُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثِيَّةِ يَجِيءُ عَلَى صَرْبَيْنِ : مُدْغَمًا ، وَغَيْرَ مُدْغَمٍ . فَالْمُدْغَمُ مِنْهُ مَا كَانَ عَلَى (فَعِل) - بِكسْرِ الْعَيْنِ - كَقَوْلِهِمْ رَجُلٌ طَبٌّ ، وَأَصْلُهُ (طَبِبَ) ، مِثْلُ (نَضِبَ) وَ (حَرَجَ) ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ جَاءَ فِيهِ (طَبِبَ) ، - وَهِيَ أُخْتُ (فَعِل) - ، مِثْلُ : قَرِحَ وَقَرِيحَ ، وَلَمَّا كَانَ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ غَيْرَ كَمَا يُغَيَّرُ الْفِعْلُ ، إِلَّا أَنَّ تَغْيِيرَهُ بِالْإِدْغَامِ كَالْإِعْلَالِ لَوَجِهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْإِظْهَارَ فِي الْمُثَلِّينِ يَثْقُلُ كَمَا يَثْقُلُ تَصْحِيحُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ ، وَبِالْإِدْغَامِ يَخِفُّ لِنَبْوِ اللِّسَانِ بِالْحَرْفَيْنِ نَبْوَةً وَاحِدَةً كَمَا يَخِفُّ حَرْفُ الْعِلَّةِ بِالْإِعْلَالِ ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِيمَا يَجِيءُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى (فَعِل) ؛ لِأَنَّ مِثْلَهُ فِي الْفِعْلِ مِثْلُ (كَرُمَ) وَ (ظُرِفَ) . وَأَمَّا مَا جَاءَ غَيْرَ مُدْغَمٍ فَعَلَى صَرْبَيْنِ : هُوَ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ ، نَحْوُ : طَلَّلَ ، وَشَرَّرَ ، وَإِنَّمَا لَمْ يُدْغَمْ لَوَجِهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْفَتْحَةَ خَفِيفَةً ، وَوُفُوعُ ذَلِكَ فِي الْأَسْمِ يَزِيدُهُ خِفَةً بِخِلَافِ الْمَكْسُورِ وَالْمَضْمُومِ . وَالثَّانِي : أَنَّهُ لَوْ أُدْغِمَ لَمْ يُعْلَمَ هَلْ أَصْلُهُ (فَعِلٌ) أَوْ (فَعْلٌ) ؟ بِخِلَافِ الْفِعْلِ فَإِنَّهُ لَا تَسْكُنُ عَيْنُهُ بِحُكْمِ الْأَصْلِ الْبَيْتَةِ"^٤ .

(١) شرح التكملة للعكبري : ١٠٢٠/٢ .

(٢) (الهيحاء) وهي الحرب ، ينظر : ديوان الأدب : ٣٨١/٣ .

(٣) شرح التكملة للعكبري : ٤٨٤/١ .

(٤) (المصدر نفسه : ١١٨٢/٢) .

وَالثَّانِي: مَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ مِثَالِ الْفِعْلِ، نَحْو: سَرِيرٍ وَسُرُرٍ، وَنَحْو: قُطِعَ سِرُّ الصَّبِيِّ ، فَإِنَّهُ لَمْ يُدْعَمْ؛ لِأَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ لَا يَقَعُ فِي أَبْنِيَةِ الْفِعْلِ، وَكَذَلِكَ (حُضُّضٌ) وَ (مَدَدٌ) كُلُّ ذَلِكَ لَا يُدْعَمْ لِمَا ذَكَرْنَا^(١).

٣_ وَذَكَرَ الْعُكْبَرِيُّ مِنْ ذَلِكَ نَحْو : فَإِنْ نَسَبْتَ إِلَى (تَمَرَاتٍ): "وَذَلِكَ عَلَى ضَرْبَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنْ تَنْسَبَ إِلَيْهِ وَهُوَ جَمْعٌ لَمْ تُسَمِّ بِهِ، نَحْكُمُهُ أَنْ تَرُدَّهُ إِلَى الْوَاحِدِ كَالنِّسْبَةِ إِلَى سَائِرِ الْجُمُوعِ وَتُسَكِّنَ الْمِيمَ؛ لِأَنَّكَ نَاسِبٌ إِلَى الْمَفْرَدِ كَمَا تَقُولُ فِي النِّسْبَةِ إِلَى الْمَسَاجِدِ: مَسْجِدِيَّ، وَإِلَى الرِّجَالِ: رَجُلِي. وَالضَّرْبُ الثَّانِي: أَنْ تُسَمِّيَ بِهَذَا اللَّفْظِ وَاحِدًا، فَإِذَا نَسَبْتَ إِلَيْهِ حَذَفْتَ الْأَلْفَ وَالتَّاءَ لَوَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمَا فِرْعَانِ عَلَى الْوَائِ وَالنُّونِ فِي جَمْعِ التَّصْحِيحِ، فَإِذَا حَذَفْتُهُمَا فِي الْأَصْلِ، كَانَ حَذْفُهُمَا فِي الْفِرْعِ أَجْدَر ، وَالثَّانِي: أَنَّكَ لَوْ أَبْقَيْتَ التَّاءَ فِي النِّسْبِ، لَوَقَعَتْ تَاءُ التَّأْنِيثِ حَشْوًا، وَقَدْ أَبْطَلْنَا ذَلِكَ. فَإِذَا حَذَفْتَ التَّاءَ لِهَذَا الْمَعْنَى، تَبِعَتْهَا الْأَلْفُ؛ لِأَنَّهُمَا زِيدَا مَعًا فُحْذِفَا مَعًا، وَإِذَا حَذَفْتَ أَبْقَيْتَ الْمِيمَ مَفْتُوحَةً؛ لِأَنَّهَا حَرَكَةٌ فِي عِلْمٍ فَتَبْقَى بَعِينَهَا كَمَا لَوْ نَسَبْتَ إِلَى قَلَمٍ"^(٢).

٤_ عَرَضَ أَكْثَرَ الْعِلَلِ بِالشَّرْحِ الْوَاسِعِ وَالْبَيَانِ الْمُسْتَفِيزِ:

ذَكَرَ الْفَارَسِيُّ (بَابَ تَكْسِيرِ مَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَى مِثَالِ (فَاعِلٍ) أَوْ (فَاعِلِ) ، مَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَى (فَاعِلٍ) أَوْ (فَاعِلِ) فَإِنَّهُ يُكْسَرُ عَلَى (فَوَاعِلِ) .
وَشَرَحَ الْعُكْبَرِيُّ "أَنَّ هَذَا الْبِنَاءَ يَقَعُ عَلَى خَمْسَةِ أَضْرِبٍ : اسْمٌ جَامِدٌ ، وَصِفَةٌ غَالِبَةٌ ، وَصِفَةٌ مُحَضَّةٌ ، وَاسْمٌ جَمْعٍ ، وَمَصْدَرٌ . الْأَوَّلُ : نَحْو : سَاعِدٍ ، وَكَاهِلٍ .
وَالثَّانِي: نَحْو : حَائِطٍ ، وَصَاحِبٍ ، وَهَذَا فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ ، وَهُوَ فَاعِلٌ مِنْ (صَحِبَ) وَ (حَاطَ) ، وَلَكِنَّهُ اسْتَعْمَلَ الْأَسْمَاءَ فِي أَحْكَامٍ ، مِنْهَا : أَنَّهُ لَا يَكَادُ يَذْكَرُ الْمَوْصُوفُ مَعَهُ ، لَا تَقُولُ : رَجُلٌ صَاحِبٌ ، وَمِنْهَا أَنَّكَ تَجْمَعُهُ فِي الْمَذْكَرِ عَلَى وَزْنِ (فَوَاعِلِ) نَحْوُ : (صَوَاحِبٍ) ، وَمِنْهَا أَنَّكَ تَرْخِمُهُ فَتَقُولُ : (يَا صَاحِ) ، وَالصَّفَةُ الْمُحَضَّةُ لَا تُرْخَمُ"^(٣) .
وَالثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ فِي صِفَةٍ مُحَضَّةٍ : حَمْرَاءُ . وَالرَّابِعُ : اسْمٌ جَمْعٍ : نَحْوُ : الْجَامِلِ ، وَالْبَاقِرُ . وَالْخَامِسُ : الْمَصْدَرُ ، نَحْوُ : الْبَاغِزُ^(٤) ، وَهُوَ الْجُنُونُ .

(١) شرح التكملة العكبري: ١١٨٢/٢

(٢) المصدر نفسه : ٣٣٣/١

(٣) المصدر نفسه : ٧٢٠/٢ .

(٤) (بغز) : هو النشاط في الإبل ، وأيضًا ضرب برجله أو بعصاه ، ينظر : العين : ٣٨٥/٤ ، مادة (غ ز م)

ومِمَّا جاء بالتَّاء نحو : العَافِيَةُ وَ العَاقِبَةُ ، وهذا على نَحْو ما جاء لفظُ المصدرِ والمرادُ به الفاعِل نَحْو : الطَّلَعِ وَ النَّجْمِ على معنى : (الطَّالِع) و(النَّاجِم)" (١).

٥- استشهاده بتعليلات سيبويه؛ إذ تأتي أكثر عِلله مُتساوقة وَعِلل سيبويه:

ذكر الفارسي أَنَّ أبنية الرباعية على خمسة أضرب ، وأنَّ هذا لا خلاف فيه عند العلماء ، وإنَّما الخلاف في وزن (فُعْلَل) بضم الفاء وفتح اللام ، فسيبويه لا يثبت هذا الوزن ، بينما الأخفش يثبته (٢) ونُسب هذا القول إلى الكوفيين أيضًا ، ووافق ابنُ يعيش والرضي وأبو حيان الأندلسي ، الأخفش في هذه المسألة (٣) ، وحجَّة سيبويه أنَّه لم يأت منه شيء يثبت ، وإنَّ نقل منه شيء فهو قليل لا يُحتفل به (٤) ، وحجة الأخفش من وجهين (٥):

الأول: السَّماعُ ، فقد قالوا : (بُرْفَع) ، بفتح القاف وضمها .

والثاني : بوقوع ألفاظٍ من هذا البناء للإلحاق ، قالوا: (سُودِدَ) و(عُنِدِدَ) ، وأنَّ هذا للإلحاق ولو كان أصلًا لأدغم ، وأنَّ الإلحاق يستدعي به فيلزم من ذلك أن يكونَ في كلامهم وزن (فُعْلَل) بينما ردَّ عليه سيبويه بقول آخر وهو : أنَّ الإلحاق هنا بأصلٍ متروكٍ وهذا صحيح ، وردَّ العُكْبَرِي وهذا صحيح عند سيبويه ؛ فإنَّ بعضَ الأصول يُترك وتستعمل فروعُه ، فقد قالوا: (يَذَرُ) ولم يقولوا: (وَذِرَ) ، واستغنوا عنه بـ(تَرَكَ) (٦).

٦- متابعة العلماء السابقين له في عِللهم:

شرح العُكْبَرِي في باب النسب وهو : "لَمَّا كَانَ النَّسَبُ لَا يَفْهَمُ إِلَّا بِتَغْيِيرِ يَلْحَقِ الْاسْمَ، وَكَانَتْ الْيَاءُ أَنْ فِي بَعْضِ آخِرِ الْاسْمِ تَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى، كَانَ الْأَصْلُ فِي بَابِ إِفَادَةِ النَّسَبِ ثُمَّ إِنَّ الْعَرَبَ اشْتَقَوْا مِنَ الْأَسْمَاءِ صِيغَةً تَدُلُّ عَلَى النَّسَبِ وَذَلِكَ كُلُّ مَخْصُوصٍ بِمَعَانَاةٍ شَيْءٍ وَمَلَاذِمَتِهِ، كَقَوْلِهِمْ فِي بَائِعِ الْبَرِّ : بَرَّارٌ ، وَفِي صَانِعِ الْحَدِيدِ حَدَّادٌ. فَأَتُوا بِلَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى الْكَثْرَةِ : وَالْكَثْرَةُ تَدُلُّ عَلَى الْمَلَاذِمَةِ وَالْمَعَالِجَةِ كَصَرَّابٍ وَقَتَّالٍ، وَمَعْنَى النَّسَبِ حَاصِلٌ مِنْ هَذَا الْبِنَاءِ .

(١) شرح التكملة للعكبري: ٧٢٠/٢.

(٢) ينظر: المنصف: ٢٥-٢٧.

(٣) ينظر: المنصف: ٢٥-٢٧ ، وشرح المفصل: ١٣٥-١٣٦/٣ ، وتسهيل الفوائد: ٢٩١/١ .

(٤) ينظر: الكتاب: ٢٧٧/٤.

(٥) ينظر: المنصف: ٢٧-٢٨.

(٦) ينظر: شرح التكملة للعكبري ٩٦٧/٢-٩٦٨.

وهذا يشبه تصرفهم في المؤنث؛ فتارةً يجعلون علامته تاء، وتارةً ألفاً مقصورة، وتارةً همزة، وتارةً يضعونه عليه بغير لام ويستغنون بصفاته إذ الإشارة إليه عن علامة، وكذلك هاهنا قالوا فيمن يبيع الثياب : ثَوَاب وفيمن يبيع العاج: عَوَاج. فبنوا هذه الصيغة على ما ذكرنا، فقالوا في الذي يبيع البتوت، وهي ضرب من الأكسية: بَنَات. وقالوا: بَنِّي. أيضا فردوه إلى الأصل، وبذلك يُعلم أنهم أفادوا بكل واحدٍ منها ما أفادوا بالآخر، وليس هذا في كل شيء، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول في بائع البر: برار. ولا في الفاكهة: فگاه. وإنما يُقتصر منه على المسموع؛ لأن ذلك يجري مجرى الوضع اللغوي، ونظير ذلك قولهم: نابل وطابل. لَمَنْ عِنْدَهُ نَبْلٌ وطبل. ولا بن وتامر. لَمَنْ عنده تمر ولبن، فإذا أرادوا به يبيع ذلك أو يعالجه، قالوا: طَبَّالٌ وَنَبَّالٌ وَتَمَّارٌ^(١).

٧_ عرض علل العلماء ثم الترجيح فيما بينها:

ذهب العكبري في باب حروف الزيادة نحو : (دَلَامِصٌّ)^(٢) ذكر العُكْبَرِيُّ أَنَّ (دَلَامِص) و(دَلَمِص) و(دُمِلِص) على وزن (فُعَامِل) ، فالميم عند الخليل زائدة ، وخلافه المازني على أن الميم أصل هي أصل ، وحجة الأولين الاشتاق ؛ لأنهم قالوا في معناها : (دِلَاص) و(دَلِيص) ، والمعنى في الجميع واحد ، وهذا يغلب على الظن زيادتها ؛ إذ كان الاشتقاق أوضح دليل على الزيادة . واحتج المازني بأن القياس عدم زيادتها وقد أمكن أن يكون أصلاً ، وأن يكون على وزن (فُعَالِلًا) ، وأن هذا لا يخرج عن النظائر ، إلا أن بعض الحروف موجود في أصل آخر ، وكل هذا لا يوجب الزيادة كما لم تجب زيادة الرء في نحو: (سَبَطُر) و(دِمْتُر)^(٣). ورد العكبري على المازني وأختار مذهب الاكثرين بذلك إذ قال :والأظهر في هذه المسألة مذهب الخليل ؛ لأن الميم من حروف الزيادة لا محالة وجعل الجميع من باب واحد أولى من الاختلاف .وهو قول الأكثرين^(٤).

(١) شرح التكملة للعكبري: ٣٤٤/١.

(٢) (دَلَمِص) :وهو البراق الجلد من الناس ، ينظر: جمهرة اللغة : ١١٦٧/٢ ، مادة (ما جاء على فاعل)

(٣) (دِمْتُر) : أرض دماثر إذا كان دِمْتًا أي سهلة ، ينظر : لسان العرب : ٢٩١/٤ ، مادة (الداال المهملة)

(٤) ينظر: الكتاب : ٢٧٤/٤ ،وسر صناعة الإعراب : ١٠٢/٢ ، والمنصف : ١٥١/١ ، وشرح التكملة للعكبري للعكبري : ١٠٣٣/٢ ، وشرح المفصل : ١٧٩/٤ .

٨_ عرض علل العلماء دُونَ التَّعليق عَلَيْهَا:

ذهب العُكْبَرِي في حديثه عن المفعول إذ قال : إذا أُعِلَّتْ عينُ الفعل في الثلاثي ثم بُنِيَ لما لم يُسمَّ فاعله أُعِلَّتْ أيضًا، من ذلك نَحْو: (قَالَ) (يُقُولُ)، فإنَّ الواو في الماضي تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، وفي المضارع من حَقَّها الضَّم، فنقلتْ ضمَّتُها إلى القاف وبقيت ساكنةً، فإذا بُنِيَ لما لم يُسمَّ فاعله قلت: (يُقَالُ) ، كان أصلُ الواو الفتح فنقلتْ حركتها إلى القاف، وأبدلت الواو السَّاكنة ألفًا كما أُعلت في الماضي، فإذا بُنيت من ذلك اسمَ مفعولٍ قلت: (مَقُولٌ) -بواو واحدة ساكنة- لا خلاف في ذلك، واتفقوا أيضًا على أنَّ ثم واوًا محذوفة؛ لأنَّ الأصل (مَقُولٌ)، مثل (مَضْرُوبٍ)، فنقلتْ حركة الواو الأولى إلى ما قبلها وسكنتُ، فاجتمع واوان فحذفت إحداهما، واختلفوا في المحذوفة^(١)، فقال الخليل وسيبويه : المحذوفة الزائدة^(٢)، وقال أبو الحسن: المحذوفة الأولى الأصلية^(٣). وحجة الأولين من أوجه:

الأول: أنَّ الغرض إذا حصل بحذف الزائد كان أولى من حذف الأصل؛ لضعف الزائد بزيادته وسكونه، فإنَّ الواو الزائدة هنا كالواو في (عَجُوزٍ)، وقد حصل الفرق، فلا حاجة إلى حذف الأصل.

والثاني: أنَّ الميم في (مَقُولٍ) والواو جميعًا يدلَّان على هذا البناء المخصوص كبناء (مَضْرُوبٍ)، فإذا دعت الحاجة إلى حذف أحدهما بقي الآخر دالًّا على البناء المطلوب فارقًا بين اسم الفاعل والمفعول، فلا لبس إذن.

والثالث: أنَّ الفرق بين الفاعل والمفعول حاصل قطعًا، سواء كان المحذوف الأصلي أو الزائد، وإنما يختلفان في التقدير، وإذا كان الغرض الفرق وقد حصل بحذف الزائد لم يلتفت إلى التقدير^(٤).

(١) ينظر: الخلاف : المنصف : ٢٧٨ ، والأصول : ٢٨٣/٣ ، واللباب : ٢/ ٣٥٩-٢٦٠، وشرح التكملة

للعكبري : ١١٥٧/١-١١٥٨ ، والممتع : ٣٠٠.

(٢) ينظر : الكتاب : ٢٨٨/٢ ، ودقائق التصريف : ٢٧٦.

(٣) ينظر : دقائق التصريف : ٢٧٦.

(٤) ينظر: شرح التكملة للعكبري : ١١٥٨/٢.

والرَّابِع: أنَّ ما عينه ياءٌ تَبْقَى، نَحْو: مَبِيع، وَمَسِير، ولو كَانَ المحذوفُ الْأَصْلِي لكان (مَبُوعًا) و(مَسُورًا)؛ لِبَقْيِ الزَّائِدِ وَيَحْذَفُ الْأَصْلِي، فَلَمَّا بَقِيَ الْيَاءُ دَلَّ عَلَى مُرَاعَاةِ الْأَصْلِ.

فإن قيل: إِنَّمَا الْيَاءُ هُنَا مَبْدَلَةٌ مِنَ الْوَائِ الزَّائِدَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَيْنَ نُقِلَتْ حَرَكَتُهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا فَسَكَنْتْ، ثُمَّ حَذَفَتْ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَأُبْدِلَتْ الْوَائُ يَاءً تَنْبِيْهًُا عَلَى الْأَصْلِ كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ فِي (بَيْضٍ) . فالجواب: أَنَّ بَقَاءَ الْأَصْلِ أَوْلَى مِنْ بَقَاءِ الزَّائِدِ مُنْبِئًا عَلَى الْأَصْلِ؛ إِذِ الْأَصْلُ أَقْوَى مِنْ دَلِيلِهِ إِذَا أَمَكْنَ، وَقَدْ أَمَكْنَ. وَأَمَّا (بَيْضٌ) فَقَدْ قِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ لَازِمٌ فِي الْجَمْعِ لِثَقُلِ الْوَائِ وَالْجَمْعِ، وَقِيلَ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِإِزَالَةِ اللَّبْسِ؛ وَذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: بُيْضٌ ثُمَّ سَكَنْتِ الْيَاءُ لِأُبْدِلَتْ وَائًا لِسُكُونِهَا وَانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا، وَكَانَ يَلْتَبَسُ بِقَوْلِكَ: دَجَاجٌ بُيْضٌ إِذَا سَكَنْتِ الْيَاءُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي (مَبِيعٍ)^(١).

٩- التَّصْرِيحُ بِلَفْظِ الْعِلَّةِ، أَوْ السَّبَبِ أحيانًا:

١- ذَكَرَ الْعُكْبَرِيُّ "أَنَّ (لَجَبَاتٍ)^(٢) - بفتح الجيم - وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ الْوَاحِدَ لَمَّا كَانَ مَفْتُوحًا كَثُرَ جَمْعُهُ دُونَ جَمْعِ السَّاكِنِ، فَقَالُوا: لَجَبَاتٌ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ رَنْجَةٌ وَرَبَعَاتٌ بِسُكُونِهَا فِي الْوَاحِدِ وَفَتْحِهَا فِي الْجَمْعِ - وَكَأَنَّهُمْ أَجْرَوْهُ فِي ذَلِكَ مَجْرَى الْأَسْمَاءِ وَلِذَلِكَ جَعَلْتَهُ بِالتَّاءِ فِي الْمَذَكَّرِ، فَقُلْتُ: رِجَالٌ خَمْسَةٌ، فَأَبْنَيْتُهُ عَلَى حُكْمِ الْعَدَدِ، وَالْعَدَدُ اسْمٌ فِي الْأَصْلِ لَا وَصْفٌ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ رَجُلٌ كَثٌ، فَهُوَ: الْكَثِيرُ شَعْرُ اللَّحْيَةِ^(٣)، وَجَمَعُوهُ عَلَى (فَعْلٍ)، فَقَالُوا كُتٌّ كَمَا قَالُوا فِي الْأَسْمِ رَهْنٌ وَرُهْنٌ، وَسَقْفٌ وَسُقْفٌ، وَرَجُلٌ ثَطٌّ: خَفِيفُ اللَّحْيَةِ^(٤)، وَفَرَسٌ وَرْدٌ: أَحْمَرٌ، وَالْجَمْعُ: ثَطٌّ وَوَرْدٌ، وَمِثْلُهُ سَهْمٌ حَشْرٌ: أَيُّ لَطِيفُ الْقُدْزِ، وَهِيَ: الرِّيشُ، وَمِثْلُهُ أَدْنٌ حَشْرَةٌ، أَيُّ: لَطِيفَةٌ، وَأَذَانٌ حُشْرٌ - كَمَا قِيلَ فِي السَّهَامِ-؛ لِأَنَّ (حَشْرًا) مَصْدَرٌ وَصِفَ بِهِ، فَلَا يُتَنَّى وَلَا يُجْمَع"^(٥). وَلَكِنْ ذَهَبَ الْمُبَرِّدُ وَاتَّبَعَهُ ابْنُ مَالِكٍ

(١) ينظر : شرح التكملة للعكبري: ١١٥٩/٢.

(٢) (لَجَبَةٌ) وهي الشاة الحامل التي قلَّ لَبْنُهَا، النهاية في غريب الحديث: ٢٣٣/٤، مادة (الحج)

(٣) ينظر : العين : ٢٧٦/٥، مادة (الكاف والتاء)، والصباح : ٢٩٠/١، مادة (كثث) .

(٤) ينظر : الكنز اللغوي في اللسن العربي : ١٧٧، وجمهرة اللغة : ٨٣/١، مادة (ث ق ق) .

(٥) شرح التكملة للعكبري : ٧٦٢/٢.

إلى أَنَّهُ يسوغ جمع لجة على (أَجَبَات) بسكون الجيم ، وإن كَانَ المسموع فتحها ؛ لأن التسكين هو القياس فيها" ^(١) .

٢_ وَمِنْهُ أَيْضًا مَا ذَكَرَهُ فِي نَحْو : " (ابْنَةُ) فَتَصْغِيرُهَا : (بُنْيَّة) ، والتاء فيها للتأنيث ، وَحُكْمُهَا حُكْم (ابْن) فِيمَا ذَكَرْنَا . وَمِنْ حُرُوفِ الثَّلَاثِي مَا أُبْدِلَ مِنْ لَامِهِ حَرْفٌ آخَر ، وَذَلِكَ نَحْو : بُنْتُ ، وَالْأَصْل : بَنُو ، فَأُبْدِلَ مِنَ الْوَائِ تَاء ، وَقَدْ أَحْكَمْنَا ذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، فَإِذَا صَغَرْتُهُ حَذَفَتْ التَّاء وَزِدَّتِ الْوَائِ ، وَالْحَقُّهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ ، فَقُلْتُ : بُنْيَّة ؛ وَعِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّ الْبَدَلَ هُنَا اخْتَصَّ بِالْمُؤَنَّثِ فَصَارَتْ التَّاءُ فِيهِ مُشَابِهَةً لِتَاءِ التَّأْنِيثِ ، فَكَانَ لَامُهُ مَحذُوفَةً ، وَاللَّامُ الْمَحذُوفَةُ تُرَدُّ فِي التَّصْغِيرِ ، ثُمَّ تَلْحَقُ تَاءُ التَّأْنِيثِ عَلَى مَا هُوَ حُكْمُ الثَّلَاثِي الْمُؤَنَّثِ ، وَكَذَلِكَ (أُخْتُ) تُحَذَفُ مِنْهَا النَّاءُ ، وَتُعَادُ الْوَائِ ، وَتُزَادُ عَلَيْهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ ، فَيُقَالُ : أَخِيَّة ، وَيَجُوزُ عَلَى قَوْلِ يُونَسَ : أَخِيَّةٌ ؛ لِأَنَّهُ يَجْعَلُ النَّاءَ بَدَلًا ، وَالْبَدَلُ لَا يُغَيَّرُ سِوَا لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْأَصْلِ" ^(٢) .

١٠_ عَدَمُ تَصْرِيحِ الْعُكْبَرِيِّ بِالْعِلَلِ الصَّرْفِيَّةِ فِي كَثِيرٍ مِنْ تَعْلِيلَاتِهِ ، بَلْ يَشِيرُ إِلَيْهَا تَلْمِيحًا فِي أَحْكَامِهِ :

نَبَّهَ الْعُكْبَرِيُّ فِي شَرْحِهِ نَحْو : (أُسَيْد) أَنَّهُ قَبْلَ النَّسَبِ تَصْغِيرُ (أَسَوْد) وَأَصْلُهُ : (أُسَيُود) . فَاجْتَمَعَتِ الْيَاءُ وَالْوَوَاءُ وَكَانَتِ الْأُولَى سَاكِنَةً ، فَقَلَبْتَ الْوَوَاءَ يَاءً وَأُدْغِمَ . فَإِذَا نَسَبْتَ إِلَيْهِ ، حَذَفْتَ الْيَاءَ الثَّانِيَةَ الْمُتَحَرِّكَ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَبْقَيْتَهَا لَاجْتِمَاعِ مَعَكَ أَرْبَعَ يَاءَاتٍ وَكُسْرَتَانِ مُتَوَالِيَتَانِ . وَهَذَا مُسْتَقْتَلٌ جَدًّا ، أَلَا تَرَاهُمْ كَرِهُوا الْجَمْعَ بَيْنَ أَرْبَعَ يَاءَاتٍ لَا كُسْرَةَ فِي وَسْطِهَا ، فَإِذَا انْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ حَرْفٌ خَامِسٌ مَكْسُورٌ ، كَانَ أَشَدَّ ثَقَلًا ، وَكَذَلِكَ

^(١) ينظر: المقتضب : ٢ / ١٩١ ، وشرح التسهيل : ١ / ١٠٢ ، وهامش : (٢) : ٧٦٢/٢ .

^(٢) شرح التكملة للعكبري : ٨٢٧/٢ .

تصغير حمارٍ حُمَيْر، ونقولُ في النَّسَبِ إليه : (حُمَيْرِيٌّ) والواضحُ لي الياءُ الأولى واحدةٌ ساكنةٌ هنا^(١).

١١_عنايته بالعللِ الأول:

١_ شَرَحَ العُكْبَرِيُّ بقوله : "إذا كانتِ الألفُ لامَ الكلمةِ الثلاثية، قلبتها في النسبِ واوًا ولم تنظر إلى أصلها بل تقول : في (رَحَى) (رَحَوِيٌّ) وهي من الياء كما تقول في (عَصَا) : (عَصَوِيٌّ) وهي مِنَ الواو؛ والعلَّةُ في ذلك أنَّ ياءَ النَّسَبِ لا بدَّ مِنْ حركة ما قبلها والالف لا تقبلُ، الحركةُ، فلو رُدَّتْ إلى أصلها ، لاجتمعت ثلاثُ ياءات ؛ وذلك مستثقلٌ خصوصاً مع الحركة وليس كذلك ظبيًّا ؛ لأنَّ الياءَ الأولى هناك قبلها ساكن.

فإن قيل : فهلا أثبتَّ الألفُ هنا كما تثبتُّ مع ياءِ الإضافة، نحو: رَحَاي وعَصَاي؟ قيل : الفرقُ بينهما مِنْ أوجه، أحدها: أنَّ الياءَ هناك واحدةٌ، وياءُ النَّسَبِ ثنتان، وذا أثقل.

والثاني : أنَّ ما قبل ياءِ النَّسَبِ يلزمُ كسرُها، وألفُ الإضافة لا يلزمُ فيها ذلك. والثالثُ : أنَّ الألفَ في : عَصَاي. حرفُ الإعراب، وحرفُ الإعراب في النَّسَبِ هو الياء لا ما قبلها.

والرابع: أنَّ النَّسَبَ أشدَّ تغييرًا، ألا ترى أنَّكَ تجوز الحذفَ من الرباعي، وتُوجبُه في الخماسي وما زاد عليه، ومع الإضافة لا تحذف.

وأما إذا نسبت إلى العصا ونحوها مما أُلْفِه منقلبة عن واوٍ، فإنَّكَ تجعلها واوا، وفيه وجهان، أحدهما : أنَّكَ رددتها إلى أصلها؛ لأنَّكَ لما احتجت إلى جعلها واوا، كان أصلها أولى من اجتلابِ حرفٍ آخر والثاني : أنَّ ألفَ (عَصَا) أبدلت واوا كما أبدلت التي أصلها الياءُ ، فالواوُ على هذا ليست اللام الأصلية ، ولكنها منقلبة عن الألف ، في هذا ضعفٌ" ^(٢) .

٢_ ومنهُ أيضًا "أنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ الأَسْمَاءَ الَّتِي حُذِفَتْ لَامَاتُهَا وَأَنَّهُ عَوَّضَ مِنَ المَحذُوفِ الواوِ وَالنُّونَ ذَكَرَ أَسْمَاءً قَدْ حُذِفَتْ لَامَاتُهَا وَلَمْ يُعَوَّضْ مِنَ المَحذُوفِ شَيْءٍ فِي التَّكْسِيرِ لِلْعِلَّةِ الَّتِي نَذَرَهَا ، فَمِنْ ذَلِكَ (شَاة) ، لَمْ يَقُولُوا فِي الجَمْعِ: شَاوَنَ كَمَا قَالُوا فِي بُرَّة:

^(١) ينظر: شرح التكملة للعكبري ٣١٨/١-٣١٩.

^(٢) المصدر نفسه : ٢٩٤/١-٢٩٥.

بُروْنَ، وَمِنْ الْوَجْهِ فِي ذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي التَّكْسِيرِ : شِيَاهُ، فَرَدُّوا الْمَحذُوفَ فِي هَذَا الْجَمْعِ ، وَنَزَّلُوا ظُهُورَ اللَّامِ هَهُنَا مَنْزِلَةَ اللَّامِ الثَّانِيَةِ فِي الْمَفْرَدِ، فَكَأَنَّهُمْ لَمْ يَحْذِفُوا مِنْهُ شَيْئًا لِيُعَوِّضَ مِنْهُ ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمْ يَجْمَعُوهُ بِالْأَلْفِ وَالْتَاءِ كَمَا أَنَّ الْمَفْرَدَ لَيْسَ فِيهِ أَلِفٌ وَتَاءٌ، وَالْأَصْلُ فِي شِيَاهُ: شَوَاهُ ؛ إِذْ كَانَ الْأَصْلُ فِي شَاةٍ: شَوْهَةٌ، فَحُذِفَتْ مِنْهَا الْهَاءُ ، وَأَبْدَلَتْ الْوَاوُ الْأَلْفَ، وَلَزِمَتْهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ تَعْوِيضًا، فَلَمَّا جَمَعُوهُ رَدُّوا الْمَحذُوفَ ، وَإِنَّمَا يُعَوِّضُ مِنَ الْمَحذُوفِ إِذَا لَمْ يُرَدِّ الْمَحذُوفُ" (١).

١٢_ عُنَايَتُهُ بِالْعِلَلِ الثَّنَوَانِي:

١_ شَرَحَ الْعُكْبَرِيُّ نَحْوَ وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: "(الْعَرَبُ الْعَرَبَاءُ) ، فَلَيْسَ لَهُ مَذْكَرٌ عَلَى أَفْعَلَ؛ لِأَنَّهُمْ خَصَّوهُ بِالْمَوْثِقِ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: الْعَارِبَةُ، فَجَعَلُوا الْوَصْفَ مَوْثِقًا وَالْعَرَبَاءَ مِثْلَهُ، وَقَوْلُهُمْ : امْرَأَةٌ عَجَزَاءٌ، وَهِيَ الْعَظِيمَةُ الْعَجِيزَةُ، وَلَا يُقَالُ لِلرَّجُلِ : أَعْجَزُ ، وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ يَقْتَضِيهِ، أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا: رَجُلٌ أَلَى وَامْرَأَةٌ أَلْيَاءٌ، فَجَاءُوا بِهِ عَلَى الْقِيَاسِ، كَأَنَّهُمْ امْتَنَعُوا مِنْ قَوْلِهِمْ: أَعْجَزُ ؛ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِأَفْعَلَ مِنَ الْعَجَزِ ضِدَّ الْقَدْرَةِ وَأَمِنْ ذَلِكَ فِي إِلَى وَالْيَاءِ" (٢).

٢_ وَمِنْهُ أَيْضًا فَسَّرَ لَنَا: نَحْوُ : أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ وَاحِدَةٍ ، وَهُوَ مِمَّا شَذَّ عَنْ قِيَاسِ الْجَمْعِ ، نَحْوُ : (أَبَاطِيلٌ) وَ (الْوَّاحِدُ) (بَاطِلٌ) وَقِيَاسُ هَذَا الْجَمْعِ أَنْ يَكُونَ وَاحِدَهُ (إِبْطِيلًا) أَوْ (إِبْطَالًا) أَوْ (إِبْطُولًا) ، فَيَقْلِبُ الزَّائِدُ الرَّابِعُ يَاءً عَلَى الْقِيَاسِ . وَنَحْوُ : (أَعَارِيضُ) فَشَادُ ؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَ (عَرُوضٌ) وَقِيَاسُهُ (أَعْرِضَةٌ) وَ (عَرُضَانٌ) وَ (عَرُضٌ) وَقِيَاسُهُ أَنْ يَكُونَ وَاحِدَهُ (أَعْرَاضًا) ، وَكَذَلِكَ نَحْوُ: (أَرَاهُطُ) (٣) فَوَاحِدُهُ (رَهْطٌ) ، وَكَانَ قِيَاسُهُ (أَرْهَاطًا) وَ (رُهُوطًا) ، لَكِنَّهُ جَاءَ عَلَى مِثْلِ جَمْعِ (أَرْهَاطٍ) ، وَلَمْ يَسْمَعْ تَكْسِيرُهُ عَلَى (أَفْعَالٍ) ، وَلَا عَلَى (أَفْعُلٍ) (٤).

(١) شرح التكملة للعكبري : ٦٩٤/٢

(٢) المصدر نفسه : ٥٠١/١

(٣) (رَهْطٌ) : " الجماعة دُونَ الْعَشْرَةِ " ، تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب : ١٤٧ ، مادة (رَهْط) .

(٤) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٧٣٥/٢

١٣_ عُنَايَتُهُ بِالْمَعَانِي اللَّغَوِيَّة فِي تَعْلِيلَاتِهِ:

١_ فسرَّ العُكْبَرِي في كتابه معنى (المُلَيْسَاء) ، "فلها معنيان: نصفُ النَّهَارِ ، والشَّهْر الذي تنقطع فيه الميرة، واشتقاقها من المِلَاسَةِ، وهي التُّعُومَةُ، وأرضٌ مِلَسَاءٌ لا نبت بها، وكأنَّ الشَّهْرَ الذي لا ميرة فيه مجذب خالٍ عما يُقْتَاتُ به، وكذلك نصفُ النَّهَارِ؛ لخلوه عن السَّيْرِ، وكثرة الطَّوَافِ في الفلوات مجذبٌ لا شيء فيه^(١)، ومنه قول الشاعر^(٢):

أفينا تَسُومُ السَّاهِرِيَّةُ بَعْدَمَا بدا لك من شهرِ المُلَيْسَاءِ كوكبُ

و" (الساهريَّة) : ضربٌ من الطَّيِّبِ^(٣)، وتَسُومُ: تَطْلُبُ ، أي: كيف تَطْلُبُ الطَّيِّبَ في وقتِ انقطاع الميرة. وأمَّا الجَرْبَاءُ وهي السَّمَاءُ^(٤) ، فوجه ذكرها هنا أنه لما ذكر ما هو مشتقٌ من المِلَاسَةِ ذكر معها ما يضادُّ ذلك، وفي وصفها بالجرباء ثلاثة أوجه، أحدها: أنَّ الكواكب التي فيها نكت كنكتِ الجَرْبِ ؛ ولذلك سَمَّيَتِ الرَّقِيعُ. وقال ابن الأعرابي : لأنها مرقوعةٌ بالنُّجُومِ ، والثاني : أنَّها بلغتِ النِّهَايَةَ في المِلَاسَةِ والصَّفَاءِ^(٥).

٢_ ومنه أيضًا " (الزَّيْرَاءُ)، فَفَعْلَاءٌ ملحق بسِرْدَاحٍ ، وهي الأرضُ الغليظة^(٦)، فإن قيل: لم لم لا يكونُ فَعْلَالًا مِنْ قَوْلِكَ زَوْرَى الرَّجُلُ ، إذا أسرع، قيل: لا يصح؛ لوجهين، أحدهما أنَّ فَعْلَالًا بابُه المَصَادِرُ، نحو: الزَّلْزَالُ والقَلْقَالُ، وليست الزَّيْرَاءُ مصدرًا، والثاني: أنَّ قياسَ جمعِها الزَّيَازِي، وهذا بَيِّنٌ في القِيْقَاءِ ، فإنَّها فَعْلَاءٌ، وليست مِنْ قَوَّاتِ الدَّجَاجَةِ، على أن يكونَ فَعْلَالًا لوجهين، أحدهما ما ذكرنا مِنْ أنَّها ليست مصدرًا، والثاني : أنَّ جمعَها القِيَاتِي، قال الشاعر^(٧) :

(١) ينظر : تهذيب اللغة : ٣١٧ / ١٢ ، والمحكم والمحيط : ٨ / ٨٢١ ، مادة (ملس) ، والمخصص : ٣٩٣ / ٢ ، مادة (صفة النهار واسماؤه)

(٢) البيت من الطويل ،نسبه الصاغانى في كتابه العباب : ١٩٨ / ١ إلى زيد بن كثرة .

(٣) ينظر : المخصص : ٣٦٨ / ٣

(٤) ينظر: العين : ١١٢ / ٦ ، مادة (ج ر ب) .

(٥) شرح التكملة للعكبري : ٤٨٧ / ١٠١ .

(٦) ينظر : غريب الحديث لإبراهيم الحربي : ٩٨٧ / ٣ ، مادة (زي).

(٧) رجز لم ينسب ، شرح التكملة للعكبري: ٥٠٩ / ١ .

إِذَا تَمَطَّيْنِ عَلَى الْقِيَاقِي (١) لَاقَيْنِ مِنْهُ أَذْنِي عَنَاقٍ

٣_ومنه (الجامِلُ) وَ (البَاقِرُ) (٢) فَاسْمٌ لِلْجَمْعِ يَجْرِي عَلَيْهِ حُكْمُ الْوَاحِدِ، فَقَالُوا هُوَ - الْجَامِلُ وَالبَاقِرُ، وَجُؤَيْمِلٌ وَبُؤَيْقَرٌ، قَالَ الشَّاعِرُ (٣):

وَجَامِلٌ خَوْعٌ مِنْ نَيْبِهِ زَجْرُ الْمُعَلَّى أَضْلًا وَالسَّفِيحِ

خَوْعٌ كَسَرَ وَنَقَصَ، وَيُرْوَى: خَوْفٌ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ: قَالَ تَمَالَى: ﴿أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ﴾ (٤) أَي: تَنْقُصُ، وَالنَّيْبُ: جَمْعُ نَابٍ، وَهِيَ: الْمُسِنَّةُ مِنَ الْإِبِلِ، أَي: نَقَصَ الْمَيْسِرُ مِنْ إِبِلٍ هَذَا الرَّجُلِ مِنْ كَثَرَةِ مَا تَخْرُجُ بِاسْمِهِ فِي الْمَيْسِرِ وَيَذْبَحُهُ (٥)

١٤_عنايته بالجانب الصوتي في تعليلاته:

شرح العُكْبَرِيُّ نَحْوُ : "النَّاءُ فِي مُفْتَعِلٍ زَائِدَةٍ، وَإِذَا وَقَعَتْ قَبْلَهَا ظَاءٌ قُلِبَتْ التَّاءُ الْبَتَّةَ، وَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ غَيْرُ ذَلِكَ، وَسَبَبُهُ أَنَّ الظَّاءَ فِيهَا إطباقٌ وَجَهْرٌ وَشِدَّةٌ، وَالنَّاءُ مَهْمُوسَةٌ ضَعِيفَةٌ، وَتَخْلِصُ إِحْدَاهُمَا مِنَ الْأُخْرَى مَعَ سُكُونِ الْأَوَّلِ وَعَدَمِ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا يَشُقُّ عَلَى اللِّسَانِ مَشَقَّةً شَدِيدَةً، وَالْإِدْغَامُ يُخْلِصُ مِنْ هَذِهِ الْمَشَقَّةِ وَقَلْبُ النَّاءِ إِلَى الظَّاءِ أَوَّلَى لِمَا تَكْتَسِبُهُ مِنَ الْقُوَّةِ. وَأَمَّا حَالُ هَذِهِ النَّاءِ مَعَ الظَّاءِ فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ إِدْغَامٍ، نَحْوُ: أَظْلَمَ، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ :

أَحَدُهَا: أَنْ تَقْلِبَ النَّاءُ طَاءً، وَتَتَطَّقَ بِالظَّاءِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ، نَحْوُ: أَظْلَمَ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ لِأَنَّ النَّاءَ مِنْ مَخْرَجِ الطَّاءِ، وَالطَّاءُ وَالظَّاءُ مِنْ حُرُوفِ الشِّدَّةِ وَالْجَهْرِ وَالْإِطْبَاقِ، فَحَوَّلُوا النَّاءَ إِلَيْهَا لِتَجَانُسِ الظَّاءِ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ تُحَوَّلَ النَّاءُ طَاءً لِتَجَانُسِ مَا قَبْلَهَا، وَتُدْغَمَ فَتَقُولَ: يَطْلُمُ .

وَالثَّلَاثُ : أَنْ تُحَوَّلَ النَّاءُ طَاءً، وَالطَّاءُ ظَاءً، وَتُدْغَمَ، فَتَقُولَ: أَظْلَمَ. وَجَارَ الْأَمْرَانِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تُشَارِكُ الْأُخْرَى فِي الْقُرْبِ وَالصِّفَةِ .

(١) (القيافي) : وهي الأرض الصلبة ، لقي منه أذني عناق ، أي : داهية وأمرًا شديدًا ، ينظر : تاج العروس ٣٦٧/٣٩ . مادة (قوي).

(٢) (الجامل) : وهو "القطيع من الإبل ، معها رُعيانها وأربابها كالبقر والباقر" ، تهذيب اللغة : ١١ / ٧٥ ، مادة (الجم واللام) .

(٣) البيت من البحر السريع ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ١٥٠ . وفي رواية أخرى : (والمنيخ)

(٤) سورة الأحقاف من الآية : ٣٣ .

(٥) شرح التكملة للعكبري : ٧٥٢/٢ .

وأما التاء مع حُرُوفِ الصَّغِيرِ ، نحو : اضْطَبَّرَ ، فَأُضْلِمَهَا (اضْطَبَّرَ) ، فَأَبْدَلَتِ النَّاءُ طَاءً لِيُشَاكِلَ الصَّادَ ، وَيَجُوزُ أَنْ تُبَدِّلَهَا صَادًا فَتَقُولُ اصْطَبَّرَ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقْلِبَ الصَّادَ تَاءً لئلا يَبْطُلَ صَغِيرُهَا . وكذلك الحكمُ فِي إِزْدَانِ تَقْلِبِ التَّاءِ دَالًا لِنُقَارِبِ الرَّايِ ، وَلَا تَقْلِبِ التَّاءَ مَعَ السَّيْنِ إِلَى غَيْرِهَا ، بَلْ تَقُولُ : اسْتَمِعْ لَا غَيْرَ . وَحَالِ التَّاءِ مَعَ الدَّالِ كَحَالِهَا مَعَ الدَّالِ ، فَتُبْدِلُ التَّاءَ دَالًا وَتُدْعِمُ فِي فَتَقُولُ (اَذْكُرْ) وَيَجُوزُ أَنْ تُبْدِلَ التَّاءَ دَالًا وَالدَّالَ دَالًا ، وَتَقُولُ : اذْكُرْ ، وَقَدْ اسْتَقْصَيْنَا ذَلِكَ فِي حُرُوفِ الْبَدَلِ^(١) .

٢_ ومن ذلك أيضًا : "(إِبْدَالُ الميمِ مِنَ النُّونِ) : فَإِذَا سَكَنتِ النُّونُ وَوَقَعَتِ الْبَاءُ بَعْدَهَا أُبْدِلَ مِنْهَا مِيمًا ، نَحْوُ شَنْبَاءَ ، وَعَنْبَرٍ ، وَقَنْبَرٍ ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ النُّونَ إِذَا سَكَنتِ خَرَجَتْ مِنَ الْحَيْشُومِ ، وَمَخْرَجُهَا قَرِيبٌ مِنْ مَخْرَجِ الميمِ ، وَفِيهَا غُنَّةٌ كَمَا فِي الْوَاوِ وَالْمِيمِ ، فَلَمَّا اشْتَبَهَا فِي الصِّفَةِ وَتَقَارَبَا فِي الْمَخْرَجِ أُبْدِلَتْ مِيمًا فِي الْفُظِّ دُونَ الْكِتَابَةِ ، وَقَوَّى ذَلِكَ أَنَّ النُّونَ تُدْعِمُ فِي الْوَاوِ الْمَشَارَكَةَ لِلْمِيمِ فِي الْمَخْرَجِ وَالصِّفَةِ ، فيقال : من واقد و ﴿وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾^(٢) ، كَمَا يُدْعِمُ أَحَدُ الْمُثَلِّينِ فِي الْآخِرِ ، وَكَمَا أَنَّ النُّونَ فِي مَنْ وَاقِدٍ تُصَوَّرُ فِي الْخَطِّ ؛ كَذَلِكَ نُونُ (شَنْبَاءَ)^(٣) ، وَجُعِلَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ التَّشَابُهَ لَيْسَ بِمُحْكَمٍ حَتَّى يُقْلِبَ الْحَرْفُ لَفْظًا وَخَطًّا كَمَا يُفْعَلُ فِي (وَدٍّ) وَ (مَتٍ) ، فَإِنْ تَحَرَّكَتِ النُّونُ لَمْ تُبْدَلْ ، نَحْوُ : الشَّنْبِ ، وَالْعَنْبِ ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ أَبْطَلَتْ غُنَّتَهَا وَحَزَزَتْ بَيْنَ مَخْرَجَيْهِمَا"^(٤) .

١٥_ عدم تكرار العِلل الصرفية في الأحكام المتشابهة ، إذ يترك تعليل بعض الأحكام والإشارة إلى الألفاظ التي علل فيها الحكم ذاته .

ذكر العُكْبَرِيُّ فِي حَدِيثِهِ عَنْ مِثَالِهِ (أَبْيُنُونَ) ثُمَّ أَشَارَ فَقَدْ قَدِّمْتُ الْكَلَامَ عَلَيْهِ^(٥) ، وَفِي مِثَالِهِ أَيْضًا نَحْوُ : (طَيَالِسَةٌ) وَنَحْوَهُ كَالْتَّاءِ فِي (الْمَسَامِيعَةِ) وَ (الْمَهَالِبَةِ) فِي كَوْنِهَا

(١) شرح التكملة للعكبري : ١٢٨٧/٢ _ ١٢٨٨ .

(٢) سورة البقرة من الآية : ١٩

(٣) (الشَّنْبُ) : وَهِيَ "حِدَّةٌ فِي الْأَسْنَانِ ، وَيُقَالُ بَرْدٌ وَعُذُوبَةٌ . وَامْرَأَةٌ شَنْبَاءٌ ، بَيَّنَّتْهُ الشَّنْبُ" ، الصَّاح : ١٥٨/١ ، مَادَّة

(شَنْبُ)

(٤) شرح التكملة للعكبري : ١٠٨٥/٢

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٧٥١/٢

عَوْضًا من يائِي النَّسَب ، وقد سَبَقَ ذِكْرُهُ في موضع آخر^(١). وفي باب الإعلال ذكر مرة أخرى نحو : جمع (أَبْيَض) على (بَيْضٌ) ، وكانَ القياسُ على (سُود) أنْ نقول: (بُوضٌ) ؛ فيلزم منه التَّغْيِير والتَّثْقُل ، فكسروا لِما ذكرنا ، الخلاف بين سيبويه والأخفش في تفاصيل ذلك خلافٌ ، وقد تقدّم ذِكْرُهُ^(٢).

١٦_ كَان مُتَابِعًا لتعليلات المُصَنِّفِ صاحب كتاب التكملة أحيانًا:

١_ ذكر العُكْبَرِيُّ في باب الإدغام : أن "الحروف الخمسة لا تدغم في مقاربتها ؛ لأن كل واحد منهما يزيد صوته على صوت مقاربه ، وله صفة ليست لمقاربه ، ففي الميم غنة تشبه المدّ ، فلو أدغمتها في الباء لَبَطَلَتْ غُنَّتُها ، فلا تقول : أكرم بَكرًا ، فتحول الميم باء ؛ لأن الباء لا غنة فيها ؛ فتحويل الميم إليها يُخل بهذه الصفة. وتدغم الباء في الميم نحو: :اضحَب مَطْرًا ؛ لأنك لم تفوت على الباء صفة الادغام . فإن قيل : كما يمتنع نقصان الصفة للإدغام يمتنع زيادة الصفة به أيضا ، وإذا أبدلت الباء ميم احدثت لها غنة لم تكن .

قيل : لما جاورت الياء الميم صارت الغنة للميم لدخول الباء فيها ، فكأنها لا غنة فيها ولا زيادة ، وعلى ان الزيادة في الحرف تُحْتَمَلُ مالا يُحْتَمَلُ النقصان وفي الشين نقش واسترخاء وانبساط ونفخ ، متى حولت الى الجيم بطلت هذه الصفات عنها فلا تقول : افرش ، فتحول الشين جيمًا ، ونقول اُخْرِج ؛ شَرِبًا ؛ فتحول الجيم شيئًا ؛ إذ لا إبطال في ذلك .

ولا تقول : أعرف بَكرًا ؛ فتحول الفاء باء ؛ لما في الفاء من النفخ والنقشي ، وتقول : اصحب فاضلاً ، فتحول الباء فاءً .

ولا تقول : أغفر لهُ فتدغم الراء في اللام ؛ لما في الراء من التكرير النازل منزلة حرفين ، وليس ذلك للام ، وأما الضاد فقد جعلها قومٌ من هذا القبيل ، وهو اختيار أبي علي الفارسي ، وذلك أن الضاد فيها استطالة لا توجد في مقاربتها ، والادغام يزيل ذلك عنها

(١) ينظر: شرح التكملة للعكبري : ٥٧٥/٢

(٢) ينظر: المصدر نفسه : ١٢٧١_١٢٧٢_١٢٧٣ .

وهذا هو المذهب الصحيح، وقد أخرجها قومٌ عن هذا الحكم وقالوا: قد أدغم في الطاء فقالوا: اطَّجَع^(١)

١٧_اهتمامُ العُكْبَرِي بـ (لفظة) التَّنْبِيهِ بتعليلاته ، ومنها :

١_ذكر العكبري ذلك في باب جمع التكسير أنَّ معتلَّ العينِ فقد جاء على وزن (فُعَل) نحو : صَائِمٍ وَصُومٍ ، وعلى وزن (فُعَال) ،نحو: صُومٌ وَزُؤَارٍ ، وَأَمَّا على وزن (فَعْلَة) ،نحو: حَوْنَة ، وَحَوَكَة ، إلا أنَّ (بَاعَة) أصله (بَيْعَة) ،فأبدلت ياؤه ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وإنَّما كان القياسُ في (حَوْنَة) و(حَوَكَة)^(٢) ،وكذلك إلا أَنَّهُ خرجَ مُصَحَّحًا تنبيهًا على الأصلِ كما صحَّحُوا في (الْقَوْد) و(اسْتَحْوَذَ) ،وقد جمع على وزن (فُعَل) ، قالوا: (عَائِذٌ وَعُوذٌ) للناقة التي يعوذ بها أولادها ،وقالوا أيضًا :عَائِطٌ وَعُوطٌ للناقة التي اعتاطتْ ،أي بقيت أعوامًا لا تحملُ ،وقد قالوا (عَيْطٌ) بالياء ردها في الجمع على أصلها كما قالوا: في نحو : (أَبْيَض) ،و(بَيْض). وقد كُسِّرَ عَلَى وزن (فِعَال) ، نحو : (جَائِعٌ وَجِياع) و(صَائِمٌ وَصِيام)^(٣)

٢_ومنه أيضًا شَرَحَ العُكْبَرِيُّ في حديثه عن زيادة حرف السين في (اسْتَفْعَل)...فَأَمَّا السينُ فزِيدَتْ عَوْضًا من ذهابِ الحركة من الواو ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ (أَطْوَع) ، وكانتِ الزيادةُ مُنْبِهَةً على أَنَّ أَصْلَ البابِ كُلِّهِ حركةُ العين ، نحو: أَقَامَ ، وَأَعَانَ ، وهذا لا يلزم اطرادهُ ألا ترى أَنَّ الواوَ صَحَّتْ في (الْقَوْد) و(الْأَوْد) (واستحوذ) وكل هذا تنبيهًا على الأصل ، ولم يَطْرُدْ^(٤)

١٨_ تعليلُهُ قائمٌ على الشرح مع التمثيل:

١_عِلَّةُ الأَصْلِ :

وضح العُكْبَرِيُّ في أَنَّ "الألفُ فلا تَكُونُ أَصْلًا في الأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، بَلْ تَكُونُ إِمَّا مُبْدَلَةً أو زائِدةً وَأَمَّا الحُرُوفُ فَأَلْفَاتُهَا أَصُولٌ ، نَحْو: (ما) و (لا)، فَإِنْ سَمَّيْتَ بِشَيْءٍ مِنْهَا كَمَلْتَهَا ثَلَاثَةً أَخْرَفَ، غَيْرَ أَنَّكَ تَجْعَلُ الثَّالِثَ هَمْزَةً فَتَقُولُ : مَاءٌ، وَلاءٌ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا

(١) شرح التكملة للعكبري: ١٢٧١/٢_١٢٧٢_١٢٧٣.

(٢) (حَوْنَة) و (حَوَكَة) : وهو نسبة إلى الخيانة ، وَحَوْنَة كَحَوَكَة ، ينظر : شمس العلوم : ١٩٥٦/٣ ، مادة(حَوْنَة)

(٣) ينظر: شرح التكملة للعكبري : ٧٧٢/٢.

(٤) المصدر نفسه : ١٠٥٤/٢.

ذلك لأنَّ أصول الأسماء لا تكونُ على حَرْفَيْن ، فزادوا عليها ما تصيرُ به على عِدَّة أَقلِّ الأصول، وَيَجِب أن تعلم أنَّ أَلَفَ (لا) و(ما) غَيْر مُنْقَلَبَةٌ؛ إِذْ لو كَانَتْ مُنْقَلَبَةً عَنْ وَاوٍ لَقَالُوا: (مو) كما قالوا: لو، أو عن ياء لقالوا: (مي) كما قالوا: كي، فَلِزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ أَصْلًا^(١).

فَأَمَّا بَعْدَ التَّسْمِيَةِ فِي الألف الأولى خِلَافٌ: قَالَ بَعْضُهُمْ^(٢) : تُجْعَلُ بَدَلًا مِنْ وَاوٍ ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ إِذَا جُهِلَتْ حُمِلَتْ عَلَى الْأَكْثَرِ، وَالْأَكْثَرُ هُنَا الْوَاوُ؛ إِذْ كَانَتْ (طَوِيثٌ) أَكْثَرُ مِنْ (حَيِيثٌ) _ وَقَالَ آخَرُونَ^(٣): هِيَ مِنَ الْيَاءِ؛ لِأَنَّهَا أَحَفُ . وَذَكَرَ الْعُكْبَرِيُّ بِشَرْحِهِ مُشِيرًا بِقَوْلِهِ : "وَالِاخْتِلَافُ هُنَا لَا يُوجِبُ أَنْ تَكُونَ الألف قَبْلَ التَّسْمِيَةِ مُنْقَلَبَةً عَنْ شَيْءٍ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ حَكْمٌ حَادِثٌ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ حُكْمُ الأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، وَهَكَذَا الْحَكْمُ فِي أَسْمَاءِ الْحُرُوفِ فِي: بَاءٍ، تَاءٍ، ثَاءٍ، أَلْفُهَا قَبْلَ التَّكْمِلَةِ غَيْرُ مُنْقَلَبَةٍ، وَبَعْدَ التَّكْمِلَةِ حَكْمُ لَهَا بِالْإِنْقِلَابِ"^(٤).

٢_ عِلَّةُ الدَّلِيلِ :

ذَكَرَ الْعُكْبَرِيُّ فِي بَابِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ عَنْ مِثَالِ (فَيْئَةٍ) فَفِيهَا قَوْلَانِ : الْقَوْلُ الْأَوَّلُ : أَنَّ الْمَحْذُوفَ مِنْهَا لِأَمُهَا ، وَهِيَ الْوَاوُ ، وَأَصْلُهَا : (فَيْئَةٌ) وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا وَاوٌ نَحْوُ قَوْلِهِمْ (رَأَتْهُ إِذَا شَقَّقْتَهُ) ، وَقَالُوا: لِنَادِرٍ مِنَ الْجِبَلِ فَأَوُّ ، وَقَاوُتُ الشَّيْءِ فَاَنْقَأَى ، وَأَنَّ هَذَا الْمَعْنَى مَوْجُودٌ فِي الْفَيْئَةِ الَّتِي هِيَ الْفَرْقَةُ؛ لِأَنَّهَا قِطْعَةٌ مِنَ النَّاسِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ كَمِ مِّنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ ﴾^(٥).

(١) شرح التكملة للعكبري : ١١١٦/٢-١١١٧.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب : ٤١٤/٢ ، والمنصف : ١٢٥.

(٣) ينظر : المنصف : ١٢٦ .

(٤) شرح التكملة للعكبري : ١١١٦/٢-١١١٧.

(٥) سورة البقرة من الآية : ٢٤٩.

والقول الثاني : المحذوف منها الياء ، وأصلها (فِيءٌ) ، وهو من فَاءٍ يَفِيءُ إذا رجع ، وذلك نحو قوله تعالى ﴿حَتَّى تَقَىءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾^(١) ، والفئة من النَّاسِ يُرْجَعُ إِلَيْهَا ، أو هي تَرْجَعُ إِلَى المعظم ، وهذا المعنى قويٌّ إِلَّا أَنَّ حذفَ العينِ أَقلُّ من حذفِ اللامِ^(٢)

١٩ _ عنايته بالحدود والتعريفات في تعليلاته :

تعريف الإلحاق: "أَنَّ معنى الإلحاق أَنْ تكون الكلمة على عدَّة من الحروف فيزداد عليها ما تبلغ به أصلًا زائدًا على الأول ، مثل أَنْ تزيدَ على الثلاثي حتى يصيرُ رباعيًا أو خماسيًا ، وعلى الرباعي حتى يصيرَ خماسيًا ولا إلحاق بعد ذلك"^(٣).

التصريف : "مصدر صَرَفْتُ الشيء إذا قلبته في الجهاتِ وبدلت فيه شيئًا بشيء آخر ، ومنه التصريفُ في الأعمال ، وهو بهذه المعنى في الألفاظ ؛ لأنَّه تغييرٌ يلحقُ الكلمة لما يُرادُ فيها من المعاني المختلفة"^(٤).

تعريف الاستعلاء : "أخذُ الحرفِ من جهةِ العُلُوِّ والترفعِ إلى الحنكِ الأعلى ، وذلك يُحسُّ من جَرَسِ الحرفِ ، ألا تراك إذا قلتَ : أَصْبَحَ ، ومَطْلَبٌ وجدتَ الصَّادَ والطَّاءَ من ظهرِ اللسانِ وسقفِ الحنكِ الأعلى حتى يكادُ يلتصقُ به"^(٥).

ومنهُ أيضًا ما ذكره في باب الإدغام مُعرِّفًا (الإظهار) بقوله بأنَّه : "أن ينطق بها تامة غيرَ مزيدٍ عليها صوتًا ، وذلك إذا لقيت حروفَ الحلقِ ، فالإظهارُ فيها متعينٌ لبعْدِ ما بين مخرجِ النُّونِ والحلقِ ، فتقول: مَنْ أَنْتَ ؟ وَمَنْ هو ؟ ومن عندك؟ وَمَنْ حَسِبَ".^(٦)

(١) سورة الحجرات ٩.

(٢) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٦٨٥/٢.

(٣) المصدر نفسه : ٩٧٩/٢.

(٤) المصدر نفسه : ٩٦٢/٢.

(٥) المصدر نفسه : ٩٤٧/٢.

(٦) المصدر نفسه : ١٢٨١/٢.

المبحث الثاني

منهج العُكْبَرِي في النقل من الموارد

أولاً: أساليب العُكْبَرِي وطرق النقل من موارده

اتضح لي أثناء البحث في موارد العُكْبَرِي، أَنَّهُ كان يتنوع في الأساليب التي يعتمدها في النقل ، وهي كما يأتي:

١- طرق النقل المباشر : وهذا النوع الأكثر وروداً في كتابه ، إذا ما قورن مع

النقل غير المباشر، ويحصر هذا النقل بما يأتي

أ_ النقل الحرفي:

وهو أقل أنواع النقل المباشر في شرح التكملة للعُكْبَرِي ، وقليلة هي الأقوال المنسوبة إلى أصحابها والمنقولة نقلاً حرفياً .

_ ومن ذلك ما جاء في تعريف الاشتقاق فيما نقله عن الرُّماني "إِنَّ التَّصْرِيفَ اقْتِطَاعُ فَرْعٍ مِنْ أَصْلٍ يَدُورُ فِي تَصَارِيفِهِ الْأَصْلُ"^(١)، ونقله العُكْبَرِي بهذا اللفظ في شرحه ، على أنه للاشتقاق ، وهو الصحيح ، وفي الحدود "يدور في تصاريفه على الأصل"^(٢).

_ ومنه أيضاً في حديثه عن مثاله (جَائِحَة) و(جَوَائِح) و(فَاعِلَة) هنا بمعنى المصدر ، مثل : عَاقِبَة وعَافِيَة ، فيما نقله عن عبد القاهر الجرجاني : "هي بمعنى مَحْوَجَة ، كما قالوا في الرِّيح : لَوَاقِح ، وأصله : مَلَاقِح ، ثُمَّ غَيَّرَ ، وقيل : حَوَجَاء ، والأصل (حَوَاجِي) مثل : صَحْرَاء وصَحَارِي ، ثُمَّ قُدِّمَت الياء على الجيم فصَارَ (حَوَائِج) ، وقيل : حَوَائِج

(١) شرح التكملة للعكبري : ٩٨٥/٢ .

(٢) الحدود : ٣٧ .

ليس من كلام العرب^(١) ، وهذا الكلام منقول من كتاب المقتصد في شرح التكملة بنصه^(٢).

ب_ النقل بالمعنى :

وهو الأكثر في الكتاب فقد كان العُكْبَرِيُّ ينقل النَّص ويتصرف فيه بحذف كلمة، أو تقديم عبارة أو تأخيرها ، دون أن يخرجها عن فحواها .

_ ومن هذا الضرب ما ذكره في مثاله نحو قوله (ضِيْزَى) فالأصل فيها (ضُوْزَى) على وزن (فُعْلَى) وهو صفة ولكن حُوِّل إلى الكسر؛ لتسلم الياء ، فقد نقل العُكْبَرِيُّ عن سيبويه أنه قال: (إِنَّ فِعْلَى بِالْف التَّائِيث لَا تَكُونُ صِفَةً ، وَإِنَّمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي (فُعْلَى) بِالضَّم)^(٣). والنص في كتاب سيبويه أنها "فعلى أنه لا يكون فعلى صفةً ومثل ذلك:

قَالَ تَعَالَى: ﴿ تِلْكَ إِذَا قَسَمَةٌ ضِيْزَى ﴾ ﴿٢٢﴾ فإنما فرقوا بين الاسم والصفة في هذا كما فرقوا بين فعلى اسماً وبين فُعْلَى صفة في بنات الياء التي الياء فيهن لام^(٤) .

_ ومن هذا النقل أيضاً إذ نقل العُكْبَرِيُّ من ابن منظور بقوله : (الإبدال أبدلت الشيء من الشيء أي أقمته مقامه) ، والنص عنده : "الإبدال جعلُ شيءٍ مكانَ شيءٍ آخرَ كإبدالِكَ مِنَ الْوَاوِ تَاءً فِي تَاللهِ " ، وهذا الكلام منقول من كتاب لسان العرب بتصرف ولم يشر إليه .

_ ومنه أيضاً ما نقله عن الجوهري في تعريف التَّصْغِير مُشِيرًا بقوله : (التَّصْغِير مصدر صَغَّرْتُ الشيء إذا حكمت عليه بأنه صغيرٌ حقيرٌ)^(٥) ، والنص في الصحاح : " الصِّغْرُ: ضد الكِبَر وقد صغر الشيء ، وهو صغير وصغار بالضم "^(٦) .

(١) شرح التكملة للعكبري: ٦٦٤/٢

(٢) المقتصد في شرح التكملة : ٨٧٢/٢

(٣) ينظر: شرح التكملة للعكبري : ٤٧٥/١.

(٤) سورة النجم من الآية : ٢٢.

(٥) الكتاب: ٣٦٤/٤.

(٥) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ٨١٣/٢

(٦) الصحاح: ٧١٣/٢

_ وتتنصر في أبي طالب العبدِي وهو أبو طالب أحمد بن بكر بن محمد بن بقية العبدِي من نحويي القرن الرَّابِع الهجري ، أخذ اللغة والنحو عن السيرافي وعن الرّماني ، وعن أبي علي الفارسي ، وكان أخذه عنه أكثر ، وملازمته له أشد من صاحبيه^(١) . قد نقل عنه العُكْبَرِيُّ أكثر من خمسين مسألة من ذلك قوله:

_ ما نقله العُكْبَرِيُّ في حديثه عن المصدر فيما نقله عن العبدِي نحو قوله : (وقد جاء من (فَعَلَ) بالفتح على مصدر (فَعَالَة) ، نحو : نَصَحَ نَصَاحَةً ، ولكِنَّه لَمَّا رَأَى (يَفْعَل) في (نَصَحَ) على وزن (يَفْعَل) صار كمستقبل (فَعَلَ)^(٢) .

_ ومن ذلك أيضًا ما ذكره العُكْبَرِيُّ في باب النّسب نحو : (الأبناء) فالنّسب إليه على طريقين : الأول : أن تردّه إلى الواحد ، فنقول : ابْنِيَّ وَبَنَوِيَّ ، وقال العبدِي فيما نقله العُكْبَرِيُّ : (إنّ الأبناء خمسة من بني أم سعيد : عبد شمس ومالك وعوف وعُوفَة وجُشم . وسائر بنات سعد لا يقال لهم الأبناء وإنّما غلب هذا الاسم على هؤلاء فحسب ، كما غلب ابن الزبير على عبد الله ابن مسعود ؛ لأنّهم لم يريدوا بهذا اللفظ جميع أبناء سعد ، والنّسب إلى هذا الجمع أولى من ردّه إلى الواحد ؛ لأنّهُ عند الإطلاق لا يفرد منه ، فهو كالأنصار في أنّه لا يفرد منهم واحدٌ بلفظٍ مفردٍ)^(٣) .

_ ومنه أيضًا ما نقله العُكْبَرِيُّ عن العبدِي في شرحه ، إذ قال العبدِي : (أنّ تَنَزَّى و دَعَوَى وَنَجَوَى فرق بينهما ، وذلك أنّ دَعَوَى ، قد أُستعملَ في معناها الدُّعَاءُ والدَّعْوَة ، وكذلك النّجَوَى يقال فيها : المُنَاجَاةُ ، ومثل هذا لا يوجد في تَنَزَّى)^(٤) .

ولم أجد كتابًا للعبدِي يذكر أراءه الخاصة به ، ولكن وجدتُ بحثًا منشورًا يللم أراءه التي ذكرها العُكْبَرِيُّ في كتابه.

(١) ينظر: نزهة الألباء : ٢٣٢/١ ، ومعجم الادباء : ٨١٣/٢ ، والوافي بالوفيات : ١٦٦/٦ .

(٢) ينظر: شرح التكملة للعكبري : ٨٩٦/١

(٣) ينظر: المصدر نفسه : ٣٤٢/١

(٤) ينظر: المصدر نفسه : ٤٦١/١ - ٤٦٢ - ٤٢٣ ، وآراء أبي طالب العبدِي التصريفية جمعًا ودراسه، بحث مشور

مشور : ٢٧-٢٨

٢- النقل غير المباشر

ويعني به النقل بالواسطة ، وهو قليل قياسًا بالنقل المباشر ، وهو أن يعتمد لنقل أراء العلماء عن طريق علماء آخرين ، ولم أجد للعُكْبَرِي من هذا النقل في كتابه.

٣- النقل بطريق الإيهام (قيل ، قال ، قولهم)

_ ذكر العُكْبَرِي في حديثه نحو (أَشَدُّ) فقد قيل : هو جمعُ (شِدَّةٍ) مثل (نِعْمَةٍ) (وَأَنْعَمٍ) ، وأصله (أَشَدُّ) فسكنت الأولى وأدغمت في الأخرى ، وقيل : الواحدُ (شَدٌّ) مثل : (قَدِّ وَأَقْدٍ) ، وقيل : واحدةُ (أَشَدُّ) ، ثم حُذِفَت الهمزة وجُمِعَ على (أَفْعُلٍ) ، وقيل : هو جمعٌ لا واحد له ، والأول هو الوجه ، وما عداه عُذُولٌ عن الظاهر من غير حاجة^(١) .

_ ومنه أيضًا ما عقب عليه في باب حروف الزيادة نحو ، (سُلْخَفَاةً) على أن الألف ليست من مواضع الزيادة ، بل هي منقلبة عن ياء الإلحاق. قيل : ذهب قومٌ إلى أنها مبدلة من الياء للإلحاق ، ويكون وزنُ الكلمة على (فُعَلَّلة) ملحقة بـ(فُدْعَمَلَة) ، وقيل : الألف زائدة غير منقلبة. وإن على كلا القولين تكونُ الياء زائدة للإلحاق كانت أو للتكثير^(٢).

_ ومن ذلك أيضًا ما ذكره في شرحه نحو (بُنْتُ) و(أُخْتُ) ، والأصل من (البُنُوَّة) و(الأخوة) ، فأبدلت تاء ، وخصّوا هذا البناء بالمؤنث ، فلم تُبدل تاء إلا فيه ، وقد يقول بعضهم عند الاسترسال : هي للتأنيث ، وليس هذا على ظاهره ؛ لأمرين : أحدهما : أنها تثبت في الوصل والوقف.

والآخر : أن قبلها ساكنًا صحيحًا وهي النون والخاء ، ولما أبدلت فيهما بُنِيت على بناء غير المذكر ، وتقول في الجمع : (بَنَاتٌ) ، فتحذف لام الكلمة كما حُذِفَت في (بَنُونَ) ، ولم تُحذف في (أخوات) كما لم تُحذف في (إخوة)^(٣).

(١) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٦٥٧/٢ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٠١١/٢ .

(٣) المصدر نفسه : ١٠٩٧/٢ .

٤- النقل من غير عزو:

رافقت شرح التكملة للعُكْبَرِيّ بصفحاته وسطوره وكلماته ، فوجدت مؤلّفة عالمًا متمكّنًا من علوم شتى ، فهو عالمٌ موسوعيٌّ له مكانة في عصره لما لمسنا من مؤلفاته وثناء العلماء عليه ، ولكنني وجدتُ أثناء بحثي أنّه في موضوعات عديدة لا يُنسب الأقوال إلى أصحابها عند الإشارة إلى مسألة ما ، أو تفسيره للعِلّة الصّرفيّة في موضع ما ، وهذه عادة من سبقه ومن جاء بعده ، فضلًا عن ذلك قد يكون هذا العالم قد وصل إلى مرتبة علمية في عصره تفوق غيره، فكان ممّن يُجاز له النقل ، ويبتعد عنه الطعن ، لمكانته العلمية التي وصل إليها .

_ وسأذكر بعض الأمثلة على هذا النقل ، لغرض التوثيق لما نقلته ، ومن هذا الضرب ما نقله العُكْبَرِيّ بأنّ أجمَعَ يؤكّد به المعرفة ولا ينصرف؛ لاجتماع وزن الفعل والتعريف، أما كونه معرفة؛ فلجريانه على المعرفة، أمّا وزن الفعل، فإنه على مثال أفعَل، ويدل على أنه ليس كأحمر ثلاثة أشياء:

الأول: التعريف ، والثاني: أنه يجمع بالواو والنون وهو اجمعون ، والثالث: أنهم عدلوا في جمعه المؤنث الى فُعَل، كقولهم: مررتُ بالنساء جُمَعَ، وجمعُ الصفات ليس كذلك بل يجيء على فعلٍ في المذكر والمؤنث، كقولك: ثيابٌ حمراءٌ ونساءٌ حمراءٌ، وإذا خالف أجمعُ أحمرَ، فيما ذكرنا، لم يكن جمعاءً مؤنث أجمع، بل هو اتفاقٌ وقع بينهما، فأما جُمَعَ، فلا يتصرفُ للتعريف والعدل، واختلفوا في المعدول عنه، قال المازني: (عُدل من جُمَعَ الى جُمَعَ)^(١) ، (فحمل الأمر فيه على حمراءٍ وحُمَرٍ، وليس كذلك بل هو معدول عنه جماعي؛ لأن جمعاء اسم مثل صحراء، وكما أنّ جمعَ صحراءَ صحارَى، كذلك يجبُ أن يكونَ جمعاءً على جماعَى، ولكنهم عدلوا عنه الى جُمَعَ)^(٢).

قال المازني: عُدل من جُمَعَ الى جُمَعَ، والصواب : هو رأي الأخفش أيضًا ولم يعزو إليه . وهذا الكلام منقول بتصرف في شرح الكافية الشافية، فحمل الأمر فيه على

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٤٧٥/٣ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه : ٥٠٢/١

حمراءٍ وحُمْرٍ، وليس كذلك بل هو معدول عنه جماعي ، وهذا النص الذي نقله العُكْبَرِي من غيري عزوٍ بتصرف ، وهو لأبي حيان الأندلسي في كتابه الارتشاف^(١).

_ شرح العُكْبَرِي في كتابه نَحْو : الكلاء له معنيان، الأول : سوق بالبصرة ، والثاني: هو الموضع الذي ترفأ إليه السفن وله اشتقاقان، أحدهما : من كَلَأَ يَكْلَأُ، إذا حفظ ودفع، وهذا المعنى يصح في الموضعين، أما السوق فإنه يكَلَأُ من يَجِلُّ به، وأمّا مرفأ السفن، فإنه يحفظها من تفريق الريح لها^(٢)، ويدل على ذلك تسميتهم إياه المُكَلَّاء، وهو جائز أن يكونَ بمعنى المفعول، أي : المحفوظ من تأثير الريح فيه، وأن يكون مصدرًا مثل: المُضْرَبِ والمُقْتَلِ والمُسْرَحِ، كقول جرير^(٣):

ألم تعلمي بمُسْرَجِي القوافي

أي :تسريحي، فعلى هذا يكون المصدر واقعًا موقع المكان، أو يكون المكان محذوفًا معه، وإذا ثبت أن الهمزة أصلٌ، فالكلمة منصرفة وهي مذكرة نكرة، ولهذا دخلت عليه الالف واللام.

والوجه الثاني من الاشتقاق هو : (أن تأخذه من كَلَّ يَكْلُ، إذا ضعف وفتر)^(٤) ، وهذا المعنى موجود في هذا الموضع؛ لأن الريح أو السفن إذا انتهت إليه ضعفت وفترت عن الحركة، ويدل على هذا المعنى تسميتهم إياه الميناء (بالمَد والقصر) . والوجه الثاني من الاشتقاق ما نقله عن ابن ثعلب ، ولم أجدهُ عِنْدَهُ وإِنَّمَا وجدْتُه في كتاب المخصص . وهو : (أن تأخذه من كَلَّ يَكْلُ، إذا ضعف وفتر)^(٥).

_ ومنه أيضًا ذكره العُكْبَرِي (عَوَى) فاسم كواكب فيها التواء^(٦)

(١) ينظر : الارتشاف: ٨٦٨/٢ .

(٢) ينظر : العين : ٤٠٧/٥ ، وجمهرة اللغة : ١٠٨٣/٢

(٣) البيت من البحر الوافر ، وهو لجرير في ديوانه (١٥٥) وصدره : فلا عِيًا بهنَّ ولا اجتلابا.

(٤) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٤٨٣/١ .

(٥) ينظر : المخصص : ٢٠/٣ ، شرح التكملة للعكبري : ٤٨٣/١ واللسان : ١٤٧/١ .

(٦) ينظر : تهذيب اللغة : ١٦٣/٣، مادة (ع م)

الفصل الأول : منهج العُكْبَرِي في العِلَّة الصَرْفِيَّة

وهو من قولك: عويثُ يده إذا لويتها، وفيها المد والقصر قول الشاعر^(١):

أَسْقَى الإِلَهُ دَارَهَا فَرَوَى نَجْمَ الثُّرَيَّا قَبْلَ نَجْمِ الْعُؤَى

فيما نقله العُكْبَرِي عن ابن جني "وعينها واو ولامها ياء"^(٢)، فكان القياس أن تقلب الواو ياء وتدغم كما كان ذلك في اللَّيِّ وَالْقَيِّ وَالطَّيِّ إِلَّا أن ياءها قلبت واوًا لمَّا كانت تُدغمُ اسمًا، ثم أُدغمت الواو في الواو على ما هو في حكم الأسماء، وقيل: عينها ولامها واوان، من الْعَوَّة، وهي الصوت والجلبة. والنَّصُّ عند ابن جني هو: "وعينها واو ولامها ياء"^(٣). وهذا الكلام منقول من كتاب سر صناعة الإعراب بنصه .

(١) هذا البيت بلا نسبة ، وهو موجود في سر صناعة الإعراب : ١٠١/١ .

(٢) شرح التكملة للعكبري: ٤٨٢/١ .

(٣) سر صناعة الإعراب : ١٠١/١ .

المبحث الثالث

موقف العُكْبَرِي من آراء العلماء في العِلَّة الصَّرْفِيَّة

توطئة:

لاحظتُ من خلال دراستي أنَّ الناظر في كتاب (شرح تكملة أبي علي الفارسي لأبي البقاء العُكْبَرِي) بقرأة متأنية وصبرٍ طويل وفكرٍ واسعٍ ، رغم صعوبة عباراته وقلة فهمي لها والوقت الطويل ؛ لتفسير كل ما يقوله سواءً من الأبنية الصَّرْفِيَّة أو النَّحْوِيَّة أو اللُّغَوِيَّة ، يجدُّ أنَّه يذكرُ الخلاف بين النُّحاة في كثيرٍ من المسائل ، وقد تنوعت مواقفهم منهم فنراه يرجح رأياً ، ويرفضُ آخر ، وأحياناً يضعف رأياً ، ويناقش ما يمكن مناقشته من المسائل العلمية ، ويذكرُ منها بعضاً دون تأييدٍ أو مُخالفةٍ، كلٌّ بعِلَّته.

وثُمَّ بعد ذلك يُعلل ويدلي بدلوهِ في غالب المسائل، إلا أن النُّزعة البصريَّة بدت واضحة في جُلِّ المسائل عنده، إلا أنَّه مع كونه بصرياً فقد وافق الكوفيين أو بعضهم في بعض المسائل الواردة في هذا الكتاب، وهو القليل منها.

وإنَّ ترجيح العُكْبَرِي لقولٍ على الآخر، أو عِلَّة على عِلَّة أخرى مُقَوِّياً لتلك العِلَّة، أو مُضعفها؛ دليل على نشاط عقله ، وسعة تفكيره، وفطنة ذكائه، وثقافته الواسعة، فكانت شخصيته بارزة لا تختلف وراء ما نقله من العلل الصَّرْفِيَّة المختلفة عن العلماء وسأبينُ أسماء العلماء في أثناء رَفْضه لعللهم، وَغَيْرهم ممن لم يُصرح بهم ، وعلى هذا سأوضحه في دراسة هذا المبحث إن شاء الله تعالى.

أولاً- ما وافق فيه بعض النحاة:

١- ما وافق فيه البصريين دون أن يُصرَح:

- في باب التّصريف مثال : (حَسِبَ يَحْسِبُ)

ذهب العُكْبَرِيُّ إِذْ قَالَ :وَأَمَّا (فَعِل) بكسر العين فمضارعهُ بفتحها لتقع المخالفة ، وقد شذَّ منه أربعة أفعال من الصّحيح ، فجاء بها الكسرُ والفتح ،وهي (حَسِبَ يَحْسِبُ)، وَأَمَّا المعتل فقد جاء منه عدَّة أفعال ، وهي : (وَرِثَ يَرِثُ) و(وَثِقَ يَثِقُ) ،في حروفٍ آخر^(١) . ولم يأتِ منه شيءٌ بضمِّ العين إلا فِعْلٌ واحدٌ شاذٌّ، وهو في قولهم : (فَضَلَ يَفْضُلُ) ،فيمن كسرَ الضَّاد في الماضي ، والجيدُ فتحها في الماضي والمضارع مضمومٌ بكلِّ حالٍ^(٢).

٢- ما وافق فيه البصريين:

- في باب حروف الزيادة مثال : (إِمْعَةٌ)^(٣).

في بداية حديث العُكْبَرِيِّ عن أصل همزتها بقوله : "ومذهب المحققين من النّحويين أنّ الهمزة أصلٌ ، وذلك لوجهين^(٤) :

أحدهما : أنّ هذه صفةٌ يُقال :رجلٌ إذا كان ضعيفَ الرّأي يَتَّبِعُ كُلَّ أَحَدٍ ،وليس في الصِّفَات (إِفْعَلَة)، وقد يجيء ذلك في الأسماء وذلك نحو : إِضْبَع وإِبرَم ، وَأَمَّا (فَعْلَة) فقد جاء في الصفات نحو : دِنَمٌ ودِنَمَةٌ : وهو القصير.

(١) ينظر : الكتاب : ٣٨/٤ ، وإصلاح المنطق : ١٦٠ ، وأدب الكاتب : ٤٨٣ ، والكامل : ١٥٩ /٢

،والخصائص : ٣٨٠/١ ، والصّاح : ١١٢/١ ، والمخصص : ٢٧٨/٤ ، والمزهر في علوم اللغة : ١٠٠/٢ .

(٢) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٩٧١_٩٧٢ .

(٣) (إمع) وهي الجماعة ، يقال : رجلٌ إِمْعَةٌ الذي يكون لضعف رأيه مع كلّ أحدٍ .ينظر : العين : ٢٦٨/٢ ،

مادة (ع م و) ، والصّاح : ١١٨٣/٣ ، مادة (بتع) .

(٤) ينظر : العين : ٢٦٨ /٢ ، والكتاب : ٢٧٦/٤ ، والأصول : ٢٣٢ /٣ ، والتعليقة على كتاب سيبويه

: ٢٨١/٤ ، والمنصف : ١١٦_١١٧ ، عمدة الكتاب : ١ /٤٢٤ ، واللباب : ٢٣٣/٢ ، وشرح المفصل :

٣١٩/٥ ، وسفر السعادة : ٩٠/١ ، والممتع : ١٥٨ ، وشرح الشافعية (للرّضي) : ٣٨٩/٢ ، والكناش : ٢٠٣/٢ .

والثاني : أنَّ الهمزة لو كانت زائدة لكانت فاء الكلمة وعينها من موضع واحد ، وهذا في غاية القِلَّة ، وإنَّما جاء منه (دَدَن) و(كوكب) ، والمعتبر الحمل على الأكثر .

وقال بعضهم : الهمزة زائدة وهو من (مَع) ؛ لأنَّ الموصوفَ بذلك مع كلِّ أحدٍ، وزعم أنَّ أصلَ (مَع) : معًا، مثلُ : قَفًا ، والألفُ من واوٍ ، ثُمَّ قُدِّمَت الواوُ فصارتُ أوَّلًا مكسورة ، فأبدلتُ همزة ، ورد العُكْبَرِيُّ بقوله وهي على هذا القول الضَّعيف أصلٌ أيضًا، وهي على هذا الأصلِ (لَفَع) ، وهو فاسدٌ من أوجه : الأول : أنَّ الحكمَ بكونها لاما لا دليل عليه ، والثاني : أنَّ كونها من واوٍ أيضًا تحكُّمٌ ، ولم لا تكونُ من ياءٍ ، وهو الأكثرُ ، والثالثُ : أنَّ تقديمَ اللامِ إلى موضعِ الفاء شاذٌّ فيما دلَّ عليه الدليلُ ، فكيف فيما لا دليل عليه ، والرَّابِعُ : أنَّه يصيرُ إلى مثالٍ معدومٍ بالكُلِّيَّة ، وهو : (لَفَع) " (١).

٣_ ما وافق فيه سيبويه والفارسي :

في باب حروف الزيادة مثال (قَطُوطِي) :

نقل العُكْبَرِيُّ قول أبي علي الفارسي على أنَّها من (القَطَّوان) ، فقالوا لأم الكلمة ، والطَّاءُ الثانية والألفُ التي بعدها مبدلةٌ من واوٍ ، وهو من مُكرَّر العين واللام نحو : (صَمَحَمَح) على وزن (فَعْلَعَل) (٢) ، وصحَّت الواوُ لسكونها . وهو ظاهر قول سيبويه مشيرًا العكبري إلى ذلك بأنَّ سيبويه ذكر فيه وجهًا آخر ، وهو أن يكونَ على وزن (فَعَوَعَلَا) (٣) ، من القَطَّوان ، أيضًا ، فتكون الواو زائدة والطَّاءُ الثانية ، والألف مبدلةٌ عن واوٍ ، والعين وحدها هي المَكْرَرَةُ .

وذكر سيبويه وجهًا ثالثًا ، وهو أن يكون على وزن (فَعَوَلِي) من (القَطِّ) (٤) ، وردَّ عليه العُكْبَرِيُّ وهذا ضعيفٌ عندي لعدم النُّظير فيه (٥) ، وقال سيبويه في كتابه : "ولا نعلم في

(١) شرح التكملة للعكبري : ٢ / ٩٩٣-٩٩٤ ، وهامش (١) : ٢ / ٩٩٤ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤ / ٣٩٤ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٤ / ٢٧٥ ، والأصول في النحو : ٣ / ٢٣٤ .

(٤) ينظر : هذا القول في المخصص : ٤ / ٤١٩ .

(٥) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٢ / ١٠٠٤ .

الكلام فَعَلِيًّا وَلَا فَعُولِيًّا" (١) . والظاهر لي من خلال المثالين السابقين أَنَّ العُكْبَرِيَّ يأتي بقولٍ وجهٍ ضعيفٍ ثُمَّ يردُّ عليه .

ثانيًا_ ما خالف فيه بعض النحاة :

١_ ما خالف فيه الفراء والمُبرِّد :

_في باب حروف الزيادة مثال : (اسْتَفْعَلَ) :

ذكر العُكْبَرِيُّ أَنَّ السَّيْنَ لتفشيها وممازجة الصَّفير لها يقربها من حرف المدِّ ، إلا أَنَّ ذلك شبهٌ ضعيف ، وبحسب ذلك قلَّت زيادتها ، وقد زيدت في موضعين وهو على النحو الآتي :

الأول : (اسْتَفْعَلَ) وبابه وما تصرف منه ، ولها معانٍ كثيرة ، والثاني : نحو (اسْطَاعَ) ، وفي هذه الكلمة عند العُكْبَرِيِّ أربع لغات :

أحدها : جعل الهمزة همزة وصلٍ ، وأصلها (اسْطَاعَ) ، فحذف التَّاء تخفيفًا ، والثاني : (اسْطَاعَ) وهو على الأصل ، والثالث : (استاع) بقلب الطَّاء تاءً .

والرابع : (أَسْطَاعَ) بقطع الهمزة وفتحها ، وأصلها (أَطَاعَ) ، ويُدُلُّ على هذا شيان :

أحدهما : قطع الهمزة كما تقطع في (أَطَاعَ) ، والآخر : ضمُّ الياء في المضارع ، وقالوا : (يُسْطِيعُ) ، مثل (يُطِيعُ) .

فأما السَّيْنَ فزيدت هنا عوضًا من ذهاب الحركة من الواو ؛ لأنَّ أصله (أَطَوَعَ) ، فنقلت فتحة الواو إلى الطاء فصار (أَطَوَعَ) ، ثم قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وكانت الزيادة لعلَّة التنبيه على أَنَّ أصل الباب كُلِّه حركة العين ، نحو : (أَقَامَ) و(أَعَانَ) ، وإنَّ هذا لا يلزم أطراده ، ألا نرى أَنَّ الواوَ صَحَّت في (القَوْد) و(الأَوْد) وكل ذلك تنبيهًا على الأصل ، ولم يطرُد (٢) .

(١) الكتاب : ٢٦٣ / ٤ .

(٢) ينظر : رأي المُبرِّد : في الانتصار لسيبويه : ٢٧٠-٢٧١ ، والممتع : ١٥٢ .

بينما ذكر المُبرِّد أنَّ هذا خطأ؛ لأنَّ حركة الواو قد نُقلت إلى الطاء ، فهي موجودة ، والموجود لا يُعوَّضُ منه^(١). جاوب ابن ولاد والسَّيرافي عن سيبويه إذ قالوا: أنَّ هذا خطأ منه ؛ لأنَّ الفارسي لا يجعلُ السَّين عوضاً من الحركة نفسها ، بل من الحركة الكائنة في الواو ؛ لأنَّ الشيء إذا نُقل من موضعه فقد غُيِّر ، فالسينُ مثلاً عوضٌ من تغيُّير موضع الحركة لا من نفس الحركة^(٢).

وذكر الفراء أنَّ أصلها (اسْتَطَعْتُ) ، فلما حُذفت التَّاء غُيِّرَت الهمزة التي فيها بأنْ قُطعت وفتحت ليدلَّ التَّغْيِيرُ على التَّغْيِيرِ^(٣). وردَّ العُكْبَرِيُّ على الفراء بقوله "وفي هذا بعدٌ ؛ إذ كان زيادةً في التَّغْيِيرِ ، ومخالفاً لباب هذه الأبنية ، وجعلها عوضاً أشبه بالأصول ، وأبعدُ من التَّغْيِيرِ المُحْضِ"^(٤).

لا يخفى على ابن جنِّي تلميذُ الفارسي أنَّ يكونَ له رأيٌّ إذ قال :وأما السَّينُ عوضٌ من تعويض العين للحذف ، وذلك أنَّها لما أُبدلتْ أَلْفاً تعرَّضت للحذف في نحو : (أَطَعْتُ) (أَطَعُ)^(٥).

٢_ ما خالف فيه الأخفش :

في باب الإعلال في مثال : (العَوَاوِرُ)

ذكر العكبري أنَّ أصلَ (العَوَاوِيرِ) ^(٦)، على أنَّ الياء بدلٌ من الألفِ من (عَوَارٍ) ، إلا أنَّ الياء حذفت لعلَّة الصَّرورة ، فهي لذلك في تقدير الثَّبات ، ولو ظهرت لم تُبدل الواوُ لبعدها من الطَّرف ، فكذلك بعدَ الحذفِ العَارِضِ، ومثلهُ من الواوِ نَحْو : (طَاووسٍ) و(طَوَاويسٍ) ، ومن الياء : (خَيْرٌ) و(خَيَائِرٍ) ، ومن الواوِ والياء : (سَيِّدٌ) و(سَيَّائِدٌ) ، وكل هذا قد سُمِع ، وله شاهد من القياس .

(١) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ١٠٥٣/٢ - ١٠٥٤ .

(٢) ينظر : الانتصار لسيبويه : ٢٧٠-٢٧١ ، وشرح كتاب سيبويه (للسيرافي) : ١٨٢/١ - ١٨٢ - ١٨٤ .

(٣) ينظر : رأي الفراء : سر صناعة الإعراب : ١٢٣/١ ، والممتع : ١٥٣ .

(٤) شرح التكملة للعكبري : ١٠٥٥/٢ .

(٥) ينظر : سر صناعة الإعراب : ٢١٣/١ - ٢١٤ .

(٦) (العَوَارِ) : وهو القَذَى في العين . يقال : بعينه عَوَّارٌ ، أي قذى . والعائر : هو الرمد . والعَوَّارُ أيضاً : الجبان ، والجمع العَوَاوِيرُ . ينظر : الصحاح : ٧٦١/٢ ، مادة (عور) .

بينمَّا الأَخْفَش يَفَرِّقُ بينهما لِخِفةِ الياءِ ، ثُمَّ رَدَّ عليه العُكْبَرِيُّ وهذا ضعيفٌ ، لعلَّة المساواة في الأحكام^(١).

ثالثاً: ما رجحه العُكْبَرِيُّ على بعض من النُّحاة

١- رَجَحَ قول سيبويه على الأَخْفَش :

في مثال: (جُنْدَب)

وضح العُكْبَرِيُّ في شرحه عن الخلاف في إثبات بناء (فُعَلَل) بين سيبويه والأَخْفَش ، وأنَّ (جُنْدَب) فيها ثلاث لغات : جُنْدَب و (جُنْدَب) و (جُنْدَب) .
وأما إن كانت بفتح الدَّال (جُنْدَب) ، فعلى قول سيبويه لا يكونُ أصلاً ؛ إذ ليس في الكلام (فُعَلَل) عنده^(٢) ، بينمَّا على قول الأَخْفَش يجوز أن تكون النُّون أصلاً ، نحو : (جُنْدَب) عنده^(٣) ، فأما من ضمَّ الدَّال فقولُه يُقَوِّي قول الأَخْفَش ؛ لأنَّه مثلُ : (بُرْثُن) .
وعلى قول سيبويه إذا كانت النُّون ساكنة والدَّال مضموم أو مفتوح فهي زائدة ؛ وعلل العُكْبَرِيُّ لأنَّ زيادتها قد ثَبَّتَتْ مع الفتح فَتَثْبُتُ مع الضمِّ أيضاً ؛ لأنَّ المعنى واحدٌ ، والذي يدلُّ على زيادتها الاشتقاق ؛ لأنَّ (الجُنْدَب) صِغارُ الجرَادِ ، وهو من (الجَدَب) ضِدَّ الخَصْبِ^(٤) . واختار العُكْبَرِيُّ الرأي الأول^(٥).

٢- رَجَحَ قول الخليل على المازني :

في باب حروف الزيادة مثال : (دَلَامِصٌّ)

ذكر العكبري أنَّ (دَلَامِصٌّ)^(٦) و(دُلْمِصٌّ) و(دُمْلِصٌّ) على وزن (فُعَامِل) ، فالميمُ عند الخليل زائدةٌ ، وخلافه المازني على أنَّ الميمُ أصلٌ هي أصلٌ ، وحجَّةُ الأولين الاشتقاق

(١) ينظر : رأي الأَخْفَش : الخصائص : ٢ / ٢٩١ _ ٤٨٧ ، وشرح التكملة للعكبري : ١١٩٤ _ ١١٩٥ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٣٢٠ / ٤ .

(٣) ينظر : المنصف : ٢٨ _ ١٣٨ .

(٤) ينظر : العين : ٢٠٦ / ٦ ، ومقاييس اللغة : ٥١٢ / ١ .

(٥) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ١٠٣٧ / ٢ .

(٦) (دَلَامِصٌّ) : وهو بمعنى الدَّلَاص وهو البِرَّاق . ينظر : شمس العلوم : ٤٩ / ١ ، مادة (الميم) .

؛ لأنَّهم قالوا في معناها : (دِلَاصٌ) و(دَلِيصٌ) ، والمعنى في الجميع واحدٌ ، وهذا يغلبُ على الظَّن زيادتها ؛ إذ كان الاشتقاقُ أوضح دليلٍ على الزيادة .
واحْتَجَّ المازنيُّ بأنَّ القياسَ عدم زيادتها وقد أمكن أن يكونَ أصلاً ، وأن يكونَ على وزنٍ (فُعَالِلًا) ، وأن هذا لا يخرج عن النظائر ، إلا أنَّ بعضَ الحروفِ موجودٌ في أصلٍ آخر ، وكل هذا لا يُوجبُ الزيادةَ كما لم تجب زيادةُ الرَّاءِ في نحو: (سَبَطَر) و(بَمَثَر)^(١).

وردَّ العُكْبَرِيُّ على المازنيِّ مشيراً بذلك إذ قال :والأظهر في هذه المسألة مذهبُ الخليل ؛ لأنَّ الميمَ من حروفِ الزيادة لا مَحَالَّة وجعل الجميع من بابٍ واحدٍ أولى من الاختلاف^(٢) .وهو قول الأكثرين^(٣).

رابعاً: ردود العُكْبَرِيِّ على النُّحاة

١- ردُّ العُكْبَرِيِّ على يونس .

في باب النسب مثال (عُرُوِيّ - غُدُوِيّ):

ومن ذلك ما ذكره في باب النسب نحو قوله : عُرُوِيّ - غُدُوِيّ والأصل (عُرُوَّة) و(غُدُوَّة) على وزن (فُعْلَة) وهذا مذهب الخليل وسيبويه . فتبقى الواو والسكون الذي قبلها على حاله ، لأنَّ وزن (فُعْلَة) من بنات الواو إذا كانت واحدة فُعْل لم تكن هكذا وإنَّما تكون ياءً^(٤)، وأمَّا يونس فيحملُ هذا البناء على وزن (فُعْلَة) بضم الفاء وكسر

(١) ينظر: المنصف : ١٥٢ .

(٢) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ١٠٣٢/٢-١٠٣٣

(٣) ينظر: المقتضب : ٥٩/١ ، والأصول في النحو : ٢٠٨-٢٠٩ ، والمنصف : ١٥١-١٥٢ ، والخصائص :

٥٣/٢-٥٥ ، والمفصل : ٥٠٢ ، واللباب : ٢٥٣/٢ ، والشافية في علمي التصريف : ٨١ ، والمفتاح (لابن عصفور)

٨٨:

(٤) ينظر : الكتاب: ٣٤٨/٣ ، وشرح المفصل : ٤١٣/٣-٤٥٦/٣ .

العين ، ثم بفتح العين فتتحرك الواو وقبلها فتحة فتصير ألفاً ثم واواً في النسب فتبقى الراء على فتحها^(١) .

وردَّ العُكْبَرِيُّ على يونس أن هذا لا معنى له ؛ لأنَّ يونس في الياء غيَّر الياء ؛ ليتوصل بالتَّغْيِيرِ إلى أن لا تجتمع الياءات ، وهذا غرض قريب ، أمّا ها هنا ، فلا يحصل له فائدة بل يحصل الثقل ، وذلك أنَّه لو أبقى الكلمة على حالها بقيت ، الواو وقبلها . ساكنٌ ، وإذا غيَّر البناء صار به الأمر إلى الواو وحركة ما قبلها ، وهذا أثقل على أنَّه يفتقر في هذا إلى تغييرات كثيرة ، وهو كسر العين بعد الضمَّ ثم فتحها ثم قلب الياء ألفاً ثم واواً وهو مع هذه الأحوال كلّها يستفيد به ثقلاً وهو ضد المقصود^(٢) .

٢- ردُّ العُكْبَرِيِّ على الأخفش والفراسي والجوهري.

في باب الإبدال مثال (فَمَوْنِيهَما):

ذهب العُكْبَرِيُّ في باب الإبدال عن جمع الميم والواو ، إذ قال وفيه قولان : نحو قول الشاعر^(٣):

هُمَا نَفْثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوْنِيهَما عَلَى النَّابِجِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَامِ

الأول : أنَّه جمع بين البدل والمبدل منه ؛ نظراً إلى الأصل في الإتيان بالواو ، ونظراً إلى الاستعمال بعد البدل ، وهذا رأي أبي علي الفارسي أنَّه استجاز أن يجمع بين الميم التي هي عوض منها ، أي من الواو وبينها لنقص الاسم ، ولولا النقص الذي في الاسم من حذف اللام منه لم يجز ذلك عنده^(٤) ، بينما صرح ابنُ السَّراج وأبي اسحاق الزجاجي ، أنَّ في ذلك تنبيهاً على الأصل^(٥) .

(١) ينظر : الأصول في النحو : ٦٦/٣ .

(٢) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٣١٣/١ .

(٣) البيت من الطويل ، للفرزدق في ديوانه : ٥٤١ .

(٤) ينظر : المسائل العسكرية : ١٨٣ ، والعضديات : ٣٦ .

(٥) ينظر : العضديات : ٣٦-٣٧ ، وسر صناعة الإعراب : ٩٣-٩٥ .

والثاني : أَنَّ الميمَ بدلٌ من الهاءِ المحذوفة ، والواوُ هي عين الكلمة ، فوزنه على هذا (فَلْعُ) ، ونُسب هذا الرأي إلى الأخفش ولكن على الوجه الأول بوزنِ (فَمْعُ)^(١).

وأجاز أبو علي الفارسي أن تكون الواو في (فمويهما) لامًا في موضع الهاء من (أفواه) ، وتكون الكلمة تعتقب عليها لآمان هاء مرة وواو مرة أخرى^(٢).

وأجاز أيضًا ابنُ جنِي أن يكونَ (فمويهما) مثني (فَمَا) ، وهو اسم مقصور بمنزلة (عصا) ، وحذفت النون من (فموين) للإضافة^(٣). وردَّ العُكْبَرِيُّ أَنَّ الوجه الثاني بعيدٌ عن الصحة ؛ لأنَّ الهاء لا تُشابه الميمَ في شيء^(٤).

٣- ردُّ العُكْبَرِيِّ على أبي عثمان المازني.

في باب الإعلال مثال (تَحِيَّةٌ):

ذكرَ العُكْبَرِيُّ في باب الإعلال نحو (تَحِيَّةٌ) مشيرًا بكلامه إذ قال : فالجيدُ فيها الإدغام ، إنَّ الإدغام جائز ؛ لأنَّك تقلبُ حركةَ الياءِ الأولى إلى الحاءِ فسكنتُ ، ولِزَمَ الفتح حركةَ الياءِ الثانية من أجلِ تاءِ التَّأْنِيثِ فوجب الإدغام . وأصلها قبل الإعلال (تَحْيِيَّة) وإنما أجاز أبو عثمان (تَحْيِيَّةً) ، وزعم أَنَّهُ يجوزُ الإظهار ، وإذا أظهرتِ الياءين ولم تُدغم ، كان الإدغام جائزًا مع الإظهار أو لم يكن^(٥)، وردَّ عليه وذلك قياسٌ ضعيفٌ لم يردُّ به سَمَاعٌ^(٦).

٤- ردُّ العُكْبَرِيِّ على الكوفيين :

فسَّرَ العُكْبَرِيُّ في بناء (أَفْعَلٌ) إن بنيتَ من (قَرَأَ) على وزن (أَفْعَلٌ) لم تدغم ، ويجيء هذا على لسان الكوفيين ؛ لأنَّهم جمعوا بين همزتين في نحو قوله تعالى :

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه (للسيرافي) : ١١٨/٤-١٢٦-١٩٤ ، وقال به الجوهري في الصحاح : ٢٢٤٤/٦ ، مادة (فوه)

(٢) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ١٠٨٧/٢-١٠٨٨-١٠٨٩، وهامش : (٨) : ١٠٨٨/٢ .

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب : ٤٨٥/٢ .

(٤) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ١٠٨٩/٢ ، وهامش(٨) : ١٠٨٨/٢ .

(٥) ينظر: رأي المازني في الممتع : ٣٦٧ .

(٦) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ١٢٣٦/٢ .

﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾^(١)، فإن اجتمعت الهمزتان أبدلت الثانية واوا أو ياء أو ألفاً على حسب حركة ما قبلها ، وإذا صارت الهمزة إلى ذلك لم تُدغم الأولى فيها ؛ إذ لا تماثل بين الهمزة والواو والياء ولا تقارب . وأما عن الألف فيستحيل إدغامها^(٢) .

ونلاحظ هنا ردَّ العُكْبَرِي على قول الكوفيين ثم يُعلل بذلك كما موضح أعلاه .

خامساً : موقف العُكْبَرِي من الفارسي

١- ما وافق فيه أبا علي الفارسي :

ومن ذلك ما نوه عليه العُكْبَرِي في باب نَحْو : (دَجَاجَةٌ) فتجمع على (دَجَاج) كـ(رِسَالَةٍ) و(رسائل)، وتجمع على (دَجَاج)؛ بغير تاء مع فتح الدال، قالوا: وليس ذلك جنساً مثل: تمر وتمر؛ لأنَّ (دجاجة) حقيقي، وتأنيث (تَمْرَةٍ) مجازي، وإنما هو في الجمع والواحد على لفظ واحد، ولكن التقدير مختلف، فالفتحة في الجمع غير الفتحة في الواحد، ألا ترى أنك تفتح أول الجمع فيما أوله مكسور في الواحد ومضموم، فعلم أن فتحة الجمع لازمة لهذا البناء، ونظيره (هَجَانٌ) و(دِلَاصٌ) في أن كسرة أوله في الجمع غير كسرتة في الواحد، وهذا أمر مقدر^(٣).

وقد أشبع القول عليه في مواضع . ويقال: دَجَاجٌ -بالكسر - فيجوز أن يكون الواحد (دَجَاجَةٌ) بالفتح، ثم كسر في الجمع ك(طَلْحَةٍ) و(طِلَاح)، و(جَفْنَةٍ) (جِفَان)، ويجوز أن يكون الواحد مكسوراً، ولكن جاء على نَحْو: (هَجَانٌ)، وليس في هذا ما هو جنس لما ذكرنا، فظاهر قول أبي علي الفارسي أَنَّهُ جنسٌ في الكسر والفتح؛ لأنَّه شَبَّهَهُ (عُشْر) و(عُشْرَةٌ)، وهو شجر. ولا يجوز (دُجُج) لما فيه من اجتماع المثليين^(٤).

(١) سورة البقرة: من الآية: ٦

(٢) ينظر : شرح التكملة للعكبري: ١٢٦٨/٢

(٣) ينظر المصدر نفسه : ٧١٧/٢

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٧١٧/٢

٢_اختيار مذهب الفارسي وهو الصحيح عِنْدَ العُكْبَرِي في باب الإدغام :

ذهب العُكْبَرِيُّ إلى أنَّ "هذه الحروف الخمسة لا تدغم في مقاربها ؛لأن كل واحد منهما يزيد صوته على صوت مقاربه ،وله صفة ليست لمقاربه ،ففي الميم غنة تشبه المدَّ ،فلو أدغمتها في الباء لبطلت غنتها ،فلا تقول :أكرم بَكْرًا، فتحول الميم باء ؛لأن الباء لا غنة فيها ؛فتحويل الميم إليها يُخل بهذه الصفة. وتدغم الباء في الميم نحو: :اضْحَبْ مَطْرًا؛ لأنك لم تفوت على الباء صفة الادغام .

فإن قيل :كما يمتنع نقصان الصفة للإدغام يمتنع زيادة الصفة به أيضًا، وإذا أبدلت الباء ميمًا أحدثت لها غنة لم تكن ، قيل :لما جاورت الباء الميم صارت الغنة للميم لدخول الباء فيها ،فكأنها لاغنة فيها ولا زيادة ،وعلى ان الزيادة في الحرف تحتل ما لا يحتل النقصان وفي الشين تفش واسترخاء وانبساط ونفخ ،متى حُولت الى الجيم بطلت هذه الصفات عنها فلا تقول: افرشْ ؛فتحول الشين جيمًا لما ذكرنا ،ونقول اخرج شَرَبًا ؛فتحول الجيم شينًا ؛إذ لا إبطال في ذلك .

ولا تقول: اعرف بَكْرًا ؛فتحول الفاء باءً ؛ لما في الفاء من النفخ والتفشي ،وتقول :اصحب فاضلاً ، فتحول الباء فاءً . ولا تقول :اغفر له فتدغم الراء في اللام ؛لما في الراء من التكرير النازل منزلة حرفين ،وليس ذلك للام ، وماحكي عن أبي عمرو من إدغام الراء في اللام يثبته المحققون^(١)، وقد كان سيبويه ينكر ذلك ، وسيبويه يعرف مذهب أبي عمرو ويحتج به^(٢) .ويدغم اللام في الراء ،نحو قوله تعالى :

﴿قُلْ رَبِّي﴾^(٣) و﴿بَلْ رَانَ﴾^(٤) . وأما الضاد فقد جعلها قومٌ من هذا القبيل^(٥) وهو اختيار

أبي علي ، وذلك أنَّ الضاد فيها استطالة لا توجد في مقاربها ،والإدغام يزيل ذلك

(١) ينظر : جامع البيان : ١/ ٤٥١ ، الإقناع في القراءات السبع : ٦٩ ، والنشر في القراءات السبع : ٢/ ٢٣٧

(٢) سيبويه لم يذكر قراءة أبي عمرو ولم ينكرها ، إلا أنه منع إدغام الراء في اللام . ينظر : الكتاب : ٤/ ٤٤٨

(٣) سورة طه من الآية: ١١٤

(٤) سورة المطففين من الآية : ١٤

(٥) أي مما لا يدغم في مقاربه فيه . وهو قول جمهور النحويين . ينظر : الكتاب : ٤/ ٤٦٦ ،

والمقتضب: ١/ ٣٤٧ ، والأصول في النحو : ٣/ ٤٢٦-٤٢٧ ، وسر صناعة الإعراب : ١/ ٢١٤ ، والمفصل :

٣٩٧ ، والممتع : ٢/ ٦٨٩-٦٩٠ ، وهمع الهوامع : ٦/ ٢٩٩

عنها وهذا هو المذهب الصحيح وقد أخرجها قوم عن هذا الحكم وقالوا: قد أُدغم في الطاء فقالوا: اطَّجَع^(١).

٣_ ما نقل فيه ترجيح رأي الفارسي على رأي سيبويه :

ذكر العُكْبَرِيُّ في مثاله عن بيان حكم اسم الفاعل مما عينه ياء أو واو، ولامه همزة، "فمن الواو: ناء، وساء، وداء، كقولك: ينوء، ويسوء، ويداء ، ومن الياء: جاء يجيء، وشاء يشاء؛ لأن مصدره (شيء)، واسم الفاعل من هذا كله (ناء)، و(شاء)، و(جاء)، واختلفوا في الهمزة من (جاء)، فمذهب سيبويه أنها المبدلة من العين، كالهمزة من (قائل)، ولام الكلمة همزة أخرى أبدلت ياء لانكسار ما قبلها، وليس عنده نقل حرف من موضعه إلى غير موضعه؛ لأن نقلة تغيير لبناء الكلمة، وذلك خلاف الأصل، فكان إبقاؤه على نظمه أولى. وقال الخليل: الهمزة التي هي لام نقلت إلى موضع العين، ووقعت العين في موضع اللام ، فلم يجب إبدالها همزة، بل إن كانت ياء بقيت على حالها، وإن كانت واوًا قلبت ياء لانكسار ما قبلها، وإنما ارتكب النقل؛ لئلا يوالى بين إعلالين كما فعل سيبويه؛ لأن سيبويه أبدل العين همزة، والهمزة التي هي لام ياء، والعرب لا تكاد تجمع بين إعلالين متوالين، وإنما جاء ذلك شاذًا في (ماء) و(شاء)، وتحويل الحرف عن موضعه غير مستتكر، ألا تراهم حولوا العين إلى موضع اللام في (شاك) و(لاث)، والأصل (شاك) و(لايث) وكان غرضهم بذلك وقوع الواو في موضع لا يُحوّل همزة، كذلك ههنا، وهذا أقيس عند أبي علي الفارسي من قول سيبويه^(٢).

٤_ ما غلط فيه العبدِي في نسبته القول إلى الفارسي:

فسر العُكْبَرِيُّ في مثاله عن (سِيَّةٍ وَسِيَّاتٍ) ما حُذِفَتْ لَامُهُ على الأضرُب التي قَسَمَهَا فأولها: مَا حُذِفَتْ لَامُهُ واقتصر في جَمْعِهِ على جمعِ التَّصْحِيحِ، إمَّا بالألفِ والتَّاء فقط، أو بالواو والثُّون تارةً، و بالألفِ والتَّاء مرةً أخرى.

(١) شرح التكملة للعكبري: ١٢٧١/٢-١٢٧٣.

(٢) المصدر نفسه: ١١٩٧/٢-١١٩٨.

فالأول نحو: سِيَّةٌ وَسِيَّاتٍ، ولم يُسمع فيه الواو والنون والمراد: سِيَّةُ القوس، وهي الحزُّ الذي تستقر فيه عُرْوَةُ الوتر^(١)، وقيل: ما عطف من طرفيه، وأصلها: سُوية عند الخليل، فحذفت منه الواو، وجعلت التاء عوضاً منها، إذ قال ابنُ الأعرابي: أصلها (سُوءة)، فحذفت منها الواو، ثم أبدلت الهمزة ياءً وكسرت السّين إتباعاً على وزن فِعَّة، وقال بعضهم: العين هي المحذوفة، وفي ذلك وجهان :

الوجه الأول: أن أصله: سُوءة، إلا أن الهمزة خذفت، وأبدلت الواو التي هي لامٌ ياءً، ثم كسرت السين^(٢).

والوجه الثاني: أن يكون أصلها: سُوءة فحذفت الهمزة التي هي لامٌ، وأبدلت العين التي هي واو ياءً، وكسرت السّين^(٣).

فحصل من هذه الأقوال أن اللام واو في قول، وفي قول همزة، وفي قول ياء، وفي قول أن العين هي المحذوفة فبعضهم يقول: هي همزة، وبعضهم يقول: هي واو.

وذكر العبدى في الشرح أن الذي ذكره أبو علي الفارسي (شيّة) : "وأصلها: وشي"، ثم تكلم عليها بما يليق بهذه المسألة، وهذا غلط على أبي علي الفارسي ؛ لأنه ذكر الكلمة فيما حذف لامه، و(شيّة) ، ولم يدع العبدى فيه القلب حتى يقال: إنه تكلم على ما أراده أبو علي^(٤).

وذكر أبو عبيدة: سِيَّةُ القوس مَهْمُوزة ، وحكى غيره من البصريين : أَسَأَيْتُ القوس^(٥)، وهذا يدل على أن عين الكلمة همزةً ولامها واو، فُلبت ياءً كما قُلْتُ في: أَعْطَيْتُ^(٦).

(١) ينظر: الغريب المصنف: ٤٠٦/١، والصاح: ٨٠٦/٢ ، مادة (كظر).

(٢) على وزن (فَلَّة) وهذا الرأي هو الذي رجحه العكبري في ختام كلامه ، ينظر: شرح التكملة للعكبري : ٦٨٠/٢

(٣) في هذا الوجه لم تكن العين محذوفة ، بل الام هي المحذوفة ، وفي المخصص : ٢١٤/٢ أنه يجوز في (سُوءة) أن تكون محذوفة العين أيضاً، وتكون الهمزة حينئذ مخففة .

(٤) شرح التكملة للعكبري : ٦٨١/٢ .

(٥) أَسَأَيْتُ القوس: أي جعلتُ لها سِيَّةً ، هكذا فَعَّلُها فيمن همز وفيمن لمن يهمز وفيمن لم يهمز، وهو نادر. ينظر: المخصص: ٢٨/٢.

سادساً: ما ضَعُفَ العُكْبَرِيُّ :

في بابِ النَّسَب :

ذهب العُكْبَرِيُّ في حديثه نَحْو : (مُنْتَى) في نسبة إلى (مُنْتَى) أَنَّ ألفه خامسة والثون المُشددة عِنْدَ سيبويه والجمهور كحرفين ، وأمّا يونس فعندهُ يجوزُ أَنْ تقول : (مُنْتَوِي) ، لأنَّ اللفظ أربعة أحرفٍ ، وهي عندهُ كـ(ملهى) ، ولم يعترف يونس بالتشديد ^(٢) ، وقد خالفه سيبويه بأشياء منها فُلولهم : (عَبْدِي) وهي جمع (عَبْد) وهو ضد الحُر ، فإنَّ النَّسَبَ إليه (عَبْدِي) ^(٣) إلا أَنَّ أبا علي الفارسي خالف يونس فقال : إِنَّ تشديد اللّام يُعتدُّ به ؛ لقربه من الطَّرَف ، وإنَّ تشديد العين لا يُعتدُّ به ، ولذلك تحذفه في التّصغير ^(٤) .

واعترض الجرجانيّ على قول يونس في هذا بقوله " وعلى كُلِّ حالٍ هو لازمٌ بكلِّ حالٍ ؛ لوجود صورة التّشديد فيهما " ^(٥) ، بينما اعترض سيبويه نقلاً عن العُكْبَرِيِّ : وألزمه غيره أن يصرفَ امرأةً سمّاها مَعْدَا ؛ لأنَّ الحرفَ الرابعَ لا يُعتدُّ به عنده ، كالثلاثي السّاكن الأوسط . وبرجوعي إلى كتاب سيبويه وجدتهُ إذ يقول : " فإنَّ جعلَ النُّونَ بمنزلةِ حرفٍ واحد ، وجعلَ زنته كزنته ، فهو ينبغي له إن سمي رجلاً باسم مؤنث على زنة معدٍّ مدغم مثله أن يصرفه " ^(٦) . وتابعه ابنُ السّراج والسّيرافي ^(٧) .

ومن ذلك تطرق العُكْبَرِيُّ إلى مثالٍ آخر نَحْو عن (الجَمَزِي) ^(٨) فنبهنا أنّها تنسب إلى (جَمَزِي) بلا خلاف ، أي متفقٌ عليها عِنْدَ الجمهور ، وردَّ العُكْبَرِيُّ وإنَّ هذا مما يضعف قول يونس ؛ لأنَّ الحركة لما اعتدَّ بها ، فالحرفُ المُشدّد أولى ، وإنّما لم يجرز (جَمَزَوِي) ؛ لأنَّ الحركة جَرَتْ مجرى الحرف الخامس ^(٩) . وتابعه ابن يعيش في هذا الرأي ^(١٠) .

(١) كان رؤية يهزم سئة القوس، وسائر العرب لا يهمزونها . ينظر : إصلاح المنطق : ١٢٠ ، الصحاح : ٢٣٨٧/٦ ، مادة (سيا) .

(٢) ينظر : رأي يونس في الكتاب : ٣٥٦/٣ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٣٥٦/٣ - ٣٥٧ .

(٤) ينظر : المقتصد : ٤٢٦/١ - ٤٢٧ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٤٢٦ - ٤٢٧ .

(٦) الكتاب : ٣٥٧/٣ ، وينظر : شرح الشافية (للرضي) : ٤١/٢ - ٤٢ .

(٧) ينظر : الأصول : ٧٥/٣ ، وشرح كتاب (للسيرافي) : ١٠٩/٤ .

(٨) ضرب من السير . ينظر الصحاح : ٨٦٩/٣ ، مادة (جمز) .

(٩) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٣٠١/١ .

(١٠) ينظر : شرح المفصل : ٣٨٥/٣ .

ومن خلال ما شرحته للتوضيح ؛ لما ضعفه العُكْبَرِيُّ وعلل ، وبرأيه إنه ما ذهب إليه الجمهور ورأي العُكْبَرِي هو الأحسن ، وبديل الأقوال الموضح أعلاه .

سابعاً: ذكره الخلاف من غير ترجيح

ذكره الخلاف دون ترجيح ومنها على النحو الآتي:

١- في باب أسماء الفاعل والمفعول :

ذهب العُكْبَرِي في حديثه عن المفعول إذ قال : إذا أُعْلِتْ عَيْنُ الْفِعْلِ فِي الثَّلَاثِي ثُمَّ بُنِيَ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ أُعْلِتْ أَيْضًا، مِنْ ذَلِكَ نَحْوُ: (قَالَ) (يَقُولُ)، فَإِنَّ الْوَائِ فِي الْمَاضِي تَحَرَّكَتْ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَقَلِبْتَ أَلْفًا، وَفِي الْمَضَارِعِ مِنْ حَقِّهَا الضَّمُّ، فَنَقَلْتُ ضَمَّتُهَا إِلَى الْقَافِ وَبَقِيَتْ سَاكِنَةً، فَإِذَا بُنِيَ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ قُلْتُ: (يُقَالُ) ، كَانَ أَصْلُ الْوَائِ الْفَتْحَ فَنَقَلْتُ حَرَكَتَهَا إِلَى الْقَافِ، وَأُبَدَلَتِ الْوَائِ السَّائِكَةُ أَلْفًا كَمَا أُعْلِتَ فِي الْمَاضِي، فَإِذَا بَنَيْتَ مِنْ ذَلِكَ اسْمَ مَفْعُولٍ قُلْتُ: (مَقُولٌ) - بَوَاوٍ وَاحِدَةً سَاكِنَةً - لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ، وَاتَّفَقُوا أَيْضًا عَلَى أَنَّ ثُمَّ وَائًا مَحْذُوفَةً؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ (مَقُولٌ)، مِثْلُ (مَضْرُوبٍ)، فَنَقَلْتُ حَرَكَهُ الْوَائِ الْأُولَى إِلَى مَا قَبْلَهَا وَسَكَنْتُ، فَاجْتَمَعَ وَائَانٌ فَحَذَفْتُ إِحْدَاهُمَا، وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَحْذُوفَةِ ، فَقَالَ الْخَلِيلُ وَسَيَبُويهِ : الْمَحْذُوفَةُ الزَّائِدَةُ، وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ: الْمَحْذُوفَةُ الْأُولَى الْأَصْلِيَّةُ . وَحِجَّةُ الْأَوَّلِينَ مِنْ أَوْجِهٍ^(١):

الأول: أَنَّ الْغَرَضَ إِذَا حَصَلَ بِحَذْفِ الرَّائِدِ كَانَ أُولَى مِنْ حَذْفِ الْأَصْلِ؛ لِضَعْفِ الزَّائِدِ بَزِيَادَتِهِ وَسُكُونِهِ، فَإِنَّ الْوَائِ الزَّائِدَةَ هُنَا كَالْوَائِ فِي (عَجُوزٍ)، وَقَدْ حَصَلَ الْفَرْقُ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى حَذْفِ الْأَصْلِ.

والثاني: أَنَّ الْمِيمَ فِي (مَقُولٍ) وَالْوَائِ جَمِيعًا يَذْلَآنَ عَلَى هَذَا الْبِنَاءِ الْمَخْصُوصِ كَبِنَاءِ (مَضْرُوبٍ)، فَإِذَا دَعِيَ الْحَاجَةُ إِلَى حَذْفِ أَحَدِهِمَا بَقِيَ الْآخَرُ دَالًّا عَلَى الْبِنَاءِ الْمَطْلُوبِ فَارْقًا بَيْنَ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، فَلَا لِبَسَ إِذَنْ.

(١) ينظر : الكتاب : ٣٤٨/٤ .

والثالث: أنَّ الفرقَ بينَ الفاعِل والمفعول حاصلٌ قطعاً، سواءً كانَ المحذوفُ الأصليَّ أو الزائداً، وإنَّما يختلفان في التَّقدير، وإذا كانَ الغرضُ الفرقَ وقد حصلَ بحذفِ الزَّائد لم يُلتفتْ إلى التَّقدير.

والرَّابع: أنَّ ما عينه ياءٌ تبقى، نَحْو: مَبِيع، وَمَسِير، ولو كانَ المحذوفُ الأصليَّ لكانَ (مَبُوعاً) و(مَسُوراً)؛ ليبقى الزَّائد ويحذفُ الأصليُّ، فلمَّا بقيتِ الياءُ دلَّ على مُراعاةِ الأصل.

فإن قيل: إنَّما الياءُ هنا مبدلةٌ من الواوِ الزَّائدة، وذلك أنَّ العينَ نُقلت حركتها إلى ما قبلها فسكنتُ، ثمَّ حذفت لالتقاء الساكنين، وأبدلتِ الواوُ ياءً تنبيهاً على الأصل كما فعل ذلك في (بَيْضٍ). فالجواب: أنَّ بقاءَ الأصلِ أولى من بقاءِ الزَّائد مُنبِّهاً على الأصل؛ إذ الأصلُ أقوى من دليله إذا أمكن، وقد أمكن. وأمَّا (بَيْضٌ) فقد قيل: إنَّ ذلك لازمٌ في الجمع لِثِقَلِ الواوِ والجمع، وقيل: إنَّما كان ذلك لإزالة اللبس^(١)؛ وذلك أنك لو قلت: بُيُضٌ ثمَّ سكنتِ الياءَ لأبدلتُ واوًا لسكونِها وانضمامِ ما قبلها، وكان يلتبس بقولك: دَجَاجٌ بُيُضٌ إذا سكنتِ الياءَ، وليس كذلك في (مَبِيعٍ)^(٢)... وبما لا يدعُ مجالاً للشك، ممَّا تقدّم شرحه لم يرجح العُكْبَرِيُّ رأياً أو يُخالف أحدهم.

٢ في بابِ همزةِ الوصلِ :

نَبَّه العُكْبَرِيُّ في كلامه أولاً عن تعريف همزةِ الوصلِ مُشيراً بقوله معناها : أنَّها التي تسقطُ في الوصلِ وتثبتُ في الابتداء^(٣)، وصورتها في الخط ألف، والغرض منها: أنَّ يُتوصلَ بها إلى النُّطق بالسَّاكِن؛ ولذلك إذا اتصل بالسَّاكِن متحركٌ غير الهمزة، سقطت همزةُ الوصل؛ لزوالِ الغرض منها، ولا تتصورُ أن تكونَ ساكنةً لما تقدّم من استحالةِ الابتداءِ بالسَّاكِن.

(١) ينظر: شرح التكملة للعكبري : ١١٥٧/٢ - ١١٥٨

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١١٥٩/٢

(٣) ينظر: الاصول في النحو: ٣٦٢/١، واللمع: ٢٢١-٢٢٦

وأما حركتها بالكسر، فاختلفوا في ذلك، هل هو مَعْلَل أم لا؟ ، فقال بعضهم: ليس بمَعْلَل بل هو من قبيل وضع اللغة^(١)، وكما لا يُقال لم كَسَرُوا (عَلِم) وفتحوا (ضَرَب) وضموا (ظُرف)، كذلك هنا، وقال آخرون: هو مَعْلَل، وذلك أَنَّ المقصودَ التوصل إلى الابتداء بالسَّكَن والهمزة زائدة، والأصل في كلِّ زائدٍ أَنْ يكونَ ساكنًا فلمَّا دخلَ على السَّكَن، صار كاجتماع السَّكَنين تقديرًا، وحركة التقاء السَّكَنين الكسر^(٢) .

لما ذكرناه في موضعه، وقيل: زيدت مكسورةً لفظًا وتقديرًا؛ لئلا تلتبس بهمزة أخرى، ألا ترى أنك لو قلت: أَضْرِب. ففتحت التَّسْبَ بهمزة المتكلم، وإذا تقرَّر ذلك بيَّنا المواضع التي تدخلُ فيها، وهي خمسة:

الأول: الفعلُ الماضي إذا زاد على أربعة أحرف، نحو: انطلق واستخرج ونحو ذلك؛ لأنَّ جميع هذه الأفعال قد سُكِن أولها قبل الهمزة. والثَّاني: مصادر هذه الأفعال، نحو: الانطلاق والاستخراج، وعلتها كعلة الفعل.

والثَّالث: أَنَّ الأمرَ إذا سَكَن فيه ما بعد حرف المضارعة، نحو: يَضْرِبُ، تقول منه: اضرب؛ لأنَّ حكم الأمر في ذلك حكم المضارع فإن تحرك ما بعد حرف المضارعة، لم تأت بالهمزة، نحو: يقوم ويخاف ويبيع؛ لأنَّ الغرض منها قد زال، فتقول: قم وخف وبع، وقد ذكرنا ذلك في الأبواب المتقدمة، والرَّبع: أسماء عشرة . والخامس : ألف اللام، نحو: الخليل، فإن الألف التي تصحب لام التعريف في كل موضع همزة وصل زائدة عند سيبويه وجمهور النحويين، وقال الخليل: هي واللام جميعًا أداة التعريف مثل: هل وقد، والدليل^(٣).

على أَنَّها زائدة من وجهين، أحدهما: أَنَّها تسقطُ في الدَّرج، ولو كانت من الكلمة، لما سقطت؛ لأنَّها عند ذلك ليستْ همزةً وصلٍ . والثَّاني: أَنَّ أداة التعريف كأداة التَّنْكِير، وأداة التَّنْكِير حرفٌ واحدٌ، وهو التَّنوين كذلك أداة التعريف، وكان الوجهُ فيه أَنَّ الحرفَ

(١) وهو رأي البصريين: ينظر : الإنصاف : ٦٠٦/٢ - ٧٠٦

(٢) رأي الكوفيين : ينظر : المنصف : ٥٣ ، وسر صناعة الإعراب : ٥٨/١ و الإنصاف : ٦٠٦/٢ - ٦٠٧ ، و

شرح الشافية (للرضي) : ٢٦٠/٢ - ٢٦١

(٣) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ١ / ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ .

الواحدُ أشدُّ اختلاطاً بالكلمة، والتعريفُ يصيرُ النكرة كلمةً أخرى؛ ولذلك إذا توالى بيتان آخر أحدهما: رجلٌ والآخر: الرجلُ، لا يُعدُّ إيطاءً، كما لو كان من كلمةٍ أخرى غيرها بالكليّة، وقد بيّنا أنَّ همزة الوصلِ مكسورةٌ بحق الأصلِ وتُضمُّ في موضعٍ واحدٍ، وهو ما إذا انضمَّ ثالثُ الكلمة، نحو: (أُقْتُلُ)، أنطلقَ بزيدٍ، وإنما ضُمَّتْ الهمزةُ هنا؛ لئلا تخرجَ من كسرٍ إلى ضمٍّ لازمٍ والحاجزُ بينهما ضعيفٌ؛ لسكونه إذ ليس في كلام العرب مثل: (فَعَلَ) (بكسر الفاء وضم العين)؛ لهذه العِلَّة، وقال الكوفيون: الهمزة تحرك للاتباع فتضم تبعاً للضمّة وتكسر تبعاً للكسرة ولا تفتح تبعاً للفتحة، نحو: اشْرَبْ واسمَعْ؛ لأنَّك لو فعلتَ ذلك لالتبسَتْ بهمزة المضارعة^(١)... واستناداً إلى ما سبق يتبين لي أنَّ العُكْبَرِيَّ لم يرجح أو يخالف رأي أحدهم .

٣_ في باب القلب في مثاله (مُحَيِّي) :

فسرَ العُكْبَرِيُّ في مثاله نَحْو (مُحَيِّي) فهو على وزن مُفْعِلٍ من حَيَّا مِثْلُ (مُقْتَل) من قَتَلَ ، و(مُحَيِّي) فيها ثلاثُ ياءاتٍ وهي (مُحَيِّي) ، والياءُ الأولى ساكنةٌ مدغمةٌ في الثانية ، فهو عينٌ مُضاعفةٌ والياءُ الثالثةُ لامُ الكلمة . فإذا نسبتَ لم تبقَ على حالها ؛ لأنَّ ذلك كانَ يلزمُ أن تبقى خمسَ ياءاتٍ ، ومن المعروف إذا تكرّر الحرفُ في نفس الكلمة حصلَ النقلُ ، فحذفوا منها الياءَ الأولى وهي السّاكنةُ ثُمَّ أبدلوا من الكسرةِ الثانية فتحةً فانقلبت الياءُ التي بعدها ألفاً ثُمَّ واوًا من أجلِ النَّسبِ ، فصارت (مُحَوِّي)^(٢) ، وهذا الوجه الذي بدأ به سيبويه والمُبَرِّدُ نَحْو: (مُحَيِّي) وهو قائمٌ على حذف الياء لوقوعها خامسة ، والإبقاء على الياء المشددة واجتماع أربعة مع يائي النسب ،^(٣) ...وبناءً على ذلك فإنَّ العُكْبَرِيَّ لم يُرجح أو يخالف سيبويه والمُبَرِّدُ أو غيرهم من العلماء .

(١) مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين . ينظر : الكتاب : ١٤٦/٤ ، والمقتضب : ٨٧/٢-٨٨ ، والمنصف :

٥٤ ، وسر صناعة الإعراب : ١٢٨ / ١ ، والإنصاف : ٢٧٧/١ .

(٢) ينظر: شرح التكملة للعكبري : ٣٠٦/١ ، وهامش (٩) : ٣٠٦/١ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٧٣ .

المبحث الرابع

ألفاظ الحكم عند العُكْبَرِي

توطئة:

إنَّ الباحث في كتاب (شرح التكملة للعُكْبَرِي) بقراءة متفحصة يجدُّ أَنَّهُ يذكُر ألفاظاً ومصطلحات مُعتمداً على ذلك بأنَّه رأيه الخاص به ، وأحياناً يعلل وتارةً يذكر الحكم بدون تعليل ومنها : ما حكمَ عليه بالقليل ، وتارةً بالضعيف ، وتارةً أخرى بالشَّاذ ، وما حكمَ عليه بعدمِ العِبرة ، وأيضاً ما حكمَ عليه بالباطل ، وتارةً بالجيد ، وأحياناً بالفاسد ، وتارةً يحكم بالجائز ، ثم بالفاسد ، ثم بالخطأ و ثم بالأكثر ، وتارةً بالرفض ، وبعدها بالصواب ، وأحياناً وهذا بالبعيد ، وتارةً بالصحيح ، وتارةً بـ(ليس شيء) إلا من وجهين ، وتارةً وهذا أحسن ، وهناك الكثير في شرحه يذكر ألفاظ القياس ومنها : ما حكمَ عليه بالقياس المسموع ، أو هذا بالبعد عن القياس ، أو بالقياس مع قلته ، أو وهذا غير بعيدٍ من القياس ، أو هذا شاذ في الاستعمال .

١_ ما حكمَ عليه بالقياس المسموع :

ومنه ما تطرَّق إليه العُكْبَرِيُّ في باب النَّسَبِ ، وَمِنْ ذلك الاسمان اللذان يُجعل أحدهما مع الآخر بمنزلة اسمٍ واحدٍ ، مُفسراً بكلامه إذ قال: الاسمان على هذا النَّعْتِ تنقسم إلى ثلاثة أقسام ، وهي على النحو الآتي :

الضَّرْبُ الأول : أن يكونَ الاسمان جُعلا اسماً واحداً من غير أن يدلَّ كلُّ واحدٍ منهما على معنى في وقت التَّركيب ويكونُ الأولُ صحيح اللام ، نَحْو : بعلبك وحضرموت والنَّسب إليه أن تحذف الاسم الثاني ؛ لأنَّه يشبه تاء التَّأنيث.

والضَّرْبُ الثاني: أن يكونَ كل واحدٍ من الاسمين دالاً على معنى في حين التَّركيب ، نَحْو: خمسة عشر ، فإنَّ خمسةً يدلُّ على مقدارٍ ، وعشراً على مقدارٍ آخر .

الفصل الأول : منهج العُكْبَرِي في العِلَّة الصَرْفِيَّة

وَالضَّرْبُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ الْأَوَّلُ كَالْمَنْقُوصِ ، نَحْوُ: بَادِي بَدَأَ، وَمَعْدِي كَرَبَ ، فَتَحْذَفُ الْأَسْمُ الثَّانِي وَتَنْسَبُ إِلَى الْأَوَّلِ عَلَى الْحَذْفِ إِنْ شَتَّتْ ، وَإِنْ شَتَّتْ عَلَى الْإِقْرَارِ كَمَا فَعَلْنَا فِي (قَاضٍ) ، فَنَقُولُ : بَادِيٍّ ، وَبَادِيٍّ ، وَمَعْدِيٍّ وَمَعْدَوِيٍّ .

وَالضَّرْبُ الْأَوَّلُ هُوَ الْقِيَاسُ وَالْمَسْمُوعُ ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْأَسْمَ الثَّانِي يَشْبَهُ تَاءَ التَّأْنِيثِ ، وَأَنَّ تَاءَ التَّأْنِيثِ لَا يَنْسَبُ إِلَيْهَا وَحْدَهَا وَلَا مَعَ غَيْرِهَا^(١).

٢_ مَا حَكَمَ عَلَيْهِ بِالْبُعْدِ عَنِ الْقِيَاسِ :

وَمِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ فِي بَابِ أَنْ كَانَتْ الْأَلْفُ رَابِعَةً ، لَمْ تَخُلْ مِنْ أَنْ تَكُونَ مَنقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ ، وَمِنْ ذَلِكَ نَحْوُ : (دُنْيَا) مُعْلَلًا إِذْ قَالَ : وَأَمَّا (دُنْيَا) فَفِيهَا ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : وَالْجِيذُ فِيهَا الْحَذْفُ ، نَحْوُ : دُنْيِي .

وَالثَّانِي : دُنْيَوِيٍّ عَلَى الْإِتِمَامِ ، نَحْوُ : حُبْلَوِيٍّ .

وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ: دُنْيَاوِيٍّ . وَهُوَ بَعِيدٌ عَنِ الْقِيَاسِ ، وَالْوَجْهُ فِيهِ : أَنَّهُ قَدَّرَ مَدَّ الْمَقْصُورِ فَجَعَلَ (دُنْيَاءً) . فَمَدَّ هَذَا كَمَا يَمْدُ الْمَقْصُورُ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ ثُمَّ أُبْدِلَ مِنَ الْهَمْزَةِ وَاوًا فِي النَّسَبِ ، كَمَا فِي قَوْلِنَا نَحْوُ : حَمْرَاءَ وَحَمْرَاوِيٍّ ، وَسَهَّلَ ذَلِكَ كَثْرَةُ اسْتِعْمَالِ هَذِهِ اللَّفْظِ^(٢).

(١) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٣٣٣/١-٣٣٤

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢٩٦/١-٢٩٧.

٣_ مَا حَكَمَ عَلَيْهِ بِالضَعْفِ فِي بَابِي النَّسَبِ :

وعَلَّ العُكْبَرِيُّ مُشِيرًا بِقَوْلِهِ : "وَأَمَّا إِذَا نَسَبْتَ إِلَى الْعَصَا وَنَحْوِهَا وَمَا أَلْفُهُ مَنقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ ، فَإِنَّكَ تَجْعَلُهَا وَاوًا ، وَفِي ذَلِكَ وَجْهَان : أَحَدُهُمَا : أَنَّكَ رَدَدْتَهَا إِلَى أَصْلِهَا ؛ لِأَنَّكَ لَمَّا احْتَجَبْتَ إِلَى جَعْلِهَا وَاوًا ، كَانَ أَصْلُهَا أُولَى مِنْ اجْتِلَابِ حَرْفٍ آخَرَ .

والآخر: أَنَّ أَلْفَ (عَصَا) أَبْدَلْتَ وَاوًا كَمَا أَبْدَلْتَ الَّتِي أَصْلُهَا الْيَاءُ ، فَالْوَاوُ عَلَى هَذَا لَيْسَتْ اللَّامُ الْأَصْلِيَّةُ ، وَلَكِنَّهَا مَنقَلِبَةٌ عَنْ الْأَلْفِ . وَفِي هَذَا ضَعْفٌ" (١).

٤_ مَا حَكَمَ عَلَيْهِ بِالْقَلِيلِ :

إِنَّ الْبَاحِثَ فِي كِتَابِ شَرْحِ التَّكْمَلَةِ لِلْعُكْبَرِيِّ يَجِدُ أَنَّهُ يَكْثُرُ مِنْ أَقْوَالِهِ فِي أَمْثَالِهِ مُعْلَلًا فِيهَا بِقَوْلِهِ وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَمِنْهُ مَا تَطَرَّقَ إِلَيْهِ فِي بَابِ التَّكْسِيرِ فِي نَحْوِ : (عِضَّةٌ) فَفِي لَامِهَا قَوْلَان : أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا مِنَ الْوَاوِ نَحْوِ : (عِضَوَاتٌ) فَشَرَحَهَا مُسْتَشْهِدًا أَيْضًا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ (٢):

هَذَا طَرِيقٌ يَأْزِمُ الْمَآزِمَا وَعِضَوَاتٌ تَقْطَعُ اللَّهَازِمَا

وَالثَّانِي: أَنَّهَا مِنَ الْهَاءِ ؛ نَحْوِ قَوْلِهِمْ : عِضَاءٌ ، وَبَعِيزٌ عِضَةٌ إِذَا اشْتَكَى مِنْ أَكْلِ الْعِضَاءِ . وَالْأَكْثَرُ فِي الْجَمْعِ : عِضَوَاتٌ ، وَعِضَاهَاتٌ قَلِيلٌ (٣).

(١) ينظر: شرح التكملة للعكبري : ٢٩٤/١ _ ٢٩٥.

(٢) هذا الرجز بلا نسبة ، وهو موجود ينظر : الكتاب : ٣٦٠/٣ ، والأصول : ٣٢١/٣ .

(٣) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٦٨٦/٢ .

ومن ذلك أيضًا في حديثه عن باب حروف الزيادة نَحْو : (كُنْثَأُو) على أَنَّ النُّون فيه زائدة ؛ لأنَّهم قالوا : (كُنْثُتُ) اللَّحْيَة ، وهو على وزن (فَعْلَتُ) ، وليس على وزن (فَعْلَلْتُ) ؛ لأنَّ ذلك قليل ، والدليل على زيادتها قولهم : لَحْيَةٌ كَثَّةٌ وَكَثِيثَةٌ^(١).

٥_ مَا حَكَمَ عَلَيْهِ بِالشَّاذِّ :

فوجه العُكْبَرِيُّ في كلامه عن (سَمَاء) و (سَمَوَاتٍ) أنَّها ههنا مُؤَنَّثَةٌ بغير علامة ، وكان قياسها إنَّ يجوزُ فيها التَّكْسِيرُ ؛ لأنَّه شَبَّهَهَا في (عَنَاق) و (أَعْنُق) ، وَلِسَانٌ وَأَلْسُنٌ ، لم يَجِءَ تَكْسِيرُهَا إِلَّا شَاذًّا ، ثُمَّ إنَّ تَكْسِيرَهَا في الموضع الذي كُسِّرَتْ في بابه أيضًا نَحْو قول الشَّاعِر^(٢):

سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا

ولو نظرنا في هذه المسألة جيّدًا لفهمنا ، أَنَّ القِيَاسَ في (سَمَاء) أَنَّ يَكْسُر على وزن عَنَاق وَلِسَان ، وهذا القياس إلا أَنَّهُ لم يَسْمَعْ تَكْسِيرَهُ على هذا الوزن وقد حَكَمَ عليه العُكْبَرِيُّ بِالشُّذُوزِ^(٣).

٦_ مَا حَكَمَ عَلَيْهِ بِالْقِيَاسِ مَعَ قَلْتِهِ :

ذَكَرَ العُكْبَرِيُّ في باب الإِعْلَالِ إذ قال : إنَّ أَصْلَ الفِعْلِ المَاضِي عَلَى وزن (فَعِلَ) ، نَحْو : (شَقِي) ، وَأَنَّهُ فَتَحَ في المِضَارِعِ مِنْ أَجْلِ حَرْفِ الحَلْقِ ، وهو الهمزة كما فُتِحَ في (وَطِيءَ يَطَأُ) ، وفي (وَسِعَ يَسْعُ) ، فَلَمَّا كَانَتْ الْوَاوُ فِي الْأَصْلِ وَقَعَتْ بَعْدَ كَسْرٍ قُلِبَتْ يَاءً ، وَظَهَرَ ذَلِكَ فِي الفِعْلِ المِضَارِعِ عِنْدَ التَّنْثِيَةِ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي نَحْو : (يَشْقِيَانِ) ،

(١) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ١٠٣٩/٢ .

(٢) البيت من البحر الطويل ، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه : صدره : له ما رأْتُ عَيْنُ البَصِيرِ وَفَوْقَهُ

(٣) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٦٩٩/٢ .

كما نقول : (نَأَى يَنُأَى) ، إِلَّا أَنَّ الشُّذُوزَ جَاءَ فِي الْفِعْلِ الْمَاضِي حِينَ قَالُوا : (شَأَوْتُ)^(١) ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَقُولُوا: (شَيَّيْتُ) بِكسر الهمزة ، كما نقول : (شَقِيْتُ) ، فَلَا شُّذُوزَ فِي الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ بَلْ فِي الْفِعْلِ الْمَاضِي ، وَشَبَّهُوا ذَلِكَ بِـ (أَبَى يَأْبَى) فِي أَنَّ الْمَاضِي وَالْمَضَارِعَ عَلَى (فَعَلَ يَفْعَلُ) بِالْفَتْحِ فِيهِمَا ، وَلَيْسَ فِيهِ حَرْفٌ حَلَقٍ .

وقال العُكْبَرِيُّ : إِنَّمَا قُلِبَ الْوَاوُ يَاءً فِي نَحْوِ : (يَشَأَيَانِ) ؛ لَوْفُوعِهَا رَابِعَةً طَرَفًا كَمَا قُلِبَتْ فِي نَحْوِ : (مَلْهَيَانِ)^(٢) ، وَهَذَا مَعَ قَلَّتِهِ غَيْرُ بَعِيدٍ مِنَ الْقِيَاسِ^(٣).

٧- مَا حَكَمَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ شَاذٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ:

ذَكَرَ الْعُكْبَرِيُّ فِي أَنَّهُ لَا تَخْلُو الْوَاوُ وَالْيَاءُ هُنَا مِنْ أَنْ تَكُونَا زَائِدَتَيْنِ ، وَهُوَ مُحَالٌ ؛ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ تَبْقَى عَلَى حَرْفَيْنِ (ض، ض)، وَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ الْأُولَى أَضْلًا وَالثَّانِيَةُ زَائِدَةً ، فَيَكُونُ (ضَوْضِيْتُ) وَزُنُّهُ (فَعْلِيْتُ) ، وَهَذَا فَاسِدٌ لَوْجْهِينِ : أَحَدُهُمَا: أَنَّ ذَلِكَ يُصَيِّرُهُ إِلَى مُكَرَّرِ الْفَاءِ ، مِثْلَ (سَلَسٍ) ، وَ(قَلَقٍ) ، وَذَلِكَ فِي غَايَةِ الْقِلَّةِ ، فَلَا تَحْمِلُ عَلَيْهِ مَا وَجَدَتْ عَنْهُ مَنُذُوحَةٌ.

وَالثَّانِي: أَنَّ (فَعْلِيْتُ) شَاةٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ وَالْقِيَاسِ فَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ. وَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةُ أَضْلًا وَالْأُولَى زَائِدَةً ، فَيَكُونُ وَزُنُّهُ (فَوَعْلْتُ) ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ تَصِيرُ الْفَاءُ وَالْعَيْنُ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ عَزِيزٌ نَادِرٌ ، وَلَمْ يَأْتِ مِنْهُ إِلَّا (دَدَنٌ) وَ(كَوْكَبٌ) ، وَمَا هَذَا سَبِيلُهُ لَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ. فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْحَرْفَانِ أَضْلَيْنِ ، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ مُكَرَّرِ الْوَاوِ ، كَمَا

(١) (شَأَوْتُ) بِمَعْنَى شَأَوْتُ الْقَوْمَ شَأَوْا إِذَا سَبَقْتَهُمْ ، يَنْظُرُ : جُمُورَةُ اللُّغَةِ : ١٠٩٩/٢ ، مَادَّةُ (الشَّيْنِ) .

(٢) (ملهى) أَيِ مَلْهَى لَيْلِيٍّ وَهُوَ مَكَانٌ لِلرَّقْصِ وَاللَّهْوِ . يَنْظُرُ : مَعْجَمُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ : ١٨٩٢ / ٣

(٣) يَنْظُرُ : شَرْحُ التَّكْمِلَةِ لِلْعُكْبَرِيِّ : ١٢٢٥/٢ .

أَنَّ الْعَيْنَ وَاللَّامَ قَدْ جَاءَنَا مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ نَحْوُ: حُوَّةٌ، وَقُوَّةٌ، إِلَّا أَنَّ الْوَاوَ الثَّانِيَةَ فِي (ضَوْضِيْتُ) قُلِبَتْ يَاءً كَقَوْلِكَ فِي الْمَضَارِعِ : أَضَوْضِي، وَهَذَا وَجْهٌ ذَكَرَهَا مَعَ أَغْزِيْتُ^(١).

٨_ مَا حَكَمَ عَلَيْهِ بِالرَّفْضِ:

نَبَّهَ الْعُكْبَرِيُّ إِذَا كَانَتْ عَيْنُ الْكَلِمَةِ وَلَا مَهَا يَاءٌ فِي فِعْلٍ مَاضٍ لَمْ يَأْتِ ذَلِكَ الْفِعْلُ إِلَّا عَلَى (فِعْلٍ) - بكسر العين - ، وَنَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ (سَمِعَ) وَ(عَلِمَ) ، وَمِنْ مُعْتَلِ اللَّامِ (شَقِي) وَ (بَقِي) ، وَإِذَا عُرِفَ ذَلِكَ فَالَّذِي أَتَى مِنْهُ مِثْلُ (حَيِي) وَ (عَيِي)، فَقَدْ اجْتَمَعَ حَرْفًا عِلَّةً كَمَا يَتَوَالَى حَرْفَانِ صَحِيحَانِ مُتَمَاتِلَانِ، مِثْلُ (مَلٍّ)، وَ(صَكَّكْتُ عَيْنَهُ)؛ فِيمَا لَمْ يُدْعَمْ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ تُقْلِبَ الْيَاءُ الْأُولَى أَلِفًا لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، فَكَانَ يَصِيرُ: حَايٍ، وَلَكِنْ لَمْ يَفْعَلُوا الْوُجُودَ مَانِعٍ وَهُوَ : تَوَالِي إِعْلَالَيْنِ، وَبَيَانُهُ أَنَّ الْيَاءَ الثَّانِيَةَ تُعَلُّ فِي الْمَضَارِعِ نَحْوَ يَغْيَا وَيَحْيَا، وَإِنَّمَا وَجَبَ ذَلِكَ لِأَنَّهَا قَدْ تَحَرَّكَتْ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا، وَإِذَا أُعْلِتِ الثَّانِيَةُ فِي الْمَضَارِعِ وَأُعْلِتِ الْأُولَى فِي الْمَاضِي تَوَالِي إِعْلَالَانِ، وَهُوَ مَرْفُوضٌ فِي كَلَامِهِمْ، وَذَلِكَ لِمَا يَلْزِمُ الْكَلِمَةَ مِنَ الْإِجْحَافِ^(٢).

٩_ مَا حَكَمَ عَلَيْهِ بِالشُّذُودِ فِي الْقِيَاسِ وَالِاسْتِعْمَالِ:

فَسَّرَ الْعُكْبَرِيُّ فِي شَرْحِهِ حَيُّوا بَعْدَ مَا مَاتُوا...فَهُوَ عَلَى الْإِظْهَارِ فِي (حَيِي) ، وَالْأَصْلُ (حَيُّيُوا)، مِثْلُ (عَلِمُوا)، فَاسْتَنْقَلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْيَاءِ وَفِيهَا مَذْهَبَانِ:

(١) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ١٢٢٦ / ٢.

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٢٢٩ / ٢.

الفصل الأول : منهج العُكْبَرِي فِي الْعِلَّةِ الصَّرْفِيَّةِ

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الضَّمَّةَ نُقِلَتْ إِلَى الْيَاءِ الْأُولَى وَسَكَنتِ الثَّانِيَةُ، وَاجْتَمَعَتْ مَعَ وَاوِ الضَّمِيرِ فَحُذِفَتْ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ. وَالثَّانِي: أَنَّ حَرَكَةَ الْيَاءِ الثَّانِيَةَ حُذِفَتْ ثُمَّ حُذِفَتْ الْيَاءُ مِنْ أَجْلِ السَّاكِنِ بَعْدَهَا، ثُمَّ ضُمَّتِ الْيَاءُ الْأُولَى تَبَعًا لِلْوَاوِ.

وَأَمَّا (أَحْيِي الْبَلَدُ) وَ (أَحْيِي) وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾^(١) فَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْإِدْغَامُ؛ لِأَنَّ حَرَكَةَ الْيَاءِ الثَّانِيَةَ فَتَحَةً عَارِضَةً مِنْ أَجْلِ النَّصْبِ، وَلِذَلِكَ تَسْكُنُ فِي الرَّفْعِ، وَالْعَرَضُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ. وَقَدْ حَكَى الْفَرَّاءُ مَجِيءَ الْإِدْغَامِ فِي مِثْلِ هَذَا نَحْو: يُحْيِي، وَأُنْشِدَ فِيهِ بَيِّنًا مَصْنُوعًا، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ شَاذٌ فِي الْقِيَاسِ وَالِاسْتِعْمَالِ^(٢).

١٠- مَا حَكَمَ عَلَيْهِ بِالْجَيِّدِ:

شرح العُكْبَرِيُّ فِي بَابِ الْإِعْلَالِ نَحْو: (يَسْتَحْيِي) ، فَالْجَيِّدُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْيَاءَيْنِ؛ لِسُكُونِ الْيَاءِ الثَّانِيَةِ وَالْإِدْغَامُ مَمْتَنَعٌ ، وَقَدْ حُكِيَ فِيهَا (يَسْتَحْيِي) بِيَاءٍ وَاحِدَةٍ خَفِيفَةٍ ، وَفِي ذَلِكَ قَوْلَانِ: الْأَوَّلُ وَهُوَ قَوْلُ الْمَازَنِيِّ : أَنَّهُ نَقَلَ حَرَكَةَ الْيَاءِ إِلَى الْيَاءِ وَحَذَفَهَا تَخْفِيفًا أَيْ يَقْصِدُ الْيَاءَ^(٣).

وَالْقَوْلُ الثَّانِي هُوَ قَوْلُ الْخَلِيلِ^(٤) : أَنَّهُ حَذَفَ حَرَكَتَهَا وَلَمْ يَنْقُلْهَا ، ثُمَّ حُذِفَتْ الْيَاءُ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ مَا بَعْدَهَا ، ثُمَّ كُسِرَتْ الْحَاءُ تَبَعًا لِلْيَاءِ^(٥).

(١) سورة الأحقاف من الآية: ٣٣.

(٢) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ١٢٣٤/٢ - ١٢٣٥..

(٣) ينظر : المنصف : ٢٠٤ - ٢٠٥.

(٤) ينظر : الكتاب : ٣٩٩/٤.

(٥) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ١٢٣٦/٢ .

١١_ ما حَكَمَ عليه بالفساد:

ذهب العُكْبَرِيُّ في حديثه : أَنَّ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَ المَثَلِ الْأَوَّلِ صَاحِبًا سَاكِنًا لَمْ يَجْزِ
الإِدْغَامُ، كَقَوْلِكَ : اسْمُ مُوسَى، وَيَظْلِمُ مَالِكَ وَقَرُمُ مسعود، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَا بُدَّ مِنْ
إِسْكَانِ المَثَلِ الْأَوَّلِ لِيَصِحَّ الإِدْغَامُ، وَيَلْزَمُ مِنْ سُكُونِهِ شَيْئَانِ:

أَحَدُهُمَا: إِمَّا أَنْ يَبْقَى الْأَوَّلُ عَلَى سُكُونِهِ، وَهُوَ فَاسِدٌ لَمَّا فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ فِي
حَرْفٍ صَاحِبٍ. وَإِمَّا أَنْ تُنْقَلِ حَرَكَةُ الْأَوَّلِ إِلَى مَا قَبْلَهُ، وَذَلِكَ فَاسِدٌ لَوُجْهِينِ: أَحَدُهُمَا:
تَغْيِيرُ الْبِنَاءِ تَغْيِيرَاتٍ مُخْتَلَفَةً مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى ذَلِكَ.

وَالْآخَرُ : أَنَّ حَرَكَةَ المَثَلِ الْأَوَّلِ فِي الْغَالِبِ إِعْرَابٌ، فَلَوْ نَقَلْتَهَا إِلَى مَا قَبْلَهُ صَارَ
الإِعْرَابُ فِي وَسْطِ الْكَلِمَةِ^(١).

١٢_ ما حَكَمَ عليه بقلّة الاستعمال والقياس:

ومثَلُ العُكْبَرِيِّ فِي شَرْحِهِ وَأَمَّا (وُطِدٌ) وَ(وَتَدٌ) ^(٢) - بسكون العين - فَقَلِيلٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ، قَلِيلٌ
فِي الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّكَ إِنْ أَدْغَمْتَ أَلْبَسْتَ، وَإِنْ أَظْهَرْتَ تَقَلَّتْ كَمَا تَتَقَلُّ فِي إِظْهَارِ الْمُثْلَيْنِ، فَكَانَ.
الْخُلَاصُ مِنْ عُهُدَةِ هَذَيْنِ الْمَكْرُوهَيْنِ حَذْفُ الْوَاوِ كَمَا حُذِفَتْ فِي (زِنَةٌ) وَ(عِدَّةٌ)^(٣).

١٣_ ما حَكَمَ عليه بالجائز:

ذهب العُكْبَرِيُّ فِي كَلَامِهِ فِي أَنَّ "الْقَافَ وَالْكَافَ مِنْ حُرُوفِ أَوَّلِ الْقَمِّ، يَتَلَوَّانِ آخِرَ حُرُوفِ
الْحَلْقِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ، فَلَكُونُهُمَا مُتَجَاوِرَيْنِ مِنْ حُرُوفِ الْقَمِّ جَازَ إِدْغَامُ أَحَدِهِمَا فِي

(١) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ١٢٥٥/٢ .

(٢) (وطد) ووطدت الشيء أظده إذا أثبتته حتى يتصلب ، ينظر: الصحاح : ٥٥١/٢ ، مادة (وعد).

(٣) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ١٢٦٨/٢ .

الآخر، وَلَقُرْبِهِمَا مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ ضَعْفُ إِدْغَامِهَا وَكَانَ الْإِظْهَارُ أَحْسَنُ، وَالْإِدْغَامُ كَقَوْلِكَ: الْحَقُّ كَلْدَةٌ، وَإِدْغَامُ الْكَافِ فِي الْقَافِ نَحْوُ: انْهَكَ قُطْنَا، إِلَّا أَنَّ إِدْغَامَ الْقَافِ فِي الْكَافِ يَضْعُفُ قَلِيلًا لِمَا فِي الْقَافِ مِنَ الِاسْتِعْلَاءِ، وَقَلْبُهَا إِلَى الْكَافِ يُزِيلُ عَنْهَا الِاسْتِعْلَاءَ، وَإِدْغَامُ الْكَافِ فِي الْقَافِ يَضْعُفُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَهُوَ نَقْلُ الْكَافِ إِلَى مَا يَقْرُبُ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ، وَإِذَا أَدْغَمْتَ الْقَافَ فِي الْكَافِ أَبْقَيْتَ عَلَيْهَا بَعْضَ الْجَهْرِ فَنَقُولُ : ﴿الْمَخْلُوقُ﴾^(١) فَنُبْقِي شَيْئًا مِنْ صَوْتِ الْقَافِ لئلا يَفُوتَ صَوْتُهَا بِالْكَلِيَّةِ، وَتَرْكُ ذَلِكَ جَائِزٌ لِشِدَّةِ الْقُرْبِ الَّذِي بَيْنَهُمَا^(٢).

١٤_ مَا حَكَمَ عَلَيْهِ بِالْإِلْحَاقِ وَالتَّأْنِيثِ:

ذهب العُكْبَرِيُّ في شرحه "فإن وزن فعلى (بكسر الفاء) تجيء اسمًا ومصدرًا، وتكون ألْفُهَا لِلْإِلْحَاقِ تَارَةً وَلِلتَّأْنِيثِ أُخْرَى، فما كانت ألفه لِلْإِلْحَاقِ مَعْرَى، فَإِنَّهُمْ نَوْنُوهُ أَلْبَتَةَ وَذَكَرُوهُ أَيْضًا، قَالَ الشَّاعِرُ^(٣):

وَمِعْرَى هَدْبًا يعلو قرآن الأرضِ سُودَانَا

وعلى هذا تقول في تصغيره: مُعَيْرٌ، فنقلبُ الألفَ ياءً؛ لانكسارِ ما قبلها على ما صَدَرْنَا به الباب، فإن قلت: لم لا تكون الميمُ زائدةً وتكون الألفُ لامَ الكلمة مِنْ عَرَا يَعْرُو وَيَعْرِي؟ قيل : الاشتقاق يدفعُ ذلك؛ لقولك: المَعْرُ

(١) سورة المرسلات من الآية : ٢٠ .

(٢) شرح التكملة للعكبري : ١٢٧٨/٢ .

(٣) البيت من بحر الهزج ، وهو بلا نسبة في الكتاب : ٢١٩/٣ ، وسر صناعة الإعراب : ٣٣٠/٢ ، وشرح

المفصل : ٣٢٣/٥ .

الفصل الأول : منهج العُكْبَرِي في العِلَّة الصَرْفِيَّة

وَالْمَاعِزُ وَالْأَمْعَرُ وَالْمِعْرَاءُ، وَلَوْ كَانَتْ الْأَلْفُ لِلتَّأْنِيثِ، لَقَالُوا فِي تَصْغِيرِهِ مُعْيَزَى
كَمَا قَالُوا حُبَيْلَى" ^(١).

١٥_ مَا حَكَمَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْقِيَاسِ لَشَذُوذِهِ:

يُثْبِتُهُ شَرْحُ الْعُكْبَرِيِّ فِي هَذَا بِقَوْلِهِ: "لَا تَكُونُ الْهَمْزَةُ هُنَا إِلَّا لِلتَّأْنِيثِ إِذْ قَدْ ثَبَتَ أَنَّهَا لَيْسَتْ
أَصْلًا بِالِاشْتِقَاقِ وَغَيْرِهِ وَلَا لِلِإِلْحَاقِ؛ لِأَنَّ الْإِلْحَاقَ يَسْتَدْعِي مُلْحَقًا، وَالْمُلْحَقَ بِهِ هُنَا لَوْ
كَانَ، لَكَانَ فَعْلًا لَا، وَلَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ، وَإِنَّمَا يَجِيءُ فِي الْمَصَادِرِ، نَحْوُ:
الْقُلُقَالِ وَالزَّلْزَالِ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: نَاقَةٌ خَزْعَالٌ، وَهِيَ الَّتِي تَظْلَعُ فِي مَشْيِهَا ^(٢)، فَلَا يَثْبِتُهُ
الْبَصَرِيُّونَ، وَمَعَ ثَبُوتِهِ هُوَ شَاذٌ، وَهُوَ صِفَةٌ أَيْضًا وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ الْأَسْمَاءِ عَلَيْهِ؛
لَشَذُوذِهِ وَكَوْنِهِ صِفَةً، وَمِثْلُهُ حَمْرَاءُ وَصَفْرَاءُ وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ" ^(٣).

١٦_ مَا حَكَمَ عَلَيْهِ بِالْأَكْثَرِ :

ذَكَرَ الْعُكْبَرِيُّ فِي بَابِ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤْنِثِ نَحْوُ : "(الْكَمُّ وَالْكَمَاءُ)" ^(٤) ففِيهِمَا قَوْلَانِ ، وَهُوَ
الْأَكْثَرُ: أَنْ يَكُونَ الَّذِي بَغِيرِ تَاءٍ لِلوَاحِدِ ، وَيَدُلُّ أَنَّهُ جُمَعَ عَلَى (أَكْمُو) مِثْلُ : قُلُسٍ
وَأَفْلُسٍ ، وَمَا فِيهِ التَّاءُ جُمَعَ كَجَمَالٍ وَجَمَّالَةٍ ، وَالثَّانِي : عَكْسَ هَذَا فَهُوَ عَلَى قِيَاسِ
(تَمْرٍ وَتَمْرَةٍ) ^(٥).

^(١) شرح التكملة للعكبري : ٤٧٢/١ .

^(٢) ينظر : الصحاح : ١٦٨٤/٤ ، مادة (خزل) .

^(٣) شرح التكملة للعكبري : ٥١٣/١ .

^(٤) (الكم) وهو نبات يُنْقَصُ الْأَرْضُ فَيُخْرَجُ كَمَا يَخْرُجُ الْفَطْر . ينظر : العين : ٤٢٠/٥ ، مادة (الكاف الميم

(الواو) ، وجمهرة اللغة : ٩٨٣/٢ ، مادة (كمو)

^(٥) شرح التكملة للعكبري : ٥٤٣/١ .

١٧_ ما حَكَمَ عليه بالضعف :

ذهب العُكْبَرِيُّ في باب الإِعْلَالِ نحو : (تَحِيَّةً) فالجِدُّ فيها الإِدْغَامُ؛ لأنَّك تَقْلِبُ حَرَكََةَ الْيَاءِ الْأَوَّلَى إِلَى الْحَاءِ فَسَكَنْتَ، وَلَزِمَ الْفَتْحَ حَرَكََةُ الْيَاءِ الثَّانِيَةِ مِنْ أَجْلِ تَاءِ التَّأْنِيثِ فَوَجِبَ الْإِدْغَامُ. وَأَجَارَ أَبُو عُثْمَانَ (تَحْيِيَّةً) ، وذلك قِيَاسُ ضَعِيفٍ لَمْ يَرِدْ بِهِ سَمَاعٌ^(١).

١٨_ ما حَكَمَ عليه بِاللُّغَةِ الْجَيِّدَةِ :

ذهب العُكْبَرِيُّ في حديثه نَحْوَ جَمْعِ (أَرَاءٍ) ومعناه : نظر القلب لاستدراك الصواب ، والجِدُّ أَنْ يَكُونَ فِيهِ هَمْزَتَانِ بَيْنَهُمَا أَلْفٌ ، فَالْأَوَّلَى أَصْلِيَّةٌ ، وَالثَّانِيَةُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ لَوُقُوعِهَا طَرَفًا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ ، وَيَجُوزُ جَمْعُهَا (أَرَاءٍ) بِمَدِّ الْهَمْزَةِ ، وَهَذَا مَقْلُوبٌ رَأْيٍ ، وَأَنَّ الْهَمْزَةَ الْأَوَّلَى فِيهِ هَمْزَةُ الْجَمْعِ ، نَحْوُ : (جَبَلٌ) وَ(أَجْبَالٌ) ، وَالثَّانِيَةُ هِيَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ قَدِمَتْ فَجَعَلَتْ فِي مَوْضِعِ الْفَاءِ ، فَوَزَنُ الْآنَ (أَعْقَالٌ) . وَمِنْهُ نَحْوُ : (رَيْثٌ) وَ(أَرَامٌ) ، (وَأَرَامٌ) . وَالْأَوَّلَى هِيَ اللُّغَةُ الْجَيِّدَةُ^(٢).

١٩_ ما حَكَمَ عليه بالجيد :

شرح العُكْبَرِيُّ في باب الإِمَالَةِ نَحْوُ : (كَافِرٌ) وَ(نَافِرٌ) ، فَإِذَا كَانَتِ الرَّاءُ مَضْمُومَةً أَوْ مُفْتُوحَةً فَالْجَيِّدُ أَلَّا تُمَالَ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَمَلْتَ مِنْ أَجْلِ كَسْرَةِ الْفَاءِ تَنَاسَبَ الصَّوْتَانِ فِي النَّسْغِلِ ، ثُمَّ تَصَاعَدَتْ إِلَى الرَّاءِ فَحَصَلَ التَّنَافُرُ بَعْدَ التَّنَاسَبِ ، وَجَرَى فِي ذَلِكَ حَرْفُ الِاسْتِعْلَاءِ^(٣) نَحْوُ : (مَنَاشِيطٌ)^(٤).

(١) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ١٢٣٦/٢

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٤/١ .

(٣) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٩٥٦ .

(٤) (النشاط) : " وَهُوَ الْمَرْحَ نَشِطٌ يَنْشِطُ نَشَاطًا فَهُوَ نَشِيطٌ " ، جمهرة اللغة : ٨٦٧/٢ .

الفصل الأول : منهج العُكْبَرِي في العِلّة الصرفيّة

٢٠_ ما حكم عليه بالبعيد والفاقد والقليل :

ذكر العُكْبَرِي في حديثه عن باب حروف الزيادة ن نحو : (أَفْعَى) مشيرًا والصحيح منها أن ألفها منقلبة عن واوٍ ، والهمزة زائدة ، ووزنها (أَفْعَل) وعلة الدليل على ذلك أربعة أشياء :

الأول : أنها مصروفة وهذا ينفي كونها للتأنيث. والثاني : هي مشتقة من فوعة السّم وفوعه الطّيب ، وهي جدّته . وأن أصله (أَفُوع) ، ثم قلب فصار (أَفْعَى) . والثالث : قولهم فيها : (أَفْعَاة) ، ولو كانت للتأنيث لما لحقتها التّاء . والرّابع : قولهم في معناها : (أَفْعُوَان) ، فقد ظهرت الواو موضع اللام . ومن ذلك قولان أيضًا :

القول الثاني : هي للإلحاق فوزنها (فَعْلَى) منصرفة ، نحو : (أَرْطَى) فيمن قال: أَدِيمَ مَأْرُوطٌ ، وردّ العُكْبَرِي وهذا بعيدٌ ؛ لأنه ليس في الكلام تركيب (همزة / ف ، ع).

والقول الثالث : هي للتأنيث ، واحتج هؤلاء بعدم الصّرف ، وهذا فاسدٌ من وجهين : الأول : أن همزتها غير أصلية ، والثّانية : أنها مشتقة . وأمّا عدم الصّرف فقليلٌ ، ومع ذلك هو محمولٌ على أنه جعل الكلمة صفةً على وزن (أَفْعَل) ^(١) .

٢١_ ما حكم عليه بالخطأ وعدم التّظهير :

شرح العُكْبَرِي في كلامه نحو : (يَسْتَعُور) ^(٢) مشيرًا إلى أن معناه : اسم بلد ، موضع قبل حرّة المدينة ، وأن كل حروفه أصولٌ إلا الواو عند سيبويه على وزن (فَعْلُول) وابن

^(١) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ١٠٠٦/٢ ، وهامش (٦) ، ١٠٠٦/٢ .

^(٢) (الْيَسْتَعُور) : موضع قبل حرّة المدينة ، كثير العضاة ، موحش بعيد ، لا يكاد يدخله أحد . ينظر : معجم

البلدان : ٤٣٦/٥ ، وهامش (٣) : ١٠١٤/٢ .

السَّراج أيضًا ، وقد ذهب ابن جنِّي إلى أنَّه على وزن (يَفْتَعُول) وهو قول ثعلب ، وابن دُرَيْد ، من (سَعَرَ النَّارِ)^(١) ، وردَّ عليهما العُكْبَرِيُّ وهذا خطأ ؛ إذ ليس له في الكلام نظيرٌ ؛ ولأنَّه بعيدٌ من الاشتقاق والمعنى ، ثمَّ الدَّلِيلُ عليه من جهة السَّبرِ وأنَّ فيه من حروفِ الزِّيادة : الياءُ والسَّينُ والتَّاءُ ، ومن المُحال كونها زائدة؛ إذ تبقى الكلمة على حرفين ، ولا تكونُ السَّينُ وحدها زائدة ؛ لعدم النَّظيرِ أيضًا ، ولقلة زيادة السَّين ، ولا تكونُ التَّاءُ زائدةً لعدم النَّظيرِ إذ ليس في الكلام (فَعْتَلُول) ، ولا تكونُ الياءُ زائدةً إذ لا تزاوُ مع أربعة أحرفٍ أصولٍ ، فلزم أن تكونَ الثلاثةُ أصولاً ، على وزنِ (فَعْلُول)^(٢) مثلُ (عَضْرُفُوط)^(٣) .

٢٢_ ما حكم عليه بالباطل :

ذهب العُكْبَرِي في شرحه في باب حروفِ الزيادة واعلم أنَّ الياءَ لا تكونُ أصلاً مع ثلاثة أحرفٍ أصولٍ ، وعُرفَ ذلك بالاشتقاق والكثرة، إلا أن يكونَ مُكرِّراً ، نحو : (وَسَوَسَ) و(وَسَوَاسٍ) وهو من باب (قُلِّلَ) و (زُلْزَلَ) ، وكل هذا عُرف بالاشتقاق ، وكذلك الياءُ نحو : (صِصِيَّة)^(٤) ؛ وذلك أنَّ الحرفينِ الواوَ والياءَ لو كانتا زائدتين لبقيت الكلمة على حرفين ، وزيادة أحدهما تحكم من غير دليلٍ ، وردَّ العُكْبَرِيُّ وهذا باطلٌ ؛ إذ ليس في الكلام مثل (فَعُول) ولا تُزاد الواوُ أولاً ، وكذلك (صِصِيَّة) ؛ لأنَّك إن جعلتَ الياءَ الأولى

(١) ينظر: الكتاب : ٣١٣/٤ _ ٣١٨ ، والأصول في النحو : ٢٣٥/٣ ، والمنصف : ١٤٥ .

(٢) ينظر: شرح التكملة للعكبري : ١٠١٤/٢

(٣) (عضرفوط) وهي دويبة تسمي العسودة وهي بيضاء ناعمة تشبه بها أصابع الجوازي . ينظر: العين :

٣٤٥/٢ .

(٤) (صيص) الصيصية : هو ما كان حصناً لكل شيء مثل صيصية الثور وهو قرنه . ينظر: العين : ١٧٦/٧ ،

والتلخيص في معرفة أسماء الأشياء : ٣٩٦ .

زائدة تكررت الفاء والعين وهو معدوم إلا في (كوكب) ، وإن جعلت الياء الثانية زائدة لم يكن له نظير ؛ إذ ليس في الكلام (صيص)^(١).

٢٣_ ما حكم عليه بالشاذ والجيد :

وضَّح العُكْبَرِيُّ في حديثه نَحْو : "تَمْدَرَع"^(٢) وهذا شاذٌ ، والجيدُ فيه (تَدَرَّع) و (تَسَكَّن) و (تَنَدَّل) إذا استعمل المنديل ، وأمَّا لُعَّةٌ من زادها في الفعل فالمقصودُ منها الفصل بين هذا المعنى ومعنى آخر ، وذلك أنَّه من (الذَّرْع) ، ولا وجه له غيره^(٣).

٢٤_ ما حكم عليه بالجيد بعِلَّة الإبدال والمجانسة :

فسر العُكْبَرِيُّ في باب الإبدال في شرحه عن إبدال الواو من الألف : وأمَّا إبدالها من الألف نَحْو : (ضَارِب) وإذا حَقَّرْتُهُ تقول : (ضَوِيرِب) ، وعلَّة الإبدال في ذلك وقوع الألف هنا بعد الضمَّة ، وهي لا تقع بعدها البتَّة ، فأبدلوها واوًا لتجانس ما قبلها ، وقد حُمِل الجمعُ على التَّصْغِير هنا فقالوا: (ضَوَارِب) ، وقالوا: في الفعلِ نَحْو : (ضَارِب) : ضَوْرِبَ فيما لم يُسمَّ فاعله من أجل الضمَّة أيضًا، ومنه نَحْو قوله تعالى ﴿مَا وَرِي عَنْهُمَا﴾^(٤) ، وقد أبدل بعضُ العربِ الواو من الياء في نَحْو (بَيْع) ، فقالوا :

(بُوع) ، والجيدُ أنْ تكونَ واو (قُول) مُبدلةً من ياء مُبدلةً من واو^(٥).

(١) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ١٠٠٨_١٠٠٩.

(٢) (تَمْدَرَع) : " فمن تسكَّن وقالوا: تمسكَّن على قولهم تَمْدَرَع وَتَمْدَل مِنَ الْمُدْرَعَةِ وَالْمُنْدِيلِ " ، المخصص :

١٠٤/٣ ، ومختار الصحاح :

(٣) شرح التكملة للعكبري : ١٠٢٤/٢.

(٤) سورة الأعراف من الآية : ٢٠.

(٥) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ١٠٨٣/٢.

٢٥_ ما حكم عليه بعدم العِبْرَةِ :

نَبَّهَ العُكْبَرِيُّ في كلامه عن إبدال حرف النُّون نَحْو: (صَنْعَانِي) و (بَهْرَانِي)^(١) ، وفيه قولان :القول الأول : أَنَّ (صَنْعَانِي) و(بَهْرَانِي) : هي بدلٌ من الواوِ المبدلة من الهمزة المبدلة من ألف التَّأْنِيث كما أُبدلت في النَّسَب ، فقلنا : (حَمْرَاء) : حَمْرَاوِي ، ثُمَّ أُبدل منها نُونٌ لِمَا بين النُّونِ والواوِ من المُشَابَهَةِ ، وَأَنَّ النُّونَ أَخَفُّ منها .

والقول الثاني : هي بدلٌ من همزة (صَنْعَاء) ، قالوا: وهذا أولى لقلة البَدَل ؛ لَأَنَّهَا بدل من بدلٍ ، وفي القول الأول هي بدلٌ من بدلٍ من بدلٍ وهذا ليس بشيء ، ولا مُشَابَهَةٌ بين النُّونِ والهمزة ، ولا عِبْرَةٌ بِقَلَّةِ البَدَلِ وكثرته بعد وَضُوحِ الدَّلِيلِ على البَدَل^(٢).

٢٦_ ما حكم عليه بالصحيح :

ذكر العُكْبَرِيُّ أَنَّ أبنية الرباعية على خمسة أضرب ،وَأَنَّ هذا لا خلاف فيه عند العلماء وإنما الخلاف في وزن (فُعْلَل) بضم الفاء وفتح اللام ،فسيبويه لا يثبت هذا الوزن ،بينما الأخفش يثبته^(٣)، وحجّة سيبويه أَنَّهُ لم يأت منه شيء يثبت ، وإن نقل منه شيء فهو قليل لا يُحتَقَل به^(٤).

وحجة الأخفش من وجهين :

(١) (بَهْرَانِي) وهي نسبة إلى (بَهْرَاء) ،قبيلة من قضاة .ينظر: جمهرة أنساب العرب : ٤٤١ .

(٢) ينظر: شرح التكملة للعكبري : ١٠٩١/٢ .

(٣) ينظر : المنصف : ٢٧ .

(٤) ينظر : الكتاب :٢٢٧/٤ .

الفصل الأول : منهج العُكْبَرِي في العِلَّة الصرفية

الأول : السَّماعُ ، فقد قالوا : (بُرَقَعَ) ، بفتح القافِ وضمها ، والثاني : بوقوع ألفاظٍ من هذا البناء للإلحاق ، قالوا : (سُوْدَدَ) و (عُنْدَدَ) ، وأنَّ هذا للإلحاق ولو كان أصلاً لأُدْغِمَ ، وأنَّ الإلحاق يستدعي ملحفاً به فيلزم من ذلك أن يكونَ في كلامهم وزن (فُعَلَّ)(^(١)) .

ومعرفاً : أنَّ الإلحاق هنا بأصلٍ متروكٍ ، إذ قال العُكْبَرِيُّ وهذا صحيحٌ عند سيبويه ؛ فإنَّ بعضَ الأصولِ يُترك وتُستعمل فروعه ، فقد قالوا : (يَذَرُ) ولم يقولوا : (وَذِرَ) ، واستغنوا عنه بـ(تَرَكَ)(^(٢)) .

٢٧_ ما حكم عليه بـ(ليس) بشيء إلا من وجهين :

ذهب العُكْبَرِيُّ في كلامه نَحْوُ : (سَكْران) ، مشيراً إلى أنَّ (النُّون) بدلٌ من همزة التَّأْنِيثِ عند قوم ، و ألا ترى أنَّ المؤنَّث منه (سَكْرَى) ، وغاية هذه الألف إذا وقعت بعد ألفِ المدِّ أنَّ تقلبَ همزة نحو : (حَمراء) ، فكَذلك وقعت في (عَضبان) و(سَكْران) ؛ ولكنَّها أُبدلت نُوناً ليفرَّق بين المذكر والمؤنث . إذ فقال العُكْبَرِيُّ وهذا ليس بشيء وعلل ذلك لوجهين(^(٣)) :

الأول : أنَّ إبدالَ الحرفِ من الحرفِ لا يُبطل المعنى ، وههنا النُّون قد أبطلت التَّأْنِيثَ ، وانتقلت الكلمةُ إلى التذكير . والثَّاني : بُعد ما بين الهمزة والنُّون . والظاهر من كلام سيبويه أنَّ النُّون في (فَعْلان فَعْلَى) بدل من همزة (فَعْلَاء) والنُّون تكون بدلاً من الهمزة في (فَعْلان فَعْلَى) كما أنَّ الهمزة بدلٌ من ألفِ حَمَزَى(^(٤)) .

(١) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٩٦٧/٢ .

(٢) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٩٦٧/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢٤٠/٤ .

(٤) ينظر : هامش (١) : ١٠٩٢/٢ .

الفصل الأول : منهج العُكْبَرِي في العِلَّة الصرفية

وعليه اختلفوا في معنى البدل ؛ فقال قوم : المراد بذلك البدل الصريح ، كإبدال التاء من الواو في (تراث) ، وقال آخرون معنى البدل هنا هو المعاقبة، وهو المختار عند العُكْبَرِي . وأنَّ نونَ (سَكْرَان) وبابه فعند قوم ليست بدلاً من شيء ، بل زيدت ابتداء كالألف التي قبلها . وهذا هو الصحيح عند العُكْبَرِي^(١).

٢٨_ ما حكم عليه بالشاذ :

ذكر العُكْبَرِي في باب المذكر والمؤنث نحو قوله : وأما (الذراع) هي مؤنثة بدليل قولهم : سبغ في ثمانية فأنتوا السبع ؛ لأنهم أرادوا سبع أذرع في ثمانية أشبار ، وفي تصغيرها ذكر الفراء : (ذُرَيْعَة) ، والهاء عنده أجود وأكثر^(٢) ، وهو شاذ عند العُكْبَرِي ؛ وعلل ذلك لأنَّ الاسم أربعة أحرف ، وباب ذلك ألا تلحقه الهاء في التصغير إلا أنَّه مثل : (قُدَيْدِيْمَة)^(٣) والتاء دخلت لتأكيد التانيث ، وفي الجمع : (أَزْرُع) فجمعوه على (أَفْعُل) ، مثلث (عَنَاق) و(أَعْنُق) . وإذا سميت به ، صرفته مع كونه مؤنثاً معرفة ؛ لأنَّ مسماه مذكر وهو السَّاعِدُ ، وقد قالوا : (ثوبٌ ذِرَاعٌ) ، فوصفوا بها المذكر وغلبوا فيه هذا المعنى^(٤).

٢٩_ ما حكم عليه بالأكثر حملاً على اللفظ :

فسر العُكْبَرِي في شرحه إذا كان للكلمة معنى يُعبَّرُ عنه تارة بالمؤنث وتارة بالمذكر ، جاز التانيث في المذكر حملاً على اللَّفْظِ الآخرِ المؤنث كما جاء في اللَّفْظِ الواحد

(١) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ١٠٩٢/٢ ، و هامش (١) : ١٠٩٢/٢ .

(٢) ينظر : المذكر والمؤنث : ٣٩٧_٣٩٨ .

(٣) (قُدَيْدِيْمَة) وهو قُدَامُ خلاف وَرَاء . ينظر : تهذيب اللغة : ٥٦/٩ ، مادة(القاف والدادل) .

(٤) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٥٩٥/١_٥٩٦ .

التَّذْكِيرُ والتَّأْنِيثُ ، نَحْوُ قولهِ تعالى : ﴿جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ﴾^(١) ومنهُ ﴿جَاءَهُو

مَوْعِظَةٌ﴾^(٢) والأَكْثَرُ التَّذْكِيرُ فيما لفظُهُ مذكَّرٌ ، نَحْوُ : (الهُدَى) ؛ لأنَّهُ بمعنى الرُّشْدِ

والصَّوَابِ ، ومن أَتَنَّهُ حملَهُ على الهداية والتَّقْوَى^(٣).

٣٠_ ما حَكَمَ عليه بالشَّدُوذِ وليس شاذًّا :

شَرَحَ العُكْبَرِيُّ في حديثهِ عن مُعْتَلِّ اللامِ فقد تَكونَ لامُهُ واوًا نَحْوُ : (خُطوة) وتَجمَعُ في

التَّصْحِيحِ على (خُطوات) ، فتَكونُ الطَّاءُ على سَكونِها وبالضَّمِّ ، وَحُكِيَ فتَحُّها شاذًّا ، إذ

قال العُكْبَرِيُّ أَنَّها شاذَّةٌ ، وهي في هذِهِ الأَوجهِ كالصَّحِيحِ ؛ أي يجوزُ فيها ضَمُّ العَيْنِ ،

وفَتَحُّها ، وإِسْكانُها^(٤) ، فإن قيل : لم صَحَّتِ الواوُ بعد الضمة مع أَنَّها طَرَفُ الكَلِمَةِ ،

وكانَ قِياسُها أن تَصِيرَ الضَّمةُ كسرةً فَتَقْلِبُ الواوُ ياءً ؟ . قيل : ضَمُّ الطَّاءِ مَعْتَرِضَةٌ

في الجَمْعِ ، وليستْ لازِمَةً حتَّى يُغَيَّرَ لها كما أَنَّهُم لم يَحْذِفُوا الهَمْزَةَ في اللُغَةِ المَشْهُورَةِ

وهي في قولِهِم : (الْحَمَرُ) ، بل أَبْقَوْا هَمْزَةَ الوَصْلِ مع تحريكِ اللامِ لَمَّا كانت حَركَتُها

عَارِضَةٌ ويبدو لي أَنَّ الواوَ إذا تَطَرَّفَتْ بَعْدَ كسْرِ قُلْبَتِ ياءٍ^(٥).

ولم أَقِفْ فيما رَجَعْتُ إِلَيْهِ من مَصادِرَ على من نَقَلَ جَمْعَ (خُطوة) على (خُطوات)

بِالْفَتْحِ ، إلا الجَوْهَرِي ، ولم يَقُلْ إلى أَنَّها شاذَّةٌ^(٥).

(١) سورة يونس من الآية : ٥٧ .

(٢) سورة البقرة من الآية : ٢٧٥

(٣) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٥٩٨/١ .

(٤) ينظر : هامش (٢) ، ٦٥٤ / ٢

(٥) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٦٥٤/٢ .

(٥) ينظر : الصحاح : ٢٣٢٨ / ٦ ، هامش (١) ٦٥٤/٢ .

الفصل الثاني

أصول التعليل الصرفي عند العُكْبَرِي

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: السَّماعُ

المبحث الثاني: القياس

المبحث الثالث: الإجماع

المبحث الرابع: استصحابُ الحال

توطئة:

الدليل لغة : "ما يُستدلُّ به. والدليل الدالُّ ، وقد دلَّه على الطريقِ يَدُلُّه"^(١) بينما ذكره ابن الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) مشيراً بقوله : "طلبُ الدليل، كما أنَّ الاستِغْهَامَ طلبُ الفهم، والاستِغْلَامُ طلبُ العلم"^(٢).

وأما في الاصطلاح: "فهو ما يُرشدُ إلى مطلوبٍ ، وقيل: معلومٌ يتوصَّلُ بصحيحِ النظرِ فيه إلى علمٍ ما لا يُعلمُ في العادة اضطراراً"^(٣). ومن المعروف في اللغة ، أنَّ موضوعَ الأدلة قد عُنِيَ باهتمام العلماء قديماً وحديثاً؛ لأنَّ دراسة الأدلة تأتي لتوضيح الأحكام وبيانِ العلةِ الموجبة التي تطرأ على المسائل اللغوية . والذي يطلُّعُ على أحكامِ علومِ العربية يجدُها متنوِّعةً ومتعدِّدةً ، وبتنوعِ تلكِ الأحكام تتنوع أدلَّتُها ، وإنَّ ظاهرة السماع والقياس من الأصول المهمة التي تعتمدُ عليها اللغة ، وقد اختلف البصريُّون والكوفيُّون في هذين المصدرين في عددها وأسمائها ، فهي عند ابن جنِّي (ت: ٣٩٢هـ) كما يذكرُ الإمام السيوطي (ت: ٩١١هـ) ثلاثة: (السماعُ ، والقياسُ ، والاجماعُ)^(٤). وعند ابن الأنباري ثلاثة: (النقلُ ، والقياسُ ، واصطحابُ الحال)^(٥).

(١) الصحاح: ٤ / ١٦٩٨ ، مادة (دل). .

(٢) الإعراب في جمل الإعراب: ٤٥

(٣) الإعراب في جمل الإعراب: ٤٥ ، ولمع الأدلة: ٨١

(٤) ينظر: الاقتراح: ٢٦

(٥) الإعراب في جمل الإعراب: ٤٥ ، ولمع الأدلة: ٨١ ، والعلة الصرفية في كتاب الإصباح لابن

هلال الحلبي (ت: ٩٣٣هـ) جمع ودراسة ، رسالة ماجستير ، للطالب : صلاح العيساوي ، ص : ٣٤.

الفصل الثاني: أصول التعليل الصرفي عند العُكْبَرِي

بيئاً الإمام الشُّيُوطِي فقد مزج بين أدلة ابنِ جنِّي والأدلة التي ذكرها ابنُ الأنباري ، وجعلها أربعة: (السَّماع ، والاجماع ، والقياس ، واستصحاب الحال)^(١).

ولو نُظِرَ لهذه المسألة لوجدنا اتفاق العلماء على أن البصريين أصحُّ قياساً؛ لأنَّهم لا يلتفتون إلى كلِّ مسموعٍ ولا يقيسونَ على الشاذِّ ، وأمَّا الكوفيون لو سمعوا شيئاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً ، ويقيسون عليه.

(١) ينظر: الاقتراح : ١٥٦_١٥٧.

المبحث الأول

السَّماع

السَّماع لغةً: مَصْدَرُ سَمِعَ. وَسَمَاعٌ: هو اسمُ فِعْلٍ بمعنى: (اسْمَعُ) والسَّماعُ: كثيرُ الاستماعِ لما يقالُ وينطقُ به^(١). وعرفه ابن فارس بقوله: "السيئُ والميمُ والعَيْنُ أصلٌ واحدٌ، وهو إيناسُ الشيءِ بالأذنِ مِنَ النَّاسِ وكلِّ ذي أذنٍ"^(٢)، أي ما سمع فشاع وتكلم به الناس.

وأما في الاصطلاح: من المعروف أنَّ للسَّماع عنايةً فائقةً لدى القدماء، وتنوعت تسمياتُهم وتعريفاتهم له، واختلف العلماء في تسميته، ولقد جعلوا للمسموع قواعد وشروطاً مناسبة له^(٣).

ومن ذلك ما سمَّاه أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) بـ (النَّقل) وعرفه بأنَّه: "الكلامُ العربيُّ الفصيحُ المنقولُ بالنَّقلِ الصحيح الخارج عن حدِّ القِلَّةِ إلى حدِّ الكَثَرَةِ"^(٤). وأطلق عليه السيوطي (ت: ٩١١هـ) بـ (السَّماع)، مشيراً بقوله: بأنَّه "ما ثبت في كلام يوثقُ بفصاحتهِ فشمَل كلامُ الله تعالى، وهو القرآن، وكلامُ نبيه ﷺ، وكلامُ العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً"^(٥). وأما ضوابطُ السَّماع، أنَّهم حدَّدوا القبائلَ العربيَّةَ

(١) ينظر: معجم متن اللغة: ٢١٠/٣.

(٢) مقاييس اللغة: ١٠٣/٢.

(٣) ينظر: الشاهد وأصول النحو: ١٢٩.

(٤) الأغراب في جدل الإعراب: ٣٥.

(٥) الاقتراح: ٣٩، ط: البيروني. العلة الصرفية في كتاب الإصباح لابن هلال الحلبي (ت: ٩٣٣هـ).

() جمع ودراسة، رسالة ماجستير، للطالب: صلاح العيسوي، ص: ٣٦.

الفصل الثاني: أصول التعليل الصرفي عند العُكْبَرِي

التي يُسمع عنها، والأماكن البعيدة عن الأعاجم؛ كي لا تتأثر الفصاحة العربية، حدّدوا أيضًا الزمان بنهاية القرن الثاني الهجري في (الحواضر)، ونهاية القرن الرابع في (البوادي)^(١). وهناك طائفة من المُحدثين يفرّقون بين النّقل والسّماع، فمثلاً أن: الدكتور تمام حسان _ قد جعل السّماع أوسع من النّقل، بقوله: "السّماع أشمل في الحقيقة من النّقل؛ لأنّه ربّما اشتمل على الرواية (وهي النّقل)، وعلى مُشافهة الأعراب، (وهي قد تكون بالرحلة أو الوفادة) (٢) وخالفه في ذلك محمود أحمد نخلة _ إذ يقول: "فالنّقل أعمُّ بهذا المعنى وأشمل، إذ يشمل السّماع المُباشر وغير المُباشر" (٣).

وبينما زاده عليهم فرقاً آخر: وهو الدكتور علي أبو المكارم بين السّماع والرواية بقوله سنطلق اصطلاح (السّماع) على ما يرويه العالم بعد ما سمعهُ بنفسه، وأمّا ما يرويه عن عالمٍ آخر، أو عن جيلٍ سابقٍ من العلماء، أو عن مُصنّفٍ من المصنّفات اللّغويّة، أو كتابٍ من كُتُب النّحو، فلا نعدّه سماعاً، وإيّا نعدّه رواية" (٤).

فالسّماع أو النّقل هو الأصل الأوّل من أصول النّحو العربي، ويقابله في أصول الفقه: (الكتاب والسّنة). ويُعدّ الأساس الأوّل الذي اعتمده علماء اللّغة في بناء القواعد النّحويّة والصّرفيّة، وجميعُ الأصول الأخرى مستندة إليه، فهو الذي أمدّ تلك الأصول بالمادّة اللّغويّة. حتى القياس فهو مُستندٌ عليه، والدليل: من ذلك ما ذكره ابنُ جنّي: "إذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب، وعُدل عن

(١) ينظر: أصول النحو العربي : لـ (دكتور محمود نخلة) : ٥٦، والتعليل اللغوي عند الكوفيين: ٣٥

(٢) الأصول : لـ (تمام حسان) : ٦١-٦٢.

(٣) أصول النحو العربي لـ (دكتور محمود نخلة) : ٣١ . العلة الصرفية في كتاب الإصباح لابن هلال الحلبي (ت: ٩٣٣ هـ) جمع ودراسة، رسالة ماجستير، للطالب: صلاح العيساوي، ص ٣٧.

(٤) أصول التفكير النحوي : لـ (دكتور علي أبو المكارم) : ٣٣

الفصل الثاني: أصول التعليل الصرفي عند العُكْبَرِي

القياس إلى السماع^(١) . ومن ذلك أيضًا ما ذكره الإمام الشَّيْطِي بِقَوْلِهِ: "وَكُلُّ مِنَ الْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُسْتَدٍّ مِنَ السَّمَاعِ ، كَمَا هُمَا فِي الْفَقْهِ كَذَلِكَ"^(٢) .

وعلى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ قَدْ أَلْفَتْ الْكُتُبُ وَاهْتَمَّتِ الرِّسَالُ وَالْأَطَارِيحُ كَثِيرًا فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ ؛ وَسَأَكْتَفِي بِالْإِحَالَةِ إِلَى مَنْ سَبَقَنِي بِالْكِتَابَةِ إِلَى هَذَا الْجَانِبِ الثَّمِينِ ؛ لِذَلِكَ سَتَتَحَدَّثُ عَنْهَا بِشَكْلِ مُوجِزٍ . وَمِنَ الْمَعْرُوفِ أَنَّ هَذِهِ الْأَدْلَةَ جَاءَتْ ضَمَنَ سِيَاقِ الْأُصُولِ النَّحْوِيَّةِ ، فَهَذَا لَا يَمْنَعُ تَنَاوُلَهَا ضَمَنَ أَدْلَةِ الْأَحْكَامِ الصَّرْفِيَّةِ؛ لِأَنَّ كَلًّا مِنَ الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ وَالصَّرْفِيِّ يَدْرُسُ أَدْلَتُهُ مِنَ الْكُتُبِ نَفْسِهَا .

وَمِثَالُ عِلَّةِ السَّمَاعِ عِنْدَهُ أَيْضًا مَا عَلَّلَهُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٣):

وَجَامِلٌ خَوْعٌ مِنْ نَبِيهِ زَجَرُ الْمُعَلَّى أَضْلًا وَالسَّفِيحُ

ذَهَبَ الْعُكْبَرِيُّ مُفَسِّرًا اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ فِي قَوْلِهِمْ: (الْأُصْلُ ، وَالْجَامِلُ) عَلَى أَنَّ اسْمَ الْجَمْعِ يَجْرِي

عَلَيْهِ حُكْمُ الْوَاحِدِ، فَقَالُوا: هُوَ (الْجَامِلُ)^(٤) وَ (الْأُصْلُ)^(٥) ، وَذَلِكَ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

ذَكَرَهَا الْمُبَرِّدُ إِلَى أَنَّ (الْأُصْلُ) بَضْمَتَيْنِ جَمْعَ (أَصِيلٍ) ؛ لِأَنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَلْفَاظِ ،

فَيُقَالُ: (أَصِيلٌ) بِكسر الصَّادِ وَسكون الياءِ ، وَ (أُصْلٌ) مِثْلَمَا يُقَالُ: (قَضِيبٌ) وَ (قُضْبٌ)^(٦) .

وَتَابِعَهُ فِي الْعِلَّةِ ذَاتَهَا ابْنُ دُرَيْدٍ (ت: ٣٢١هـ) ، وَابْنُ فَارِسٍ (ت: ٣٩٢هـ) ، وَالْبَطْلَيْوسِيُّ (ت:

٥٢١هـ) ، وَابْنُ الشَّجَرِيِّ (ت: ٥٤٢هـ) ، وَابْنُ بَرِّي (ت: ٥٨٢هـ) .

(١) المنصف : ٢٧٩

(٢) الاقتراح : ٢٢

(٣) البيت من البحر السريع، وهو لطرفة بن العبد ورد في ديوانه: ٢٠ .

(٤) الجَامِلُ : وهو الْجَمَلُ مِنَ الْإِبِلِ زَوْجُ النَّاقَةِ ... وَالْجَامِلُ : الْقَطِيعُ مِنَ الْإِبِلِ مَعَ رُوعَاتِهِ وَأَرْبَابِهِ . الصَّحاح :

١٦٦١/٤ ، مادة (جَمَلٌ)

(٥) وَالْأَصِيلُ: الْعَشِيَّةُ، وَهُوَ الْوَقْتُ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى الْمَغْرِبِ. ينظر: تاج العروس: ٤٤٩/٢٧ مادة (أ ص ل) .

(٦) ينظر: الكامل: ٥٣/٣ .

والحميري (ت: ٥٧٣هـ) ^(١)، والعُكْبَرِي مُعَلِّلاً بِقَوْلِهِ : " والأُصْلُ : العَشِي ، وهو الوقت الذي كانوا يضربون فيه بالقِدَاح . ويدلُّ على أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الْوَاحِدِ : قوله خَوَّعَ ، ولم يقل : خَوَّعَتْ ، ولا خَوَّعَنَ " ^(٢).

بينما الفَرَّاء ذكرها مرة أخرى فيما أخذَ عنه من العلماء إلى أَنَّ (الأُصْل) بضمَّتَيْن مُفْرَدٌ، وَقَدْ يَكُونُ جَمْعاً لـ (أَصِيل)، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ مَا سَمِعَ عَنْهُ، قَالَ الحميري: "قَالَ الْفَرَّاءُ: جَمَعَ أَصِيل (أُصْل)، وَقَدْ يَكُونُ أَصْلٌ وَاحِداً" ^(٣). وأنشد قول الشاعر ^(٤):

وَلَا بِأَحْسَنَ مِنْهَا إِذْ دَنَا الْأُصْلُ

والشَّاهِدُ فِيهَا قَوْلُهُ : (دَنَا الْأُصْل) دَلِيلٌ عَلَى إِفْرَادِهِ. وتابعه عليها العُكْبَرِي فِي هَذِهِ الْعِلَّةِ ^(٥).
ومِمَّنْ حَذَا حَذُو الْعُكْبَرِي مِمَّنْ جَاءَ بَعْدَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، ابنُ عُصْفُور (ت: ٦٦٩هـ) وأبو حَيَّان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، والعيني (ت: ٨٥٥هـ)، والوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، والسُّيُوطِي (ت: ٩١١هـ) وعبد القادر البَغْدَادِي (ت: ١٠٩٣هـ) ، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُمْ شَبَّهُوا بِ (رُغْف) وَ (رَغِيف) ^(٦).
وخلاصةً مِمَّا ذَكَرْتُ فِي هَذِهِ الْعِلَلِ الْوَارِدَةِ بَعْدَ عَرْضِ آرَاءِ الْعُلَمَاءِ ، وَلَوْ نَظَرْنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَوَجَدْنَا أَنَّ (الأُصْل) مُفْرَدٌ وَلَيْسَ جَمْعاً فِي هَذِهِ الْأَبْيَاتِ الْمَذْكُورَةِ وَهُوَ الرَّاجِحُ فِيهَا؛ وَمِنْ ذَلِكَ لَعَلَّتَيْنِ:

^(١) ينظر: جمهرة اللغة: ٦٦٣/٢، مقاييس اللغة: ١١٠/١ (أ ص ل)، الاقتضاب: ٤٢٣/٣، أمالي ابن الشجري:

٣٨١/١، شرح شواهد الإيضاح: ٥٦٦، شمس العلوم: ٢٧٤/١

^(٢) شرح التكملة للعُكْبَرِي : ٧٥٣ / ٢

^(٣) شمس العلوم: ٢٧٤/١

^(٤) عجز البيت من بحر البسيط، وهو للأعشى في ديوانه: ٥٧.

^(٥) ينظر: شرح التكملة للعُكْبَرِي: ٧٥٣/٢.

^(٦) ينظر: المفتاح: ٥٢٩/٢ ، و المقاصد النحوية: ١٢٧٠/٣، و شرح التصريح: ٤٠٠/١، و الموفور من شرح

ابن عصفور: ٣٤٩، همع الهوامع: ٣٧٤/٣، خزانة الأدب: ٣٢٠/١.

الفصل الثاني: أصول التعليل الصرفي عند العُكْبَرِي

العِلَّة الأولى: إِنَّهُ قَالَ: (خَوَع)^(١) ، وَلَمْ يَقُلْ: (خَوَعَتْ)، وَلَا (خَوَعَنَ)، وقوله: زَجُرَ هُوَ فَاعِل (خَوَع)، وهذا يدلُّ على أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الْمُفْرَدِ^(٢).

العِلَّة الثانية: أَنَّ اعْتِمَادَهُمْ عَلَى السَّمَاعِ مِنْ أَقْوَالِ الْعَرَبِ وَأَمْثَالِهِمْ ، وَمِمَّا أَنْشَدَهُ الشُّعْرَاءُ ، وَالْمَسْمُوعُ هُوَ الْأَصْلُ الْأَسَاسُ عِنْدَهُمْ فِي وَضْعِ أُسُسِ قَوَاعِدِ اللُّغَةِ ، وَالْحَمْلُ عَلَى الْمَسْمُوعِ فِي الْإِنْفِسَاحِ أَوْلَى مِنَ الْحَمْلِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَلْفَاظِ؛ لِأَنَّ عَنْ طَرِيقِهِ يَعْرِفُ مَا يَجُوزُ مِنْ تَرَاكِبِ اللُّغَةِ وَأَبْنِيَتِهَا.

وخلاصة القولِ أَنَّ السَّمَاعَ يَعُدُّ رَكْنًا مَهْمًا مِنْ أَرْكَانِ أَصُولِ النَّحْوِ؛ لِأَنَّهُ عَنْ طَرِيقِ أَهْمِيَّتِهِ يَتِمُّ ارْتِبَاطُهُ بِالْإِحْتِجَاجِ لِلُّغَوِيِّ ، فَمِنْهُ يَأْتِي إِثْبَاتُ كُلِّ الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ ، لِذَلِكَ تَتَوَعَّدُ مَظَاهِرُ الْإِسْتِشْهَادِ بِالسَّمَاعِ عِنْدَ الْعُكْبَرِيِّ فَاسْتِشْهَدَ بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، وَالْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ وَالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ ، وَكَلَامِ الْعَرَبِ وَلَهْجَاتِهِمْ ، وَسَأَتَكَلَّمُ عَنْهَا بِشَكْلِ مُوجِزٍ فِي هَذَا الْفَصْلِ ...إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(١) الخَوَع : جَبَلٌ أَبْيَضٌ يُلُوحُ بَيْنَ الْجِبَالِ . اللسان : ٨٠/٨ ، مادة (الخاء)

(٢) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ٧٥٢/٢ ، و٧٥٣.

المطلب الأول

استدلاله بالقرآن الكريم

القرآن الكريم : "هو الكلام المعجز، المنزل على النبي ﷺ"، المكتوب في المصاحف المنقول بالتواتر، المتعبد بتلاوته ولو بآية منه" (١) . بينما ذكره الإمام الزركشي (ت ٧٩٤هـ) بقوله : "هو الوحي المنزل على مُحَمَّدٍ (ﷺ) وسلم للبيان والإعجاز" (٢).

إنَّ اللغة إذا وَرَدَتْ في القرآن فهي أَفْصَحُ ممَّا في غير القرآن لا خلاف في ذلك (٣) - حسب قول السيوطي. وقد عرّفه الدكتور مصطفى ديب ، ومحيي الدين ديب بقولهما هو : "اللفظ العربي المعجز، الموحى به إلى مُحَمَّدٍ (ﷺ) بواسطة جبريل عليه السلام، وهو المنقول بالتواتر، المكتوب في المصحف، المتعبد بتلاوته، المبدوء بسورة الفاتحة، والمختوم بسورة الناس" (٤). على أنه أشهر تعريفاته .

وممَّا لا شك فيه ، أنَّ القرآن الكريم أَصْحُ النُّصوص التي يحتجُّ بها علماء المفسرين واللغة ، والدليل على ذلك : قولُ الفراء (ت ٢٠٧هـ): "والكتابُ أعربُ وأقوى في الحُجَّةِ مِنَ الشَّعرِ" (٥). وقول الإمام السيوطي: "أمَّا القرآنُ فكلُّ ما وردَ أنَّه قُرئَ به جازَ الاحتجاجُ به في العربيَّة، سواءَ كانَ مُتواتراً، أو آحاداً" (٦).

(١) الإتيان في تعليم أحكام القرآن : ٣/١.

(٢) البرهان في علوم القرآن : ٣١٨ / ١

(٣) ينظر : المزهري في علوم اللغة وأنواعها : ١٦٨/١.

(٤) الواضح في علوم القرآن : ١٥

(٥) معاني القرآن للفراء : ١٤/١

(٦) الاقتراح في أصول النحو : ٣٩

أ- استدلاله بالآيات القرآنية في مواطن التعليل :

١- علة الإتيان :

فسّر العُكْبَرِيُّ في مسألة حكم الساكنين إذا التقيا ، أنَّ الحرف الثاني من الكلمة التي فيها الساكن الثاني مضمومٌ ضمةً لازماً ، نحو قوله تعالى: ﴿يُنْصَبُ وَعَذَابٌ﴾^(١) وفي الحركة وجهان : أحدهما : على الضم اتباعاً للضم لها ، لسكونه ونظير ضم همزة الوصل إذا انضم الثالث ؛ لأنَّ الغرض من الجميع التوصل إلى النطق بالساكن . والثاني : الكسر على الأصل ؛ لأنَّ واصل ما حُرِّك منها الكسر^(٢) .

٢- علة الأصل:

ومنها في باب المؤنث والمذكر فقد استدلل العُكْبَرِيُّ على تأنيث بعض الكلمات وهي بغير علامة تأنيث، منها كلمة (نار)، فالدليل على تأنيثها مجيؤها في القرآن الكريم بسياق التأنيث، إذ قال: " وأما النار، فمؤنثة، لقوله تعالى: ﴿هَذِهِ النَّارُ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾^(٣)، ﴿النَّارِ ذَاتِ الْوُفُودِ﴾^(٤)، وجمعها أنور، وهذا يدل على التأنيث كأعناق وألسن، وتصغيرها نُؤِيرَ ومنها في باب المؤنث والمذكر فقد استدلل العُكْبَرِي على تأنيث بعض الكلمات وهي بغير علامة تأنيث،

(١) سورة ص من الآية: ٤١-٤٢ .

(٢) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ١٣٧/١

(٣) سورة الطور من الآية : ١٤ .

(٤) سورة البروج من الآية : ٥ .

منها كلمة (نار)، فالدليل على تأنيثها مجيئها في القرآن الكريم بسياق التأنيث، إذ قال ، على الأصل، وكذلك إذا أُريد بها السمة على البعير لأنها تحصل بالنار فكأن النار فيها" (١).

٣_علة الحمل على المعنى:

نَبَّهَ العُكْبَرِي في مثال (الطَّاغُوت) فَإِنَّهُ يَذْكُرُ وَيُؤَنِّثُ ، ومصدره (الرَّغْبُوت) و(الرَّهْبُوت) والأكثر في لامه أَنْ تكونَ ياء ؛ نحو قولهم : (الطُّغْيَان) وقيلَ : أصلها من الواو نحو : (طُغُوت) و(تَطْعَى) ، وَإِنَّ هذا على كلا الوجهين أصله (طُغُوت) أو (طُغْيوت) ، فلو تُركَ هكذا ، لتحركت الياءُ وانفتح ما قبلها فكانت تقلبُ ألفًا ثم بعدها تُحذف ؛ لا لتقائها مع الواو الساكنة ؛ والسبب في ذلك أنه لما كان يميل إلى الحذف ، قُدِّمَتْ فُجِعِلَتْ في موضع العين ثم فُعلَ فيها ما فُعلَ بالياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها ، فصارت (طاغوتا) على وزن (فُلُوت) على أَنَّهُ مفرد وذلك بدليل قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا

أَن يَكْفُرُوا بِهِ﴾ (٢) والقياس فيه (تَطْعَى)؛ والسبب أيضًا لَأَنَّهُ مصدر ، والمصدر جنسٌ ، فوَحَّدَ ما لم تختلف أنواعه . والمعنى المراد في القرآن هو (الصَّنم) . وقيل : كلُّ معبودٍ من دون الله ، وهذا من باب الوصف بالمصادر . والدليل على التأنيث نحو قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ أَجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَى فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ (٣) وَإِنَّمَا أَنْتَ ؛ لَأَنَّهَا بمعنى الأصنام (٤).

(١) شرح التكملة العُكْبَرِي: ٥٧٠/١.

(٢) سورة النساء من الآية: ٦٠.

(٣) سورة الزمر من الآية: ١٧.

(٤) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ٢٠٦/١.

٤ - علة تضاد:

ومن ذلك ما أشار إليه العُكْبَرِي في باب حروف الزيادة أن الهاء تزداد في الوقف؛ لإثبات حركة الحرف الموقوف عليه، فمعلوم أن الوقف يُذهب حركة الحرف ولأجل إرجاعه زادوا الهاء كما زيدت الهاء في الندبة؛ إذ قال: " وقد زيدت الهاء في الوقف نحو قوله تعالى : ﴿وَلَمْ أَدرِ مَا حِسَابِي﴾ ^(١) ، والعلة في ذلك أن الوقف يُذهب حركة الحرف، فجمعوا بين الغرضين، وعلى هذا زيدت في الندبة كقولهم: (وازيادة)، وتسمى هاء السكت ^(٢).

٥ - علة الحمل على النسب:

ذكر العُكْبَرِي في معرض حديثه، أن الصفات التي تجري على المؤنث بغير هاء نحو: (طالق ، حائض ، ومرضع ، وعاصف) ، وإنما من أثبت التأء فيها إنما حملة على الفعل ؛ لأنك تقول: حاضت تحيض ، فهي حائضة ، وطلقت ، فهي طالقة . نحو قوله ﴿تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ ^(٣) ثم قال : ﴿وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا﴾ ^(٤) فأجرى (مرضعة) على الفعل ، ونبّه بقوله (ذات حمل) أي حملة على النسب .ومنه أيضا نحو قوله تعالى ﴿عِشَّةٌ رَّاضِيَةٌ﴾ ^(٥) ذكر عبد القاهر الجرجاني فيها وجهين : إحداهما: أنه حملة على النسب ، أي ذات رضى .

(١) سورة الحاقة من الآية : ٢٦

(٢) ينظر: شرح تكملة العُكْبَرِي: ١٠٥١/٢

(٣) سورة الحج من الآية: ٢ .

(٤) سورة الحج من الآية: ٢ .

(٥) سورة القارعة من الآية: ٧ .

وإنما حملوها على ذلك ؛ لأنَّ العيشةَ مَرْضِيَّةً ، فلما عدل بها عن فاعله ، جعل ذلك حملاً على النسب^(١) .

٦- علة النظر :

ومن ذلك تفسير العُكْبَرِي علة إجراء (قيم) قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتُ رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾^(٢)، مجرى وزن الفعل، إذ قال: " الأكثر في (قيم) أن يكون جمع (قيمة)، وأن الجمع أُعل لما أعل الواحد، ولا معنى لذلك في قوله: تُجَنِّدُ، فعند ذلك يُعدل إلى أنه مصدر على (فعل، نحو (رضا)، و(شرى)، و(زنى)، وأصله (قوم)؛ لأنه من (قام يقوم)، أي: ثَبَّتَ وتمَّ، ولما أعل في الفعل أُعل في المصدر؛ لقرب ما بينهما، وليس بصفة؛ إذ ليس في الكلام صفة على (فعل) إلا قولهم: عدى، وسرى^(٣) .

٧- علة التوكيد :

فسر العُكْبَرِي في باب جمع التكسير إلى أن جمع الكثرة على أربعة أوزان وهي : (فَعَال، فُعُول، فُعْلَان، فُعْلَان)، وذكر العُكْبَرِي أن ما كان على وزن (فَعْل)؛ يلحق به التاء؛ لتوكيد تأنيث الجمع، إذ قال: " وقد ألحقوا جمع (فَعْل) التاء لتوكيد التأنيث، وقالوا: (فَحْل وفحولة)، و(بَعْل وبعولة) (قَالَ تَعَالَى: ﴿أَرْحَمُهُنَّ إِنَّ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَوَعَوَّهِنَّ أَحَقُّ﴾^(٤) »^(٥) .

(١) ينظر: شرح تكملة العُكْبَرِي: ٥٢٢/١-٥٢٣-٥٢٤

(٢) سورة الأنعام من الآية : ١٦١

(٣) شرح التكملة للعكبري: ١١٨١/٢ .

(٤) سورة النور من الآية : ٣١ .

(٥) شرح تكملة العُكْبَرِي: ٦١٨/٢

٨- علة الأولى:

وضح العُكْبَرِي من خلال حديثه عن باب (الإعلال) عن الصفة المحضة نحو قَالَ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ إِذَا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾^(١) على أَنَّ الياء تقرأ على حالها ، إلا أَنَّ أَوَّلَ الكلمة حَقُّها الضَّمُّ ؛ والسبب أنه ليس في الصفات على وزن (فَعْلَى) بالكسر ؛ بل الضَّمُّ نحو (دُنْيَا ، وَقُصْوَى) ولو أخرجوها على الأصل وهو الضَّمُّ فيما تقدّم لقلبَتِ الياء واوًا ؛ ومن ذلك كان إقرارها على الياء أولى من الضَّمِّ ؛ لأنَّ الضَّمَّ يُوجبُ تبديل حرفٍ بحرفٍ هو أثقلُ منه مع ثَقُلِ الضَّمِّ ؛ لأنه إذا كسر الأول بقي الحرف على خَفَّتِهِ ، والكسرُ عندهم أخف من الضم^(٢) .

٩- علة التخفيف:

ذكر العُكْبَرِي في باب تخفيف الهمز أنهما يلتقيان في كلمتين، واستشهد بقوله تعالى: ﴿جَاءَ أَشْرَاطُهُا﴾^(٣)، وقوله: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾^(٤)، وأشار إلى أن اجتماعهما في كلمتين ، ومنه مذهبين:

المذهب الأول: حذف الهمزة الثانية وإبقاء الأولى، وهو مذهب الخليل، فتقول: (جاء شرطتها)، وحجه الخليل أن الثقل يقع بالتكرار، والتكرار بالهمزة الثانية فتحذف تخفيفا ، وقد تنزلت الهمزة الثانية منزلة التاء إذا اجتمعا في كلمة تحذف الثانية نحو قوله تعالى :

﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾^(٥)، ونحو قراءة أبي عمرو ﴿ءَالِدُ

وَأَنَا عَجُوزٌ﴾^(١) بتخفيف الثانية.

(١) سورة النجم من الآية: ٢٢.

(٢) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ١٢٢١/٢

(٣) سورة محمد من الآية: ١٨.

(٤) سورة النساء من الآية: ٥

(٥) سورة هود من الآية: ١٠٥.

المذهب الثاني: حذف الهمزة الأولى وإبقاء الثانية وهو مذهب القراء : وحجتهم أن التغيير في آخر الكلمة أولى من التغيير في أولها؛ لأن الآخر موضع الاعتلال، وبه يحصل الغرض من اجتماع الهمزتين.

وأشار العُكْبَرِي أن العلة من حذف الهمزة في الموضعين التخفيف^(٢).

١٠_ علة الاستغناء:

ذكر العُكْبَرِي في باب جمع التكسير أن ما حذف لامه ولحقته تاء التأنيث يكون جمعه على ضربين، الأول: يجمع بالالف والتاء أو الواو والنون، والثاني: يكسر ويرد المحذوف إليه ولا يجمع بالالف والتاء أو الواو والنون؛ **لاستغنائهم عنها** بعودة لامه المحذوفة، نظير ذلك في (قرء) فهي محذوفة اللام، وتجمع على (قروء) عادت لامه المحذوفة في التكسير وهو الواو؛

لأن أصلها (أقرو)، واستشهد بقوله **قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾**^(٣) أوثق

قوله : "وأما (شِفة) فأصلها (شَفْهَة) لقولهم في الجمع: (شِفاه)، فحذفت لامها وردت في التكسير، فاستغنوا بذلك عن التعويض بالواو والنون، ونظير ذلك استغنائهم ب (شُسُوع) و (قُرُوء) في مثل قولهم ثلاثة شسوع، عن (أقرو) و (أشسع)"^(٤).

١١- علة الخروج عن الأصل:

نَبَّهَ العُكْبَرِي في تكملة عن الصفة في : "(قُضِيَا) فهي صفة، والأكثر والأقيس أن تكون بالياء مثل (دُنْيَا)، وقد جاءت بالواو، **وخرجت عن الأصل** المخالف لبابها كما جاء (القُود) و (الحركة)

على الأصل، قال تعالى: **﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدُوِّ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدُوِّ الْقُصُوى﴾**^(٥)»^(٦).

(١) سورة هود من الآية ٧٢

(٢) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ٢٤٦/١.

(٣) سورة البقرة من الآية: ٢٢٨

(٤) شرح التكملة للعكبري: ٦٩٥-٦٩٦/٢

(٥) سورة الأنفال من الآية: ٤٢

(٦) شرح التكملة للعكبري: ١٢٢٠/٢

١٢ - علة الطرف:

ومن ذلك أيضًا ما ذكره في أن: "لام السوء ياء؛ لما ذكرناه في سري، من أن عينه واو، فتكون لامه ياء؛ حملاً على الأكثر، ولكنها قلبت همزة؛ لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، ومما جاء في القرآن بهذا المعنى قوله عز وجل: ﴿قَرَأَهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾^(١) " (٢).

ب_ استدلاله بالآيات القرآنية على المسائل الصرفية :

- ١ - الاشتراك اللفظي بين المفرد والجمع، أو المثنى والجمع: ومن أوجه أنه يطلق لفظة الواحد ويُراد به الجمع ، واستدل العُكْبَرِي على بقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾^(٣) ، فقد اطلق لفظه المفرد (طفلاً) الجمع، وأراد به الجمع^(٤)، واستشهد بقوله تعالى: ﴿رَبِّ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَايِزٌ﴾^(٥)، فقد أطلق لفظة (منها) وهي مفرد ويراد به الجمع^(٦)، وأشار العُكْبَرِي في موضع آخر أنه قد يطلق لفظة الجمع ويراد به المثنى
- ٢ - واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالْمَسَارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٧) فأطلق لفظة الجمع وهي (فأيديهما) ويريد به التنثية؛ لأن المراد يمينهما؛ لأنهما المقطوعان في أول مرة^(٨).

(١) سورة الصافات من الآية: ٥٥

(٢) شرح التكملة للعكبري: ٤٠٥/١

(٣) سورة الحج من الآية: ٥

(٤) ينظر: شرح تكملة العُكْبَرِي: ٥٦٠/١

(٥) سورة النحل من الآية: ٩

(٦) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ٦٠٥/١

(٧) سورة المائدة من الآية: ٣٨

(٨) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ٧٤٦/٢

٣- مجيء الصفات التي تختص بالمؤنث بلا هاء حملاً على النسب:

ومن ذلك ما ذكره العُكْبَرِي في باب المذكر والمؤنث في أن الصفات التي تجري على المؤنث فقط تأتي بلا هاء نحو: (مرضع، وحائض وقاعد وغيرها) وتوجيهها أنها على النسب، أي: إن يقدر موضع الصفة (ذات) التي بمعنى صاحب، وتضيفها إلى المصدر الذي هو أصل الصفة فتقول في: امرأة طالق ، أي: ذات طلاق ، وهو توجيه الخليل وافقه العُكْبَرِي واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ﴾^(١).^(٢)

٤- مجيء الصفات التي تختص بالمؤنث بهاء حملاً على الفعل:

ومنه أيضاً ما نبّه عليه العُكْبَرِي في أن من أثبت الهاء في الصفات التي تختص بالمؤنث حملة على الفعل فتقول : حاضت تحيض فهي حائضة، وطلقت فهي طالقة، واستشهد العُكْبَرِي بمن اثبت بقوله تعالى: ﴿وَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا﴾^(٣).^(٤)

٥- مجيء صيغة (افْتَعَلْتُ) على معني (فَعَلَ):

شرح العُكْبَرِي في باب المصادر الزوائد اللاحقة لبنات الثلاثة من غير أن تكون بها على وزن بنات الأربعة أن (افتعلت) ما يستوي في الزنة تأتي على خمسة اضرب منها بمعنى (فَعَلَ)، نحو: قَطَعَ اقْتَطَعَ، وَسَلَّ اسْتَلَّ، وزيادة التاء في افتعل تدل على قوة المعنى، واستشهد بقوله تعالى:، إذ قال نقلاً عن المبرد: "قال أبو العباس : وزيادة التاء ههنا تدل على قوة المعنى، وليست هذه القوة موجودة في الفعل ألا ترى أن (اكتسب يختص بالسيئات، وكسب يقع للخير والشر، قال تعالى: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٥)

(١) سورة الحج من الآية ٢:

(٢) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ٥٢١/١-٥٢٢.

(٣) سورة الحج من الآية ٢ :

(٤) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ٥٢٢/١.

مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴿١﴾ ، ف (كسبت) وهنا للخير، وقال الله تعالى: ﴿وَلَا

تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾^(٢)، وقال تعالى ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾^(٣)، وإنما زادوا التاء في

(اكتسب) للسيئة لزيادة المشقة في سببها وأثرها؛ فبسببها: النهي فمرتكب السيئة تكلف

مخالفة النهي، وأثرها : العقاب وهكذا، وإذا تصفحت جميع (افتعل) فهت منه هذا

المعنى^(٤) .

٦- مجيء المصدر على وزن (فُعَال) بمعنى (مفعول):

واستشهد العُكْبَرِي بقوله تعالى: ﴿قَدْ أُوْتِيتَ سُؤْلَكَ يَمُوسَىٰ﴾^(٥)، أي مسؤولاً^(٦).

٧- مجيء مصدر ما كان بابيه على وزن (فَعْل يَفْعَل) على وزن (فِعَال):

قال العُكْبَرِي: "وقد جاء على (فَعَال) نحو: كتب يكتب كتابًا، ومنه قوله تعالى، ومنه

قوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾^(٧)، وهو في معنى (الكَتَب) و (الكِتَابَة)"^(٨).

٨- مجيء مصدر ما كان على وزن (فَعْل يَفْعَل) على وزن (فُعَال):

قال العُكْبَرِي: "(وَفَعَال) نحو: سمعت سماعًا ، مُسْتَشْهَدًا بقوله تعالى :

﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾^(٩) ، أي: مواضع سَمْعِهِمْ"^(١٠).

(١) سورة البقرة من الآية ٢٨٦ .

(٢) سورة الأنعام من الآية : ١٦٤

(٣) سورة البقرة من الآية : ٨١.

(٤) شرح التكملة للعكبري: ٩١٦/٢-٩١٧.

(٥) سورة طه من الآية: ٣٦.

(٦) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ٨٩٦/٢.

(٧) سورة النساء من الآية : ٢٤.

(٨) شرح التكملة للعكبري: ٨٩٤/٢

(٩) سورة البقرة من الآية: ٧

٩- جمع الصفات التي على وزن (فُعْلَاء) على وزن (فِعَال):

إذ ذكر العُكْبَرِي في جمع التكسير في باب جمع ما كان من الصفات على أكثر من أربعة أحرف، أن ما كان على وزن (فُعْلَاء) يجمع على (فِعَال)، إذ قال: "الوزن الخامس: (فُعْلَاء) نحو: عُشَوَاء، ونُفَسَاء، فإنه يكسر على (فِعَال)، نحو: نِقَاس، وعِشَار، وقال الله تعالى: ﴿وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ﴾^(٢) " (٣).

٩- بيان المعنى:

ومن ذلك ما بينه العُكْبَرِي بأن (الربا)، و(الصبا) من الواو واستشهد بقوله تعالى: ﴿فَلَا يَرْبُوا عِنْدَ اللَّهِ﴾^(٤) وقوله: ﴿وَلَا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾^(٥)؛ إذ قال: "وأما الربا فهو من الواو؛ لقولهم: رَبَا الشيءُ يَرْبُو، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا يَرْبُوا عِنْدَ اللَّهِ﴾^(٦)، وأما الصبا فمن الواو؛ لقولهم: صَبَا يَصْبُو، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾^(٧) " (٨).

ج- سِمَاتُ اسْتِشْهَادِهِ بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

ومِمَّا يُلَاحَظُ مِنْ اسْتِشْهَادِ الْعُكْبَرِي بِالآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ أُمُورٌ عَدَّةٌ مِنْهَا:

(١) شرح التكملة للعكبري: ٨٩٥/٢

(٢) سورة التكويد من الآية: ٤

(٣) شرح التكملة للعكبري: ٨٠٣/٢

(٤) سورة الروم من الآية: ٣٩

(٥) سورة يوسف من الآية: ٣٣

(٦) سورة الروم من الآية: ٣٩

(٧) سورة يوسف من الآية: ٣٣

(٨) شرح التكملة للعكبري: ٤٠٢-٤٠٣

الفصل الثاني: أصول التعليل الصرفي عند العُكْبَرِي

١_ استشهاده بكلمة واحدة من القرآن الكريم: ومن ذلك الآتي:

- استشهد العُكْبَرِي بقوله تعالى: ﴿قَارِئُ﴾^(١) في باب الإمالة على إمالة كسرة الراء؛

لأنها أقوى من حرف الاستعلاء (القاف)^(٢)، واستشهد بقوله تعالى ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ

بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ بَلَيِّنَنِي لَمْ أُوتِ كِتَابِيَةَ﴾^(٣)، و﴿وَلَمْ أَذِرْ مَا حَسَابِيَةَ﴾^(٤).

- في باب زيادة الحروف على زياد هاء السكت ؛ لأجل الإتيان بحركة الحروف

الموقوف^(٥)، وبقوله تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ﴾^(٦) في باب التقاء الساكنين على أنهم حركوا

(تضار) للاتباع^(٧).

٢_ ترك التنبيه على الآية القرنية: ومن ذلك الآتي:

- ومن ذلك ما أشار إليه العُكْبَرِي في باب زيادة الهمزة في زنه (أفعل) إذ قال: "إن الهمزة

زائدة ووزنه (أفعل)، واشتقاقه من (ولق) إذا أسره، ومنه قراءة بعضهم ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ

بِالسِّنِّكُمْ﴾^(٨)، أي تُسرِّعون القول فيه"^(٩).

- ومن ذلك أيضا ما ذكره في باب الإبدال في جواز إبدال الواو همزة اذا وقعت أولا

مضمومة غير لازمة ومنفرده فقال: "فأما الواو إذا وقعت أولا مضمومة ضمًا لازماً

(١) سورة الإنسان من الآية : ١٥

(٢) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ٩٥٦-٩٥٧/٢

(٣) سورة الحاقة من الآية : ٢٥

(٤) سورة الحاقة من الآية : ٢٦

(٥) ينظر: شرح التكملة للعكبري : ١٠٥١/٢

(٦) سورة البقرة من الآية : ٢٣٣

(٧) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ١١٨/١

(٨) سورة النور من الآية ١٥

(٩) شرح التكملة للعكبري: ٩٩٦/٢ ، ينظر : المحتسب : ١٠٤/٢.

وانفردت فإنّ ابدلها همزة جائز غير لازم، مثاله قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتَتْ﴾^(١)،

وأصله (وقتت)؛ لأنه من (الوقت)"^(٢).

٣_ الاستشهاد بأكثر من آية على المسألة الواحدة ، ومن ذلك الآتي:

١_ إذ قال العُكْبَرِي في باب همزة الوصل: "إن الغرض من همزة الوصل التوصل إلى النطق بالساكن، فإذا كان قبل الساكن متحرك غير همزة الوصل، أمكن النطق بالساكن، فتحذف همزة الوصل؛ لعدم العلة الموجبة للإتيان بها، وإذا وقعت همزة قبل الساكن أبقيت الاستفهام وفتحت همزته وحذفت همزة الوصل لما ذكرنا، ولو لم تفعل ذلك، لم يكن على الاستفهام دليل وذلك تفسير ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ...﴾^(٣) ، وكقوله: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾^(٤) ، ولو

كسرت، لكان خبراً ، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَطْلَعَ الْغَيْبِ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾^(٥)، عند الرحمن وهو كثير"^(٦).

٢_ أشار العُكْبَرِي في باب المصادر إلى أن الفعل على ثلاثة أقسام، متعدٍ، ولازم، ومتعدي مرة ومرة لازم، واستشهد على المتعدي بقوله تعالى ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ﴾^(٧)، وقوله:

﴿يَقُولُونَ لَيْنَ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ﴾^(٨)، وعلى اللازم بقوله ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ﴾^(٩) ^(١٠).

(١) سورة المرسلات من الآية: ١١

(٢) شرح التكملة للعكبري: ١٠٦١/٢.

(٣) سورة المنافقون من الآية: ٦

(٤) سورة الصافات من الآية : ١٥٣

(٥) سورة مريم من الآية : ٧٨

(٦) شرح التكملة للعكبري: ١٦٩/١

(٧) سورة التوبة من الآية: ٨٣

(٨) سورة الطارق من الآية : ٨

(٩) سورة المنافقون من الآية: ٨

(١٠) ينظر: شرح تكملة العُكْبَرِي: ٨٩٩/٢

الفصل الثاني: أصول التعليل الصرفي عند العُكْبَرِي

٣_ ذكر العُكْبَرِي في باب جمع التكسير أن العير تجمع بالألف والتاء لتأنيث معناها واستشهد على تأنيث معناها قوله تعالى: ﴿أَيَّتَهَا الْعِيرُ﴾^(١)، وقوله: ﴿وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا

فِيهَا﴾^٢.

٤- تقديم الشاهد القرآني على الشاهد الشعري ومن ذلك الآتي:

- وضع العُكْبَرِي في باب جمع التكسير أن السماء مؤنث، ولو كانت مذكر ل جاء على (أسمية)، إلا أنهم حضوا الوزن هذا بالمذكر، وجمعت على (أفعل) ابدلوا الهمزة واوا؛ لأن أصلها الواو من سما يسمو، ولأنها مثل المظلة أنثوها كما أنثوا المظلة، أما ما جاء فيها التذكير فيحمل على معنى السقف، يقول العُكْبَرِي: وقد جاء فيها التذكير في مثل قوله تعالى: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾^(٢)، حملوها على معنى السقف كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا

وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا﴾^(٣)، وقال تعالى: ﴿وَالسَّقْفَ الْمَرْفُوعَ﴾^(٤)، يريد

السماء، فأما السماء بمعنى المطر، فقد كسر على (أسمية)، (سمي)، هذا هو القياس؛ لأنه مذكر كالمطر، قال الشاعر:^(٥)

تَلْفُهُ الْأَرْوَاحُ وَالسَّمِيُّ

وقد قالوا: ما زلنا نطأ السماء حتى أتيناكم، يريدون المطر، ولذلك قرنه بالريح في البيت^(٦).

(١) سورة يوسف من الآية: ٩٤.

(٢) سورة المزمل من الآية: ١٨.

(٣) سورة الأنبياء من الآية: ٣٢.

(٤) سورة الطور من الآية: ٥.

(٥) الرجز للعجاج في ديوانه: ٥١٢/١.

(٦) شرح التكملة للعكبري: ٧٠٠/٢-٧٠١.

- في باب الإمالة استشهد العُكْبَرِي في بأن اذا كانت قبلها راء أخرى لا تمنع الإمالة؛ لان
الراء المكسورة أقوى من حرف الاستعلاء ، استشهد بقوله تعالى: ﴿دَارُ الْقَرَارِ﴾^(١) ،

وقوله: ﴿مِنَ الْأَشْرَارِ﴾^(٢)، واستشهد بعد ذلك في إمالة الراء بقول الشاعر^(٣):

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِرِ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبٍ
ففقد الآية القرآنية هنا على قول الشاعر^(٤).

(١) سورة غافر من الآية: ٣٩

(٢) سورة ص من الآية: ٦٢

(٣) البيت من البحر الطويل ، اختلف في نسبته ، فنسب إلى هُدْبَةِ بن حَشْرَم في الكتاب : ١٣٩/٤ ، والتكملة

٢٢٧ ، والأصول: ١٦٨/٣ .

(٤) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ٩٥٥/٢

المطلب الثاني

استدلاله بالقراءات القرآنية

القراءات لغة : مصدر قرأ يقرأ قراءة وقرآنًا^(١) .

أمّا في الاصطلاح : "هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابه ، وكيفيتها من تخفيفٍ وتثقيلٍ وغيرهما"^(٢) . وقد عني علماء اللغة بها عناية فائقة ، وعدّوها مصدرًا مهمًا من مصادر الاستشهاد النحوي والصرفي لترابطهما القوي باللهجات العربية ، لأنها سنة متبعة لا يجوز رفضها . والدليل على ذلك ما ذكره سيبويه في كتابه مشيرًا بقوله : "إلا أن القراءة لا تُخالف؛ لأنّ القراءة السُّنة"^(٣) . بينما ذكرها ابن الجُزري (ت ٨٣٣هـ) : القراءة الصحيحة : "هي كلّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أخذ المصاحف العثمانية ، وصحّ سندها ، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكارها"^(٤) . ومُشيرًا بكتابه منجد المقرئين بقوله "عِلْمٌ بِكَيْفِيَّةِ أَدَاءِ كَلِمَاتِ الْقُرْآنِ واختلافها بعزْوِ النّاقلة"^(٥) .

وفسّر الزّركشي (ت: ٧٩٤هـ) للفرق بينهما : " الفرق بين القرآن والقراءات ، حقيقتان متغايرتان . فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز ، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيفٍ وتثقيلٍ وغيرهما"^(٦) . وصرّح الإمام السيوطي (ت: ٩١١هـ) على

(١) ينظر: اللسان : ١٢٨/١ ، مادة (ق)

(٢) البرهان في علوم القرآن : ٣١٨/١ .

(٣) الكتاب : ١٤٨ /١ .

(٤) النشر في القراءات العشر : ٩/١

(٥) منجد المقرئين ومرشد الطالبين : ٩

(٦) البرهان في علوم القرآن : ٣١٨/١ .

الفصل الثاني: أصول التعليل الصرفي عند العُكْبَرِي

الأخذ بالقراءات بقوله: "أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تُخالف قياساً معلوماً، بل ولو خالفته يُحتج بها في مثل ذلك الحرف" ^(١).

وقد نهج العُكْبَرِي على هذا الطريق ، وعدَّ القراءات القرآنية رُكنًا مهمًا من أركان السَّماع لديه؛ لدعم تعليلاته وأحكامه الصَّرْفِيَّة . ومما يدلُّ على عنايته بالقراءات القرآنية ، ومن ذلك لديه مما ذكره في تكمليته على النحو الآتي:

أ_استدلاله بالقراءات القرآنية في مواطن التعليل

١- علة الاتباع:

٢- إذ قال: "وقد اتبعوا فيما لا يقتضيه القياس ، نحو: المغيرة، ورغيف، و﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾" ^(٢)

فالاتباع هنا أحسن، ومن فتح، قاسه على أين، وكيف؛ لأنه أخف، ومن كسر فعلى الأصل" ^(٣).

٣- علة التنوين والكسر والإدغام والأثبات:

ومن ذلك نحو قوله تعالى: ﴿عَادًا الْأُولَى﴾ ^(٤) في باب تخفيف الهمزة ، إذ قال العُكْبَرِي إن

فيها أربعة مذاهب وهي: "أحدها: تنوين (عاد) وكسرها؛ لالتقاء الساكنين، وإثبات الهمزة بعد اللام، وهو مذهب من خفف الهمزة وصرف (عادًا)، والمذهب الثاني: كذلك إلا أن (عادًا) غير منون، المذهب الثالث: كسر النون، وإلقاء حركة الهمزة على اللام وحذفها، وضم اللام بضممة الهمزة، وهو مذهب من أثبت همزة الوصل بعد الإلقاء.

والمذهب الرابع: إدغام التنوين في اللام كما ذكرنا في قولك: ملآن" ^(٥).

(١) الاقتراح : ٣٩ ، ط: القلم .

(٢) سورة الفاتحة من الآية: ٢.

(٣) شرح التكملة للعكبري: ١٢٠/١-١٢١ ، ينظر : الإنصاف : ٦١٢ / ٢ ، وتحفة الأقران في ما قرئ بالتثنية

من حروف القرآن : ٦٦-٦٧ ، وغيث النفع في القراءات السبع : ٣٤٢ .

(٤) سورة النجم من الآية : ٥٠ .

(٥) شرح التكملة للعكبري: ٢٣٦/١ ، والسبعة في القراءات : ٦١٢ ، والخصائص : ٩٣/٣ ، واللباب : ٥١/٢

، والممتع : ٣٥٨ ، والنشر في القراءات العشر : ٤١١/١ - ٤١٥.

٤- علة الأولى:

ومن ذلك موافقة العُكْبَرِي الخليل في مسألة اجتماع الهمزتين في كلمتين، فيرى الخليل أن الأولى حذف الهمزة الثانية؛ لأن الاستثقال يقع في المكرر، وأشار العُكْبَرِي الى قراءة أبي عمرو: ﴿إِلْدُ وَأَنَا عَجُورٌ﴾^(١) بتخفيف الهمزة الثانية.

٥- علة التقاء الساكنين:

نَبَّهَ العُكْبَرِي في باب إضافة الاسم المنقوص وغير المنقوص إلى ياء المتكلم، على أن الأسماء المعتلة بالألف تبقى الألف على حالها وتفتح الياء لئلا يلتقي ساكنان، فلا سبيل لتحريك الألف؛ لأن ما قبلها مكسور في الاسم الصحيح فتبقى على سكونها وتحرك الياء، أما من سكن الياء فشاذ، ومنه قراءة من قرأ: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾^(٢). وهي قراءة نافع، فذلك من باب إجراء الوصل مجرى الوقف^(٣).

٦- علة الحمل على المعنى:

في باب حروف الزيادة ردَّ العُكْبَرِي على من قال بأن همزة (ضهياً) أصل مستدلاً بقولهم في الفعل (هو يضاهي) بالهمز، ومستدلاً بقراءة عاصم: ﴿يُضَاهُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ

(١) سورة هود من الآية: ٧٢.

(٢) الأنعام: ١٦٢

(٣) ينظر: شرح تكملة العُكْبَرِي: ٢٧٥ . وهي قراءة نافع بإسكان الياء في نحو (محيى) وذلك شاذ ، وليس ذلك بقياس، وهو خلاف كلام العرب . ينظر : الخصائص : ٩٣/٣ ، وشرح المفصل (لابن يعيش) : ١٦٥/٥ ، ودليل الحيران على مورد الضمان : ٢٩٦ ، ومناهيج المفسرين : ٢٤٥ .

قَبْلُ ﴿١﴾ فردّه العُكْبَرِي بأنه شاذ ، ويرى بأنه محمول على أن قائل هذه اللغة أبدل الياء همزة (٢).

٧- علة التخفيف:

ومن ذلك ما أشار العُكْبَرِي إلى قراءة ابن مسعود (رضي الله عنه) : ﴿فهل من مذكر﴾ بإبدال التاء ذالاً وإدغامهما؛ للفرار من اجتماع حرفين مختلفين في الصفة وإيثار الصفة ، يقول: "أما الذال فنحو (افْتَعَلَ) من (الذَّكَر) ففيه لغتان: أحدهما: اذَّكَر؛ بإبدال التاء ذالاً، وإبدال الذال دالاً، فقالوا: اذَّكَر، واللفة الثانية: إبدال التاء ذالاً، إدغام الأولى فيها، وقد قرأ ابن مسعود ﴿فَهَلْ مِنْ مُذَكِّرٍ﴾ ﴿٣﴾، وكل ذلك فرار من كلفة الجمع بين حرفين مختلفين في الصفة، وإيثار الخفة" (٤).

(١) التوبة: ٣٠

(٢) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ١٠٠٠/٢-١٠٠١. قرأ عاصم وحده (يضهون) وقرأ الباقون (يضهون) بدون همزة (ينظر : السبعة في القراءات : ٣١٤ ، والأحرف السبعة للقرآن : ٤٣ ، والممتع : ١٥٥ ، وشرح الكافية (للرضي) : ٣٣٨ / ٢

(٣) سورة القمر من الآية : ١٥

(٤) سورة المائدة من الآية : ٣٨ ، شرح تكملة العُكْبَرِي: ١١١٣/٢ . ينظر: الجمل في النحو : ٢٩٩ ، إعراب القرآن لـ(زجاجي) : ٨٨/٥ ، والأصول: ٢٧١/٣ ، ومشكل إعراب القرآن لـ(مكي) لا : ٢ / ٦٩٧ ، والدر النثير والعذب المنير: ٣ / ١٣٢ ، وإعراب القرآن وبيانه: ٣٧٧/٩.

ب_ استدلاله بالقراءات على المسائل الصرفية:

١_ مجيء الياء الساكنة في الواحد على التشبيه بالزائد:

ومثال ذلك في باب الإعلال فقد استدل العُكْبَرِي بقوله تعالى على قراءة نافع : (معائش) بالهمز بان بعضهم خرجوها على أن الياء لما سكنت في الواحد أشبهت الزائدة في (صحيفة)، فالشبه اللفظي قد يلحق المشبه بالمشبه به ^(١).

١- مجيء صيغة الجمع والمراد به التثنية:

في باب جمع التكسير ذكر العُكْبَرِي أن قوله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا

﴾ ^(٢) أن أيديهما جمع والمراد به التثنية، لان المراد يمينهما واستدل على معناها بقراءة

ابن مسعود: ﴿فَاقْطَعُوا إِيْمَانَهُمَا﴾ ^(٣).

٢- مجيء القراءة بتخفيف الهمزة:

ذكر العُكْبَرِي أن اسم (سبأ) رجل ، وهو ابن يشجب بن قحطان ، فعلى هذا يُصرف ؛ لأنه مذكرٌ ومنهم من لا يصرفه ويجعله اسمًا للقبيلة أو للأرض ، وقرأ بهما نحو قوله تعالى : ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنْتًا

يَقِينٍ﴾ ^(٤) وقد خففوا الهمزة فيها أيضًا ، وقرأ ابن كثير وعمر بن الخطاب من الصَّرف ، وقرأ الباقون

بالصَّرف ^(٥).

(١) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ١١٧٢/٢-١١٧٣ ، وايضاح الوقف والابتداء: ٦٥٢/٢ ، ومعاني القراءات (لأزهرى): ٤٠٠/١-٤٠١ ، والحجة للقراء السبعة: ٦/٤-٧/٨ ، والمنصف: ٣٠٨-٣٠٧ ، وجامع البيان في القراءات السبع: ١٠٨٠/٣-١٠٨١ ، واللباب: ٤٠٩/٢-٤٠١٠.

(٢) سورة المائدة من الآية: ٣٨ .

(٣) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ٧٤٦/٢ ، والكتاب: ٦٢١/٣-٦٢٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه لـ(زجاجي) ١٧٤/٢ ، الكشف: ٦٣١/١ ، والتبيان: ٤٣٥/١ ، وتفسير ابن كثير: ٩٧/٣ .

(٤) سورة النمل من الآية: ٢٢ .

(٥) ينظر: الكتاب: ٢٥٣/٣ ، والانصاف: ٤١٠-٤١١ ، وغيث النفع في القراءات السبع: ٤٤٣ ، وفريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات: ٦٥٥/٣-٦٥٦.

الفصل الثاني: أصول التعليل الصرفي عند العُكْبَرِي

ج_ وأما سمات استشهاده بالقراءات القرآنية فكانت على النحو الآتي:

١- عدم نسبة القراءة إلى قارئها: ومنها الآتي:

- ذكر العُكْبَرِي في باب حروف الزيادة أن بعضهم يرى أن الهمزة أصل في الاسم (ضهياً)

قولهم في الفعل (هو يضاهي) وقراءة بعض القراء ﴿يُضَاهِيُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ﴾

﴿^(١)﴾، دون نسبة هذه القراءة إلى صاحبها ^(٢) وهي قراءة عاصم.

- ومن استدلال العُكْبَرِي بقراءة دون نسبة إلى صاحبها على إدغام (حَبِيبُ) فأشار إلى أن يجوز

فيها الإدغام والإظهار، ووجه إدغامه اجتماع المثليين فهما ينطقان بهما نقطة واحدة، والإدغام

يزيل المثليين، واستدل بقراءة بعض القراء: ﴿وَيُحْيِي مِنَ حَيِّ عَنْ بَيْنَةٍ﴾ ^(٣). وهي قراءة ابن

كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وعاصم.

٢- استشهاده بالقراءات الشاذة: ومن ذلك الآتي:

كَانَ الْعُكْبَرِي يَسْتَشْهَدُ فِي الْمَوَاضِعِ بِالْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ، وَلَكِنْ دُونَ أَنْ يَنْصَّ عَلَيْهَا أَوْ يَنْسِبَهَا إِلَى

أَصْحَابِهَا، وَدَعَا الْعَرَبَ اجْتِمَاعَ السَّاكِنِينَ فِي الْأَلْفِ ، وَمِنْ ذَلِكَ اسْتَشْهَادُهُ بِقِرَاءَةِ أَيُّوبَ

السَّخِسْتَانِي: ﴿الضَّالِّينَ﴾ بِالْهَمْزَةِ ^(٤). عَلَى جَوَازِ إِبْدَالِ الْهَمْزَةِ مِنَ الْأَلْفِ جَوَازًا غَيْرَ مُطَّرَدٍ ^(٥)

^(١) سورة التوبة من الآية: ٣٠.

^(٢) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ١٠٠٠/٢-١٠٠١. قرأ عاصم وحده (يضهئون) وقرأ الباقر

(يضهون) بدون همزة (ينظر : السبعة في القراءات : ٣١٤ ، والأحرف السبعة للقرآن : ٤٣ ، والممتع

: ١٥٥ ، وشرح الكافية (للرضي) : ٣٣٨ / ٢

^(٣) ينظر: شرح التكملة للعكبري : ١٢٣٠/٢ ، والسبعة في القراءات: ٣٠٦-٣٠٧ ، والحجة للقراء السبعة:

١٢٩/٤ ، والعنوان في القراءات السبعة : ١٥٨ .

^(٤) سورة الفاتحة من الآية : ٧ .

^(٥) ينظر : شرح التكملة للعُكْبَرِي : ١١٦/١ . المحتسب : ٤٦/١ ، والبحر المحيط: ٥٢/١.

، والنشر في القراءات العشر: ٤٧/١ .

٣- تقديم القراءة على الشاهد الشعري:

ومن ذلك استشهد العُكْبَرِي على جواز ادغام (حَبِيثُ) وما يأتي ضمن بابه بقراءة ابن كثير – دون نسبه القراءة- في قوله تعالى: (ويحيي من حي عن بينة)، واستشهد بقول الشاعر^(١):

عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَةُ

فقدم العُكْبَرِي في هذا الموضع القراءة القرآنية على الشاهد الشعري ، وذكر علة جواز الإدغام؛ لاجتماع المثليين، ولأن الحرفين ينطق بهما نطقة واحدة^(٢).

٤- قبوله جميع القراءات:

١_ نبّه العُكْبَرِي بمسألة عدم الإجماع بين الهمزتين مَعَ الإظهار نحو قوله تعالى ﴿ءَأَنْتَ قُلْتَ

لِلنَّاسِ﴾^(٣).

،بينما قرأ عاصم وحمزة والكسائي بتحقيق الهمزتين ، وقرأ نافع وأبو عمرو بهمزة مطولة ثم بعدها بهمزة مخففة ، أي إنهما يدخلان ألفاً بين الهمزتين ، وقرأ ابن كثير بهمزة واحدة غير مطولة ، أي أنه بتحقيق الأولى وبتخفيف الثانية^(٤).

٢_ ومن ذلك أيضاً ما ذكره في تكلمته نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتَتْ﴾^(٥).

أنهم ضموا الواو هنا ثمَّ أبدلوها همزةً ؛ لضمها ، بينما قرأ عمرو وحده (وقتت) بالواو ، وقرأ بقية السبعة بالهمزة^(١).

(١) البيت من البحر الكامل ، واختلف في نسبته : فُسبَ إلى : عبيد بن الأبرص في أدب الكاتب : ٦٨ ، وشرح

أبيات سيويه : ٣٦٦/٢ ، و ثمار القلوب : ٤٦٧ .

(٢) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ١٢٣٠/٢ .

(٣) المائدة: ١١٦

(٤) ينظر: شرح التكملة للعُكْبَرِي : ١٢٦٣/٢ ، والسبعة في القراءات : ١٣٦_١٣٧ ، والتيسير في القراءات السبع

: ٨٦ والنشر في القراءات العشر: ٣٦٣/١ .

(٥) سورة المرسلات من الآية : ١١ .

المطلبُ الثالث

استدلاله بالحديث النبوي الشريف

الحديثُ لغةً: ضدُّ القديم^(٢).

وأما في الاصطلاح : "هو ما أُضيفَ إلى النَّبِيِّ (ﷺ) قولاً له أو فعلاً ، أو تقريراً أو صفةً ، حتى

الحركاتِ وَ السَّكَنَاتِ في اليقظةِ والنامِ". بحسب قول السخاوي^(٣).

اختلف علماء العربية في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ، وتباينت حجبتهم في مسائل النحو وأصوله ومنهم من منع كل ذلك على الإطلاق ومنهم من أجاز الاستشهاد بالحديث على الإطلاق ومنهم من توسط في ذلك، فمنعوا الاحتجاج بما روي بالمعنى ، وأجازوا الاحتجاج بما روي باللفظ^(٤).

والنُّهاة في قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف على ثلاثة مذاهب:

أولاً : المجيزون :وهو الصنف الذي جَوَّز الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف و يترأسهم ابن خروف (ت:٦٠٩هـ) إذ قال : "يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروى فحسن وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه، فليس كما رأى"^(٥).

(١) ينظر : شرح التكملة للعُكْبَرِي : ٢٨٨/١ ، وسر صناعة الإعراب: ١٠٦/١ ، والمكرر ما تواتر من القراءات السبع : ٤٨٢ ، وشرح التصريف (للثمانيني) : ٣٠٢ ، وجامع البيان في القراءات : ٥٠٩/٢ ، والكنز في القراءات العشر : ٦٠-٦١ ، والقراءات وأثرها في علو العربية: ٦٠٤/١ .

(٢) ينظر : النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣٥٠/١ ، إكمال الأعلام بتتليث الكلام: ١٠٢/١ ، الغاية في شرح الهداية في علم الرواية : ٦١ .

(٣) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية : ٦١ .

(٤) ينظر : الاقتراح: ٨٥-٨٦ . ط:القلم ، خزنة الأدب : ٩/١-١٠-١١-١٣ .

(٥) الاقتراح : ٨٦ . ط:القلم .

الفصلُ الثاني: أصول التعليل الصرفي عند العُكْبَرِي

لقد أكثر ابن مالك عند كلامه عن الحديث النبوي الكثير من الاستدلال بالحديث النبوي الشريف

في إثبات القواعد ، واحتج النحاة الذين استدلوا بالحديث النبوي الشريف بحجتين هي :

الأولى : إنهم فعلوا ذلك كما فعل إسلافهم من اللغويين ، الذين احتجوا بالحديث النبوي الشريف.

الثانية : ليس كل الحديث غير مدون ، فقسم منه قد دَوّن ، وتطرق احتمال الرواية إلى الحديث غير

المدون ، لا يلغي حجة الاستشهاد ^(١).

ثانياً : المانعون :

وهو الصنف الذي رفض الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ويتأسهم ابن الصائغ (ت : ٦٨٠هـ) الذي

رجح السبب في ذلك إلى الرواية بالمعنى ، بقوله : "تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك

الأئمة، كسيبويه وغيره، الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل

عن العرب ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي

ﷺ، لأنه أفصح العرب" ^(٢).

وكذلك أبو حيان الأندلسي في ردّه على ابن مالك مُشيرًا بقوله : "لقد أكثر هذا المصنف من الاستدلال

بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيتُ أحدًا من المتقدمين

والمُتأخرين سلك هذه الطريقة غيره" ^(٣).

(١) أصول التفكير النحوي : ١٣-١٣٥.

(٢) الاقتراح : ٨٦. ط: القلم . ، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف : ١٧.

(٣) ينظر : التذييل والتكميل : ١٨/١ ، الاقتراح : ٧٦. ط : القلم .

ثالثاً : المتوسطون :

وهو الصنف الذي كان وسطاً في الاستشهاد بين المانعين والمجيزين ويتراشهم الشاطبي (ت: ٩٥٠هـ)، والسيوطي، إذ قال: "أمّا كلامه (رحمته) فيستدلّ منه بما ثبت أنّه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار، على قلة أيضاً، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة" (١)

ويعدّ الحديث النبوي الشريف منبعا من منابع اللغة العربية، وأصلاً من أصولها، ولا يكاد يخلو منها كتاب من كتبها، وقد أورد الصّرفيون في كتبهم عدداً من الأحاديث النبوية، مستدلين بها على مادتهم الصّرفية. بينما بلغت عدد الأحاديث التي استشهد بها العُكْبَرِي (٢١) حديثاً وكان منها خمسة في المسائل الصّرفية. وسنحدث عنها فيما يخصنا إن شاء الله تعالى... وقد سار العُكْبَرِي هذا المسلك وهو طريق النّجاة المجوزين للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، إذ كان يعدّه مصدراً مهماً من مصادر الاستدلال عنده في علم الصّرف. ومن هذه المسائل بالحديث النبوي الشريف ما ذكرها في .

أ- استدلاله بالحديث النبوي الشريف في مواطن التعليل :

١ - علّة المُجاورة:

ومن ذلك ما ذكره العُكْبَرِي عن علّة الهمز من أجل همز (مأجورات)، ويدلّ على ذلك أنّه إذا فصل بين العين وبين الطرف صحّت العين، نحو: (صَوَام) و (قَوَام)،

(١) الاقتراح: ٧٤ - ٧٥. ط: القلم .

واستدلَّ على ذلك بقوله (ﷺ): (ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ) ^(١) ، وهمزه لِهَمْزَةٍ (مَأْجُورَاتٍ) ؛ لأنها جَاوَرَتِ الطَّرْفَ ^(٢) .

٢- عِلَّةُ الْأَصْلِ

ذكر العُكْبَرِي في قواعد المقصور والممدود ، في مثاله : (الِخَلَاءِ) أَنَّ هَمْزَتَهُ أَصْلٌ ؛ لقولهم : خَلَّاتِ النَّاقَةُ ، إِذَا حَرَنْتُ ، واستدلَّ على ذلك بقوله (ﷺ): (خَلَّاتِ الْقَصُوءَ) يعني : ناقةَ الرَّسُولِ (ﷺ) ^(٣) . وذلك لِعِلَّةِ الْأَصْلِ في همزة (خَلَّاتِ) . والشاهدُ : (خَلَّاتِ) أي خَلَّاتِ النَّاقَةُ خَلَاءً ، أي لم تَبْرَحْ مكانها تَعَسَّرًا لها ^(٤) .

٣- عِلَّةُ التَّعْوِيزِ : وَمِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ الْعُكْبَرِي أَيْضًا فِي بَيَانِ الْحَرْفِ الْمَحْذُوفِ مِنْ أَصْلِ الْكَلِمَةِ وَذَلِكَ مِثَالُهُ (إِسْت) وَالْأَصْلُ : (سَتَهْه) ، فَاَلْمَحْذُوفُ الْهَاءُ وَهِيَ (الْلام) وَأُثْبِتَ الْعَيْنَ وَبَدَّلِيلَ تَصْغِيرَهَا (سُتَيْهَةً) وَجَمَعَهَا (أَسْتَاه) ، وَاسْتَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ (ﷺ): (الْعَيْنَانُ وَكَاءُ السَّهْ) ^(٥) ، بِحَذْفِ عَيْنِ الْكَلِمَةِ مِنْهُ وَهِيَ التَّاءُ ، وَأُثْبِتُوا الْلامَ . وَالشَّاهِدُ : (السَّهْ) ، وَلَمَّا حُذِفَتِ الْهَاءُ فَتَحَ السَّيْنُ ، وَاجْتَلَبَبَ لَهَا هَمْزَةُ الْوَصْلِ ^(٦) .

^(١) رواه ابن ماجه في سننه ٥٠٢/١ ، برقم (١٥٧٨) ، (كتاب الجنائز ، باب ما جاء في إتيان النساء الجنائز) ، وضعفه الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢٦٢/٦ .

^(٢) ينظر : شرح التكملة للعُكْبَرِي : ٢ / ١١٥٥ .

^(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الشروط : ١٧٨/٣ ، (باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب) ، وأخرجه أبو داود في سننه كتاب الجهاد : ١٩٨/٣ ، (باب في صلح العدو) .

^(٤) ينظر : شرح التكملة للعُكْبَرِي : ١ / ٤١٢ .

^(٥) رواه أبو داود في كتاب الطهارة : ١٤/١ بلفظ (وكاء السه العينان فمن نام فليوضاً) ، ورواه ابن ماجه في

كتاب الطهارة : ١٦٠/١ بلفظ (العين وكاء السه) ، ورواه الإمام أحمد في مسنده : ٩٧/٤ ، بلفظ : (إِنَّ الْعَيْنَيْنِ

وكاء السه)

^(٦) شرح التكملة للعُكْبَرِي : ١ : ١٦٦ .

ب_ استدلاله بالحديث النبوي الشريف على المسائل الصرفية:

١- إجراء الصفة مجرى الاسم: استشهد العُكْبَرِي بذكره ما كان على (فعل) ومذكره على

وزن (أفعل) فإنه يُكسَرُ على (فعل) ... أن يكون صفة غالبية ، وهذا يجري مجرى الاسم ؛

لأن الموصوف لا يكاد يُذكر معه ، فلا يقال: مكان أبطح ، ولا أرض بطحاء " ومن هنا جمع

الأسماء فقل: أباطح وبتحاوات ، واستدل على ذلك بقوله (ﷺ): (لَيْسَ فِي الْخَضِرَاوَاتِ

صَدَقَةٌ) ^(١) ، كأنه قال : ليس في البقول . وقياس ما كان على هذا الوزن من الصفات أن لا

يجمع هذا الجمع ؛ وإنما يجمع به ما كان اسمًا لا صفة ، وإنما جمعه لأنه قد صار اسمًا

لهذه البقول لا صفة ، وتقول العرب لهذه البقول : (الخضراء) لا تريد لونها ^(٢).

٢- إبدال لام (أل) التعريف ميمًا: استدال العُكْبَرِي بقوله (ﷺ): (لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمِصِيَامٌ فِي

أَمِصْفَرٍ) ^(٣) على ابدال الميم من اللام جوازًا غير مُطَرِّدٍ ، والأصل: (لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ

فِي السَّفَرِ) ، ومنه أيضًا إبدال الميم من اللام جوازًا غير مُطَرِّدٍ ، وذلك في حديث أبي

هريرة (رشي الله عنه) : (طَابَ امْضِرَابُ) أي الضَّرَابُ . وذكر أنَّ علَّةَ الإبدال أنَّهُمَا ، أي:

الميم واللام متقاربتان في صفة الجهورية. وهي لغة طيء وتسمى: (الطَّمْطُمَانِيَّةُ) ^(٤).

٣- الاشتراك اللفظي بين المذكر والمؤنث :ومن ذلك ما ذكره العُكْبَرِي في معنى (السوق)

التي يُباع فيها ، فتذكر وتؤنث ، بقولنا : كَسَدَتْ سَوْفُهُ وَنَفَقَتْ ، وتأنيثه : سَوِيقَةٌ ، واستدل

^(١) رواه الترمذي في سننه : ٢١/٣ ، برقم (٦٣٨) ، (كتاب الزكاة ، باب ماجاء في زكاة الخضروات).

^(٢) شرح التكملة للعُكْبَرِي : ٧٢٧/٢ _ ٧٢٨.

^(٣) أخرجه الأمام أحمد في مسنده : ٨٤/٣٩ ، برقم (٢٣٦٧٩) ، والطبراني في المعجم الكبير : ١٧٢/١٩ ،

برقم (٣٨٧) ، وقال عنه الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة : ٢٦٤/٣ : (أنه شاذ بهذا اللفظ) لا .

^(٤) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ١٠٩٠/٢ .

على ذلك بقوله (ﷺ): (مَنْ دَخَلَ السُّوقَ حِينَ تَقُومُ السُّوقُ ، فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَانَ لَهُ كَذَا وَكَذَا مِنَ الْأَجْرِ) ^(١). على أَنَّ لفظة (السُّوق) فهي تَذَكُّرُ وتَوُنَّثُ ^(٢).

المطلب الرابع

استدلاله بكلام العرب

يعدُّ كلام العرب من شعرٍ أو نثرٍ من أهمِّ المَصَادِرِ السَّمَاعِيَّةِ التي يعتمدُ عليها النُّحاة في تركيبِ قواعد اللُّغة العربيَّة ، بعد كلام الله تعالى ، وكلام نبيِّه محمدٍ (ﷺ) وأمَّا كلامُ العرب فيحتجُّ به بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيَّتهم وصفاء لُغَتِها من منشورٍ ومنظومٍ قبل بعثته (ﷺ) وفي زمنه وبعده إلى أنْ فسدتِ الألسنةُ بدُخولِ الأعاجمِ وكثرةِ المولَّديين وفشوِ اللَّحَنِ ^(٣). ويُقسَمُ كلامُ العربِ إلى قسمينِ هما :

القسم الأول: الشعرُ:

الشِّعْرُ لغةً " هو العلم ^(٤).

وأما في الاصطلاح : "هو ديوانُ العربِ، وبِهِ حُفِظَتِ الأنسابُ، وعُرِفَتِ المآثرُ، ومنهُ تُعْلَمَتِ اللُّغة. وهو حُجَّةٌ فيما أَشْكَلَ مِنْ غَرِيبِ كِتَابِ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ وَغَرِيبِ حَدِيثِ رَسولِ اللَّهِ (ﷺ) ، وَحَدِيثِ صَحَابَتِهِ وَالتَّابِعِينَ" ^(٥). وهذا بحسب قول ابن فارس (ت: ٣٩٥ هـ) . ، وعلى الرغم من ذلك يعدُّ الشِّعْرُ ركنًا مُهمًّا من أركان اللغة من حيثُ الاستشهاد به عند البصريين والكوفيين . والدليل

^(١) أخرجه ابن ماجه في سننه ٧٥٢/٢ ، برقم (٢٢٣٥) ، (كتاب التجارات ، (باب الأسواق ودخولها) ، وحسنه

الألباني في صحيح ابن ماجه ٢١/٢ .

^(٢) ينظر: شرح التكملة للعُكْبَرِي: ٦٠٢/١.

^(٣) ينظر: الشاهد وأصول النحو: ٧٧.

^(٤) التعريفات: ١٢٧ .

^(٥) الصاحبى في فقه اللغة : ٢١٢

الفصل الثاني: أصول التعليل الصرفي عند العُكْبَرِي

من ذلك ما ذكره الشيخ حيدرة اليميني (ت ٥٩٩هـ) مُشيرًا بقوله : "هو الدَّرَجَةُ العُلْيَا مِنْ الكَلَامِ كَلِّهِ بَعْدَ الكَلَامِ الإِلَهِيِّ، والكَلَامِ النَّبَوِيِّ...وما سِوَى هَذَيْنِ الكَلَامَيْنِ مِنْ كَلَامِ العَرَبِ فَيَكُونُ عَلَى مَرْتَبَتَيْنِ: عُلْيَاهُمَا النَّظْمُ؛ لَمَّا جَمَعَ مِنَ البَلَاغَةِ والوزنِ والنَّقْفِيَّةِ ، وسفلاهُمَا النَّثْرُ؛ لِتَعَرِّيهِ مِنَ الِوزْنِ والنَّقْفِيَّةِ " ^(١).بينما عرّفه الجرجاني (ت: ٨١٦هـ) "هو كلامٌ مقفى على سبيل القصدِ ، والقيد الأخير يخرجُ" ^(٢).

وَأَنَّ الذِّينَ نَقَلْتُ عَنْهُمْ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ وَبِهِمْ يَقْتَدِي اللِّسَانُ الْعَرَبِي ، مِنْ بَيْنِ كَلَامِ الْعَرَبِ هُمْ: قَيْسٌ وَتَمِيمٌ وَأُسْدٌ ، وَبَعْضُ كِنَانَةَ وَبَعْضُ الطَّائِيينِ ، وَأَنَّ الشُّعْرَاءَ الذِّينَ يَحْتَجُّ بِأَشْعَارِهِمْ وَمِنْ النَّحْوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ عَلَى طَبَقَاتٍ أَرْبَعٍ ^(٣):

الطَّبَقَةُ الْأُولَى : الشُّعْرَاءُ الْجَاهِلِيُّونَ وَهُمْ قَبْلَ الْإِسْلَامِ وَمِنْهُمْ : اِمْرُؤُ الْقَيْسِ وَالْأَعَشَى.

الطَّبَقَةُ الثَّانِيَّةُ : الْمُخَضَّرُمُونَ وَهُمْ الَّذِينَ أَدْرَكُوا الْجَاهِلِيَّةَ وَالْإِسْلَامَ وَمِنْهُمْ : لَبِيدٌ وَحَسَّانٌ.

الطَّبَقَةُ الثَّالِثَةُ : الْمُتَقَدِّمُونَ وَيُقَالُ لَهُمُ الْإِسْلَامِيُّونَ وَهُمْ الَّذِينَ كَانُوا فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ وَمِنْهُمْ : جَرِيرٌ وَالْفَرَزْدَقُ .

الطَّبَقَةُ الرَّابِعَةُ : الْمَوْلُدُونَ وَيُقَالُ لَهُمُ الْمُحَدَّثُونَ وَهُمْ مِنْ بَعْدِهِمْ إِلَى زَمَانِنَا وَمِنْهُمْ : بَشَارُ ابْنِ بَرْدٍ وَأَبُو نُوَّاسٍ، إِذْ أَجْمَعَ أَهْلُ اللُّغَةِ عَلَى عَدَمِ الْاسْتِشْهَادِ بِالطَّبَقَةِ الرَّابِعَةِ ^(٤).

وَمِنْ أَدَلَّةِ الشُّعْرِ عِنْدَ الْعُكْبَرِيِّ مَا عُلِّهُ أَيْضًا فِي مَوَاطِنَ عَدِيدَةٍ ، وَمِنْهَا :

^(١) كشف المشكل في النحو: حيدرة اليميني: ٤١٣/٢ - ٤١٤

^(٢) التعريفات : ١٢٧ .

^(٣) ينظر: الاقتراح ط : القلم : ٩٠_٩١ ، وخزانة الأدب : ٨_٥/١ .

^(٤) ينظر: خزانة الأدب : ٨_٥/١ .

أولاً: استدلاله بالشعر في مواضع التعليل:

١_ عِلَّةُ القياسية : ذَكَرَ العُكْبَرِي فِي مِعْرَضِ حَدِيثِهِ عَنْ إِسْكَانِ الْيَاءِ فِي (هِي) نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(١):

غَفَلْتُ ثُمَّ أَتَتْ تَرْقُبُهُ فَإِذَا هِيَ بِعِظَامٍ وَدَمًا

فالشاهد فيه : أَنَّهُ سَكَّنَ الْيَاءَ فِي (هِي) مِنْ الْكَلِمَةِ نَفْسَهَا ، وَالْقِيَاسُ أَلَّا تَسْكُنَ ؛ وَلَكِنْ سَكَّنَهَا لِلضَّرُورَةِ

الشعرية ، هُوَ يَصِفُ وَحْشِيَّةً ضَلَّ عَنْهَا وَلَدَهَا ، فَأَسْرَعَتْ فِي طَلْبِهِ فَوَجَدَتْهُ مَقْتُولًا^(٢)

٢_ عِلَّةُ التَّنَاسُبِ : فَسَّرَ العُكْبَرِي فِي بَابِ التَّنْثِيَةِ وَالْجَمْعِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٣) :

تَهْدَدُنَا وَأَوْعَدُنَا رَوِيْدَا مَتَى كُنَّا لِأَمِّكَ مَقْتُولِيْنَا^(٤)

وَذَكَرَ أَنَّ فِي (مَقْتُولِيْنِ) وَلَهُ عِدَّةُ أَوَاجِهَ :

الأول : أَصْلُهُ (مَقْتُولِيْنِ) ، فَحُذِفَ إِحْدَى يَائِي النَّسَبِ تَخْفِيفًا ، وَسَقَطَتِ الْيَاءُ الْآخَرَى ؛ لِاتِّقَانِهَا مَعَ يَاءِ

الْجَمْعِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : (أَعْجَمَ) وَ(أَعْجَمِينَ).

والآخر : أَنَّهُ جَمْعُ (مَقْتِي) ، بِإِعَادَةِ الْوَاوِ الْأَصْلِيَّةِ فِيهَا ، وَحَقُّ الْوَاوِ مَفْتُوحَةٌ لَكِنَّهُ كَسَرَ الْوَاوِ ؛ لِتَنَاسُبِ

الْيَاءِ فِيهَا ، وَهُوَ مِنْ نِيَابَةِ الْكُسْرَةِ عَنِ الْفَتْحَةِ ، وَالْأَصْلُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ تُقْلَبِ الْأَلْفُ يَاءً بَلْ وَأَوًا ؛

وَالسَّبَبُ أَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى الْجَمْعِ^(٥).

(١) البيت من بحر الرمل ، وهو غير منسوب ، ينظر : مجالس العلماء ٢٤٩ ، وأمالِي ابن الشجري : ٢٢٧/٢

، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية : ١٤٨/٣ .

(٢) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٢١٥/١ .

(٣) البيت من البحر الوافر : وهو لعمر بن كلثوم ورد في ديوانه : ٣٣١ .

(٤) الْقَتْلُ : الخِدْمَةُ والمِرَاعَاةُ ، ينظر : الصحاح : ٢٤٥٦/٦ . مادة (قَتَا) .

(٥) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٢٦٠/١ .

٣_ عَلَّةُ الْحَمَلِ عَلَى الْأَكْثَرِ : ذَكَرَ الْعُكْبَرِي فِي تَكْمَلَتِهِ عَنْ مِثَالِهِ (الْجُمَاءُ) بِالضَّمِّ ، بَيْنَمَا ذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيَّ أَنَّهُ مَحْزَرُهُ الشَّيْءُ ، فَيَقَالُ : هُمْ جُمَاءٌ مِئَةٌ وَزَهَاؤُهَا ، أَيُ : يَحْزَرُونَ بِذَلِكَ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : (بِفَتْحِ الْجِيمِ وَالْمَدِّ) أَيُ بِمَعْنَى هُوَ الشَّخْصُ^(١) ، مُسْتَشْهِدًا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢) :

وَقُرْصَةٌ مِثْلُ جَمَاءِ الثَّرَسِ

وَفَسَّرَ هَذِهِ الْمَعَانِي أَيُ : أَنَّ شَكْلَ (الثَّرَسِ) فَيَكُونُ عَلَى مَعْنَيْنِ : الضَّمُّ عَلَى مَعْنَى ، وَالْفَتْحُ عَلَى الْآخَرِ ، وَهَمْزَتُهُ يَاءٌ ، حَمَلًا عَلَى الْأَكْثَرِ فِي اللَّامِ^(٣) .

٤_ عَلَّةُ الْأَصْلِ : ذَكَرَ الْعُكْبَرِي فِي مِثَالِ (مَعَدَّ) فَإِنَّ الْمِيمَ فِيهِ أَصْلٌ ، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ اشْتِقَاقُهُمْ مِنْهُ الْفِعْلُ بِالْمِيمِ نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٤) :

رَبَّيْنُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا . كَانِ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا

وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا أَصْلُ أَنَّ مِنْ (مَعَدَّ) إِذَا بَالَعَ فِي الدَّخُولِ بِالشَّيْءِ^(٥) .

٥_ عَلَّةُ قِيَاسِيَّةٌ : ذَهَبَ الْعُكْبَرِي إِلَى أَنَّ مَا جَاءَ عَلَى وَزْنِ (فَعِلٌ يَفْعَلُ) مَصْدَرُهُ عَلَى وَزْنِ (فَعَلٌ) :

نَحْوُ : نَصَبٌ نَصَبًا ، وَتَعَبٌ تَعَبًا ، بَيْنَمَا ذَهَبَ الْعُكْبَرِي إِلَى أَنَّ (شَبِعَ) مَصْدَرُهُ (الشَّبَعُ) عَلَى قِيَاسِ الْبَابِ الْخَامِسِ فَتَحَ كَسْرًا ، وَأَمَّا (الشَّنْعُ) بِسُكُونِ الْبَاءِ ، فَهُوَ الطَّعَامُ الْمَشْبَعُ : نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٦) :

(١) جُمَاءُ الثَّرَسِ : يَقَالُ : جُمَاءُ الثَّرَسِ وَجُمَاؤُهُ وَهُوَ اجْتِمَاعُهُ ، وَقَالَ : وَجُمَاءُ الشَّيْءِ وَقَدْرُهُ . تَهْذِيبُ اللُّغَةِ :

١٥٩/١١ ، مَادَّةُ (الْجِيمِ وَالْمِيمِ)

(٢) رَجَزٌ لَمْ يَنْسَبْ قَائِلُهُ ، وَصَدْرُهُ : يَا أُمَّ سَلَمَى عَجَلِي بِقُرْصٍ ، يَنْظُرُ : جُمُورَةُ اللُّغَةِ : ١٠٤٥/٢ ، مَادَّةُ (جَنَوَائِي)

وَالْمَخْصَصُ : ١٩/٥ .

(٣) يَنْظُرُ : شَرْحُ التَّكْمَلَةِ لِلْعُكْبَرِيِّ : ٤١٥/١ .

(٤) الرِّجْزُ لِلْعَجَاجِ فِي مِلْحَقَاتِ دِيَوَانِهِ : ٢٨١/٢ . (طَبْعَةُ السُّطَلِيِّ) .

(٥) يَنْظُرُ : شَرْحُ التَّكْمَلَةِ لِلْعُكْبَرِيِّ : ١٠٢٣/٢ .

(٦) عَجَزَ الْبَيْتُ مِنَ الْبَحْرِ الطَّوِيلِ ، وَهُوَ لِبُشْرِ بْنِ الْمَغْبِرَةِ فِي شَرْحِ دِيَوَانِ الْحَمَاسَةِ : ١٩٣ . وَصَدْرُهُ :

وَشَبِعُ الْفَتَى لَوْمٌ إِذَا جَاعَ صَاحِبُهُ

فَقِيلَ : أَوْقَعَ الْأِسْمَ مَوْقَعَ الْمَصْدَرِ ، كَمَا أَوْقَعَ مَوْقَعَ الْأِسْمِ ، وَقِيلَ : سَكَنَ الْبَاءُ لِثَقُلِ الْكِسْرَةِ قَبْلَهَا^(١).

ثَانِيًا : اسْتِدْلَالُهُ بِالشَّعْرِ عَلَى الْمَسَائِلِ الصَّرْفِيَّةِ

١- حملوا أَفْعَلَةً عَلَى أَفْعَلٍ :

بَيْنَمَا فِي مِعْرَضِ حَدِيثِ الْعُكْبَرِيِّ نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٢):

إِذَا رَمَتْ مَجْهُولَةٌ بِالْأَجْنَنِ

(الشَّاهِدُ فِيهِ): يَرِيدُ: (الْأَجْنَنَةُ) وَ"مَعْنَاهَا أَنَّهُ سَيَّرَ النُّوقَ فِي هَذِهِ الْفَلَاةِ حَتَّى أَلْقَتْ أَجْنَتَهَا"^(٣)، وَنَظِيرُ ذَلِكَ

نَحْوَ قَوْلِهِمْ : الْيَدُ الْجَارِحَةُ ، مُؤَنَّثَةٌ ثُمَّ حَمَلُوا الْيَدَ بِمَعْنَى النِّعْمَةِ عَلَيْهَا فِي التَّأْنِيثِ ؛ لِأَنَّهَا بِالْيَدِ تَكُونُ

وَلَكِنْ خَصَّوْهَا بِالْجَمْعِ بِنَاءً آخَرَ ، فَقَالُوا : فِي جَمْعِ يَدٍ (النِّعْمَةُ) : أَيَادٍ ، وَفِي الْجَارِحَةِ : أَيَدٍ^(٤).

٢- الاشتراك اللفظي بين المذكر والمؤنث : نَبَّهَ الْعُكْبَرِيُّ أَنَّ التَّأْنِيثَ وَالتَّنْكِيرَ عَلَى مَعْنَى الشَّأْنِ وَالْأَمْرِ

وَعَلَى هَذَا تَقُولُ : حُوِيلَ بِغَيْرِ تَاءٍ ، وَتَأْنِيثُهُ (فَحُوِيلَةً) ، وَقَدْ قَالُوا: حَالَةٌ فَأَثْبَتُوا التَّاءَ فِي الْمَكْبَرِ نَحْوَ قَوْلِ

الشَّاعِرِ^(٥):

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا

وَكُلُّهُمْ قَدْ نَضَالَ شَبِعَ لِبَطْنِهِ

(١) يَنْظُرُ : شَرْحُ التَّكْمَلَةِ لِلْعُكْبَرِيِّ : ٨٩٨/٢.

(٢) الرَّجَزُ لِرَوْبَةِ بْنِ الْعَجَّاجِ وَرَدَ فِي دِيْوَانِهِ : ١٦٢ ، وَصَدَرَهُ : سَرَيْنٌ أَوْ عَاجُوا بِلَا مُلْهَيْنِ .

(٣) يَنْظُرُ : الْمَقْتَصِدُ فِي شَرْحِ التَّكْمَلَةِ : ٧٨١ / ١ . ت. (إِبْرَاهِيمُ الدَّوَيْشِ) .

(٤) شَرْحُ التَّكْمَلَةِ لِلْعُكْبَرِيِّ : ٥٩١/١.

(٥) صَدَرَ الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ وَهُوَ لِفَرَزْدَقٍ وَرَدَ فِي دِيْوَانِهِ : ٨٤٢ . وَعَجَزُهُ :

عَلَى جَوْدِهِ لَضُنٌّ بِالْمَاءِ حَاتِمٌ .

الفصل الثاني: أصول التعليل الصرفي عند العُكْبَرِي

ومنهم من قال : حالات ، في الجميع أنه جائز أن يكون واحده حالة وحالاً^(١).

٣_ أن يكون وصف الواحد بالجمع : أكد العُكْبَرِي على ذلك ، نحو قول الشاعر^(٢):

يَطِيرُ الْغَلَامُ الْخَفَّ عَنْ صَهَوَاتِهِ

(الشَّاهِدُ فِيهِ) : يريدُ : (صَهَوَاتِهِ) ، لكنه وصف الواحد بالجمع^(٣).

ومنه أيضاً ما ذكره في موطنٍ آخر نحو قول الشَّاعر^(٤):

يُبَيِّنُهُمْ ذُو اللَّبِّ حِينَ يَرَاهُمْ بِسِيَمَاهِم بِيضاً لِحَاهُمْ وَأَصْلَعَا

(الشَّاهِدُ فِيهِ) يريدُ : (وَصْلَعَا)؛ لِأَنَّ وَزْنَ (أَفْعَلَ) صفة يجمعُ على (فُعْل) ، ولكن لما كان المعنى معلوماً

سأغ له ذلك^(٥).

٤_ جِيء المصدر (فَعْلَ يَفْعِلُ) على وزن (فِعَال) :وضح العُكْبَرِي في باب المصادر نحو قول

الشَّاعر^(٦):

فَصَدَّقْتُهَا وَكَذَّبْتُهَا وَالْمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهُ

وَأَمَّا (الكِذَابُ) فهو بالتَّشْدِيدِ مصدرُ (كَذَّبَ) المشدَّد^(٧).

(١) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٥٨٠/١ .

(٢) صدر البيت من البحر الطويل ، وهو لأمرؤ القيس ورد في ديوانه : ٢٠ .

وعجزه : وَيُلَوِّي بِأَثَوَابِ الْعَنِيْفِ الْمُنْقَلِ .

(٣) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٥٦٠/١ .

(٤) البيت من البحر الطويل : وهو للأسود بن يعفر ورد في ديوانه : ٤٧ .

(٥) شرح التكملة للعكبري : ٤٠٠/١_٤٠١ .

(٦) البيت من مجزوء الكامل ، وهو للأعشى ، والبيت ليس في ديوانه المطبوع على أن له قصيدة من بحر

البيت ورد : ٢٨٥ _ ٢٩١ .

(٧) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٨٨٨/٢ .

٥_مجيء (فَعْلان) بتخفيف الهمزة وإلقاء حركتها على النون : ذَكَرَ العُكْبَرِي أَنَّ وزن (فَعْلان) نحو :

الشَّنَّان ، بتخفيف الهمزة فتُلْقَى حركتها على النُّون وتُحذف ، فيقال : (شَنَّانٌ) ،نحو قول الشَّاعِر^(١) :

وَمَا الْعَيْشُ إِلَّا مَا يُلْدُ وَيُسْتَهَي . وَإِنْ لَامَ فِيهِ ذُو الشَّنَّانِ^(٢) وَفَنَدَا

(الشَّاهِد فِيهِ) يريدُ: (الشَّنَّان) فهو بَشْشِدِ الشَّيْنِ وفتح النون^(٣).

القسمُ الثاني : النثرُ:

أَمَّا فيما يخصُّ المَنثور من كلامِ العربِ الخُطب وغيرها ، ومن المعروفِ كلُّ ما سوى الشَّعرِ يُعدُّ نثرًا ، ويأتي النثرُ في القسمِ الثاني بعدَ الشَّعرِ في كلامِ العربِ ، وأتيانُ الاستدلالِ بِهِ عِنْدَ علماءِ التَّصريفِ بِشكْلِ أَقَلِّ مِنَ الشَّعرِ؛ لِكَوْنِ عِبَارَتِهِ أَقَلَّ ضَبْطًا؛ لَخُلُوهِ مِنَ الْوِزْنِ وَالْقَافِيَةِ ، وَيُقَسَّمُ النثرُ على ثلاثةِ أَقسامٍ:(الأقوالُ المأثورةُ ، والأمثالُ ، واللهجاتُ).

أولاً: الأقوالُ المأثورة:

تُعدُّ أقوالُ العربِ المأثورةُ ركنًا مهمًّا من أركانِ السَّماعِ ، وَيُحْتَجُّ مِنْهَا بِمَا يَسْتَدُلُّ بِهَا فَصَاحَتُهُ وَسَلِمَتُ لُغَتُهُ ، فَسَلَامَةُ اللِّسَانِ هُوَ الْقِيْدُ الْأَهْمُّ فِي الْأَخْذِ بِأَقْوَالِ الْعَرَبِ ، وَقَدْ اعْتَمَدَهَا الْعُكْبَرِي فِي شَرْحِ كِتَابِهِ ، وَلَكِنْ اسْتَشْهَدَ بِهَا بِشَكْلِ أَقَلِّ مِنَ الشَّعرِ ، وَاسَّسَ بِهَا عَلَى بَعْضِ الْمَسَائِلِ الصَّرْفِيَّةِ ، وَمِنْ أَمْثَلِهِ اسْتِشْهَادُهُ بِالْأَقْوَالِ الْمَأثُورَةِ:

(١) البيت من الطويل ، وهو للأحوص الأنصاري في ديوانه : ١٢٢.

(٢) الشَّنَّ والشَّنَّة : هُوَ الْخَلْقُ مِنْ كُلِّ آنِيَةٍ صُنِعَتْ مِنْ جِلْدٍ ، وَجَمْعُهَا شَنَّانٌ. اللسان : ٢٤١/١٣ ، مادة (الشين)

(٣) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٨٩١/٢.

١- الاستدلال بالقول في مجيء فعل ويجمع على أفعال:

أشار العُكْبَرِي إلى أن ما كان على فعل يجمع على أفعال، نحو: جلف أجلاف، ونقض انقاض، خلّو أخلاء، واستدل على (خلو) بقول أبي زيد: (مكان خلّو وأمكنة أخلاء)^(١).

٢- الاستدلال بالقول في إبدال الياء من الضاد والصاد:

استدل العُكْبَرِي على إبدال الياء من الضاد بقول العجاج^(٢):

تَقْضِي الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَر

(تقضي البازي) فالأصل فيها (تقضض)، واستدل على إبدال الياء من الصاد بقول

القناني: (قصيت أظافري)^(٣)، والأصل فيها (تقصص)^(٤).

٣- الاستدلال بالقول في بيان علة التسمية:

ومن ذلك نبه العُكْبَرِي بعلة تسمية (حية) بهذا الاسم؛ لطول حياتها، واستدل على ذلك

بقول المازني، يقول العُكْبَرِي: "حية وزنها فعلة، من حيي، فكانهم سموها بذلك؛ لطول

حياتها، قال أبو عثمان: (لا تكاد ترى حية إلا مقتولة، ولا نسرًا إلا مُقشبا)، والمقشب:

المقتول بالسم"^(٥).

ثانيا: الأمثال :

الأمثال هي: كلامٌ عربيٌّ فصيحٌ، قد صيغَ صياغةً مُحْكَمَةً ، وأنها قيلت في مناسباتٍ خاصّةٍ

ومُعَيَّنَةٍ، ثُمَّ تناقلتها الأجيال بالتعاقبِ ، وقد رُوِيَتْ وحُفِظَتْ دونَ أيِّ تحريفٍ أو تغييرٍ وقد اهتم

(١) ينظر: شرح تكملة العُكْبَرِي: ٧٦٦/٢

(٢) ينظر ديوانه: ٨٣

(٣) حكاة الفراء عن القناني، ينظر: إصلاح المنطق: ٢١٦/١، والصاح: ٢٤٦٣/١

(٤) ينظر: شرح التكملة : ١٠٨٠/٢-١٠٨١

(٥) المصدر نفسه : ٣١٥/١

العُكْبَرِي بأمثال العرب ، وعدّها مصدرًا من مصادر الاستشهاد في شرح كتابه ، إلا أنّ الأمثال جاءت عنده أقلّ عددًا من الشّعْر والأقوال المأثورة ، إذ بلغ عدد الأمثال عنده أربعة أمثال ، استدللّ بها على بعض المسائل الصّرفيّة ومنها:

١- مجيء المثل بتخفيف الهمزة:

استدلّ العُكْبَرِي على أن تخفيف همزة (سبأ) بأمثال العرب إذ قال: "وأما سبأ فاسم رجل، وهو سبأ بن يشجب بن قحطان، فعلى هذا يصرف؛ لأنه مذكر، ومنهم من لا يصرفه ويجعله اسمًا للقبيلة أو للأرض، وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَأٍ^(١)، وقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو {من سبأ} غير مجرأة^(٢) ، وقد خفوا الهمزة فيه أيضا، فقالوا (تفرقوا أيدي سبأ)^(٣)، والمعنى: أن أهل سبأ حين غرقت أرضهم تفرقت نعمهم، فضرب بهم المثل"^(٤)

٢- مجيء المثل في بيان المعنى:

ومنه وضح لنا العُكْبَرِي في معنّى كلمة (الخطأ) فهو : خَطَى يَخْطُأُ إذا لم يُصِبْ ، وأما (أخطأ) ، فهو أن يعتمد الصواب فيقع الخطأ ، مُسْتَشْهَدًا بقوله (أصاب الصواب فأخطأ الجواب)^(٥) ، أي : أراد الصواب فغلط^(٦) .

٣- مجيء المثل القائل، الإتيان بمعنى والمراد بالمعنى الآخر:

(١) سورة النمل من الآية : ٢٢ .

(٢) ينظر: السبعة في القراءات: ٤٨٠/١ .

(٣) ينظر : المستقصى في أمثال العرب: ٨٨/٢ ، حياة الحيوان الكبرى: ١٨/١

(٤) شرح التكملة للعكبري: ٤٢٢/١

(٥) ينظر : جمهرة الأمثال (للعسكري): ١٩٧/١ .

(٦) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٤٢٤/١ .

أشار العُكْبَرِي في باب جمع التكسير أن كلمة (السماء) مؤنثة بلا علامة، وإن جاءت بصياغ التذكير فهي محملة على معناها، ومن معانيها: (المطر) واستشهد بقول العرب: (ما زلنا نطأ السماء حتى أتيناكم) ^(١) يريدون المطر ^(٢).

٤- مجيء المثل في تصحيح اسم المفعول وكانت عينه واوًا :

أشار العُكْبَرِي في باب الإعلال إلى أن ما كان اسم مفعول وعينه واوًا أو ياءًا يخرج بلفظها من غير حذف ولا إبدال ، وهو في الواو أقل من الياء؛ لثقل اجتماع الواو مع الضمة، على رغم قلة ما كان عينه واوًا فقد جاء منه مصححًا، يقول العُكْبَرِي: "فأما ما عينه واوًا فقد جاء مصححًا أقل مما جاء من الياء قالوا: (ثوب مصوون)، و(فرس مقوود)، و(مريض معوود) ^(٣)، وإنما قل ذلك عن الياء لما فيه من ثقل الجمع بين الواوين مع الضمة، ولكنه مع ذلك قد جاء في المصادر، يقال: عينه غوورًا، بتصحيح الواو الأولى، والجيد إبدالها همزة فرارًا من الثقل الذي ذكرنا" ^(٤).

٥- مجيء المثل في إبدال الهمزة من الهاء :

ذكر العُكْبَرِي في باب الإبدال أن الهمزة في (ماء) أصلها هاء، فأصل (ماء) (موه)؛ لقولهم في جمعه: (مياه)، و(امواه)، واستدل على ذلك بالقول القائل: (ماهت الركبة

^(١) ينظر : مجمل اللغة : ٤٧٢ ، والمخصص : ٤٤٣/٢ ، مادة (المطر في موضعه) .

^(٢) ينظر : شرح تكملة العُكْبَرِي : ٧٠١/٢ .

^(٣) ينظر : الخصائص : ١٠٠/١ .

^(٤) شرح التكملة للعكبري : ١١٦٢/٢

تموه^(١)، فأبدلت الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأبدلت الهاء همزة؛ لخفتها ؛ ولقرب الهمزة منها^(٢).

٦- مجيء المثل في بيان علة التسمية:

نَبّه العُكْبَرِي في باب المذكر والمؤنث أن علة تسمية (مُوسَى) أي: مُوسَى الحديد، بهذا الاسم لما تقسده أو تقطعه بقول رجلٍ من العرب، يقول العُكْبَرِي: " وأما موسى الحديد ففي اشتقاقها ثلاثة أوجه، وهي مُفْعَل، من أَوْسَيْتُ، أو فُعْلَى من ماسٍ يَمِيسُ...والثالث هي من ماس بين القوم، إذا أفسد، فكأن موسى فُعْلَى منه فلا ينصرف، وسميت بذلك لما تقسده مما تحلقه أو تقطعه، وحكي أن رجلاً من العرب قيل له : ما أطيب الأشياء، فقال: (جزورٌ سنمةٌ، وموسى حَذْمَةٌ في غداةٍ شَبْمَةٍ)^(٣)، و(السنمة): العظيمة السنام، و(الحذمة)، القاطعة، و(الشبمة)، أي: الباردة " ^(٤).

ثالثاً: اللهجات:

استشهد العُكْبَرِي كغيره مِنْ علماء العربِيَّة ، بلهجاتِ القبائلِ التي نُقلتْ عنهم اللُّغةُ ، وأخذَ بِلُغاتِ القبائلِ ليست بالعامَّةِ وإنَّمَا بحسَبِ المسائلِ الصَّرْفِيَّةِ التي يَسْتَدُلُّ بِهَا ، وأحياناً يتطرقُ إليها ، ولكنْ في نفسِ الموقفِ لم يُرَجِّحْ إحداها على الأخرى ، واتَّضحَ استدلالُهُ باللهجاتِ بأمورٍ عدةٍ ومنها:

(١) الرِّكِيَّة : البئر . وماهت الرِّكِيَّةُ : كُنْز ماؤِها . ينظر : جمهرة اللغة : ١٢٧٥/٣ .

(٢) ينظر : شرح التكملة للعُكْبَرِي : ١٠٦٥/٢ .

(٣) ينظر : جمهرة اللغة : ١١ / ، و٢٦٣ تهذيب اللغة : ١١/٢٦٣ ، وتاج العروس : ٤٤٩/٣٢ ، مادة (شيم) .

(٤) شرح التكملة للعُكْبَرِي : ٥٩٤/١ .

حَانَ يَغْزُو أَغْلَبَ اللّٰهْجَاتِ إِلَى أَصْحَابِهَا ، وَمِنْ تِلْكَ اللّٰهْجَاتِ :

١- لهجة بني تميم :

٢- بَيِّنُ العُكْبَرِي فِي بَابِ حَكْمِ السَّاكِنِينَ إِذَا التَّقْيَا تَقْدِيرًا مَذْهَبُ بَنِي تَمِيمٍ فِيهَا إِذْ قَالَ: "وَأَمَّا اجْتِمَاعُهُمَا فِي التَّقْدِيرِ فَكَقَوْلِكَ: (رُدَّ) فِي الْأَمْرِ، وَذَلِكَ أَنَّ الدَّالَ الثَّانِيَةَ حَقَّهَا السَّكُونُ، وَلَوْ نَطَقَ بِهَا سَاكِنَةً، لَحَرَكْتَ الدَّالَ الْأُولَى ؛ لِئَلَّا يَجْتَمَعَ بَيْنَ سَاكِنِينَ، فَسَكَنَ الْأَوَّلُ وَبَقِيَ الثَّانِي سَاكِنًا تَقْدِيرًا فَلَمَّا اجْتَمَعَا بِهَذَا السَّبَبِ حَرَكَ الثَّانِي بَعْدَ أَنْ أَدْغَمَ الْأَوَّلُ فِيهِ وَحَصَلَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ النُّطْقَ بِالْحَرْفَيْنِ نَطْقًا وَاحِدًا، وَهُوَ أَسْهَلُ مِنْ فَكِّ الْإِدْغَامِ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَ ذَلِكَ يَرْفَعُ اللِّسَانَ عَنْ مَوْضِعٍ ثُمَّ يَعِيدُهُ إِلَيْهِ فِي الْحَالِ مِنْ غَيْرِ فُصْلٍ، وَرَفَعَهُ بِهِمَا رَفْعَةً وَاحِدَةً أَسْهَلُ. وَهَذَا هُوَ أَصْلُ بَابِ الْإِدْغَامِ، وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْإِدْغَامِ مَذْهَبُ بَنِي تَمِيمٍ"^(١).

٣- لهجة الحجاز:

كَمَا أَشَارَ العُكْبَرِي إِلَى لَهْجَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ فِي السَّاكِنِينَ إِذَا التَّقْيَا أَنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ لَا يَدْغُمُونَ (رَدَّ) وَيُرُونَ أَنَّ فِي الْإِدْغَامِ أَعْمَالًا، أَحَدُهُمَا: تَسْكِينُ الْأَوَّلِ، وَثَانِيَهُمَا: إِدْغَامُهُ فِي الثَّانِي، وَثَالِثُهُمَا: تَحْرِيكُ الثَّانِي وَعَلَى ذَلِكَ يَقُولُونَ: (ارْدُدْ)^(٢).

٤- لهجة بني هذيل:

ذَكَرَ العُكْبَرِي فِي بَابِ الْإِبْدَالِ أَنَّ إِبْدَالَ الْمِيمِ مِنَ اللَّامِ فِي لَامِ التَّعْرِيفِ أَنَّهَا لَهْجَةٌ بَعْضُ مِنْ بَنِي هَذِيلٍ، وَاسْتَشْهَدَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُعَاتِبُنِي يَرْمِي وَرَائِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسَلِمَهُ

^(١) شرح التكملة للعكبري : ١١٦/١.

^(٢) ينظر: المصدر نفسه : ١١٦/١ - ١١٩

واستشهد بحديث الرسول عليه الصلاة والسلام على لهجتهم: (ليس من امبر امصيام في امسفر)^(١)، أي ليس من البر الصيام في السفر، واستشهد بحديث أبي هريرة: (طاب امضراب) أي: طاب الضراب^(٢).

٥- لهجة قضاة:

نبّه العُكْبَرِي في باب الإبدال إلى لهجة بني قضاة دون أن يصرح بها، وذلك في إبدال التاء من السين، يقول: "وقال بعض فيقولون في (ناس): (نات) وفي (أكياس): (أكيات)، وقال الأصمعي: قرأ بعضهم سورة الناس بالتاء في الجميع"^(٣).
فإن قيل: لعل ذلك لثغة في لسان المتكلم.
قيل: لو كان لغة كان ذلك في كل سين أين وقعت، وظاهر أنها لغة"^(٤).

٦- لهجة طيء والحجاز :

تطرق العُكْبَرِي في باب الإعلال إلى أن (مات) مضارعة (يموت)، مثل (قال يقول)، وعُزيت هذه اللغة إلى أهل طيء- دون أن يصرح بهم- ومنهم من يقولون: (مِتّ) بكسر الميم، ومضارعة (تَمَاتُ)، مثل: خفت تخاف، على باب (فَعِلَ يَفْعَلُ) على لغة أهل الحجاز^(٥).

(١) أخرجه الأمام أحمد في مسنده : ٨٤/٣٩ ، برقم (٢٣٦٧٩) ، والطبراني في المعجم الكبير : ١٧٢/١٩ ، برقم (٣٨٧) ، وقال عنه الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة : ٢٦٤/٣ : (إنه شاذ بهذا اللفظ).

(٢) ينظر: المصدر نفسه : ١٠٨٩/١

(٣) ينظر: نزول القرآن على سبعة أحرف: ١٦١، القراءات وأثرها في علوم العربية: ٢٥/١.

(٤) المصدر نفسه : ١١٠٠/٢

(٥) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ١١٤٨/٢

٧- لهجة بني عدي:

وذكر العُكْبَرِي أيضًا من طريق حديثه أنه لم يأت من بَنَات الواوِ عَلَى (فَعْل) مضموم العينِ - (يَفْعَلُ) - بفتحِها - إلا (كُنْتُ تَكَاذُ) في لغة من ضَمَّ الكاف في الماضي ، وهي لغة بني عدي^(١) .

وصف بعض اللهجات عند العُكْبَرِي عَلَى النحو الآتي:

١- لغة جيدة:

ومن ذلك نبّه العُكْبَرِي إلى أن أثبات ياء المتكلم في الاسم المنتهي بالالف في الوقف لغة جيدة، إذ قال : "فأن كان قبل هذه الياء ألف نحو: بشراي، فمن العرب من يقلب الألف ياء، فيقول: بشرى، فإذا وقف سكن الياء وبقى التشديد كما تقدم، واللغة الجيدة أن تثبت الألف وتسكن الياء في الوقف ولا تلحق هاء" ^(٢) .

٢- لغة قليلة:

ومن ذلك بيّن العُكْبَرِي في باب (أحكام الحروف التي يوقف عليها) أن الألف في ضمير المتكلم زائدة ثابتة في الوقف؛ لبيان الحركة وليقع الوقف على الساكن مع بقاء إزالة اللبس وتقوية الكلمة، ويرى الفراء أن الألف من جملة الاسم محتجًا بأمرين: الأول قولهم (أأن فعلت) فالألف بعد الهمزة، وهي الألف التي تكون بعد النون، قدمت لضرب من التصرف، والثاني: قولهم في الوصل: (أنا فعلت).

^(١) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ١١٤٨/٢.

^(٢) المصدر نفسه: ٢١٢/١-٢١٣.

ورد عليه العُكْبَرِي بأن الوجه الأول لغة قليلة، إذ قال: "أما (أَنْ فعلت) فلغة قليلة، والألف فيها وجهان: أحدهما أنه أشبع فتحة الهمزة فنشأت الألف كما قالوا: (المنتزاح)، والثاني: أن يكون قدم الألف مع كونها زائدة كما قالوا: تعفرت إذا صار كالعفريت، فقدم التاء الأخيرة عند الاشتقاق، والأصل: (عفريت)، والتاء زائدة"^(١).

٣_ لغة فاشية:

ومن ذلك أشار العُكْبَرِي في باب أحكام الحروف التي وقف عليها بإثبات الواو بعد الميم إذ جمعت الضمير لغة جيدة، نحو قوله تعالى: ﴿أَنْزَلْنَاهُ مَكْهُمًا﴾^(٢)، ﴿فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ﴾^(٣) وحذفها لغة فاشية، وذلك قوله: " وحذف الواو لغة فاشية كثيرة؛ إذ كان في ذلك تخفيف مع أمن اللبس؛ لأن الواحد لا ميم فيه، وفي التنثية ألف فلم يبق ما يلتبس بالجمع"^(٤).

٣- لغة قليلة جدا:

ونبه العُكْبَرِي على الموضع السابق في حذف الواو بان من حذفها سكن الميم في الوصل والوقف ولم يضمها؛ حتى لا تتوالى خمس متحركات والعرب تكره توالي الأربع، أما قوله تعالى: ﴿أَنْزَلْنَاهُ مَكْهُمًا﴾^(٥) بضم الميم فخارج عن الأصل، و بعض العرب تحذف الواو وتقول (أنزلنكمها)، وهي لغة قليلة جدا^(٦).

(١) شرح التكملة للعكبري: ٢٠٧/١-٢٠٨

(٢) سورة هود من الآية: ٢٨

(٣) سورة الحجر من الآية: ٢٢

(٤) شرح التكملة للعكبري: ٢١٤/١-٢١٥

(٥) سورة هود من الآية ٢٨

(٦) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ٢١٥/١

٤ - لغة ضعيفة:

ومن ذلك بينَ العُكْبَرِي في باب الإبدال أن تشديد الميم في (فم) لغة ضعيفة، إذ قال: "وأما إبدال الميم من الواو ففي نحو: فم، وأصله (فوه) مثل: نور، وفوز، فحذفت الهاء اعتباطاً، وأُبدل من الواو ميم، وسبب ذلك أن الكلمة مُعَرَّبَةٌ، فلو بقيت الواو لتحركت وانقلبت ألفاً وحذفت بالتثوين، وبقي الاسم المعرب الظاهر على حرف واحد، فأُبدلت إلى حرف من مخرجها صابر على الحركة وهو الميم فقالوا: فم، وقد جاء في الشعر مشدداً، وهي لغة ضعيفة، فكأنه حمل الوصل على الوقف فيمن شدد في الوقف"^(١).

^(١) شرح التكملة للعكبري : ١٠٨٦/٢

المبحث الثاني

القياس

القياس لغةً : قست الشيء بالشيء : قدرته على مثاله. وقال الجوهري: قيسُ رُمحٍ وقاسُ رُمحٍ، أي قدرُ رُمحٍ^(١).

وأما في الاصطلاح: تعددت تعريفات العلماء له ، وعرفه ابن الأنباري بقوله: " تقديرُ الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حملُ فرعٍ على أصلٍ بعلةٍ وإجراء حُكم الأصل على الفرع"^(٢). بينما عرفه السيوطي بأنه: " هو حملُ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"^(٣).

وعند المُحدثين عرفه الدكتور سمير اللبدي : بأنه "محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحملُ كلامنا على كلامهم في صوغِ أصولِ المادّة، وفروعها، وضبطِ الحروفِ وتركيبِ الكلمات، وما ينبعُ ذلك من إعلالٍ وإبدالٍ وإدغامٍ وحذفٍ وزيادة"^(٤).

وأيضاً الدكتور المخزومي مُشيرًا بقوله : "حملُ مجهولٍ على معلومٍ ، وحملُ ما لم يُسمع على ما سُمع ، وحملُ ما يجدُّ من تعبيرٍ على ما اختزنه الذاكرة ، وحفظته ووعته من تعبيراتٍ وأساليبٍ كانت قد عُرِفَت أو سُمِعَت"^(٥) . ونلاحظ من هذه التعريفات أنه : فلا بُدَّ له من أركانٍ أربعةٍ ليصحَّ القياسُ ، وهذا ما يفسره ابن الأنباري بقوله: "ولا بُدَّ لكلِّ قياسٍ من أربعةِ أشياء: أصلٌ وفرعٌ وعِلَّةٌ وحُكمٌ"^(٦).

(١) ينظر : الصحاح : ٩٦٨/٣ ، مادة (قيس).

(٢) لمع الأدلة : ٩٣ .

(٣) الاقتراح : ١٧٥ ، ط: القلم .

(٤) معجم المصطلحات النحوية والصرفية/ الدكتور محمد سمير اللبدي: ١٩١

(٥) في النحو العربي/ نقد وتوجيه : ٢٠

(٦) لمع الأدلة: ٩٣

الفصل الثاني: أصول التعليل الصرفي عند العُكْبَرِي

أيضًا عند السيوطي: "أصل وهو المقيس عليه وفرع وهو المقيس وحكم وعلة جامعة هي الأسناد" (١).
قد ظهر لفظ القياس : عند عبد الله بن أبي إسحاق ، وبعد ذلك نضج القياس على يد الخليل بن أحمد
الفراهيدي ، وقيل في القياس: "فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا نعلم أحدًا من العلماء أنكره لثبوته
بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة" (٢).

وكانت عناية العُكْبَرِي بالقياس واضحة عنده ، إذ كان يُدقق النظر في كل مسألة تطرأ عليه من
المسائل ، ومنها ما كان موافقًا للقياس عنده وما شذَّ عنه ؛ ولذلك قد عبَّر عنه في شرح كتابه
بعده ألفاظ وهي : بلفظ (وهذا ضعيف في القياس) أو بلفظ (وهذا بعيد في القياس) أو بلفظ
(على مقتضى القياس) أو (تقديم القياس الأقوى) أو (التنبية إلى ما وافق القياس غالبًا) أو
(التعليل لما خالف القياس) أو (الاقتصار على المسموع لما خالف القياس) .

ومن أمثلة استدلال العُكْبَرِي فيها بحسب ألفاظه المختلفة الآتي:

أولاً: قوله (وهذا ضعيف في القياس): ومن ذلك الآتي:

١_ قال العُكْبَرِي في إبدال التاء من السين؛ إذ قال: "وأما إبدال التاء من السين فقليل جدًا،
وهو ضعيف في القياس، لكن له وجهًا؛ وذلك أن التاء فيها همس ونفخ يشبه السين، فمن
ذلك قولهم سِتُّ سِتَّة في العدد، وأصلها (سدس)؛ لأنك تقول في تصغيرها: (سُدَيْسَة)
(وَسَدَسْتُ القوم وأسَدِسوهم)، وتَجَمَّعوا على (أَسَدَاس)، ولما أُبدلت السين تاء أُبدلت الدال تاء
قبلها أيضًا وأُدغمَتْ، إلا أن الدال لم تُبدل تاء في غير هذا وذلك لأن مخرجهما واحد" (٣).

(١) الاقتراح : ٨١ ، ط: القلم .

(٢) ينظر: النحو الوافي: ١٩٠/٣

(٣) شرح التكملة للعكبري: ١٠٩٩/٢-١١٠٠.

٢_ رُدُّ العُكْبَرِي على الكوفيين في إعلالهم (توراة) ، فهي على مذهبه على وزن (فَعْلَة) من (ورى الزند وأورى)؛ إذا انقَدَحَتْ منه النار، ف(التوراة) يستضاء بما تضمنته من الأحكام والمواعظ، كما أن (الإنجيل) (إِفْعِيل) من (النَّجَل)، وهو الأصل، أو ما يسيل من الماء، ولما أُبدلت الواو تاء أُبدلت التي هي لام ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وعلى مذهب الكوفيين على وزن (تَفْعَلَة) أُبدل من الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفا فصارت (توراة)، وردّه بان ذلك هذا **ضعيف في القياس**؛ إذ قال: " وقال بعض الكوفيين: هي (تفعلة) مثل (تكرمة)، فأُبدل من الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفا فصارت (توراة). وهذا ضعيف في القياس؛ إذ لا حاجة تدعو إلى تغيير الكسرة إلى الفتحة، ثم لو كان لازما لقالوا في (تَوْدِيَة) - وهي الخشبة التي تضرب بها أخلاف الناقة - (تَوْدَاة)، ولم يقله به أحد" ^(١).

ثانيًا: قوله (وهذا بعيد في القياس): ومن ذلك الآتي:

ومن ذلك رُدُّ العُكْبَرِي على من يرى أن التاء (كِلْتَا) بدل من الياء؛ لحسن الإمالة فيها، وردّه العُكْبَرِي بأن هذا بعيد في القياس، إذ قال: "وذهب قوم إلى أن التاء في (كِلْتَا) بدل من الياء لحسن الإمالة فيها، وهذا بعيد في القياس" ^(٢).

ثالثًا: قوله (على مقتضى القياس): ومن ذلك الآتي :

١- شرح العُكْبَرِي على قول الفارسي في فصل إعلال ما كان على (مَفْعَل) و (مَفْعِل) من الأسماء فإنه يعتل بمجيئه على وزن الفعل، فقال العُكْبَرِي: "أصل هذا الفصل أن كل مثال يختص بالاسم يجري مجرى حرف العلة **على مقتضى القياس** في الإعلال، وكل

^(١) شرح التكملة للعكبري: ١١٢٨/٢

^(٢) المصدر نفسه: ١٠٩٦/٢.

مثال كان مشتركًا بين الاسم والفعل أعل في الفعل وصحح في الاسم ؛ ليظهر الفرق بينهما^(١).

رابعًا: قوله (تقديمُ القياس الأقوى): ومن ذلك الآتي

١ - باب إعلال اسم الفاعل والمفعول ما كان معتل العين إذ يقول : "فإن بنيت مثل (ثُرْتُب) من (البَيْع) قلت على مذهب سيبويه: (تُبَيْع)، وأصله (تُبَيْع) فنقلت ضمة الياء إلى الباء، وبقيت الياء ساكنة بعد الضمة، وقياسها أن تبدل واوًا كما أبدلت في (مُوقِن) و (مُوسِر)، ولكن عارض هذا القياس قياس أرجح منه، وهو أن تُبدل من الضمة كسرة فتبقى الياء بحالها، وهو أخف وأقل تغييرًا"^(٢).

خامسًا: قوله (التنبية على ما وافق القياس): ومن ذلك الآتي:

١ - ما نبّه عليه العُكْبَرِي في أوزان الممدود مفسرًا بقوله : " فالذي يعرف مدّه بالقياس كل ما كان لامه من الأسماء ألفًا زائدة كان من المعتل ممدودًا، فمن ذلك كل اسم وقعت لامه بعد ألف زائدة منقلبة وكانت عن أصل أو ملحق، نحو: (كِسَاء) و(رِدَاء) و(جِرْبَاء)، ونظيره من الصحيح (قِرَاب) و(حِمَار)"^(٣).

٢ - ما قاله العُكْبَرِي في جمع (تَبَيٍّ) جمع تكسير: "وقد قالوا فيه: (تَبَيَان)، وقالوا أيضًا: (تَبَيَّن) - بضم الثاء وكسر النون - أخرجوه على القياس"^(٤).

(١) شرح التكملة للعكبري: ١١٦٥/٢.

(٢) المصدر نفسه: ١١٦٧/٢.

(٣) المصدر نفسه: ٣٨٥/١.

(٤) المصدر نفسه: ٧٨٢/٢.

سادسًا: قوله (التعليل لما خالف القياس): ومن ذلك الآتي:

١- قال العُكْبَرِي في باب أبنية الأفعال الثلاثية ومصادرها : " فأما الضرب الرابع وهو (فَعَلَ يَفْعَل) فقد جاء في موضعين: أحدهما: في (أَبَى يَأْبَى)، ولا ثاني له، وكان القياس (يَأْبِي)، مثل: (رَمَى يرمي) و(أتى يأتي)، ولكنه شذَّ، وقد قيل: وجه مجيئه على ذلك أن الهمزة إذا كانت عينًا تفتح في المستقبل، نحو: سأل يسأل، وشأه يشأه، والهمزة في (أَبَى) فاء الكلمة، والفاء مجاورة للعين، والمجاور للشيء قد يعطى حكمة، مثل مجاورة الياء والواو للطرف، فإنهما يقابان همزة، نحو: (أوابل، وعيائل، كما لو وقعتا طرفًا، مثل كساء ورداء، وهذا له نوع تقريب وتأنيس ولكنه غير مطرد، فإنهم قالوا: أنى يأتي^(١).

٢- ومما خالف قياس الإعلال فعل التعجب، فكان القياس أن يعمل لأنه فعل، وعلل العُكْبَرِي لمخالفته القياس بأن بعد عن حكم الأفعال، وقرب من حكم الأسماء فجري مجرى الأسماء، أما وجه قربه من الأسماء فهي:

أ- إن ضميره لا يظهر كما أن ضمير الأسماء لا يظهر.

ب- لا يأتي منه اسم الفاعل ولا المضارع.

ت- إنه يلزم طريقة واحدة.

ث- إن عين الاسم صحيحه نحو: أبيض وأسود، كما أن عين فعل التعجب

صحيحة^(٢).

(١) شرح التكملة للعكبري: ٨٨٧/٢.

(٢) ينظر المصدر نفسه: ١١٦٨/٢.

المبحث الثالث

الإجماع

الإجماع : هو أصل من أصول الفقه الذي أجمع عليه جمهور الفقهاء^(١).

وهو عند الأصوليين : "اتِّفَاق من جماعَةٍ على أمر من الأمور إمَّا فعل أو ترك وَجَاز أن يُلْحَق اتِّفَاقهم اِشْتِيَاه ، فَيُخْرَج مِنْهُ مَا هُوَ مِنْهُ ، وَيُجْعَل مِنْهُ مَا لَيْسَ مِنْهُ وَجَاز أن يكون الاتِّفَاق حُجَّةً بِشَرَطٍ وَجَاز أن يُعَارِضَ قَوْلهم حُجَّةً أُخْرَى وَوَجِبَ أن يكون لَهُم طَرِيق ، إِلَى مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ أو يكون لنا طَرِيق ، إِلَى مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ ، وَجِبَ أن نتكلم في كل ذَلِكَ فنَدل على أن الإجماع حُجَّةٌ ثُمَّ في الاتِّفَاق بِمَاذَا يَقَع هَل هَذَا بِالْقَوْلِ أو بِالْفِعْلِ أو بِالرِّضَا والاعتقاد ثُمَّ نتكلم في المتفقين فنبين من يَعتَبَر قَوْلُهُ في الإجماع وَمَنْ لَا يَعتَبَر فِيهِ"^(٢). وهو عند علماء العربية : (إجماع نحاة البلدين ، البصرة والكوفة) .على مسألة من المسائل ، حيث يكون الإجماع أو الحكم فيها قولًا واحدًا^(٣).

ولا يُعَدُّ الإجماعُ حُجَّةً إذا ما خَالَفَ المنصوص أو المَقِيس على المنصوص وهذا ما يؤيِّدُهُ ابْنُ جَنِّي (ت: ٣٩٢هـ) مُشِيرًا بقَوْلِهِ : "اعلم أن إجماع أهل البلدين إِنَّمَا يَكُونُ حُجَّةً إذا أعطاك خَصْمُكَ يَدَهُ أَلَّا يُخَالَفَ المنصوصَ والمَقِيسَ على المنصوصِ، فَأَمَّا إِنْ لَمْ يُعْطِ يَدَهُ بِذَلِكَ فلا يَكُونُ إجماعُهُم حُجَّةً عَلَيْهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ مِمَّنْ يُطَاعُ أمرُهُ في قرآنٍ ولا سُنَّةٍ أَنَّهُمْ لَا يُجْتَمِعُونَ على الخطأ كَمَا جَاءَ النَّصُّ عَنْ

(١) ينظر: أصول النحو العربي (الحلواني): ٧٧.

(٢) المعتد في أصول الفقه : ٣/٢

(٣) الاقتراح : ١٥٩ ، ط: القلم .

الفصل الثاني: أصول التعليل الصرفي عند العُكْبَرِي

رَسُولِ (ﷺ) مِنْ قَوْلِهِ: (ﷺ): (إِنَّ أُمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ) ^(١) وَإِنَّمَا هُوَ عِلْمٌ مُنْتَزَعٌ مِنْ اسْتِقْرَاءِ هَذِهِ
اللُّغَةِ ^(٢) .

وعلى هذا فقد عدَّ العُكْبَرِي الإجماعَ عندهُ أصلاً مِنْ أصولِ أحكامِهِ الصَّرْفِيَّةِ ، إلا أَنَّ اعتماده
عليه أقلُّ من اعتمادهِ على السَّماعِ والقيَّاسِ ؛ لأنَّه يَأْتِي بالمرتبةِ الثَّالِثَةِ بَعْدَهُمَا مِنْ أصولِ
الاحتجاجِ ، وَقَدْ عَبَّرَ عَنْهُ فِي شَرْحِ كِتَابِهِ بَعْدَ أَلْفَاظٍ وَهِيَ : بَلْفِظْ (بلا خلاف) أو بَلْفِظْ (أن هذا
هو الحكم عند الجميع) أو بَلْفِظْ (إجماعاً) .

ومن أمثلةِ استدلالِ العُكْبَرِي فيها بحسبِ أَلْفَاظِهِ الْمُخْتَلَفَةِ الْآتِي :

أولاً: لَفْظُ (بلا خلاف) ومن ذلك الآتي:

١- ذَكَرَهَا العُكْبَرِي فِي حَدِيثِهِ عَنْ جَمْعِ الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثِيَّةِ الَّتِي لَا زِيَادَةَ فِيهَا ، وَفَسَّرَ لِكُلِّ وَزْنٍ

مِنْهَا أَرْبَعَةَ أَبْنِيَّةٍ ، وَأَمَّا وَزْنُ (فِعْل) بِكسرِ الْأَوَّلِ ، نَحْوُ : (جَذَع) وَ (فَعِل) بِكسرتين فِجَاءٍ
مِنْهُ فِي الْأِسْمِ نَحْوُ : (إِبِل) بِلا خِلافٍ فِيهَا ^(٣) .

٢- ذَكَرَ العُكْبَرِي فِي بَابِ التَّصْغِيرِ أَنَّ مِثَالَهُ (مُدُقٌّ) وَ (دَابَّةٌ) فَتَصْغِيرُهُمَا عِنْدَ الْعُلَمَاءِ
(مُدِيقٌ) وَ (دَوِيَّةٌ)، وَجَازَ الْجَمْعُ عَنْدَهُمْ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ؛ لِأَنَّ الْبَاءَ فِيهَا حَرْفٌ مَدٌّ فَيَكُونُ
ذَلِكَ الْمَدُّ كَالْفَاصلِ بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ، لِذَلِكَ تَصْغِيرُهُمَا بِلا خِلافٍ فِيهِمَا ^(٤) .

٣- ذَكَرَ العُكْبَرِي فِي بَابِ جَمْعِ الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثِيَّةِ الَّتِي لَا زِيَادَةَ فِيهَا، وَهِيَ عَشْرَةُ أَبْنِيَّةٍ أَنَّ
وِزْنَ (فِعْل) بِكسرتين ، فِجَاءٍ مِنْهُ فِي الْأِسْمِ نَحْوُ (إِبِل) بِلا خِلافٍ ^(١) .

(١) الْحَدِيثُ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ فِي سَنَنِهِ ، (بَابُ السَّوَادِ الْأَعْظَمِ) : ١٣٠٣/٢ _ الرَّقْمُ : (٣٩٥٠) .

(٢) الْخَصَائِصُ : ١٩٠/١ .

(٣) يَنْظُرُ : شَرْحُ التَّكْمِلَةِ لِلْعُكْبَرِي : ٦١٥/٢

(٤) يَنْظُرُ : الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ : ٨٤٩/٢ .

٤ - وقوله أيضًا في باب الزيادة أنَّ الميمَ في (مَنْجُون) : " وهو الدولاب، وقيل المحالة وهي البكرة - فالميم فيه أصل بلا خلاف ، بدليل ثبوتها في جمع التكسير، وهي (مناجين) ولو كانت زائدة لحذفت" (٢).

ثانيًا: لفظُ (عند الجميع) ومن ذلك الآتي:

١ - ذكر العُكْبَرِي في مَعْرِض حديثه عن معتل العين أن (ريح) على وزن (فعل) بكسر الفاء عند الجميع، وتجمع ريح على (أرواح) في القلة و (رياح) في الكثرة، وقد قالوا في جمعه أيضًا (أرياح) وهو شاذ، والذي جراهم على ذلك لفظ الياء في (رياح) (٣).

٢ - ومن ذلك أيضًا ما قاله في إعلال أسماء الفاعل والمفعول: " فان بنيت من (القول) مثل ترتب، قلت فيه (تقول)، وأصله - بضم الواو وسكون القاف - ثم نقلت ضمة الواو إلى القاف، وبقيت ساكنة، هذا عند الجميع" (٤).

٣ - وما نبّه عليه أيضًا في باب إعلال أسماء الفاعل والمفعول: "ومما جاء على الفعل من ذوات الياء (أبين) - اسم بلد - بفتح الهمزة، ومنهم من يكسرها، فلو جمعت هذا البناء نقلت (بين) عند الجميع" (٥).

ثالثًا: لفظُ (إجماعًا):

اختلف علماء الصّرف في قاعدة أنَّ الواو إذا وقعت في أوّل الكلمة لم يخلُ من أن تكون مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة ، ويبدو لي خلال قراءتي لكتب الصّرف أنَّ الواو إذا كانت

(١) ينظر : المصدر نفسه ٦٣٤/٢.

(٢) شرح التكملة للعكبري : ١٠٢٨/٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٦٣٨/٢.

(٤) المصدر نفسه: ١١٦٧/٢.

(٥) المصدر نفسه : ١١٦٧/٢.

الفصل الثاني: أصول التعليل الصرفي عند العُكْبَرِي

مَضْمُومَة: ولا واو بعدها جاز إبقاؤها وهو الأصل . وجاز إبدالها هَمْزَةً نحو : (وُقِتَتْ ، وَأَقْتَتْ) و(وَعَدَ وَأَعَدَ) ، وإنَّما جاز إبدالها هنا؛ لأنَّ الواو مُقَدَّرَةٌ بضميتين، والسبب أنَّها إذا ضُمَّتْ صارت ثلاثًا واجتماع هذه الأشياء مُسْتَنَقِل.

وَأَمَّا الواو المكسورة: نحو : (وَشَاحٍ) ، (وَعَاءٍ) ، فيجوز قلب الواو فيها همزة ، وذلك أَنَّ الكسرة تُشَبِّه الضَّمة كما تُشَبِّه الياء الواو.

وَأَمَّا الواو المفتوحة فالقياس أَنَّ لا تُبَدَّل لِحَقَّةً، من ذلك تكملنا عن المفارقة من الفَتْحَةِ لِلضَّمةِ والكسرةِ ، وقد أبدلوها في مواضع قليلةٍ نحو: قولهم : (أَسْمَاءُ) ، وأصلها (وَسَمَاءُ) أي من الوَسَامَةِ وهو الحسن ، قالوا: أَحَدٌ بمعنى (وَاحِدٍ) فَأَمَّا (أَحَدٌ) المستعمل في النَّفْيِ وهَمْزَتُهُ أَصْلٌ نحو قولك : مَا بِالذَّارِ أَحَدٌ ، ومن المبدل نحو قوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١)

أي: واحدٌ والدليل على ذلك قولهم في الجمع : (وَحَدَانٌ) وَ (أُحْدَانٌ). نحو : (رَاكِبٌ) و(رُكَبَانٌ) وهذا يقتصر منه على المسموع إجماعاً فقط^(٢).

(١) سورة الإخلاص من الآية : ١

(٢) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ١١٢٩/٢ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٩.

المبحثُ الرابعُ

استصَابُ الحال

الاستِصَابُ لُغَةً: صَحَبَ صَحْبَهُ ، صُحِبَ بِالضَم ، أَيُّ المصاحبة ، وكُلُّ شيءٍ لازمٌ شيئاً فقد استَصَحَبَهُ^(١).

واصطلاحاً: هو عند الأصوليين في الفقه: ومن المعروف أنه من المصطلحات الفقهية المنقولة إلى النحو وهو: "الحُكْمُ ببقاء أمرٍ في الزَّمنِ الحاضرِ، على ثبوتِهِ في الزَّمنِ الماضي حتى يقومَ دليلٌ على تغييره"^(٢).

وأما عند علماء العربية: "هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقُّه في الأصلِ عندَ عدمِ دليلِ النقلِ عنِ الأصلِ"^(٣). بينما عرفه الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ) بأنه: "عبارة عن إبقاء ما كان على ما كان عليه ؛ لانعدام المغير ... الذي يثبت في الزمان الثاني بناءً على الزمان الأول"^(٤). وبينما نحن بصدد ذكره ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) وعقد له باباً سماه: "بابٌ في إقرارِ الألفاظِ على أوضاعِها الأولِ ما لم يدعُ داعٍ إلى التَّركِ والتَّحوُّلِ"^(٥).

وأولُ من ذكرَ مُصطلحَ استصَابِ الحالِ بلفظه الصَّريحِ مِنَ النُّحَاةِ هو أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) بقوله: "وأما استصَابُ الحالِ فإبقاءُ اللفظِ على ما يستحقُّه في الأصلِ عندَ عدمِ

(١) ينظر: تهذيب اللغة: ١٥٤/٤ ، مادة (ح ض) و جمهرة اللغة: ٢٨٠/١ (ب ح ط) ، والصاح: ١٦٢/١

(صحب)

(٢) ارشاد الفحول: ٣٩٦ ، الشاهد وأصول النحو: ٤٤٦

(٣) الإعراب في جدل الإعراب: ٤٦

(٤) التعريفات: ٢٢ .

(٥) الخصائص: ٤٥٧/٢ .

الفصل الثاني: أصول التعليل الصرفي عند العُكْبَرِي

دليل النَّقْلِ عَنِ الْأَصْلِ" ^(١) ، وهو مِنَ الْأَدَلَّةِ الْمُعْتَبَرَةِ لَدَيْهِ ، إِذْ يَقُولُ: "وَاسْتَصْحَابُ الْحَالِ أَخَذَ الْأَدَلَّةَ الْمُعْتَبَرَةَ" ^(٢). أَيُّ جَعَلَهُ فِي الْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ بَعْدَ السَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ وَالْإِجْمَاعِ.

وَمِنَ النَّحَاةِ الَّذِينَ اسْتَدَلُّوا بِاسْتِصْحَابِ الْحَالِ بِدُونِ ذِكْرِ النَّصْرِيحِ بِلَفْظِهِ سَبِيوِيهِ إِذْ تَذَكَّرَ الْمَصَارِ بِأَنَّ سَبِيوِيَةَ اسْتَدَلَّ بِهَذَا الدَّلِيلِ فِي مَوَاضِعَ شَتَّى مِنْ كِتَابِهِ ، وَلَكِنْ دُونَ أَنْ يُصَرِّحَ بِهِ أَوْ يُسَمِّهِ اسْتِصْحَابَ حَالٍ ^(٣). وَأَمَّا الْإِمَامُ السَّيُوطِيُّ ، وَالشَّيْخُ يَحْيَى الشَّاوِي ، فَأَدَلَّةُ النَّحْوِ عِنْدَهُمَا أَرْبَعَةٌ: (السَّمَاعُ، وَالْقِيَاسُ، وَالْإِجْمَاعُ، وَاسْتِصْحَابُ الْحَالِ) ^(٤). وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ ضَعْفِهِ عِنْدَهُمْ إِلَّا أَنَّ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ وَالْبَغْدَادِيِّينَ كَانَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْاسْتِدْلَالِ بِهِ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ دَلِيلٌ آخَرَ مِنَ السَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ ^(٥).

وَمِنْ أَمْثَلِهِ اسْتِصْحَابُ الْحَالِ عِنْدَ الْعُكْبَرِيِّ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

١ - فِي بَابِ التَّصْغِيرِ:

فِي تَصْغِيرِ الرَّبَاعِيِّ: " وَأَمَّا الَّذِي فِيهِ زِيَادَةٌ ... (عَنْكَبُوتٌ) فَالْوَاوُ وَالْتَاءُ فِيهِ زَائِدَتَانِ كَمَا هُمَا فِي (رَهْبُوتٍ) وَ(رَحْمُوتٍ)، وَأَمَّا النُّونُ فَأَصْلٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ لِقَوْلِهِمْ فِي تَكْسِيرِهِ: (عَنْكَبُ)، وَفِي تَحْقِيرِهِ (عُنَيْكَبُ) ، وَلَوْ كَانَتْ زَائِدَةٌ لَجَازَ حَذْفُهَا، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا ثَابِتَةٌ سَاكِنَةٌ، وَالْأَصْلُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ أَصْلًا، نَحْوُ: (جَنْزَقَرُ)، وَجَنْبَتَرُ" ^(٦).

(١) الإغراب في جدل الإعراب: ٤٦

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف: ٣٠٠/١

(٣) ينظر: الشاهد وأصول النحو: ٤٥٣

(٤) ينظر: الاقتراح: ٢١ ، ط: القلم ، وارتقاء السيادة: ٣٥ .

(٥) ينظر: الشاهد وأصول النحو: ٤٥٠ .

(٦) شرح التكملة للعكبري: ٨٥٥/٢-٨٥٦.

أي: قد يظن السائل أن النون من أحرف الزيادة ولم تحذف في عنكبوت عند تصغيره ،
لأنها من أصل الكلمة وليست مزيدة والأصول لا تحذف عند التصغير.

٢- في باب الزيادة:

قوله في باب تحقير ما كان آخره أَلْفًا ونونًا زائدتين: " وَأَمَّا (سعدان) و(مرجان) فالألف والنون فيه زائدتان، وهو مصروف نكرة؛ لأن مؤنثه (سعدانة)، فإن سميت به لم تصرفه؛ لأنه مثل (غطفان)، و(مروان)، وقد ذكر فيما لا ينصرف، ونقول في جمعه: (سعدانات)، ولا تكسره على (سعادين)، فكذلك لا تقول في التصغير: سعيدان؛ لأن الأصل أن تحمل هذا الباب على التفسير؛ لأنه أقعد في هذا الباب؛ إذ كان زيادة في المعنى، والتصغير دونه في ذلك، وإنما تقلب الألف ياء في هذا الباب لشيئين: أحدهما: أن يسمع في تكسيه (فَعَالِينَ)، مثل سِرْحَانٍ وَسِرَاحِينَ. والثاني: أن تكون النون أصلًا، كما لو صغرت (حسانًا) على جعلك النون أصلًا لقلت: حُسَيْسِينَ، وعلى هذا مسألة الخلاف، وهي (رُمَانٌ)، فمذهب سيبويه أن النون زائدة، وهو من (الرَّمِّ) فتقول: رُمَيْمان، ولا تقول في الجمع: رَمَامِينَ، وعلى قول الأخفش هي أصل، وهو: (فُعَالٌ)، مثل: (قُلَامٌ)، و(حُمَاضٍ)، وتصغيره عنده: (رُمَيْمين)، والتفسير: (رَمَانِينَ)^(١).

٣- في باب الإبدال:

ومن ذلك مُشِيرًا بقوله: " أما إبدال الياء من الراء ففي نحو (قِرَاطٌ)، والأصل (قِرَاطٌ)؛ لقولهم: (قُرَيْرِيْطٌ)، و(قَرَارِيْطٌ)... وأما في (تَسْرَى) قال الأكثرون: أصله (تَسْرَرٌ)، من (السَّرِّ)، وهو النكاح، وقال آخرون: هو من (سَرَرْتُ الشيء إذا أخرتُهُ)^(٢).

(١) شرح التكملة للعكبري: ٨٤٠/٢-٨٤١.

(٢) المصدر نفسه: ١٠٨٠/٢-١٠٨١.

٤_ في باب الإعلال :

ومن ذلك ما نبّه عليه في مَعْرُض حديثه ما دُخِلَ عليه الزوائد من هذه الأفعال التي على ثلاثة أحرف: " وأما (اختار)، و (اجتاز)، و (ابتاع) فإن الياء والواو فيها تحركت وانفتح ما قبلها في الأصل ، فأبدلتا ألفين ... قالوا: لأن (تار) من اختار، بمنزلة (قال) في أن الحرف الأوسط ياء متحركة قبلها فتحة، فأبدلت ألفا كما في (قال)، وغير ممتنع أن يجعل بعض الكلمة في بعض الأحكام كالعلة الثانية"^(١).

٥_ في باب جمع التكسير:

قوله في باب جمع تكسير الأسماء المفردة الواقعة على الأجناس التي تختص آحادها بلحاق الهاء بها: "ومن معتل العين (هَامَةٌ) و (هَامَات) و (هَام)، والفاء (الهَام) ياء في الأصل، هكذا قال الجوهري، وكأنه من (الهَيَام) وهو العطش، ولهذا يقولون: حَيْثُ تَقُولُ الهَامَةُ اسْقُونِي"^(٢).

(١) شرح التكملة للعكبري: ١١٥٢/٢.

(٢) عجز البيت من البحر البسيط ، وهو لذي الأصبع العدواني ورد في ديوانه : ٩٢ ، وصدره :

يا عَمْرُو إِنَّ لَا تَدْعُ وَمَنْقَضَتِي أَضْرِبُكَ

و شرح التكملة للعُكْبَرِي : ٦٦٣/٢.

٦_ في باب إعلال ما كان حرف العلة فيه ثانيه عيَّنًا:

مُفسِّرًا بقوله : "وأما (هَاب) فأصله (هَيْب) - بكسر الياء - ومستقبله (يَهَاب)، ولو كانت الياء مفتوحة لجاء على (يَهَيْب) مثل: باع يبيع، ثم عمل فيه النقل ما عمل في (خَفَت)، ولم يأت شيء مما عينه على (يَفْعُل)؛ لأن ذلك مختص بالواو"^(١).

٧_ في باب ما يعل ويصحح من الأسماء التي على ثلاثة أحرف:

ومنه ما شرحه في كتابه بقوله : " المضاعف من الأسماء الثلاثية يجيء على ضربين: مدغمًا وغير مدغم، فالمدغم منه ما كان على (فَعْل) - بكسر العين - كقولهم: رجل طَبَّبَ، فأصله (طَبَّب)، مثل (نَضِب) و (حَرَج)، يدلُّ على ذلك أنه جاء فيه (طَبِيب)، وهي أخت (فَعْل) -، مثل قرح وقريح، ولما كان على وزن الفعل غُيِّرَ كما يُغَيَّرُ الفعل، إلا أن تغييره بالإدغام كالإعلال لوجهين: أحدهما: أن الإظهار في المثلين يثقل كما يثقل تصحيح الواو والياء، والإدغام يخف لنُبُو اللسان بالحرفين نَبَوَة واحدة كما يخف حرف العلة بالإعلال، وكذلك الحكم فيما يجيء من ذلك على (فعل) ؛ لأن مثله في الفعل مثل (كرم) و (ظرف)"^(٢).

^(١) شرح التكملة للعكبري: ١١٤٣/٢.

^(٢) المصدر نفسه: ١١٨٢-١١٨٣.

الفصل الثالث

أقسام العلة الصرفية عند العكبري

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: العِللُ التَّعليميَّةُ والقِيَاسيَّةُ والجَدِّيَّةُ عِنْدَ العُكْبَرِيِّ.

المبحث الثاني: العِللُ الواجبة والجائزة

المبحث الثالث: العِللُ البَسيطة والمُرَكَّبة

المبحث الأول

العللُ التعلّيميةُ والقياسيةُ والجَدَلِيَّةُ عند العُكْبَرِي.

إن تقسيم العلة إلى عِلَّةِ التَّعْلِيمِيَّةِ ، وعِلَّةِ الْقِيَاسِيَّةِ ، وعِلَّةِ الْجَدَلِيَّةِ هو تقسيم الزجاجي فيرى أن العلل عند العرب على ثلاثة أضرب، ومثل على ذلك ب (أن وأخواتها)، على ما سأتناوله .

وقبل أن نتطرق إلى كل علة، لأبْدُ لنا من معرفة آراء القدامى فيها، وإذا وجدنا أنَّ للعلَّة ثلاثة مُستويات يجبُ علينا معرفةُ اختلاف وجهات نظر عُلماء العربية وآرائهم في هذه المستويات ، حيث قسّموها على مستوياتٍ عديدة؛ وكل ذلك نتيجةً للاعتبارات المأخوذة في تحديدها بحسب كلام كُلِّ عالم من علماء العربية.

والَّذي وقف على أضرب هذه العلل عند كبار النُّحاة، فبدأ بابن السَّرَّاج (ت:٣١٦هـ) حتَّى انتهى إلى السُّيوطي (ت:٩١١هـ)، مروراً بالزَّجَاجي (ت:٣٣٧هـ)، وابن جَنِّي (ت:٣٩٢هـ) ، وابن الجليس النَّحَوِي (ت:٤٩٠هـ)، وابن مضاء القرطبي (ت:٥٩٢هـ) ، والأدلة ساقف عليها بالتفصيل:

إذ قسّم ابنُ السَّرَّاج اعتلالات النُّحاة على: عِلَّةٍ، وعِلَّةِ العِلَّةِ. إذ قال في مقدّمة أصوله بقوله : "واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لِم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً، ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفاً، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في

الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع"^(١).

بينما زاد الزجاجي على تعليقات ابن السراج علةً أخرى ثالثة ، بقوله : "وَعِلُّ النَّحْوِ بَعْدَ هَذَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ: عِلٌّ تَعْلِيمِيَّةٌ، وَعِلٌّ قِيَاسِيَّةٌ، وَعِلٌّ نَظَرِيَّةٌ جَدَلِيَّةٌ"^(٢).

وفسر بعدها هذه الأضرب الثلاثة، وعليه اعتمد في استنباطها ، بقوله: "اعْلَمْ أَنَّ الْعِلْلَ الَّتِي أودعها فِي هَذَا الْكِتَابِ وَالاحتجاجاتِ ثَلَاثَةٌ أَضْرِبٍ، مِنْهَا مَا كَانَ مُسَطَّرًا فِي كُتُبِ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ بِالْفَاطِ مُسْتَعْلَقَةٍ صَعْبَةٍ، فَعَبَّرْتُ عَنْهَا بِالْفَاطِ قَرِيبَةٍ مِنْ فَهْمِ النَّاطِرِينَ فِي هَذَا الْكِتَابِ، فَهَذَّبْتُهَا، وَسَهَّلْتُ مَرَاتِبَهَا، وَالْوُقُوفَ عَلَيْهَا، وَضَرَبْتُ مِنْهَا مِمَّا اسْتَنْبَطْتُهُ عَلَى أَصُولِ الْقَوْمِ، وَاخْتَرَعْتُ حَسَبَ مَا رَأَيْتُ مِنَ الْكَلَامِ يَنْسَاقُ فِيهِ وَالْقِيَاسُ يَطْرُدُ عَلَيْهِ، وَضَرَبْتُ مِنْهَا مَا أَخَذْتُهُ مِنْ عُلَمَائِنَا الَّذِينَ لَقَيْتُهُمْ وَقَرَأْتُ عَلَيْهِمْ شَفَاهَا، مِمَّا لَمْ يَسْطُرْ فِي كِتَابٍ وَلَا يَكَادُ يُوجَدُ"^(٣).

وأما رأي ابن جني قد أنكر تقسيم ابن السراج (علة العلة)، ورأى أنها جائزة في اللفظ ، لكنها لا تعدو في الحقيقة أن تكون تفسيراً للعلة السابقة لها؛ لأن العلة الحقيقية لا تكون معلولة، إذ قال في (باب العلة وعلة العلة): "ذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ فِي أَوَّلِ أَصُولِهِ هَذَا، وَمَثَّلَ مِنْهُ بَرَفْعِ الْفَاعِلِ، قَالَ: فَإِذَا سَأَلْنَا عَنْ عِلَّةٍ رَفَعَهُ قُلْنَا: ارْتَفَعَ بِفِعْلِهِ، فَإِذَا قِيلَ: وَلِمَ صَارَ الْفَاعِلُ مَرْفُوعًا؟ فَهَذَا سُؤَالٌ عَنْ عِلَّةِ الْعِلَّةِ، وَهَذَا مُوضِعٌ يَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ مِنْهُ أَنَّ هَذَا الَّذِي سَمَّاهُ عِلَّةَ الْعِلَّةِ إِنَّمَا هُوَ تَجَوُّزٌ فِي اللَّفْظِ، فَأَمَّا فِي الْحَقِيقَةِ

^(١) الأصول في النحو: ٣٥/١.

^(٢) الإيضاح في علل النحو: ١٦٤.

^(٣) الإيضاح في علل النحو: ٧٨ ، ومنهج أبي حيان في التعليل الصرفي في كتابه (ارتشاف الضرب) ، رسالة ماجستير ، للطالبة : نورية الصلابي _ص: ١٢٥.

الفصل الثالث: أقسام العلة الصرفية عند العكبري

فإنَّه شَرَحَ وَتَفَسَّرَ وَتَمَيَّزَ لِلْعِلَّةِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا قِيلَ لَهُ: لِمَ ارْتَفَعَ الْفَاعِلُ؟ قَالَ: لِإِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ، فَكَانَ مُغْنِيًا عَنِ قَوْلِهِ: إِنَّمَا ارْتَفَعَ بِفِعْلِهِ، أَي: إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ^(١).

وأما الرَّمَانِيُّ (ت: ٣٨٤هـ) فقد أَوْصَلَ أَقْسَامَ الْعِلَّةِ إِلَى سِتَّةِ أَقْسَامٍ، وَوَضَّحَ ضَرْبَ كُلِّ مِنْهُمَا فِي كِتَابِهِ (رِسَالَةُ الْحُدُودِ)^(٢).

وَأَيَّدَ الدِّينُورِيُّ الْمَشْهُورَ (بِالْجَلِيسِ النَّحْوِيِّ) (ت: ٤٩٠هـ) ابْنَ السَّرَّاجِ فِي أَنَّ الْعِلَّةَ عِنْدَهُ لَمْ تَخْرُجْ عَنِ الضَّرْبَيْنِ اللَّذَيْنِ حَدَّدَهُمَا ابْنُ السَّرَّاجِ ، إِذْ قَالَ : "وَاعْتِلَالَاتُ النَّحْوِيِّينَ صِنْفَانِ: عِلَّةٌ تَطَّرَدُ عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَعِلَّةٌ تُظْهَرُ حِكْمَتُهُمْ عَلَى أَصُولِهِ"^(٣).

وَبَيْنَمَا ابْنُ مَضَاءٍ الْقُرْطُبِيُّ (ت: ٥٩٢هـ)، أَطْلَقَ عَلَيْهَا الْعِلَلَ (الأول، والثَّوَانِي، وَالثَّوَالِثُ)، فَدَعَا إِلَى إِبْغَاءِ الْعِلَلِ الثَّوَانِي وَالثَّوَالِثِ، وَالْإِبْقَاءِ عَلَى الْعِلَلِ الْأُولَى؛ لِأَنَّهَا تَفِيدُ الْمُتَعَلِّمِينَ^(٤).

وَذَكَرَ الدِّينُورِيُّ فِي كِتَابِهِ (ثَمَارَ الصَّنَاعَةِ) فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ السُّيُوطِيُّ بِقَوْلِهِ : "اعْتِلَالَاتُ النَّحْوِيِّينَ صِنْفَانِ: عِلَّةٌ تَطَّرَدُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَتَتَسَاقُ إِلَى قَانُونٍ لُغَتِهِمْ. وَعِلَّةٌ تُظْهَرُ حِكْمَتُهُمْ، وَتُكْشَفُ عَنْ أَغْرَاضِهِمْ وَمَقَاصِدِهِمْ فِي مَوْضُوعَاتِهِمْ. وَهَمَّ لِلأُولَى أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا، وَأَشَدُّ تَدَاوُلًا، وَهِيَ وَاسِعَةُ الشُّعْبِ، إِلَّا أَنَّ مَدَارَ الْمَشْهُورِ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ نَوْعًا"^(٥).

^(١) الخصائص: ١ / ١٧٤.

^(٢) ينظر: رسالة الحدود: ٨٤-٨٥.

^(٣) ثمار الصناعة: ١٣٥.

^(٤) ينظر: الرد على النحاة: ١٢٧، ١٢٨، ومنهج أبي حيان في التعليل الصرفي في كتابه (ارتشاف الضرب) ، رسالة ماجستير ، للطالبة : نورية الصلابي _ص: ١٢٦.

^(٥) ثمار الصناعة: ١٣٥.

أولاً: العلة التعليمية

تعدُّ العِلَّةُ التَّعْلِيمِيَّةُ من أهمِّ مُستويات العِللِ وأولِّها، في كُتُب اللُّغة العربيَّة على مدَّارها؛ لأنَّها باختصارٍ تَقُومُ على أُسس القواعدِ القِياسيَّة العامَّة والاتِّساع بها، لمعرفةِ قوانينها المُستتبطة من كلام العرب، فهي عِلَّة مُستقيمة؛ لذا كانت أولى العِلل، لأنَّها تَصِفُ الحكم في البابِ وطبيعته مثل: الفاعلُ مرفوع، والمفعولُ به منصوب، _ وتعليميَّة؛ لأنَّها تُستعملُ لتعليم النَّاثئة كلام العرب وفهمه، وهي التي ذكرتها الدكتورَةُ عزيزة فوال في المعجم بقولها: "المُؤدِّي إلى فهمِ كَلَامِ العَرَبِ كَقَوْلنا: كلُّ فاعِلٍ مرفوع" ^(١)، وتُسمَّى أيضًا بـ (عِللِ التَّنْظِيرِ) ^(٢).

وأوَّل من تحدث عنها الرَّجائِي بقوله: "فَأَمَّا التَّعْلِيمِيَّةُ فَهِيَ التي يُتَوَصَّلُ بِهَا إلى مَعْرِفَةِ كَلَامِ العَرَبِ؛ لأنَّنا لَمْ نَسْمَعْ نَحْنُ وَلَا غَيْرُنَا كُلَّ كَلَامِهَا مِنْهَا لَفْظًا، وَإِنَّمَا سَمَعْنَا بَعْضًا فَقَسْنَا عَلَيْهِ نَظِيرَهُ" ^(٣) ومثَّل لها النِّحَاة بـ: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، فَإِنْ سأل: بِمِ نَصَبْتُمْ زَيْدًا؟ قلنا: نُصِبَ بـ(إِنَّ)؛ لأنَّها تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، وكذلك قولنا: (قَامَ زَيْدٌ) فَإِنْ سأل: لِمَ رَفَعَ زَيْدٌ؟ الجواب: لأنَّه فاعِلٌ اشتغل الفعل به فرفعه ^(٤).

وَأَشَارَ إليها الجليس النَّحوي في كتابه قائلًا: "عِلَّةٌ تَطَرَّدُ عَلَى كَلَامِ العَرَبِ وَتَتَسَاقُ فِي قَانُونِ لُغَتِهِمْ" ^(٥).

^(١) الأصول في النحو: ٣٥/١.

^(٢) ينظر: المعجم المفصل في النحو العربي: ٦٨٣/٢.

^(٣) الإيضاح في علل النحو: ٦٤.

^(٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٤، ومنهج أبي حيان في التعليل الصرفي في كتابه (ارتشاف الضرب)،

رسالة ماجستير، للطالبة: نورية الصلابي _ ص: ١٢٧.

^(٥) ثمار الصناعة: ١٣٥، والعلّة الصرفية عند ابن عصفور في كتاب المفتاح، رسالة ماجستير،

للتالبة حنين هادي، ص ٤٩-٥٠.

بيّنما ابن مضاء فبعد أن أيدَ الرَّجَاجِي وقسّم العِلَّةَ على ثلاثة أقسام، لم يقبل منها إلا العِلَّةَ التَّعليمِيَّةَ، والدليل من ذلك بقوله: " إِنَّ الْعِلَلَ الْأَوَّلَ بِمَعْرِفَتِهَا تَحْصُلُ لَنَا الْمَعْرِفَةُ بِالنُّطْقِ بِكَلَامِ الْعَرَبِ الْمُدْرِكِ مِنَّا بِالنَّظَرِ " ^(١)، فهو يرضى بالعِلَّةَ الأولى؛ لأنها تُؤخذ من كلام العرب الحافل من التأويل الذي لا يحتاج إلى إستنباطات ذهنيّة ، وذكرها السيوطي بقوله : وتكون " الْمُحَقَّقَةُ لِعَايَةِ النَّحْوِ، وَقَدْ تَلَقَّاهَا جَمِيعُ النَّحْوِيِّينَ بِالْقَبُولِ وَالسَّلَامِ " ^(٢)

ويمكن القول مما تقدّم ذكره : لأبدّ لنا أن نعلم أن هذه العِلَّةَ التَّعليمِيَّةَ ترتبط بالاستعمال اللغوي ؛ لأنها تُوضّح في ارتباط ظواهر الكلام بقواعده الأساسيّة الثابتة العامّة ، وذلك دون اللجوء إلى معرفة ما وراء الظاهر ، أو فيما وراء أي قاعدة من القواعد اللغويّة ، لعلّ هذا الدافع هو الذي حدّا النُحاة القُدّامى إلى الأخذ بهذه العِلَّةَ، لأنها تُساعد المتعلّم على كثرة صياغة الكلام بالأسلوب الذي يتّسم بالسهولة واليسر ، فينهل منه الناشئة ؛ لتستقيم به الألسنُ ، ويخلو الكلام من اللحن والطمس والخطأ ...

ومن أمثله العِلل التَّعليمِيَّةَ عِنْدَ الْعُكْبَرِيِّ ، ومنها مسألة حُكم السَّاكِنِينَ إِذَا التَّقِيَا ، وهي عَلَى النَّحْوِ الْآتِي :

١- ذَكَرَ الْعُكْبَرِيُّ فِي بَابِ حُكْمِ السَّاكِنِينَ إِذَا التَّقِيَا فِي كَلِمَةٍ ، وَلَمْ يَكُنِ الْحَرْفَانِ السَّاكِنَانِ مِثْلَيْنِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِمْ فِي الْجَزْمِ : لَمْ يَقُلْ . وَأَنَّ هَذَا الْبَابُ يَخْتَصُّ بِفِعْلِ لَامِهِ حَرْفٌ صَحِيحٌ وَعَيْنُهُ حَرْفٌ عَلَّةٍ وَاوٍ أَوْ أَلِفٍ أَوْ يَاءٍ ثُمَّ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ يُعْرَضُ لِلَّامِ السُّكُونِ إِمَّا بِالْجَزْمِ أَوْ بِالْبِنَاءِ ، أَمَّا الْجَزْمُ فَنَحْوُ : لَمْ يَقُلْ ، وَلَمْ يَبْعْ ، وَلَمْ يَخَفْ ، وَمِنْ

^(١) الرد على النحاة: ١٢٨، والعلّة الصرفية عند ابن عصفور في كتاب المفتاح ، رسالة ماجستير للطالبة حنين هادي ، ص ٥٠.

^(٢) السيوطي النحوي : ٢٩٣_٢٩٤.

المعروف أنَّ حرفَ العِلَّةِ في هذه الأمثلة الثلاثة محذوفة بلا خلافٍ ؛ لنلّا يجتمع ساكنان ، فإن قيل: لِمَ لَمْ تُحذفِ اللَّامُ وتبقى العَيْنُ ؟ قيل: هذا لا يصحُّ حذفُ اللَّامِ إلا لأربعة عِلَلٍ وهي على النحو الآتي :

أحدها : أنَّ الحرفَ الصَّحيحَ أقوى من حرفِ العِلَّةِ ، والحذفُ من الحرفِ الضَّعيفِ أولى من الصَّحيحِ . والثَّاني : أنَّ الحرفَ الصَّحيحَ متحرِّكٌ في الأصلِ فلو حذفته ، لحذفتِ الحرفَ والحركةَ وليس كذلك حرفُ العِلَّةِ .^(١)

والثَّالثُ : أنَّكَ لو حذفْتَ حرفَ العِلَّةِ ، لبقى الفعلُ كالمعتلِّ الآخرِ ، نحو : لَمْ يَرِمِ ، وَلَمْ يَغْزِ^(٢).

وأما ابنُ السَّراجِ إذ قال : إنَّ مثالَ (يَبِعُ ، وَلَمْ يَقُلْ ، وَلَمْ يَخَفْ) ، فإذا قُلْتَ : لَمْ يَخَفِ الرجلُ ورمثُ المرأةِ ، لِمَ تردُّ السَّاكنُ الساقط منها ؟ وكان الأصلُ في (يَبِعُ يَبِيعُ) ، وفي (يَخَفُ يَخَافُ) وفي (يَقُلُ يَقُولُ) ، فلم نردها ؛ لأنَّ حركتها جاءت لالتقاء السَّاكنين غير لازمة^(٣). وتابعه في هذه العِلَّةِ ، ابنُ جَنِّي ، والثَّمانيني والعُكْبَرِي^(٤).

والرَّابِعُ: أنَّكَ لو حذفته ، لَمْ يبقَ على المَحذوفِ دليلٌ ، وإذا حذفْتَ حرفَ العِلَّةِ بقي عليه دليلٌ ، والمعروفُ فالضمةُ تدلُّ على الواوِ ، والفتحةُ تدلُّ على الألفِ والكسرةُ على الياءِ . وتابعه عليها ابنُ يعيش ، وابن الصائغ ، وأبو الفداء ، والرضي^(٥).

^(١) ينظر: شرح التكملة للعكبري : ١ / ١٢٨ .

^(٢) ينظر :المصدر نفسه : ١ / ١٢٩ .

^(٣) ينظر : الأصول : ٣٧١/٢ .

^(٤) ينظر: المنصف : ٢٧٩ ، وشرح التصريف (لثَّمانيني) : ٤٤٢ ، وشرح التكملة للعكبري : ١ / ١٢٨ .

^(٥) ينظر: شرح التكملة للعكبري : ١ / ١٢٨ ، وشرح المفصل : ٣ / ١٨٩-١٩٠ ، و٥ / ٢٨٦-٢٨٩ ، والكُنَاش :

١٨٣/٢ ، وشرح الشافية (للرضي) :

إذ قال العُكْبَرِيُّ مُعْرِفًا الْأَصْلَ فِي هَذِهِ الْحُرُوفِ هِيَ الْحَرَكَةُ ، نَحْوُ : فَالْأَصْلُ فِي (يَقُولُ وَيَبِيعُ : يَبِيعُ) ، وَمِثْلُ : يَضْرِبُ ، وَفِي يَخَافُ : يَخُوفُ ، فَلَمَّا سَكَنْتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ ، وَجِبَ فِي ذَلِكَ نَقْلُ حَرَكَتِهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا ، فَلَمَّا تَحَرَّكَ فَاءُ الْكَلِمَةِ اسْتَعْنَوْا عَنْ هَمْزَةِ الْوَصْلِ ، فَلَمَّا اجْتَمَعَ سَاكِنَانِ أَيْضًا حُذِفَ الْحَرْفُ الْأَوَّلُ ، فَإِنْ قِيلَ : إِنَّ التَّخَرُّرَ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ يَحْصُلُ تَارَةً بِتَحْرِيكِ أَحَدِهِمَا وَتَارَةً بِحَذْفِ حُرُوفِهِ . فَلَمْ تَعَيَّنْ هُنَا الْحَذْفُ دُونَ التَّحْرِيكِ ؟ قِيلَ : الْحَذْفُ أَوْلَى مِنْ وَجْهَيْنِ : الْأَوَّلُ : أَنَّهُ أَخْفُ مَعَ حُصُولِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَحْذُوفِ فِيهَا ، وَالثَّانِي : أَنَّكَ لَوْ حَرَكْتَ حَرْفَ الْعِلَّةِ ، نَاقَضْتَ ذَلِكَ ؛ لِثِقَلِ الْحَرَكَةِ عَلَيْهِ أَوْ رَبَّمَا كُنْتَ تَقْلِبُهُ إِلَى حَرْفٍ آخَرَ ، وَإِنْ حَرَكْتَ الْحَرْفَ الصَّحِيحَ ، لَمْ يَتَبَيَّنِ الْجَزْمُ وَلَا الْبِنَاءُ . وَأَنَّ الْحَكْمَ عَلَيْهَا حَكْمُ الْمَجْزُومِ ؛ لِأَنَّ السُّكُونَ فِيهِمَا لَازِمٌ^(١) . وَتَابَعَهُ فِيهَا أَبُو حَيَّانٍ الْأَنْدَلُسِيُّ وَنَظَرَ الْجَيْشُ^(٢) .

وَمِنْ أَمْثَلْتِهِ أَيْضًا ، مَسْأَلَةُ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى يَاءِ النَّسَبِ ، وَهِيَ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي :

٢_ وَفِي بَابِ النَّسَبِ بَيَّنَّ الْعُكْبَرِيُّ فِي هَذِهِ الْعِلَّةِ التَّعْلِيمِيَّةِ مَفْسَرًا ذَلِكَ إِذْ قَالَ : وَإِنَّمَا احْتِيَاجٌ إِلَى النَّسَبِ ؛ لِأَنَّهُ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى حَادِثٍ ، وَهُوَ كَالْتَّنْثِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّأْنِيثِ ، وَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى شَيْءٍ ، تَغَيَّرَ مَعْنَاهُ وَلَفْظُهُ ، وَأَمَّا مَعْنَاهُ فَإِنَّهُ يَصِيرُ وَصْفًا بَعْدَ أَنْ كَانَ مُوصُوفًا ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا يَعْمَلُ عَمَلُ الْفَعْلِ بَعْدَ أَنْ كَانَ جَامِدًا ، وَأَمَّا تَغْيِيرُ لَفْظِهِ ، فَإِنَّمَا نَزِيدُ عَلَى آخِرِهِ يَاءً مُشَدَّدَةً مَكْسُورًا مَا قَبْلَهَا . وَهَذَا رَأْيُ الْجَرَجَانِيِّ وَتَابَعَهُ الْعُكْبَرِيُّ عَلَيْهِ^(٣) .

وَعَلَّلَ الْعُكْبَرِيُّ فِيمَا بَعْدَ أَيْضًا ، إِذْ قَالَ : وَإِنَّمَا احْتَاجُوا إِلَى الزِّيَادَةِ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا دَلِيلُ الْمَعْنَى الْحَادِثِ ، فَهِيَ كَعَلَامَةِ التَّنْثِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّأْنِيثِ ، وَكَانَ أَوْلَى مَا زِيدَ فِيهَا هِيَ

(١) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ١٢٩/١ .

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب : ٩٠١/٢ - ٩٠٢ ، وتمهيد القواعد بشرح التسهيل : ٤١٠٤/٨ .

(٣) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٢٨٢ / ١ .

حروف المدّ واللين كما في التثنية ، وإذ قال: ولم تُجعل ياء النسبِ واوًا ؟ ؛ لأنّ الحركة على الواو مستقلة إذا انضمّ ما قبلها ، وإنْ فُتِحَ أو كسر ، انقلبت إلى حرفٍ آخر وهي إمّا (الألف أو الياء) ، ولم تزد الألف فيها أيضًا ؛ لأنّه كان يصير كالمقصور والألف لا تظهر عليه حركة الإعراب ، لذلك فتعيّن أن تُزاد الياء فيها^(١).

وذكرها المبرد في علة جعل الياءين لتدلّ على النسب ، مُعللاً بقوله: " اعلم أنّك إذا نسبت رجلاً إلى حي أو بلد أو غير ذلك ، وألحقت الاسم الذي نسبته إليه ياء شديدة ، ولم تخففها لئلا يلتبس بياء الإضافة التي هي اسم المُتكلم ، وذلك قولك نحو : هذا رجلٌ قيسِيّ وبكريّ"^(٢)، والعلة فيها كما يذكرها العكبري لوجهين إذ قال: "وإنّما جعلت ياءين؛ لوجهين ، أحدهما: ألا يلتبس بالمنقوص ، نحو قاضٍ ، والثاني: إنّ الياء تسقط بالتثنية وإذا شددت ، أمّن ذلك فيها ، وفيه وجه آخر: وهو أنّ النسب إضافة اسمٍ إلى اسمٍ ، فهو أشبه بباب التثنية، وكما جعل التثنية حرفان كذلك جعلت في النسب"^(٣)، وتابعه عليها ابن يعيش^(٤) .

وأما إذا صار صفةً عملت عمل الفعل ودخلت عليها تاء التأنيث ، فنقول : مررتُ برجلٍ تميميّ أبوه وهاشميّة أمّه ، فإن قيل لك : ما الذي سوّغ صيرورة الجامد صفة هنا ؟ قيل: حملاً على المعنى ، وذلك أنّ قولك : مررتُ برجلٍ تميميّ . ويفهم معناه : أنّه منسوبٌ إلى تميمٍ ، وأنّ (منسوبٌ) صفةٌ تعملُ عمل الفعل وتؤنثُ ، فلمّا زيدت الياءان فيها على الاسم ، استنتج منها فائدتين : إحداهما : دلالتها على الصفة الأصلية التي هي منسوبٌ إليها ، والآخر: اشتقاق هذه الصفة من المنسوب إليه : كقولك : تميميّ ،

(١) ينظر: شرح النكلمة للعكبري : ٢٨٣/١ .

(٢) المقتضب : ١٣٣/٣ .

(٣) شرح النكلمة للعكبري: ٢٨٣/١ .

(٤) ينظر : شرح المفصل : ٤٤٦/٣ .

فحصل منه الاختصار والدلالة على المنسوب إليه . كما قالوا في العدد : رجلٌ ورجُلان ، فدلّ لفظ الجنس فيها على الجنس وعلى الكمية ، ولم يقولوا: واحدٌ رجلٍ ، ولا اثنا رجلٍ كما قالوا: ثلاثة رجالٍ ، فهنا قد تغيّر النسب كالتغيّر للتصغير والتكسير ؛ لأنّهما ينقلان الكلمة من معنى إلى معنى آخر ، وقد تزاؤا الياءان لا لقصد النسبة فيها^(١) ، وذلك نحو : (كُرْسِيٌّ وبُخْتِيٌّ وَبَرْدِيٌّ وَقُمْرِيٌّ) ، وأنّ هذه الألفاظ ليس بأبٍ ولا بلدةٍ ، ولا شيءٌ يدلُّ ممّا يُنسب إليه ، وإنّما تعلق باللفظ أيّ على لفظ النسب ، وليس بنسب . وهذا بحسب قول ابن يعيش والرضي^(٢) .

ومن أمثلته أيضًا ، مسألة همزة الوصل ، وهي على النحو الآتي :

- وذكر العكبري في معرض حديثه إذ قال : وإنّما سُميت همزة الوصل ، لأنّها تسقط في وصل الكلام وتثبت في الابتداء ، والغرض منها : التّوصل إلى النّطق بالسّاكن ، ولأنّ النّطق بالسّاكن متعذّر ، والعلة في سقوطها عند الوصل هو انتفاء الحاجة إليها عند اتصال السّاكن بالمتحرك ، لأنّ الغرض قد زال ، وأمّا حركتها بالكسر ، فاختلّف النّحاة في ذلك هل هو مُعلّل أم لا ؟ ، فقال بعضهم إلى أنّها من قبيل الوضع كوضع الفعل (عِلِم) و (ظُرِف) ، فلا يقال لِمَ كسروا العين في الأوّل والراء وضموا الراء في الثاني^(٣) .

وفي الثاني فكذلك الحال في الهمزة ، وقال آخرون إلى أنّها لمّا كان الغرض منها التّوصل إلى النّطق بالسّاكن فهي زائدة والأصل في الزائد أن يكون ساكنًا ، فلمّا دخل على ساكن صار بمنزلة اجتماع السّاكنين تقديرًا والتخلص من النقاء السّاكنين

(١) ينظر: شرح التكملة للعكبري : ٢٨٣/١ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٤٤٠/٣ ، وشرح الشافية (للرضي) : ٤/٢ .

(٣) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ١٥١/١ .

يكون بالكسر، فهذا كُسر ، وهناك من يرى أنَّها زِيدت مكسورة لفظاً وتقديرًا ، لئلاَّ تلتبس بهمزة أخرى^(١).

(١) ينظر: شرح التكملة للعكبري : ١٥٢/١.

ثانياً : العِلَلُ القِياسِيَّةُ :

لا شكَّ أنَّ عَنَّاية علماء الصَّرف بالعلل دفعتهم إلى ذلك ؛ كثرة التوسع عن طريق تولّد العِلَل التي تطرأ عليهم ، فالعلة الأولى مثلاً : تولّد علة ثانية ، وتكون العلة الأخيرة موضحة لها ؛ لذلك أطلق عليها بما يسمى : (علة العلة) ، وأوّل من عرّف بهذه العلة الرّجائيّ بقوله : " هي العلة الجامعة بين مقيسٍ ومقيسٍ عليه " ^(١) ، ومثّل لها الرّجائيّ نصب (زَيْدًا) بوجود (إنّ)، وفي هذه العلة يُسأل لم وجبَ نصبُ (إنّ) الاسم؟ فالجوابُ على ذلك أنّ تقول: لأنّها وأخواتها ضارعتِ الفعل المتعدّي إلى المفعول، فحُمِلت عليه، أي: الفعل، وحُمِلت عليه لمُضارعتة، فالمنصوب بـ (إنّ) يشبه المفعول لفظاً، والمرفُوع بها يشبه الفاعل لفظاً، فهي تشبه أفعال ما قُدّم فيه المفعول على (الفاعل)، مثل (ضَرَبَ أَخَاكَ مُحَمَّدٌ) وما أشبه ذلك ^(٢) .

ويمكن القول : أنّ هذه العلة هي التي تفسّر للمتكلّم القواعد الأساسيّة ، التي يتوصل إليها ، وذلك عن الطرق إتّباع قواسم مُشتركة بين المقيس والمقيس عليه ، لأنّه يعدّ الأصل فيها ، فتعتمد هذه العلة القياسية عن طريق مُبررات اطراد الأحكام في الظواهر المُتماثلة فيها عن طريق الأمثلة التي تطرأ على الباحث أو الناظر إليها بكثرة . وذكرها رُماني أيضاً بأنّها: " التي يَطْرُدُ الحُكْمُ بِهَا فِي النِّظَائِرِ ، نَحْو: عِلَّة الرِّفْع فِي الاسم، وَهِيَ

^(١) الايضاح في علل النحو : ٦٤

^(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٤ ، ومنهج أبي حيان في التعليل الصرفي في كتابه (ارتشاف الضرب) ، رسالة ماجستير ، للطالبة : نورية الصلابي _ص: ١٢٩، والعلة الصرفية عند ابن عصفور في كتاب المفتاح ، رسالة ماجستير ، للطالبة حنين هادي ، ص ٥٧_٥٨.

ذَكَرُ الْإِسْمِ عَلَى جِهَةِ اعْتِمَادِ الْكَلَامِ، وَعِلَّةُ النَّصْبِ فِيهِ: ذِكْرُهُ عَلَى جِهَةِ الْفَضْلَةِ فِي الْكَلَامِ، وَعِلَّةُ الْجَرِّ: ذِكْرُهُ عَلَى جِهَةِ الْإِضَافَةِ"^(١)

وَأَمَّا ابْنُ مَضَاءٍ أَطْلَقَ عَلَيْهَا بـ (الْعِلَلِ الثَّوَانِي)، وَقَالَ فِيهَا: "هِيَ الْمُسْتَعْنَى عَنْهَا فِي ذَلِكَ وَلَا تَقِيدُنَا إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ أُمَّةٌ حَكِيمَةٌ"^(٢)، وَمَثَلُ لَهَا ابْنُ مَضَاءٍ، فِي مَعْرُضِ حَدِيثِهِ: لَوْ سُئِلَ لِمَ رَفَعَ (زَيْدٌ) فِي قَوْلِنَا: (قَامَ زَيْدٌ)، فَالْجَوَابُ: لِأَنَّهُ فَاعِلٌ، وَكُلُّ فَاعِلٍ مَرْفُوعٌ، فَيُسْأَلُ وَلِمَ كَانَ

الْفَاعِلُ مَرْفُوعًا؟ فَالْصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ لَهُ: كَذَا نَطَقْتَ الْعَرَبُ بِهِ، ثَبَتَ ذَلِكَ بِالْإِسْتِقْرَاءِ الْمُتَوَاتِرِ"^(٣)، وَنُلاحِظُ أَنَّهُ يَرْضِي الْعِلَّةَ الْأُولَى لِرَفْعِ الْفَاعِلِ، وَيَرْفُضُ تَعْلِيلَ ذَلِكَ الرَّفْعِ، وَيُحِيلُ رَفْعَهُ إِلَى كَلَامِ الْعَرَبِ، وَيَرَى أَنَّهُ لَا دَاعِيَ مِنْ مَعْرِفَةِ الْعِلَّةِ الَّتِي تَقِفُ وَرَاءَ رَفْعِ الْفَاعِلِ، فَيَذَكِّرُ قَوْلَهُ: "فَلَا يَزِيدُنَا عِلْمًا بِأَنَّ الْفَاعِلَ مَرْفُوعٌ، وَلَوْ جَهِلْنَا ذَلِكَ لَمْ يَضُرَّنَا جَهْلُهُ؛ إِذْ قَدْ صَحَّ عِنْدَنَا رَفْعُ الْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ مَطْلُوبُنَا"^(٤).

وَمَعَ ذَلِكَ رَفَضَ ابْنُ مَضَاءٍ الْعِلَلَ الثَّوَانِي وَالثَّالِثَ نَجْدُهُ يَرْضِي قَلِيلًا مِنَ الْعِلَلِ الثَّوَانِي، الَّذِي يَقْصِدُ بِهِ النَّوْعَ الْمُطَوَّعَ، وَنَحْوُ: ذَلِكَ الْعِلَّةُ الَّتِي تَذْهَبُ إِلَى أَنَّ كُلَّ سَاكِنِينَ التَّقْيَا فِي الْوَصْلِ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا (حَرْفَ لَيْنٍ)، فَإِنَّ أَحَدَهُمَا يُحَرِّكُ، فَإِنْ قِيلَ: وَلِمَ لَمْ يُتْرَكْ سَاكِنِينَ؟ فَالْجَوَابُ: لِأَنَّ النَّاطِقَ لَا يُمْكِنُهُ النُّطْقُ بِهِمَا سَاكِنِينَ... وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: كُلُّ فَعْلٍ

^(١) رسالة الحدود: ٨٤.

^(٢) الرد على النحاة: ١٢٨.

^(٣) ينظر: الرد على النحاة: ١٢٧، ومنهج أبي حيان في التعليل الصرفي في كتابه (ارتشاف الضرب)، رسالة ماجستير، للطالبة: نورية الصلابي _ص: ١٢٩-١٣٠.

^(٤) الرد على النحاة: ١٢٧.

في أوله إحدى الزوائد الأربع وما بعدها ساكن ، فإنه إذا أمر به أن يحذف الحرف الزائد ، وتدخل عليه ألف الوصل ، فإن قيل لم دخلت عليه ألف الوصل ؟ فيقال : لأنه فعل (الأمر) إذا حُذف من أوله الحرف الزائد ، ومن هذا الباب : على أنه كل فعل أمر حذف من أوله الحرف الزائد ، فإنه تدخل عليه ألف الوصل البتة^(١) . فإنَّ العِلَّةَ القِيَاسِيَّةَ هي التي تُعَلِّلُ تلكَ القواعدَ أو القوانينَ بالحَمَلِ على المقيسِ في حَمَلِ الكلامِ بعضه على بعض الآخر ؛ وذلك لأوجه التشابه بينهما في اللَّفْظِ أو المعنى^(٢) .

ويمكن القول فيما تقدَّم : فالعلة التعليمية التي تؤدي إلى تعلم كلام العرب وتحديد قواعدها من خلال واقع اللغة الاستعمالي ، كأن يقال أن (أنَّ وأخواتها) تدخل على المبتدأ والخبر فتتصب الأول اسمًا لها وترفع الثاني خبرًا لها ، فتلك هي علة تعلية وأن قيل لم عملت في المبتدأ والخبر ، فيقال : لأنها شابهت الفعل من أوجه ، فعملت عمله فتلك العلة علة قياسية عللت القاعدة أو القانون حملاً على أصل المقيس ، وأن قيل من أي الأوجه شابهت الفعل ، أشابهت الماضي أم المضارع ؟ فيقال : شابهت الفعل الماضي في أنها على ثلاثة أحرف ومبنية على الفتح واختصاصها بالأسماء وغيرها ، بالحمل على المقيس الذي هو أصل الحكم.

وَمِنْ أَمْثَلِهَا عِنْدَ الْعُكْبَرِيِّ مَا ذَكَرَهُ فِي عِلَّةِ قَلْبِ الْوَائِيَاءِ ، نَحْوُ : (أَغْزَوْتُ - أَغْزَيْتُ - وَأَغْزِي وَتَغَايِزُ):

١- ذَكَرَ الْعُكْبَرِيُّ فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ فِي بَابِ مَا يُلْزَمُ فِيهِ بَدَلُ الْيَاءِ مِنَ الْوَائِيَاءِ الَّتِي هِيَ الْلامُ ، وَذَلِكَ إِذَا وَقَعَتِ الْوَائِيَاءُ رَابِعَةً فَصَاعِدًا فِي الْفِعْلِ ، نَحْوُ : (أَغْزَيْتُ وَغَايِزْتُ) وَذَلِكَ يَشْتَمِلُ عِنْدَ الْعُكْبَرِيِّ عَلَى ضَرَبَيْنِ :

(١) ينظر: الرد على النحاة: ١٢٨-١٢٩.

(٢) ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي ٥٤.

الضرب الأول : أَنَّ قلبَ الواوِ ياءٌ هنا لِعَلَّةٍ قِيَاسِيَّةٍ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ ، ثُمَّ حُمِلَ الْمَاضِي عَلَيْهِ وَمِنْ ذَلِكَ نَحْوُ : (أَغَزَيْتُ) ، قُلِبَتِ الْيَاءُ فِيهَا ، لِأَنَّ الْوَائِ وَقَعَتْ طَرَفًا بَعْدَ الْفَتْحَةِ مِثْلُ (يَغْزِي) ، وَإِنَّهَا قُلِبَتِ هَذِهِ الْوَائِ فِي الْمُضَارِعِ ؛ لِوُقُوعِهَا أَيْضًا طَرَفًا بَعْدَ الْكَسْرِ ، نَحْوُ : (أَغْزِي) وَ(أَسْتَغْزِي) ، ثُمَّ حُمِلَ الْمَاضِي عَلَى الْمُضَارِعِ كَمَا حُمِلَ الْمُضَارِعُ عَلَى الْمَاضِي فِي نَحْوِ : (يُضْرِبُ) حَمَلًا عَلَى (ضَرَبَ) ^(١).

وصرَّحَ الخليلُ وسِيبَوِيه في مناقشةٍ جَوَارِيَّةٍ دارتَ بَيْنَهُمَا كَانَ جَوَابُهَا الرَّدَّ وَقَالَ وَقِيلَ: فِي بَابِ مَا يُلْزَمُ الْوَائُ فِيهِ بَدَلُ الْيَاءِ بِقَوْلِهِ : " وَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ (فَعَلْتَ) عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا نَحْوُ : (أَغَزَيْتُ) وَ(غَزَيْتُ) ، وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : إِنَّمَا قُلِبَتِ يَاءٌ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ يَفْعَلُ لَمْ تَتَّحِدْ الْوَائُ لِلْكَسْرِ ، فَلَمْ يَكُنْ فَعَلْتَ عَلَى الْأَصْلِ وَقَدْ أُخْرِجْتَ يَفْعَلُ إِلَى الْيَاءِ ، وَأَفْعَلُ وَتَفْعَلُ وَنَفْعَلُ ، وَقُلْتَ : فَمَا بَالُ (تَغَازِيْنَا وَتَرْجِيْنَا) وَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ : يَفْعَلُ مِنْهُمَا كَانَ بِمَنْزِلَةِ يَفْعَلُ مِنْ (غَزَوْتَ) ، قَالَ: الْأَلْفُ بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ هَهُنَا الَّتِي أَبَدَلْتَ مَكَانَ الْوَائِ. وَأَنَا ادْخَلْتُ التَّاءَ عَلَى (غَازَيْتُ وَرَجَيْتُ) ، وَيَتَضَخُّ لِي أَنَّ مُحَاوَرَتَهُمَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ بَنَوْا الْمَاضِي مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَعْتَلَةِ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ، وَتَابَعَهُ عَلَيْهَا الْمُبَرِّدُ ^(٢)

وَأَمَّا ابْنُ السَّرَّاجِ فَذَكَرَ أَنَّهُمْ قَلَبُوا الْوَائِ يَاءً ؛ لِيَكُونَ الْمُضَارِعُ حَمَلًا عَلَى الْمَاضِي ، وَالْدَلِيلُ عِنْدَهُ إِذَا كَانَ وَزْنَ (فَعَلْتُ) مَعَ التَّاءِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ فَأَكْثَرُ ، وَكَانَ الْفِعْلُ مِمَّا لَامَهُ وَائًا قُلِبَتِ يَاءً نَحْوُ : (أَغَزَيْتُ وَغَزَيْتُ) ، وَإِنَّمَا فُعِلَ ذَلِكَ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مِنْهُ يَفْعَلُ انْكَسَرَ مَا قَبْلَ الْوَائِ فَقَلِبَتِ الْوَائِ يَاءً ؛ لِاتِّبَاعِ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَمَا بَالُ قَوْلِهِمْ : (تَغَازِيْنَا) وَمُضَارَعُهُ (يَتَغَازَى) وَمَا قَبْلَهُ (يَتَغَازَى) وَقَبْلَ اللَّامِ مَفْتُوحٌ فِي الْمَاضِي

^(١) ينظر: شرح التكملة للعكبري : ٢ / ١٢٤٠-١٢٤١.

^(٢) الكتاب : ٣٩٣/٤ ، والمقتضب : ١٣٦/١.

والمستقبل ؟ قيل : إِنَّ الْأَصْلَ كَانَ قَبْلَ دُخُولِ التَّاءِ فِي (تَغَايِنًا) غَايِنًا نَغَايِي (فَاعِل) غَايِي وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ اعْتِلَالِ (يُغَايِي) ثُمَّ دَخَلَتِ التَّاءُ بَعْدَ أَنْ وَجِبَ الْإِبْدَالُ ^(١) . وَرَافَقَهُ فِيهَا ابْنُ جَنِّي ، وَابْنُ سَيِّدَةٍ ، وَابْنُ الْقِطَاعِ ، وَالزَّمَخْشَرِيُّ ، وَابْنُ الْأَثِيرِ ^(٢) .

وَتَابِعَهُمُ الْعُكْبَرِيُّ فِي الضَّرْبِ الثَّانِي : مَا ثَقُلَ فِيهِ الْوَاوُ مَعَ عَدَمِ هَذِهِ الْعِلَّةِ ، وَمِنْ ذَلِكَ نَحْوُ : (تَغَايِنًا) ؛ وَالسَّبَبُ ؟ أَنَّ الْمُضَارِعَ فِيهَا لَا يُكْثَرُ فِيهِ مَا قَبْلَ الطَّرْفِ بَلْ يُفْتَحُ نَحْوُ : (نَتَغَايِي) فَيَتَحَوَّلُ الطَّرْفُ أَلْفًا ، وَإِنَّمَا كَانَ فِي الْمَاضِي يَاءً ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ قَدْ انْقَلَبَتْ يَاءً فِي الْمُضَارِعِ قَبْلَ دُخُولِ التَّاءِ : فَنَقُولُ : (أُغَايِي) ، فَلَمَّا دَخَلَتْ لِلْمَطَاوَعَةِ وَحَرَكَتُهَا عَارِضَةٌ ، لِذَلِكَ لَمْ تَتَغَيَّرْ حَرَكَةُ حُكْمِ الْأَصْلِ فِيهَا وَلُمِحَ أَصْلُهَا قَبْلَ التَّاءِ ^(٣) . وَتَابِعَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ كُلُّ مَنْ ابْنُ يَعِيشُ ، وَابْنُ عُصْفُورٍ ، وَابْنُ مَالِكٍ ، وَالرَّضِيُّ ، وَابْنُ مَنْظُورٍ ، وَرُكْنُ الدِّينِ ، وَأَبُو الْفِدَاءِ ، وَدِيكَنْقُورُ ^(٤) . وَمِنَ الْمُحَدِّثِينَ : أَحْمَدُ الْأَفْغَانِيُّ ^(٥) .

^(١) ينظر: الأصول: ٢٥٨/٣ .

^(٢) ينظر: الخصائص : ٣٧٨/١ ، والمخصص : ٤٦٨/٤ ، وكتاب الأفعال : ١٩/١ ، والمفصل : ٥٤٢ ، والبديع في العربية : ٥١٣/٢ .

^(٣) ينظر: شرح التكملة للعكبري : ١٢٤٠/٢ - ١٢٤١ .

^(٤) ينظر: شرح المفصل : ٢٣/٢ ، والممتع : ٣٣٥ - ٣٧٢ ، وإيجاز التعريف في علم التصريف : ١٢٠ ، وشرح الشافية (للرضي) : ٣٧٠/٢ ، ولسان العرب : ٣٦٠/٥ ، وشرح الشافية : (لرکن الدین) : ٨١٨/٢ ، والكناش : ٣٠٠/٢ ، وشرحان على مراح الأرواح : ١٢٠ - ١٢١ .

^(٥) ينظر: من تاريخ النحو العربي : ١٣٦ .

ثالثاً : العِلل الجدليّة :

والمقصود بـ (العلة الجدليّة) : هي التي كلُّ ما يُعتلُّ بها بعد العلة التعلّيمية والقياسيّة؛ لأنها مكتملة للعِلل السابقة لها، وتُسمّى أيضاً بـ (عِلّة عِلّة العِلّة)، ويُطلق عليها أيضاً بـ (العِلل الخياليّة)^(١) ... وأوّل من عرّف بهذه العِلّة الزّجاجي بقوله هي : " العِلل التي يُجاب بها عن أسئلة احتمالية حول قضية نحوية"^(٢)... ولا شك أيضاً أن تكون إجابة احتمالية عن أسئلة حول قضايا صرفيّة ؛ ليمرّز فيها طريقة الحمل ، وأوجه التشابه المشار إليها.

وهي علة تدخل في باب المجادلة والمناقشة والنظر، ومثل لها الزّجاجي بكل ما يعتلُّ به من علل باب (إنّ) وهذا ما تبين من الأسئلة المطروحة بعد العِلّة القياسيّة المتعلّقة بعمَل (إنّ) مثل أن يُقال: من أيّ جهة أشبهت (إنّ وأخواتها) الأفعال؟ وأي نوع من الأفعال أشبهت؟ الفعل الماضي، أو المضارع، أو الأمر؟ وهل شُبّهت بالفعل الذي يحدث في الحال، أم الفعل الذي يحدث مُتراجحاً، أم الفعل الذي ينقضي بلا مُهلة؟ ولماذا شُبّهت بفعلٍ تقدّم فيه المفعول على الفاعل خلاف التّرتيب الطّبيعي للجملة الذي هو الأصل؟ وغيرها من الأسئلة التي تكون الإجابة عنها حتماً من الافتراض والتّأويل^(٣)

لقد وقف ابنُ مضاءٍ موقفَ المُنكر من العِلتين القياسيّة والجدليّة، ولم يقبل منها سوى العِلّة التعلّيميّة، بقوله: "مِمّا يَجِبُ أن يَسْقُطَ مِنَ النّحو، عِللُ الثّواني والثّوالت"^(٤) ، ويرى

(١) ينظر : المعجم المفضل في النحو العربي : ٦٨٣

(٢) الإيضاح في علل النحو : ٦٥

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٦٥ ، والتعليل النحوي عند ابن الأنباري من خلال كتابه أسرار العربية : رسالة ماجستير ، ص ٦٣ ، للطالبة : ناهد محمد أحمد دياب _ كلية الدراسات العليا _ جامعة أم درمان الإسلامية.

(٤) الرد على النحاة : ١٢٧ ، والعلّة الصرفية عند ابن عصفور في كتاب المفتاح ، رسالة ماجستير ،

للطالبة حنين هادي ، ص ٦١.

بعضهم أنَّ رفض ابن مضاء لهذه العلة يأتي من تأثره بالظاهرية ، أي: المذهب الظاهري في الأندلس، إذ تقول الذكثورة خديجة الحديثي في معرض الحديث : "وكان ابن مضاء ظاهرياً في النحو كما كان في الفقه ، ورأى ما رآه الظاهرية من إلغاء العلة وإلغاء طلبها في الشرع، فقال بتطبيق ذلك في النحو"^(١).

وكان هذا الحوار العلمي في العلة قائماً على وجهين: "إمّا أن تطلبها وأنت لا تعلمها لتعلمها؛ وإمّا أن تطلبها وأنت تعلمها ليقر لك بها، وليس تجادل أحداً في حقّ يدّعيه إلا بعد مساءلته عن العلة فيمَا ادّعاه"^(٢).. وذلك عن طريق المقرر أو المنهج الجدلي توصلوا إلى كل تلك الوسائل في إنتاج القاعدة في البحث عن تفسيرها^(٣).

والناظر لكتاب شرح التكملة يجد أن العكبري قد أشبع كتابه بالعلل الجدلية، فنراه في أغلب المواضع يسأل نفسه بدل السائل بقوله (فإن قيل)، ويجب على ذلك بعلة بقوله (قيل لكذا) أو (والجواب كذا)^(٤) ، فلا تكاد تخلو مسألة من علة جدلية ، ومن أمثلة ذلك الآتي:

ومن أمثلتها ما علله نحو قوله تعالى ﴿أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾^(٥).

١_ ذكر العكبري في حديثه لهذا المثال ، أنه لمّا رأى في أول هذا الفعل مثليين وهما: ((التاءان)) ، في حين أنه لم يجز إدغام في التاء الأولى ، وذلك نحو : قوله : (تتذكر، وتتكل)، والعلّة في ذلك أن التاء الأولى دالة على المضارعة ، وهي موضوعة للخطاب أو التأنيث ، والدليل على ذلك أنها تؤنث بتقديمها في أول الكلمة ، وأول

^(١) نقد النثر : ١٠٤ ، والعلّة الصرفية عند ابن عصفور في كتاب المفتاح ، رسالة ماجستير ، للطالبة حنين هادي ، ص ٦٢.

^(٢) ينظر : التفكير العلمي في النحو العربي : ٣٩.

^(٣) ينظر : ٩٠٣_٩٠٢/٢ ، و ٩١٢_٩١١/٢ ، ٩٧٨_٩٧٩ ، ٩٨٢_٩٨٣ ، ٩٨٣_٩٨٢/٢ ، ١١٦٦_١١٦٥/٢ ، ١١٧٦_١١٧٥/٢.

^(٤) سورة الأنعام من الآية : ٨٠ .

الكلمات موضعٌ يَحَصَّنُ عن التَّغْيِيرِ وَأَنْكَ لو أَدْغَمْتَ لاجْتَلَبْتَ هَمْزَةَ الوصلِ لِيَقَعَ الابتداءُ بها ، وذلك يُخِلُّ بمَقْصودِ حَرْفِ المضارعة.

فإن قيل : فَالتَّخْفِيفُ مَطْلُوبٌ والإِدْغَامُ تَخْفِيفٌ .

قيل : عنه ثلاثة أجوبة :

أحدها : أَنَّهُ غير مطلوبٍ في كُلِّ مَسْأَلَةٍ ، لأنَّ كَثِيرًا من المِثْلِينَ والمُتَقَارِبِينَ لا يَحْتَاجُ للتَّخْفِيفِ .

والثاني: أَنَّ التَّخْفِيفَ بالإِدْغَامِ غَيْرُ مُتَعَيَّنٍ ، بل هناك طَرِيقٌ آخَرُ للتَّخْفِيفِ وهو الحُذْفُ ، وقد حُذِفَ الثاني هنا . فيقال : (تَذَكَّرُونَ).

والثالث: رَجَحَ العُكْبَرِيُّ أَنَّ التَّخْفِيفَ جائزٌ هنا ما لم يَمْنَعْ مِنْهُ مانعٌ .

فإن قيل: إِذَا تَعَيَّنَ الحُذْفُ للتَّخْفِيفِ فَأَيُّ النَّائِينَ تُحْدَفُ ؟

قيل النَّاءُ الثانية تحذف لثلاثة أوجه :

أحدها : أَنَّ التَّكْرِيرَ وَقَعَ بِهَا ، وما حَصَلَ فيها النُّقْلُ أُولَى بالحذف .

والثاني : أَنَّ النَّاءَ الأُولَى أقوى من الثانية ، لأنها لها الأولوية ودلاليتها على المعنى^(١).

والثالث : أَنَّ النَّاءَ الثانية أُولَى بالحذف ، وذلك لِتَسْلُطِ التَّغْيِيرِ عليها في الماضي ،

نَحْوُ: (أَذْكَرَ) ، فإنك تارةً تَقْلِبُها دالاً فتقولُ : (أَذْكَرَ) ، وتارةً تَقْلِبُها ذالاً فتقولُ : (أَذْكَرَ)

(١) ينظر: شرح التكملة للعكبري : ٢ / ١٢٥٢-١٢٥٣.

، وإن كان تغييرها هنا لضعفها فكذلك تُغيّر بالحذف . وهذا هو رأي سيبويه فيما استمدّ العُكْبَرِي من كلامه^(١)، بينما ذهب الفراء والأخفش إلى جواز حذف أحدهما^(٢).

وعلق الفارسي معللاً بقوله : "يجوز أن تحذف التاء الثانية من (تَتَذَكَّرُونَ) وإن وقعت قبل حرف مقارب له يجوز إدغامها فيه كما أجاز إدغامها إذا وقعت قبل الكاف نحوه، ومما لا يجوز أن يُدغم فيه ؛ لبعد المخرجين ؛ لأنَّ التاء الواقعة قبل المقارب هي التاء التي جاز حذفها إذا وقعت قبل غير المقارب ، فكما جاز حذفها معه ، كذلك يجوز حذفها مع المقارب " ^(٣).

وذكر العُكْبَرِي فإن قيل : إنّ التاء الثانية للمطاوعة ، والأولى للمضارعة ، وكلاهما لمعنى ، فلم كان حذف الثانية أولى ، مع فوات معناها بالحذف ؟ وهذا ما صرح به العلماء ومنهم ابن سيدة ، والزمخشري ، والحميري ، وابن عصفور ، وابن مالك ، وابن منظور^(٤).

فالجواب : حذف التاء الثانية أولى لما تقدّم من الأوجه الثلاثة ، وأمّا عن حرف المضارعة فإنّما يلزم في الماضي لا في المضارع . وهذا رأي العُكْبَرِي . وتابعه عليها ابن عصفور^(٥).

وبينما نوه ابنُ يعيش إذ قال : اختلفوا في أيّ التّاءين هي المحذوفة ، إذا حذفت إحدى التّاءين نحو : (تَذَكَّرُونَ و تَتَذَكَّرُونَ) ، لم يجوز إدغام التّاء الباقية في الدّال ؛ لئلا

(١) ينظر : الكتاب : ٤٧٧/٤ ، و شرح التكملة للعكبري : ١٢٥٣/٢ .

(٢) ينظر : معاني القرآن (للفراء) : ٢٨٤/١ ، ومعاني القرآن (للأخفش) : ١١٤/١ .

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه : ٢٠٥/٥ .

(٤) ينظر: المحكم والمحيط : ٥٥٧/٧ ، والمفصل : ٥٥٦ ، وشمس العلوم : ٢٢٨٧/٤ ، والممتع : ٢٩٨ ، وشرح الكافية (لرّضي) : ١٤٢٠/٣ ، واللسان : ٣٠٥/١٥ .

(٥) ينظر: شرح التكملة للعكبري : ١٢٥٣ / ٢ ، والممتع : ٢٩٨ .

يجمعوا بين حذف التاء الواحدة وإدغامها بالتاء الأخرى ، لأنَّك لو ادغمت في الفعل المضارع ، لزال لفظ الاستقبال ، فخلا فهم أيُّهما المحذوفة فيها ، ف قيل : الأولى ، وقيل : الثانية وهي الأصح ، لأنَّ النُّقل إنما نشأ من التاء الثانية ^(١). وأيده على هذا أبو الفداء والرضي ^(٢). وهذا ما نُسبَ إلى البصريين، وذهب ابن هشام الضرير ونُسب إلى الكوفيون ، إلى أن المحذوف عندهم التاء الأولى ^(٣).

ويضيف العكبري علة أخرى : نحو: (أولق) :

٢_وعلل العكبري مُشيراً بذلك إذ قال: يَتَجَادِبُهُ أَضْلَانُ مُحْتَمَلَانِ :

أَحَدُهُمَا :أَنَّ وَزْنَ (أُولَقِ) عَلَى (فَوَعَلَ)، وَالْهَمْزَةُ فِيهِ أَصْلِيَّةٌ لَا مُبْدَلَةٌ مِنَ (الْوَاوِ)، وَالْوَاوُ فِيهِ زَائِدَةٌ ، وَالْآخِر : الْعَكْسُ . وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي وَزْنِ (أُولَقِ) ^(٤) عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

ذَكَرَ سِيبَوَيْهِ إِلَى أَنَّ وَزْنَهُ (فَوَعَلَ)، وَهَمْزُهُ أَصْلِيَّةٌ، فَهِيَ (فَاءُ) الْكَلِمَةِ ، وَالْوَاوُ فِيهِ زَائِدَةٌ،

إِذْ قَالَ: "فَهَذِهِ الْيَاءُ وَالْأَلِفُ تَكْثُرُ زِيَادَتَهَا فِي بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ، فَهَمَا زَائِدَتَانِ؛ حَتَّى يَجِيءَ أَمْرٌ

بَيِّنُ نَحْوِ: (أُولَقِ)، فَإِنَّ (أُولَقَا) إِنَّمَا الزِّيَادَةُ فِيهِ الْوَاوُ؛ يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ: قَدْ أُلِقَ الرَّجُلُ فَهُوَ

مَالُوقٌ، وَلَوْ لَمْ يَتَبَيَّنْ أَمْرُ (أُولَقِ) لَكَانَ عِنْدَنَا (أَفْعَلَ)؛ لِأَنَّ (أَفْعَلَ) مِنْ هَذَا الضَّرْبِ أَكْثَرُ

مِنْ فَوَعَلَ" ^(٥). وَتَابَعَهُ عَلَيْهَا ابْنُ السَّرَاجِ مُعَلِّلاً إِذْ قَالَ: (أُلِقَ) وَإِنَّمَا أُولَقَ عَلَى وَزْنِ

(فَوَعَلَ) ، وَلَوْ لَا هَذَا التَّبَيُّنُ لَحُمِلَ عَلَى الْأَكْثَرِ ^(٦)، وَالْمَازِنِيِّ ، وَالْمُبَرِّدِ ، وَابْنِ جَنِّي ^(٧).

^(١) ينظر: شرح المفصل : (لابن يعيش) : ٥٥٨ / ٥ - ٥٥٩.

^(٢) ينظر : الكُنَاش : ٣٤١/٢ ، وشرح الشافعية (للرضي) : ٢٩٠ / ٣.

^(٣) ينظر : هشام بن معاوية حياته وأراؤه ومنهجه : ٣٣٨ - ٣٣٩.

^(٤) ينظر: شرح التكملة للعكبري : ٩٩٥ - ٩٩٦.

^(٥) الكتاب: ٣/ ١٩٥.

^(٦) ينظر: الأصول : ٢٣٢/٣ ، والعلّة الصرفية عند ابن عصفور في كتاب المفتاح ، رسالة ماجستير ،

للطالبة حنين هادي ، ص ٩٤.

بينما نبّه الكسائي إلى أنه على وزن (أَفْعَل)، وبناء على هذا تكون (الواو) أصليةً، و(الهمزة) زائدةً، فقد أخذ عنه كلُّ من الزجاجي، وابن جني، وابن يسعون(ت: كان حيا ٥٤٢هـ-) ، والعكبري في كتابيه (اللباب) و(شرح التكملة) بكلماتٍ مُتزايدة عن العالم الآخر ، لكن مع ذلك لا تُؤثر في معنى النص الرئيسي . ومثال ذلك الموقف الذي صادف الكسائي ، والمهلبّي بأنّه "سأل مروان بن سعيد المهلبّي الكسائي في حلقة يونس عن أولق؟ فقال الكسائي: أفعل، فقال له مروان: استحييت لك يا شيخ" (٢). وتابعه فيها ابن الأثير إذ قال: أولق هو ضربٌ من الجنون إذا كانت الهمزة أصليةً ، وإذا كانت زائدة فهي السرعة (٣) .

وجاء أبو علي الفارسي إلى أنّ (أولق) على وزن (فوعَل)، و(أفعل)، فقال: "فأما (أولق) فيحتمل ضربين من الوزن، أحدهما: أن يكون (فوعلاً) من (ألق) فالهمزة فاء، ولو سميت به رجلاً على هذا الوصف لانصرف، ويجوز أن يكون (أفعل) من وَلَق يَلِق أي: تُسرعون القول فيه . ومنه قراءة من قرأ: ﴿ إِذْ تَقَوُّهٖ بِأَلْسِنَتِكُمْ ﴾ (٤).

ونذكرها أبو علي الفارسي في موطنٍ آخر مُستشداً بقول الشاعر (٥):

جاءت به عَس من الشَّام تَلِقْ

والشَّاهد فيه : (تَلِق) في البيت وأصله: (تَوَلِق) فحذفت (الواو)؛ لأنّها واقعة بين تاء وكسرة، وحذفت طرداً للباب، فذلّ ذلك على أنّ (الواو) أصلية (١). وحذا نحوه من العلماء

(١) ينظر: المقتضب: ٣/٣١٦، المنصف: ١/١١٣.

(٢) ينظر: المنصف: ١/١١٦، وينظر: مجالس العلماء: ١٩٤، المصباح: ١٥٢٢، واللباب: ٢/٢٣٤.

(٣) ينظر: البديع في العربية: ٢/٧١٦.

(٤) وهذه قراءة عائشة - رضي الله عنها وعن أبيها، وابن عباس، وعيسى، وابن يغمز، وعثمان الثقفي والجمهور

ينظر: المحتسب: ٢/١٠٤، ومختصر في شواذ القرآن: ١٠٠، والبحر المحيط: ٨/٢٢.

(٥) البيت من الرجز، وهو للشماخ في ديوانه: ٤٥٣، ونسب للفلاخ بن حزن المنقري هو في التكملة: ٥٥٤، الخصائص: ٩/١. و(العُس): الناقة الصلبة، و(تَلِق: تسرع)، ينظر: الصحاح: ٣/٩٥٣، مادة (عس).

بجوار هذين القولين ومنهم ابنُ جَنِّي، والجوهري، والزَّمخْشَرِي، وابنُ يَسْعُون(ت: كان حيا ٥٤٢هـ) ، وابنُ بَرْي، والقَيسِي، والعُكْبَرِي ، وابنُ يَعِيش ، وابنُ عُصْفُور، وابنُ الحاجبُ ، وَرَكن الدِّين الأَستِرباذي^(٢).

وذكر العُكْبَرِي هذه العِلَّة الجدليَّة وفي جوابها قال : وقيل ، نحو وَزن (أَوَّلَق)، فابتدأ العُكْبَرِي في عِلَّتِه هذه ، وقد قالوا: (أَلِق) فهو (مَأْلُوق) ، مثلُ : أَخَذَ فهو مأخُودٌ ، ولو كانتِ الواوُ أصلاً لقالوا: مَوْلُوقٌ ، مثلُ مَوْعُودٍ. وقد قالوا أيضاً: (مُؤَوَّلَق) وهو على وزن (مَفْعَعل) ، فَبَاءوا بالواوِ الزَّائدة ، مثل قولهم : (مَامُوق) في (مُؤْمُوق)^(٣) ، لأنَّه جاء في شعرٍ من لا يَحْتَجُّ به نحو قول الشَّاعر^(٤):

وَمِنْ حَدِيثٍ يَزِيدُنِي مِقَّةً مَا لِحَدِيثِ الْمَامُوقِ مِنْ ثَمَنٍ

وَرَجَّحَ العُكْبَرِي ما ذَهَبَ إِلَيْهِ سَيِّبُويَه ومن تابعه من العُلَمَاء مِنْ أَنَّ تَكُونُ هَمْزَةُ (أَوَّلَق) أَصْلِيَّةً، إذ قال : أَنَّ هَمْزَةَ (أَوَّلَق) أَصْلِيَّةٌ وترجيحُه على أَنَّ المذهب الأول هو الأقوى وهو مذهبُ سَيِّبُويَه^(٥).

وَخلاصةً مِمَّا ذَكَرْتُ في اخْتِلَافِ هذه المسألة من أقوالِ العُلَمَاء فِيهَا يتضحُ لي أَنَّ ما ذَهَبَ إِلَيْهِ سَيِّبُويَه والعُكْبَرِي مِنْ أَنَّ وَزْنَ (فَوَعَلَ)، وَهَمْزَتُهُ أَصْلِيَّةٌ هُوَ الرَّاجِحُ، وَذلكَ لِلْعِلَلِ الآتية:

(١) التكملة: ٥٥٤- ٥٥٥ .

(٢) ينظر : الخصائص: ١٠/١، والصاح: ١٤٤٧/٤ (أ ل ق)، والمفصل: ٥٠١، والمصباح: ١٥٢١ - ١٥٢، شرح شواهد الإيضاح: ٦٢٢-٦٢٣، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٨٩٠/٢، واللباب: ٢٣٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣١٩/٥، والممتع: ٤١، والصفوة الصفية: ٥٦٣/٤-٥٦٤، وشرح الشافية لركن الدين: ٥٩٢/٢.

(٣) ينظر : شرح التكملة للعكبري: ٩٩٥/١-٩٩٦

(٤) البيت من البحر المنسرح ، وهو في قول مالك بن أسماء بن خارجة ، في الخصائص : ٣٢/١.

(٥) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ٩٩٥/١-٩٩٦.

الْعِلَّةُ الْأُولَى: إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ عَنِ الْعَرَبِ (مَوْلُوقٌ) بِمَعْنَى الْجُنُونِ بَلْ وَجَدَ (مَأْلُوقٌ) لَا غَيْرَ، وَإِنْ كَانَ (أَفْعَلٌ) قِيَاسًا أَكْثَرَ مِنْ (فَوَعَلَ)، فَنُفْعِلُ ذَلِكَ بِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ مِنْ أَنَّ (الْهَمْزَةَ) هِيَ الْأَصْلُ، مِنْ ظُهُورِهَا فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ الَّذِي أُشْتُقَ مِنْ (أَلِقَ)، فَهُوَ (مَأْلُوقٌ).

الْعِلَّةُ الثَّانِيَّةُ: إِنَّ جَوَازَ أَنْ يَكُونَ (أَوْلَقَ) عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلٌ) مِنْ وَلَقَ يَلِقُ؛ لِأَنَّهُ تَبَتَّ فِي (فَوَعَلَ) عَلَى أَنَّ الْوَائِ فِيهِ أَصْلِيَّةٌ، كَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ (الْوَاوُ) فِيهِ أَصْلٌ، فَيَكُونُ أَصْلُهُ (وَوَلَقًا)؛ وَلَا جَمَاعَ الْوَائِينَ أَبْدَلَتْ مِنْ (الْوَاوِ) الْأُولَى هَمْزَةً.

الْعِلَّةُ الثَّالِثَةُ: إِنَّ الْهَمْزَةَ ظَهَرَتْ فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ، وَهُوَ (مَأْلُوقٌ)، وَلَوْ كَانَتْ فَأَوْه (وَاوًا) لَقِيلَ: (مَوْلُوقٌ)، كَ (مَوْعُودٍ)^(١).

^(١) ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٥، و الصفوة الصفية: ٥٦٤/٤، والعلة الصرفية عند ابن عصفور في كتاب المفتاح _ رسالة ماجستير _ للطالبة حنين هادي حماد، ١٤٤٣هـ _ ٢٠٢٢م.

المبحث الثاني

العلل الواجبة والجائزة

أولاً: العِللُ الواجبةُ :

وهي العِلَّةُ التي توجبُ الحكمَ للمعلولِ ، نحو ، رفع الفاعل ، ونصب المفعول وجَرِّ المضاف ، وغيرها من القواعد الأساسية ، وأشار إليها أبو القاسم الزَّجَّاجي: (ت: ٣٣٧هـ) ، بقوله : " إِنَّ عِلْلَ النَّحْوِ لَيْسَتْ مُوجِبَةً ، وَإِنَّمَا هِيَ مُسْتَنْبِطَةٌ أَوْضَاعًا وَمَقَائِيسَ ، وَلَيْسَتْ كَالْعِلَلِ الْمُوجِبَةِ لِلْأَشْيَاءِ الْمَعْلُومَةِ بِهَا"^(١).

وأوّل من ذكر هذه العِللَ إلى واجبةٍ وجائزةٍ ابنُ جنّي (ت: ٣٩٢هـ) ، وافرد لها باباً بعنوان (باب ذكر الفرق بين العِلَّةِ الواجبةِ ، وبين العِلَّةِ المُجوزةِ) بقوله : " اعلم أن أكثر العِللِ مبناها على الإيجاب بها ؛ كنصب الفضلة ، أو ما شابهه في لفظ الفضلة ، ورفع المبتدأ ، والخبر ، والفاعل ، وجر المضاف إليه وغير ذلك ، فعِللُ هذه الدّاعيةُ إليها مُوجِبَةٌ لَهَا ، غَيْرُ مُقْتَصِرٍ بِهَا عَلَى تَجْوِيزِهَا ؛ وَعَلَى هَذَا مَفَادُ كَلَامِ الْعَرَبِ "^(٢) .

وذهب ابنُ جنّي في تقسيم عِللِ النحْوِ إلى ضربين حسب الوجوب والجواز ، وعَرَفَ الموجبة بأنها مما " لا بد منه ؛ لأنَّ النفس لا تطيق في معناه غيره ،

^(١) الايضاح في علل النحو : ٦٤.

^(٢) الخصائص : ١٦٥/١ ، ومنهج أبي حيان في التعليل الصرفي في كتابه (ارتشاف الضرب) ، رسالة ماجستير ، للطالبة : نورية الصلابي _ص: ١٧٧، والعلّة الصرفية عند ابن عصفور في كتاب المفتاح ، رسالة ماجستير ، للطالبة: حنين هادي، ص: ٨٢_٨٣.

منها قلب الألف (واوًا) ؛ والسبب للضمة التي قبلها ، مثل قولنا في تصغير (قُرْطاس) ، وتكسيه : (قُرَيْطيس) ، (وقَرِطيس) فهذه العلة تعدُّ من العلل البرهانية التي لا لبس فيها^(١).

والعلة الواجبة عنده تُشبهه عِلَلُ الْمُتَكَلِّمِينَ من حيث إنها توجبُ الحُكْمَ لمعلولها، ولا يجوزُ نقضُها، إذ يقول: "لسنا ندَّعي أنَّ عِلَلَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ سِمةُ الْعِلَلِ الْكَلَامِيَّةِ الْبُتَّةِ، بَلْ نَدَّعِي أَنَّهَا أَقْرَبُ إِلَيْهَا..."^(٢).

أما ابنُ الأنباري: (ت: ٥٧٧هـ) فقد اشترط في صحَّةِ الْعِلَّةِ التَّأْثِيرَ، أي: "وجودُ الحُكْمِ لوجودِ الْعِلَّةِ وزوالها لزواله، مثلُ أن يقول: إِنَّمَا بُنِيتَ (قَبْلُ)؛ لَأَنَّهَا اقْتِطَعَتْ عَنِ الْإِضَافَةِ، فيقول: وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى صَحَّةِ هَذِهِ الْعِلَّةِ؟ فيقول: التَّأْثِيرُ، وهو وجودُ البناءِ لوجودِ هَذِهِ الْعِلَّةِ، وعدمُهِ لعدمها، ألا ترى قبلَ اقْتِطَاعِهِ عَنِ الْإِضَافَةِ كَانَ مُعَرَّبًا، فَلَمَّا اقْتِطَعَتْ عَنِ الْإِضَافَةِ صَارَ مُبْنِيًا..."^(٣).

وومن ذلك أيضًا ما ذكره تَمَامُ حَسَانٍ أَنَّهُ " يَقُولُ النَّحْوِيُّ يَجِبُ كَذَا ، فَالْمَقْصُودُ أَنَّ هَذَا الْوَاجِبَ أَصْلٌ مِنَ الْأَصُولِ الَّتِي لَا يَجُوزُ لِلْمُتَكَلِّمِ أَنْ يُخَالَفَهَا دُونَ أَنْ يَتَخَطَّى سِيَاحَ النَّحْوِ"^(٤). والمصطلحات المتداولة لهذه العلة هي : (الإلزام) و(لا بُدَّ منه) و(لا يكون إلَّا) و(لا غير) كما جاءت في كُتُبِ الْعُلَمَاءِ^(٥).

^(١) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٥/١.

^(٢) الخصائص: ٥٤/١.

^(٣) الإعراب في جدل الإعراب: ٥٩.

^(٤) الأصول : لتمام حسان ١٧٨/١، والعلة الصرفية عند ابن عصفور في كتاب المفتاح ، رسالة ماجستير ، للطالبة: حنين هادي، ص: ٨٢_٨٣.

^(٥) ينظر: الكتاب: ٢٤٢/٢، ٢٣٦/٣، ٥٥٢، ١٧٩/٤، والمنصف: ٢٤٢/٢، والمفصل: ٢٣٠، واللُّبَاب: ١٦٦/٢ _ ١٨٤/٢ _ ١٨٥، ٢٩٠/٢ _ ٢٩١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤١٢/٢.

وَأَمَّا الْعُكْبَرِيُّ فَقَدْ عَلَّلَ بِهَا عِدَدًا مِنَ الْأَحْكَامِ فِي كِتَابِهِ ، وَتَنَوَّعَتْ صُورُهَا وَمِنْهَا :

العلة الأولى: ذَكَرَ فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ فِي بَابِ (جَمْعِ التَّكْسِيرِ) عَنْ أَبْنَيْتِهِ ، وَأَشَارَ بِأَنَّ (نَارًا) جَمَعَتْ فِي الْقَلِيلِ (أَنْوَارًا) ، قَالَ عَمْرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ :^(١)

فَلَمَّا فَقَدْتُ الصَّوْتَ مِنْهُمْ وَأُطْفِئْتُ مَصَابِيحُ شُبَّتْ بِالْعَشِيِّ وَأَنْوَرُ

ولك في هذا الجمع وجهان:

الأول : أَنْ يَكُونُوا لَاحَظُوا لَفْظَ (نَارًا) ، فَإِنَّ عَيْنَهَا الْآنَ سَاكِنَةٌ دُونَ أَصْلِهَا ، فَيَكُونُ نَحْوَ (فُلْسًا) وَ(أَفْلَسًا) .

والثاني : أَنَّ نَارًا مُؤَنَّثَةٌ وَالْمَوْنُثُ إِذَا لَحِقَتْهُ التَّاءُ قَدْ تَسْكُنُ عَيْنُهُ نَحْوَ : حَلْفَةٌ وَإِذَا حَذَفَتْ الْهَاءُ حُرِّكَ ، فَنَارٌ كَأَنَّ التَّاءَ فِيهِ مَوْجُودٌ لَمَّا كَانَ تَأْنِيثُهُ لَازِمًا ، فَيَجْمَعُ عَلَى (أَفْعُلًا) كَمَا يَجْمَعُ السَّاكِنُ الْوَسْطَ ، وَتَابِعُهُ عَلَيْهَا كُلُّ مِنَ السَّخَاوِي (ت: ٦٤٣هـ) ، وَابْنُ عَصْفُورٍ ، وَنَاضِرُ الْجَيْشِ^(٢) .

وَيَجْمَعُ فِي الْكَثْرَةِ عَلَى (نُورًا) وَهُوَ (فُعْلًا) وَيَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ الْعَيْنِ الضَّمُّ ، نَحْوُ : أَسَدٌ وَأُسْدٌ ، وَلَكِنْ الْوَاوُ سَكَنَتْ لِثَقَلِ الضَّمَّةِ عَلَيْهَا ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٣):

شَهِدْتُ وَدَعَوَانَا أُمِيمَةً أَنَّنَا بَنُو الْحَرْبِ نَصْلَاهَا وَإِنْ شَبَّ نُورُهَا

وكذلك على _ (نِيرَة) نحو: قَيْعَة ، وعلى (فَعْلَان) : نِيرَان^(٤).

والعلة الثانية : وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا فِي حَدِيثِهِ عَنْ جَمْعِ الْقَلَةِ ، وَأَمَّا (دَارًا) وَ(سَاقًا) فَقَدْ قَالُوا : فِي الْقَلَةِ : (أَدُورُ) ، وَ(سَاقًا) وَ(أَسْوَقًا) عَلَى (أَفْعُلًا) ، وَقَالُوا : أَيْضًا : دُورٌ ، وَسُوقٌ ، وَأَصْلُهُ ضَمُّ الْعَيْنِ ، وَسَكَنَتْ ، لَمَّا ذَكَرْنَا فِي

^(١) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه : ٨٨

^(٢) ينظر: وشرح التصريف (للمثاني) ٣٢٣/١ ، وشرح التكملة للعكبري : ٦٢٣/٢ - ٦٢٤ ، وسفر السعادة وسفير الإفادة : ١٠٧/١ ، والممتع : ٢٢٣/١ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل التسهيل : ٩ / ٤٧٦٣

^(٣) البيت من الطويل ، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ٢٤٩

^(٤) ينظر : الكتاب : ٥٩١ / ٣ ، وشرح التكملة للعكبري : ٦٢٢ - ٦٢٣ ، وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي : ١٢٣/١

(نور) وقالوا: في جمع الكثرة : ديار ، وتابع العكبري فيما استمده من كلام العلماء الثمانيني (ت: ٤٤٢ هـ) والجرجاني (ت: ٤٧١ هـ) ^(١) .

وأما (سُوق) فـ(فُعُول) للكثرة ، فلمَّا اجتمعت واوان همزوا الأولى لانضمامها ضمًّا لازمًا ، وقالوا: سُوق على (فُعُل) ، وتابعه عليها السخاوي (ت: ٦٤٣ هـ) ، وابنُ عصفور (ت: ٦٦٩ هـ) ، وناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ) ^(٢) .

والعلة الثالثة: ومن ذلك أيضًا ما ذكره في الثقل لعل الحركة بعد الكسرة ، في باب (الوقف) نحو: (غلامي) وأشار أن (الياء) هنا حقها الفتح ، كحرف (الكاف) ؛ ولكن جاز تسكينها ؛ لثقل الحركة بعد الكسرة ، وسبق العكبري في هذه المسألة كل من سيبويه (ت: ١٨٠ هـ) ، وابن جني (ت: ٣٩٢ هـ) ، والجرجاني (ت: ٤٧١ هـ) ^(٣) ، وغيرهم من العلماء على اتفاق أنها تحمل ثلاثة أوجه :

الأول: إثبات الياء الساكنة على ما هو حكم كل موقف عليه .

والثاني : تحريك الياء بما وجب لها في الوصل ، والإتيان بالهاء لتبين حركتها ويكون الوقف على الساكن ؛ فيجمع لها الأمران .

والثالث : حذف الياء وإسكان ما قبلها ؛ وذلك لثقل الكسرة والياء مع أمن اللبس وفهم المعنى ، وتابعه عليها ابنُ يعيش (ت: ٦٤٣ هـ) ، وأبو الفداء (ت: ٧٣٢ هـ) ، والسيوطي (ت: ٩١١ هـ) ^(٤) .

^(١) ينظر: شرح التصريف (للثمانيني) ، والمقتصد في شرح التكملة : ٨٣١/٢ ،و: شرح التكملة للعكبري : ٦٣١/٢ .

^(٢) ينظر: سفر السعادة وسفير الإفادة : ١٠٧ / ١ ، والممتع : ٢٢٣/١ ، و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : ٤٧٦٣ / ٩

^(٣) ينظر : الكتاب : ١٤٧/٤ ، وسر صناعة الإعراب : ٤٠١/٢_٤٠٢ والمقتصد في شرح التكملة : ٢ / ٣٩٤_٣٩٥ ،و شرح التكملة للعكبري: ٢١٠/١ .

^(٤) ينظر: شرح المفصل : ١ / ٣٥٩ ، والكناش : ١٦٧/١ ، وجمع الهوامع : ٤٢٩/٣ .

ثانياً : العلل الجائزة

عرفها ابنُ جنِّي (ت: ٣٩٢هـ) هي: " ما يمكن تحمله إلا أَنَّهُ على تجشم واستكراه له " ^(١). ومثَّل لها بقوله : قلب الواو (ياءً) إذا وقعت بعد الكسرة ؛ وذلك في تصغير وتكسير (عُصْفُور) : (عُصَيْفِير) ، (وعَصَافِير) ، وهذا ما يمكن الاستغناء عنه ، فيكون النطق به على المشقة ، أي بمعنى ترك قلب الواو (ياءً) بعد الكسرة، وتقول في عَصَافِير ؛(عَصَافُور) ، وكذلك نحو : (مُوقِن) ، (ومُؤَسِّر) ^(٢).

وذكره ابن جبي في باب (ذِكر الفرق بين العِلَّة الموجبة ، وبين العِلَّة المُجوزة) بقوله: " ضربٌ آخر يُسمَّى عِلَّة ، وإنَّما هو في الحقيقة سببٌ يُجوز ولا يُوجبُ ، ومن ذلك أن يُقال لك : ما عِلَّة قلبِ واو (أَقَتَّتْ) همزة ؟ فنقول : عِلَّة ذلك ؛ لأنَّ الواو انضمت ضمًّا لازماً . وأنت مع هذا تُجيزُ ظهورها (واوًا) غير مُبدلة ، فنقول : فهذه عِلَّة جوازِ إذن لا عِلَّةٌ وُجوب " ^(٣).

ومما جاء في (الكليات) بأنَّه " هو المارُّ على جهة الصواب ، وهو مأخوذٌ من المجاوزة " ^(٤).

^(١) الخصائص : ٨٩ / ١

^(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٨٩/١، ومنهج أبي حيان في التعليل الصرفي في كتابه (ارتشاف الضرب) ، رسالة

ماجستير ، للطالبة : نورية الصلابي _ص: ١٧٨.

^(٣) الخصائص : ١٦٥/١- ١٦٦ .

^(٤) الكليات: ٣٤٠.

وبعد كل هذا الحديث عن العلة الواجبة والجائزة ، نبين الفرق في قول السيوطي (ت: ٩١١هـ) فيما نقله عن ابن الأنباري (ت: ٥٧٧هـ): بقوله " ظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب ، وأن ما كان مُوجِباً يُسمّى : عِلَّة ، وما كان مجوّزاً يُسمّى : سَبَباً " ^(١).

وأما العُكْبَرِي (ت: ٦١٦هـ) فقد علّل بها عدداً من الأحكام في كتابه ، وتنوّعت صورها ومنها :

والعلة الأولى : ما ذكره بأنّ الفعل المعتل لا تكون عينه إلا منقلبة ألفاً ؛ (ياءً) كان أصلها أو (واوًا) ، فمن الواو (قَاع) ؛ لقولك في جمعه : (أَفْوَاع) ثم قال العبدى: لا يجمع على (أَفْوَاع) ، وقد حكاها أهل اللغة ^(٢) ويجمع على (فُعْلَان) ، نحو (قَيْعَان) ، أبدلت واوه ياءً للكسرة قبلها ، وقالوا: (قَيْعَة) نحو قوله تعالى : ﴿ كَسَرَابٍ بِقِيَعَةٍ يُحْسَبُهُ ﴾ ^(٣) وكما ذهب الفراء (ت: ٢٠٧هـ) بقوله : " القبيعة جماع القاع واحدها قاع " ^(٤) ، وقال أبو عبيدة (ت: ٢٠٩هـ): قَيْعَة والقاع واحد ^(٥).

ويضيف العُكْبَرِي بقوله " كما في الصحيح : في ، ويجوز أن يكون وزنه : (قَوْعه) ، كما قالوا : في ثَوْر ، وثَوْرَة ، وثِيْرَة ، وثِيْرَة ، بسكون العين " وهذا مخالف للقياس ، إذ أن (فِعْلة) يطرد فيما كان على (فُعْل) ، نحو : فُرْط ، وقِرْطَة ، و كُوْز ، و كِوْزَة ، ويقل في اسم على (فُعْل) أو (فُعْل) ، نحو : رَوْج ، وزَوْجَة ، و (قَاع) على وزن (فُعْل) .

(١) الاقتراح : ١٠٢.

(٢) ينظر : الكتاب : ٥٩٠ / ٣ ، والمقتضب : ٢٠٥ / ٢ ، و تهذيب اللغة : ٢٣ / ٢ ، (باب العين والقاف) ، و التنبيه (لابن جني) : ٣٩٨ ، ومعجم ديوان الأدب : ٣٢٩ / ٣ ، والمحيط : ٥٤٣ / ٧ .

(٣) سورة النور : من الآية : ٣٩ .

(٤) معاني القرآن (للفراء) : ٢٥٤ / ٢ .

(٥) ينظر : مجاز القرآن : ٦٦ / ٢ .

الفصل الثالث: أقسام العلة الصرفية عند العكبري

وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ أَرَادَ الْعُكْبَرِيُّ بِإِشَارَتِهِ إِلَى ذَلِكَ ، أَنْ أَصْلَ (قَبِيعَةً) : قَوَعَةٌ ، فَلَمَّا وَقَعَتْ عَيْنًا لَجَمْعِ تَكْسِيرِ صَحِيحِ اللَّامِ ، وَقَبْلَهَا كَسْرَةٌ ، وَالْعَيْنُ مَعْلَةٌ فِي الْمَفْرُودِ جاز قلب الواو (يَاءً) فصارت : (قَبِيعَةً)^(١).

وفي الحديث : "إِنَّمَا هِيَ قَبِيعَانٌ ، لَا تُمَسِّكُ مَاءً ، وَلَا تُنْبِتُ كَلًّا..."^(٢) ، قال العيني (ت: ٨٥٥هـ) : "أصل قبيعان: قوعان، قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، والقاع يجمع أيضا على: قوع وأقواع. والقبيعة بكسر القاف بمعنى القاع"^(٣).

والعلة الثانية: نحو : قوله ومن ذلك أيضًا ما ذكره في باب (جمع التفسير) بأن(قَامَةً) فجمعها الْمُصَحَّحُ : (قَامَات) ، وفي الكسر : (قِيم) على وزن (فَعَلَ) ، أُبدلت فيها الواو ياء لانكسار ما قبلها ، كما قالوا: في الصَّحِيحِ : نحو : (هَضْبَةٌ) و (هَضَب) و يجوز أن يكون أصلها (قيام) ، ولكن الألف حذفت فأما قوله تعالى : ﴿ دَيْنًا قِيمًا مَلَّةً ﴾

إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا^(٤) ، وفي قراءة من كسر القاف ففيها قولان:

أحدهما : هو مصدر مثل (الصيام) و(القيام) وقد وُصف الدين به ، وهو من باب الوصف بالمصدر. والثاني : هو جمع (قامة) ، وهذا فيه بعد من جهتين :

الأول: فقرأ ابن كثير(ت: ١٢٠هـ) ، وأبو عمرو المعري (ت: ١٥٤هـ) ، ونافع(ت: ١٦٩هـ): نحو : قوله تعالى : ﴿ دَيْنًا قِيمًا ﴾ ، (قِيمًا) مفتوح القاف وبتشديد الياء .

(١) ينظر : الكتاب : ٥٩٠/٣ ، و المقتضب : ٢٠٥/٢ ، والمقتصد في شرح التكملة : ٨١٩ / ٢ _ ٨٢٠ ، شرح التكملة للعكبري : ٦٢٢ / ٢ .

(٢) أخرجه البخاري: ١ / ٢٩ ، برقم ٧٩ .

(٣) عمدة القاري: ٢ / ٧٨ .

(٤) سورة الأنعام من الآية : ١٦١ .

والآخر : قرأ ابن عامر (ت: ١١٨هـ)، و عاصم (ت: ١٢٧هـ) ، وحمزة (ت: ١٥٦هـ) ، والكسائي (ت: ١٨٩هـ): نحو : ﴿ دِينَ قِيمًا ﴾ (قيما) مكسور القاف وتخفيف الياء ، وهي قراءة الجمهور، ومن ذلك وجهان أيضاً^(١):

الأول: قال : الفراء والكسائي وافقهم أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ) والأخفش (ت: ٦٤٣هـ) ، والعكبري : هو مصدر نحو : (الصيام) و (القيام) ، الذي يراد به الثبات والدوام ؛ وقد وصف الدين به ، وهو من باب الوصف بالمصادر .

والآخر : هو جمع (قَامَة) ، وهذا أيضاً فيه بُعْدٌ من جهتين :

الأول: أن المصادر لا تجمع إن جعلت (القَامَة) مصدرًا ، والآخر : أنه لا معنى (للقَامَة) إذا لم يكن مصدرًا ، وقال البصريون : (قِيمًا) هو على جمع (قِيمَة) ، أي جعلها الله قيمة للأشياء ، مثل : خِيَمَة وخِيَم ، إلا الأخفش خالفهم في ذلك ، والمعنى في جمعها (قائمة) بأموركم إلى أنه جمع عنده ، وليست (قِيمَة)^(٢)

ولو نظرنا في هذه المسألة ؛ لوجدنا أن ما ذهب إليه البصريون هو الأصح في جمع (قِيمًا) (قِيمَة) ، وليست كما قال الأخفش .

والعلة الثالثة : ومن ذلك أيضاً ما ذكره العكبري في باب (الإعلال) بأن (أَذِنَ) : (اَنْذَنَ) فإن وصلت به شيئاً غيّرت ذلك على حسب الحركة التي قبلها ، نحو قوله تعالى ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ اَنْذَن لِي ﴾^٢ فإن خَفَفَت الهمزة كان هو الأصل ، ويجوز أن تبدلها في اللفظ (واؤًا) ،

^(١) معاني القرآن (للأخفش) : ٣١٨ / ١ ، والحجة للقراء السبعة (للفارسي) : ٤٣٩ / ٣ . وهامش (٣) : ٦٥٢ / ٢ .

^(٢) سورة التوبة من الآية : ٤٩ ، ينظر : معاني القرآن (للفراء) : ٣٦٧ / ١ ، و إعراب القرآن (للزجاج) : ٣١٠ / ١ ومعاني القرآن (للنحاس) : ٢٠١ / ١ ، وإيجاز البيان : ٥١٣ / ٢ ، شرح التكملة للعكبري : ٦٥٢ / ٢ ، و الدر المصون : ٥٨٢_٥٨١ / ٣ ، وهامش (٧) : ٦٥٢ / ٢ .

فتقول : (أُذَنْ لِي) ، وتابعه عليها كل من ابنُ عصفور ، وابنُ الحاجب ، وركن الدين ، وناظر الجيش ، والسيوطي^(١).

إذ قال الجرجاني : "وتقلب الياء همزة ، فيقال : ائْذَنْ ، ففي قوله تعالى :

﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِّي ﴾ أما في مصحف ورش عن نافع فهي "اِئْذَنْ لِي ، بالياء"^(٢)، قال

العيني (ت: ٨٥٥هـ): " (اِئْذَنْ) أَمْرٌ مِنْ: أَذِنَ يَأْذِنُ، وَأَصْلُهُ: ائْذَنْ، قلبت الهمزة الثانية ياء .

(١) سورة التوبة من الآية : ٤٩ ، ينظر : شرح التكملة للعكبري: ١١٣٨ / ٢ ، والمفتاح : ٨٠ / ١ ، والشافعية في علمي التصريف : ٨٦ / ١ ، وشرح الشافعية (للركن الدين) : ٦٨٦ / ٢ ، و تمهيد القواعد : ٥٣١٤ / ١٠ ، وهمع الهوامع : ٥٠٩ / ٣
(٢) المفتاح : ٨٠.

المبحث الثالث

العِلُّ البسيطة والمُرَكَّبة

والمقصود بـ العِلُّ البسيطة :هي التي تكتفي بعلة واحدة ، لقد عرفها السيوطي (ت: ٩١١هـ) بقوله " وهي التي يقع التَّغْلِيلُ بِهَا من وجهٍ ، كالتَّغْلِيلِ بالاستتِقال ، والجوارِ والمُشَابَهة "(١).. واستنتج من هذا التعريف أنَّ العِلَّة البسيطة تعتمد أو تكتفي بعلة واحدة خالية من التعقيدات والتكرار بالنسبة لباقي العِلل المصرَّح بها من العلماء ، وتقوم على قواعد أساسية في إثبات الحكم دون الحاجة إلى علة أخرى لنظيرتها على عكس العِلَّة الواجبة ، فهي تتناول الأحكام من وجه واحد فقط نحو : (علة الثقل) ، (علة الإبدال) ؛ لأنها في مجملها علل تعليمية بسيطة مرنة ، و الهدف منها تقريب المعاني لفهم القارئ بصورة واضحة وسهلة ، لأنَّ العرب تنفرُ من الثَّقل وتُميل إلى الخفة

أولاً: العِلُّ البسيطة

ومن أمثلة هذه العِلل عند العُكْبَرِي التي علَّلَ بها ، وتنوَّعت صورها، ومنها:

العِلَّة الأولى: ذلك ما ذكره في (باب الإمالة) ، بأنَّ قوله : "(ماش)^(٢) ، فأمالوا في الوصل البتَّة ؛ لوجود الكسرة لفظاً ، فأما في الوقف فلم يُميلها قوم ؛ بحجة لا كسرة في اللفظ ؛ وأمالها آخرون ؛ لاستحقاق الكسر"^(٣) ، وَصَرَّح سِينُويَه (ت: ١٨٠هـ) بقوله : " وقد أمال قومٌ على كل حال كما قالوا: هذا ماش، ليبينوا الكسرة في الأصل"^(٤) .

(١) الاقتراح : ٢٤٦/١ ، ورسالة منهج أبي حيان الأندلسي في التعليل الصرفي في كتابه (ارتشاف الضرب) ، رسالة ماجستير ، للطالب : فهد بن سالم الشمري ، ص : ١٨٠ .

(٢) ماش : وهو كلٌّ من ماش على الأرضِ دابةً ودبيبٌ . ينظر: الصحاح : ١٢٤/١ . مادة (دَبَب).

(٣) ينظر : المفصل : ٤٧٣ / ١ ، شرح النكلمة للعكبري : ٩٥١/٢

(٤) الكتاب : ١٣٢/٤ .

وبينما ذكر ابن السراج (ت: ٣١٦هـ) : ومنهم من يقول: هذا ماشٍ في الوقف فيميل ومنهم من ينصب في الوقف^(١)، وتابعه عليها الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)^(٢).

والعلة الثانية: أيضًا ما ذكره العكبري في معرض حديثه : نحو : "(عَامِر) و(مَانِع) وجعل الإمالة فيها من أجل (الياء) ، فلا يريد به أن الياء هي المصححة للإمالة ؛ لأن الياء لو كان مكانها حرف آخر مكسور : نحو : (عَامِر) و (مُسَافِر) جازت الإمالة وإنما يُريد به أن الإمالة مع الياء أكد"^(٣)، وأضاف أبو علي الفارسي إذ قال : وكذلك إن كانت الكسرة أو الياء بعد الألف نحو : عَابِد ، وَمَبَايِع^(٤) .

والعلة الثالثة: ومنه ما ذكره في حديثه عن حروف الزيادة في الأسماء نحو قولهم :

(جَمَلٌ جُرَائِضٌ)^(٥) والهمزة فيها لأمرين :

الأول : معناه : جَمَلٌ جِرَوَاض ، ولم يُهمز ، بل جاء بالواو بعد الرّاء .والآخر : أنه من (الجَرَض) و (الجَرِيض) ، وهو كالعَصَص في الصدر وكثرة التَّنْفُس ، و(جرائض) : على وزن (فُعَائِل)^(٦) ، وهذا ما نبّه عليه سيبويه (ت: ١٨٠هـ) ، وأبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ) ، والثمانيني (ت: ٤٤٢هـ) ، وابن سيده (ت: ٤٥٨هـ) ، وابن

(١) الأصول: ١٦٣ / ٣ .

(٢) ينظر: المفصل ٤٧٣/١

(٣) شرح التكملة للعكبري : ٩٤٠ / ٢ .

(٤) ينظر: التكملة : ٢٢٣ .

(٥) جَمَلٌ جُرَائِضٌ : أي عظيمُ الجِرم منتفخُ الجنبين ، ينظر : تفسير غريب مافي كتاب سيبويه من الأبنية : ٥٣

(٦) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ٩٩٩/٢

الأثير (ت: ٦٠٦هـ) على أنَّ همزته زائدة ^(١) ، وهي زائدة أيضًا عند العكبري في شرح التكملة وفي كتابه (اللباب) وكل من ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) ، والرضي (ت: ٦٨٨هـ) وابن عصفور (ت: ٦٩٩هـ) ، والسخاوي ، أبو الفداء (٧٣٢هـ) ، وناظر الجيش (٧٧٨هـ) ^(٢) ، ومن المحدثين ابن فراج الصاعدي ^(٣) .

والعلة الرابعة: ومن ذلك أيضًا ما ذكره في الصفات : قولهم رَجُلٌ حُطَّائِطٌ ^(٤) القصير و(حُطَّائِط) على وزن : (فُعَائِل) وهمزته زائدة ، وذكرها أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) ، والثمانيني (ت: ٤٤٢هـ) أيضًا ؛ لأنَّ القصير مَحْطُوطٌ عن كمال الطويل ^(٥) وتابعة عليها كل من ابن يعيش (ت: ٦٦٩هـ) ، وابن عصفور ، وأبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) ، والأشموني (ت: ٩١٨هـ) ^(٦) .

^(١) ينظر : الكتاب ٣٢٥/٤ ، والتعليقة على كتاب سيبويه : ٢٩٨/٤ ، وشرح التصريف (للاثماني) ٢٤١ ، والمخصص : ٦٨/١ ، و البديع في العربية : ٣٨٩/٢ .

^(٢) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٩٩٩/٢ ، اللباب : ٢ / ٢٤٢ - ٢٤٢ ، وشرح المفصل (لابن يعيش) ٣٢١ / ٥ ، والممتع : ٨٦ / ١ ، وسفر السعادة وسفير الأفادة ، والكناش في فني النحو والصرف : ٢٠٤/٢ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : ١٠ / ٤٩٤٣ وشرح الشافية (للرضي)

^(٣) ينظر : تداخل الأصوات اللغوية : ٢٣٣

^(٤) حُطَّائِط : مفردُها الحَطيطة وهو كل ما يُحطَّ من جملة الحساب فينقض منه ، وهو اسم من الحط ، وجمعها حُطَّائِط . ينظر : تهذيب اللغة : ٢٦٩/٢ ، مادة (الحاء والdal) .

^(٥) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٩٩٩/٢ .

^(٦) شرح المفصل (لابن يعيش) ١٧٩/٤ ، والممتع : ٨٦/١ ، وارتشاف الضرب : ٧٢٢/٢ ، وشرح الأشموني (لابن مالك) : ٦٦/٤ .

ثانيًا : العِللُ المُرَكَّبَة

إنَّ العِلَّةَ المُرَكَّبَة عكس العِلَّة البسيطة ، وهي التي لا تكتفي بعِلَّةٍ واحدة فقط بل العكس ، ومن المعروف أن طبيعة العِلَّة الصَّرْفِيَّة تشترط وتقبل التعدد والتركيب ، لكن بحسب قدرة العِلَّة الصَّرْفِيَّة المطردة في اجتهداد كلام العلماء فلا تنقض علة ، على مستوى المعلول الواحد ، إلا إذا كان ذلك على سبيل استقصاء بحسب العِلَّة أو المسألة المطردة من خلال علماء العربية^(١).

وأولُ من عرفها ابنُ جنِّي (ت: ٣٩٢هـ)، وأفرد لها بابًا سَمَّاه : (بابٌ في حكم المَعْلُول بعِلَّتَيْن) ، فنظر إلى العِلَّة من جهة تأثيرها بالمعلول واستقلاليتها في الحكم عليه ، وجعلَ لها ضربين ، وفصلَ القولَ في كُلِّ منها ، بقوله : " ومن المَعْلُول بعِلَّتَيْن قولهم : سَيِّ ، وَرِيٍّ ، وأصله : سَوِيٍّ ، وَرَوِيٍّ ، فانقلبت الواو ياء إن شئت ؛ لأنَّها ساكنة غير مُدْغمة وبعد كسرة ، وإن شئت ، لأنَّها ؛ ساكنة قبل الياء " ^(٢).

ويتجلى رأيُ ابنِ الوَرَّاق (ت: ٣٨١هـ) والذي برأيه يفسرُ ذلك أنَّ الشَّبه الواحدَ بين الاسم والفعل ليس بقوي ليزيل الاسم عن أصله، بل لا بُدَّ من وجودِ شَبِيهَيْن أو ما يقوم مقامهما "فَلَمَّا كَانَ الشَّبه مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ لَا تَأْثِيرَ لَهُ، لَمْ يَنْقُلِ الْاسْمُ بِهَذَا الشَّبه فَيَزُولَ عَنْ أَصْلِهِ، وَهُوَ الصَّرْفُ"^(٣)، فالظاهرُ من كلامه أنَّ العِلَّة ليستُ مستقلة بمفردها ، بل تحتاج إلى نظيرتها أيضًا ، وبينما وعلَّل العُكْبَرِي (ت: ٦١٦هـ) اثْنِي عَشَرَ وَجْهًا لِلدَّلَالَةِ على أَنَّ

^(١) ينظر : نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين : ١٠٤.

^(٢) ينظر : الخصائص : ١٧٨/١

^(٣) علل النحو : ٥٤٧.

الفاعل جزءٌ من الفعل^(١) والواضح من هذا أنَّ العلة يمكن أن تتفرع عندهم محاولةً منهم أن يُولدوا من العلة الواحد عللاً متعددة أخرى ، وذكر ذلك أيضًا ابنُ مُعْطِي بناء الاسم بخمُسٍ علل^(٢).

وقد أشار العُكْبَرِي إلى هذه العلة في بعض المواضع ، ومنها:

العلة الأولى: وقد جاءتِ العلة المركبة عند العُكْبَرِي مُستلزمةً لشرطين متصّلين لا يحصلُ التعليل إلا بترْكُهما ومن أمثلتها: ما ذكره في علة قلبِ واو (موزان) ، ياءٌ، وعلة قلبِ الياءِ واوًا في (يُيسر) و (يُيمن) ، فذكر: أنَّ (ميزان) من الوزن ، وأصله: (موزان)، قُلبتِ الواو ياءً لسكونها وانكسارِ ما قبلها، و (يُوسر) و (يُومن) مضارعهما أيسرَ ، وأيمن أصله: (يُيسرُ) و (يُيمن) بياءين الأولى مضمومة والثانية ساكنة ، فقلبت الثانية (واوًا) لسكونها وانضمام ما قبلها^(٣) ، وسبقه لفيفٌ من العلماء في هذه العلة^(٤)، وتابعة في هذه العلة كلُّ من ابنُ الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) ، والرّضي (ت: ٦٨٨هـ)، وركن الدين (٧١٥هـ) ، وديكنقوز (ت: ٨٥٥هـ)^(٥)، ومن المحدثين محمد الغلابيني (ت: ١٣٦٤هـ)^(٦)

والعلة الثانية: أنَّ قواعد الإعلال والإبدال التي ذكرها أيضًا : بأنّ قوله : (كسَاء) ، أنها أُبدلت ألفًا ثم همزة ، وأصله من (الكِسوة) ، وإنما أبدلت لأنَّ الطرف موضع تتعاور عليه الحركات ، فيثقل النطق به ، فأبدل ألفًا ، وهذا الكلامُ استمدّه العُكْبَرِي كلُّ من ابنُ

^(١) ينظر: اللباب: ١٤٩/١ - ١٥١.

^(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معطي: ٢٣٤/١ - ٢٣٦.

^(٣) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٨٢٣/٢ - ١١٢٢.

^(٤) ينظر: الكتاب : ٥٤/٤ ، والمنصف : ١٩٥/١ ، والمفصل : ٥٢٣/١ .

^(٥) ينظر : الشافية في علمي التصريف : ٨٩/١ ، وشرح الشافية (للرّضي) ٨٨/٣ ، وشرح الشافية

(للركن الدين) ٧٣٩/٢ ، وشرحان على مراح الأرواح : ١٢٠/١

^(٦) ينظر: جامع الدروس العربية: ١٠٥/٢.

السَّراج وابنُ الوراقِ ، والمُبَرِّد(ت: ٢٨٥هـ) ، وابنُ جَنِّي وَأَنَّ الواو إذا تحركت وانفتحت ما قبلها قلبت أَلَفًا، وَلَمَّا اجتمعت أَلَفان أُبدلت الثانية همزة لتعذر الجمع بين الساكنين^(١).

ومن وتابعه عليها ابنُ الحاحب ، وابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ)^(٢).

واستنتج من ذلك أَنَّ العَلَّةَ المركَّبة التي أوجبَتْ قلب الواو (ياء) في (مِوزان) هي: (سكونُ الواو وانكسار ما قبلها)، والعَلَّةُ المركَّبة التي أوجبَتْ قلب الياء (واوًا) هي: (سكون الياء الثانية وانضمام ما قبلها)، والعَلَّةُ المركَّبة التي أوجبَتْ قلب الواو (أَلَفًا) في (كِسَاء) هي: (الواو متحركة وما قبلها مفتوح) فإذا سقطَ أحدُ الشَّرْطَيْنِ فسدتِ العَلَّةُ .

والعَلَّةُ الثَّالِثَةُ : وكذلك ما ذكره العُكْبَرِي في جمع (هِرَاوَة) و(هِرَاوَى) ، فالأصلُ (هَرَاوُ) ؛ والسببُ أَنَّ الهمزة قبل الواو ، وَأَنَّ أَلَفَ المفرد قلبت في الجمع همزة ، ثُمَّ قلبت الواو المتطرفة ياءً ، لتطرفها أثر الكسرة فصارت (هَرَائِي) ففتحت الهمزة فيها تحفيظًا ، فصارت (هَرَائِي) ، ثُمَّ قلبت الياءُ أَلَفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها^(٣). واستمدَّ العُكْبَرِي هذا العَلَّةَ من العلماء نَحْو المُبَرِّد (ت: ٢٥٨هـ) ابنُ السَّراج (ت: ٣١٦هـ) والسَّيرافي (ت: ٣٦٨هـ) ، وابنُ جَنِّي (ت: ٣٩٢هـ) وابنُ الحداد (٤٠٠هـ) والثمانيني (ت: ٤٤٢هـ) ، وابنُ سيده (٤٥٨هـ)، وأبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، وابنُ الأثير (ت: ٦٠٦هـ)^(٤).

^(١) ينظر: الأصول: ٣٧٦/٢، وعلل النحو: ٥٤١/١، والمقتضب: ٨٧/٣، والخصائص: ٩٠/١، شرح التكملة للعكبري: ١٠٦٣/٢.

^(٢) ينظر: الشافية في علمي التصريف: ٨٤/١، والممتع: ٣٤٨/١.

^(٣) شرح التكملة للعكبري: ١٢٠١/٢.

^(٤) ينظر: المقتضب: ١٤٠/١، والأصول: ٣٠١/٣، وشرح كتاب سيبويه (للسيرافي): ٣٠٦/٥، والخصائص: ٢١٤/١، وكتاب الأفعال: ١٨٦/١، وشرح التصريف (للمثاني) ٤٩٨، والمحكم والمحيط: ٤١٥/٤، والإنصاف: ٦٦٤/٢، والبديع في العربية: ٥٩٨/٢.

فالأصلُ فيها وهي على النحو الآتي : (هَرَائِي ، وَثَمَّ هَرَاءَا ، وَثَمَّ هَرَائِي) ، فاجتمع شبه ثلاث ألفات فقلبت الثانية وهي الهمزة المفتوحة واوًا رجوعًا للأصل فصارت (هَرَائِي) ، وتابعه عليها كلُّ من ابن الحاجب ، وابن مالك الطائي (ت: ٧٦٩هـ) ، وأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) ، وناظر الجيش (٧٧٨هـ) ، والأزهري (ت: ٩٠٥هـ) ^(١) . ومن المُحدثين عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ) ، و دردير أبو السعود ^(٢) .

^(١) ينظر : الشافية في علمي التصريف : ٩٣ ، وإيجاز التعريف في علم التصريف : ١١٥ ، والتذييل والتكميل : ٣٦_٣٥/٢ ، وتمهيد القواعد بشرح التسهيل : ٣٨٧/١ ، وشرح الأشموني : ٩٤/٤ .
^(٢) ينظر : النحو الوافي : ٧٦٩/٤ ، وظاهرة التقاص في النحو العربي : ١٦٤ .

الفصل الرابع

أصناف العلة الصرفية عند العكبري

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: العلة الاستعمالية

المبحث الثاني: العلة التحويلية

المبحث الثالث: العلة القياسية

المبحث الرابع: العلة الدالية

المبحث الأول

العلل الاستعمالية

يقصد بأنّها هي "مجموعة العِلل التي تُردّ إلى استِعمال النَّاسِ لِلُّغَةِ، وَكَيْفِيَّةِ نطقهم لأَصْوَاتِهَا، وَإِلَى مَجْمُوعَةِ الْقَوَاعِدِ التي تَحْكُمُ هَذَا النُّطْقَ وَذَلِكَ الاستِعمال... وَهَذِهِ العِللُ تُسْتَعْمَلُ فِي غَالِبِ الْأَحْيَانِ لتفسيرِ نطقِ الكَلِمَاتِ عَلَى هَيْئَةٍ بَعَيْنِهَا، وَهِيَ بِهَذَا تَلْحَقُ بِالْعِللِ الْأُولَى، أَوْ بِالْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ غَيْرِ أَنَّ مَا يُمِيزُهَا عَنْهَا أَنَّهَا لَا تَخْتَصُّ بِبَابِ نَحْوٍ بَعَيْنِهِ، كَمَا لَا تَطَّرِدُ دَائِمًا، وَإِنْ كَانَ مِنْهَا مَا يَطَّرِدُ عَلَى نَحْوِ يَجْعَلُ مِنْهُ قَانُونًا لُغَوِيًّا عَامًّا، نَحْوُ: عِلَّةُ النِّقَاءِ السَّاكِنِينَ"^(١).

وفسّر لنا الدكتور شعبان عوض إذ قال : تلك العِللُ التي يُعَلَّلُ بِهَا لاستِعمالاتِ العرب ، وهي من أكثر العِللِ اللُّغَوِيَّةِ ؛ لكونها لا تقومُ على الافتراض والتخيّل ، وإنّما تَنْجِبُهُ إِلَى تَعْلِيلِ الاستِعمالِ المباشِرِ الَّذِي أُلِفَ عِنْدَ النَّاطِقِينَ لِلُّغَةِ ، كَفَرَارِهِمْ مِنَ النِّقْلِ ، وَالْأَخْذُ بِمَا سَمِعُوهُ عَنِ الْعَرَبِ وَطَلَبِهِمْ لِلخَفَةِ ^(٢) ، وَلَوْ نُظِرَ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَوَجَدْنَا أَنَّ هَذِهِ الْعِللَ مُتَعَلِّقَةً بِطَرِيقَةِ نُطْقِ الْعَرَبِ لِلألفاظِ والتراكيب .

ومن أبرز هذه العِللِ عِنْدَ الْعُكْبَرِيِّ وهي:

أولاً : عِلَّةُ الاستِثْقَالِ:

هذه العِلَّةُ مِنْ أَكْثَرِ الْعِللِ دَوْرَانًا فِي كُتُبِ اللُّغَةِ ، وَلَا سِيَّما كُتُبُ التَّصْرِيفِ ، وَهِيَ مِنَ الْعِللِ التي رَاعَتْهَا الْعَرَبُ فِي كَلَامِهَا ، وَمَفَادُهَا: أَنَّ الْعَرَبَ

(١) الأسس المنهجية للنحو العربي: ٣٧٤-٣٧٥

(٢) ينظر : التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: ٢٤٧، هذا الفصل و التقسيمات الفرعية من رسالة العِللِ الصرفية في كتاب الإصباح لابن هلال الحلبي (٩٣٣هـ) جمع ودراسة ، رسالة ماجستير ، للطالب :صلاح العيساوي من ص: ١١٨-١٨٦.

يَسْتَنْقِلُونَ عِبَارَةً أَوْ حَرْفًا أَوْ حَرَكَةً أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ^(١). وقد علل بها معظم علماء اللغة بدءً بسيبويه (ت: ١٨٠هـ) الذي ذكرها في مواطن كثيرة من كتابه، ومن أمثلتها ما ذكره في حديثه عن استنقالهم اجتماع حرفين متجانسين في موضع واحد بقوله: "والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد، وذلك نحو: رِدْتُ ... واطْمَأْنَنْتُ. فإذا تحرك الحرف الآخر فالعرب مَجْمُوعُونَ على الإدغام، وذلك فيما زعم الخليل أولى به؛ لأنه لما كانا من موضع واحد ثقل عليهم أن يرفعوا السنتهم من موضع ثم يُعيدوها إلى ذلك الموضع للحرف الآخر، فلما ثقل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رُفْعَةً واحدة. وذلك قولهم: رَدِّي واجتري^(٢)".

وقد علل بها المبرّد (ت: ٢٨٥هـ) في مسألة ثقل الضم والكسر على الياء إذا كان ما قبلها مكسورًا ، نحو: (هذا غلامِي) بقوله: "وَالْيَاءُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا لَا يَدْخُلُهَا خَفْضٌ وَلَا رَفْعٌ؛ لِثِقَلِ ذَلِكَ"^(٣). وذكرها ابن السراج في أصوله في معرض حديثه عن استنقالهم اجتماع الضمة في الواو نحو (أَيُّق) أن أصلها (أَنُوق) فاستنقلوا الضمة في الواو فحذفت الواو وعوضت الياء على وزن (أفعل) واللفظ على هذا التأويل (أَيْقَل) ، أنهم قلبوا فصارت (أُونَقًا) ، ثم أبدلوا من الواو ياءً ، وأن الواو قد تُبدل من الواو ، وعلى هذا يكون وزن (أَيُّق) ، (أَعْقَل)^(٤).

(١) ينظر : الشاهد وأصول النحو: ٣٧٣

(٢) الكتاب: ٥٣٠/٣ ، رسالة العلل الصرفية في كتاب الإصباح لابن هلال الحلبي (٩٣٣هـ) جمع ودراسة ، رسالة ماجستير ، للطالب : صلاح العيساوي من ص: ١١٩-١٢٠

(٣) المقتضب: ٢٤٨/٤

(٤) ينظر: الأصول في النحو : ٣٣٧/٣.

الفصل الرابع: أصناف العلة الصرفية عند العكبري

ومن ذلك أيضًا ما علّله ابن جني (ت: ٣٩٢هـ): "أَمَّا إِهْمَالُ مَا أَهْمَلِ مِمَّا تَحْتَمِلُهُ قِسْمَةُ التَّرْكِيبِ فِي بَعْضِ الْأُصُولِ الْمُتَصَوِّرَةِ، أَوْ الْمُسْتَعْمَلَةِ فَأَكْثَرُهُ مَثْرُوكٌ لِلِاسْتِثْقَالِ، وَبَقِيَّتُهُ مُلْحَقَةٌ بِهِ وَمُقْفَاةٌ عَلَى إِثَرِهِ"^(١).

وهذا ما يؤيده قولُ الدكتورة (خديجة الحديثي) رحمها الله تعالى: "وهذه العلة هي من حيث النتيجة عينُ علة التّخفيف أو الاستخفاف"^(٢).

ومن أمثلتها وهي: ^(٣)

أ_ استثقال الحركات:

ومنها ما ذكره في مسألة إبدال الهمزة من الواو جوازًا مطردًا في نحو: (أُجُوه) و (أُقْتَت) و (أُعِدَ)، والأصل: (وُجُوه) جمع (وجه)، و (وُقْتَت)، من الوقت (وُعِدَ) فذكرت علة الإبدال هذه عند المُبرّد وابن الوراق وعند ابن جني والعكبري بقوله: "وإنّما أُبدلتْ هَمْزَةٌ لثِقَلِ الضَّمَّةِ عَلَى الْوَاوِ"^(٤). وتابعه ابن يعيش وابن عصفور ^(٥).

(١) الخصائص: ٥٥/١.

(٢) دراسات في كتاب سيبويه: ٢٠٢، والعلة الصرفية في كتاب عند ابن عصفور في كتاب المفتاح، رسالة ماجستير، للطالبة حنين هادي، ص: ١٩٦_١٩٧.

(٣) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ١٢٠/١، ١٢١، ١٣٠، ١٣١.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣٣١/٤، والمقتضب: ٦٣/١، وعلل النحو (للوراق) ١٨١، والخصائص: ١٤٢/١، وشرح التكملة للعكبري: ١٠٦١/٢، وشرح المفصل: ٤٠٤/٣، وشرح الملوكي: ٢٧.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٤٠٤/٣، والممتع: ٢٢١.

بـ استئصال اجتماع الهمزتين:

ذَكَرَهَا فِي مَعْرُضِ حَدِيثِهِ عَنْ أَصْلٍ (أَكْرَمُ) بِقَوْلِهِ: وَالْأَصْلُ: (أَكْرَمُ) بِهِمَزَتَيْنِ، حُذِفَتْ إِحْدَاهُمَا لِلْإِسْتِثْقَالِ^(١)، وَاتَّبَعَ سَائِرُ حُرُوفِ الْمُضَارَعَةِ، فَالْمَحْذُوفُ هُوَ الْهَمْزَةُ الثَّانِيَةُ؛ وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْأُولَى الْمَضْمُومَةِ لِأَنَّهَا حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ ، أَيُّ: أَنَّهَا عَلَامَةٌ عَلَى الْمُضَارَعَةِ، وَالْعَلَامَةُ لَا تُحْذَفُ وَمِثَالُهَا أَيْضًا، قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمْنَتَهُ﴾^(٢) ، فَأَصْلُهُ إِفْتَعَلَ مِنَ الْأَمَانَةِ ، فَفَاءُ الْكَلِمَةِ هَمْزَةٌ أُجْتَلِبَتْ لَهَا هَمْزَةُ الْوَصْلِ مَضْمُومَةٌ مِنْ أَجْلِ ضَمِّ الثَّالِثِ فَأُبْدِلَتْ فَاءُ الْكَلِمَةِ وَآوًا، أَيْ أَنَّ الْهَمْزَتَيْنِ إِذَا اجْتَمَعَتَا وَسُكِّنَتِ الثَّانِيَةُ أُبْدِلَتْ مِنْ جِنْسٍ مَا قَبْلَهَا^(٣)

ثَانِيًا: عِلَّةُ التَّخْفِيفِ:

مِنْ الْعِلَلِ الْإِسْتِعْمَالِيَّةِ الَّتِي عَلَّلَ بِهَا الْعُكْبَرِيُّ بَعْضَ الظُّوَاهِرِ الصَّرْفِيَّةِ فِي كِتَابِهِ، هِيَ (عِلَّةُ الْخِفَةِ أَوْ التَّخْفِيفِ)، وَالْمَقْصُودُ بِالتَّخْفِيفِ الصَّرْفِيِّ: وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي تَبَادُلِ الْحَرَكَاتِ، وَمِنْ الْمَعْرُوفِ أَنَّ الْحَرَكَاتِ أَرْبَعَ : (الْفَتْحَةُ وَالضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ وَالسُّكُونُ) ، وَتَمْتَازُ كُلُّ حَرَكَةٍ مِنْ تِلْكَ الْحَرَكَاتِ عَلَى غَيْرِهَا فِي مَسْتَوَى الثَّقَلِ وَالْخِفَةِ، وَقَدْ آمَنَ الْقَدَمَاءُ بِخِفَةِ حَرَكَةِ الْفَتْحِ وَثَقُلِ حَرَكَتَيِ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ وَثَقُلِ حَرَكَةُ الضَّمِّ عَلَى الْكَسْرِ^(٤)، وَأَمَّا السُّكُونُ فَهِيَ أَخْفَى الْعَلَامَاتِ ، وَعِنْدَ بَعْضِ الْمُحَدِّثِينَ أَنَّ الْفَتْحَةَ هِيَ أَخْفَى

(١) ينظر: شرح التكملة للعكبري : ١٨٣/٢، ٨٨٤، ١١٢٠، ١٢٢٣ ، وعلل النحو (لابن الوراق) : ١٨٣، والمنصف : ١٩٢/١.

(٢) ينظر: سورة البقرة من الآية : ٢٨٣.

(٣) ينظر: شرح التكملة للعكبري : ٢٣٤/١ ، واللباب في بناء الإعراب : ٤٤٨/٢ ، والشافعية في علمي التصريف : ٨٨/١ ، شرح التصريح : ٧٠٥/٢.

(٤) ينظر: الكتاب : ٤١١/٤ ، والمقتضب : ١٨٤/١ ، وشرح المفصل : ١٢٤/٤

العلامات حتى من السكون ^(١) ، وقد وردت هذه العلة عند سيبويه (ت: ١٨٠هـ) في مواطن كثيرة، ووصف تصرف العرب بأنهم كانوا يلتبسون الخفة ^(٢) ، ومثالها قوله: " ومن قال خُطواتٍ بالثقل فإن قياس ذلك في كلية: كُلوأت ولكنهم لم يتكلموا إلا بكلياتٍ مخففة، فراراً من أن يصيروا إلى ما يستثقلون، فألزموها التخفيف " ^(٣) ، وقد علل بها المبرد (ت: ٢٨٥هـ) منها تعليلاً حذف الياء من جمع (صحراء)، بقوله: " فإذا جمعت قلت صحار، وكان الأصل صحاري، وإن شئت أن تقول قلته، وإن شئت أن تحذفه استخفافاً " ^(٤) ، كما يذكر ابن يعيش بقوله: " أنضه لا حركة أخف من حركة الفتح من الفتح إلا السكون " ^(٥) .

ومن أمثلة التعليل عنده :

أ_التخفيف بالقلب:

ذكر العكبري أن المعتل من الواو في (قال_يقول)، والأصل قول، والمصدر منه والمكان والزمان واحد، في قوله: (المقال) ، والعلة في انقلاب الواو ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، وجعل مع الميم كذلك، ومثالها أيضاً ما ذكره في مسألة إذا كانت الواو مكسورة أولاً ، نحو: (إسادة _ وإعاء)، والأصل (وسادة _ وعاء)، جاز قلبها

(١) ينظر: أحياء النحو: ٨١.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤/٤، ١١٧، ٤/٤٢١ _ ٤/٤٥٤، ٤٥٧.

(٣) الكتاب: ٤/ ٤١١.

(٤) المقتضب: ٢/ ٢٣١.

(٥) شرح المفصل: ١٦٣/٣ ، ورسالة العلل الصرفية في كتاب الإصباح لابن هلال الحلبي (٩٣٣هـ) جمع ودراسة ، رسالة ماجستير ، للطالب : صلاح العيسوي ، ص: ١٢٤_١٢٥.

همزة لثقل الكسرة عليها، إلا أنه أقل من إبدال المضمومة، ولو كانت مَفْتُوحَة لم تُبدَل لخفة الفتحة^(١).

ب- التَّخْفِيفُ بِالْإِبْدَالِ:

ومنه ما ذكره في حديثه عن إبدال الياء؛ لأنَّ الياء أخفُّ من غيرها؛ لِمَا فيها من اللين نحو: تصغير (قَرطَاس) وجمعه (قَرطَيس) و (قَرطِيس) ، وذلك لاستحالة اللفظ بالألف بعد الكسرة ، ومثاله أيضًا ، فيما أبدلت ياءه من الواو عينًا في نحو: (ريح)^(٢)، والأصل (راح يَروُحُ رَوْحًا) ، وقد قالوا في جمعه : (رِيَّاح) وقالوا : (أَرْوَاح) ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَّاحٍ ﴾^٣.

ج- التَّخْفِيفُ بِالتَّسْكِينِ:

ذكر العكبري هذا النوع من التَّخْفِيفِ، في معرض حديثه عن عِلَّةِ تَسْكِينِ الواو في (يَغْرُو) وأصله: (يَغْرُو)، فذكر أنها، أي: الواو سُكِّنَتْ لِلخِفَّةِ، بمعنى أن الضِّمَّة على الواو ثَقِيلَةٌ لذلك سُكِّنَتْ^(٤).

(١) ينظر: شرح التكملة للعكبري : ١٠٦٢/٢، والكتاب: ٣٣١ / ٤، والمقتضب: ٩٤/١، وسر صناعة الإعراب: ٢٤٢/٢، وإصلاح المنطق: ١٢٢/١، وسر صناعة الإعراب: ٢٤٢/٢،

(٢) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ١٠٧٤/٢، واللمع في العربية: ٢١٥/١، والمقتضب: ٢٨٢ / ٢، واللباب في علل البناء والإعراب : ١٦٦/٢، والممتع في التصريف: ١٥٩ / ١، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٤٦ / ١

(٣) سورة الحجر من الآية: ٢٢

(٤) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ١٢٠٢/٢ _ ١٢٠٣، والتعليقة على كتاب سيبويه: ٢١/٥، والشافعية في علمي التصريف : ٩٣/١ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٢٨/٢

د- التَّخْفِيفُ بِالْحَذْفِ وَالْعَوْضُ:

ومِنْهُ مَا ذَكَرَهُ فِي حَدِيثِهِ عَنْ حَذْفِ الْيَاءِ فِي (يَمَان) وَأَصْلُهُ، (يَمَنِيٌّ) مَنْسُوبَةٌ إِلَى الْيَمَنِ بِلَفْظِ النَّسَبِ لَا عَلَى حَقِيقَتِهِ، إِلَّا أَنَّهُمْ حَذَفُوا إِحْدَى الْيَائِينَ وَعَوَّضُوا مِنْهَا الْأَلْفَ^(١).

ثالثاً: عِلَّةُ كَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ :

هي من العلل الاستعمالية التي كُثِرَ استعمالها عند العلماء ، وعِلَّةُ الاستعمال ، أو الحذف لكثرة الاستعمال كثيرة في كلام العرب ، وهي كثيرة الدوران عند علماء العربية ، وهي من العلل التي يكثر دورانها في كتب التصريف ، ومن يقرأ كتاب سيبويه يجد هذه العلة قد وردت في مواضع كثيرة ومنه قال سيبويه (ت: ١٨٠هـ) " إِنَّهُمْ إِلَى تَخْفِيفِ مَا أَكْثَرُوا اسْتِعْمَالَهُ أَحْوَجُ"^(٢) ، وذكر الإمام السيوطي (ت: ٩١١هـ) أَنَّهَا: " اعْتُمِدَتْ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَبْوَابِ الْعَرَبِيَّةِ "^(٣)، فقد علَّل المبرِّد وابن الوراق بعض المظاهر الصرفية المتعلقة بالحذف، منها ما ذكره في عِلَّةِ حَذْفِ الْيَاءِ مِنْ نَحْوِ: (يَا ابْنَ أُمِّ) و(يَا ابْنَ عَمِّ) وَأَصْلُهُمَا: (يَا ابْنَ أُمِّي) و(يَا ابْنَ عَمِّي)، وَلَكِنْ حُذِفَتِ الْيَاءُ مِنْهُمَا لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ^(٤) . وهي أيضاً من العلل التي يكثر دورانها في المقتصد عند الجرجاني^(٥).

(١) ينظر: الكتاب: ٢٣١/٣، والخصائص: ٣٠٧/٢، وشرح التكملة للعكبري: ٢٥٥٢/١

(٢) الكتاب: ١٦٣/٢

(٣) الأشباه والنظائر في النحو: ٥٧٣/١

(٤) ينظر: المقتضب: ٢٥١/٤، علل النحو: ٣٩٤/١

(٥) ينظر: المقتصد: ٥٩٥/١ ، ورسالة العلل الصرفية في كتاب الإصباح لابن هلال الحلبي (٩٣٣هـ) جمع ودراسة ، رسالة ماجستير ، للطالب : صلاح العيساوي ، ص: ١٢٧-١٢٨.

وقال ابنُ يعيش (ت: ٦٤٣هـ): "ولكثرة الاستعمالِ أثرٌ في التَّغييرِ، ألا تَرى أَنَّهُم قالوا: (أَيْش)، والمرادُ: أيُّ شيءٍ، وقالوا: (وَيْلَمَه)، وقالوا: (لا أَدِر)، فغيَّروا هذه الأشياءَ عَنْ مُقتَضَاهَا لِضَرْبِ مِنَ التَّخْفِيفِ عِنْدَ كَثْرَةِ الاستعمالِ"^(١)، فمن ذلك ما ذكره أبو حيان الأندلسي (٧٥٤هـ): "ومما حُذِفَ لكثرة الاستعمال ما كانت لامه واوًا نحو: أَبٌ، أَخٌ، وَحَمٌ، وابْنٌ، وسنَّةٌ، وعضةٌ"^(٢).

وقد علَّل العُكْبَرِيُّ الكَثِيرَ مِنَ المَسَائِلِ الصَّرْفِيَّةِ فِي كتابِهِ، وَمُعْظَمُهَا مُتَعَلِّقٌ بِالْحَذْفِ وَمِنْ أَمْثَلِهَا

أ_ الحذف لكثرة الاستعمال في الأسماء

مِنْ ذَلِكَ ما ذكره في مسألة حذف الياء من الاسم المنقوص ، قوله : والمنقوص كلّه قَلَّتْ حروفه أو كثرَتْ إذا جمعته جمع السَّلامة ، حذفت ياءه وضممت ما قبله مع الواو وكسرتَه مع الياء نحو: قوله تعالى: ﴿بَلْ هُمْ مِمَّنْهَا عَمُونَ﴾^(٣).

﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِينَ﴾^(٤)، وقوله : (قاضون وقاضين ومُشْتَرُونَ ومُشْتَرِينَ) ، والعلة فيها لو أثبت الياء ، لحركتها بالضم والكسر، وهم لم يفعلوا ذلك في الواحد لنقلها بعد الكسرة فكيف إذا انضم إليها مستتقل مثلها وهو الواو والياء ، ولما حذفت الياء حرّكت ما قبلها بحركتها ، فالضمة تابعة للواو والكسرة للياء^(٥).

(١) شرح المفصل: ١٣٠ / ٣

(٢) ارتشاف الضرب : ٦٢٠ / ٢، ورسالة العلل الصرفية في كتاب الإصباح لابن هلال الحلبي (٩٣٣هـ) جمع ودراسة ، رسالة ماجستير ، للطالب : صلاح العيساوي ، ص: ١٢٧-١٢٨.

(٣) سورة النمل من الآية: ٦٦

(٤) سورة الأعراف من الآية: ٦٤

(٥) ينظر: المقتصد: ٢٦٧/١، شرح التكملة للعكبري: ٢٦٢ / ١، والشافية في علمي التصريف: ٨٩.

بـ الحذف لكثرة الاستعمال في الأفعال:

ذَكَرَ أبو البقاء أَضْلَ الأَفْعَالِ نَحْوَ: (كُلْ) و(خُذْ) و(مُرْ) : (أَكُلْ) و (أُخِذْ) و (أُمُرْ) بهمزتين، الأولى مَضْمُومَةٌ والثَّانِيَةُ سَاكِنَةٌ، وَكَانَ القِيَاسُ أَنْ تُقْلَبَ الثَّانِيَةُ وَاوًا، فَتَصِيرُ: (أُوكُلْ) و (أُؤْخِذْ) و(أُؤْمُرْ)، لَكِنَّهُمْ حَذَفُوا هَمْزَةَ الثَّانِيَةَ، وَاسْتَعْنَوْا عَنْ هَمْزَةِ الوَصْلِ فَقَالُوا: (كُلْ) و(خُذْ) و(مُرْ)؛ لَكَثْرَةِ الاستعمال^(١).

رابعًا: عِلَّةُ الاستِغْنَاءِ:

الاستِغْنَاءُ مِنَ العِلَلِ الَّتِي وَرَدَتْ كَثِيرًا عِنْدَ عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ وَعِلَّةُ الاستِغْنَاءِ مِنَ العِلَلِ الصَّرْفِيَّةِ الَّتِي عَلَّلَ بِهَا القَدَمَاءُ مِنَ الثُّحَاةِ، وَعَلَّلَ بِهَا المَازِنِيُّ فِي تَصْرِيفِهِ وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ أَغْلَبُ مِنَ أَلَفٍّ فِي التَّصْرِيفِ، وَهِيَ عِلَّةٌ مَهْمَةٌ كَثُرَ التَّعْلِيلُ بِهَا حَتَّى خَصَّهَا، وَقَدْ ذَكَرَهَا سَيَبُويهِ (ت: ١٨٠هـ) بِكَثْرَةٍ فِي كِتَابِهِ وَقَدْ يَسَمِّيَهَا: (الِاكْتِفَاءُ)^(٢)، وَأَشَارَ لَهَا بِقَوْلِهِ: " لِأَنَّ مِنْ كَلَامِهِمُ الاستِغْنَاءُ بِالشَّيْءِ عَنِ الشَّيْءِ"^(٣)، وَقَالَ المُبَرِّدُ (ت: ٢٨٥هـ) " وَمِنْ كَلَامِهِمُ الاستِغْنَاءُ عَنِ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ حَتَّى يَكُونَ المُسْتَعْنَى عَنْهُ مُسْقَطًا"^(٤). وَأَفْرَدَ لَهَا ابْنُ جَنِي (ت: ٣٩٢هـ) بَابًا سَمَّاهُ "بَابُ فِي المُسْتَعْنَى عَنْهُ مُسْقَطًا"^(٤).

(١) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ١/١١٣٥-٢/٣٥٣، والمقتضب: ٩٨/٢، وعود المعبود في شرح نظم المقصود: ٨٨، واللباب في علل البناء والاعراب: ٢/٣٦٢، وشرح الشافية: (ركن الدين) ٢/٦٩٩، والمفتاح في الصرف: ٥٤، ورسالة العلل الصرفية في كتاب الإصباح لابن هلال الحلبي (٩٣٣هـ) جمع ودراسة، رسالة ماجستير، للطالب: صلاح العيسوي ص: ١٢٩.

(٢) ينظر: الشاهد في أصول النحو: ٣٧٨

(٣) الكتاب: ١٥٨/٢

(٤) المقتضب: ٢٠١/٢

الاستغناء بالشَّيءِ عَنِ الشَّيءِ^(١). ومثالها عِنْدَ سيبويه قولُه: "وَلَمْ يَقُولُوا فِي عَرِيَانٍ :
عِرَاءٌ وَلَا عَرَايَا، اسْتَغْنَوْا بِعُرَاةٍ ؛لأنَّهُمْ مِمَّا يَسْتَغْنُونَ بِالشَّيءِ عَنِ الشَّيءِ حَتَّى لَا
يُدْخِلُوهُ فِي كَلَامِهِمْ^(٢)، وابن هشام (ت: ٧٦١هـ) كغيره من علماء اللغة العربية أكثر
من التعليل بهذه العلة إذ قال: "ولا يجوز تثنية سِيٍّ عن تثنية سواء"^(٣).
، كما استغنوا بتثنية سِيٍّ عن تثنية سواء"^(٣).

ـ الاسمُ مُسْتَعْنٍ عَنِ الْفِعْلِ:

ذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ وَتَابِعَهُمُ الْعُكْبَرِيُّ إِلَى أَنَّ أَصْلَ الْمَشْتَقَاتِ الْمَصْدَرُ، وَالْفِعْلُ فَرَعٌ عَنْهُ
مُعَلَّلًا ذَلِكَ بِأَنَّ الْمَصْدَرَ مُسْتَعْنٍ عَنِ الْفِعْلِ فِي الْإِفَادَةِ، وَأَشَارَ الْعُكْبَرِيُّ بِقَوْلِهِ : لو كان
المصدر مشتقًا من الفعل لكان الاشتقاق ناقضًا لمعنى الوضع الأول ومُنْقِضًا لَهُ،
والاشتقاق وَضْعٌ لِلزِّيَادَاتِ وَإِفَادَةٌ مَا لَمْ يَفِدْهُ الْأَصْلُ^(٤).

خامسًا: عِلَّةُ إِرَادَةِ الْبَيَانِ :

وهي من العلل التي تكثر في دراسات علم اللغة، ولاسيما التَّصْرِيفِ مِنْهَا، وَمِنْ الْمَعْلُومِ
بِالضَّرُورَةِ أَنَّ الْعَرَبَ يَطْلُبُونَ فِي كَلَامِهِمْ أَمْرَيْنِ لَا ثَالِثَ لَهُمَا: الْبَيَانُ وَالْخَفَّةُ. وَيَكُونُ
التَّعْلِيلُ بِالْبَيَانِ تَارَةً لِتَسْلَمِ الْحَرَكَةُ، وَأُخْرَى لِلدَّلَالَةِ عَلَى حَرْفٍ مَحْذُوفٍ مِنْهَا ، وَثَالِثَةً

(١) المنصف : ١٦-٢١ / ١ ورسالة العلل الصرفية في كتاب الإصباح لابن هلال الحلبي (٩٣٣هـ) جمع ودراسة
، رسالة ماجستير ، للطالب : صلاح العيسوي ، ص: ١٣١-١٣٢.

(٢) الكتاب: ٦٤٦/٣

(٣) ينظر: أوضح المسالك: ٣/٢٩٨

(٤) ينظر: علل النحو: ١/٤٧٣ ، الإنصاف: ١/١٩٠ ، وأسرار العربية: ١٣٧-١٣٨ ، والتبيين عن مذاهب
النحويين: ١٤٣ ، وشرح التكملة للعكبري: ٨٨١/٢.

بوضع حرفٍ مكان حرفٍ ؛ لأنَّه أبين منه، ويكون ذلك في مسائل البدل^(١)، وهي كثيرة الدَّورانِ في كُتُبِ اللُّغة، وقد علَّلَ بها سيبويه عددًا من المسائل في كتابه^(٢)، ومعلَّلًا بقوله: "هذا بابٌ ما تلحقه الهاء لتبين الحركة من غير ما ذكرنا من بنات الياء والواو التي حُذِفَ أواخرها، ولكنَّها تُبينُ حركة أواخر الحُرُوفِ التي لم يذهب بعدها شيءٌ وذلك: هُما ضاربان، وهُم مُسلمون، وهُم قائلون"^(٣). وقد ورد استعمال هذه العلة عند ابن السَّراج في تعليله إضافة الألف إلى (حَيْهَل) في حالة الوقف بقوله: "فإذا وقفت قلت: حَيْهَلًا، الألفُ ها هنا لبيان الحركة كالهَاءِ في قوله: كتابيَّة وحسابيَّة"^(٤).

وقد فسَّر الثَّمانينيُّ قوله : نحو: (مَعِيشٌ) يجوز أن يكون (مَفْعَلًا)، (مَعِيشٌ)، فنقل منها ضمة الياء إلى العين فسكنت الياء وقبلها ضمةٌ، ثمَّ قُلبت الضمة كسرةً لتسلم الياء، إذ كانت قريباً من الطَّرَف كما كسروا الباء من (بَيْضٍ) لتثبت الياء فيها^(٥).

ومن أمثلة ذلك عنده :

بيان الحركة:

من المسائل التي علَّلها أبو البقاء بهذه العلة ، زيادة هاء الوقف أو هاء السكَّة في إضافة الألف إلى (حَيْهَل) في حالة الوقف، فالأصل سكون

(١) ينظر: المنصف: ٩/١-١٠-٤٠-٤٦، والتكملة: ٢١٣-٢١٤ ورسالة العلل الصرفية في كتاب الإصباح لابن

هلال الحلبي (٩٣٣هـ) جمع ودراسة ، رسالة ماجستير ، للطالب : صلاح العيساوي من ص: ١٢٩.

(٢) دراسات في كتاب سيبويه: ٢٠٨، والشاهد وأصول النحو: ٣٨٧، وشرح التصريف (للثَّمانيني): ٤٦٧-٥٢٦-٤٩٧

(٣) الكتاب: ١٦١/٤

(٤) الأصول في النحو: ١٤٥/١

(٥) ينظر: شرح التصريف: ٤٦٧

اللام لكونه مبنياً كالهاء في (صَهْ وَمَهْ) أي جاز الوقف على اللام وهو الأصل ، فإذا وقفت قلت: (حِيَهْلًا)؛ لبيان الحركة^(١) . ومثاله أيضًا ، (هَنَا) : هُنَهْ ، وفي (أَنَا) : أَنَهْ ، والعلّة في ذلك لِمَا بَيْنَ الألفِ وَالهَاءِ مِنَ اللين والخفاء والقرب حتى قال الأخفش هما من مخرج واحد ، وأيضًا في (أَنَهْ) ألحقت لبيان الحركة^(٢).

سادسًا: عِلَّةُ طَرْدِ الباب:

المرادُ بِطَرْدِ البابِ عِنْدَ عُلماءِ اللُّغة: هو تَعْمِيمُ حُكْمٍ ثَبَتَ فِي بَعْضِ أَفرادِ البابِ لِعِلَّةٍ، على سائرِ البابِ مَعَ انتفاءِ العِلَّةِ التي ثَبَتَ بِهَا الحُكْمُ؛ لِيَكُونَ البابُ كُلُّهُ على طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ وَلَا تَخْتَلِفُ^(٣). وهذا ما يُوَيِّدُهُ قولُ سيبويه (ت: ١٨٠هـ) بهذه العِلَّةِ، بناءً الفِعْلِ المضارعِ على السُّكونِ إذا اتصَلَتْ بِهِ نونُ النِّسوةِ، حَمَلًا على الماضي بقولِهِ: "فَأُسْكِنَ هذا ههنا وبُئِيَ على هذه العلامةِ، كَمَا أُسْكِنَ (فَعَلَ)؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ كَمَا أَنَّهُ فِعْلٌ، وهو مُتَحَرِّكٌ كَمَا أَنَّهُ مُتَحَرِّكٌ، فليس هذا بأبعدَ فِيهَا إذا كانتْ هيَ وفَعَلَ شيئًا وَاحِدًا أَنْ يَفْعَلَ، إذْ

(١) ينظر: الكتاب: ١٦٣/٤، الأصول في النحو: ١٤٥/١ شرح التكملة للعكبري: ٢٠٩/١، شرح ابن عصفور: ٤٣٦/٢

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٠٧-٢/١٧٣، والمقتصد: ١/٢٧٤، والمفتاح في الصرف: ٨٩. شرح التكملة للعكبري: ١١٠٣/٢، وشرح المفصل: ٥/٢٣١،

(٣) ينظر: معاني القرآن (للفراء): ٢٣٠٧/٢، وطررد الباب على وتيرة واحدة: د. محمد حماد القرشي: ٧٥٧) مجلة جامعة أم القرى لعلوم الإسلامية واللغة العربية وآدابها ج١٥، العدد ٢٥ _شوال ١٤٢٣

جَازَ لَهُمْ فِيهَا إِذَا كَانَتْ هِيَ وَقَعَلَ شَيْئًا وَاحِدًا مِنْ يَفْعَلُ، إِذْ جَازَ لَهُمْ فِيهَا
الإعرابُ حينَ ضارَعَتِ الأسمَاءَ وليستَ باسمٍ" (١).

وذكرها المبرِّدُ (٢٨٥هـ) بعنوانٍ (هذا بابُ ما كانَ فاؤهَ واوًا منَ الثلاثة)،
بقوله: "اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْوَائِ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ عَلَى (يَفْعَلُ) سَقَطَتْ فِي الْمُضَارِعِ
وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (وَعَدَ يَعِدُ وَوَجَدَ يَجِدُ، وَوَسَمَ يَسِمُ) ، وَسُقُوطُهَا لِأَنَّهَا وَقَعَتْ مَوْقِعًا
تَمْتَنِعُ فِيهِ الْوَائِ، وَذَلِكَ أَنَّهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ، وَجُعِلَتْ حُرُوفُ الْمُضَارِعِ الْآخَرُ
تَوَابِعَ لِلْيَاءِ لِئَلَّا يَخْتَلَفَ الْبَابُ" (٢).

ومِمَّا وافقهم العكبري أيضًا: "أَنَّ الْحُكْمَ إِذَا ثَبَتَ لِعَلَّةٍ، اطَّرَدَ حُكْمُهَا فِي
الْمَوْضِعِ الَّذِي امْتَنَعَ فِيهِ وَجُودُ الْعِلَّةِ... ونظيره في التَّصْرِيفِ أَنَّ الْوَائِ فِي
مُسْتَقْبَلِ (وَعَدَ) وَ(وَزَنَ) حُذِفَتْ مِنْهُ لَوْقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ نَحْوَ: (يَعِدُ)، ثُمَّ
حُذِفَتْ مَعَ بَقِيَّةِ حُرُوفِ الْمُضَارِعَةِ مَعَ عَدَمِ الْعِلَّةِ لِيَكُونَ الْبَابُ عَلَى سَنَنِ
وَاحِدٍ" (٣) وطرأت عند الإمام الشَّيْطَوِيِّ (٩١١هـ) الذي عقد له بحثًا سمَّاهُ: (طَرْدُ
الباب) (٤). ويتضح لي بأنَّ عِلَّةَ طَرْدِ الْبَابِ عَلَى قَرَبٍ كَبِيرٍ مَعَ قِيَاسِ الْحَمْلِ
إِذَا كَانَ الْمَحْمُولُ وَالْمَحْمُولُ عَلَيْهِ مِنْ سُنَنِ وَاحِدٍ ، مع فقد المناسبة في العِلَّةِ.

(١) الكتاب : ٢٠/١ ورسالة العلل الصرفية في كتاب الإصباح لابن هلال الحلبي (٩٣٣هـ) جمع ودراسة ، رسالة
ماجستير ، للطالب : صلاح العيسوي من ص: ١٣٣- ١٣٤.

(٢) المقتضب : ٨٨/١

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين: ١٨٨

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو : ٤٩٧/١

ومن أمثلة ذلك عنده :

نكّرها في معرض حديثه عَنْ عِلَّةِ إبدال الهمزة من الألف فقد أبدلت من أَلِفِ
التأنيث قوله : (حَمْرَاءَ وَصَحْرَاءَ) قلب الهمزة واوًا في جمع المؤنث السالم
والنسب كراهة الجمع بين علامتي التأنيث ، ومن المعلوم مما أُريد تنثية الاسم
الممدود مما همزته للتأنيث قلبت همزته واوًا فيقال : (حمران وصحران)
وقلبها في المثني طردًا للباب على سنن واحد^(١)، وقد فسّر ابن يعيش أن
العرب قلبوا الهمزة في (صحراء) واوًا في جمع المؤنث السالم فقالوا:
(صحراوات)؛ لأنهم لو لم يقلبوا لقالوا : (صحراءات) ، فكرهوا اجتماع
علامتي التأنيث في الجمع وللسبب نفسه قلبوا الهمزة واوًا في النسب فقالوا
(حمرائي وصحراوي) ، وقلبوا الهمزة واوًا في التنثية فقالوا (حمران
وصحراوان) مع انتفاء العلة ، أنها قلبت في الجمع صحراوات كراهة الجمع
بين علامتي التأنيث وقلبت في التنثية طردًا للباب على سنن واحد. ومعنى
قوله: (لِيَبْقَى الْبَابُ عَلَى سَنَنِ وَاحِدٍ)، أي: لِيَبْقَى الْمُضَارِعُ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ
وَلَا يَخْتَلَفَ لَفْظُهُ^(٢).

(١) ينظر: شرح التكملة للعكبري : ١٠٦٤/٤، وشرح المفصل : ٣ / ٢٠٢، وطرّد الباب على وتيرة واحدة : د.
محمد حماد القرشي : ٧٩٨ (مجلة جامعة أم القرى لعلوم الإسلامية واللغة العربية وآدابها ج١٥، العدد
٢٥_شوال ١٤٢٣).

(٢) ينظر: شرح المفصل : ٢٠٢/٣-٢١٩، والمنصف: ١٥٥/١-١٥٦، والمقتصد: ٣٦٨/١

المبحث الثاني

العلل التحويلية

والمقصود بمصطلح التَّحْوِيل عند رمضان عبد تواب: "أنَّه عملية نحوية تغيّر ترتيب المكونات في داخل جملة ما ، وبوسعها حذف عناصر أو إضافتها أو استبدالها" ^(١) ، وإذ قال الدكتور محمد السميع مُعرِّفًا إيَّاهَا بأنَّ التَّحْوِيل هو الذَّهاب بأصل الأشياء إلى جهة غَيْرها ، وفي الدِّراسات اللُّغوية يَكاد يَكُون مِنَ المصطلحات الصَّرْفِيَّة الخالصة ؛ لأنَّه يكثر استعماله مِنَ اللُّغويين والإشارة إليه عند دراسة التَّغْيِيرَات التي تطرأ على البنية الصَّرْفِيَّة، وهذه التَّغْيِيرَات إمَّا لفظيَّة وإمَّا معنويَّة، فاللفظيَّة وذلك كالتَّغْيِير الذي يطرأ في الإبدال والإعلال نحو حذف الواو في: (قُلْ) وقلب الواو والياء ألفًا في (قَام وبَاع) ، وقلب التاء طاء في (اضطراب) وأمَّا المعنويَّة: نحو تغيير المفرد إلى (التثنية والجمع المصحح)، وذلك نحو تحويل (زَيْد) إلى (زيدان، وزيدون)، وكتغيير (المصدر) إلى الفعل والوصف، كتحويل (الضَّرَب) إلى (ضَرَب، وَضَرَاب) ^(٢).

ومُصطلح التَّحْوِيل الذي اتَّخَذْتَهُ عنوانًا لهذا المبحث لَا يَمَكُن عَدَّه التَّحْوِيل بمعنى التَّصْرِيف مُطلقًا؛ لأنَّ التَّحْوِيل من معاني التَّصْرِيف ، إذ ذكره ابن يَعِيش (ت: ٦٤٣هـ) معرِّفًا التَّصْرِيف بأنَّه "وَحْدُهُ دَوْرُ الْأَصْلِ فِي الْأَبْنِيَةِ الْمُخْتَلَفَةِ وَالصُّوَرِ الْمُتَغَايِرَةِ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ تَصْرِيفِ الْحَدِيثِ وَالْكَلَامِ، وَهُوَ تَغْيِيرُهُ بِحَمْلِهِ عَلَى غَيْرِ الظَّاهِرِ، وَمِنْهُ تَصْرِيفُ الرِّيَّاحِ، وَهُوَ تَحْوِيلُهَا مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ" ^(٣).

وعرفنا مُصطلح التَّحْوِيل وَمَفْهُومَهُ؛ حَتَّى لَا يَقَعِ الْخَلَطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّحْوِيلِ الْمَعْنِي بِهِذَا الْمَبْحَثِ، مَعَ الْعِلْمِ أَنَّ هَذَا الْخَلَطَ لَمْ تَخُلْ مِنْهُ تَعْرِيفَاتُ الْبَاحِثِينَ لـ (العلل التَّحْوِيلِيَّة)

(١) المدخل إلى علم اللغة : ١٣٨.

(٢) ينظر : شرح التصريح: ٦٥٣/٢.

(٣) شرح الملوكي: ١٩، والتعليل الصرفي في كتاب سيبويه ، رسالة ماجستير ، للطالب : إدريس الموسوي ، من ص : ٧٢_٧٣ .

فَعَرَفَهَا الدكتور (حسام أحمد قاسم) بأنَّها "مجموعة العِلل التي تُرَدُّ إلى فكرة الأصل والفرع، وتضم هذه المجموعة عِلَتَيْنِ مِنَ العِلل التي ذَكَرَهَا السُّيُوطِيُّ (ت: ٩١١هـ)، هُمَا عِلَّتَا الإِشْعَارِ، والتَّعْوِيزِ، وتضم أيضًا هذه المجموعة عِلل استِصْحَابِ حَالِ الأَصْلِ، والرَّدِ إلى الأَصْلِ، والْعَدْلِ، والحَمَلِ بِجَامِعِ الأَصْلِيَّةِ والْفَرْعِيَّةِ، والحَمَلِ عَلَى المَعْنَى" (١).

وبينما عدّها الدكتور (شعبان عوض) بأنَّها : تِلْكَ العِلل التي تَتَطَلَّقُ مِنْ فِكْرَةِ الأَصْلِ وتَشْتَمِل مَا كَانَ يُعْلَل لَهُ سَبَبِيَّوِيَّةً بِإِفْتِرَاضِ أَنَّ العَرَبَ قَدْ رَاعَتِ الأَصْلَ، فَالعَرَبُ ثَرَاعِي الأَصْلِ فِي الكَلِمَةِ فَيُجِيزُ اسْتِعْمَالَهَا لِلُّغَةِ بِنَاءً عَلَى مُرَاعَاةِ الأَصْلِ، لِيَرَدَ الأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا، فَعَلَى هَذَا تُعَدُّ مُرَاعَاةُ الأَصْلِ والرَّدِ إِلَى الأَصْلِ مِنَ العِللِ التَّحْوِيلِيَّةِ، وَتُعَدُّ أَيْضًا مُرَاعَاةُ الحَالَةِ الطَّارِئَةِ، أَيْ عَدَّ إِرْجَاعِ الكَلِمَةِ إِلَى أَصْلِهَا مِنَ العِللِ التَّحْوِيلِيَّةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الحَالَةَ الطَّارِئَةَ أَصْبَحَتْ تُعَدُّ أَصْلًا ثَابِتًا يُرَاعَى عِنْدَ تَصَارِيفِ الكَلِمَةِ " (٢). وقد عِلَّلَ العُكْبَرِيُّ بِمِثْلِ هَذِهِ العِللِ فِي كِتَابِهِ وَتَنَوَّعَتْ صُورُهَا ، مِثْلَ عِلَّةِ مُرَاعَاةِ الأَوَّلَى وَعِلَّةِ مُرَاعَاةِ الأَصْلِ أَوْ الرُّجُوعِ إِلَيْهِ ، وَعِلَّةِ العِوُضِ ، وَعِلَّةِ القُوَّةِ ، وَعِلَّةِ طَوْلِ الكَلَامِ وَعِلَّةِ التَّمَكُّنِ أَوْ التَّصَرُّفِ ...سَأَتَكَلَّمُ عَنْهَا إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى .

أولاً: عِلَّةُ مُرَاعَاةِ الأَوَّلَى

وهي من العِلل التي تطرد كثيرًا في كلام العرب ، وقد صُنِفَتْ مِنَ العِللِ التَّحْوِيلِيَّةِ ، لأنها تنطلق من فكرة الأصل ، ويقصد بها أن هذا الاستعمال يوافق تراكيب كلام العرب ؛ أي تكون فيما يحذف منها أطراف الحروف أي أواخرها ؛لأن هذه العلة تأتي لبيان ما يحذف من الحروف في بعض مواضع اللغة ، إما للخفة أو للنقل أو للاختصار ؛ لأن العرب تميل للخفة والإيجاز، وتسمى أيضًا: (عِلَّةُ الأحقية، وعِلَّةُ الأَجْدَرِ، وعِلَّةُ الأَوْجِبِ) (٣)، ومن صور التعليل الصَّرْفِيِّ بهذه العلة ، ومنهم سيبويه

(١) الأسس المنهجية للنحو العربي: ٣٩٩ ، وينظر: التعليل الصرفي في كتاب سيبويه ، رسالة ماجستير ، للطالب : إدريس الموسوي ، من ص : ٧٣ .

(٢) التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: ٢٠٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه : ٢٦٨_٢٦٩

(ت: ١٨٠هـ) إذ نجد لها ماثلة في كثير من المسائل التي يُعَلَّل لها، ومثالها ما ذكره تحت عنوان (باب يحرك فيه الحرف الذي يليه المحذوف) : "في قوله رجل اسمه راد : (يا دار) أقبل وإنما كانت الكسرة أولى الحركات به ؛ لأنه لو لم يدغم لكان مكسوراً ، فلما احتجت إلى تحريكه كان أولى الأشياء به ما كان لازماً له لو لم يدغم " (١).

وقد علَّل بها المُبرِّد (ت: ٢٨٥هـ) عدداً من المسائل فما ذكره في معرض حديثه عن إبدال الميم نحو: (قم) أصله (فوه) على أنه تبدل الميم من الواو ، لأنَّها من مخرج واحد وإنَّما الميم والياء والواو قريبة من الشفة ؛ لذلك كانت الميم أولى بالإبدال من الياء ؛ لما فيها من المد واللين والغنة والياء اللازمة (٢) . وما جاء في الأصول عند ابن السَّراج (ت: ٣١٦هـ) عن قوله (مَرَمَرِيس) ، فيما نقله عن الخليل ، أنَّه من المراساة ضاعفوا الميم والبدال في الأول ، وتصغيره (مُزِيرِيس) ؛ لأنه بحكم الياء تصير رابعة وصارت الميم أولى بالحذف من الراء ؛ بدليل الميم إذا حذفت أوضحت في التصغير ، لأن أصله من الثلاثة ، كأنَّك صغرت (مَراس) (٣).

ومِمَّا علَّله ابن الوراق (ت: ٣٨١هـ) بهذه العلة في الإبدال عن قوله (تخمة ، وتجاه) على أنَّ أصلها (وخمة ، وجاه) ، لأن التاء أولى مع مقارنتها للولو ، لأنَّها توجب حذف التاء التي في الوحدة نحو: (مسلمة _ مسلمات) وأصلها (مسلمات) اسقطوا التاء الأولى اكتفاء بالثانية لأنَّها كانت أولى بالإسقاط بدليل الثانية تفيد معنى التأنيث والجمع (٤) .

(١) الكتاب : ٢٦٣/٢

(٢) ينظر : المقتضب : ١٥٨/٣

(٣) ينظر: الأصول في النحو : ١٦٧/١ _ ١٦٨ ، رسالة العلل الصرفية في كتاب الإصباح لابن هلال الحلبي (٩٣٣هـ) جمع ودراسة ، رسالة ماجستير ، للطالب : صلاح العيسوي من ص: ١٣٧.

(٤) ينظر : علل النحو : ١٦٧/١

وقد علّل بها المُبرّد عددًا من المسائل ، منها تعليله عن وزن (تَوَلَج) ، ذكر أنّ وزنها (فَوَعِل) ، بدليل أن التاء زائدة وحملها على وزن (فَوَعِلًا) أولى بها من (تَفَعَّل) ، لقلة (تَفَعَّلًا) اسمًا في الكلام ، (وفَوَعِل) كثير^(١).

وهي من العلل التي كثر ورودها عند العكبري ومنها :

١- الأولى بالحذف:

ومن المسائل الخلافية التي ذكرها العكبري ، اختلاف العلماء في حذف همزة (قَبَائِل) فهو في الأصل جمع (قَبِيلَة) ، والهمزة بدل من الياء الزائدة كما تبدل في (سَقَائِن) وإذا صغر وهو جمع لم تصغره على هذا الوجه بل على وجه آخر، وإن سميت به شيئًا صار له حكم الأحاد ، والجيد عند سيبويه أن تحذف الألف لضعفها وكثرة زيادتها ، وتبقى الهمزة لأنها بدل من الياء ، وما كان بدلًا أقوى ممّا كان زائدًا محضًا ، لأنّ الهمزة حيّة بتحركها بخلاف الألف وعلى هذا تصغر : (قُبَيْل) _بتخفيف الياء وكسر الهمزة ويجوز أن تحذف الهمزة لكونها زائدة ، وكونها بدلًا من زائد يُحقق زيادتها إذ كانت قائمة مقام زائد فهي أضعف من أصلها الزائد على هذا نقول : (قُبَيْل) وأمّا مذهب يونس حذف الهمزة أولى وذلك لضعفها بدلًا من الزائد^(٢).

ويبدو لي أنّ ما ذهب إليه سيبويه هو الراجح . بقوله " أن تحذف الألف لضعفها وكثرة زيادتها ، وتبقى الهمزة لأنها بدل من الياء ، وما كان بدلًا أقوى ممّا كان زائدًا محضًا ، لأنّ الهمزة حيّة بتحركها بخلاف الألف " ^(٣).

(١) ينظر: الممتع : ٢٣٧/١

(٢) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه : ٢٧٨ / ٣ و شرح التكملة للعكبري : ٨٥٣/٢ ، شرح الشافية (الرضي) : ٢٥٨ ، ١/ ، و المنهاج في علمي النحو والصرف : ١ / ١٦٦

(٣) الكتاب : ٤٣٩ / ٣ ، و شرح التكملة للعكبري : ٨٥٣ / ٢.

٢- الأولى بالأطراف:

ومنه أيضًا في معرض حديثه عن (قَلْنَسُوة) والأصل من : (قَلَس) ^(١) ، والنون زائدة للإلحاق ، والواو مُتَمِّمة للبناء حتى لحق ب (قَمَحْدُوة) ^(٢) أن النون هنا بحذاء الحاء فعلى هذا تتخير في حذف أيهما شئت ، إلا أنَّ حذف الواو أحسن لوجهين :

أولاً: أنَّ الواو طرف ، والحذف بالأطراف أولى .

ثانياً: أنَّ الواو ليست لمحض الإلحاق ، بل لتتيمم البناء ، والنون لمحض الإلحاق ، فكان تركها أولى ؛ لأن الملحق كالأصلي ^(٣) .. ومن ذلك ما ذكره في حديثه عن الأسماء المبهمة في : (ذَا) أنَّ أصلها (ذَيّ) ووزنها (فَعَل) _ بسكون العين _ وإنَّما حكم على عينها بالياء لوجهين :

الأول: ظهورها في التصغير .

الثاني: أنَّ الياء هنا أولى ؛ لأنَّ العين المجهولة تُحمَلُ على الياء إذ كان هو الأكثر .

وأما كونها ساكنة فلوجهين :

أولاً: أنَّ الأصل هو السكون ، ولا يعدل عنه إلا بثبت .

ثانياً: أنَّها لو كانت متحركة لقلبت ألفاً ، ولمَّا لم يقبلوها دلَّ على سكونها ، وإنما حذفت الياء الثانية لأنَّهم جعلوها مبهمة ، فلو أُقِرَّت لصارت نحو : حيّ ، وليّ ، ولمَّا حذفت الياء الثانية ، أبدلت الأولى ألفاً ؛ لئلا تبقى على مثال الحرف نحو : كي (٤).

(١) القَلْسُ: حبلٌ ضخَمٌ من ليفٍ أو خوصٍ من قُلوس السفن . الصحاح : ٩٦٥/٣ (قلس)

(٢) القَمَحْدُوةُ: الهَنَةُ الناشِرةُ فوقَ القَفَا ، وَهِيَ بَيْنَ الدُّوَابَةِ والقَفَا مُنَحْدَرَةٌ عَنِ الهَامَةِ، إِذَا اسْتَلَقَى الرَّجُلُ أَصَابَتِ الأَرْضَ مِنْ رَأْسِهِ . تاج العروس : ٧١/٩ (قمحد) ، و شرح التكملة للعكبري: ٨٥١/٢.

(٣) إِذَا حَذَفَتِ الواو قَلَّتْ : قُلَيْسَة ، وَإِذَا حَذَفَتِ النون قَلَّتْ: قُلَيْسِيَّة : ينظر: الكتاب: ٢٩٢/٤ والمقضب ١١٩ / ١ و شرح التكملة للعكبري: ٨٥١/٢، وشرح المفصل : ٢٦٦/٣ والمسائل المنثورة : ٢٩٢_٢٩٣.

(٤) ينظر: الإنصاف : ١٥٥/٢، ونتائج الفكر : ١٣٨ ، و شرح التكملة للعكبري : ٨٧١/٢ ، و اللباب : ٣٤٣/١ و الممتع : ٢٦٦/١

ثانياً : علة مراعاة الأصل أو الرجوع إليه :

التعليل بالأصل ومُراعاته هي التي يكثر استعمالها عند العلماء ، وهي من أهم العلل الصرفية التحويلية الدالة على معنى التحويل ؛ لأنَّ القول بفكرة الأصل واضح فيها بالنص والتصرّيح ^(١) ، وعدها الدّينوري واحدة من بين العلل الأشهر استعمالاً في العربية ، وشرحها ابن مكتوم في (التذكرة) نحو قوله: " وعلة أصل : استخوذ، ويؤكّرِم " ^(٢) ، وقد اعتمدها العلماء في احتجاجاتهم وتعليقاتهم اللغوية .

ونرى سيبويه ما ذكره في باب التصغير ما كانت الألف بدلاً من عينه ، على أن هذه الألف إن كانت بدلاً من واو تُرد في حالة التصغير إلى أصلها الواو، وأن كانت بدلاً من ياء تُرد إلى أصلها الياء ، مثلاً في (باب) : (بُؤَيْب) ؛ لأن أصل الألف واو ، وفي (ناب) : (نُيَيْب) ؛ لأن أصل الألف ياء ، تجمع على (أبواب) ، (أنياب) برّد الألف إلى أصلها ^(٣) ، ومن التعليل بها عند ابن السراج ما ذكره في باب الابدال ، يبدلون التاء من السين والذال في قوله : (ست) أصلها (سُدس) بدليل إذا جمعت (أسداس) ، إذا صغرت (سُدايسة) .

وإذا زالت عن المكان الذي قلبوها فيه ، ردت إلى أصلها ، وأبدلوا التاء من الواو (أسنتو) ومنه أيضاً في قوله : (العُنْبِر) إذا كانت النون ساكنة وبعدها الباء . وأن العرب تقلب النون ميماً لفظاً فقط ، وإذا صغرت (عُنْيِير) ترد النون إلى أصلها ^(٤) . وقد فسّر المُبرّد قوله : أنَّه ليس للسائل أن يسأل: لم انصرف الاسم؟ لأنَّ الأصل في للأسماء أن تُصرف ^(٥) ، وقد وردت هذه العلة عند ابن الورّاق واطلق عليها علة (سبق) وذلك في كسر نون التنثية ، قوله : أن التنثية تسبق الجمع ،

(١) ينظر: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : ٢٦٥

(٢) ثمار الصناعة : ١٣٥

(٣) ينظر: الكتاب : ٤٦٢/٣

(٤) ينظر: الأصول : ٢٧٠/٣ - ٢٧٣

(٥) ينظر: المقتضب : ٣٠٩/٣ ، ورسالة العلل الصرفية في كتاب الإصباح لابن هلال الحلبي (٩٣٣هـ) جمع ودراسة ، رسالة ماجستير ، للطالب : صلاح العيساوي من ص: ١٣٧ - ١٣٨ .

لذلك فقد استحققت نون التثنية الكسر على الأصل ، لأنها سابقة الجمع^(١). وقد ورد استعمال هذه العلة عند أبي عليّ الفارسيّ: " فَإِنْ أَضِفْتَ إِلَى (رَائِيَّةٍ، وَآيَةٍ، وَثَائِيَّةٍ) ففیه ثلاثة أوجه: (رَائِي، وَرَائِي، وَرَائِي)، فَإِنْ كَانَ السَّائِن الَّذِي قَبْلَ الْآخِرِ مِثْلًا لِلْيَاءِ ، نَحْو: (حَيَّةٍ، وَلَيَّةٍ، وَقَصِيٍّ، وَعَدِيٍّ، وَأُمِّيَّةٍ، وَتَحِيَّةٍ)، فَإِنْ تَحَرَّكَ الْحَرْفُ الْمَدْعَمُ لِيَنْفَكَّ الْإِدْغَامُ، وَتَقْلِبَ الْيَاءُ أَلْفًا فَيَصِيرُ كَالنَّسَبِ إِلَى (عَصَا) النَّسَبِ إِلَى (حَيَّةٍ): (حَيَوِيٍّ) وَإِلَى (لَيَّةٍ): (لَوَوِيٍّ)؛ لِأَنَّ الْيَاءَ مِنْ (لَيَّةٍ) وَآوٌ، وَإِنَّمَا انْقَلَبَتْ يَاءٌ لِلْإِدْغَامِ"^(٢).

ومنه ما ذكره ابن يعيش في باب التصغير في مثاله (عطاء) ، (عُطِيٍّ) على زنة (فُعِيلٍ)، لأنه لما صغر وقعت ياء التصغير ثالثة قبل الألف فانقلبت الألف ياء ، لأنه من المعروف أن ياء التصغير لا تكون إلا ساكنة والألف لا يكون ما قبلها إلا متحركًا وأدغمت الياء المنقلبة ، عن الألف وعادت الهمزة إلى أصلها وهو الواو^(٣).

وذكرها ابن هشام في قوله: مَرَمِيٍّ ، أصله مَرَمَوِيٍّ ، ثم قلبت الواو ياء والضمة كسرة وادغمت الياء في الياء ، فإذا نسبت إليه قلت: مَرَمِيٍّ ، وبعض العرب يحذف الأولى لزيادتها ويبقي الثانية لأصالتها ويقلبها ألفاً ثم يقلب الإلف واواً ، فيقول : مَرَمَوِيٍّ^(٤).

ومن أمثلتها عند أبي عثمان المازنيّ: وعندما وجدت النون في الأمثلة لا يكون للأصول فاجعلها زائدة، نحو: (كَنْهَبْلٍ)؛ لأنه ليس في الكلام مثل (عَنْتَرِيْس) أن تكون نونه أصلاً؛ لأنها واقعة موقع العين من (جَعْفَلِيْق) ، ولكن القياس أوجب زيادتها ، لأنها عند سيبويه من (العترسة) لذلك من هنا كانت النون زائدة فيها^(٥).

(١) ينظر: علل النحو: ١٦٤/١

(٢) التكملة: ٢٦٠

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٤١٣/٣

(٤) ينظر: أوضح المسالك: ٢١٠

(٥) ينظر: المنصف: ١٣٥/١

وهي من العلل التي كثر ورودها عند العُكْبَرِي منها^(١) :

١- مراعاة الأصل في التقديم:

ذَهَبَ العُكْبَرِي إلى ما ذَهَبَ إليه البَصْرِيُّونَ بأنَّ الفعل مُشتق من المصدر ، أي إنَّه أصلُ الاشتقاق ، وقال الكوفيون إن المصدر مشتق من الفعل على أن المصدر في الأصل هو الموضع الذي يصدر عنه الفعل .

وأشار العُكْبَرِي بقوله : "لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لكان الاشتقاق ناقضاً لمعنى الوضع الأول ومنقصاً له، والاشتقاق وُضِعَ للزيادات وإفادة مالم يفده الأصل"^(٢) .

٢- مُراعاة الأصل في الأحكام :

ذكر العُكْبَرِي في أصل الوقف في : (حَيْهَلْ) فالأصل فيها سكون اللام لكونه مبنياً ، نحو : صَهْ وَمَهْ ، وحركت تقوية للاسم فإذا وقفت جاز أن تقف على اللام مراعاة للأصل ، ومنهم من يزيد عليها الألف فيقول : حَيْهَلًا ؛ لبيان الحركة^(٣) .

ومنه أيضاً : في معرض حديثه عن ما كان في حكم المفتوح نحو : حِصاة وقطاة ، لأنَّ الأصل فيهما (حَصِيَّة ، وَقَطَوَة) ، لذلك صح وقوع هذا الساكن قبل التاء ، إذا صغرته أعدته إلى أصله ، وقلبت الواو إلى الياء ، نحو : (حُصِيَّة ، وَقُطِيَّة) و أصلهما الياء لقولك : حَصِيَّات ونقول: في تصغير قطاة (قُطِيَّة)، قُطِيَّوَة، فأبدلت الواو ياء لوجود شرط الإبدال ، لأنَّ التصغير يرد الأصل^(٤)

(١) ينظر: على سبيل المثال في: شرح التكملة للعكبري: ٨٣٦/٢_ ٨٤١_ ٨٤٣_ ٨٤٨_ ٨٥١_ ٨٥٥_ ٨٥٧_ ٨٧٧ .

(٢) ينظر: الكتاب : ١٦٣/٤ ، والأصول في النحو: ٣٨١/٢ ، والبدیع في علم العربية : ٥٢٩/١ ، وشرح التكملة للعكبري : ٢١٥/١ ، و شرح المفصل : ٨٩/٩ ، والارتشاف : ٤٠٦/١ .

(٣) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ٢٠٩/١ .

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه (للسيرافي) : ٣١٣/٤ ، و شرح التكملة للعكبري: ٨٣١/٢

الفصل الرابع: أصناف العلة الصرفية عند العكبري

ومن المسائل الخلافية التي ذكرها العُكْبَرِي في باب التصغير ما زیدت في حروفها نحو : (عُكْبُوت) أن الواو والتاء زائدتان كما هما في (رَهْبُوت) و (رَحْمُوت) ، وأما النون فهي أصل عند الجمهور لقولهم : في تكسيره (عَنَّاكِب) وفي تصغيره : (عُنَيْكِب) ، ولو كانت زائدة لجاز حذفها ، ويدل على ذلك أنها ثانية ساكنة ، الأصل في مثل ذلك أن يكون أصلاً نحو : جَنْزَقِرٌ و جَنْبُتِر .

وذهب قوم^(١) إلى أنها زائدة نحو : (فَنَعْلُوت) ، واحتجوا لذلك بشيئين :

أولاً : معناه (عَكْنَبَاه)^(٢) فوقعت النون الثالثة ساكنة ، وهذا حكم زيادة النون وشرطها .

ثانياً : قولهم في أصله : (عَكْبُ) ، اسم رجل (والعُكُوب) : الغبار فيكون مشتقاً من (ع ك ب) وأشار العُكْبَرِي قوله " أن ما ذكرناه من التكسير والتصغير ، يدل على أصالتها ، وأما (عَكْنَبَاه) و(عُكُوب) فإن كانا من معنى (عُكْبُوت) ، ولكن لا تلزم أن تكون النون فيه زائدة ، بل هو من باب التوافق بين أصلين في المعنى ، مثل : دَمِثٌ ، وِدِمَثِرٌ ، وَسَبَطٌ ، سَبِطَرٌ ، ومعناهما واحد ، ولكنهما أصلان "^(٣) .

ويبدو للباحث أن ما أشار إليه العُكْبَرِي ومذهب إليه الجمهور هو الراجح في ذلك

٣- مُرَاعَاةُ الْأَصْلِ فِي الْحَرَكَاتِ :

من ذلك ما ذكره بأن (إدرون) _ بكسر الهمزة وهو (إِفْعُول) من الدَّرن ؛ لأنَّ الدَّال والراء والنون أصول فيها ، والواو زائدة ، فالشرط المعتبر موجود وإن زادت الكلمة على أربعة^(٤) .

ومنه ما ذكره في معرض حديثه عن الأصل في (فَي) : "(فَوَه) بدليل الجمع : أَفْوَاه ، وفي التصغير فُويهِ ، ورجل مُفَوَّةً وَأَفَوَه ، فحذفت الهاء اعتباطاً وأبدلت الواو ميماً ؛

^(١) ينظر : المزهر في علوم اللغة : ٢٩/٢ ، والكتاب : ٤٤٤/٣ ، والصاح : ١٨٨/١ ، مادة (عكب) ي، و شرح التكملة للعكبري : ٨٥٧/٢ ، والممتع : ١٨٤/١ .

^(٢) (عَكْنَبَاه) بتقديم الباء على النون سهواً ، وفي لغة أهل اليمن (عَكْنَبَاه) ينظر : لسان العرب ٦٣٢/١ ، مادة (عنكب) .

^(٣) شرح التكملة للعكبري : ٨٥٧/٢ .

^(٤) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٩٩١/٢ ، و اللباب : ٢٣١ /٢ ، والممتع : ٢٣٨ /٢ .

لأن الكلمة معربة ، وحركات الإعراب تثقل على هذه الواو وتوجب قلبها ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها وذلك مأمون في الميم^(١) .

كما هو معلوم بأن الفعل المضارع من الرباعي -أصلي أو مزيد- يضم أوله. وقد علل العكبري ضم حرف المضارعة في (أفراق يُهريق) وهو غير رباعي؛ لمراعاة الأصل ، لأن أصله: (أراق يُريق)، وقد زيدت فيه الهاء على غير قياس^(٢) .

ثالثاً: علة العوض أو التعويض:

وتعني: أن يقع في الكلمة انتقاص فيتدارك بزيادة شيء ليس في أخواتها، والعوض سكون بوضع حرف في غير مكان الحرف المَعْوَض مِنْهُ ، أو وضع حرف في غير مكان الحركة التي عوض منها ، وقد صنفت هذه العلة ضمن العلل التحويلية؛ لأنها تقوم على افتراض أصلٍ مقدّرٍ حذف وعوض عنه^(٣) .

وقد كثر ورودها عند العلماء ونالت عنايتهم ، وهي من العلل التي تطرد في كلام العرب ، وكذلك من العلل التي كثر دورائها في كتاب سيبويه ، ومن أمثلتها عند سيبويه (ت: ١٨٠هـ) ما ذكره في تعليقه لحاق النون للاسم المثني نحو: (رجلان ، رجلين) بقوله: "وتكون الزيادة الثانية نوناً، كأنها عوض لما منع من الحركة والتثوين، وهي النون ، وحركتها الكسر، وذلك قولك: هما

(١) ينظر : المقتضب : ٢٣٩/١ ، ليس في كلام العرب : ٢١٧/١ ، وشرح التكملة للعكبري: ١١٠٢/٢_١١٠٣

(٢) ينظر : المفتاح في الصرف : ٨٩/١ ، شرح التكملة للعكبري : ١١٠٢/٢_١١٠٣ ، و شرح الشافية (الرضي) : ٣٨٤/٤

(٣) ينظر : المحاجة بالمسائل النحوية : ١١٦_١١٧ ، والأسس المنهجية للنحو العربي : ٢٢٠ ، والتعليل اللغوي في كتاب سيبويه : ٢١٠ .

الرجلان، ورأيت الرجلين، ومَرَرْتُ بالرجلين^(١) ومن العِلَل التي علل بها المُبَرَّد (ت: ٢٨٥هـ) مسألة زيادة الميم في لفظ الجلالة (اللَّهُمَّ) بقولهم: مثله اللَّهُمَّ إِنَّمَا الميمُ المشددة في آخره عوض عن حَرَفِ النَّداء (يا) التي للتنبيه (والهاء) مضمومة لأنه نداء^(٢). وذكر لها ابن السراج (ت: ٣١٦هـ) أمثلة كثيرة في كتابه الأصول منها: إن جمع "منطلق: مطالق حذفت النون لزيادتها، وإن شئت قلت: في الجمع عوضاً عن الياء المحذوفة، نحو: (فَرَاذِنَةٌ، وَرَنَادِقَةٌ، وَجَحَاجِحَةٌ) وأصلها: (فَرَاذِينٌ، وَرَنَادِيقٌ، وَجَحَاجِيقٌ)، فحذفت الياء وعوّض عنها بالهاء"^(٣).

كما يذكر ابن المؤدّب (ت: ٢٠٧هـ): "وقال بعض أهل الحجاز: (ذانيك) فأدخلوا الياء أيضاً، وقالوا (ذان، وتان، وتانك)، والتثنية عوضاً مما حذفوا منه؛ لأنه إذا قال: (ذا) فقد حذف حرفاً من الأصل، وإذا قال: (ذان) فقد حذف اثنين: ألف من (ذا) والحرف، وحذف حرفاً من الأصل، وإذا قال: (ذان) فقد حذف اثنين: ألف من (ذا) والحرف الذي حذف من (ذا)، وكأن ذلك عوضاً مما حذفوا"^(٤).

ومن المسائل التي علل بها ابن يعيش (٦٤٣هـ) "تُزَادُ السِّينُ فِي (اسْتَفْعَل) وما تصرف منه، نحو: (استخرج، واستخرج، ومُستخرج)، وزيدت السين في (اسطاع يُسطيع) عوضاً من سكون عينه، والفرض فيه (أطاع يُطيع)، وأصله (أطوع يُطوع)"^(٥).

وعِلَّةُ تَعْوِضٍ مِثْلُ تَعْوِضِهِمُ الميم في اللَّهُمَّ مِنْ حَرَفِ النَّداء، وقد وردت عِلَّةُ العِوض عند الرضي بقوله: وإذا حُفِرَتِ السِّنِينَ والأرضين قلت: سُنَيْنَاتٍ وَأَرِيضَاتٍ، لأنَّ الواو والنون فيهما عوض من اللام الداهية في السنة والتاء المُقدرة في أرض، فترجعان في التّصغير^(٦).

(١) الكتاب: ١٧/١-١٨، ورسالة العلل الصرفية في كتاب الإصباح لابن هلال الحلبي (ت: ٩٣٣هـ) جمع ودراسة، للطالب: صلاح العيساوي، من ص: ١٤٢-١٤٣.

(٢) ينظر: المقتضب: ٢٣٩/٤.

(٣) الأصول: ٤٥١/٣.

(٤) دقائق التصريف: ٥١٨.

(٥) شرح المفصل: ٥٦٣/٤.

(٦) شرح الكافية: (الرضي): ٢٧١/١.

وقد علل بها العُكْبَرِي عددًا من المسائل في كتابه ، منها^(١) :

١- التَّعْوِيزُ عن الواو المحذوفة في (عِدَّةٍ - وَزْنَةٍ):

وقد وردت هذه العلة عند العُكْبَرِي في مواطن عدة ، بقوله : كلَّ فعل حُذِفَتْ واوه لوقوعها بين ياءٍ وكسرة حُذِفَتْ في مصدره، وعُوِِضَ منها تاء التَّأْنِيثِ، نحو : (زِنَةٌ) و (عِدَّةٌ) ، والأصل: (وَعْد) و (وَزْن) فحُذِفَتْ الواو هنا، كما حُذِفَتْ في الفعل والوجه في ذلك: أنَّ الواو هنا مكسورة وقد أُعْلِتْ في الفعل، فأُعْلِتْ في المصدر ليلازمها، وكانت الكسرة فيها كالياء قبلها في الفعل، إلا أنه عُوِِضَ منها تاء التَّأْنِيثِ فإن حُذِفَتْ التَّاءُ أُعِدَّتْ الواو مفتوحة ، فقلت : (وَزْن) و (وَعْد) لزوال علة الحذف ، ولأنَّ المصَادِرَ قَدْ تَلَحُّقَهَا تاءُ التَّأْنِيثِ دَلِيلًا على المَرَّةِ والهِئَةِ ،نحو: الجَلْسَةِ والجَلْسَةِ ولأنَّ التَّاءَ في حُكْمِ المنفَصِلِ ، وإنَّما تُبَدَّلُ إلى حَرْفٍ أَخْفَ مِنْهَا ، ولأنَّ التَّاءَ قد أُبْدِلَتْ مِنَ الواو في نَحْوِ: تُرَاثَ ، فكانت هنا عِوَضًا عنها^(٢).

وأما (وَجْهَةٌ) كما في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيْهَا﴾^(٣) فقد عدّها العُكْبَرِي في

باب الإعلال بقوله " والجواب عن هذا وجهين : أنَّ (الوجهة) هي المكان الصحيح المتوجه إليه ، وليست مصدرًا ، والثاني: وهو شاذ منبهاً على الأصل في جميع الباب من : القَوْد و الأَوْد و اسْتَحُوْدَ "^(٤) على أنه في هذه الآية كلمة (وجهة) جاءت على الأصل ولم يحذف منها الواو ، أي لم تُعْلَ ، وهو ما ذهب إليه ابن جني بقوله : "الناس في وجهة على ضربين : فمنهم من يقول : إنها مصدر شدَّ"^(٥).

(١) ينظر : على سبيل المثال في : شرح التكملة للعكبري (٢/ ٦٧٩ _ ٦٩٤ _ ٦٩٥ _ ٦٩٧ _ ٦٩٨ _ ٨٧٨ _ ٨٦٢ _ ٨٦٣ _ ٨٨١ _ ٨٨٥ _ ٦٨٨).

(٢) ينظر : الكتاب : ٣/ ٣٧٠ والمقتضب : ١/ ٣٣ _ ٨٩ و المنصف : ١/ ١٨٤ ، شرح التكملة للعكبري: ١١٢١/٢.

(٣) سورة البقرة من الآية ١٤٨.

(٤) شرح التكملة للعكبري : ١١٢٢/٢.

(٥) ينظر : المنصف : ١/ ٢٠٠.

الفصل الرابع: أصناف العلة الصرفية عند العكبري

وقد فسر ابن يعيش قوله : إنَّها من الشاذ كالقَوْد ، والحَوَكة ، واستَحُوذ ، وأجاز احتمال كونها الاسم لا المصدر ؛ لذلك صح^(١) ، كما ذهب إليه أبو عثمان المازني ، ومنهم من يقول : إنَّها اسم لا مصدر ، بمنزلة ولدة، وإلَّده^(٢).

٢- التعويض عن اللام المحذوفة في (اسم_وابن) :

أولاً: ومنه أيضاً ما ذكره بأنَّ تصغير (اثنين) ثُنَيَّان ؛ لأنَّ الهمزة كانت عوضاً من لامه التي هي ياء إذ كان من (ثُنَيْتُ)^(٣)

والآخر: ومنه ما ذكره في حديثه عن تصغير (بُنْيَّة) على أنَّ التاء فيها للتأنيث ، وحكمها حُكم (ابن) ، ما أبْدَل منْ لامه حَرْف آخر ، وذلك نَحْو: (بُنْتُ) ، والأصل (بَنُو) ، فإذا صَغَّرْتَهُ حذفت التاء وَرَدَدْتَ الواو ، وألحقته تاء التأنيث ، فقلت: (بُنْيَّة) ؛ وعلّة ذلك أنَّ البَدَل هنا اختص بالمؤنث فصارت التاء فيه مشابهة لتاء التأنيث ، فكان لامه محذوفة ، واللام المحذوفة ترد في التصغير ، ثم تلحق تاء التأنيث على ما هو حكم الثلاثي المؤنث^(٤).

٣- التَّعْوِيْضُ عَنِ الْأَلْفِ الْمَحْذُوفَةِ فِي (إِقَامَة ، الاسْتِقَامَة)

اختلف العلماء في حذف الألف الأولى أو الثانية ومنه ما ذكره العُكْبَرِي بأنَّ (الإِقَامَة) مَصْدَرُ (أَقَامَ)، و(الاستقامة) مصدرُ(استقامَ) وأصلُهُمَا: (إِقْوَامًا) و(استَقْوَامًا) فنُقلت حركة الواو إلى ما قبلها، ثُمَّ قُلِبَتْ أَلِفًا ؛ لَنَحْرُكِهَا فِي الْأَصْلِ وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا الْآنَ ، فَصَارَتَا: (إِقَامًا) و(استِقَامًا) فَاجْتَمَعَ الْفَانِ ثُمَّ حُذِفَ أَحَدُهُمَا لِانْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَعُوضَ عَنْهُ بِالتَّاءِ فَصَارَتَا: (إِقَامَة) و(استقامة)

(١) ينظر: شرح الملوكي : ٣٤١

(٢) شرح التصريف (للثمانيني) ٣٧٩

(٣) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه : ٣٣٩/٣ و المقتضب : ٢٦٩/٢ ، وشرح التكملة للعكبري : ٨٢٦/٢_٨٢٧.

(٤) ينظر: الجمل في النحو : ٢٩٦/١ ، و الكتاب ٤٥٥/٣ ، وشرح التكملة للعكبري: ٢٦٩/٢

الفصل الرابع: أصناف العلة الصرفية عند العكبري

وذكر العُكْبَرِيُّ أَنَّ الألفَ المَحذُوفَةَ هي الألفُ الثَّانِيَةُ أَلْفُ الإِفعال ، وقد تابع العُكْبَرِيُّ سيبويه في هذه العِلَّة في أَنَّ وزْنُها أي: (الإِقامَةُ): (إِفْعَلَةٌ) بدليل قولهم : (مَقُول ، مَبِيع)^(١).

وقول وابن جني _ فيما نقله عن الكوفيين ، " ذهب الكوفيون في قوله : ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾ ^(٢) أنه أراد إقامة ، وصار المضاف إليه كأنه عوض من التاء ^(٣) ، وخالفهم الأخفش والفراء ، أن المحذوف عنده الألفُ الأولى والتي هي عينُ الفعل ، ووزْنُها: (إِفَالَةٌ)... وخلاصة ذلك فيما سبق ذكره ويبدو أَنَّ ما ذهب إليه الخليل وسيبويه هو الصواب ، بدليل قوله تعالى (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ) ، لإضافتهم أياه وقالوا: الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد لذلك اسقطوها في الإضافة ، وصار المضاف إليه عوض من التاء المحذوفة^(٤) .

وبالدليل الثاني أيضًا قول الشاعر^(٥):

إِن الْخَلِيطَ أَجَدُّوا فَانْجَرُدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

أراد (عِدَّة) فالأمر أسقاط الهاء حين أضافها . والواضح لي أَنَّ ما ذهب إليه العُكْبَرِيُّ وممَّا سبقه الجمهور هو الراجح بقوله : " فلمَّا جرى المصدر على الفعل ولزم فيه الحذف رُوعي أصله

(١) ينظر: الكتاب : ٨٧٣/٤ ، ومعاني القرآن : ٢٥٤/٢ ، شرح التكملة للعكبري : ١١٧٤/٢ _ ١١٧٥ ، ورسالة العلل الصرفية في كتاب الإصباح لابن هلال الحلبي (ت: ٩٣٣هـ) جمع ودراسة ، للطالب : صلاح العيساوي ، من ص : ١٤٤ _ ١٤٥ .

(٢) سورة الأنبياء من الآية : ٧٣ .

(٣) المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات : ١٨٨/١

(٤) ينظر: الكتاب : ٨٧٣/٤ و معاني القرآن (للفراء) ٢٥٤/٢ ودقائق التصريف : ٢٨٥ و شرح التصريف للثمانيني : ٤٦٣ والمخصص : ٤٤٠/٤ وشرح المفصل : ٤٣٩/٥

(٥) البيت من البسيط ، للفضل بن عباس في ديوانه : ٣٩٦/٢

بالعوض لئلا يكثر فيه التغيير^(١).

رابعاً: علة القوة :

والعلة ضد القوة ، وفائدتها أن العرب قد تحرك الحرف الساكن ، أو تزيد على الحرف المتحرك حرفاً لإظهار حركته ، وإنما تفعل ذلك ؛ لأحدث نوع من التوازن في الكلام به الضعيف ليتقوى وصنفت من العلل التحويلية ، لأنها تعتمد على زيادة بعض الحروف لكلمة ما وتحويلها من بناء ومعنى مختلف إلى بناء ومعنى آخر، بفكرة الأصل الواضح فيها عن طريق النص الصريح^(٢).

وقد علل بها العلماء الكثير من الأحكام الصرفية ، ومن ذلك ما علله سيبويه (ت: ١٨٠هـ) ما ذكره في علة رد لام الكلمة من بنات الحرفين عند الإضافة إلى ياء النسب بقوله: "وإنما صار تغيير بنات الحرفين الرد ؛ لأنها أسماء مجهودة، لا يكون اسم على أقل من حرفين، فقويت الإضافة على رد اللامات ومن ذلك قولهم : في دم: دمي، وفي يد: يدي"^(٣).

ومن التعليل بها عند المبرد (ت: ٢٨٥هـ) وابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، ما ذكره في باب ما كان من بنات الأربعة وألحق به من الثلاثة ، على أن الأفعال لا تكون من بنات الخمسة البتة ، أي قصد حروفها الأصلية أي إنما تكون من الثلاثة والأربعة ، بخلاف الأسماء حروفها تصل إلى سبعة أحرف ، (احنجم اشهياب ، احنظم)^(٤).

(١) شرح التكملة للعكبري: ١١٧٤/٢-١١٧٥

(٢) ينظر: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : ٢١١.

(٣) الكتاب : ٣٥٨/٣.

(٤) ينظر: المقتضب : ١٠٩/٢ والأصول في النحو : ٣٦٨/٢-٥٢/٣، ورسالة العلل الصرفية في كتاب الإصباح لابن هلال الحلبي (ت: ٩٣٣هـ) جمع ودراسة ، للطالب : صلاح العيساوي ، من ص: ١٤٥-١٤٦.

من أمثلتها عند ابن جني(ت:٣٩٢هـ) ما ذكره في علة مجيء أحرف الزيادة إنما زيدت هذه الحروف في أوائل الأسماء أكثر من زيادتها في أوائل الأفعال وتمكنها عليها ؛ وذلك لقوة الأسماء وضعف الأفعال^(١).

كما يذكر ابن عصفور(ت:٦٦٩هـ) في مثاله عن (غُبَيْة) في اثبات الياء فيها التي هي عين الكلمة ، إذا كانت الياء متحركة مضمومًا ما قبلها لا تقلب ؛ لقوة حرف العين^(٢).

وقد علل العكبري بهذه العلة في مواطن من كتابه ومنها^(٣):

١- قوة المعنى :

من ذلك ما ذكره في باب المصادر ، ما لحقته الزوائد ، بأن الوزن (اِفْتَعَلْتَ) أنه يأتي على خمسة أضرب ، فالضرب الأول : يأتي بمعنى (انْفَعَلَ) ويأتي البناءان جميعًا ، نحو : (عَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ وَانْعَمَ) وكلاهما مسموع ، والوجه الآخر أنهما اشتراكا في أنهما أثر فعل آخر ، فالتاء والنون هنا متقاربان .

فالثاني : ألا يسمع فيه إلا (اِفْتَعَلَ) ، وهو بمعنى (انْفَعَلَ) ، نحو : (طَرَدْتُهُ فَاطْرَدَ) ، ولا يقال: (انْطَرَدَ) .

والثالث: أن يكون بمعنى (فَعَلَ) ، نحو : (قَطَعَ وَاقْتَطَعَ) ، (وَسَلَ السَّيْفَ وَاسْتَلَّهَ) ، قال أبو العباس : أن التاء ههنا تدل على قوة المعنى ، وليست هذه القوة موجودة في (فَعَلَ).

(١) ينظر: الخصائص : ٢٣٧/١

(٢) ينظر : الممتع : ٤٧٨/١.

(٣) ينظر : على سبيل المثال في : شرح التكملة للعكبري : (١٩٧/١_٢_١١٤٣_١١٤٤_١١٨٩_١١٩٠)

الفصل الرابع: أصناف العلة الصرفية عند العكبري

والرابع : أن يكونَ (افْتَعَلَ) ، بمعنى إعداد الشيء للفعل ، نحو : (اذْبَحْ ن أي : اتخذْ شاةً يذبحُها) وهذه معنى غير معنى وقوع الفعل ؛ مُستفاد بزيادة التاء .

والخامس : أن يكونَ (افْتَعَلَ) ولم يستعمل منه (فَعَلَ) ، نحو : (اسْتَلَمْتُ الحجرَ بمعنى : لَمَسْتُهُ) ، وليس من لفظ (لَمَسْتُهُ)^(١) . ومنه أيضًا ما ذكره في معرض حديثه عن وزن (افْعُوْعَل) ، على أنه مكرر العين ، ويأتي لازماً ومُتعدياً ، فاللازم (اخْشَوْشَنَ) إذا اشتدَّتْ خُشُونَتُهُ و(اغْشَوْشَبَ البلدُ) : كُثُرَ عُشْبُهُ (والشَّيْنُ) هي العين فيهما ، وكررت ليدل تكرارها على قُوَّةِ المعْنَى وكثرتُه^(٢) .

٢ - قُوَّةُ الحَرْفِ الصَّحِيحِ، وضعف حَرْفِ العِلَّةِ:

من قواعد الإعلال والإبدال التي ذكرها العكبري: أن حروف العِلَّةِ إذا كانت متحرّكة وما قبلها حرفٌ صحيحٌ ساكنٌ نحو : (يَخَوْفُ ، وَيَبِيعُ ، وَيَقُولُ) ، تنقل حركتهنَّ إلى الحرفِ الصَّحِيحِ الساكن قبلها؛ لقُوَّةِ الحَرْفِ الصَّحِيحِ وضعفِ حَرْفِ العِلَّةِ ، فصِرْنَ بعد النُّقْلِ والقلبِ : (يَخَافُ) بقلب واو (يَخَوْفُ) أَلْفًا ؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، بعد نقل حركة الواو إلى ما قبلها ، وصِرْنَ (يَبِيعُ ، وَيَقُولُ) بكسر الباء وسكون الياء في (يَبِيعُ) وضم القاف وسكون الواو في (يَقُولُ)^(٣) .

(١) ينظر: الكتاب : ٧٣ / ٤ ، وأدب الكاتب : ٤٦٩ ، والمخصص : ٣١٢ / ٤ ، ٣١٣ ، و المنصف : ٧٥ / ١ . وشرح التكملة للعكبري: ٩١٥ / ٢ ، ٩١٦ ، ٩١٧ .

(٢) ينظر : و الكتاب : ٧٧ / ٤ ، و المخصص : ٣١٣ / ٤ ، و المنصف : ٨١ / ١ ، و شرح التكملة للعكبري: ٩٢١ / ٢ ، و شرح المفصل : ٤٤٤٣ / ٣ .

(٣) ينظر : و المنصف : ٢٤٧ / ١ ، ٢٤٨ ، و اللباب : ٣٩٣ / ٢ ، و شرح التكملة للعكبري: ١٢٨ / ١ ، ١٢٩ ، ورسالة العلل الصرفية في كتاب الإصباح لابن هلال الحلبي (ت: ٩٣٣ هـ) جمع ودراسة ، للطالب : صلاح العيساوي ، من ص: ١٤٦ - ١٤٧ .

٣- قُوَّةُ الْحَرَكَةِ وَضَعْفُهَا :

ومنه ما ذكره العُكْبَرِيُّ في باب (الإِعْلَال) من أَنَّ الواو المضمومة في وسط الكلمة ، وليس بعدها واو كقولك : في (دَار) : أدُور ، وكذلك في (ثُوب) : أثُوب ، فالوجه قلبها همزة للزوم الضمَّة إيَّاها وَضَعْفُهَا بتوسُّطها ، نحو : (أدُور _ أثُوب)^(١) ، ومنه أيضًا نحو : (أُولى) في

تأنيث (الأوَّل) فأصلها (وُولى) على وزن (فُعلى) ، ففأوها وعينها واوان وهمزة ، وهمز (الأولى) واجب كما وجب في (أَوَاصِل) ، بل هنا أقوى للضمة التي فيها^(٢).

خامساً: عِلَّةُ طُولِ الْكَلَامِ :

هذه العِلَّةُ كثيرة الدَّوران عند أهل اللِّغَةِ ، وقد اعتمدَها الكثير من العلماء في تفسير كثيرٍ مِنْ الظواهر اللغوية ، ومنها مثال التَّخْفِيف بالحركات لطُولِ الْكَلَامِ ، ما ذكره سيبويه في عِلَّةِ نَصَبِ المُنادى المضاف والشَّبيهِ بالمُضافِ بقوله: " وزعم الخليل - رحمه الله - : أَنَّهُمْ نَصَبُوا المضافَ نَحْوَ : (يا عَبْدَ اللَّهِ) و (يا اخانا) ، والنَّكْرَةَ حينَ قالُوا : (يا رجلاً صالحاً) ، حينَ طال الكلام " ^(٣).

ومنها ما جاء عند العُكْبَرِيِّ وتابعه عليها ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) ، وابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) أن (كينونة) أصلها (كَيْنُونَة) بالتشديد ، ثم أوجبتم الحذف فيها لطول الكلمة طلباً للتخفيف ؛ وذلك أن طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر كبير في الحذف^(٤) . ومفادها أَنَّ العرب دائماً تَخْتَارُ ما هُوَ أخَفُّ في الكلام؛ ليتناسب مع ذلك الطول ، إذ إِنَّ التَّعْلِيلَ بطولِ الكلامِ يَعْنِي أَنَّ الناطقَ يَخَفِّفُ الجُهدَ فيستعمل أسلوباً ما ، مِنْ الأساليبِ كَحَذْفِ حَرْفٍ أو اختِيارِ حَرَكَةٍ تكونُ

(١) ينظر : ، المفتاح في الصرف : ٩٥/١ ، الممتع : ٢٢٣/١ ، شرح التكملة للعكبري: ١١٣١/٢ _ ١١٣٢

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه : ٧/٣ ، و سر صناعة الإعراب : ٤١٨/٢ ، وشرح التكملة للعكبري : ١١٣٢/٢

(٣) الكتاب : ١٨٢/٢ .

(٤) ينظر : اللباب : ٤٠١/٢ ، والممتع : ٣٢٣/١ ، وشرح الشافعية (للرضي) : ١٥٥/٣ .

أخفُ من سائر الحركات ^(١)، وذهب ابن جني بقوله (ت: ٣٩٢هـ) " وإنما قلت الزوائد في آخر ذوات الخمسة عندي " لأنها طالت وأفرط في طولها فلا ينتهي إلى آخرها إلا وقد مُلَّت ^(٢).

ومثال التخفيف بالحذف لطول الكلام ، ما ذكره أبو البركات بأن العرب كرهوا طول الاسم نحو: (الشَّهِيَابِ) ، (أَحْمِرَارًا) فحَقَّقُوهُ بحذف الياء فقالوا: (أَشْهَابًا) (وَأَحْمَرَارًا) ^(٣) ومثالها كَحَذَفِ صَدْرِ صِلَةِ الْمُوصُولِ نَحْوَ: (أَعْرِفُ الَّذِي فِي يَدِكَ) والتقدير: (الذي استقرَّ في يَدِكَ)، فجاز الحذف ؛ لأنَّ صِلَةَ الْمُوصُولِ طَوِيلَةٌ ^(٤).

وأما العُكْبَرِي فقد كانت عِلَّة طول الكلام من أكثر أنواع العلل القياسية دورانًا في كتابه ، فقد علَّل بها كثيرًا من الأحكام والظواهر الصَّرْفِيَّة ، منها ^(٥):

١ - حذف الألف لطول الكلمة في التصغير :

ومنه ما ذكره العُكْبَرِي في حديثه عن (باب التصغير) لمسألة الألف أن تكون للتأنيث على ضربين ، بأنَّ: (حُبْلَى ، سَكْرَى) ، تصغيرهما (حُبْلَى ، سَكْرَى) ، من المعروف أن ياء التصغير هي الثالثة ، وأنَّ أَلِفَ التَّأْنِيثِ باقية على لفظها ، لأنهما علامة تأنيث غير خامسة ؛لذلك تثبت كتاء التأنيث ، بخلاف أنَّ تكون الألف خامسة فصاعدًا فتحذف ، نحو : (قَرْقَرَى ، جُحَّجِب) ، والحكم فيها أن تحذف ويبقى ما قبلها علامة الإعراب ، فتقول: (قُرَيْقِر ، جُحَّجِب)

^(١) ينظر : التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : ٢٧٧ _ ٢٧٨

^(٢) المنصف : ٥٢/١

^(٣) ينظر : الإنصاف : ٦٢١/٢

^(٤) ينظر : أصول النحو العربي (للحلواني) : ١١٦ ، ورسالة العلل الصرفية في كتاب الإصباح لابن هلال الحلبي (ت: ٩٣٣هـ) جمع ودراسة ، للطالب : صلاح العيسوي ، من ص: ١٤٨ _ ١٤٩ .

^(٥) ينظر: على سبيل المثال : شرح التكملة للعكبري : ٨١٠/٢ _ ٨٣٤ _ ٨٣٧ _ ٨٤٨

، كالذي ليس في آخره ألف ، وعلّة ذلك أن الحرف الخامس إذا كان صحيحًا يحذف للطول الكلام في التصغير والتكسير^(١).

٢- حذف الألف لطول الكلمة في جمع التكسير:

وفي جمع التكسير قوله : (سَفَرَجَل) ، الأولى أن يحذف الألف إذا كان في الموضع الخامس لعلّة طول الكلام ، (سَفَرَج) وأما (حَوْلَايَا) ، تصغيرها (حَوْلِيَّ) والألف هنا في آخرها للتأنيث ، فتحذفها في التصغير وتقلب الألف ياء ، وتدغم في الياء الأخرى ، وأيضًا (حَبْرَكِي) حذفت الألف فيها ، (حَبِيرَك) ، فجرت مجرى (سَفَرَجَل)^(٢).

سادسًا : علة التمكن :

هي من العلل اللغوية التي يكثر دورائها في كتب اللغة ، ومفادها أنّه هو أنّه يعلل بها ما خرج عن قاعدته لكنة ظل متمكنًا ، ومن ذلك الغايات على الحركة نحو : (قبل _ بعد _ غير _ حسب _ فوق) ، هذه الظروف تكون مضافة إلى ما بعدها ، إذ تقول : قبل الغذاء وبعد الفجر وفوق البيت ، فإذا فضلت عن الإضافة بقيت على الحركة ؛ لأنّ الأصل فيها التمكن ، والتمكن لا يدخله الجزم المقابل للسكون^(٣).

ومن التعليل بها عند الخليل (ت: ١٧٠هـ) قوله : " وربما جعلوا النكرة اسمًا خبرًا ، نحو : كان رجل عمرًا ، إلا أن النكرة أشدّ تمكّنًا من المعرفة ؛ لأنّ أصل الأشياء نكرة ويدخل عليها التعريف "^(٤) ، وهي من أوائل العلل التي نجدها ماثلة في كتاب سيبويه (ت: ١٨٠هـ) ، في ما ذكره في

(١) ، ينظر : الكتاب : ٤١٩/٤ ، والمقتضب : ٢٦١/٢ ، والتعليقة على كتاب سيبويه : ٢٦٦/٣ ، والمقدمة الجزولية في النحو : ٢٣٧ / ١ ، وشرح التكملة للعكبري : ٨٣٣/٢ - ٨٣٤ ، وشرح المفصل : ٤١٩ / ٣ ، واللمحة في شرح الملحة : ٦٦٩/٢ ، وأرشاد السالك : ٩٢٩/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب : ٤١٧/٣ _ ٤١٩ ، والمقتضب : ٢٦٠/٢ ، والأصول : ٤٠/٣ ، وشرح التكملة للعكبري : ٨٣٤ / ٢ ، والممتع : ١٠٧/١ .

(٣) ينظر : التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : ٢٦٣ ، والتعليل في أصول ابن السراج ، رسالة ماجستير ، للطالبة : نورية محمد الصلابي ، ص : ٩٥ .

(٤) الجمل في النحو : ١٤٦/١ .

(باب مجاري أواخر الكلم من العربية) " وليس في الأسماء جزمٌ، لَتَمَكُّنَهَا وَلِلْحَاقِ التَّنْوِينِ " ، وقوله : أيضًا في موضع آخر : " واعلم أنَّ ظروف الدهر أشدُّ تمكُّناً في الأسماء ، لأنها تكون فاعلة ومفعولة نحو: قولك أَهْلَكْتَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ، واستوفيت أَيَّامَكَ ، فأجرى الدهر هذا المجرى"^(١).

وقد فسر ابن يعيش قوله(ت:٦٤٣هـ) : أنَّ وزن (فَعَلَ) بفتح الفاء وكسر العين ، على أنه يكسر على وزن (أَفْعَال) على نحو: (نَكِدَ، أَنْكَاد) ، وحملوه على نظيره من الأسماء في نحو: (كَبِدَ، أَكْبَاد) بدليل أنَّ الصفات تحمل على الأسماء في التفسير ؛ لأنها أشدُّ تمكُّناً في التفسير من الصفات^(٢).

وأما العُكْبَرِي فلم تظهر عنده هذه العلة في كتابه بالقدر الذي ظهرت فيه سابقاتها ، فقد ذكرها في موضعين في تعليقه لمسألة الإمالة في نحو : عَيْلَان^(٣) ، وَعَيَّان ، وشَيْبَان^(٤)، والضَّيَّاح^(٥) والإمالة فيها حسنة ، لأن الياء مقدَّرة بكسرتين ، والكسرة الواحدة سببٌ ، فإذا انضمَّ إليه مثله كانت الإمالة أقوى ، والياء الساكنة أشدُّ اقتضاء للإمالة ، لأنَّ حركتها تُقلِّقلها وتُخرجها عن مخرجها الأصلي إلى غيره^(٦).

ومنه ما ذكره في معرض حديثه عن باب التصغير ، في نحو : (الذي _ التي) ، وهي على النحو الآتي :

(اللَّذِيَّ - اللَّتِيَّ) ، فالياء الأولى ياء التصغير ؛ لأنها وقعت ثالثة ، والأخرى الياء التي كانت في المكبَّر ، والألف هي العوض من الضمة ، وفي التنثية : (اللَّذِيَّان) بعلامة التنثية بعد الياء

(١) الكتاب : ١٤ / ١ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٢٥٢ / ٣ .

(٣) (عيلان) : اسم رجل ، وهو من (العيلة) ، وهو : الفقْر . ينظر : مقاييس اللغة : ١٩٨ / ٤ ، (عيم) ومشارك الأنوار على صحاح الآثار : ١٠٧ / ٢ ، (ع ، ي ، ي) .

(٤) (شيبان) : وهو (فَعْلَان) من : شَابَ يَشِيْب . ينظر : مجمل اللغة : ٥١٧ / ١ ، (الشين والياء)

(٥) (الضَّيَّاح) : وهو من اللَّيْنِ المخلوط بالماء . ينظر : جمهرة اللغة : ٥٤٩ / ١ ، (ح ط ك) وتهذيب اللغة : ١٠٤ / ٥ ، (الحاء والصاد) .

(٦) ينظر : الأصول : ١٦٠ / ٣ ، واللباب : ٤٥٢ / ٢ ، وشرح التكملة للعكبري : ٩٣٧ / ٢ _ ٩٣٩

الفصل الرابع: أصناف العلة الصرفية عند العكبري

المشددة ، والألف التي في الواحد محذوفة ، والجيد أن تكون صيغة التثنية مُرتجلة وضْعًا أوليًا وليست بتثنية (الذي) على التحقيق ، وأما (اللّاتي) فلا يصغر ، فاكتفي بتصغير (التي) جمعًا عن تصغير (اللاتي) فقالوا: اللّتيّات ، وإنّما جاز تصغير هذين الموصولين لأنّهما اسمان يُوصفان ، ويُوصف بهما ، فصغّرا كسائر الأسماء المتمكنة ؛ لأنّهم جعلوا تصغيرها كتصغير المبهم ؛ لأنّهما مبهمان لا يخصان بصيغتها شيئًا ، وإنّما كان إبهامهما أشدّ من إبهام (هذا) ؛ لأنّ اسم الإشارة موضوع على الإشارة إلى الحاضر ، وهذا المعنى مقترنٌ بلفظ (هذا)^(١).

وأما (الذي) فتخصص بجملة بعده غير مُعيّنة ، بل هي محتملة لأشياء تتعيّن بذكرها ، والدليل أنك تصلها تارةً بالجملة الفعلية ، وتارةً بالاسميّة .

ووافق العُكبري في هذا أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ) في كتابه التكملة ، وهو مذهب سيبويه ، وأجاز الأخفش تصغير (اللاتي) و (اللّاتي) على لفظها ، قياسًا لا سماعًا ، فقال في تصغير (اللاتي) : (اللّويّتا) بقلب الألف واوًا كما هو في الجمع ، أي : (اللواتي) وحذف ياء (اللاتي) ؛ لئلا يجتمع مع ألف العوض خمسة أحرف سوى الياء ، وفي تصغير (اللّاتي) : (اللّويّتا) .

وفيما قاله المازني (ت: ٢٤٩هـ) : في تصغير (اللاتي) : (اللّتيّا) بحذف الألف الثانية ؛ لأنّها زائدة ؛ لأنّ حذف الزائد أولى ، فتصغير (اللاتي) ، كتصغير (التي)^(٢).

(١) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٨٧٧ / ٢ ، ارتشاف الصرب : ٣٩٣ / ١ ، شذا العرف في فن الصرف : ١٠٥ .

(٢) ينظر : اللمع في العربية : ٢١٨ / ١ ، وشرح أبيات سيبويه : ٨٤ / ٢ ، وكتاب الأفعال : ٦١٩ / ٣ ، واللباب : ١٧٥ / ٢ ، شرح التكملة للعكبري : ٨٧٧ / ٢ ، وشرح الشافية : (للرضي) ٢٨٨ / ١ ، وشرح التصريح : ١٧١ / ١ ، وهمع الهوامع : ٣٩١ / ٣ ، والفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة : ١ / ٥٠ - ١٥ ، وتوضيح المقاصد : ٢ / ١١٥ ، وينظر : هامش (٢) ٨٧٨ / ٢ .

المبحث الثالث العلل القياسية

توطئة:

في البداية لابدّ لي أن أحدد مفهوم العِلل القياسية التي اتخذت عنوانًا لهذا المبحث ومن ذلك ، أن أفرق بين (القياس العام) الذي يُعدّ أصلًا من أصول العربية، و(القياس الخاص) الذي يقوم على المشابهة بين الأشياء، وحمل بعضها على الآخر، كي لا يقع الخلط بينهما ، فالتمييز بينهما واجب كي يكون القارىء على دراية وعلم من هذا.

فالقِيَّاس لُغَةً هُوَ "قَاسَ الشَّيْءَ يَقِيْسُهُ قَيْسًا، وَقِيَّاسًا وَقَيْتَاسَهُ، وَقِيَّسَهُ إِذَا قَدَّرَهُ عَلَى مِثَالِهِ" ^(١) وفي الاصطلاح هُوَ "حَمَلَ غَيْرَ الْمَنْقُولِ عَلَى الْمَنْقُولِ إِذَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ" ^(٢).

وأكد سيبويه (ت: ١٨٠هـ) بقوله : في باب " ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو ولم يجيء في الكلام إلا نظيره من غير المعتل" ^(٣) .

والذي يؤكد أن القياس بمعنى الشبه في هذا المبحث ، أن ابن جني(ت: ٣٩٢هـ) قد تنبه لهذه العلل القياسية الصرفية ، وعقد لها بابًا سماه " باب في مقاييس العربية " ^(٤)، وهي عنده على ضربين أحدهما لفظي والآخر معنوي بقوله : " إن القياس اللفظي إذا تأملت له لم تجده عاريًا من اشتغال المعنى عليه ، فالمعنى إذا أشيع وأسير حكمًا من اللفظ ؛ لأنك في اللفظي متصور لحال المعنوي ، ولست في المعنوي بمحتاج إلى تصور حكم اللفظي " ^(٥) ، وبنظري أن المعنى من ذلك أي أنه ، لا شك أن القياس اللفظي، والقياس المعنوي قائم على الشبه .

^(١) لسان العرب : ١٨٧/٦. (ق ي س)

^(٢) الاقتراح : ٧٩. ط : البيروتي.

^(٣) الكتاب : ٤٠٦/٤ _ ٤٢٧

^(٤) الخصائص : ١١٠/١.

^(٥) المصدر نفسه : ١١٠/١.

وقد جاء أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) مُعرِّفًا قياس الشَّبه، بقوله: "إِنَّ قِيَاسَ الشَّبه أَنْ يَحْمَلَ الْفَرْعَ عَلَى الْأَصْلِ بِضَرْبٍ مِنَ الشَّبه غَيْرِ الْعِلَّةِ الَّتِي عَلَّقَ عَلَيْهَا الْحُكْمُ فِي الْأَصْلِ" ^(١)، ونتيجة الحمل منه ، كما يرى أبو البركات الأنباري هو المحافظة على الأبواب على أَنْ تجري على سنن واحدة ، وتحصيل التشاكل، والفرار من نفرة الاختلاف ^(٢) .

وبينما عرف السيوطي (ت: ٩١١هـ) قياس الشبه : "هو قياس صحيح يجوز التمسك به في الأصح كقياس العلة " . والقياس في العربية بشكله العام على أربعة أقسام " حمل فرع على أصل ، وحمل أصل على فرع ، وحمل نظير على نظير ، وحمل ضدّ على ضدّ" ^(٣) .

وبناءً على ما ذكرته من الوضوح والفرق بينهما ، نستطيع أَنْ نعرفها ، بأنَّ العِللَ القِياسِيَّةَ : هي التي تقومُ على المقارنة بين استعمالين من استعمالات العرب ، كَعَقْدِ الشَّبه بينهما مثلاً. ومفادها أَنَّ المتكلمَ يَعْقُدُ مشابهةً ذهنيَّةً فيشَبِّهُ استعمالاً باستعمالٍ أو صيغةً بصيغةٍ أخرى تختلف عن صيغتها الأولى ، وقد يَعْقُدُ صلة بين بابين عن طريق الشبه و تكونُ هذه المُشابهة قائمةً على أساسِ القواعد واللفظ أو المعنى أو على أساسِ الحكم ، وقد علَّلَ العُكْبَرِيُّ بمثل هذه العِللِ في كتابه وتتنوّعت صورها ، مثل عِلَّةِ التَّشْبِيهِ ، وعِلَّةِ المُشَاكَلَةِ وعِلَّةِ المُجَاوِرَةِ ، وعِلَّةِ التَّوَهُّمِ ، وعِلَّةِ الحمل على النَّظِيرِ ، وعِلَّةِ الحمل على المعنى ، وعِلَّةِ الحمل على النَّقِيضِ وغيرها ^(٤) . وهناك عللٌ سأضيفها بإذن الله تعالى ، لم تكن من تقسيمها ، وإنما عن طريق قراءتي بالتتبع والاسقراء .

واستنتج من خلال ما ذكرته ، أَنَّ الفرقَ بين (القياس) الذي هو من أصول اللّغة وهو ثاني (علل أصول اللّغة)، و(القياس) الذي يعني المُشابهة بين الأبنية الصّرفيّة وأخذ أحكام بعضها؛ لذلك سميت بـ (العِللِ القِياسِيَّةِ).

وهذه العِللُ موجودة في (شرح التكملة للعكبري) بعضها صريحة وبعضها الآخر غير واضحة تحتاج إلى فرط تأمل وقراءة النص بشكل أكثر من مرّة، وتتنوّعت عِللُ القِياسِ عنده، لدرجةٍ أَنَّهُ يشبه استعمال باستعمال، أو صيغة بصيغة أخرى ، أو يربط الصّلة بين بابين وكل ذلك عن

^(١) لمع الأدلة: ١٠٧.

^(٢) ينظر : الإنصاف : ١١/١ - ١٣

^(٣) الاقتراح: ٢٩٥/١

^(٤) ينظر : التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : ٢٥١.

طريق القياس . وسأبين ذلك في كل صنف من هذه الأصناف بشكلٍ مُنفرد على ما وَرَدَ منها عند العُكْبَرِيِّ (ت: ٦١٦هـ).

أولاً : علةُ المشابهة:

وتُسمَّى عِلَّةُ المشابهة أو المضارعة ، فهي عِلَّةُ سَيَّارة ، وتعدُّ من العِلل القياسية فهي كثيرة الدوران في كتب النحْو والصَّرْف، من المتقدمين والمتأخرين ، إذ قال الخليل (ت: ١٧٠هـ) : " (إنَّ زَيْدًا في الدَّار) شَبْهُهُ بِالْفِعْلِ الذي يَتَعَدَّى إلى مفعولٍ به مُقدم على الفاعِل : نحو قولهم : ضَرَبَ زَيْدًا عمرو وأخرج عمرًا صالح " ^(١)، وأكدها سيبويه (ت: ١٨٠هـ) : " من كَلَامِهِمْ أَنَّ يُشَبِّهُوا الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ ، وإنَّ لَمْ يَكُنْ مِثْلُهُ في جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ " ^(٢) .

ومن العلماء الذين علَّلوا بهذه العِلَّة ابن السَّرَّاج (ت: ٣١٦هـ) : إذ قال : " ما كان على وزنه ومثاله يخرج على هذا الوزن وهذا المثال (فَعَلْتُ) : تَفْعِيل ، التاء بدل من العين الزائدة في (فَعَلْتُ) والياء بمنزلة الألف في الأفعال ، نحو : كَلَمْتُهُ كَلَامًا وَحَمَلْتُهُ حِمْلًا ، شَبْهُهُ بِالْأَفْعَالِ في متحرركاته وسواكنه " ^(٣) .. وذكرها ابن الوراق (ت: ٣٨١هـ) : وهي عِلَّة لغوية وتقوم هذه العِلَّة على أساسِ إكسابِ المتشابهين حكمًا واحدًا ^(٤)، وأشار الثمانيني (ت: ٤٤٢هـ) بقوله : " عَتَا يَعْتَو : عُتُوا ، فإن سُمِع فيه شيء قد قلب ، فإنَّما شَبْهُهُ بِالْجَمْعِ " ^(٥) .

ومن التَّعليقات الصَّرْفِيَّة بعِلَّة المشابهة ما ذكره سيبويه في باب الإضافة إلى (فَعِيلٍ وَفُعِيلٍ) بقوله : " وَرَعَمَ يُونُسُ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ : (أَمِيِّي) فلا يَغَيِّرُونَ لَمَّا صارَ إِعرَابُهَا كإعرابِ ما لا يُعْتَلُّ ، شَبْهُهُ بِهِ كَمَا قَالُوا (طِيِّي) " ^(٦) .. وظهرت علة التشبيه عند أبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ) : وقالوا : " بَطَحَاءٌ وَبَطَاحٌ ، وَبَرَقَاءٌ وَبَرَّاقٌ ، فجمعوا المؤنث على (فَعَالٍ) ، كما قالوا :

(١) الجمل في النحو : ٧٣/١ .

(٢) الكتاب : ٢٧٨/٣ .

(٣) الأصول في النحو : ١٣٠/٣ .

(٤) ينظر : علل النحو : ٦٠ .

(٥) شرح التصريف (لِلثَمَانِينِي) : ٢٦٧ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٣٤٥/٣ .

(عَبَلَة وَعِبَال) ، فشَبَّهوا الألف كما شبَّهوا (الكُبْرَى والكُبْر) ، بظُلْمَة وظُلْم ، وغُرْفَة وغُرْف ، ولم يجعلوها مثل (صَحَارَى) " (١).

ومثالها ما ذكره ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) في علة منع الاسم من الصَّرف لمضارعتة الفعل في اللفظ بقوله: " وهذا الشَّبه اللفظي مَوْجُودٌ فِي كَثِيرٍ مِنْ كَلَامِهِمْ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ (أَحْمَدَ وَبَابُهُ) مِمَّا ضَارَعَ الْفِعْلَ لَفْظًا؛ إِنَّمَا رُوِعِيَتْ فِيهِ مِثَابَهُةُ الْفِظ ، فَمُنْعٌ مَا يَخْتَصُّ بِالْأَسْمَاءِ ، وَهُوَ التَّنْوِينُ ، وَجُذِبَ إِلَى حُكْمِ الْفِعْلِ مِنْ تَرَكِ التَّنْوِينِ " (٢) ، ذكرها الدَّيْنُورِيُّ (ت: ٤٩٠هـ) من بين العلل الأكثر استعمالاً في كتب العربية ، وفسرها التَّاجُ بن مَكْتُوم (ت: ٧٤٩هـ) ، ومثل لها، بقوله: "وعلة تشبيهه مثل إغراب المضارع لمشابهته الاسم وبناء بعض الأسماء لمُشَابَهَتِهَا الْخُرُوفِ" (٣).

ولا يوجب الحكم بين المتشابهين سواء على أساس اللفظ ، أو أساس المعنى ، أو على أساس الحكم إلا بالدليل الذي يفسر قوة التشابهين بينهما، لأن حكم الشبه إذا كان ضعيفاً لا يوجب ذلك في الحكم عليه البتة ، ومن ذلك يفسر ابن يَعِيش (ت: ٦٤٣هـ) قوله : "وَالشَّيْءُ إِذَا أَشْبَهَ الشَّيْءَ أُعْطِيَ حُكْمًا مِنْ أَحْكَامِهِ عَلَى حَسَبِ قُوَّةِ الشَّبه ، وَلَيْسَ كُلُّ شَبَهٍ بَيْنَ شَيْئَيْنِ يُوجِبُ لِأَحَدِهِمَا حُكْمًا هُوَ فِي الْأَصْلِ لِلْآخَرِ ، وَلَكِنَّ الشَّبه إِذَا قَوِيَ ، أُوجِبَ الْحُكْمُ ، وَإِذَا ضَعُفَ ، لَمْ يُوجِبْ ، فَكُلَّمَا كَانَ الشَّبه أَخْصَّ كَانَ أَقْوَى ، وَكُلَّمَا كَانَ أَعَمَّ كَانَ أَضْعَفَ ، فَالشَّبه الْأَعْمُ كَشَبَهِ الْفِعْلِ بِالْإِسْمِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى ، فَهَذَا لَا يُوجِبُ لَهُ حُكْمًا؛ لِأَنَّهُ عَامٌّ فِي كُلِّ إِسْمٍ وَفِعْلٍ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الشَّبه مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ ثَانٍ بِاجْتِمَاعِ السَّبَبَيْنِ فِيهِ؛ لِأَنَّ هَذَا يَخْتَصُّ نَوْعًا مِنَ الْأَسْمَاءِ دُونَ سَائِرِهَا فَهُوَ خَاصٌّ مُقَرَّبٌ الْإِسْمَ مِنَ الْفِعْلِ " (٤) .

ومن أمثلة علة المشابهة عن العكبري في كتابه التكملة الآتي:

١ - المشابهة في اللفظ:

(١) التكملة : ٣٤٦.

(٢) سر صناعة الإعراب : ١٩/٢

(٣) الاقتراح : ٢٣٠ .

(٤) شرح المفصل : ١٦٦/١.

ومثاله ما علق عليه العُكْبَرِي(ت: ٦١٦هـ) في قول الشاعر^(١):

مَشَائِمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبًا إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا

من أَنَّهُم قَالُوا فِي جَمْع (مَشُؤُومٍ): (مَشَائِمٍ)، والصَّحِيح فِي هَذِهِ الصِّفَاتِ الَّتِي عَلَى وَزْن (مَفْعُولٍ) أَنْ تُسَلَّمَ وَتَكْسِيرُهُ قَلِيلٌ ، فَيُسْتَغْنَى بِجَمْعِهَا جَمْعُ السَّلَامَةِ ^(٢).

والْعِلَّةُ فِي تَكْسِيرِهَا كَمَا عَلَّلَهُ سَبِيوِيه قَائِلًا: " و(المَفْعُولُ) نحو: مَضْرُوبٍ، تَقُول: مَضْرُوبُونَ، غَيْرَ أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا: مَكْسُورٌ وَمَكَايِرٌ، وَمَلْعُونٌ وَمَلَاعِينٌ، وَمَشُؤُومٌ وَمَشَائِمٌ، وَمَسْلُوحَةٌ وَمَسَالِيخٌ؛ شَبَّهَهَا بِمَا يَكُونُ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ ، فَأَمَّا مَجْرَى الْكَلَامِ الْأَكْثَرُ فَأَنْ يُجْمَعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، وَالْمُؤَنَّثُ بِالتَّاءِ " ^(٣)، وَمِنْ حَازَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ ، وَالسَّيْرَافِيُّ(ت: ٣٦٨هـ) ، وَابْنُ الْحَدَادِ(ت: ٤٠٠هـ) ، وَالْقَيْسِيُّ(ت: ٥٦٧هـ) ^(٤)، وَالْعُكْبَرِيُّ(ت: ٦١٦هـ) فِي كِتَابِهِ (الْبَابُ) ^(٥)

وَلَا يَفُوتُنَا أَنْ نَنُوهَ مُوَافَقَةَ الْعُكْبَرِيِّ لَهُمْ فِي الْعِلَّةِ ذَاتَهَا مُعْلَقًا عَلَيْهَا بِزِيَادَةِ عِلَّةٍ أُخْرَى فِي بَابِي (جَمْعُ التَّكْسِيرِ) وَهِيَ عِلَّةٌ عَدَمُ إِمْكَانِيَّةِ تَكْسِيرِ (مَشُؤُومٍ)، وَوَجُوبُ جَمْعِهِ بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ ؛ وَتَكْسِيرُهُ قَلِيلٌ ؛ لِبَعْدِهِ مِنْ أَوْزَانِ الْفِعْلِ ؛ وَلِأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الصِّفَةِ مِنْ حَيْثُ كَانَ عَلَى أَزِيدٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ جَاءَ (مَشَائِمٌ) وَ(مَكَايِرٌ) ؛ لِأَنَّ الْمِيمَ فِي أَوَّلِهِ كَالْعَوْضِ مِمَّا لِحَقُّهُ مِنَ التَّغْيِيرِ ؛ وَلِأَنَّ الْفِعْلَ مِنْهُ (يُضْرَبُ) فَمِيقَاسُهُ (مُضْرَبٌ) _ وَوَافَقُهُ فِي هَذِهِ الْعِلَّةِ ابْنُ يَعِيشَ ، وَابْنُ عَصْفُورٍ(ت: ٦٦٩هـ) ، وَالرُّضِيُّ (ت: ٦٨٦هـ)، وَأَبُو حَيَّانٍ الْأَنْدَلُسِيُّ(ت: ٧٤٥هـ) ، وَالْمَعْرُوفُ بِنَازِرِ الْجَيْشِ (ت: ٧٧٨هـ) وَالسَّيُوطِيُّ (ت: ٩١١هـ) ، وَابْنُ الصَّبَّانِ (ت: ١٢٠٦هـ) ^(٦) .

(١) الْبَيْتُ مِنَ الْبَحْرِ الطَّوِيلِ، وَاخْتَلَفَ فِي نَسْبَتِهِ، فَقَدْ نُسِبَ لِلأَحْوَصِ الرِّيَّاجِيِّ، وَلِلْفَرَزْدَقِ، وَهُوَ فِي إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ: ١١٦، أَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ: ١٢٦، وَالْمِفْتَاحُ (لِابْنِ عَصْفُورٍ): ٥٦٥/٢ وَبِرَوَايَةٍ: (إِلَّا بِشَرِّ غُرَابِهَا).

(٢) يَنْظُرُ : شَرْحُ التَّكْمِلَةِ لِلْعُكْبَرِيِّ : ٨٠٦/٢

(٣) الْكِتَابُ : ٦٤١ / ٣ .

(٤) يَنْظُرُ : التَّعْلِيلَةُ عَلَى كِتَابِ سَبِيوِيه : ١٥١/٢ ، وَشَرْحُ الْكِتَابِ (لِلْسَّيْرَافِيِّ) : ٣٨٧/٤ ، وَكِتَابُ الْأَفْعَالِ : ٣٥٥/٢ ، وَابْتِصَافُ شَوَاهِدِ الْإِبْطَاحِ : ٨٦٥/٥ .

(٥) يَنْظُرُ : الْبَابُ : ٢١٤/١

(٦) يَنْظُرُ : شَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٣١٨/٣ وَالْمِفْتَاحُ (لِابْنِ عَصْفُورٍ): ٥٦٥/٢ وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ : (لِلرُّضِيِّ) ١٨١/٢ وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ : ٤٠٧/١ ، وَتَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ بِشَرْحِ التَّسْهِيلِ : ١٢٤٤/٣ وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ : ٨٧١/٢ ، وَحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ : ٣٥٤/٢ .

٢- المشابهة في المعنى:

ومن قواعد الإعلال والإبدال التي ذكرها العُكْبَرِي مبيِّناً في أصل (يَذَرُ) : (يُؤَذَرُ) فَمَحْمُول في الحذفِ عَلَى (يَدَعُ) لاتفاقهما بالمعنى ، فإنَّ الأصل في : (يُؤَدَعُ) ، فحُذِفَت الواو لوقوعها بين الياء وبين ما هو في تقدير الكسرة، إذ الأصل (يُؤَدَعُ) مثل : (يُؤَعِدُ) ، وإنَّما فُتِحَت الدال من (يَدَعُ) من أجل حروف الحلق^(١).

وقد علَّل أحمد بن خليل الفراهيدي بقوله : " العربُ أَمَاتَتْ المصدر من (يَذَرُ) والفعل الماضي ، واستعمله في الحاضر والأمر ، فإذا أرادوا المصدر قالوا: (ذَرُهُ تَرْكًا) أي تركهُ "^(٢).

وذكرها سيبويه أيضًا في باب (الاستقامة من الكلام والإحالة) أنَّ العربَ يحذفون ويعوضون ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أنَّ يستعمل حتى يصبح مهملاً عندهم ، فما حُذِفَ وأصله في الكلام غير ذلك نحو : (لَمْ يَكْ _ وَلَا أُذِرْ) ، وأمَّا استغنائهم بالشيء عن الشيء فإنَّهم يقولون في الفعل (يَدَعُ) ولا يقولون : (وَدَعُ) ، استغنوا عنها بالتَّركِ^(٣).. ووافقه المُبَرِّد(ت: ٢٨٥هـ) ، وأبو العباس ثعلب (ت: ٢٩١هـ) ، والزجاجي (ت: ٣٣٧هـ) ، و ابن خالويه (ت: ٣٧٠هـ) ، وأبو علي الفارسي ، وابن درستويه (ت: ٣٤٧هـ)^(٤) ، وابن جني(ت: ٣٩٢هـ) بقوله: " والمطرَّد في القياس الشاذَّ في الاستعمال ، نحو: الماضي (يَذَرُ _ وَيَدَعُ) ، لا يقال فيهما : (وَذَرُ) ولا (وَدَعُ) وليس هنا شيء يدفعهما من طريق القياس "^(٥)... وتابعهم العُكْبَرِي في هذه العلة في تشبيهاً بـ(يَدَعُ) لاتفاقهما في المعنى^(٦) .

وعلَّل بها في كتابيه أيضًا : (التبيان) و(اللُّباب في علل البناء والإعراب) مشيرًا إليها بقوله: " وأصل يَذَرُ: يُؤَذَرُ فحُذِفَت الواو تشبيهاً لها بـ(يَدَعُ)، لأنَّها في معناها، وليس لحذف الواو في

(١) ينظر : شرح التكملة للعُكْبَرِي : ٩٦٨ _ ١١١٩ _ ١١٦٩.

(٢) العين : ١٩٦/٨

(٣) ينظر : الكتاب : ٢٥/١ .

(٤) ينظر: المقتضب : ٣٨٠/٣ ، إسفار الفصيح : ٢٨٩ ، واللامات : ٣٤ ، ليس في كلام العرب : ٤١ ، والمسائل البصريات : ٨٤٨/٢ ، وتصحيح الفصيح وشرحه : ٣٥ _ ٣٦ .

(٥) المنصف : ٢٧٨.

(٦) ينظر : شرح التكملة للعُكْبَرِي : ٩٦٨ _ ١١١٩ _ ١١٦٩.

"يذر" علة إذ لم تقع بين ياء وكسرة، ولا ما هو في تقدير الكسرة، بخلاف " يدع " فإن الأصل: يودع، فحذفت الواو لوقوعها بين الياء وبين ما هو في تقدير الكسرة، إذ الأصل يودع مثل : يودع، وإنما فتحت الدال من "يدع" لأن لامه حرف حلقى، فيفتح له ما قبله، ومثله يسع ويطأ ويقع^(١). وتابعه من العلماء ابن الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، وابن مالك (ت: ٧٦٩هـ)، والرضي (ت: ٦٨٦هـ)، وابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، والسيوطي^(٢). ومن المحدثين القنوجي، وعبدالرزاق بن فراج الصاعدي^(٣).

٣-المُشابهة في الصفة:

ذكر العكبري أن أولى الحروف بالزيادة في ضمائر التنثية والجمع المتصلة بالأفعال هي حروف (المَدِّ واللين) نحو: (أَنْتَ تَفْعَلُ) و(هِيَ تَفْعَلُ)، ثُمَّ علل بعد ذلك زيادة النون والتاء نحو: (تَفْعَلَانِ) وأما (تَفْعَلَيْنِ) و(يَفْعَلْنَ)، مع كونها ليست من حروف المَدِّ واللين؛ وذلك لمُشابهتها حروف المَدِّ واللين؛ لما فيها من اللين بالهمس والتفشي، وقيل إنما زيدت النون والياء في (يَفْعَلْنَ) للفرق بينه أي: بين جمع المؤنث وبين الياء للمؤنث الغائب، ولم يعكسوا؛ لأن النون من المخرج الثاني، والمؤنث أيضًا ثانٍ في التخليق^(٤)، ومن الذين وافقهم العكبري في هذه العلة من العلماء: سيبويه، والمبرد، وابن السراج، والثمانيني^(٥).

ثانيًا: علة التوهم:

وهي من العلة اللغوية التي يكثر دورانها في كتب النحو والصرف، وفي الاصطلاح: التوهم هو: "أدراك المعنى الجزئي المتعلق بالمحسوسات"^(٦)، أو "تركيب الصور بالمخيلة، والمفهوم يعني

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٣١٤ / ١ ، واللباب : ٣٥٦/٢

(٢) ينظر : أسرار العربية : ١٨٨ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك : ٤٤٥/٣ ، وشرح الكافية : ١_١٣١_٩١٣ ، ومغني اللبيب : ٣١٩/١ ، وارتشاف الضرب : ١٥٩/١ .

(٣) ينظر: البلغة في النحو : ١٠٠ ، وموت الألفاظ في العربية : ٤٥٥_٤٦٦ .

(٤) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ١٠٤٣/٢

(٥) ينظر : الكتاب : ٢٧١/٤ ، والمقتضب: ٨١٣/٤ ، والأصول في النحو : ٤٨/١ ، و شرح التصريف : (لثمانيني) : ٣٨٦

(٦) التعريفات : ٧١ .

تارة القدرة على هذا التركيب ، وتارة نتيجة ما تصنعه هذه القدرة " (١)، وقد صُنِّفَت هذه العِلَّة ضمن العِلَل القياسية؛ لأنها عِلَّة ذهنيَّة فالعربيُّ الذي يوصفُ بالتَّوَهُّم لمخالفتِهِ استعمالًا ما، لم يُخالِفْهُ اعتباطًا ، وإنَّما عقد قياسًا في ذهنِهِ ، ولا يخفى أن هذا المصطلح يتمُّ في الذهن من غير وعي ، فيتوَهُّم أَنَّهُ استعملُهُ ، ويكون قد استعمل غيره ، فيبني ما يليه من التَّراكيب على ما توَهُّمُهُ لا على ما استعملُهُ (٢).

وكان سيبويه (ت: ١٨٠هـ) يستعمل مصطلح الغلط في مواضع التوهم ، ومن ذلك قوله في بعض الأبنية المعتلة : " قد جاءت حروف على الأصل غير معتلة مما أسكن ما قبله ، شبهوه (بفاعلت) إذ كان ما قبله ساكنًا ، كما يسكن ما قبل واو فاعلت ، وليس هذا بمطرّد ، كما أن يدل التاء في باب أولجت ليس بمطرّد ، وذلك نحو قولهم: أجودتُ ، وأطولتُ ، واستحوذتُ ، واسترّوخ ، وأطيب ، وأخيلت ، وأغيلت ، واستحوذ ، بينوا في هذه الأحرف كما بينوا في (فاعلت) ، فجعلوها بمنزلتها في أنها لا تتغير ، كما جعلوها بمنزلتها حيث أحيوها فيما تعتل فيه نحو : اجْتَوَرُوا ، إذ توهموا تفاعلوا " (٣) .

وعَلَّ ابن السَّراج (ت: ٣١٦هـ) في باب من الكلمات الثلاثية أو الرباعية بالزيادة أن أوزان جمع التكسير ستة : (فَعَال ، فَعَال ، فُعَال ، فَعِيل ، فَعُول ، فاعِل) ومن العرب قد كسروا (فَعِيل) على (أفَعلاء) نحو : فصِيل وفَصِلان ، ومن العرب أيضًا قال: (فَصِيلَة) ، وتوهموه الصفة فشبهوه بظُرْفَة وظُرَاف حيث أنثوه (٤) .

وأما ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) أفرد بابًا لهذه العِلَّة سمَّاه: "بابٌ في أغلاط العرب" (٥).

(١) (مصطلح التوهم في كتاب سيبويه ، د. محمد عبد الوهاب : ص: ٢٣٢ _مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية _ عدد: ١٤ _ ٢٠٠٢م) ، والمفاهيم والألفاظ في الفلسفة الحديثة ، يوسف الصديق _ الدار العربية للكتاب طرابلس ، ١٩٨٠/٢

(٢) ينظر: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه : ٢١٦ .

(٣) الكتاب : ٣٤٦/٤ .

(٤) ينظر : الأصول في النحو : ٤٤٩/٢ .

(٥) الخصائص : ٢٧٣/٣ .

وأشار ابن الوراق(ت: ٣٨١هـ) إلى حدوث (التوهم) ، في معرض حديثه عن باب الجمع ، "أن وزن (فَعِيل) الذي هو صفة لمذكر من يعقل ، فليس فيه حرف عِلَّة ولا تضعيف ، فجمعه على وزن (فَعلاء) نحو: جليس وجلساء، وكريم وكرماء ، و(فَعَال) ، نحو : كرام وكبار ، وإنما جمع على (فعال) لأنهم لم يعتدوا بالياء ، لأنها زائدة ، كأنهم توهموا إشباع الكسرة فيه ، فيجمع على (فعال) ، كما يجمع الوزن الثلاثي" (١).

وذكرها ابن فارس(ت: ٣٩٥هـ) أنَّ التَّوْهَم : سنة من سنن العرب بقوله: " مِنْ سَنَنِ الْعَرَبِ التَّوْهَمُ وَالْإِيْهَامُ، وَهُوَ أَنْ يَتَوَهَّمَ أَحَدُهُمْ شَيْئًا ثُمَّ يَجْعَلُ ذَلِكَ كَالْحَقِّ " ومنه قولهم : وقفتُ بالربع أسأله ، وهو أكمل عقلاً من أن يسأل رسماً يعلم أنه لا يسمع ولا يعقل ، لكنه تفجع لما رأى السَّكَنَ رحلوا ، وتوهمَّ أنه يسأل الربع أن أنتوا" (٢).

ومن التَّعْلِيلَاتِ الصَّرْفِيَّةِ بَعْلَةُ التَّوْهَمِ عند الثمانيني (ت: ٤٤٢هـ) : أن (أبي) ، (يأبى) إنما فتحته ، لأن فاءه همزة من حروف الحلق ، وهذا غلط ، لأنَّ حروف الحلق إنما تؤثر إذا كانت متحركة عينا أو لاماً ، والهمزة في (يأبى) ساكنة وهي فاء ، أي غير مؤثرة ، وقال قوم : إنما فتحته ، لأنَّ لامه الألف ، وهي من حروف الحلق ، وقال أيضاً : إنما فتح على طريق الغط ، لأنَّهم توهموا ماضيه على (فَعَل) ، لذلك جاء مستقبله على وزن (يفعل) (٣).

وفسر ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) فيما نقله عن الجوهري (٣٩٣هـ) : إن العرب تقول : مصائب بالهمزة ، لأنَّهم توهموا أنَّ (مُصِيبَةً) على وزن (فَعِيلَةٍ) ، فهمزوها حين جمعوها ، كما همزوا (سَفِينَةً) ، فقالوا: (سَفَائِن) أو شبهوه حرف (الياء) في (مُصِيبَةٍ) بياء (صَحِيفَةٍ) في حال إن كانت مبدلة من الواو ، على أنه غير أصل ، على أن (الياء) في (صَحِيفَةٍ) غير أصلية (٤) .

ونستنتج ممَّا سبق ذكره أن التوهم : هو نوع من أنواع القياس المقصود القائم على تحسس المشابهة بين لفظين بحمل أحدهما على الآخر في الحكم ، ولولا هذا الشبه لما صحَّ القياس فيه

(١) علل النحو (لابن الوراق) : ٥٢٧

(٢) الصاحبي في فقه اللغة : ١٧٢

(٣) ينظر: شرح التصريف (للثمانيني) : ٤٣٣-٤٣٤

(٤) ينظر : شرح المفصل : ٤٧٤/٥

وقد قرن بعض العلماء مصطلح التوهم بالشبه ، قال الفراء (ت: ٢٠٧هـ) عند تعليقه عن همزة الياء في (مَعِيشَةٍ) ^(١) .

وعند جمعها في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشًا قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾ ^(٢) ؛ لأنها يعني الواحدة ، (مَفْعِلَة) هذه الياء من الفعل ؛ لذلك لم تهمز ، أنما يهمز من هذا ما كانت الياء فيه زائدة ، نحو: مدينة _مدائن ، ونحو: (مَعَايش) من الواو مما لا يهمز لو جمعت ، نحو : (مَعَاوِن) أو (مَنَارَة) قلت : مناور ؛ وذلك أنَّ الواو ترجع إلى أصلها لسكون الألف قبلها ، وقد فسر الفراء قوله " ربما همزت العرب هذا وشبهه يتوهمون أنها فعلية لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف " ^(٣).

أمَّا العُكْبَرِي (ت: ٦١٦هـ) فلم تظهر هذه العلة في كتابه بالقدر الذي ظهرت فيه سابقاتها ، فقد ذكرها في موضعين

أ_ في تعليقه لمسألة : (الزَّكَاء) ^(٤) ففي ألفه وجهان على رأي العكبري ، أحدهما : أنَّ أصلها (الواو) ومنه قولهم : زَكَا الزَّرْعَ يَزْكُو ، أي إذا كَثُرَ ، والثاني : أنَّ أصلها (الهمزة) ، وأبدلت ألفًا ومنه قولهم : رَجُلٌ زُكَّاءٌ ، أي : عاجلُ النَّقْدِ ، وزَكَاتُهُ مَنَّةٌ ، أي نَفَقَتُهُ إِيَّاهَا وهنا لتوهمهم فيه التأنيث إذ هو بمعنى القمار والمقامرة ، والقمرَةُ مؤنثٌ ^(٥) . وعلل العبدِيُّ (ت: ٦٤٠هـ) ^(٦) فيما نقله القالي عنه : في أنَّ (الزَّكَاء) أصلها فعل ماضٍ ، سُمِّيَ به ثم جُرِّدَ ، وأنَّ (زَكَا) لا ينون ولا يدخله الألف واللام لأنهما على مذهب (فَعَل) نحو : ذَهَبَ وَضَرَبَ وَرَمَى وَعَفَا وفيما أنشده الشاعر ^(٧):

^(١) ينظر: معاني القرآن : ٣٧٣/١.

^(٢) سورة الأعراف من الآية : ١٠.

^(٣) ينظر: معاني القرآن (للفراء) : ٣٧٣/١.

^(٤) زَكَا يَزْكُو زَكْوًا ، وَزَكُوٌ وَزَكَاءٌ ، وَالزَّكَاءُ وَالنَّمَاءُ وَالْأَتَاءُ ، جمهرة اللغة : ٨٢٥/٢ ، مادة (زَكَو)

^(٥) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٣٩٤/١.

^(٦) ينظر: المقصور والممدود (للقالي) : ٥٢.

^(٧) البيت من المتقارب : وهو للكميت في ديوانه : ١٩١/١

لأَدْنَى خَسَا أَوْ زَكَا مِنْ سَنِيكَ إِلَى أَرْبَعِ فَبَقَوْكَ انْتِظَارًا

وهو غير مصروف عند عيسى بن عمر (ت: ١٤٩هـ) ، ولكنه مصروف عند سيبويه ، ولم يصرفوه في هذا المعنى؛ لعلّة التوهم عندهم أنّه مؤنث ، وإنّ هو بمعنى القِمَارَةِ والمقامرة ، والقمرّة مؤنث (١).

وخلاصة القول في هذه المسألة قولان الأول : أصلها من (الواو) ومن زَكَا يَزْكُو إذا كثر ونَمَا و(الزَّكَاءُ) الزوج من العدد والعبدى يقول: أنّه أصله فعل ماضٍ وليست مصدرًا أي حديثه عن (الزَّكَاءِ) يفسّر أنّ أصله (زَكَا) فعل ماضٍ نُقِلَ للعلمية فصَارَ مسمى وجُرِدَ من الصّميم وفي حالة الزوج مصروف . وتابعهم الفراء والأخفش (ت: ٢١٥هـ) فيما نُقِلَ عن الفراء أنّه قال: إنّهما معرفة ولم يصرفها ، وقال من جعلها نكرة صرفها (٢).

وعَلَّ أبو بكر الأنباري (ت: ٥٧٧هـ): فمن لم يصرفها جعلها بمنزلة مَثْنَى وثلاث ورباع ، ومن صرفها جعلها نكرتين (٣).

وأما الثَّانِي بنظري : إذا كَانَ بمعنى القمار فألفه أصلها (الهمزة) من قولهم : (زُكَّأْتُهُ) أي نقدته إياها فهذا فيه خلاف عيسى بن عمر يرى على أنّه لا ينصرف ، وسيبويه عنده مصروف ، وسبب الخلاف هو أنّه إذا كَانَ بمعنى القِمَار فهو مؤنث والتأنيث علة تمنع من الصرف فلهذا لم يصرف.

وأما الموضع الثَّانِي : ما ذكره بأنَّ أحدَ المواضع الخمسة التي تكسرُ فيها الحروفُ المضارعة هو أن يكونَ مضارعَ (أَبَى) ، بفتح العين فيجوزُ أن يُقال: (هُوَ يَبْئَى)، و(نَحْنُ نَبْئَى) ، و(أَنَا أِبْئَى)، وهو خلافُ الشَّرْطِ بأن يكون الماضي على (فَعَلَ)، وقد علَّلها العُكْبَرِي بأنّه كسرَ أوّل مضارعه من بابِ تَوْهَمٍ أن ماضيه (فَعَلَ) بكسر العين (٤) . وتابع العُكْبَرِي كلٌّ من سيبويه ، وابن

(١) ينظر: الكتاب : ٢٠٦/٣.

(٢) المقصور والممدود (لابن السكيت) : ١١٣ والمقصور والممدود (لابن ولادة) : ٣٥ ، والمقصور والممدود (للقالي) : ٥١ ، والتذييل والتكميل : ٢٠/٢ ، حاشية الصبان : ١١٤/١ ، والمطالع النَّصْرِيَّة للمطابع المصرية في الأصول (لأبي الفداء الأزهرى) : ٢٥٥.

(٣) ينظر : الزاهر في معاني كلمات الناس : ١٧٦/٢.

(٤) ينظر : شرح التكملة للعُكْبَرِي : ١٢٢٥/٢.

وابن السراج ، وابن درستويه ، وأبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ) ، وابن سيده (ت: ٤٥٨هـ) ، والقيسي (ت: ٥٦٧هـ) ^(١) ، وممن تابعه في هذه العلة أيضاً كل من ابن مالك (ت: ٧٦٩هـ) ، الرضي (ت: ٦٨٦هـ) ، والسيوطي (ت: ٩١١هـ) ^(٢) ، ومن المحدثين : عبدالله القرني والدكتور فراج الحمد ^(٣) .

ثالثاً: علة الحمل على النّظير:

النّظير في اللغة: هو المثل والشّبيه، وقيل: هو المثل في كلّ شيء، وفلان نظيرك، أي: مثلك؛ لأنّه إذا نظر إليهما الناظر رآهما سواءً (٤) .

واصطلاحاً: " هو أن يجمع النّاظم أو النّاثر أمراً وما يُناسبه مع إلغاء ذكر النّضاد، لتخرج المطابقة سواء أكانت المناسبة لفظاً لمعنى، أو لفظاً للفظ، أو معنى لمعنى، إذ القصد جمع شيء إلى ما يُناسبه من نوع، أو ما يُلائمه من أحد الوجوه" (٥) .

وعلة النّظير أو الحمل عليه، هي من العلل التي يكثر دورانها في كتب الدراسات النحويّة والصرفيّة ، ومن ذلك لها أهمية كبيرة عند العلماء ، وفائدتها أن العرب تجعل الشيء يجري على شيء آخر لمناظرته له في أمر من الأمور، لذلك فحملوا الشيء على نظيره ، كما يحملوا النقيض على نقيضه ، والفرع على الأصل ، ويحملوا الكلام على معناه (٦) ، ذكرها

(١) ينظر : الكتاب : ١١١/٤ ، والأصول في النحو : ١٥٦/٣ ، تصحيح الفصيح وشرحه : ٣٤ ، والتعليقة على كتاب سيبويه : ١٦٦/٤ ، والمخصص : ٤٧١/٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح : ٢٠٨ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل (لابن مالك) ٤٤٧/٣ ، وشرح الشافية (للرضي) ١٤٢/١ ، والمزهر : ٩٦/٢ .

(٣) ينظر : حركة حروف المضارعة : ٤٧٩ ، وآراء ابن بري التصريفية : ٣٩٧/١ .

(٤) لسان العرب : ٢١٩/٥ ، مادة (ن ظ ر) .

(٥) خزانة الأدب وغاربية الأرب : ٢٩٣ .

(٦) ينظر : أبو البركات ودراساته النحويّة : ١٩٨_٢٠٠ .

الجليس النحوي (ت: ٤٩٠هـ) في كتابه ^(١) وشرحها التاج ابن مكتوم (ت: ٧٤٩هـ) بقوله: "وعلة نظير مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملاً على الجر إذ هو نظيره" ^(٢).

ومن أمثلة التعليل بها عند سيبويه (ت: ١٨٠هـ) في كتابه وأفرد لها باباً سمّاه: (باب نظير ما ذكرناه من بنات الياء والواو) ^(٣) ومن ذلك ما ذكره في جمع الاسم المعتل بأنّه إذا كان على وزن (فعل) نحو: (نؤب - وقوس) في حين أردت جمعه جمع قلّة ، فتقول في الجمع: (وأثواب - وأقواس) ، على وزن (أفعال)؛ لأنّ نظيره من المعتل الذي يُبنى على هذا البناء نحو: (رُفَع - وأفراغ) ^(٤).

ولسعة استعمالها عند الصّرفيين قالوا في معناها: " هو الشّبيه بما له مثل معناه، وإن كان من غير جنسه كالفعل المتعدّي نظير الفعل الذي لا يتعدّى في لزوم الفاعل " ^(٥).

وعلل بها ابن السّراج (ت: ٣١٦هـ) في الوزن (فعل) الذي يجيء تكسيره على عشرة أبنية نحو: (فُعلاء وفُعَال - وأفُعلة في المضاعف) و (أفُعلاء في المعتل) وأنّ وزن (فُعَل - وفُعْلان وفُعْلان - وفُعْلان - وأفُعَال وفُعَائِل ، وفُعُول في المؤنث) ومن ذلك نحو: فقّيه وفقهاء ، وقالوا: لئيم ولئام وما كان منه مضاعفاً كسر على (فُعَال) كشديد وشّدَاد ونظير فُعَلَاء فيه أَفُعَلَاء : كشديد وأشّدَاد ، وقد يكسرون المضاعف على وزن (أفُعلة) نحو: شحيح وأشحة ، ومتى كان من بنات الياء والواو فإنّ نظير فُعَلَاء فيه على (أفُعلاء) نحو: غني وأغنياء ، وغوي وأغوياء ، ولقد استغنوا بهذا عن وزن (فُعَال) بالواو. ^(٦)

(١) ينظر: ثمار الصناعة: ١٣٥ .

(٢) الاقتراح: ٩٩ .

(٣) ينظر: الكتاب: ٥٨٦/٣ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٥٨٦ - ٥٨٧ .

(٥) ينظر: رسالة الحدود: ٧٢ ، ومعجم الفروق اللغوية: ٤٨٠ - ٤٨١ .

(٦) ينظر: الأصول في النحو: ١٧/٣ .

وذكرها ابنُ جني (ت: ٣٩٢هـ) ، بقوله: "ألا ترى إلى (عزويت) لما لم يُقَمِّ الدليل على أنَّ واوَهُ وتاءهُ أصلان، احتجت إلى التعلُّل بالنَّظيرِ فمنعت من أن يكونَ (فَعْوِيلاً)؛ لما لم تجد له نظيراً وحملتُهُ على (فَعْلِيَّت) لوجودِ النَّظيرِ وهو (عَفْرِيَّت ونَفْرِيَّت)" (١).

ومنه ما ذكره ابن مالك الطائي من أنَّ الكوفيين يجيزون تصغير (رُعْفَان) وإن كان جمع كثرة حملاً على نظيره من الأحاد كـ: (عُثْمَان) ، إذ قالوا: (رُعْفَان) ، كما قالوا: (عُثْمَان) (٢). وتابعه في ذلك السيوطي (ت: ٩١١هـ) (٣).

ومن أمثلتها ما علَّله العُكْبَرِيُّ (ت: ٦١٦هـ) في باب الإعلال بَعْلَةَ النّظير بين (صَوْصِيَّت) وَ (قُوَّة) : ذهب العُكْبَرِيُّ إلى أنَّ (صَوْصِيَّت) (٤) : حَاحِيَّت وَ عَاحِيَّت ؛ لأنَّ هذا في الأربعة مِثْلُ : (حِيَّت) في الثلاثة ، كما كان (صَوْصِيَّت) نظيراً لـ (قُوَّة) ، وأنَّ (حَاحِيَّت) من مضاعف العين وأصلهُ (حَيَّحِيَّت) (٥) ودليل ذلك ما فسره من التَّقْسِيم في (صَوْصِيَّت) إلا أنَّ الياء الأولى أُبدلت أُبدلت أَلْفاً ؛ لِئلا تتكرَّر الياءُ لفظاً إذ كانت الثَّانِيَةُ لا بُدَّ من ظهورها وأنَّ إبدال الياء الساكنة أَلْفاً غيرُ بعيدٍ ، ألا تراهم قالوا : في (الحيرة) : (حَارِيٌّ) وفي (طَبِيء) : (طَائِيٌّ) وفي (رَبِيبَةٌ) : (رَبَائِيٌّ) (٦).

وفيما نُقله المبرِّد (ت: ٢٨٥هـ) عن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ) بهذه العِلَّة وأنَّ (حَاحِيَّت) من مُضاعف الياء عنده ، وأصلهُ (حَيَّحِيَّت) (٧) . وذكرها سيبويه في باب (ما يلزم الواو فيه بدل) على أنَّ الألف بدل من الياء التي أُبدلت مكان الواو ، نحو: (صَوْصِيَّت) وَ (قَوْقِيَّت) بمنزلة ضَعُضعت . وأنَّهم أُبدلوا الياء إذا كانت رابعة ، إذا كررت الحرفين فيهما بمنزلة

(١) الخصائص : ١٩٨/١ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٩١٦/٤ _ ١٩١٧ .

(٣) ينظر : مع الهوامع : ٣٨٨/٣ .

(٤) صَوْصِيَّت : من الجَلْبَةِ ، والضَّوَضَاءُ : الصَّيَاحُ وَالْجَلْبَةُ . ينظر : المنصف : ٢٧/٣ .

(٥) حَاحِيَّت : حِحاءٌ وحاحَةٌ وهو التصويت بالغنم ؛ إذا قلت حاي . ينظر : المنصف : ٧٧/٣ .

(٦) ينظر : شرح التكملة : ١٢٢٦/٢ _ ١٢٢٧ .

(٧) ينظر : المنصف : ٢٠٣/١ .

ياءين (حَبِيتُ) و واوي (قُوَّة) ؛ لأنك ضاعفت ، وكذلك (حَاخَيْت) أبدلوا الألف لشبهها بالياء فصارت كأنما هي ^(١). وممن تابعهم في ذلك الأخفش(ت: ٢١٥هـ) ^(٢) .

وعلى رأي ابن السراج مشيراً بقوله : " وكان القياس عندي أن تظهر الياء ولكنهم تنكبوا ذلك استئقلاً للياءين أن يتكرر مع الحاء في (حَاخَيْت) والعين في (عَاغَيْت) وخف ذلك في نوات الواو ؛ لاختلاف اللفظ بما أوجبتُه العلة ، ومع ذلك فإنَّ هذا الفعل يُبْنَى من صوتِ الألف فيه أصل ليست منقلبةً من شيء ، ألا ترى أنَّ الحروف والأصوات كلها مبنية على أصولها ، ووجدناهم قد قلبوا الألف في بعض الحروف إلى الياء نحو: (عَلَيْهِ) و (إِلَيْهِ) ، فلما قلبت الألف إلى الياء وجبَ أنْ تقلب الياء إلى الألف " ^(٣) وينظري هذا ، يُفهم من كلامه عنده _أنَّه لا لا يأتي ما كان من بنات الياء في هذا الباب إلا مقلوباً ، نحو : (حَاخَيْت) و (عَاغَيْت) وتابع العكبري أبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ) ، وابن جنِّي ، والقيسي (ت: ٥٦٧هـ) ، وتابع أبو حيان الأندلسي(ت: ٧٤٥هـ) ، والسيوطي(٩١١هـ) العكبري في العلة ذاتها ^(٤).

وخالفهم أبو عثمان المازني (ت: ٢٤٩هـ) : هو من مُكْرَر الواو إلا أنَّهم أبدلوا الأولى ألفاً على جهة الشذوذ ، واحتج لذلك بأنَّه لم يجد الياء في (حَاخَيْت) مُكررةً في موضعِ الواو قد وُجدت مُكررةً ، نحو (الوُسُوسَة) و (الوُحُوخَة) ^(٥).

وقول الخليل أقيس ؛ لأنَّها لو كانت من الواو لصَحَّت الأولى ، فكأن يُقال : حَوَحَيْت ، كما قالوا : ضَوَضَيْت ، وليس كذلك إذا حُمِلت على الياء ؛ لأنَّ الدَّاعي إلى قلبها استئقال التَّكرير في الياء ، ودليل ذلك عنده أنَّ المُكْرَر في الحروف الصَّحاح قد استئقل حتى حملهم على نظيره البديل في نحو : (دَهْدَيْتُ) وأصله (دَهْدَهْتُ) ^(٦) ، فالتَّغيير في وقالوا في المكان : دُهُوْهَة الجعل ^(١) ،

^(١) ينظر: الكتاب : ٣٩٣/٤ .

^(٢) ينظر: الأصول في النحو : ٣١٨/٣ ، والتعليقة على كتاب سيبويه : ٢٨٧/٤ ، والمزهر : ٤٩/٢ .

^(٣) الأصول في النحو : ٣١٧/٣ .

^(٤) ينظر: المسائل البصريات : ٦٢٠_٦٢١ ، وسر صناعة الإعراب : ٢٤٦/١ ، وايضاح شواهد الايضاح : ٢٦٦/١ ، وارتشاف الضرب : ١٨٧/١ ، والمزهر : ٤٩/٢ .

^(٥) المنصف : ١٦٩/٢ _ ١٧٠ .

^(٦) دَهْدَهْتُ الحجارةَ وَدَهْدَيْتُهَا : إِذَا دَحَرَجْتَهَا . لسان العرب : ٤٨٩/١٣ ، مادة (دهده) .

وحروف العلة أجدر ، والجمع بين الياءين هنا كالجمع بين الياءين لازماً ، نحو : (حَيِّثُ) كما كان (صَوْضَيْثُ) ، نظيراً لباب (قُوَّة) و (حُوَّة) .وتابعهم العكبري فيما استمدّه عليه من كلام العلماء ، على أنَّ (حَاحَيْثُ) من الياء ^(٢) ، وتابعه فيها أيضاً أبو حيان الأندلسي ^(٣) ، ومن المحدثين : ابن فرج الصاعدي ^(٤) .

ومن أمثلتها أيضاً ما علّله العكبري بعلّة النظير بين (عَنْتَر) و(جَعْفَر):

وذهب العكبري إن من له نظيراً في الأصول لم يحكم بزيادته ، لأنَّ الأصل عدم الزيادة ؛ وذلك نحو: (عَنْتَر) والنون والتاء أصلان ، لأنّه بوزن (جَعْفَر)، إذ النون والتاء بإزاء العين والفاء من (جَعْفَر) ^(٥) .

وفي هذا الإطار ذكر سيبويه وابن السراج هذه العلة مشيراً إلى قولهما : " ومما جعلته زائدة بثبُت: العَنْسَلُ؛ لأنّهم يريدون العَسُولَ ، والعَنْبُسُ ؛ لأنّهم يريدون العَبُوسَ " ^(٦) ، وفسّر لنا أبو سعيد السيرافي في هذه العلة ، أنَّ النونَ إذا وقعت ثانياً حُكم عليها بأنّها أصلية ، إلّا إذا تبيّن بأنّها زائدة بالاشتقاق أو بغيره ^(٧) .

وعلّل ابن جنّي أيضاً بقوله : " فالمذهب أن يحكم في جميع هذه النونات والتاءات ، وما يجري مجراها مما هو واقع موقع الأصول مثلها بأصليته ، مع تجويزنا أن يردّ دليل على زيادة شيء

(١) جاء في الكتاب : "كما أنَّ (دَهْدَيْثُ) هي فيما زعم الخليل (دَهْدَهْثُ) بمنزلة (دَحْرَجْثُ) ، ولكنه أبدل من الهاء لشبهها بها ، وأنّها في الخفاء والخفة نحوها " ١، وينظر : لأصول في النحو : ٢٦١/٣ ، وسر صناعة الاعراب : ٢٣٣/١_٢٤٠/٢ ، والمنصف : ١٧٥/٢ .

(٢) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ١٢٢٨/٢ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٨٧/١ .

(٤) ينظر : تداخل الأصوات اللغوية وأثره في بناء المعجم : ٥٥٥ .

(٥) ينظر : شرح التكملة للعكبري : (جعفر) ١٠٢٢_١٠٣٢_١٠٣٥_١٠٤٦_١١٧٧ ، و(عنتر) ١٢٨٢_١٠٨٥/٢ .

(٦) الكتاب : ٣٢٠/٤ ، والأصول في النحو : ٢٣٩/٣ .

(٧) شرح كتاب سيبويه (للسيرافي) : ٢١٢/٥ .

منه كما ورد في عَنَسَلٍ وَعَنْبَسٍ ما قَطَعْنَا به على زيادة نونهما ، وهو الاشتقاق المأخوذ من عَبَسَ وَعَسَلَ " (١) ، وتابعه في العِلَّة ذاتها الثمانيني (ت: ٤٤٢هـ) والجرجاني (ت: ٤٧١هـ) (٢).

وذكرها العُكْبَرِي في كتابه (اللُّبَاب) أَنَّ (عَنْتَر) فأصل عند البصريين ؛لأنَّ له نظيرًا وهو (جَعْفَر) ولم يُفسَّر دليلاً على الزيادة عن طريق الاشتقاق وقال غيرهم : هي زائدة ؛لأنَّه مشتق من العَتْر وهي الشَّدة (٣) ؛ لذلك في هذه العِلَّة ينظر الى ما يماثلها وينظرها من الأصول الصَّرْفِيَّة ، فأن لم يكن للكلمة نظيرٌ في الأصول ، حُكِم على الحرف بالزيادة ، وإن كان لها نظيرٌ في الأصول حُكِم على الحرف بالأصالة (٤) .

ووافقهم العُكْبَرِي في (عَنْتَر) وفيه النون والتاء من أحرف الزيادة ، ولا يمكن الاشتقاق في (عَنْتَر) فحمله على ما يناظره في الأصول وهو: (جَعْفَر) ووزنه في الأصول (فَعْلَل) فحكم على النون والتاء بأنَّهما أصلان ؛ لأنَّهما يقابلان العين والفاء من (جَعْفَر) ولم يحكم بزيادتهما ؛ لأنَّ الأصل هو عدم الزيادة ، ثمَّ أورد العُكْبَرِي (عَنْبَس) ، وكان القياس فيه يقتضي أن تكون فيه النون أصلاً ؛ لأنَّها تقابل العين في (جَعْفَر) ، فضلاً عن أنَّه على نفسه وزن جعفر الذي هو: (فَعْلَل) ، إلا أنَّ الاشتقاق حَكَم عليها بالزيادة ، في حال كون الكلمة بمعنى العُبُوس (٥) ، وممَّن تابعه من العلماء : وابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)، و الحسن السخاوي (ت: ٦٤٣هـ) ابن عُصْفُور (ت: ٦٦٩هـ)، والأشْمُونِي (ت: ٩١٨هـ) (٦).

(١) الخصائص: ٦٨/٣.

(٢) ينظر: شرح التصريف (للمثاني) ٢٢٨ ، والمفتاح في الصرف : ٨٩.

(٣) ينظر : اللباب : ٢٦٧/٢ .

(٤) ينظر: الخصائص: ٦٨ / ٣ ، وسر صناعة الإعراب: ١ / ١٨٠ ، والبدیع في علم العربية: ٢ / ٥٤١ ، وسفر السعادة وسفير الإفادة: ١ / ٤٧٥ ، وشرح الملوكي: ١٢٠.

(٥) ينظر: شرح التكملة للعكبري (جعفر) ٢ / ١٠٢٢ _ ١٠٣٢ _ ١٠٣٥ _ ١٠٤٦ _ ١١٧٧، و(عنتر) ١٢٨٢ _ ١٠٨٥/٢.

(٦) ينظر: شرح الملوكي : ٢٢٨ ، وسفر السعادة وسفير الإفادة : ١١٨ ، الممتع : ١٧٧ وشرح الأشْمُونِي لألفية لألفية ابن مالك : ٦٨/٤

رابعاً: علة الحمل على النقيض:

علل علماء العربية بـ(الحمل على النقيض) كما عللوا بـ(الحمل على التظير)؛ وكل ذلك من أجل التوضيح للمظاهر اللغوية التي تخالف القياس ، ولسعة النقيض عندهم قالوا : هو اللفظ المنافي سلباً أو إيجاباً ، للفظ آخر ، والمناقضة في القول أن يتكلم بما يتناقض معناه ^(١) ، وقد علل بها ابن الوراق(ت: ٣٨١هـ) أن: حرف (لا) الذي يفيد النفي فإنما اختصت بالجزم ، لأن النهي نقيض الأمر ، وأن الأمر مبني على السكون ، إذا لم يكن في أوله اللام ، فجعل النهي نظيراً له في اللفظ ، لذلك خصه بالجزم عنده ^(٢) .

وقد فسّر ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) قوله أن "العرب قد تجرى الشيء مجرى نقيضه كما تجريه مجرى نظيره" ^(٣) . وعقد باباً سماه: "باب في الشيء يرد مع نظيره مؤدّة مع نقيضه" ^(٤) ، ومنه ما علل بها ابن يعيش بأنهم قالوا: (عدوّة) وادخلوا تاء التانيث على (فَعُول) ، وهذا قليل والكثير فيه أن عنيت المؤنث (عدوّ) وإنما أدخلوا تاء التانيث فيه تشبيهاً له بـ(صديق) و(صديقة) ، لأنه مثله في الصفة والعدة والزيادة ، وهم كثيراً ما يحملون الشيء على نقيضه ، على أن كل واحد منهما يقع على الجمع بلفظ واحد ^(٥) نحو ، قوله تعالى : ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّلَّآرَبِّ

ٱلْعَالَمِينَ﴾ ^(٦) ، وقوله أيضاً : ﴿إِنَّ ٱلْكَافِرِينَ كَالْوَٱلِ كَعَدُوِّ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ^(٧) .

(١) ينظر : (حمل النقيض على النقيض دراسة صرفية: د. كاظم إبراهيم عبيس ، جامعة بابل ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية _ ص: ١ _ ج: ١٠ _ عدد: ٤ _ ٢٠٢٠ م .)

(٢) ينظر : علل النحو (لابن الوراق) : ١٨٩ .

(٣) الخصائص : ٣٨٩/٢

(٤) المصدر نفسه : ٢٠٢/٢

(٥) شرح المفصل : ٢٨٩/٣ .

(٦) سورة الشعراء من الآية : ٧٧ .

(٧) سورة النساء من الآية : ١٠١ .

وعَلَّ بها ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) مجيء الصفة المشبهة من (عَطَشَ): (عَطْشَانٌ) على وزن (فَعْلَانٍ)، على الرغم من كونها لا تدلُّ على امتلاءٍ بقوله: "لأنَّ النَّقِيضَ يَجْرِي كَثِيرًا مَجْرَى مَا يَنَاقِضُهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ زِيَادَةَ الْأَلْفِ وَالنُّونِ تَدُلُّ عَلَى الْإِمْتِلَاءِ وَالتَّعْظِيمِ نَحْو: (رِيَّانٍ) ثُمَّ قَالُوا: (عَطْشَانٌ)، فزَادُوا الْأَلْفَ وَالنُّونَ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَابُهُ ذَلِكَ؛ حَمَلًا عَلَى نَقِيضِهِ وَهُوَ: (رِيَّانٌ) " ، وعلّة النقيض من العَلَل التي ذكرها الجليس النحوي في كتابه ، وشرحها ابنُ مكتوم (ت: ٧٤٩هـ) بقوله: " وعلّة نقيضٍ مثلُ نصبِهِمُ النُّكْرَةَ بـ(لا) حَمَلًا عَلَى نَقِيضَتِهَا إِنَّ " ^(١).

وهي من العَلَل التي وردت عند ابن النحاس (ت: ٣٣٨هـ) في كتابه (التعليقة على المقرَّب) في عدم تثنية وجمع (بعض) بقوله: " وَلَا يُثَنَّى (بعض) وَلَا يُجْمَعُ حَمَلًا عَلَى (كَلٍّ)؛ لِأَنَّهُ نَقِيضُهُ ، وَحَكْمُ النَّقِيضِ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى نَقِيضِهِ " ^(٢).

١- الحملُ على النقيض في النسب :

ذكر العكبري في معرض حديثه أنَّ العربَ قد تحمل لفظاً على نقيضه في النسب نحو : (العالية) و (البادية) وأنَّ التَّغْيِيرَ لازمٌ للنسب مَقْسِماً كان أو غير مَقْسِمْ ، وأمَّا غير المقيس يُحْفَظُ كما سَمِعَ نحو : (العالية) وفي النسب : (عُلُوِّيٌّ) وكان القياس : (عَالِيًا) ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ الَّتِي هِيَ لَامٌ قَدْ وَقَعَتْ طَرَفًا وَبَعْدَهَا يَاءُ النَّسَبِ ؛ وَلَوْ جُمِعَ بَيْنَهُمَا ، لَثَقَلُ فَوْجَبُ أَنْ تَحْذَفَ ؛ لَثَقُلَ الْيَاءَاتُ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ (عَالِيَةً) عَلَى وَزْنِ (فَاعِلَةٍ) وَقَاعِلٌ يَجْمَعُ عَلَى (فُعْلٍ) ، نَحْوُ : (بَازِلٌ وَبُزْلٌ) فَكَأَنَّ بَيْنَهُمَا تَقَرُّبًا فَحَمَلُوا فَاعِلًا عَلَى نَقِيضِهِ فُعْلٌ ، ثُمَّ نَسَبُوا إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ أَبْدَلُوا مِنَ الْيَاءِ وَآوًا ، وَأَخْرَجُوهَا عَلَى أَصْلِهَا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْيَاءِ الْوَاوُ ^(٣) .

وعند سيبويه (ت: ١٨٠هـ) قياسها (عَالِي) ، و (عَالُوِيٌّ) ^(٤) وعند غيره من العلماء ومنهم أبو أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ) ، وابن جني ، وابن الأثير (ت: ٦٠٦ هـ) ^(٥) ، وذكرها ابن

^(١) شرح الجمل (للزجاجي) : ٣٢٨/١ .

^(٢) التعليقة على المقرَّب : ٣٧٦ .

^(٣) ينظر: شرح التكملة للعكبري : ٢٨٦/١ .

^(٤) ينظر: الكتاب : ٣٣٦/٣ .

^(٥) التعليقة على كتاب سيبويه : ٢٨٦/١ _ ٢٨٧ ، واللمع : ٢٠٦ ، والبدیع في العربية : ٢١٢/٢

الفصل الرابع: أصناف العلة الصرفية عند العكبري

يعيش(ت: ٦٤٣هـ) بقوله : " كأنهم بنوه على (فَعَلَ) ونسبوه إليه حملاً على ضده وهو السفلى " (١) ، وتابعه الرضي(ت: ٦٨٦هـ) وابن مالك (ت: ٧٦٩هـ) (٢).

و(البادية) يُنسب إليها (بَدَوِيٌّ) والقياس (بادِيٍّ) إلا أنَّ السبب فيه أنَّ يجمعُ على (فَعَلَ) نحو : (خَادِمٌ وَخَدَمَ) ، فلمَّا كان كذلك حملوه على صيغة الجمع نحو : (بَدَوِيٌّ) فكأنَّهم نسبوا إلى (بدا) ثمَّ قلبوا الألف واوًا على ما هو في القياس : نحو: (فَتَى) و(رَحَى) وتابع العُكْبَرِي كُلُّ من سببويه ، وابن السَّرَّاج (ت: ٣١٦هـ) ، والزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) (٣).

وعَلَّ ابن يعيش بقوله : "كأنَّهم بنوا من لفظه اسمًا على (فَعَلَ) حملوه على ضده ، وهو الحضر فقالوا : (بَدَوِيٌّ) كما قالوا: (حَضَرِيٌّ)" (٤) . وتابعه الأزهرى (ت: ٩٠٥هـ) (٥) ، ومن المحدثين : محمد الغلابيني ، وابن يعقوب العنزي (٦).

ووافقهم العُكْبَرِي ودليل ذلك بقوله: " وليس (بَدَوِيٌّ) منسوبًا إلى (بدا) الذي هو اسم بلد" (٧) بدليل نحو قول الشَّاعِر (٨):

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَبْتَ شَعْبًا إِلَى بَدَا
إِلَيَّ وَأَوْطَانِي بِلَادٌ سِوَاهُمَا

والشاهد فيه : (بَدَا) اسم موضع وليس هو المنسوب إليه في قولنا (بَدَوِيٌّ) ؛ أي قصد ذلك إلى البادية .

(١) شرح المفصل : ٤٧٦/٣ .

(٢) ينظر : شرح الشافعية (للرضي) ٨١/٢ ، وشرح الكافية الشافعية : ١٩٦٥/٤ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٣٣٦/٣ ، والأصول : ٨١/٣ ، والمفصل : ٢٦٤ ، وشرح التكملة العُكْبَرِي : ٢٨٦/١ _ ٢٨٧ .

(٤) شرح المفصل : ٤٧٥/٣ .

(٥) شرح التصريح : ٦١٣/٢ .

(٦) ينظر : جامع الدروس العربية : ٨٤/٢ ، والمنهاج المختصر في علمي النحو والصرف : ١٧١ .

(٧) شرح التكملة للعُكْبَرِي : ٢٨٧/١ _ ٢٨٨ .

(٨) البيت من الطويل مختلف فيه على النحو الآتي : ينظر : كثير عزة في ديوانه : ٨٤/١ ، وشرح شواهد المغني : ٤٦٤/١ ، وخزانة الأدب ولب اللباب : ٤٦٢/٩ ، وموجود في ديوان بثينة : ينظر : ١٩٨ ، وديوان المعاني : ٢٦٠/١ .

٢- الحمل على النقيض في الوزن:

وعَلَّ الْعُكْبَرِيُّ أَنَّ وزن (فَعُول) يَأْتِي عَلَى ضَرَبَيْنِ : صحيح ومُعْتَل ، فالصَّحِيح عَلَى ضَرَبَيْنِ : الضَّرْبُ الْأَوَّلُ: مَا يَكُونُ صِفَةً لِلْمَذَكَّرِ وَالْمَوْثَّثِ بلفظ واحد : نحو قولنا : رَجُلٌ صَبُورٌ ، وامرأةٌ صَبُورٌ ، ومن المعلوم هذا لا تدخله تاء التَّأْنِيثِ فِي الْمَوْثَّثِ ، لِأَنَّهُ بُنِيَ لِلْعُمومِ وَالْمُبَالِغَةِ ، إِلَّا أَنَّهُمُ الْحَقُّوا التَّاءَ بِ(عَدُوٍّ) ، فَقَالُوا : (عَدُوَّةٌ) ؛ حَمَلًا عَلَى (صَدِيقَةٍ) لِأَنَّهَا نَقِضْتُهَا ، وَقَدْ قَالُوا : (امرأةٌ عَدُوَّةٌ) ^(١) وتابعه في العلة ذاتها ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) وابن يعيش ^(٢).

وفسّر لنا السهيلي (ت: ٥٨١هـ) ذلك بقوله : " وَقَدْ يَحْمِلُونَ الصِّفَةَ عَلَى ضِدِّهَا ، كَمَا قَالُوا: (عَدُوَّةٌ) بِتَاءِ التَّأْنِيثِ ، حَمَلًا عَلَى صَدِيقَةٍ " ^(٣).

وَأَمَّا الضَّرْبُ الثَّانِي : " فَالصِّفَةُ الْمُخْتَصَّةُ بِالْمَوْثَّثِ : نَحْو : عَجُوزٌ وَعَجُولٌ فَيَكْسُرُ عَلَى (عَجَائِرٍ) ؛ لِأَنَّ اخْتِصَاصَهُ بِالْمَوْثَّثِ يُجْرِيهِ مُجْرَى مَا فِيهِ عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ " ^(٤). وَمِمَّنْ تَابَعَهُمُ الْعُكْبَرِيُّ فِي عِلَةِ الْحَمْلِ عَلَى نَقِضِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ هُم : سَبْيُوهِ ، وَابْنُ السَّكَيْتِ (ت: ٢٤٤هـ) ، وَابْنُ قَتَيْبَةَ (ت: ٢٧٦هـ) ، وَابْنُ دَعَامَةَ الْأَنْبَارِيِّ (ت: ٣٢٨هـ) ، وَأَبُو سَعِيدِ السِّيرَافِيِّ (ت: ٣٦٨هـ) ، وَابْنُ جَنِيٍّ (ت: ٣٩٢هـ) ، وَأَبُو سَهْلٍ الْهَرَوِيُّ (ت: ٤٨١هـ) ، وَالزَّمْخَشَرِيُّ (ت: ٥٣٨هـ) ، السَّهْلِيُّ (ت: ٥٨١هـ) ^(٥).

^(١) شرح التكملة للعكبري : ٢٨٧/١ _ ٢٨٨.

^(٢) ينظر: الشافية في علمي التصريف : ٧٠ ، وشرح المفصل : ٢٨٩/٣ .

^(٣) نتائج الفكر في النحو : ١٩٣ .

^(٤) شرح التكملة للعكبري : ٧٨٠/٢ _ ٧٨١ .

^(٥) ينظر : الكتاب : ٦٣٨/٣ ، واصلاح النطق : ٣٥٧ ، وأدب الكاتب : ٢٩٣ ، والمذكر والمؤنث (للأنباري) : ٥٦/٢ ، والتعليقة على كتاب سيبويه : ١٦٤/٣ ، وأسفار الفصيح : ٨٥٤/٢ ، والمخصص : ١٤١/١٦ ، والمفصل : ٢٦١ ، ونتائج الفكر في النحو : ١٩٣ .

خامساً: علة المشاكلة أو الموافقة:

المُشَاكَلَةُ فِي اللُّغَةِ : الشَّكْلُ بِالْفَتْح ، يَعْنِي الْمِثْل ، وَالشَّكْلُ بِالْكَسْرِ يَقْصِدُ (الدَّلَّ) وَالْجَمْعُ أَشْكَالَ وَشُكُولَ ، يُقَالُ : هَذَا أَشْكَالٌ بِكَذَا ، أَيْ يَشْبَهُ ، لِأَنَّ الْمُشَاكَلَةَ هِيَ الْمَوَافَقَةُ وَالتَّشَاكُلُ مِثْلُهُ ، أَيْ أَنَّ الشَّكْلَةَ هِيَ النَّاحِيَةُ وَالطَّرِيقَةُ وَالْجَدُّ يَلْهُ (١) ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ (٢) ، وَقَدْ فَسَّرَ الْفَرَاءَ (ت: ٢٠٧هـ) ذَلِكَ ، عَلَى شَاكِلَتِهِ أَيْ عَلَى نَاحِيَّتِهِ وَجِهَتِهِ وَخَلِيقَتِهِ ، وَمِنْهُ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ " فَسَأَلْتُ أَبِي شَكْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " ، أَيْ عَنْ مَذْهَبِهِ وَقَصْدِهِ ، أَوْ قِيلَ عَمَّا يُشَاكِلُ أَفْعَالُهُ ، وَهِيَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي مَا وَافَقَ عَلَيْهَا فَاعِلُهُ وَنَظِيرُهُ ، الَّتِي تَكُونُ مِمَّاثِلَةً مِنْ بَابِ آخِرِ (٣).

وَفِي الْإِصْطِلَاحِ عَرَفَهَا السِّيُوطِيُّ (ت: ٩١١هـ) بِقَوْلِهِ " الْمُشَاكَلَةُ هِيَ ذِكْرُ الشَّيْءِ بِلَفْظٍ غَيْرِهِ ، لَوْ قُوعِهِ فِي صَحْبَتِهِ تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا " (٤) .

وَاسْتَنْتَجَ مِمَّا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ ، أَنَّ الْوُضُوحَ وَالتَّقَارِبَ بَيْنَ هَذَيْنِ التَّعْرِيفَيْنِ اللَّغَوِيَّ وَالْإِصْطِلَاحِيَّ أَنَّ كُلَّ مِنْهُمَا يَدُلُّ عَلَى التَّوَافُقِ مَعَ نَظِيرِهِ ، وَالْمَصَاحِبَةُ وَالْوَجْهَ الْمُتَشَابِهَ فِيمَا بَيْنَهُمَا .

وَبِنَظَرِي أَنَّ عِلَّةَ الْمُشَاكَلَةِ أَوْ الْمَوَافَقَةِ ، تَعُدُّ مِنْ أَكْثَرِ الْعِلَلِ الْقِيَاسِيَةِ دَوْرَانًا فِي كُتُبِ اللُّغَةِ ، وَالَّتِي رَاعَتْهَا الْعَرَبُ فِي كَلَامِهِمْ ، لِأَنَّ مَعْنَاهَا مُضَارَعَةُ الْأَلْفَاظِ ، نَحْوُ : حَرَكَةٍ لِأُخْرَى ، أَوْ لَفْظَةً لِأُخْرَى ، أَوْ أَيْ نَوْعٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ لِمَنَاظَرَتِهَا مِنْ بَابِ ثَانِي حَتَّى تَتَرْتَّبَ عَلَيْهَا تِلْكَ الْأَبْنِيَّةُ ، سِوَاءً مِنْ تَصْرِيفٍ أَوْ اشْتِقَاقٍ مُعَيَّنٍ ، وَمِنْ التَّعْلِيلَاتِ الصَّرْفِيَّةِ بِعِلَّةِ الْمُشَابَهَةِ أَوْ الْمَوَافَقَةِ ، مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُؤَدِّبِ بِقَوْلِهِ : " وَإِنَّمَا بُنِيَ الْأَمْرُ عَلَى الْغَائِبِ ؛ لِأَنَّهُمَا جَمِيعًا غَائِبَانِ ، وَالشَّيْءُ يُقَاسُ بِمَا يُشَاكِلُهُ وَيُضَاهِيهِ ، لَا بِمَا يُضَادُّهُ وَيُنَافِيهِ " (٥).

(١) ينظر : الصحاح : ١٧٣٦/٥ ، مادة (شكل) .

(٢) سورة الإسراء من الآية : ١٧ .

(٣) ينظر : معاني القرآن (للفراء) : ١٣٠/٢ ، ومجاز القرآن : ٣٨٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه (للزجاجي) : ٢٥٧/٣ ، وغريب القرآن : ٢٨٨ ، وياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن : ٣١٤ ، وباهر البرهان في معاني مشكلات القرآن : ٨٤٢/٢ .

(٤) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم : ١٠١/١ .

(٥) ينظر : دقائق التصريف : ١١١ .

ومن مصادر (الياء) فيها ما يُضارع مصادر الواو ويُشاكلها أو يوافقها، من نحو: (دعوى، وشكوى)، فيقولون في الياء: (رَأَيْتُ رُؤْيَا، وَسَقَيْتُ سُقْيَا نَافِعَةً)، وكذلك (الْحَذْيَا) ، لذلك تأتي هذه المصادر ، ومنها (الياء) بضمٍّ أَوَّلُها وبالياء، وتفتح مصادر الواو، مثل : (الشَّكْوَى)، وهذان بناءً أن يُقاس عليهما^(١) .

وقد وردت عِلَّةُ المُشاكَلَةِ أو الموافقة عند السيرافي(ت: ٣٦٨هـ) ، في شرحه لبناء الوزن : (افْتَعَلَ) ، أيُّ إِنْ بَنَيْتَ من الوزن (افْتَعَلَ) وَأَنَّ (فَاء) الفعل حرفًا من حروف الاستعلاء ، ولم تقلب (التاء) هنا دالًّا بل تقلبها (طاء) لمشاكلة (الطاء) لحروف الاستعلاء بما فيه من الاستعلاء والاطباق ، لأنَّ الوزن (افْتَعَلَ) مما فاء الفعل منه ، صادٌ أو ضادٌ أو طاء، لأنَّ هذه من حروف منطبقة مستعلية ، لذلك اختاروا حرفًا من مخرج التاء لتشاكله وهو الطاء^(٢) .

وذكر ذلك ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) بقوله: " والمُشاكَلَةُ بَيْنَ الْأَلْفَاظِ مِنْ مَطْلُو بِهِمْ " ، ومن ذلك قولهم : "أَخَذَهُ مَا قُدِمَ وَمَا حُدِّثَ وَلَوْ انْفَرَدَ ، لم يقولوا إِلَّا (حَدَّثَ) مَفْتُوحًا" ^(٣) . ومنه قول الرسول (صلى الله عليه وسلم) : "مَأْجُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ " ^(٤) ، فقلبوها ألفًا مع سكونها لتشاكل (مَأْجُورَاتٍ) ، ولو كان مفردًا لم يقلب .

وعلل بها بعض العلماء ومنهم ، الذين علَّلوا بعلَّةِ المُشاكَلَةِ الإمام يحيى بن حمزة العلوي(ت٧٤٩هـ) في كتابه (المنهاج في شرحِ جمل الزجاجي) ، ذاكراً أنَّ من أسباب بناءِ الاسماءِ التي تكون على وزن (فَعَالٍ) نحو:(حَذَامٍ وَقَطَامٍ)؛هو لمُشاكَلَةِ (نَزَالٍ وَتَرَكَ) في صورته^(٥).

(١) المصدر نفسه : ٢٩٤ .

(٢) شرح كتاب سيبويه : (للسيرافي) : ٨٨/١

(٣) شرح المفصل : ٢٠٤/٥

(٤) رواه ابن ماجه في سننه ٥٠٢/١ ، برقم (١٥٧٨) ، (كتاب الجنائز ، باب ما جاء في إتياع النساء الجنائز) ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى : ١٢٩/٤ _ ١٣ _ برقم (٧٢٠١) ، (كتاب الجنائز، باب ما ورد في نهى النساء عن إتياع الجنائز) . وضعفه الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة : ٢٦٢/٦ .

(٥) ينظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجي : ١٧٨/٢ .

وهي من العَلَل التي ذَكَرَهَا الجَلِيسُ النَّحْوِيُّ (ت: ٤٩٠هـ) ^(١) ضمن العَلَل التي تَطَرَّدُ في كلام العرب وشرحها التَّاج بن مَكْتُومٍ (ت: ٧٤٩هـ) بقوله: "وَعِلَّةٌ مُشَاكَلَةٌ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَلَسِلَا وَأَعْلَلَا﴾" ^(٢) لذلك في حال تَوَنَّنَتْ (سَلَسِلَا) مع كونها ممنوعةً مِنَ الصَّرْفِ؛ وذلك لِمُشَاكَلَةِ ما بَعْدَهَا في اللفظ" ^(٣). وعرفها المحدثون ومنهم مصطفى الهاشمي (ت: ١٣٦٢هـ) هي أَنَّ يذكر الشيء بلفظ غيره ، أو بلفظ مضاد أو متناسب له لوقوعه في صحبتته تحقيقاً أو تقديرًا ، مثل قوله تعالى: ﴿تَعَلَّمُوا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ ^(٤) ، ولا أعلم ما عندك وعبرَ بالنفس للمشاكلة ، وقوله أيضًا: ﴿لَسُوا لِلَّهِ فَأَنسَهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾ ^(٥) ، أي اهملهم ذكر الإهمال هنا بلفظ النسيان لوقوعه في صحبتته ^(٦).

والمُشَاكَلَةُ عند البلاغيين على نوعين ^(٧) :

الأول : لفظية : تظهر في اللفظ أو المفردات ، وهي المُشَاكَلَةُ التي تقع تحقيقًا . نحو : قوله تعالى: ﴿وَجَزَّوُا سَيِّئَةً سَيِّئَةً مِّثْلُهَا﴾ ^(٨) ، أي لأن الجزاء حق لا يوصف بأنه سيئة من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه. والثاني: عقلية : تفهم بالعقل ويقدر فيها المعنى تقديرًا . نحو : قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ ^(٩) أي تطهير الله ؛ لأنَّ الإيمان يطهر النفوس والأصل فيه أَنَّ النصراري كانوا

^(١) ينظر: ثمار الصناعة في علم العربية : ١٣٥.

^(٢) سورة الإنسان من الآية : ٤.

^(٣) الاقتراح : ٩٩.

^(٤) سورة المائدة من الآية : ١١٦.

^(٥) سورة الحشر من الآية : ١٩.

^(٦) ينظر : بغية الايضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة : ٥٨٨/٤.

^(٧) ينظر : جواهر البلاغة في المعاني : ٣٠٩ ، وبلاغة المشاكلة في القرآن الكريم : (د.باسم محمد إبراهيم ، مجلة مجلة الفتح _ جامعة ديالى _ العدد ٣٢ _ ٢٠٠٨م)

^(٨) سورة الشورى من الآية : ٤٩ .

^(٩) سورة البقرة من الآية : ١٣٨.

يغمون أولادهم في ماء أصفر يسمونه المعمودية ويقولون أنه تطير لهم ، فعبر عن الإيمان بصبغة الله للمُشاكلة بها في القرينة، أي جيء بلفظ الصبغة عن طريق المُشاكلة ^(١). ومن ذلك ذكر العُكْبَرِي قلب الحروف في باب (الإعلال) مستشهدًا بقول الرسول (ﷺ) (ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ) ^(٢) فَأَنْتَهُمْ هَمْزُوا (مَأْزُورَاتٍ) من أجل همزة (مَأْجُورَاتٍ) ، ولو لا ذلك لكان (مَوْزُورَاتٍ) ، قياسًا بالواو أنها من الوزر . وإنما قلبوا الواو ألفًا وهمزوها لتشاكل (مَأْجُورَات) أي لتوافقها أو تتبعها ^(٣) . وتابع فيها من العلماء : أبو بكر الأنباري(ت: ٥٧٧هـ) ^(٤) ، وابن خالويه (ت: ٣٧٠هـ) ، وابن جنّي (ت: ٣٩٢هـ) ، والجوهري(ت: ٣٩٣هـ) ، وابن سيده (ت: ٤٥٨هـ) ^(٥) .

ووافقهُ كُلُّ من : ابن يعيش أيضًا مشيرًا بقوله: " فقلبوا الواو ألفًا مع سكونها لتشاكل (مَأْجُورَات) ، ولو انفرد لم يُقلب " ^(٦) ، وأبي جعفر المالكي ، وابن مالك في معرض حديثه: أن القياس فيها فيها (مَوْزُورَات) إلا أن واوه جعلت ألفًا لتشاكل كل ما بعده . ابن منظور(ت: ٧١١هـ) وابن هشام (٧٦١هـ) ، وناظر الجيش (ت: ٧٧٨هـ) ، والسيوطي ^(٧) ، ومن المحدثين إبراهيم الحندود ^(٨) .

سادسًا: علة القُرب أو المجاورة:

(١) ينظر: الكشف ١٩٦/١ ، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : ٦٤/٤

(٢) سبق تخريجه .

(٣) ينظر : شرح التكملة للعُكْبَرِي : ١١٥٥ / ٢ .

(٤) ينظر : الزاهر في معاني كلمات الناس : ٦٢ .

(٥) ينظر : ليس في كلام العرب : ٧١ ، وسر صناعة الاعراب : ٣٠٩/٢ ، والصاح : ٥٨١/٢ ، والمحكم والمحيط الأعظم : ١٠٣/٩ .

(٦) شرح المفصل : (لابن يعيش) : ٢٠٤/٥ .

(٧) ينظر : لسان العرب : ٢٨٣/٥ تحفة المجد الصريح في كتاب شرح الفصيح : ٤٠٤ ، ومغني اللبيب : ١/ ٨٩٧ ، وهمع الهوامع : ٢٩٠/٣ .

(٨) ينظر : الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين : ٣٩٣ .

القُرْبُ: هو نقيض البُعد، قُرْبُ الشَّيْءِ قُرْبَانًا بِالضَّمِّ ، (يَقْرُبُ قُرْبًا وَقُرْبَانًا وَقُرْبَانًا)، أي: دنا، فهو قَرِيبٌ، الواحدُ والاثنا عشر والجمعُ في ذلك سواء^(١) . ومنه قوله تعالى : ﴿إِنْ رَحِمَتِ اللَّهُ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٢) .

تعدُّ هذه العلة من أبرز العلل الصرفية القياسية التي وردت عن المتقدمين من النحاة، والتي راعتها العرب كثيرًا في كلامها ، فحمل الأحكام بعضها على الآخر؛ للتقارب الذي بينها، كما في القُرْب الذي جعل المصدر يُكسَّر تكسير اسم الفاعل ويأخذ حكمه في الجمع؛ للقُرْب الذي بينهما، وتظهر بذلك أهمية الجوار في اللغة العربية؛ لذلك كثر التعليل الصرفي فيها^(٣).

وهذا ما يؤيده كلام الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ) في باب (الخفض والجوار) أنه خفض (مُزْمَلًا) وهو نعت كبير في محل رفع ، فخفضه على الجوار ، نحو: قول الشاعر^(٤):

كأَنَّمَا خَالِطْتُ قُدَّامَ أَعْيُنِهَا قَطْنَا بِمُسْتَحْصِدِ الْأَوْتَارِ مَحْلُوجِ

وأنَّه خفض (محلوج) مع أنه نعت بمعنى (قطن)^(٥).

ومما يؤيده أيضًا قول سيبويه (ت: ١٨٠هـ) "وقد حملهم قُرْبُ الجوارِ على أن جرُّوا : هذا حُجْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ" . وقد صُنِّفَت هذه العلة ضمن العلل القياسية؛ لأنَّ العربي الذي تكلم بمثل: (هذا حُجْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ) ، فهو وإن خالف القياس ، فإنَّ مُخالفته لم تكن اعتباطية ، وإنَّما جاءت لاعتباراتٍ قياسيةٍّ تَمَّت في ذهنه قد أشار لها سيبويه في كتابه^(٦) . ومن المعلوم أنَّ الأشياء إذا تجاوزت أخذت أحكام بعضها؛ لأنَّ الشَّيْءَ إذا جاورَ الشَّيْءَ الآخر دخل في أكثر أحكامه؛ لأجل

(١) ينظر : الصحاح : ١٩٨/١ ، مادة (قرب) ، ولسان العرب : ٦٦٢/١ ، (ق ر ب) .

(٢) سورة الأعراف من الآية : ٥٦ .

(٣) ينظر : العلة الصرفية عند ابن عصفور في كتاب المفتاح : للطالبة :حنين هادي محمود _رسالة ماجستير في جامعة الأنبار ، العراق _٢٠٢٢م

(٤) البيت من البحر الطويل : لذي الرمة في ديوانه : ٩٩٥/٢ . وهو في : الانصاف : ٤٩٥/٢ ، وشرح التسهيل (لابن مالك) : ٣٠٨/٣ ، والنحو الواضح : ٥٢ .

(٥) ينظر : الجمل في النحو : ١٩٧ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٦٧/١ .

المُجاورة، نحو قولهم: (أَقْتُلْ) ضُمَّتْ الْهَمْزَةُ هُنَا لُضْمَةِ التَّاءِ ؛ أَيِ (الْعَيْنِ) الَّتِي تَقَابِلُهَا فِي الْوِزْنِ وَلَمْ يُعْتَدَ بِ (الْقَاءِ)؛ لِأَنَّهَا حَاجَزٌ غَيْرُ حَصِينٍ؛ لِسُكُونِهَا، فَكَأَنَّ الْهَمْزَةَ قَبْلَ الْعَيْنِ الْمَضْمُومَةِ، فَضُمَّتْ؛ كِرَاهِيَةِ الْخُرُوجِ مِنَ الْكَسْرِ إِلَى الضَّمِّ^(١).

وَمِنَ التَّعْلِيلَاتِ الصَّرْفِيَّةِ بَعْلَةُ الْجَوَارِ مِنْهُ مَا ذَكَرَهُ ، ابْنُ جَنِي (ت: ٣٩٢هـ) وَ عَقَدَ لَهَا بَابًا فِي كِتَابِهِ سَمَّاهُ (بَابُ الْجَوَارِ) ، ثُمَّ فَسَّرَ لَنَا ذَلِكَ : أَنَّ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ فِي (الْجَوَارِ) عَلَى شَيْئَيْنِ : أَحَدُهُمَا : يَجَاوِرُ الْأَلْفَاظَ ، وَالْآخَرُ تَجَاوُرُ الْأَحْوَالِ وَأَنَّ تَجَاوُرَ الْأَلْفَاظِ عَلَى ضَرْبَيْنِ عِنْدَهُ : الْأَوَّلَى فِي الْمَتَصِلِ ، وَالْآخَرُ فِي الْمُنْفَصِلِ^(٢).

وَقَدْ عَلَّلَ بِهَا أَيْضًا ابْنُ يَعِيشَ (ت: ٦٤٣هـ)، وَمَا يَدُلُّ عَلَى رِعَايَتِهِمْ جَانِبِ الْقُرْبِ وَالْمُجَاوِرَةِ قَوْلُهُ : " اَعْلَمْ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ فِي تَصْغِيرِ (حَدَرْتَقٍ)، وَ (فَرَزْدَقٍ): (حُدَيْرِقٍ) وَ (فُرَيْزِقٍ)، فَيَحْذِفُ النُّونَ مِنْ (حَدَرْتَقٍ)؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ زَائِدَةً فِي (حَدَرْتَقٍ)، فَهِيَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ، وَهِيَ مُجَاوِرَةٌ لِلطَّرَفِ، وَهُمْ كَثِيرًا مَا يُعْطُونَ الْجَارَ حَكْمَ مُجَاوِرَةٍ ، وَأَيْضًا مِنَ الْعِلَلِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْجَلِيسُ النَّحْوِيُّ (ت: ٤٩٠هـ) ضَمْنَ الْعِلَلِ الَّتِي تَطَّرَدُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ " (٣) .

وَمِنَ الْعِلَلِ الَّتِي عَلَّلَ بِهَا أَبُو الْبَقَاءِ الْعُكْبَرِيُّ (ت: ٦١٦هـ) قَوْلُهُ : " إِذَا أُدْغِمَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ فِيمَا بَعْدَهُمَا ، وَلَمْ تَكُنْ مُجَاوِرَةً لِلطَّرَفِ تَحَصَّنَتْ مِنَ الْقَلْبِ نَحْوُ : اخِرَوَطُ اخِرَوَاطًا، وَاجْلَوَذُ اجْلَوَازًا ، وَكَذَلِكَ : فَلَانٌ مِنْ صُنْيَابَةِ قَوْمِهِ أَيِ مِنْ خِيَارِهِمْ ، وَلَوْ بَنِيَتْ مِنْ : صَادٍ يَصِيدُ: فَعَالًا لَقَلَّتْ : صِيَادٌ، وَلَمْ تُغَيَّرْ لِأَنَّهَا تَحَصَّنَتْ لِدُخُولِهَا فِي ضَمْنِ حَرْفٍ مُتَحَرِّكٍ مَمْتَنِعٍ عَنِ التَّغْيِيرِ ، فَإِنْ جَاوَرَ الطَّرَفُ فَقَدْ جَاءَ فِيهِ الْوُجْهَانُ: قَالُوا: صَيِّمٌ وَقِيَمٌ ، وَصَوْمٌ وَقَوْمٌ وَالْإِبْدَالُ أَقْوَى لِمُجَاوِرَةِ الطَّرَفِ، وَهُوَ مَحَلُّ التَّغْيِيرِ وَالتَّصْحِيحِ عَلَى الْأَصْلِ ، فَقَدْ قَالُوا فِيمَا بَعْدَ عَنِ الطَّرَفِ : نِيَامٌ، وَالْجَيْدُ : نَوَامٌ، وَطَرِيقُ الْقَلْبِ أَنَّهُمْ أَبْدَلُوا الْوَاوَ الثَّانِيَةَ يَاءً لِقُرْبِهَا مِنَ الطَّرَفِ ، وَلِأَنَّهَا قَدْ أَبْدَلَتْ فِي

(١) ينظر : المنصف : ٢٠/١ .

(٢) ينظر : الخصائص : ٢١٨/٣ .

(٣) شرح المفصل : ٣٩٩/٢ _ ٤٠٠ .

الفصل الرابع: أصناف العلة الصرفية عند العكبري

الفعل نحو : صام ، فاجتمعت الياء والواو، وسُبقت الأولى بالسُّكون ، فأُبدلت ياءً، وهذا البديل إنما يجيء في الجمع لثقله ، وليس كذلك الواحد نحو : اخروط " (١).

وقد وردت هذه العلة أيضًا عند أبي حيان (ت: ٧٤٥هـ) في كتابه (الارتشاف) في باب (الإمالة) أنَّ الإمالة للإمالة ، وبعضهم يسميها مجاورة الممال ، ك (تاء) اليتامى وسين أساري وكسالى و(كاف) سكارى ، لإمالة ما بعدهما ، فإن القاريء في هذه الأمثلة يفهم منها هنا هي المجاورة ، ونفهم من هذا قوله "إمالة ما بعدها" (٢).

وبالضرورة أن نعلم أنَّ المجاورة قد جاءت فيما هو كلمة أو كالكلمة ، نحو: (مِعْرَافًا) ؛ لاتصال الضمير فيه ، وقد تبتعد المجاورة فيها ، وقد يفصل كلمة كإمالة (٣) قوله تعالى : ﴿وَالضُّحَىٰ ١﴾ (٤) لإمالة ﴿وَمَا قَلَىٰ﴾ (٥).

أما العكبري فقد علَّل بها عددًا من المسائل في كتابه ، من أبرزها :

١- مجاورة الواو للضمة : ومن ذلك ما أنشده الشاعر (٦) :

أَحَبُّ الْمُؤَقِّدِينَ إِلَيَّ مُوسَى
وَجَعْدَةٌ إِذْ أَصَاءَ هُمَا الْوَقُودُ

(١) أبو البقاء صرفيًا ، للدكتور مجيد خير الله راهي الزامل ، رسالة دكتوراه في جامعة القادسية ، الأردن ١٤٢٣هـ - ٢٠٢٠م .

(٢) ارتشاف الضرب : ٥٣٥/٢

(٣) ينظر ارتشاف الضرب : ٥٣٥/٢ ، وينظر: شرح الشافية (لابن الحاجب) ١٤/٣

(٤) سورة الضحى من الآية : ١

(٥) سورة الضحى من الآية : ٣

(٦) البيت من البحر الوافر: لجريير في ديوانه : ٢٨٨/١ (وفي رواية أخرى : لَحَبَّ الْوَاقِدَانِ إِلَيَّ مُوسَى) وهو في سر صناعة الاعراب : ٩٤/١ ، والممتع : ٢٢٦ ، وشرح الشافية (للرضي) : ٢٠٦/٣ .

ذَكَرَ الْعُكْبَرِيُّ فِي (بَابِ الْإِمَالَةِ) أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَمْتَنِعُ مِنَ الْإِمَالَةِ ؛ لَوْجُودِ حَرْفِ الْإِسْتِعْلَاءِ وَأَنَّ الْكُسْرَةَ لَيْسَتْ فِيهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُجَوِّزُهَا ؛ لِأَنَّ السَّاكِنَ الْمَجَاوِرَ لِلْكَسْرَةِ أَوْ الضَّمَّةَ يَغْلِبُ عَلَيْهِ حُكْمُهُ ؛ وَلِذَلِكَ جَوَّزُوا هَمْزَةَ الْوَائِ السَّاكِنَةَ إِذَا انْضَمَّ مَا قَبْلَهَا ، نَحْوُ : (مُؤَسَى) وَ(مُؤَقَّد) ، كَأَنَّهُمْ قَدَّرُوا الضَّمَّةَ فِيهَا لِمَجَاوَرَتِهَا إِيَّاهَا ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَائٍ انْضَمَّتْ ضَمًّا لَازِمًا فَهَمْزُهَا جَائِرٌ لِمَجَاوَرَةِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا^(١). وَتَابَعَ الْعُكْبَرِيُّ كُلَّ مَنْ ابْنِ جَنِّي ، وَأَبِي الْعَلَاءِ الْمَعْرِيِّ (ت: ١٥٤هـ) مُعَلِّلاً بِقَوْلِهِ : " حَكَى بَعْضُهُمْ هَمْزَ (مُؤَسَى) إِذَا كَانَ اسْمًا وَزَعَمَ النَّحْوِيُّونَ أَنَّ ذَلِكَ لِمَجَاوَرَةِ الْوَائِ لِلضَّمَّةِ ؛ لِأَنَّ الْوَائِ إِذَا كَانَتْ مَضْمُومَةً ضَمًّا لَغَيْرِ إِعْرَابٍ وَغَيْرِ مَا يَشَابُهُ الْإِعْرَابَ جَازَانِ تَحْوِيلِ هَمْزَةٍ ... أَيْ وَعَلَى مَجَاوَرَةِ الضَّمَّةِ جَازَ هَمْزُهَا " ^(٢) وَتَابَعَهُ فِي الْعِلَّةِ ذَاتَهَا ابْنُ عَصْفُورٍ (ت: ٦٦٩هـ) ، وَأَبُو حَيَّانٍ الْأَنْدَلُسِيُّ ، وَالسِّيُوطِيُّ (ت: ٩١١هـ) ، وَعَبْدُ الْقَادِرِ الْبَغْدَادِيُّ (ت: ١٠٩٣هـ) ^(٣) .

وَعَلَّلَ ابْنُ جَنِّي أَيْضًا فِي كِتَابِهِ (سُرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ) بِقَوْلِهِ : "بِهِمْزِ الْوَائِ فِي (الْمُؤَقَّدِينَ) وَ (مُؤَسَى) ... وَوَجْهَ ذَلِكَ أَنَّ الْوَائِ وَإِنْ كَانَتْ سَاكِنَةً ، فَإِنَّهَا جَاوَرَتْ ضَمَّةَ الْمِيمِ ، فَصَارَتْ الضَّمَّةُ كَأَنَّهَا فِيهَا ، فَمِنْ حَيْثُ هَمْزَتِ الْوَائِ فِي نَحْوِ : (أُقْتِنْتُ) وَ (أُجُوه)" ^(٤) ، وَتَابَعَهُ فِيهَا ابْنُ يَعِيشَ فِي شَرْحِ الْمُلُوكِيِّ ، وَابْنُ عَصْفُورٍ ^(٥) .

٢- الْجَوَارِبِينَ عَيْنَ الْكَلِمَةِ وَلاَمِهَا:

^(١) يَنْظُرُ : شَرْحُ التَّكْمِلَةِ لِلْعُكْبَرِيِّ : ٩٤٩/٢ .

^(٢) رِسَالَةُ الْمَلَائِكَةِ : ٢٤١ .

^(٣) يَنْظُرُ : الْمَمْتَعُ : ٢٢٦ ، وَضُرَائِرُ الشَّعْرِ : ٢٢٣_٢٢٤ ، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ : ٢٤٣٧/٥ ، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ : ٩٦٣/٢ ، شَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَةِ : ٤٢٩ .

^(٤) الْمُحْتَسَبُ : ١٤٩/٢ .

^(٥) يَنْظُرُ : شَرْحُ الْمُلُوكِيِّ : ٢٧٠ ، وَالْمَمْتَعُ : ٢٢١ .

الفصل الرابع: أصناف العلة الصرفية عند العكبري

ذهب العُكْبَرِي إلى أنَّ الواو والياء إذا ادغمت فيما بعدهما ، ولم تكن مجاورة للطرف تحصنت من القلب نحو : اخروط اخروطاً، واجلوذ اجلوذاً ، فإن جاور الطرف فقد جاء فيه الوجهان: قالوا: (صِيَمَ وَفِيَمَ وَغِيَتِي) ، والأصل فيها (صُومَ) و(فُومَ) و(عُتُو) ، والإبدال أقوى لمجاورة الطرف^(١) .

وذكرها أبو علي الفارسي(ت: ٣٧٧هـ) معللاً بقوله: " قلب الواو الأخيرة من (صِيَم) ياء لقربها من الطرف ، لِمَا انقلبت الواو الأولى ياء لسكونها ، كما أنَّ الواو التي في نفس الطرف ، لِمَا قلبت ياء نحو : الواو من (عُتُو) انقلبت الأولى لها أيضاً ياء " ^(٢)، وتابع العُكْبَرِي في هذه العلة كل من سيبويه ، والمُبَرِّد (ت: ٢٨٥هـ)، وابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، والجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، والزمخشري(ت: ٥٣٨هـ) ^(٣).

وفسرها لنا العُكْبَرِي في اطار العلة ذاتها مُعللاً بقوله: "وقد أُجري على المجاورة للشئ كثير من أحكامه قد تَجَاوَزُوا ذلك إلى إجراء حكم الحرف من كلمة على الحرف من كلمة أخرى إلى جنبها ، ومن ذلك الكلمة الواحدة ، نحو : (صَوْمَ يَوْمَ) ، و(صَنِيمَ) من كلمتين " ^(٤)، وهو محلّ التّغيير والتّصحیح على الأصل ، والوجه الآخر: فقد قالوا فيما بُعِدَ عن الطّرف : (نِيَامَ) والقياس : (نَوَامَ) وطريق القلب أنّهم أبدلوا الواو الثانية ياءً لقربها من الطّرف ، ولأنّها قد أبدلت في الفعل نحو :

(١) ينظر : شرح التكملة للعُكْبَرِي : ٢ / ١١٥٤ _ ١١٥٥ .

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه : ٦٣/٥ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٤ / ٣٦٢ ، والمقتضب : ١ / ١٢٨ ، والأصول في النحو : ٣ / ٢٦٥ _ ٢٨٥ ، والمفتاح (للجرجاني) : ١٠٥ ، والمفصل : ٥٣٢ .

(٤) ينظر : شرح التكملة للعُكْبَرِي : ٢ / ١١٥٤ .

الفصل الرابع: أصناف العلة الصرفية عند العكبري

(صام) ، فاجتمعت الياء والواو، وسُبقت الأولى بالسُّكون ، فأُبدلت ياءً ، وهذا البديل إنّما يجيء في الجمع لثقله ، وليس كذلك الواحد نحو : اُخْرَوْنَ^(١).

وممّن تابع العُكْبَرِي في هذه العِلّة من العلماء ابن يعيش مشيرًا لها بقوله : "وَأَمَّا (صَائِمٌ وَصِيْمٌ) وَ(قَائِمٌ وَقِيْمٌ) ففي هذا الجمع وجهان: أحدهما (صَوْمٌ وَقَوْمٌ) بإثبات الواو على الأصل ، ويجوز (صِيْمٌ وَقِيْمٌ) بقلب الواو ياءً ، والعلّة في جواز القلب في هذا الجمع ، أنّ واحده قد اعتلّت عينه ، وهو (صَائِمٌ وَقَائِمٌ) والجمع أثقل من الواحد ، وجاورت الواو الطَّرْف ، فأشبهت : (عُصِيًّا وَعُتِيًّا) فقلبت الواو ياءً كما تُقلب في: (عُصِيٍّ وَعُتِيٍّ) " ^(٢) . وأيضًا ابن عُصْفُور ، والرضيّ (ت: ٦٨٦هـ)، والمرادي (ت: ٧٤٩هـ) ، وركن الدين (ت: ٧١٥هـ) ، وابن هشام (ت: ٧٦١هـ)^(٣) ، ومن المحدثين شوقي ضيف ، والدكتور محمود فجال ، وياسين الحافظ^(٤).

كانت هذه بعض العِلل القياسية التي اتخذ منها العُكْبَرِي وسيلةً لتعليل مسائل كتابه الصرفية ، ولم يكن القصد من إيرادها الحصر، وإنّما كان القصد التمثيل لها؛ لتوضيح الكيفية التي كان يُعلّل بها العُكْبَرِي للاستعمالات اللغوية والمسائل الصرفية المتنوعة في كتابه.

(١) المصدر نفسه : ١١٥٥/٢ ، و أبو البقاء العُكْبَرِي صرفيًا ، للدكتور مجيد خير الله راهي الزاملي ، رسالة دكتوراه في جامعة القادسية ، الأردن ، ١٤٢٣هـ _ ٢٠٢٠م

(٢) شرح الملوكي : ٤٩٩ _ ٥٠٠ .

(٣) ينظر : الممتع : ٣٢٠ ، وشرح الشافعية (للرضي) : ١٧٣ / ٣ ، وتوضيح المقاصد والمسالك : ١٦١٦/٣ ، و شرح الشافعية (للركن الدين) : ٧٩٣/٢ ، ومغني اللبيب : ٨٩٧/١ .

(٤) ينظر : المدارس النحوية : ٩٠ ، والقلائد الذهبية في قواعد الألفية : ١٠٥٥/٣ ، وإتحاف الطرف في علم الصرف : ٢٠١ .

المبحث الرابع

العلل الدلالية

توطئة:

والغاية بـ (العلل الدلالية): "مجموعة العلل التي تُفسّر القاعدة بتقديم قيمة دلالية لها، أو تُبرّر الخروج على القاعدة بإظهار الفائدة الدلالية التي يحققها ذلك الخروج"^(١)، ويرأي الدكتور شعبان عوض: بأنها هي التي تُعطي قيمة دلالية لاستعمال ما، من استعمالات العرب، مسوغة الخروج عن القاعدة بما يحققه ذلك الخروج من دلالة^(٢).

لذلك نجد أنّ المحور الرئيس لهذه العلل هو الدلالة ومراعاة المعنى؛ لأنّ وضوح الدلالة ومراعاة المعنى كان المحور الذي قامت عليه الدراسات اللغوية؛ لدراسة التراكيب الصرفية أو النحوية، لذلك نجد في بعض الأحيان أنّ هناك كلمات تخرج عن قواعد صوغ الأبنية المعروفة في العربية؛ لأنّه يقصد بها معاني مخصوصة ودلالات مُنحصرة في أمور معينة^(٣)، لأنّ بيان الدلالة هو الغاية النهائية من تحليل البنية الصرفية في علم اللغة؛ ولأنّ علم الدلالة أحد فروع علم اللغة يُحاول دراسة المعاني وسير أغوارها^(٤).

ويوجد الكثير في العربية من الأبنية التي تُصاغ على هيئة مخصوصة؛ دلالة على معنى عام كلّّي، كاسم الفاعل، واسم المفعول، وغير ذلك من المشتقات، وهذه يكون لها أبنية محددة، وصيغ ثابتة صيغت عليها، إلّا أنّنا نرى بعض الألفاظ تخرج عن صياغة الأبنية المعروفة في اللغة؛ لأنّها لا يقصد منها الدلالة العامة التي وضعت لها تلك الأبنية؛ وإنّما يراد بها معاني مخصوصة، ودلالات تفيد في أمور معينة تعارفوها^(٥).

(١) الأسس المنهجية في النحو العربي: ٣٩٤، ٣٩٥.

(٢) ينظر: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: ٢٢٢.

(٣) ينظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية: ٧٠، و(التعليل الصرفي في كتاب سيبويه إدريس حمد هادي، أطروحة دكتوراه _سنة ١٤٢٨هـ_ ٢٠٠٧م.

(٤) ينظر: العربية والغموض: ١٣.

(٥) ينظر: التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: ٢٩٢، ودور البنية في وصف الظاهرة النحوية: ٧٠.

واعتمدها الصّرفيون على الدّلالة وعدّوها ضابطاً لصياغة الكثير من الأبنية في العربيّة، أو منع صياغتها ، لقد "تحرّروا العلاقة بينّ البنية الصّرفيّة وما يكوّن لها من دِلالة معنوية خاصّة"، وإنّ القرينة في غاية الأهمية في الدراسات اللغوية وضوح الدّلالة وتجنب اللبس، فإنّ تواجدت فلا يخشى اللبس في الكلام، ومما ذكره ابن يعيش(ت: ٦٤٣هـ) في تحقير كلمة (محمود): "وتقول في تحقير محمود: حميدٌ، بحذف الميم والواو؛ لأنّهما زائدتان، ولا تُبالي الإلباس ثقةً بالقرائن" (١) ، وعلى هذا تكون في هذه المجموعة كلّ علة تدخل في مفهوم الدّلالة سواء أكان من حيث الوضوح أو الخفاء، ومن هذه العلل (علة أمن اللبس، وعلة الفرق) باتفاق الدكتور(حسام أحمد قاسم)، والدكتور (شعبان عوض) (٢).

ولذا سأدرس في هذا المبحث العّل التي تعتمد على الدّلالة، وهي علة خوف اللبس وعلة أمن اللبس ، وعلة الفرق، وعلة التوكيد ، والحق أنّ هذه العلل تتصل فيما بينها عن طريق رابط واحد، وهو مفهوم (اللبس)، وهذا المفهوم هو المحور الرئيس التي تدور حوله هذه العلل، وتكاد تكون علة واحدة من حيث الغاية منها؛ لأنّ خوف اللبس يؤدي بالمتكلم إلى التفريق بين الكلمات ، ولما فرق بين الكلمات المتشابهة بالقرينة؛ أمن اللبس، فتتضح الدّلالة وتُبان.

أولاً : علة خوف اللبس :

اللبس في اللغة : الخلط ، أي : اختلاط الأمر ، يقال: في أمرهم لبسٌ ، أي : خلطٌ ، ويقال :لبس الأمر عليه ، أي خلط الأمر عليه أو خلطت بعضه ببعض (٣).ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَا تَلْسُؤُوا الْحَقَّ

بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (٤) ، وقوله تعالى : ﴿أَفَعَيَيْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ

خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (٥)

(١) شرح المفصل: ٤٣١/٣.

(٢) الأسس المنهجية للنحو العربي: ٣٩٥، ٣٩٧، التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: ٢٢٣، ٢٣١.

(٣) ينظر : تهذيب اللغة : ٣٠٧/١٢ ، والصاحح : ٩٧٣/٣ (لبس) ، ومجمل اللغة ٨٠١/٥ (لبس) ، و النهاية في غريب الحديث والأثر : ٢٢٥/٤ (لبس) ، وإكمال الأعلام بتلخيص الكلام : ٥٥٨/٢ ، (اللبس) .

(٤) سورة البقرة من الآية : ٤٢ .

(٥) سورة ق : من الآية ١٥ .

الفصل الرابع: أصناف العلة الصرفية عند العكبري

فمعناه : كلمة اللبس في الآيتين الكريميتين الخلط والشبهة ^(١) .

وفي الاصطلاح : قد ارتبط بعدة مصطلحات منها : أَمْنُ اللِّبْسِ ، وَخَوْفُ اللِّبْسِ ، وَتَحَقُّقُ اللِّبْسِ ، وَتَوَهَّمُ اللِّبْسِ ، أَمَّا أَمْنُ اللِّبْسِ ، هو ضَدُّ خوف اللِّبْسِ ، فإذا أَمِنَ اللِّبْسُ زال الخوف منه ؛ لأنَّ الأَمْنَ ضَدُّ الخوف ^(٢) .

لذا تعدُّ عِلَّةُ خوف اللِّبْسِ من أهمِّ العِلَلِ الدَّلَالِيَةِ على الإطلاق ، ولها نصيب وافر في كتب اللُّغة ؛ واللبس : ظاهرة لغوية استعملها علماء اللغة لتفسير ما جاء به من المسائل النَّحْوِيَّةِ والصَّرْفِيَّةِ ، فهي في غاية الأهمية في وضوح الدلالة وتجنب اللبس ^(٣) .

وهي كثيرة الدَّوران عند سيبويه (ت: ١٨٠هـ) وما ذكره سيبويه في باب (فُعِل) بضم العين في الماضي والمضارع مثل صُبِحَ يَصْبُحُ ، ولا يجوز فتح عينه مخافة أن يخرج (فُعِل) من هذا الباب ، قوله: " ما كان على ثلاثة أحرف قد بينى على ، فَعِلَ وفَعِلَ وفُعِلَ ، أن هذه الأبنية كل بناء منها إذا قلت: فيه فُعِلَ لزم بناء واحدًا في كلام العرب ، وقالوا: (مَلُوْ) لم يفتحوها ؛ لأنَّهم لم يريدوا أن يخرجوا فُعِلَ من هذا الباب وأرادوا أن تكون الأبنية الثلاثة فَعِلَ وفَعِلَ وفُعِلَ في هذا الباب ، لأنَّهم لو فتحوها لالتبس ، فخرج فُعِلَ من هذا الباب" ^(٤) .

ومن تعليقات المُبرِّد (ت: ٢٨٥هـ) بها ما ذكره في مسألة جمع الاسم ، جمع كثرة ، إذا كانَ على وزن (فَعِلَ) ، وكانَ معتلَّ العين بالواو أو الياء ، فإذا كانَ معتلَّ العين بالواو فإنَّه يُجمع على (أَفْعَالٍ) ، فجمع: (سَوَاطِ) على (أَسَوَاطِ) ، وأما إذا كانَ معتلَّ بالياء فإنَّه يجمع على (فُعُولٍ) ، فجمع: (شَيْخٍ) على (شَيْوُخٍ) ، وَخُصَّ (فُعُولُ) ببنات الياء لئلا تلتبس إحداهما بالأخرى ^(٥) .

^(١) ينظر : الكشف : ١٣٢/١ .

^(٢) ينظر : لسان العرب : ٢٠١٧/٥ . (لبس)

^(٣) ينظر : أَمْنُ اللبس في النحو العربي: ١٠ ، (اطروحة دكتوراه)

^(٤) الكتاب : ١٠٣/٤ _ ١٠٤ .

^(٥) ينظر: المقتضب : ١٩٨/٢ _ ١٩٩ .

الفصل الرابع: أصناف العلة الصرفية عند العكبري

وذكرها ابن السراج(ت: ٣١٦هـ) في أصوله ومن أمثلتها عنده قوله " فَلَوَّهَ وَفَلَاوِي ، لِأَنَّ الواحد فيه واوًا فأبدلوا في الجمع واوًا وأما (فُعَاعِل) تقول : (شَوَاءً) و(حَيَاءً) ولاتقول : حَيَايَا وشَوَايَا ؛ لئلا يلتبس بحَبَارِي " (١).

وردت هذه العلة أيضًا عند ابن الوراق(ت: ٣٨١هـ) في حديثه عن المذكر والمؤنث أنهما يستويان في التنثية ، لِأَنَّ طريقة التثنية واحدة ، إذ كان معناها لا يختلف ، وإذا كان الاثنين لا يكونان أكثر من اثنين ، فأيضًا يجعل لفظهما غير مختلف ، وذلك الجمع وإن كان فرعًا على الواحد كالتثنية ؛ فإنه غير محصور ، أي لا يجب أن يكون لفظه محصورًا ، لذلك أتى مختلفًا ، وفارق التثنية ، وإن استويا في أنهما فرغ على الواحد ، لذلك فلا بُدَّ أن تكون ألفاظه مختلفة ، والتثنية والجمع يراد بهما الشيطان ، وإن حروف المد أولى بالزيادة في حين كانت الألف أولى في هذه المواضع ، لأنها أخف حروف المد ، والمؤنث والجمع ثقيل ، فوجب أن يدخل أخف الحروف وهي الألف دخلت لخفتها ، ولم يجوز الاقتصار على الألف وحدها ، لئلا يلتبس بالتثنية ، فطلبوا حرفًا بدلًا من الواو التي هي من حروف المدّ، لذلك جاؤوا بالتاء ، نحو: (تَحَمَّهَ ، وَتَجَاهَ) أنها تبدل من الواو ، والأصل : (وَحَمَّهَ ، وَجَاهَ) (٢).

وعلل بها ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) حينما فسر القول عن ألف النُدْبَةِ في أنها تفتح مطلقًا ما قبلها ، نحو: "ذا ندبت غُلام امرأة ، تقول: و(اغلامكِيَّة) تقلب الألف ياء لأنَّ ما قبلها مكسور ، ولم تقل: و(اغلامكاه) ، لئلا يلتبس بالمذكر ، ومنهم من يقول : إذا نُدِبَ غُلامه ، (وغلالمهموه) ، تقلب الألف واوًا لانضمام الهاء قبلها ، ولم تقل(واغلالمهه) ، لئلا يلتبس بالمؤنث ، وتقول : أيضًا إذا ندبت غلامهم (واغلالمهموه) ، وتبدل الألف واوًا أيضًا ولم تقل : (واغلالمهماه) ، لئلا يلتبس بالتثنية " (٣).

وذكرها الجرجاني(ت: ٤٧١هـ) في حذف الواو من (هَيْبَةٍ ، وَعِدَةٍ ، وَزَنَةٍ) ، وفي الأصل (الوَهْبَةُ ، الوَعْدَةُ ، الوزْنَةُ) في المصادر ، وذلك بسبب نقل الكسرة إلى ما بعدها لاستنقالتها عليها ، فحذفت تخفيفًا إلا في (الوجْهَةُ) ، لئلا يلتبس بالجهَّة (٤).

(١) الأصول في النحو : ٣٠٢/٢.

(٢) ينظر : علل النحو (لابن الوراق) : ١٦٧/١_١٦٦.

(٣) الخصائص : ١٢٠/١_١٢٢.

(٤) ينظر: المفتاح : ١٠١.

وعَلَّ بها أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) في كسر نون التثنية وفتح نون جمع المذكر السالم بقوله: "لأنهم لو لم يكسروا نون التثنية ويفتحوا نون الجمع لالتبس جمع المقصور في حالة الجر والنصب بتثنية الصحيح ، ألا ترى أنك تقول في جمع مُصْطَفَى (رَأَيْتُ مُصْطَفَيْنَ) و(مَرَرْتُ بِمُصْطَفَيْنَ)، ونحو قوله تعالى : ﴿وَأَنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾ ﴿٥٧﴾ (١) (مُصْطَفَيْنَ) كلفظ: (زَيْدَيْنِ)، فلو لم يكسروا نون التثنية، ويفتحوا نون الجمع، لالتبس هذا الجمع التثنية" (٢).

وما ذكره العكبري في كتابه اللباب في مواطن عديدة منها قوله : "كسرت همزة (ابنوا ، وارموا) بخلاف همزة (أدعي ، واغزي) أنها ضمّت ، وقيل : لأنّ الضمة في النون والميم عارضتان ، والأصل كسرهما ، والأصل في العين والزّاي ضمُّهما والكسرة عارضة ، ومنهم من قال: إلى إنّها حُرِكت إتياعاً للثالث المضموم المكسور، فأما المفتوح فلم تُتبعه لئلا يلتبس بهمزة المتكلم" (٣).

ومن العِلل التي تدرج تحت هذا الصنف ، ما علّله في مثال (عيد _ أعياد) :

ذهب العكبري (ت: ٦١٦هـ) إلى أنّ الأصل في (عِيد) أنّه من الواو بدليل من (عَاد يعود عَوْدًا)، فأبدلت الواو ياء ، فإن قيل: فقد قالوا في الجمع (أَعْيَاد) لا غير فأعلّوا على خلاف (أرواح) ، قيل : جَعَلُوا البَدَلَ لازماً نفياً للبس ؛ لأنهم لو قالوا: (أَعْوَاد) لالتبس بجمع (عُود) (٤) .

بينما ذهب سيئويه إلى أنّ القياس في تصغير (عِيد): (عُوَيْد) وجمعه على (أَعْوَاد)؛ لأنّه من (العُود)، لكنهم ألزموه (الياء)؛ لئلا يلتبس بجمع (عُود)، فنقول في: (عُود): (أَعْوَاد) و(عُوَيْد) وفي (عِيد): (أَعْيَاد) و(عُيَيْد)، كما قالوا: (أَقْوَال)، فأصبح بمنزلة همزة (قَائِل)؛ لأنّ همزة (قَائِل) بدل من (الواو)، ورافقه في العلة ذاتها ابن السراج ، والسيرافي (ت: ٣٦٨هـ)، والفارسي (ت: ٣٧٧هـ)

(١) سورة ص من الآية : ٤٧ .

(٢) أسرار العربية : ٦٥ _ ٦٦ .

(٣) اللباب : ١٩٢/٢ .

(٤) ينظر: شرح التكملة للعكبري : ١٠٧٥/٢ .

، وابن جني، والجوهري (ت: ٣٩٣هـ) مفسراً إلى أنه جمع ب (الياء)، وقيل: (أعياد)، وأصله (الواو)؛ للزوم (الياء) في المفرد، أو للفرق بينه وبين (أعواد) الخشب^(١)، والثمانيني (ت: ٤٤٢هـ)، والعكبري في كتابه (اللباب) ^(٢) ، وابن يعيش معللاً بقوله " وأما (عِيْدٌ) و (أَعْيَادٌ) ، فإنه وإن كان البديل فيه لعلّة إذ أصله الواو ؛لأنه من (العُود) ، وإنما قلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها ، فكان القياس أن تعود إلى الواو في التصغير لتحركها... وإنما لزم البديل ؛ لقولهم في التكسير (أَعْيَادٌ) كأنهم كرهوا (أعوادًا) لئلا يلتبس بجمع (عُودٌ)" ^(٣) ، وتابعه عليها كلُّ من الرّضي (ت: ٦٨٦هـ)، وركن الدين (ت: ٧١٥هـ)، والمرادي (ت: ٧٤٩هـ)، والأزهري (ت: ٩٠٥هـ)، والسّيوطي (ت: ٩١١هـ) ^(٤) . ومن المحدثين الغلابيني ^(٥) .

ويبدو لنا أن كلَّ ما ذُكر في هذه العلة فهو جائز أن يكونَ في هذا الحكم علةٌ ، وأنَّ ما نبّه إليه سيبويه وما رافقه من العلماء من أنه ألزم البديل ؛ خوفاً للالتباس بجمع (عُودٌ) ؛ لأنه يجوز مخالفة الأصل ؛ لأجل ألا يحدث لبسٌ في أبنية الصّرف بصورة عامة .

ثانياً : علةُ أمن اللبس :

هي من العلل الصّرفيّة الدّلالية التي راعتها العرب في كلامها، واهتمام العرب بهذه العلة من المسلّمات؛ لأنّ الكلام وضع للفائدة، ولأجل تحقيق هذه الفائدة يسوّغ العدول عن القياس، وتبنى هذه العلة على الفروق الدّلالية بين الألفاظ والأبنية ^(٦) .

وقد علّل بها سيبويه مثلما علّل بخوف اللبس، بعض من المسائل ، وعبر عنها بـ (حيث أمثوا الالتباس) ^(١) ، وعبارة (لم يخافوا الالتباس) ^(٢) ، وهي كثيرة الدّوران عند سيبويه (ت:

^(١) ينظر: الكتاب: ٤٥٨/٣ ، والأصول في النحو : ٥٨/٣ ، وشرح كتاب سيبويه (للسيرافي) : ٢٦٨ /٥ ، والتعليقة على كتاب سيبويه : ٣٠٠/٣ ، والمنصف: ١١٥ /١ ، و الصحاح: ٥١٥/٢ (ع و د).

^(٢) ينظر: شرح التصريف للثمانيني: ٣١٥ ، و اللباب: ١٦٦/٢

^(٣) شرح المفصل: ٤١١/٣

^(٤) ينظر : شرح الشافية (للرّضي) : ٢١١/١ ، و شرح الشافية (لرّكن الدين) : ٣٣١/١ ، وتوضيح المقاصد : ١٤٣٢/٣ ، و الفصول المفيدة : ٤٦ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٥٧٣ /٢ ، و همع الهوامع : ٣٧٩ /٣ .

^(٥) ينظر: جامع الدروس العربية : ٨٩ /٢ .

^(٦) ينظر : علة أمن اللبس في اللغة العربية : ١٩

١٨٠هـ)، لذا أكدها بأنَّ مصطلح الالتباس مجردٌ عن مصطلحي (الأمن والخوف) ، وذلك في (باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة) ، وقد ظهر عنده (أمن اللبس) بواسطة الإشارة ، ومن أمثلة تعليلاته الصرفية بها ما ذكره في باب (ما تسكن أوائله من الأفعال المزيدة) ، عند اشتقاق اسم الفاعل ، واسم المفعول، من المزيد الثلاثي من نحو : (قَاتِل ، وتَغَاوَل) فالفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول من جميع الأفعال التي لحقتها كل الزوائد ، الكسرة التي قبل آخر حرف والفتحة ، فالميم مضمومة تلحق كلا منهما أولاً ، نقول : مُقَاتِل ، ومُقَاتِل ، فجرى على مثال : يُقَاتِل ، ويُقَال ، ويتَغَاوَل ، ألا أنَّك ضمنت الميم وفتحت العين في (يتَغَاوَل)؛ لأنَّهم لم يخافوا التباس (يُتَغَاوَل) بها " (٣)، وقد فسرَّ ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) عبارة (لم يخافوا الالتباس) أنَّهم أمنوا الالتباس ، وكل ذلك بعد الاستعمال العربي في الدراسات اللغوية ، بالتتابع والاستقراء (٤).

وعَلَّ بها ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) في باب (فعل لم يسمَّ فاعله) "أنَّ الفعل الذي لم يسمَّ فاعله ، هو ما حذف فاعله ، وإن كان ماضياً يُضمُّ أوله وكسر ما قبل الآخر ، ويضم الحرف الثالث مع همزة الوصل ، ويضم أيضاً الثاني مع التاء" (٥).

ومن تعليلات ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) بها ما ذكره في مسألة اسم (اِئِنْ) أنَّ تقديره (فَعَلْ) لأنَّكَ تقول : في جمعه (أَبْنَاء) ، كما تقول: (جَبَل) (وَأَجْبَال) ، ومن قال : فلعله (فَعَلْ) أو (فُعَلْ) فإن جمعها على (أَفْعَال) ، والدليل على هذا ، أنَّكَ تقول: (بَنُونَ) في الجمع فتحركه بالفتح ، وإن قالوا : لما أنكرت أنَّ يكون على (فَعَلْ) ساكن العين، قيل : لأنَّ الباب في جمع (فَعَلْ) أَفْعَل ، نحو : كَغَبْ وأَكْغَب ، ولو كان فَعَلًا لم يجمع ، إلَّا على بابه ، ليدل عليه ، وإنَّما يخرج الشيء عن بابه إذا أمنت اللبس (٦) .

(١) ينظر: الكتاب : ٩٩/١

(٢) ينظر: الكتاب : ٦١٥/٣ _ ١٥٦/٤ - ١١١٣/٤ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٨٢/٤ _ ٥١٨/٣ .

(٤) ينظر: شرح المفصل : ٥٢٨/٥

(٥) الكافية في علم النحو : ٤٦ .

(٦) ينظر : المقتضب : ٢٣٠/١ .

وعَلَّ بها العُكْبَرِي ما جاء في قول الشَّاعِر^(١):

- علة أمن اللبس بين المذكر والمؤنث :

وَكُنَّا حَسِبْنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهْمَسٍ حَيُّوا بَعْدَمَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَغْصَرَا

ذهب العُكْبَرِي (ت: ٦١٦هـ) مُوضِحًا جمع (فَارِس) على (فَوَارِس)، (فَوَاعِل) اختلف علماء النحو والصرف في هذا الحكم على النحو الآتي:

وعَلَّ سيبويه إلى أَنَّ (فَارِسًا) لا يقع إِلَّا على الرِّجَال، ولمَّا لم يكن حظُّ للمؤنث فيه، ولا تنعت النِّسَاء به ؛ لِأَنَّ من المَعْلُوم أَنَّ الفرسان من الرِّجَال لا من النِّسَاء، وليس في أصل (كَلَامِهِمْ) أَنَّ يكون إِلَّا لهم، وعليه أَمْنُوا اللِّبْس، فجاؤا به على الأَصْل، فقالوا : في جمعه: (فَوَارِس)، كما قالوا: (حَوَارِث)؛ لِأَنَّهُ كان اسمًا خَاصًّا، ك (زَيْدٍ)، وكان القياس أَنَّ يقال: (فُرس، وَفُراس)^(٢).

وتابعه في العلة ذاتها المُبَرِّد فيما نقل عنه ابن عصفور في كتابه (المفتاح) : " إِنَّمَا قَالُوا فِي جَمْع (فَارِس): (فَوَارِس)؛ لِأَمْنِ اللِّبْس، وَذَلِكَ أَنَّ امْتِنَاع (فَاعِل) إِذَا كَانَ صِفَةً لِمُذَكَّر مِمَّنْ يُعْقَل مِنْ أَنَّ يُجْمَع عَلَى (فَوَاعِل)؛ فَكَرِهُوا التَّبَاسَ الْبَيَانَ، فَلَمَّا لَمْ تَكُنِ الْفُرُوسِيَّةُ مِنْ نُعُوتِ النِّسَاء أَمْنُوا اللِّبْس، فَجَاءُوا بِهِ عَلَى الْأَصْلِ، وَالِدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي (فَاعِل) أَنَّ يَجْمَع عَلَى (فَوَاعِل)، كما زعم أبو العباس، جمعهم له على ذلك إِذَا كَانَ اسمًا أو صفة لغير عاقل، أو لعاقل مؤنث، نحو: (كَوَاهِل) و(بَوَازِل) و(حَوَائِض)"^(٣).

وعلى رأي الزَّمَخْشَرِي (ت: ٥٣٨هـ) ذهب أَنَّهُ جمع (فَارِس) على (فَوَارِس) شذوذًا^(٤)، وتابعه فيها ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) ، وابن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ) ، والمرادي (ت: ٧٤٩هـ) وابن مالك (ت: ٧٦٩هـ)^(٥).

(١) البيت من البحر الطويل ، اختلف في نسبه ؛ فنسب إلى : لمودود العنبري في: التكملة: ٦١٢، شرح أبيات سيبويه: ٣٦٩/٢، ونسب لأبي حزاب، الوليد بن حنيفة، وهو شاعر أموي في: المصباح: ١٥٥٤، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٩٠١/٢، وغير منسوب في: الكتاب: ٣٩٦/٤، وشرح التكملة للعكبري: ١٢٣٣/٢.

(٢) ينظر : الكتاب : ٦١٥/٣ .

(٣) المفتاح: ٦٥٩/٢

(٤) ينظر: المفصل: ٢٤١

(٥) ينظر : الشافية في علمي التصريف : ٧٥ ، واللمحة في شرح الملحة : ٢١٥ ، وتوضيح المقاصد والمسالك : ١٤٠١/٣، وشرح الكافية الشافية : ١٨٦٥/٤ .

الفصل الرابع: أصناف العلة الصرفية عند العكبري

ونوه ابن يعيش بقوله : " إِنَّ (فارسًا) قد جرى مجرى الأسماء لكثرة استعماله مفردًا غير موصوف ؛ والآخر أَنَّ فراسًا لا يكاد يستعمل إلا للرجال ، ولم يكن في الأصل إلا لهم ، فلما لم يكن للمؤنث فيه حظ ، لم يخافوا التباسًا " ^(١) ، بينما ذهب الرضي إلى أَنَّ (فَوارس) غير شاذٍّ ، وأَنَّهُ جمع لـ (فَاعِلَة) على القاس المستعمل في بابهِ ، والسبب في ذلك على تقدير حذف (مَوْصُوف) ، فيجوز أَنَّ يكون (فَوارس) جَمْع (فَارِسَة) ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: (طَائِفَة فَارِسَة) ، وَ(طَوَائِف فَوارس) ^(٢) .

وهذا جائز عند العكبري كما ذكرته ؛ لأنَّ تأنيثها عنده تأنيث الجمع ، كي يفسَّر الواحد هل هو وزن (فَاعِلَة) أو (فَاعِل) ^(٣) وتارة يذكر أَنَّ جمع (فَوارس) شاذ في المذكر على هذا التفسير ألفاظ قليلة ^(٤) . وتابعه ابن عصفور (ت: ٦٦٩ هـ) ^(٥) .

وقد ذكر بعض المحدثين أكثر من أربعين شاهدًا من الكلمات الفصيحة التي يختلف بها ، وإنَّ كلاً منهما صفة لمذكر عاقل نحو : (حَاسِرٌ وَحَوَاسِر) ، و(كَاهِنٌ وَكَوَاهِن) و(قَارِئٌ وَقَوَارِئ) ، ويفهم من ذلك أَنَّ مجيء (فَارس) صفة لمذكر عاقل على (فَوارس) لا يعد شاذًا عندهم ولا يختص بالضرائر الشعرية ^(٦) .

ثالثًا : عِلَّةُ الْبَيَان :

الْبَيَانُ لغة: هو مَا بَيَّنَ بِهِ الشَّيْءُ سَوَاءَ أَكَانَ مِنَ الدَّلَالَةِ ، أَمْ غَيْرَهَا ، وتقول: بَانَ الشَّيْءُ بَيَانًا ، أَي: اتَّضَحَ ، فهو بَيِّنٌ ، وجمعه : أَبْيَنَاءُ ، وبَانَ الشَّيْءُ ، وَاسْتَبَانَ ، وَتَبَيَّنَ ، وَأَبَانَ ، وَبَيَّنَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ^(٧) .

^(١) شرح المفصل: ٣٠١/٣

^(٢) ينظر: شرح الشافية (للرضي): ١٥٤/٢

^(٣) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ٧٢١/٢

^(٤) المصدر نفسه: ٧٧٤ / ٢ .

^(٥) ينظر: المقرب ومعه المقرب: ٤٩٩ .

^(٦) ينظر: في علم الصرف: ١١١ ، جُمُوع التصحيح والتكسير في اللغة العربية: ٥٧ .

^(٧) ينظر: لسان العرب: ٦٧/١٣ . (ب ي ن) .

واصطلاحاً: هُوَ "إِظْهَارُ الْمَعْنَى وَإِضْاحُ مَا كَانَ مَسْتَوْراً قَبْلَهُ، وَقِيلَ: هُوَ الْإِخْرَاجُ عَنْ حَدِّ الْإِشْكَالِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّأْوِيلِ وَالْبَيَانِ أَنَّ التَّأْوِيلَ: مَا يُذْكَرُ فِي كَلَامٍ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى مُحْصَلٍ مِنْ أَوَّلِ وَهْلَةٍ، وَالْبَيَانُ: مَا يُذْكَرُ فِيهِمَا يَفْهَمُ ذَلِكَ لِنُوعِ مِنَ الْحَقَاءِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْبَعْضِ" (١).

وعِلَّةُ الْبَيَانِ مِنَ الْعِلَلِ الصَّرْفِيَّةِ الدَّلَالِيَّةِ ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ الدَّوْرَانِ فِي كُتُبِ الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ وَالصَّرْفِيَّةِ ، وَمِنَ الْمَعْرُوفِ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ الْعَرَبَ يَمِيلُونَ فِي كَلَامِهِمْ لِأَمْرَيْنِ لَا ثَالِثَ لَهُمَا: الْبَيَانُ وَالْخَفَّةُ ، وَيَكُونُ التَّعْلِيلُ بِالْبَيَانِ أحياناً لِتَسْلَمِ الْحَرَكَةُ ، وَأُخْرَى لِلدَّلَالَةِ عَلَى حَرْفٍ مَحْذُوفٍ ، وَثَالِثَةً بَوْضُوحِ حَرْفٍ مَكَانَ حَرْفٍ ؛ لِأَنَّهُ أَبِينُ وَأَوْضَحُ مِنْهُ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْمَسَائِلِ وَالْأَشْهُرِ فِي الْبَدَلِ ، وَقَدْ وَرَدَتْ عِلَّةُ الْبَيَانِ مُصَرَّحاً بِهَا فِي كُتُبِ التَّصْرِيفِ وَمِنْ أَمَثَلَتِهَا : مَا عَلَّلَ بِهَا ابْنُ الْوَرَّاقِ مَا ذَكَرَهُ فِي اسْمِ الْجَمْعِ : أَيِ جَمْعِ (دَلُو) ، (أَدَل) ، وَالْأَصْلُ (أَدَلُو) ، كَمَا يَقَالُ فِي جَمْعِ (قَلَس) ، (أَفْلَس) ، أَنَّهُمْ يَقْلِبُونَ كُلَّ وَأَوَا تَقَعُ طَرَفًا فِي الْاسْمِ وَقَبْلَهَا ضَمَّةٌ إِلَى الْيَاءِ ، وَلَا بَدَّ مِنْ كَسْرِ مَا قَبْلَهَا لِتَسْلَمِ ، لِأَنَّهُ لَوْ بَقِيَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ مَضْمُومًا لَعَادَتْ وَأَوَا ، فَبَانَ أَنَّهُمْ قَصَدُوا أَنْ يَفْصَلُوا بَيْنَ الْاسْمِ وَالْفِعْلِ بِهَذَا التَّغْيِي (٢).

وَمَا ذَكَرَهُ الثَّمَانِينِيُّ (ت: ٤٤٢هـ) مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ " وَكَذَلِكَ (مَعِيشٌ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (مَفْعَلًا) ، (مَعِيشٌ) ، فَنَقَلَ ضَمَّةَ الْيَاءِ إِلَى الْعَيْنِ فَسَكَنْتِ الْيَاءُ وَقَبْلَهَا ضَمَّةٌ ، ثُمَّ قُلِبَتْ الضَّمَّةُ كَسْرَةً لِتَسْلَمِ الْيَاءُ ، إِذْ كَانَتْ قَرِيبًا مِنَ الطَّرْفِ كَمَا كَسَرُوا الْيَاءَ مِنْ (بَيْضٍ) لِنَتَبَتِ الْيَاءُ " (٣).

وَمَا عَلَّلَهُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ (ت: ٣٧٧هـ) فِي مَا نَقَلَهُ عَنِ الْمُبَرِّدِ (ت: ٢٨٥هـ): إِنَّمَا أَلْحَقْتُ الْأَلْفَ قَبْلَ الْهَمْزَةِ ، فَقِيلَ : (أَلْيَاءُ) عَلَى مِثَالِ : (أَلْيَاعُ) خِلَافًا لِأَخَوَاتِهَا ، وَذَلِكَ لِتَسْلَمِ كَسْرَةَ (أَلَاءُ) ، لِأَنَّ الْأَلْفَ فِيهَا لَوْ أَلْحَقْتُ بَعْدَ الْهَمْزَةِ ، لَفَتَحَتْ الْهَمْزَةُ هُنَاكَ ، وَزَالَتْ الْكَسْرَةُ الَّتِي كَانَتْ فِي مَكْبَرَتِهَا (٤).

(١) التعريفات: ٥٢.

(٢) علل النحو (لابن الوراق): ١٧٧.

(٣) شرح التصريف (للاثماني) ٤٦٧.

(٤) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٣/٤٧٣.

وقد فسر ابن يعيش (ت: ٦٤٢هـ) قوله " واعلم أنَّ ياء المتكلم حكمها أن يُكسر ما قبلها ، نحو : (غَلَمِي ، صَاحِبِي ، دُلُوي) ، وإنَّما وجب كسر ما قبل ياء المتكلم ليسلم الياء من التغيير والانقلاب ، وذلك السبب أنَّ ياء المتكلم تكون ساكنة ومفتوحة " (١).

ومن أمثلة هذه العلة ما علَّه العُكْبَرِي قول الشاعر (٢):

وَمَا كُلُّ ذِي لَبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِّيبٍ

جاء العُكْبَرِي مُبَيِّنًا إلى أنَّ حرف المدَّ يجري مجرى الصَّحِيح المتحرَّك؛ بدليل نيابته عن حرف مُتَحَرِّك صحيح ليبين عد جوز الإدغام نحو: (عَدُوٌّ وَلَيْدٌ) و(وَلِيٌّ يَزِيدٌ)، ولم يختلف العلماء في هذه العلة، فكانت علَّهم هذه في عدم جواز الإدغام ، وأول من صرَّح بها سيبويه . ووافقهم أيضًا أبو علي الفارسي مشيرًا ذلك بقوله : وممَّا يجري مجرى ما لا مدَّ فيه قولك: مَرَرْتُ بَعْدُوَّ وَلَيْدٍ، وَوَلِيَّ يَزِيدٍ لَا يَجُوزُ الإِدْغَامُ، فنقول: بَعْدُوَّ وَلَيْدٍ، وَلَا وَلِيَّ يَزِيدٍ؛ لأنَّ الإدغام قد ذهب بالمدِّ من واو (فَعُولٍ) حتَّى صار بمنزلة غيره ... فَلَوْ أَدْغَمْتَ عَدُوَّ وَلَيْدٍ لَأَعَدْتَ إِلَى وَاو (فَعُولٍ) المدَّ الذي كَانَ ذَهَبَ مِنْهُ، فَكَانَ ذَلِكَ يَكُونُ أَكْثَرَ مِنْ تَحْرِيكِ السَّاكِنِ مِنْ (قَوْمٍ مَالِكٍ) أَلَا ترى أنَّ حرف المدَّ يكون عوضًا من حذف الحرف المتحرَّك من بناء الشَّعر " (٣).

ومن ذلك قول الشاعر:

وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِّيبٍ

وأشار العُكْبَرِي في (باب الإدغام) مُبَيِّنًا أنَّ العلة في هذا البيت أنَّه الثالث من البحر الطَّوِيل ، وَالْأَصْل: (مَفَاعِيلُنْ)، ثُمَّ حُذِفَ مِنْهُ النُّونُ السَّاكِنَةُ، وَسَكَنْتِ (الْأَم) بَعْدَ الْقَبْضِ، فَصَارَ إِلَى وَزْن (مَفَاعِلُنْ)، فَأَقِيمَ مَقَامَهُ (فَعُولُنْ)، وَنَحْنُ قَدْ رَأَيْنَا كَيْفَ وَقَعَتِ الْوَاوُ الَّتِي فِيهَا مَدٌّ مَوْقِعَ حَذْفِ النُّونِ، يَقْصِدُ يَرِيدُ وَاو (فَعُولُنْ) ، وَهِيَ تَقَابِلُ يَاءِ (لَبِيبٍ) فِي الْمِيزَانِ ، وَحَرَكَةُ اللَّامِ بَعْدَ

(١) شرح المفصل : ٢٠٦/٢.

(٢) البيت من بحر الطويل، واختلف في نسبته، فقد نُسِبَ إلى أبي أسود الدؤلي، وهو في ديوانه: ٤٥، ونسب لمودود العنبري في شرح شواهد المغني: ٥٤٢/٢، وغير منسوب في الكتاب: ٤٤١/٤، وشرح أبيات سيبويه: ٣٧٣/٢.

(٣) التكملة: ٦١٨-٦١٩.

الفصل الرابع: أصناف العلة الصرفية عند العكبري

قَبْضُهَا، ولهذا لم يقع هذا (الضَرْب) إلا ردًّا فـ (لَيْبٍ) في البيت على وزن (فَعُولُنْ) وقع موقع (مَفَاعِلُنْ)، ومشيئاً أن هذه المسألة لعل البيان (١).

وتابع العُكْبَرِي كُلُّ من سيبويه (ت: ١٨٠هـ) والجرجاني (ت: ٤٧١هـ) ، وابن يسعون (ت: كان حيا ٥٤٢هـ) ، والقيسي (ت: ٥٦٧هـ)، والعُكْبَرِي في كتابه (اللُّباب) ، وابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) في (الممتع) (٢).

وذكر هذه العِلَّة أيضاً مرة أخرى في كتابه (المفتاح) : معللاً بقوله: "إِنَّ حَرْفَ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ الْوَاقِعَ فِيهِ رَدًّا جَعَلْتَهُ الْعَرَبُ يَتَّصِلُ بِ (الرَّوِي) الَّذِي فِيهِ عَوْضًا عَنِ الْحَرْفِ الْمُتَحَرِّكِ الْمَحْدُوفِ مِنْ أَتَمِّ بِنَاءِهِ؛ لِيُبَيِّنَ عَلَى ذَلِكَ امْتِنَاعَ إِدْغَامِ الْيَاءِ الثَّانِيَةِ مِنْ: جَاءَنِي وَلِيٍّ، وَأَشْبَاهِهِ، وَالْوَاوِ الثَّانِيَةِ مِنْ وَاوِي (عَدَوٍّ) وَأَشْبَاهِهِ فِي حَرْفِ الْعِلَّةِ الْوَاقِعِ بَعْدَهُمَا، وَذَلِكَ أَنَّ الْبَيْتَ مِنَ الطَّوِيلِ، مِنْ (الضَّرْبِ) الثَّلَاثَةِ فِيهِ، فـ (لَيْبٍ) وَزَنَهُ (فَعُولُنْ)، وَأَصْلُهُ (مَفَاعِلُنْ)، حُذِفَ مِنْهُ سَبَبٌ، وَهُوَ (لُنْ) فَبِيقِي (مَفَاعِي) " (٣). وتابعهم من المحدثين تمام حسان (٤).

رابعاً : عِلَّةُ الاسْتِدْلَالِ :

هو طلبُ الدَّلِيلِ ، كما أَنَّ الاستفهام طلبُ (الفهم) ، واستعلامُ طلبُ (العلم) ، أو هو تقرير الدَّلِيلِ لإثبات المدلول سواء أكان هذا الدَّلِيلُ من الأثر إلى المؤثر أو العكس ، أو من أحد الأثرين إلى الآخر (٥).

وقيلَ : هو تقرير ثبوت الأثر لإثبات المؤثر ، أو تقرير الدَّلِيلِ ؛ لإثبات ذلك الدَّلِيلِ سواء كان ذلك من الأثر أو المؤثر ، أو من أحد الأثرين (٦) . وإن هذه العِلَّةُ كثيرة الدَّوران في كتب العلماء النحويَّة والصرفيَّة ، لتعليل تلك الأحكام التي تطرأ عليها .

(١) ينظر : شرح التكملة للعكبري: ١٢٥٨/٢، ١٢٥٩.

(٢) ينظر: المقتصد: ١٦٣٣/٢، ١٦٢٧، المصباح: ١٥٦٢- ١٥٦٥، إيضاح شواهد الإيضاح: ٩٠٢/٢، واللباب : ٤٧٢/٢، والممتع : ٤١٥- ٤١٦.

(٣) المفتاح: ٦٦١/٢- ٦٦٢.

(٤) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٨١.

(٥) ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون: ١٥١.

(٦) ينظر: التعريفات: ١٧.

ومن أمثلة هذه العلة ما علّله العُكْبَرِي (ت: ٦١٦ هـ) في قول الشاعر^(١):

حَتَّى إِذَا مَا أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا

ذكر العُكْبَرِي موضِّحًا بعض العرب يبدلون الحروف من بعضها الآخر في غيرها بالشكل غير المعتاد عليها سواء في الشَّعر وغيره ، ومن ذلك إبدال (الياء) الخفيفة جيمًا في الوصل؛ مستدلين على ذلك بقولهم: (أَمْسَجَتْ، وَأَمْسَجَى). والوجه في ذلك أن الجيم والياء من مخرج واحدٍ، والجيم أقوى فصرفتُها .

وعلق السيرافي (ت: ٣٦٨ هـ) بقوله : "أراد (أَمْسَيْت) و(أَمْسَى) ، وإنَّما قلب الجيم من ياء (أَمْسَيْت) ؛ لأنَّ الألف في (أَمْسَى) منقلبه من ياء (أَمْسَيْت) " ^(٢) ، وتابعه في العلة ذاتها ابن جنِّي (ت: ٣٩٢ هـ) ، والثمانيني (ت: ٤٤٢ هـ) ، وابن يسعون ^(٣) .

وعلَّ ابن بريُّ (ت: ٥٨٢ هـ) في معرض حديثه مفسِّرًا لذلك : وأرادَ (أَمْسَتْ ، وأَمْسَى) ، فحذفت الألف من (أَمْسَتْ) وأصلها : (أَمْسَيْت) لسكونها وسكون التاء بعدها ، فلمَّا اضطرَّ عاد إلى وهو الياء ، ولم يتركها متحركة ؛ لأنَّ حكمها عند ذلك القلب ، فأبدلها جيمًا ليتمكنه النطق بها ^(٤) . وتابعه القيسي (ت: ٥٦٧ هـ) ، وابن يعيش (ت: ٦٤٣ هـ) مُعلِّلاً بقوله: " الجيم تبدل من الياء لا غير ؛ لأنَّهما أختان في الجهر والمخرج إلا أنَّ الميمَ شديدة ، ولولا شدَّتُها لكانت ياء ، وإذا شُدَّت الياء صارت جيمًا ... وأن بعض العرب إذا شَدَّ الياء صيرها جيمًا " ^(٥) .

وتابعهم فيها ابن عُصْفُور (ت: ٦٦٩ هـ) ، معلِّقًا على لسان الفارسي (ت: ٣٧٧ هـ) : "وَدَّكَر (أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا) فِي أُخْرِيَّاتِ إِبْدَالِ الْحُرُوفِ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ؛ مُسْتَدَلًّا بِهِ عَلَى إِبْدَالِهِمُ الْجِيمِ مِنَ الْيَاءِ فِي غَيْرِ الْوَقْفِ " ^(٦) .

(١) الشاهد من بحر الرجز، وهو للعجاج، وهو في ديوانه: ٢٧٨/٢.

(٢) شرح الكتاب (للسيرافي) ١٢٧/٥.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١٩٠/١، شرح التصريف (للمثاني) ٣٧٣، المصباح: ١٥٣٦

(٤) ينظر: شرح شواهد الإيضاح: ٦٢٧

(٥) شرح المفصل : ٤١٢/٥ - ٤١٣.

(٦) المفتاح: ٦٣٧/٢.

والعلة من إبدال الياء جيماً ؛ لأنَّهما في الجهر متقاربين ، إلا أنَّ الجيم أقوى منهما، ومُتَقَارِبَانِ فِي الْمَخْرَجِ أَيْضًا، فَهَمَا مِنْ وَسْطِ اللَّسَانِ؛ وَلِذَلِكَ جَاَزَ الْإِبْدَالُ فِي الْوَقْفِ، كَمَا فِي (أَمْسَجَا)؛ وَالْجِيمُ أَبْنَى مِنَ الْيَاءِ فِي الْوَقْفِ ، وَأَنَّ إِبْدَالَهُمْ مِنَ الْيَاءِ الْخَفِيفَةِ جِيماً فِي الْوَصْلِ يَحْفَظُ وَلَا يِقَاسُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ يَكُونُ الْإِبْدَالُ فِي الْوَقْفِ، لِكِرَاهِيَةِ الْوَقْفِ عَلَى (الْيَاءِ)؛ لِلخفاء و التشابه بالحركة ، وَأَنَّ الْيَاءَ هُنَا لَيْسَ بِمَوْقُوفٍ عَلَيْهِ .

وعليه تبين في هذه العلة التي تجور عليها الأحكام ؛ إذ الأصل في (أَمْسَجَتْ): (أَمْسَيْتَ)، وكان ينبغي أن تبدل فيها الياء ألفاً؛ لأنَّها متحركة وما قبلها مفتوح ، أصلاً للقاعدة الصرفية التي يكثر استعمالها في كلامهم في غاية الأهمية ، لو قُلبت أَلْفًا لحذفت ؛ لسكونها وسكون ما بعدها، فنقول: (أَمْسَتْ)، فقلبت الياء الخفيفة في الوصل جيماً، ودليل ذلك أَنَّ مَا حُذِفَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ مُقَدَّرٌ فِي النَّيَّةِ؛ لِأَنَّ لَمَّا احتيج الألف التي حذفت لانتقاء الساكنين ، رُدَّتْ إِلَى الْيَاءِ الَّتِي فِي الْأَصْلِ، وَبَعْدَ ذَلِكَ قُلِبَتْ مِنْهَا جِيماً، وَالْجِيمُ أَقْوَى ، وَإِذَا شَدَّدَتِ الْيَاءَ كَانَتْ فِي غَايَةِ الْقُرْبِ مِنْهَا فِي الْمَخْرَجِ ، لِذَلِكَ كَانَتْ أَقْلَ شَدُودًا مِنْ إِبْدَالِ الْيَاءِ الْخَفِيفَةِ جِيماً، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْحَرَكَةَ بِمَنْزِلَةِ الْحَرْفِ فَأَصْبَحَتْ قَرِيبَةً مِنَ الْمُشَدَّدِ فِي مَوَاضِعَ ، وَبَقِيَتْ مُتَحَرِّكَةً؛ لِأَنَّ الْجِيمَ حَرْفٌ صَحِيحٌ لَا يَعْتَلُّ بِهِ ^(١).

خامساً : علة الفرق :

الفرق لغة معناه : مَفْرَقُ الشَّعْرِ مِنَ الرَّأْسِ ، أي الفرق هو التفريق بين شيئين واضحين من أجل أن يفترقا ويتفرقا ^(٢) .

أمَّا في الاصطلاح : التفريق بين الألفاظ المتشابهة بقرينة ما ، سواء كانت بالحركة أو الحرف أم المصدر أو غير ذلك ، وقوله: " وَإِنَّمَا فَتَحْتَ الْعَيْنَ لِلْمِبَالِغَةِ وَالِدَّلَالَةِ عَلَى الْكَثْرَةِ ، وَإِذَا سَكَنْتَ دَلَّ عَلَى قَلَّتِهِ ، وَجَعَلُوا السَّكُونَ فَرْقًا بَيْنَهُمَا " ^(٣)، لِأَنَّ الْعَرَبَ جَعَلَتْ كُلَّ هَذِهِ الْقِرَائِنِ لِأَجْلِ تَحْقِيقِ الْفُرُوقِ أَوْ التَّفْرِيقِ فِي الْحَرَكَاتِ فِي أَوَائِلِ الْكَلَامِ وَأَوْسَطِهَا ، دَلِيلًا عَلَى اخْتِلَافِ مَعَانِيهَا، وَكُلَّ ذَلِكَ لئلا يلتبس على كثير من الناس أن هذه الألفاظ بمعنى واحد ، وإزالة الشك والتوهم،

^(١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١٩٠/١، شرح التصريف (للثمانيني): ٣٧٣، المصباح: ١٥٣٦، شرح شواهد الإيضاح: ٦٢٧، شرح التكملة للعكبري: ١١٤/٢، ضرائر الشعر: ٢٣٢، المقرب: ١٦٥/٢، الممتع: ٢٣٥.

^(٢) ينظر: التنقيح في اللغة (باب القاف): ٥٩٩، وغريب الحديث لإبراهيم الحربي (فرق): ٣٤٦/٢، وجمهرة اللغة (رفق): ٧٨٤، وتهذيب اللغة (قرف): ٩٦/٩.

^(٣) ينظر: إسفار الفصيح: ١٧١/١ - ١٧٢

الفصل الرابع: أصناف العلة الصرفية عند العكبري

وكل ذلك من أجل توضيح المعنى المراد للقارئ ، وذكرها الدينوري (ت: ٤٩٠هـ) أنها من العلل المطردة عند العرب وعلماء العربية^(١).

وقد صُنفت هذه العِلَّة من العِلَل الدَلَالِيَّة التي راعتها العرب في كلامها ومن ذلك ، لقد صرَّح الكثير من علماء العربية بهذه العِلَّة ، ومن ضمنهم إمام النحاة سيبويه (ت: ١٨٠هـ) ومن أمثلة التعليقات عنده ، فقد ذكر هذه العِلَّة في مواطن عديدة منها ، في ذلك أنَّ العرب قالوا : " (وَجَلَّ يُوَجِّل) وهو وَجَلَّ فأتَمَّوها ؛ لأنها لا كسرة بعدها ، فلم تحذف ، فرقوا بينها وبين يَفْعَل " (٢)، والدليل على قوله هذا أوضح للمعنى المراد أنَّ الفعل المعتل الفاء بالواو لم تحذف واوه في المضارع بل أتمَّوها ؛ والسبب في ذلك أنَّ الواو لم تقع بين عدوتيهما وهي (الياء والكسرة) ، فكانت غايتهم أنَّ يفرقوا بين الفعل الذي يكون مفتوح العين عن الفعل الذي يكون مكسور العين في المضارع من هذه الأفعال في العِلَّة التي تطرأ عليها ، والسبب أنَّ العرب كانوا يحذفون الواو من الفعل مكسور العين ، نحو : (وَعَدَ _ يَعِدُ) ن و (وَثَّقَ _ يَثِقُ) ، ولكنهم لم يحذفوها في (وَجَلَّ _ يُوَجِّل) بخلاف ذلك ؛ وكل هذا لئلا يلتبس باب (فَعَلَ _ يَفْعَلُ) بباب (فَعَلَ _ يَفْعَلُ) (٣).

ما علَّل بها ابن السراج (ت: ٣١٦هـ) بأنَّ الاسم إذا لم تكن فيه الواو أصليةً وجمعوها بالواو والثَّوْن كسروا الحرف الأول نحو: (سنون _ ويثون ، ومثون) أمَّا ما كانت فيه الواو أصليةً فإنَّهم يفتحون الحرف الأول نحو: (هَنون _ ومنون _ وبنون) لئيفرقوا بين ما كانت فيه الواو أصلًا ، وبين ما لم تكن فيه الواو أصلًا (٤).

والذي يبدو أنَّ المعنى المراد من عِلَّة الفرق ، فتكون هذه العِلَّة بمثابة التَّوضيح والإبانة بين حكمين متشابهين ، فتعطيها مظاهر مُتباينة؛ توحيًا لدقة الدلالة .

وما علَّل بها ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) في باب (تخصيص العِلَل) وهو يُعلَّل وجوب قلب الواو على ألف في (خَوْف ، وهَيْب) وتشبيههما ب (حَوْل و صَيْد) ، من ذلك قوله " لِعَمري إنَّ صورة حول وصيد لفظًا هي صورة (خَوْف وهَيْب) أن هناك من بعد هذا فرقًا وإن صغر في نفسك وقلَّ في تصورك وحسك ، فإنَّه معنى عند العرب مكين في أنفسها مُتقدِّم في إيجابه التأثير

(١) ينظر: ثمار الصناعة: ١٣٥.

(٢) الكتاب : ٥٣/٤.

(٣) ينظر : المقتضب : ٨٩/١ ، وشرح كتاب سيبويه : ٤٣٣/٤ ، والمنصف : ١٨٨ _ ٢٠١ ، وشرح التصريف للثمانيني (٣٧٤ ، والإنصاف : ٦٤٤/٢ _ ٦٤٥.

(٤) ينظر: الأصول في النحو : ٤٤٦/٢.

الظاهر عندها" ^(١)، لذلك أنّ العرب تعتني بالألفاظ كثيرًا ، لكن عنايتها للمعاني بصورة أوسع منها ، والسبب في ذلك أنّ توضيح الألفاظ وإصلاحها ضروري ، إنّما هو لتحسين المعنى وإبانتها ، لأنّ المعنى هو المخدم واللفظ هو الخادم ، وكل ذلك تجنبهم من الوقوع في الالتباس بين لفظ وآخر ، جعلهم يضعون الفوارق بينهم لذا أن لهذه العلة الأثر البارز في إزالة اللبس وتوضيح المعنى ، وقد فسّر لنا من ذلك قول أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ): " وإزالة اللبس ، والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض " وأيضًا فيما ذكره أبو البقاء العكبري قوله " وإنّما فرّقوا بينهما لافتراقهما في المعنى والتباس المعنى في بعض المواضع فقرّقوا بالحركات ليزول المعنى اللبس " ^(٢).

وقد ذكرها السيوطي (ت: ٩١١هـ) فيما نقله عن التاج ابن مكتوم في تفسيره لها بقوله : " وعلة فرق ذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ونصب المفعول، وفتح نون الجمع وكسر نون المثني " ^(٣).

لذا ذهب إليها علماء العربية للتفريق بين المتشابهات ، والسبب من ذلك تخوفهم لوقعهم في اللبس ، لأنها بمثابة الأداة التي يؤمن بها اللبس، ويتضح بها المعنى المقصود . وهذا ما نصّ عليه الدكتور تمام حسان بقوله : " لا بُدّ لضمان أمن اللبس على المستوى الصرفي أن تقوم القيم الخلاقية بدور التفريق بين المباني من ناحية الشكل؛ ليكون هناك فارق بين المعنى الصرفي وأخيه أو بين الباب النحوي وأخيه " ^(٤)

^(١) الخصائص : ١٥١/١ .

^(٢) اللباب : ٢٢٣/١ .

^(٣) الاقتراح في أصول النحو : ٢٣١ .

^(٤) اللغة العربية مبناها ومعناها : ١٤٦ .

ومن ذلك ما علّله في قول الشاعر^(١):

- علة الفرق بين (ضَحِيًّا _ وضَحوة)

سُرُحِ الْيَدَيْنِ إِذَا تَرَفَعَتِ الضُّحَى هَدَجَ الثِّقَالِ بِحِمْلِهِ الْمُتَنَاقِلِ

ذهب العكبري (ت: ٦١٦هـ) في هذا البيت موضحاً أنّه لم يسمع من العرب في تصغير (الضُّحَى) مع أنّها مُؤنّثة إلا (ضَحِيًّا)، ولم يجعل تصغيرها (ضَحِيَّة) على القياس ، ولم يسمع به؛ على ما يلزم للمؤنّث الثلاثي من إلحاق تاء التأنيث؛ فرقاً بين تصغير (ضَحَى) و(ضَحوة)، وتصغير (ضَحَى): ضَحِيٌّ ، وتصغير (ضَحوة): ضَحِيَّة عنده . والفرق بينهما : أنّ (ضَحوة) تقال عند ارتفاع الشمس ، و(ضَحَى) بعد ذلك بيسير ، وإذا أشرقت الشمس واشتدّ ضوءها ، و(الضُّحاء) بعد ذلك وهو إذا اشتدّ حرّ الشَّمْسِ^(٢).

وذكرها الفراء(ت: ٢٠٨هـ) في معرض حديثه وحذف (التَّاء) في تصغير (الضُّحَى)، وأنّه لا يقال إلا (ضَحِيًّا) بغير الهاء؛ فرقاً بينها وبين تصغير (ضَحوة)^(٣) وتابعه في العلة ذاتها الأنباري ، وأبو علي القالي (ت: ٣٥٦هـ)، وابن سيده(ت: ٤٥٨هـ)، وابن يسعون(كان حيا ٥٤٢هـ) ، وابن برّي(ت: ٥٨٢هـ)^(٤)، والحميري (ت: ٥٧٣هـ) مفسراً لقوله: " والأضحى جمع أضْحاة بالهاء، وهي الشّاة التي يُضَحَّى بها " ^(٥) ، والعكبري أيضاً مشيراً بقوله : ولا تلحق التَّاء الضُّحَى على ما يجب للثلاثي المؤنّث " ^(٦) ، وافقهما الجوهري ، والزمخشري^(٧)، والعكبري معلقاً بقوله: "والضُّحَى هُوَ من طُلوع الشَّمْسِ إلى أَنْ يَرْتَفِعَ النَّهَارُ، وتبييض الشَّمْسِ جدّاً، وهي مُؤنّثة" ^(٨). وقال الفراء : ولم يسمع في تصغيرها إلا (ضَحِيًّا)؛ فرقاً بين تصغيرها

(١) البيت من البحر الكامل، وهُوَ لابن مقبل في ديوانه: ١٦٧، برواية: سُرُحِ الْعَنِيْق.

(٢) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ٥٦٦/١

(٣) ينظر: المذكر والمؤنّث (للفراء): ٧٤.

(٤) ينظر : المذكر والمؤنّث لأبي بكر الأنباري: ٣٠٩/٢، المقصور والممدود لأبي علي القالي: ٢١٧، المحكم: ٤٧٠/٣ (ض ح و)، المخصص: ١٣٥/٥، المصباح: ١١٢٧، شرح شواهد الإيضاح: ٤٦٧ .

(٥) شمس العلوم: ٣٩٣٠/٦

(٦) شرح التكملة للعكبري: ٥٦٦/١

(٧) ينظر: أساس البلاغة : ٥٧٦.

(٨) شرح التكملة للعكبري: ٥٦٦/١

وتصغير (ضَحْوَة)، وقيل: إِنَّهَا تُؤْنَت وتُذَكَّر، فمن أُنْتُ ذهب بها إلى أَنَّهَا جمع (ضَحْوَة)، ومن ذَكَر فهو عنده اسم عَلَى (فَعَلَ). وتابعهم الفيومي (ت: ٧٧٠هـ) والفيروز آبادي (ت: ٨١٧هـ) ^(١).

- عِلَّةُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْجَمْعِ (ثَوْرَة) وَ(ثِيْرَة) :

ذهب العُكْبَرِي إلى أَنَّ ثَوْر وَثَوْرَة ومنهم من يقول : "ثِيْرَة ، فيبدل الواو ياء ليفرّق بين المذكر والمؤنث من البقر وبين الثَّوْر من الأقط ، فالقلب مخصوص بذكر البقر ، وقيل أصله (ثِيَارَة)، فحذفت الألف ... وقيل قد جاء (ثِيْرَة) بإسكان الياء " ^(٢) نحو قول الشَّاعِر ^(٣):

فَطَلَّ يَأْكُلُ مِنْهَا وَهِيَ رَاتِعَةٌ حَدَّ النَّهَارِ ثُرَاعِي ثِيْرَة رُتْعَا

وعِلَّةُ سَبْيُوِيَه مشيرًا بقوله : " وقد قالوا ثَوْرَة وَثِيْرَة قلبوها حيث كانت بعد كسرة ، واستنقلوا كما استنقلوا أن في ديم ، وهذا ليس بمطرد " ^(٤) . بينما فسرّ لنا المبرّد قالوا : ثِيْرَة ليفرقوا بين ثور الأقط ، وثور من البقر ، فقالوا : بنزه على وزن (فَعْلَة) ثم حركوه فصار (ثِيْرَة) . وتابعه ابن جَنِّي ، وابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ) ^(٥)، وابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) معللاً بقوله : " وأما قولهم: قولهم: ثور وثيرة ، فقليل شاذّ كشذوذ: طيالها ، ويحتمل أن تكون قلبت للفرق بين (الثَّوْر) هذا الحيوان ، وبين (الثَّوْر) من الأقط ، وهو رأي أبي العباس المبرّد " ^(٦) . فعلى الرغم من أَنَّ ابن يعيش قد أشار إلى أَنَّ جمع (ثيرة) قليل وشاذّ إلا أنه ذكره كأحد علل الفرق الصرفية في كتابه . ووافقه ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) ، والرضي (ت: ٦٨٦هـ) ، وركن الدين (ت: ٧١٥هـ)، وابن الجوزي (ت: ٧٦٧هـ) ، وأبو الفداء (ت: ٧٣٢هـ) ^(٧) .

^(١) ينظر: المذكر والمؤنث للفرّاء: ٧٤ ، والمصباح : ٣٥٨/٢ ، والقاموس المحيط : ١٣٠٤ .

^(٢) شرح التكملة للعكبري : ٦١٩/٢ _ ٦٢٠ _ ٦٢٢ .

^(٣) البيت من البسيط : وهو للأعشى في ديوانه : ١٠٥ ، وهو في جمهرة اللغة : ٤٢٤/١ ، والخصائص : ١١٣/١ ، والمنصف : ٣٤٩/١ .

^(٤) الكتاب: ٣٦١/٤ .

^(٥) ينظر: ٢٦٤/٣٠ _ ٢٦٥ ، المنصف : ٣٤٦ ، البديع في علم العربية : ٥١٢/٢ .

^(٦) شرح المفصل : ٣٧١ / ٥ .

^(٧) ينظر: الشافية في علمي التصريف : ١٠١ ، شرح الشافية (للرضي) : ١٣٧/٣ ، شرح الشافية (لرکن الدين الدين) : ٧٨٧/٢ ، إرشاد السالك : ١٠٢٤/٢ ، الكناش : ٢٧٧/٢ .

وعلى الرغم من ذلك أنَّ العُكْبَرِي لم يصرِّح بأن (ثَبِيرَة) شاذة كما تنظرْتُ ذلك من كلام العلماء في هذه المسألة ، وأنَّ سيبويه والمبرد وأبو علي الفارسي أشاروا إلى أنَّ هذا ليس بمطرد . ويتبين لي أنَّ العُكْبَرِي في هذه العلة ذاتها يتابعهما فيما استمدَّ من كلامهم ^(١)، وحذاه ابن عصفور(ت:٦٦٩هـ) ، وأبو حيان الأندلسي(ت:٧٤٥هـ) ^(٢).

سادسًا : عِلَّةُ التَّوكِيد :

هي من العِلَلِ الدَّلَالِيَّة التي يعتمد التَّعْلِيلُ بها على ملاحظة المعنى في إطار السياقات المختلفة عند تععيد القاعدة ، ويقصد بهذه العِلَّة أنَّها تضرب للمبالغة والتأكيد للمعنى المقصود في الأبنية النحوية والصرفية التي تطرأ عليها العِلَّة ذاتها وهي كثيرة الدوران في كتاب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، ومن أمثلة التعليقات الصرفية في كتابه منها ما ذكره في عِلَّة زيادة الكاف إلى(رُويذ)؛ بأنها لتأكيد جهة الخطاب، إذ يجوز ترك الكاف؛ اكتفاءً بعلم المخاطب ^(٣).

وعلل بها ابن السراج (ت: ٣١٦هـ) بقوله: " ومن أبنية الجموع فعالة جاء في (فَعَلَ _ فَعُول فعالة وزعم الخليل(ت: ١٧٠هـ) : إنَّما أرادو أن يحققوا التأنيث ، نحو : الفحالة يعني تأنيث الجمع ، وجاء في (فَعَلَ) _ وَجَمَلَ _ وَجَمَالَة وَحَجَرَ وَحِجَارَة " ^(٤).

وقد فسَّر ابنُ جني ذلك بقوله: " متى رأينا هم قد زادوا الحرف فقد أرادوا غاية التَّوكِيد، كما إنَّا إذا رأينا هم قد حذفوا حرفًا فقد أرادوا غاية الاختصار " ^(٥).

وأيضًا وردت هذه العِلَّة كثيرًا عند أبي علي الفارسي ومن أمثلتها ، أنَّ الألف والهاء اللتان لحقتا (أي) توكيدًا لها كأنَّكَ كَرَّرْتَ (يا) مرتين فتقول: (يا أيها وصار الاسم بينهما كما صار هو بين (ها) و(ذا) ، في حين قولك : ها هو ذا ^(٦).

(١) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ٦١٩ / ٢ .

(٢) ينظر: الممتع : ٣٠٦ ، وارتشاف الضرب : ٢٧٨/١

(٣) ينظر: الكتاب : ٢٤٤/١ _ ٢٤٦

(٤) الأصول في النحو : ٤٣٥/٢ .

(٥) سرُّ صناعة الإعراب : ٢٧٠/١

(٦) ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه : ٣٤٢/١

ومثالها أيضاً ما ذكره ابن خالوية (ت: ٣٧٠هـ) في حديثه عن العلة ذاتها : أنَّ التثنية هما فردان ، وتتوهم العرب أنه جمع ، وذلك بقولهم : زوجان وهما فردان ، أنَّ الزوج اثنان ، فقوله تعالى: ﴿أَحْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾^(١) ، ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ﴾^(٢) ، والعرب تقول : (الرجل زوج المرأة) ، (والمرأة زوج الرجل) لكنهم يقولون للمرأة (زوجة) بالهاء تأكيداً للتأنيث^(٣) ، وهي من العلل التي ذكرها الجليس النحوي (ت: ٤٩٠هـ) في كتابه وشرحها ابن مكتوم (ت: ٧٤٩هـ) بقوله : "وعلة تأكيد مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه " (٤) .

وقد علل بها العكبري (ت: ٦١٦هـ) بعض المسائل في كتابه ، ومن أبرزها :

- تأكيد زيادة علامة الجمع :

وذهب العكبري بقوله: " قد زيدت علامة لجمع الفاعل ، نحو قول الشاعر^(٥) :

وَلَكِنْ دِيَاْفِي أَبُوهُ وَأُمُّهُ
يَعْصِرْنَ السَّلَيطَ أَقَارِبُهُ

كما زيدت التاء علامة للتأنيث ، ومنهم من يقول : هي اسمٌ مضمَّرٌ^(٦) . واختلفوا في هذا بينما قال سيبويه : "واعلم أنَّ من العرب من يقول : ضَرَبُونِي قَوْمُكَ ... فشبهوا هذا التاء التي يظهرونها في قالت : (فلانة) ، كأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة ، كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة نحو : (يُعْصِرْنَ)"^(٧) . وذكرها ابن جنِّي في كتابه (سر صناعة الإعراب) في حديثه : أنَّ

(١) سورة هود من الآية : ٤٠ .

(٢) سورة القرة من الآية : ٣٥ .

(٣) ينظر : ليس في كلام العرب : ٣٧٧ .

(٤) الاقتراح : ٢٣١ ، ط القلم .

(٥) البيت من الطويل : وهو للفرزدق في ديوانه : ٥٠ ، يهجو به عمرو بن عفراء الضبيّ ، وهو في ، الكتاب : ٤٠/١ ، والتبصرة والتذكرة : ١٠٨/١ ، وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث : ٤٥ .

(٦) شرح التكملة للعكبري : ٢ / ١٠٤٢ .

(٧) الكتاب : ٢ / ٤٠ .

الفصل الرابع: أصناف العلة الصرفية عند العكبري

أنَّ النون في (يُعَصِرُن) علامة للجمع مجردة من الضمير ؛ لأنَّه لا ضمير في الفعل ؛ لارتفاع الظاهر به ^(١). وتابعه في ذلك القيسي (ت: ٥٦٧هـ) ^(٢).

وخالفهم السيرافي (ت: ٣٦٨هـ) فيما فسره لنا : " فَإِنَّ الشاهد (يُعَصِرُن) فأتى بالحرف الذي يكون ضميراً علامة للجمع على حد قولهم (أكلوني البراغيث) والفاعل هو (أقاربه) فأتى بعلامة الجمع " ^(٣).

فعلى الرغم من قول العكبري ذهب إلى أنَّه زيدت النون توكيداً علامة للجمع ، وتابعه في هذه العلة ذاتها : ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ) ، وابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) ، وابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) ، وناظر الجيش (ت: ٧٧٨هـ) ، وابن هشام (ت: ٧٦١هـ) فيما أخذ عنه أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) ^(٤).

- توكيد الطلب :

ومن تعليلاته أيضاً بعلّة التوكيد ما ذكره في علة دخول زيادة نون التوكيد في آخر فعل الأمر والفعل المضارع نحو: (لأضربن) و(واضربن) وذلك لتأكيد الطلب وحثاً على إيقاعه ، إذ الطالب إنما يطلب ما هو مراد فكان ذلك مقتضياً تأكيداً ، ولذلك لم يؤكد الماضي والحال ؛ لأنَّ الماضي قد وقع ، والحال حاصل فلا طلب فيهما ^(٥) . وواقفه من العلماء : ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) ، وأبو الفداء (ت: ٧٣٢هـ) ، وابن عقيل (ت: ٧٦٩هـ) ، والعيني (ت: ٨٥٥هـ) ^(٦).

^(١) ينظر: المنصف : ١١٧/٢ .

^(٢) ينظر : إيضاح شواهد الإيضاح : ٤٩٦ / ١ .

^(٣) شرح أبيات سيبويه : ٣٣٧/٢ .

^(٤) ينظر : البديع في العربية : ٥٣٧/٢ ، وشرح المفصل : ٢٩٨/٢ ، والممتع : ١٧١ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : ٩٦٧/٢ ، والتذليل والتكميل : ٢٠٦/٦ .

^(٥) ينظر : شرح التكملة للعكبري : ١٠٤٢/٢ .

^(٦) ينظر : الشافية في علمي التصريف : ١٠٣ ، الكناش : ١٢٧/٢ ، وشرح ابن عقيل : ٢٥/١

الفصل الرابع: أصناف العلة الصرفية عند العكبري

وتابع العكبري من العلماء في العلة ذاتها : الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وسيبويه ، والمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، وابن السراج ، والرّماني (ت: ٣٨٦هـ) ، وابن جنّي (ت: ٣٩٢هـ) ، والجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، والزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) ^(١).

سابعًا : علة مُراعاة المعنى أو الحمل عليه :

الحمل في اللغة : والحمل بالفتح وهو حمله على (الأمر) يحمله فأنحمل، أي: أغراه به ، وقيل : ما كان في بطن أو على شجرة ^(٢).

واصطلاحًا: "هو قياس أمر على أمر، وتحميل أحدهما حكم الآخر، والحمل طريق يسلكه النحاة، ويحيلون إليه الظاهرات الكلامية التي لا تنتظمها قواعد أصيلة تُنسب إليها" ^(٣). وتعدّ علة الحمل على المعنى من أهم وأشهر العلل الدلالية على الإطلاق في كتب الدراسات النحوية والصرفية ، والمقصود من الحمل هو أن يحمل حكم لفظ على حكم لفظ آخر ، حملًا للمعنى الثاني على معناها الأول ، والمراد من ذلك أي أن تكون هناك صلة قريبة بين اللفظين من حيث المعنى ، حتى يُحمل أحدهما على الآخر في اللفظ لوجود تلك الصلة ^(٤).

ومن أمثلة التعليقات الصرفية عند العلماء بعلة مُراعاة المعنى أو الحمل عليه ، ما ذكره سيبويه (ت: ١٨٠هـ): منها في جموع التكسير كثيرًا ما تتعاور بينها المعاني والألفاظ عند تعليله لجمع (فَعِيلَة) على (فُعلاء) ، لكن القياس فيها أن تجمع على (فَعَائِل) ، لكنهم قالوا: (فُعلاء) ، والسبب أن هذا اللفظ لا يجمع إلا على المذكر ، فيحمل على المعنى الذي طرأت عليه العلة ، كأنهم جمعوا بقولهم هذا : (فَعِيل) ، لأنهم يعلمون أن الهاء لا تثبت في جمع التكسير إطلاقًا ^(٥). ومن ذلك قوله " وقالوا: خَلِيفَة وَخَلَائِف ، فجأوا بها على الأصل ، وقالوا: خلفاء من أجل أن الهاء لا تثبت في التكسير " ^(٦) ، وقد فسر ذلك السيرافي (ت: ٣٦٨هـ)، أن المراد إنما قيل

^(١) ينظر: الكتاب : ٥٠٨/٣ _ ٥٠٩ ، والمقتضب : ١٩/٣ ، والأصول في النحو : ٢٥٥/٣ ، ومنازل الحروف : ٣٠ _ ٣١ ، والخصائص : ١٢٧/١ ، والمفتاح في الصرف : ٩٣ ، و المفصل : ٤٥٧ .

^(٢) ينظر: الكليات : ٣٣٨.

^(٣) ينظر : معجم المصطلحات النحوية والصرفية : ٦٧.

^(٤) ينظر: الحمل على المعنى في العربية: ٣٠.

^(٥) ينظر: الكتاب : ٣٧٩/٤ _ ٣٨٠ ، والتعليل الصرفي في كتاب سيبويه : ٢٠٨.

^(٦) الكتاب : ٣٧٩/٤ _ ٣٨٠ .

(خُلفاء) والواحد خَلِيفَة ، لأنَّ الخليفة لا يكون إلا مذكراً ، لذلك جمعه (خُلَيفًا). وأنَّ (خَلَانَفَ) هو جمع (خَلِيفَة) تشبيهاً في (ظُرِيفَة) و(ظُرَانَف) ، لكن (خَلِيفَة) تجمع على (خُلفاء) ، ومن قال (خُلفاء) فقد حملها على المعنى ، لأنَّ الخلافة من شأن المذكر لذلك حمل على معناها ، وكلاهما وردا في القرآن الكريم من ذلك قوله تعالى : ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ خَلِيفَ فِي الْأَرْضِ﴾^(١) ، وقوله

أيضاً ﴿وَجَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ﴾^(٢) ، وقد ورت هذه العلة عند ابن السراج

(ت: ٣١٦هـ) في أصوله : حذف التاء من الفعل وتذكيره في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَاِ

وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَاَ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ

فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٣) ، فذكر الفعل (جاءه) حملاً على المعنى؛ لأنَّ

الموعظة بمعنى الوعظ والموعظة والوعظ سواء^(٤).

قد أفرد لها ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) فصلاً سمّاه: (فَصْلٌ فِي الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى) وقال فيه إنَّه: "غورٌ من العريبة بعيدٌ، ومذهبٌ نازحٌ فسيحٌ، قد وردَ به القرآنُ وفصيحُ الكلامِ منشوراً ومنظوماً، كتأنيثُ المذكر، وتذكيرُ المؤنث، وتصورُ معنى الواجدِ في الجماعةِ ، والجماعةِ في الواجدِ ، وفي حملِ الثاني على لفظٍ قد يكونُ عليه الأولُ، أصلاً كانَ ذلكَ اللفظُ ، أو فرعاً"^(٥) ، ومن ذلك قوله أيضاً : " وبابُ الحملِ على المعنى بحرٌ لا يُنكش "^(٦) ، وذلك نحو قول الشاعر^(٧):

(١) سورة يونس من الآية ١٤ .

(٢) سورة النمل من الآية : ٦٢ .

(٣) سورة البقرة من الآية : ٢٧٥ .

(٤) ينظر : الأصول في النحو : ١٧٣/١ .

(٥) الخصائص: ٤٣٧/٢ .

(٦) يُنكش: أي: لا يُنْزَف وَيُنْتَهَى . ينظر: الصحاح: ١٠٢٣/٣ (ن ك ش).

(٧) البيت من البحر الكامل ، وهو منسوب إلى جميل بثينة : في ديوانه : ٥٤ ، وإلى أبي كبير الهذلي في ديوانه الهذليين : ٩٩/٢

لو كَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرٍ قُلَامَةٍ حَبًّا لَغَيْرِكَ قَدْ أَتَاهَا أَرْسُلِي

أنَّ الشاعر جمع (رسولاً) وهو مذكر على (أرسل) وهو مما يجمع عليه المؤنث جمع تكسير للقلّة ؛ وعلل ذلك بأنّه لما كان الرسول هنا ، إنّما يُراد به المرأة ؛ لأنّها في الغالب مما يستعمل في هذا الباب حُمِلَ على المعنى^(١).

وقد عدّها بعض العلماء سُنّة من سنن العرب في كلامها ، ومنهم ابن فارس(ت:٣٩٥هـ) عقد لها باباً سمّاه : (باب الحمل) بقوله " هذا باب يُترك حكم ظاهر لفظه ، لأنّه محمول على معناه ، ومن ذلك يقولون : (ثلاثة أنفُس) والنفُس مؤنّثة لأنّهم حملوه على الإنسان " ^(٢) . وهي من العلل المطّردة التي لها نصيب كبير عند علماء العربية وعنايتهم بها بشكل واسع في الدراسات النحويّة والصرفيّة ، فهي أن يوجد بين اللفظين صلة قرابة من حيث المعنى ، فيحمل أحدهما على اللفظ الآخر؛ لوجود هذه الصلة المعنويّة بينهما، ولكثرة (الحمل على المعنى) عدّها بعض العلماء من سنن العرب؛ لأنّ من سننهم ترك الحكم الظاهر، وحمله على معناه، وقد كثر في كلام العرب حمل الأشياء على معانيها لنوع من الحكمة، لذلك كثر ورودها في العربيّة، فحملوا ظاهراً الألفاظ على معقود المعاني، وترك الظاهر إليها^(٣).

ومن أمثلة ذلك ما علّله في قول الشاعر^(٤):

- علة حمل لفظ الجمع على لفظ الواحد :

فَإِمَّا تَرِينِي وَلِي لِمَةٍ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

وعلل العكبري في(باب المذكر والمؤنث) إلى حذف تاء التانيث مع تأخر الفعل، وكان يجب أن يقول: (أودت) أو (أودين) بدل (أودى)^(٥) ، واختلف العلماء فيها، من علّتين:

(١) ينظر : الخصائص : ٤١٨/٢ _ ٤١٩.

(٢) الصاحبى في فقه اللغة: ١٩٥.

(٣) ينظر: المحتسب: ١/ ١٤٥، فقه اللغة وسر العربية: ٢٣٠، شرح المفصل: ٣/ ٣٢٣، ٣٣٩، سفر السعادة وسفير الإفادة: ٨٢٥/٢.

(٤) البيت من المتقارب، وهو للأعشى، في ديوانه: ١٧١، وهو في ينظر : الكتاب : ٤٦/٢ ، ومعاني القرآن (للأخفش) : ٩٢/٢ ، والأصول في النحو : ٤١٣/٢.

(٥) ينظر: شرح التكملة للعكبري : ٤٣٤/١ _ ٤٣٥.

وذكرَ الفراء (ت: ٢٠٧هـ) مُبيِّناً في معرض حديثه إلى أنَّه: (أُوْدَى)؛ لِأَنَّهُ حَمَلَ (الْحَوَادِثَ) على معنى (الْحَدَثَانِ) ، أي: حمل لفظ الجمع على لفظ الواحد ؛ لما كان (الْحَدَثَانِ) مصدرًا في معنى (الْحَوَادِثِ) ^(١) ، وَتَابَعَهُ الْمَبْرَدُ (ت: ٢٨٥هـ) مشيرًا بقوله : "لَأَنَّ الْحَوَادِثَ جَمْعُ حَدَثٍ، وَالْحَدَثُ مَصْدَرٌ، وَالْمَصْدَرُ وَاحِدٌ وَجَمْعُهُ يُؤُولَانِ إِلَى الْمَعْنَى" ^(٢) ، ورافقهم في هذه العلة أيضًا ابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، وأبو بكر الأنباري (ت: ٣٢٨هـ) ، والسيرافي (ت: ٣٦٨هـ) ، والفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، والجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، والحريري (ت: ٥١٦هـ) وابن يسعون (ت: ٥٤٢هـ) ، وابن الشجري (ت: ٥٤٢هـ)، وابن بري (ت: ٥٨٢هـ)، والقيسي (ت: ٥٦٧هـ)، وذكر العكبري هذه العلة في كتابه (اللُّبَاب) وتابعه عليها ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) ^(٣) وابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) ، إذ قَالَ مُعَلَّلًا "وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: (أُوْدَتِ) أَوْ (أُوْدَيْنِ)، لَكِنْ حَمَلَ (الْحَوَادِثَ) عَلَى (الْحَدَثَانِ) ؛ لَمَّا كَانُوا يَقُولُونَ: (الْحَدَثَانِ)، فَيَرُدُّونَ بِهِ الْكثْرَةَ وَالْجِنْسَ، كَمَا يَرَادُ ذَلِكَ بِلَفْظِ الْجَمْعِ... وَأُكِّدَ ذَلِكَ كَوْنُ الْقَافِيَةِ (مُرْدَفَةً) بِالْأَلْفِ فَلَمْ يُمْكِنَهُ أَنْ يَقُولَ: (أُوْدَتِ) لِذَلِكَ" ^(٤).

ويتبيَّن من ذلك أن العكبري قد جمع بين هاتين العِلَّتَيْنِ، مشيرًا بقوله: "أَنَّهُ أَرَادَ هُوَ (بِالْحَوَادِثِ) : الْحَدَثَانِ ، فَحَمَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى ، فَإِذَا قُلْتَ: فَقَدْ كَانَ يُمْكِنُ أَنْ يَقُولَ : (أُوْدَتِ بِهَا) ، وَلَا يَنْكَسِرُ الْوِزْنُ ، قِيلَ : الْوِزْنُ لَمْ يَكُنْ يَنْكَسِرُ ، وَلَكِنْ كَانَ يَكُونُ فِيهِ عَيْبٌ وَهُوَ عَدَمُ الرَّدْفِ ، وَهُوَ الْأَلْفُ قَبْلَ الْيَاءِ ، وَالْقَصِيدَةُ كُلُّهَا مُرْدَفَةٌ ، وَقَدْ حَمَلَ هُنَا لَفْظَ الْجَمْعِ عَلَى لَفْظِ الْوَاحِدِ ، وَهُوَ (الْحَدَثَانِ) لَمَّا كَانَ (الْحَدَثَانِ) مَصْدَرًا فِي مَعْنَى (الْحَوَادِثِ) ، وَقَدْ عَكَسَ الشَّاعِرُ فَحَمَلَ (الْحَدَثَانِ) عَلَى (الْحَوَادِثِ) ، حَيْثُ كَانَ جِنْسًا دَالًّا عَلَى الْجَمْعِ" ^(٥).

فيما أنشده الشَّاعر ^(٦):

^(١) ينظر: معاني القرآن (للفراء) ١/١٢٨ .

^(٢) المذكر والمؤنث (للمبرد): ١١٢ .

^(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٤١٣/٢، شرح الكتاب للسيرافي: ٣٧٦/١، المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ٢٦٩ التكملة: ٣١٣، المقتصد: ٥٧٧ / ١، درة الغواص في أوهام الخواص: ٧١، المصباح: ٨٢٥، أمالي ابن الشجري: ١٥٩/١، شرح شواهد الإيضاح: ٣٤٦، إيضاح شواهد الإيضاح: ٥١٣/١، واللُّبَاب : ١٠٣/١ ، وشرح المفصل: ٣٦٢/٣.

^(٤) المفتاح: ٧٢/١.

^(٥) شرح التكملة للعكبري: ٤٣٤/١ _ ٤٣٥.

^(٦) البيت من الوافر : لم ينسب فيما وقف عليه . وهو بلا نسبة في : ينظر : إيضاح شواهد الإيضاح : ٥١٤/١ ، وتهذيب اللغة : ٢٣٥/٤ .

وَحَمَلُ الْمَيْنِ إِذَا أَلَمَّتْ بِنَا الْحَدَثَانِ وَالْأَيْفُ النَّصُورُ

وبعد عرض المسألة وكلام العلماء مما ذكرته مسبقاً ، فهمتُ من ذلك أنه لم يقل : (أُودِتْ) ؛ لأنه حمل (الحَوَادِثِ) على معنى (الحَدَثَانِ) ، و(الحَدَثَانِ) مذكّر ، وسوّغ ذلك لثلاثِ علل :

العلّة الأولى: إنّ (الحَوَادِثِ) مؤنث غير حقيقي.

العلّة الثانية: إنّ قوله: (أُودَى) فيه ردُّ إلى الأصل، وهو (التذكير)، ولو قيل: (إِنَّ زَيْنَبَ قَامَ)، لم يجز؛ لأنّ تانيثه حقيقي.

العلّة الثالثة: إنّّه قال (أُودَى) للضرورة؛ لأنّ القافية مُردّفة بـ (الألف)، وإن كان حذفها لا يؤدي إلى انكسار الوزن، إلا أنّه يؤدي إلى خلل في ردف القصيدة^(١).

وَمَنْ عِلَلِ الْعُكْبَرِيِّ أَيْضًا الَّتِي تَنْدَرِجُ تَحْتَ هَذَا الصِّنْفِ عِلَلُهُ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ : (خَلَائِفُ)

- علة مراعاة الحمل على المعنى :

ومن تعليلاته أيضاً بعلّة الحمل على المعنى ما ذكره العكبري أنّ (خَلَائِفُ) هو جمع (خَلِيفَةُ) تشبيهاً بـ(صَبَائِحُ) و(صَحَائِحُ) ، لكن (خَلِيفَةُ) تجمع لذلك حمل على معناها مع (خُلَفَاءُ) ، ومن قال (خُلَفَاءُ) ، لأنّ الخلافة من شأن المذكر ، لأنّه حملها على معناها^(٢).

وعلّل سيبويه مشيراً بقوله : " وقالوا خَلِيفَةُ وَخَلَائِفُ فَجَاءُوا بِهَا عَلَى الْأَصْلِ ، وَقَالُوا خُلَفَاءُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى مَذْكَرٍ ، فَحَمَلُوهُ عَلَى الْمَعْنَى وَصَارُوا كَأَنَّهُمْ جَمَعُوا خَلِيفٍ حَيْثُ عَمِلُوا أَنَّ الْهَاءَ لَا تَثْبُتُ فِي التَّكْسِيرِ " ^(٣). وبينما ذكر إلينا أبو جعفر النحاس (ت: ٣٣٨هـ)، بقوله: " ويجوز جمع (خَلِيفَةُ) و (خُلَفَاءُ) مثل كريم وكرماء ، نحو قوله تعالى : ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ

خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ ^(٤) ويجوز (خَلَائِفُ) مثل كرام لأنّ الهاء زائدة ؛ ويجوز (خَلَائِفُ)

(١) ينظر: المحكم: ٢٥٢/٣ (ح د ث)، إيضاح شواهد الإيضاح: ٥١٣/١، شرح التكملة للعكبري: ٤٣٤/١ .

(٢) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ٤٣٤/١ _ ٤٣٥.

(٣) الكتاب : ٦٣٦/٣.

(٤) سورة الأعراف من الآية : ٦٩ .

تشبيهاً بصحفية وصحائف ، نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ خَلَيْفَ فِي الْأَرْضِ﴾^(١) . وتابعه عليها أبو سعيد السيرافي ، والعكبري (ت: ٦١٦ هـ) ، والرضي (ت: ٦٨٦ هـ)^(٢) .

ولا ننسى أن نوه بأن ابن يعيش علل بها أيضاً في حديثه : وأما خليفة قالوا : فيه (خلائف) وخلفاء ، نحو قوله تعالى : (خلائف في الأرض) وقال : (ويجعلكم خلفاء) فمن قال : (خلائف) فهذا على الأصل المذكور ، وجمعه على (صبيحة) و(صائح) تشبيهاً بها ، لأن (الخليفة) لا يكون إلا مذكراً ، لذلك جمع على المعنى دون اللفظ^(٣) . وتابعه في العلة ذاتها ناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ) ، وابن هشام (ت: ٧٦١ هـ) ، والأزهري (ت: ٩٠٥ هـ)^(٤) .

ثامناً : علة القلة:

القلة في اللغة : "القاف واللام أصلان صحيحان، يدل أحدهما على نزارة الشيء ... فالأول قولهم: قل الشيء يقل قلة فهو قليل ، والقل: القلة ، وذلك كالدل والذلة"^(٥) .

و معنى القلة في الاصطلاح فهو: قلة استعمال الشيء في الكلام ونادراً ، ويكون عكس معنى الكثرة^(٦) وذكرها سيبويه في كتابه كثيراً مشيراً بقوله : وأما بنات الياء والواو منه قليل ، قالوا: أمدى وأمداء لا يجاوزون ذلك لقلته ... لأن بنات الياء والواو فيه أقل منها "^(٧)

وعلل بها ابن جني (ت: ٣٩٢ هـ) في باب (تاء يتية ، طح يطيح) من ذلك : ويكون (فعل) من الياء بمنزلة (باع)؛ لقولهم: (زلت الشيء أزيله)، فإن قلت: أحمله على (فعل يفعل)، إمّا من الياء وإمّا من الواو، فليس وجهاً؛ لقلة (فعل يفعل) فيما اعتلت عينه، وإنما جاء منه (طاح يطيح) ،

(١) سورة فاطر من الآية ٣٩. ينظر : عمدة الكتاب : ١١١ .

(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه (للسيرافي) ٣٧٩/٤ ، واللّباب : ٤٤١/٢ ، وشرح الشافعية (للرضي) ١٣٩ /٤ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٢٩٤/٣ .

(٤) ينظر : تمهيد القواعد بشرح التسهيل : ٤٨٠٢/٩ ، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ٣٦٠ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٥٤٥/٢ .

(٥) الكتاب : ٥٧٧ /٣ .

(٦) ينظر: المقاصد الشافية: ٣٨٨ /٦ .

(٧) مقاييس اللغة (قل) : ٣/٥ .

وتَاءَ يَتِيه)، فيما ذهب إليه الخليل (ت: ١٨٠ هـ)، وقد اختلف فيه العلماء إذا كانا من الواو أو من الياء ^(١).

بينما علل بها أيضا ابن الحاجب (ت: ٦٤٦ هـ) في معرض حديثه: أنهم يقصدون ألف (ها) مع اسم الإشارة، نحو (هذا) و (هذه) و (هذان) و (هؤلاء)، بخلاف (هاتان) و (هاتين) لقلته ^(٢).

ومن أمثلة ذلك ما علله العكبري (ت: ٦١٦ هـ) بهذه العلة، ومنها:

- التعليل بَعِلَّةِ الْقَلَّةِ فِي إِبْدَالِ التَّاءِ دَالًا فِي غَيْرِ (افْتَعَلَ):

ذكر العكبري أن في (تَوَلَّجَ) وجهين: وذلك أنه من (الْوُلُوجِ)، فإن جعلته (فَوَعَلًا) كانت التاء بدلًا من الواو، والواو الثانية زائدة، وإن جعلتها زائدة كان وزنه (تَفَعَّلًا)، وقد قالوا (دَوَلَّجَ)، فأبدلوا الدال من التاء ^(٣). وعلل سيبويه أن أصلها (وَوَلَّجَ) على وزن (فَوَعَلَ) فلمّا التقت الواوان في أول الكلمة قلبت الأولى تاء؛ لأنّ (فَوَعَلَ) أكثر في الأسماء من (تَفَعَّلَ) ^(٤).

وتابعه عليها ابن السراج (ت: ٣١٦ هـ)، وأبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧ هـ)، وابن جني، والثمانيني (ت: ٤٤٢ هـ)، والعكبري في كتابه: (اللباب) ^(٥).

بينما ذكر ابن يعيش (ت: ٦٤٣ هـ) مُعللاً بقوله: "أبدلوا من التاء دالًا في غير افتعل، وذلك نحو: (دَوَلَّجَ) في: (تَوَلَّجَ)، كأنهم رأوا التاء مهموسة والواو مجهورة، فأبدلوا من التاء الدال؛ لأنها أختها في المخرج، وأخت الواو في الجهر؛ لتحصل المجانسة في الصوت، وهذا قليل شاذ في الاستعمال وإن كان حسنًا في القياس؛ لكن لقلة استعماله لا يقاس عليه" ^(٦). وتابعه عليها ركن الدين (ت: ٧١٥ هـ)، وأبو الفداء (ت: ٧٣٢ هـ) ^(٧).

(١) ينظر: المنصف: ٢٦١/٢ - ٢٦٢.

(٢) ينظر: الشافية في علمي التصريف: ١٠٦.

(٣) ينظر: شرح التكملة للعكبري: ١٠٤٦/٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣٣٣/٤.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ٢٦٩/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٢٢/٥، وسر صناعة الإعراب: ١٥٥، وشرح التصريف (للمثاني): ٣٦٧، واللباب: ٣٣٦/٢.

(٦) شرح المفصل: ٤١٠/٥.

(٧) ينظر: شرح الشافية (لركن الدين)، والكناش: ٢١٣/٢.

الفصل الرابع: أصناف العلة الصرفية عند العكبري

ولا ننسى أن ننوه بين المذاهب الأخرى : في حين ذهب البصريون إلى أن (تَوَلَّج) من الولوج ، وأصلها : وَوَلَّج ، وذهب الكوفيون إلى أنها (تَفَعَّل) ، وحملها على (فَوَعَلَ) أولى ؛ وذلك لقلة (تَفَعَّل) في الكلام ، وكثير (فَوَعَلَ) في الأسماء ، وهو عند البغداديين على وزن (تَفَعَّل) والنَّاء زائدة وحملها على (فَوَعَلَ) أولى ؛ وذلك لقلة (تَفَعَّل) في الكلام ، وكثرة استعمال (فَوَعَلَ) في الأسماء^(١).

وخلاصة مما تقدّم ذكره : والواجب أن تُبدل تاء (افْتَعَلَ) دالاً، في حال كون فاءه (دالاً أو ذالاً أو زايًا) كقولهم فيما كان فاءه دالاً: (اَدَّرَأ) والأصل (اَدْتَرَأ)؛ لأنها من (دَرَأْتُ)، وقولهم فيما كان فاءه ذالاً: (اَدَّكَرَ في حال الادغام ، أو اَدَّكَرَ من غير ادغام) والأصل (اَدْتَكَّرَ)، وهي من (دَكَّرْتُ)، وقولهم فيما كان فاءه زايًا: (اَزْدَجَرَ) والأصل (اَرْتَجَرَ)، وهي من (رَجَرْتُ)، وقد أبدلت الدال من هذه الحروف؛ لإرادة التجانس الصوتي^(٢) ، وقد أبدلت تاء (تَوَلَّج) دالاً؛ للمجانسة والتقارب الصوتي الحاصل بين الدال والواو، فكلاهما مجهوران، والتاء مهموس إلا أنها أخت الدال في المخرج، ولكن ما جاء في غير (افْتَعَلَ) لا يقاس عليه؛ لقلة ما ورد من ذلك في اللسان عربي^(٣).

تاسعاً : عِلَّةُ الْكَثْرَةِ :

الْكَثْرَةُ في اللُّغَةِ : ضد التَّقْلِيل ، أي كَثِيرَةُ العدد ، كَثُرَ الشَّيْءُ فهو كَثِيرٌ (وقوم كثيرٌ) و(هم كثيرون) ، وأكثر ، أي كَثُرَ ماله ، وهي ضدُّ الوحدة والقِلَّة^(٤).

وفي الاصطلاح : هو كثرة استعمال الشيء في الكلام ، وصفاتها الشهرة ، وهو ضدُّ معنى القِلَّة^(٥).

(١) ينظر: شرح المفصل: ٣٩٦/٥ ، والممتع : ٢٥٤ ، وإيجاز التعريف في علم التصريف : ١٧٩ ، وارتشاف الضرب : ٣٢٠/١ .

(٢) ينظر: الخصائص: ١٤٤ / ٢ ، والبدیع في علم العربية: ٥٦٥ / ٢ ، وشرح الملوكي: ٣٢٢ ، ٣٢٤ ، وشرح المفصل: ٤٠٩ - ٤١٠ .

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٣٣/٤ ، والأصول في النحو: ٢٦٩ / ٣ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٢٢ / ٥ ، وشرح وشرح التصريف للثمانيني: ٣٦٧ .

(٤) ينظر : التعريفات : ١٨٠ .

(٥) ينظر : المقاصد الشافية : ٣٨٨/٦ .

الفصل الرابع: أصناف العلة الصرفية عند العكبري

واستنتج مما ذكرته ، أنَّ العلة هذه تعدُّ من العِلل التي يكثر استعمالها عند العرب كثيرًا على الإطلاق ، ولها نصيب كبير عند علماء العربية سواءً في الدراسات النحوية أم الصَّرْفِيَّة وتُذَكَّر دائمًا في بابي (الحذف) لأنَّ العرب يطلبون الخفة لأجل ذلك ، يحذفون لكثرة الاستعمال التي تطرأ على العِلل سواء من حيث الإبدال أو الإعلال أو الإدغام أو غير ذلك .

فيما ذكره سيبويه (ت: ١٨٠هـ) من هذه العلة قوله " وحذفوا الفعل من (إِيَاكَ) لكثرة استعمالهم إِيَاه في الكلام ، فصار بدلًا من الفعل ، وحذفوا كحذفهم (حَنَنْزِ الآن) ، فكأنَّه قال (احذر الأسد) ، ولكن لا بدَّ من الواو ، لأنَّه اسم مضموم إلى آخره" (١).

وعلل بها ابن السراج (ت: ٣١٦هـ) في أصوله : أنَّ الحروف وهي : (لأدر ، ولم يك ، ولم أبل) جميع هذه الأحرف إنَّما حذفت لكثرة استعمالها عند العرب في كلامهم ، وذلك بسبب الحاجة إلى معانٍ كثيرًا ، لأنَّ (لأدري) أصل في الجهالات ويكون فيها عبارة عن الزمان ، (ولم أبل) أنَّها مستعملة فيما لا يكثر به وهذه أحوال فيجب أن تكثر الألفاظ التي يعبر عنها بهن ، وليس كل ما كثر استعماله عندهم حُذِف ، لأن أصل (لا أدر) : لا أدري وكان هذه الياء أن لا تحذف إلَّا بالجزم ، فحذفت أيضًا لليلة ذاتها (٢).

وردت هذه العلة عند الجرجاني (ت: ٤٧١هـ) في قوله " حُذِفَت الهمزة في نحو : (الله) ، لكثرة الاستعمال ، أصله (الإله) ، فأدغم اللَّام في اللَّام ، وفُجِمَ للتَّعْظِيم " (٣).

أمَّا العُكْبَرِي (ت: ٦١٦هـ) فقد علَّل بها عددًا من الأحكام في كتابه ، وتنوّعت صورها ، ومنها : ذكر في معرض حديثه في باب (جمع التكسير) عن أبييته ، وأشار بأنَّ (نَارٌ) جمعت في القليل (أنُّور) ، قال الشاعر (٤):

فَلَمَّا فَقَدْتُ الصَّوْتَ مِنْهُمْ وَأُطْفِئْتُ مَصَابِيحُ شُبَّتْ بِالْعَشِيِّ وَأَنْوُرُ

ولك في هذا وجهان:

(١) الكتاب : ٢٧٤ / ١ .

(٢) الأصول في النحو : ٣٤٣ / ٣ .

(٣) المفتاح في الصرف (للجرجاني) : ١٠٠ .

(٤) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه : ٨٨

الفصل الرابع: أصناف العلة الصرفية عند العكبري

الأول : أن يكونوا لاحظوا لفظ (نار) ، فإنَّ عينها الآن ساكنة دون أصلها ، فيكون نحو : (فُلَس) و (أَفْلَس)

والثاني : أنَّ نارًا مؤنثة والمؤنث إذا لحقته التاء قد تسكن عينه نحو : حلقة وإذا حذفت الهاء حُرِّك ، فنار كأنَّ التاء فيه موجود لما كان تأنيثه لازماً ، فيجمع على (أَفْعُل) كما يجمع السَّاكِن الوسط ^(١).

ويجمع في الكثرة على (نُور) وهو (فُعْل) ويشبه أن يكون أصل العين الضَّم ، نحو : أَسَدَ وأُسَدَ ، ولكن الواو سكنت لثقل الضمة عليها ، قال الشاعر ^(٢):

شَهِدْتُ وَدَعَوَانَا أُمَيْمَةً أَنَّنَا بَنُو الْحَرْبِ نَصْلَاهَا وَإِنْ شَبَّ نُورُهَا

وكذلك على _ (نيرة) نحو: قَيْعَة ، وعلى (فعلان) : نيران ^(٣)

ومن ذلك أيضاً في حديثه عن جموع القلة ، وأما (دَارٌ) و (سَاقٌ) فقد قالوا : في القلة : (أَذُورٌ) ، و (سَاقٌ) و (أَسُوقٌ) على (أَفْعُل) ، وقالوا : أيضاً : دُور ، وسُوق ، وأصله ضمُّ العين ، وسكنت ، وقالوا: في جمع الكثرة : دِيَار .

وأما (سُوق) ف(فُعُول) للكثرة ، فلمَّا اجتمعت واوان همزوا الأولى لانضمامها ضمًّا لازماً ، وقالوا: سُوق على (فُعْل) ^(٤).

والتعليل بعلَّة الكثرة فيما يخصُّ الزيادة: قال ابن يعيش: "أبدلوا من التاء دالاً في غير – افتعل ، وذلك نحو- دَوَّلَج - في: تَوَّلَج، كأنهم رأوا التاء مهموسة والواو مجهورة ، فأبدلوا من التاء الدال ؛ لأنها أختها في المخرج، وأخت الواو في الجهر؛ لتحصل المجانسة في الصوت ، وهذا قليل شاذٌّ في الاستعمال ، وإن كان حسناً في القياس ؛ لكن لقلَّة استعماله لا يقاس عليه" ^(٥).

^(١) ينظر: شرح التكملة للعكبري ٦٢٣/٢ ، وشرح التصريف (للثمانيني) ، و والمقتصد في شرح التكملة : ٨٣١/٢ ، وسفر السعادة وسفير الإفادة : ١٠٧ / ١ ، والممتع : ٢٢٣/١ ، و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : ٤٧٦٣ / ٩

^(٢) البيت من الطويل ، وهو لحاتم الطائي في ديوانه ٢٤٩

^(٣) ينظر : ، و الكتاب : ٥٩١ / ٣ ، وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي : ١٢٣/١ ، وشرح التكملة للعكبري : ٦٣١/٢

^(٤) ينظر: شرح التكملة للعكبري : ٦٣١ / ٢.

^(٥) شرح الملوكي: ١٦٢.

والواجب أن تُبدل تاء (افْتَعَلَ) دالاً، في حال كون فائه (دالاً أو ذالاً أو زائياً) كقولهم فيما كان فاءه دالاً: (ادَّرَأ) والأصل (ادْتَرَأ)؛ لأنها من (دَرَأْتُ)، وقولهم فيما كان فاءه ذالاً: (ادَّكَرَ في حال الادغام، أو ادَّكَرَ من غير ادغام) والأصل (ادْتَكَّرَ)، وهي من (دَكَرْتُ)، وقولهم فيما كان فاءه زائياً: (ازْدَجَرَ) والأصل (ازْتَجَرَ)، وهي من (زَجَرْتُ)، وقد أُبدلت الدال من هذه الحروف؛ لإرادة التجانس الصوتي^(١).

كانت هذه بعض العلل الدلالية التي اتخذ منها العكبري وسيلةً لتعليل مسائل كتابه الصرفية، ولم يكن القصد من إيرادها الحصر، وإنما كان القصد التمثيل لها؛ لتوضيح الكيفية التي كان يُعلل بها العكبري للاستعمالات اللغوية والمسائل الصرفية المتنوعة في كتابه.

(١) ينظر: الخصائص: ١٤٤ / ٢، والبدیع فی علم العربیة: ٥٦٥ / ٢، وشرح الملوکی: ٣٢٢، ٣٢٤، وشرح المفصل: ٤٠٩ / ٥ - ٤١٠.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة على النبي الأكرم وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين ...

أَمَّا بَعْدُ :

فلا يسعني في الختام إلا أن أحمّد الله بعد أن أعانني على ختام أطروحتي .

وتناولت هذه الدراسة التعليل الصّرفيّ الموجود في شرح تكملة أبي عليّ الفارسي لأبي البقاء العُكْبَرِي، وشرح العُكْبَرِي وعنايته في التعليل الصّرفيّ، وموقفه من علل علماء العربيّة وتأثيرها في تعليلاته الصّرفيّة، ووضوح أثر علله في أحكامه بشكل خاص، وفي الدّرس الصّرفيّ بشكل عام. فقد توصّلت هذه الأطروحة إلى بعض النتائج والتي أرجو الله تعالى أن تكون قد حقّقت الغاية المرجوة منه ، فأقول وبالله التوفيق ... وهذه أبرز النتائج التي توصّلت إليها وهي على ما يأتي :

١_ يمثل التعليل سمة بارزة عند العُكْبَرِي فلا تكاد تخلو مسألة من تعليل إلا في النادر، فبعد إحصاء العلل الواردة في الكتاب وجدتُ أنّها تتجاوز المئتين تعليل، بالإضافة إلى أنّ له التفاتات إلى تعليلات نحوية في مواضع قليلة، ومن البديهي أن يكثر عنده التعليل ؛ لأن الكتاب شرح ، والشارح يحتاج إلى بيان علة استعمال دون آخر، أو علة امتناع، أو وجوب، أو جواز وغير ذلك.

٢_ اعتمد العُكْبَرِي في تعليلاته على من سبقه من العلماء فلا يوجد له انفراد في علة في جميع المسائل، وكثيرًا تتفق تعليلاته مع تعليلات سيبويه .

٣_ أظهرت هذه الدراسة الحرص الكبير لدى العُكْبَرِي وأمانته عن طريق نقله عن شيوخه فيذكرُ كلامهم مع ذكر قائله، وقد يصفُ من ينقل عنه بأنّه ثقة ، وهذا يدلُّ على أخلاقه العالية اتجاه العلماء .

٤_ أكثر العُكْبَرِيِّ من النقل عن العبدى وهذا نراه جلياً واضحاً في جلِّ الأبواب ، ذكره (٥٤) مرة .

٥_ يعدُّ العُكْبَرِيُّ السماع هو الأصل المتقدم على غيره من أصول التعليل الصرفي ، فالمسموع عنده حجة ، ويقف عليه في إثبات القواعد كلما وجدت فيه ضوابط أصول الصرف من ناحية الشروط التي يتكئ عليها .

٦_ يميل العُكْبَرِيُّ في أكثر مواضع علله إلى ترجيح المذهب البصري، مما يدل على ميله إلى المذهب البصري .

٧_ اعتمد العُكْبَرِيُّ في القياس على كثرة المسموع ؛ لنسخ هذه الأحكام ومنها العلل الصرفية ؛ ليبين أن القياس لا يكون إلا على أدلة وشواهد كثيرة ، يمكن أن يقوم عليها القياس ، ومن المعروف أن القليل والنادر لا يجوز القياس عليه ، كما لا يجوز القياس على ما لم يرد به سماع .

٨_ أظهرت الدراسة تعدد الطرق التي استقى العُكْبَرِيُّ منها تعليلاته، فالمنبع الأول هو سيبويه (٨٦) مرة ، والمنبع الثاني أبو طالب العبدى (٥٤) مرة ، والمنبع الثالث الأخفش (٣٢) مرة ، والمنبع الرابع أبو علي الفارسي (٢٨) مرة ، والمنبع الخامس الخليل (١٢) مرة .

٩_ اتكأ العُكْبَرِيُّ في إثبات القواعد الصرفية وتعليلها على كلام العرب ، وحسبُه حجة للعالم وبعد كلام العرب ، إمَّا المسموع يرويه العُكْبَرِيُّ بنفسه ، أو ينقله عن شيوخه، وأساتذته ، وإمَّا أن يقيس على ما تشابه من الاستعمالات ، فالصرف عنده كلُّه أقيسة .

وكانت هذه بعض النتائج التي توصلت إليها عن طريق دراستي ، فإن كنت قد وفقت فيها فبفضل الله وحده ، وإن كنت قد قصرت فيها فمني وحدي __ وختاماً أحمد الله وأشكره على إنهاء هذه الدراسة ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم _والله ولي التوفيق .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمرجع

القرآن الكريم

- آراء ابن بري التصريفية جمعًا ودراسة: إعداد: الدكتور فراج بن ناصر الحمد ، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط ١. ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
- إتحاف الطرف في علم الصرف : ياسين الحافظ مدرس علوم اللغة العربية ، راجعه وقدم له الدكتور: محمد علي سلطاني أستاذ علوم اللغة العربية ، بيروت _ لبنان ، المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي _ ط الأولى ، ١٤٣٥_ ١٤٣٦ هـ ٢٠١٤ م .
- الإتيقان في علوم القرآن ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب
- الاحتجاج العقلي في النحو العربي، تأليف: الدكتور محمد جواد محمد الطريحي، الطبعة الأولى (١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م)، دار الكتب العراقية، بغداد، ودار صادر، بيروت.
- الأحرف السبعة للقرآن : عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ)، المحقق: د. عبد المهيم طحانة ، الناشر: مكتبة المنارة - مكة المكرمة ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨
- إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى (ت: ١٣٨٢هـ)، مطبعة لجنة التأليف والنشر، ط ٢ / ١٩٣٧م.
- أدب الكاتب (أو) أدب الكتاب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد الدالي، الناشر: مؤسسة الرسالة.
- الإدغام في شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي (ت: ٣٦٨هـ) : لسيف بن عبد الرحمن العريفي _ وليد محمد السراقبي .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان
أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ) تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، تحقيق: رمضان
عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، ليحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري
(ت: ١٠٩٦ هـ)، تحقيق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، الناشر: دار الأنبار للطباعة
والنشر، مطبعة النواعير، الطبعة: الأولى - العراق - الرمادي، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- إرشاد السالك إلى أشرف المسالك في فقه الإمام مالك : عبد الرحمن البغدادي، أبو زيد أو
أبو محمد، شهاب الدين المالكي (ت: ٧٣٢ هـ) وبهامشه: تقريرات مفيدة لإبراهيم بن حسن
_الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر _ط: الثالثة.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن
قيم الجوزية (ت ٧٦٧ هـ)، المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، قسم من هذا الكتاب:
هو أطروحة دكتوراة للمحقق، أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ -
١٩٥٤ م.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق وتعليق:
أبو حفص سامي بن العربي الأشري، قدم له: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، سعد بن
ناصر، الناشر: دار الفضيلة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- أساس البلاغة، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله
(ت: ٥٣٨ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان،
ط: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- أسرار العربية، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين
الأنباري (ت: ٥٧٧ هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط ١/ ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- الأسس المنهجية للنحو العربي دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم، لحسام أحمد قاسم،
الناشر: دار الآفاق العربية، ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- إسفار الفصيح، لمحمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (ت: ٤٣٣ هـ)، تحقيق: أحمد بن
سعيد بن محمد قشاش، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة،
المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

- إشارة التعيين في تراجم النجاة واللغويين : لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني ، تحقيق : د. عبد المجيد دياب ، مطبوعات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦ م.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: مجموعة محققين مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- إصلاح المنطق: لابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت: ٢٤٤هـ) تحقق: محمد مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٢٣هـ ، ٢٠٠٢م.
- الأصول: دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني، الدار البيضاء، الرباط، ١٩٨٣م.
- أصول النحو العربي، د. محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية، لبنان، ط الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ) ، تحقيق: حقه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداي، الناشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع - مصر/ القاهرة ، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م
- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ) تحقيق : حقه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداي ، الناشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع - مصر/ القاهرة ، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- الإعراب في جدل الإعراب، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، قدم له: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط الأولى، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

- إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل : لابن هشام الأنصاري ، تحقيق وتعليق : الأستاذ هاشم طه شلال ، مطبعة المعارف ، بغداد ، (بدون ط ، بدون تحقيق)
- الاقتراح في أصول النحو وجدله : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) ، تحقيق: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح) ، الناشر : دار القلم، دمشق، ط: الأولى، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م
- الاقتراح في أصول النحو، للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدمه: علاء الدين عطية، نشر: دار البيروتي، ط ٢/ ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب :أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلاني (ت: ٥٢١هـ)
- إكمال الأعلام بتتليث الكلام: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ) تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي ، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة - المملكة السعودية ، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- أمالي ابن الشجري، لضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١م.
- إنباه الأمراء بأبناء الوزراء : لابن طولون ، تحقيق : محمد المهنا ، الناشر: دار البشائر الإسلامية ، ط، الأولى ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة : جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٤٦هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت ٣٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر: دار الفكر - دمشق.
- ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي ، تحقيق : د. طارق الجناحي ، الناشر : عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية _ بيروت ، ط، الأولى ١٤٠٧ هـ _ ١٩٦٩ م .
- إيجاز البيان عن معاني القرآن :محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري أبو القاسم، نجم الدين (ت: نحو ٥٥٠هـ) ،المحقق: الدكتور حنيف بن حسن القاسمي ،الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت ،الطبعة: الأولى - ١٤١٥ هـ
- إيجاز التعريف في علم التصريف، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة -السعودية، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي ، حققه وقدم له : الدكتور حسن شاذلي فرهود ، دار التأليف ، ط ١ ، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .
- إيضاح الوقف والابتداء : محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)
- إِيضَاحُ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ: لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت ٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمد بن حمود الدّعجاني، الناشر: دار الغرب الإسلامي -بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧م.
- الإِيضَاحُ فِي عِلَلِ النَّحْوِ، لأبي القَاسِمِ الرَّجَّاجِي (ت ٣٣٧)، تحقيق: د.مَازِن المَبَارَك، الناشر: دار النفائس -بيروت، ط: الخامسة، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
- باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن : محمود بن أبي الحسن (علي) بن الحسين النيسابوري الغزنوي، أبو القاسم، الشهير بـ (بيان الحق) (ت: بعد ٥٥٣هـ) ، تحقيق : (رسالة علمية): سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي ، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، عام النشر: ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م

- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، (٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٤٢٠هـ.
- البديع في علم العربية، لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه.
- أبو البركات ودراساته النحوية، د. فاضل صالح السامرائي، دار الرسالة للطباعة، بغداد، ط الأولى، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م
- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة : عبد المتعال الصعيدي (ت: ١٣٩١هـ) ، الناشر: مكتبة الآداب ، ط: السابعة عشر: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- بغية الطلب في تاريخ حلب : عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين ابن العديم (ت: ٦٦٠هـ) تحقيق: د. سهيل زكار . الناشر: دار الفكر.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة - مصر، الطبعة: الثانية، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة : مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ) ، الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ، ط: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
- التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول : أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (ت: ١٣٠٧هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- تاريخ إربل : المبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي، المعروف بابن المستوفي (ت: ٦٣٧هـ) ، تحقيق: سامي بن سيد خماس الصقار ، الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق عام النشر: ١٩٨٠ م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق : عمر عبد السلام التدمري ، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت ، ط: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- تاريخ بغداد : أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف ، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم : محمد بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله المقدمي (ت: ٣٠١هـ)، المحقق: محمد بن إبراهيم اللحيان ، الناشر: دار الكتاب والسنة ، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- التَّبَصُّرَةُ وَالتَّنْكِرَةُ، لأبي مُحَمَّد عَبْدَ اللَّهِ بن عَلِيٍّ بن إِسْحَاق الصَّيْمَرِيِّ من نَحَاةِ القرنِ الرَّابِعِ تَحْقِيق: د. فَتْحِي أَحْمَدُ مُصْطَفَى عَلِيٍّ الدِّينِ، النَّاشِر: جَامِعَةُ أُم الْقُرَى . المَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ، ط: الأولى، ١٤٠٢ هـ . ١٩٨٢ م.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

- تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، المحقق: سمير المجذوب، المكتب الإسلامي، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- تُحْفَةُ الْأَقْرَانِ فِي مَا قُرِئَ بِالتَّائِيلِثِ مِنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ بِأَحْمَدَ بْنَ يُوسُفَ بْنَ مَالِكِ الرَّعِينِي الْغُرْنَاطِي ثُمَّ الْبِيرِي، أَبُو جَعْفَرِ الْأَنْدَلُسِيِّ (ت: ٧٧٩هـ)، الناشر: كنوز أشبيلية - المملكة العربية السعودية
- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح : شهاب الدين أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف اللبليُّ أبو جَعْفَر اللغوي المالكي (ت: ٦٩١هـ) ، تحقيق: د. عبد الملك بن عيضة الثبتي، الأستاذ المساعد في كلية المعلمين بمكة المكرمة ، رسالة دكتوراة لفرع اللغة العربية، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، في المحرم ١٤١٧ هـ ، سنة النشر: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ) ، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية - بغداد) ، الناشر: دار الكتاب العربي ، ط: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م .
- تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، لعبد الرزاق بن فراج الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ (مطبوع ضمن مجموع رسائل ابن عبد الهادي) : يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن المبرّد الحنبلي (ت: ٩٠٩ هـ) ، عناية: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب ، الناشر: دار النوادر، سوريا ، ط: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١م .
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لابي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: حسن هنداي، دار القلم - دمشق، من الجزء الأول إلى الخامس، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيلية - الرياض، ط: ١، ١٤١٨ - ١٤٣٤ هـ / ١٩٩٧ - ٢٠١٣م .
- تصحيح الفصيح وشرحه: للعلامة الفقيه عبدالله بن جعفر بن محمد بن درستويه.(ت: ٣٤٧هـ) تحقيق: محمد العزازي. نشر : دار الكتب العلمية سنة ١٩٧١م - بيروت - لبنان .

- التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ): حققه وضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط ١ / ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- التعليقة على المقرب، بهاء الدين أبو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي الشافعي المعروف بابن النحاس (ت: ٦٩٨هـ)، تحقيق: د. جميل عبد الله عويصة، وزارة الثقافة، الأردن، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٤ م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة - القاهرة، الطبعة / ج ١ - ١٩٩٠ م، ج ٢ - ١٩٩٢ م.
- التعليل اللغوي عند الكوفيين، د. جلال شمس الدين، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية ١٩٩٤ م.
- التعليل اللغوي في كتاب سيبويه، للدكتور. شعبان عوض محمد العبيدي، دار الكتب الوطنية بنغازي، ط ١، ١٩٩٩ م.
- تفسير القرآن العظيم (ابن كثير)، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٩ هـ.
- تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية: لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني، تحقيق ودراسة: الدكتور محسن العميري، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ط، ١٣١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء - التحليل - التفسير، لحسن خميس الملخ، الناشر: دار الشروق - عمان، الطبعة الأولى، الإصدار الأول، ٢٠٠٢ م.
- النقفية في اللغة، لأبي بشر، اليمان بن أبي اليمان البندنجي، (ت: ٢٨٤ هـ)، تحقيق: د. خليل إبراهيم العطية، الناشر: الجمهورية العراقية - وزارة الأوقاف - إحياء التراث الإسلامي (١٤) - مطبعة العاني - بغداد، ١٩٧٦ م.
- التكملة لوفيات النقلة، للمنذري، تحقيق: بشار عواد معروف، ط: الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠١ هـ.

- التَّكْمَلَة، لأبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار الفارسيّ النَّحويّ (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور كاظم بحر المرجان، ط الثَّانِيَّة (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م)، عالم الكتاب، بيروت.
- تهديد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحَب الدين مُحَمَّد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الأساتذة: علي محمد فاخر، جابر محمد البراجة، وإبراهيم جمعة العجمي، وجابر السيد مبارك، وعلي السنوني محمد. ومحمد راغب نزال، نشر: دار السلام - مصر، ط ١/١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : لأبي الفتح عثمان ابن جني ، تحقيق : الدكتور حسن محمود هنداي ، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط ١ ، ١٤٣٩هـ_٢٠٠٩م.
- تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط: الأولى، ٢٠٠١م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- ثمار الصناعة في علم العربية، لأبي عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري الملقب بالجلس (ت: ٤٩٠هـ)، تحقيق: محمد بن خالد الفاضل، طبع بمناسبة افتتاح المدينة الجامعية - المملكة العربية السعودية، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- جامع البيان في القراءات السبع : عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ) ،الناشر: جامعة الشارقة - الإمارات ،(أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة) الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- جامع الدروس العربية، لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: ١٣٦٤هـ)، نشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط ٢٨/ ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي ،المحقق: محمد زهير بن

- ناصر الناصر ، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ
- الجامع في العلل والفوائد، د. ماهر ياسين الفحل، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٤٣١هـ.
 - الجمل في النحو، لأبي عبد الرحمن الخليل بن احمج بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط ٥، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
 - جمهرة الأمثال : أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: نحو ٣٩٥هـ) ، الناشر: دار الفكر - بيروت
 - جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، نشر: دار العلم للملايين - بيروت، ١ / ١٩٨٧م.
 - جمهرة أشعار العرب : أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (المتوفى: ١٧٠هـ) ، حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجادي ، الناشر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع .
 - جُمُوعُ النَّصَحِ وَالنَّكْسير فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، لعبد المنعم عبد العال، مكتبة الخانجي . القاهرة.
 - الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.
 - جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع : أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (ت: ١٣٦٢هـ) ، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي ، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت.
 - حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: ١٢٠٦هـ)، نشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط ١ / ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.
 - الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت ٣٧٠هـ)، المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، دار الشروق - بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠١ هـ .

- الحجة للقراء السبعة : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ) ، بدر الدين قهوجي - بشير جويجاني ، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق ، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت ، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م
- الحدود في علم النحو، أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأندلسي، شهاب الدين الأندلسي (ت: ٨٦٠هـ)، المحقق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط، العدد ١١٢ - السنة ٣٣ - ١٤٢١هـ/٢٠٠١ م .
- حركة حروف المضارعة: عبدالله بن ناصر القرني ، الناشر : مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ط١ . العدد ١١٩ - السنة ٣٥ - ١٤٢٣هـ.
- الحمل على المعنى في العربية، لعلي عبد الله حسين العنكبي، الناشر: ديوان الوقف السني . مركز البحوث والدراسات الإسلامية - بغداد، ط: الأولى، ١٤٣٣هـ . ٢٠١٢م.
- حياة الحيوان الكبرى :محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميري، أبو البقاء، كمال الدين الشافعي (ت: ٨٠٨هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ
- الحيوان، لعمر بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت: ٢٥٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون: مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٤ / ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.
- الدر النثير والعذب النمير في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤ هـ ، عبد الواحد بن محمد بن علي ابن أبي السداد الأموي المالقي (ت ٧٠٥ هـ) ، تحقيق ودراسة: أحمد عبد الله أحمد المقرئ ، أصل الكتاب:

أطروحة دكتوراة للمحقق، الناشر: دار الفنون للطباعة والنشر - جدة _ الناشر: ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م

- دراسات في كتاب سيبويه، لخديجة الحديثي، الناشر: وكالة المطبوعات-الكويت.
- درة الغواص في أوهام الخواص، للقاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: عرفات مطرجي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- دقائق التصريف، تأليف: أبو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب ت سنة (٣٣٨هـ)، تحقيق الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن، ط الأولى (١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م)، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
- دليل الحيران على مورد الظمان : أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني التونسي المالكي (ت: ١٣٤٩هـ) ، الناشر: دار الحديث- القاهرة
- دور البنية الصّرفيّة في وصف الظّاهرة النّحويّة وتّقيدها، للطيفة إبراهيم النجار، الناشر: دار البشير، -عمّان، الطّبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.
- ديوان ابن مقبل، عني بتحقيقه: عزة حسن، الناشر: دار الشرق العربي -بيروت، لبنان، حلب - سورية، الطّبعة: الأولى، ١٤١٦ - ١٩٩٥م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد الحسن السكّريّ (ت: ٢٩٠هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، الناشر: دار ومكتبة الهلال -بيروت، لبنان، ط: الثانية، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.
- ديوان أبي النّجم العجلي الفضل بن قدامة (ت: ١٣٠هـ)، جمعه وشرّحه وحقّقه: د. محمد أديب عبد الواحد جمران، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربيّة . دمشق، ١٤٢٧ هـ . ٢٠٠٦م.
- ديوان الأحوص الأنصاري : قدم له : الدكتور شوقي ضيف ، جمعه وحققه : عادل سليمان جمال ، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط، الثانية ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ديوان الأسود بن يعفر، صنعه: د. نوري حمودي القيسي، الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، مطبعة الجمهورية -بغداد، ١٣٩٠ الطّبعة: الأولى، هـ - ١٩٧٠م.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق: د. محمد حسين، الناشر: مكتبة الآداب -المطبعة النموذجية.

- ديوان الشَّماخ بن ضَرار الذبياني، حَقَّقَه وَشَرَحَه: صلاح الدِّين الهادي، الناشر: دار المعارف . مصر .
- ديوان العجاج : رواية عبدالملك بن قريب الأصمعي ، وشرحه وعني بتحقيقه : الدكتورة عزة حسن ، الناشر : دار الشرق العربي ، بيروت _لبنان ، ١٤١٦هـ _١٩٩٥م.
- ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق: د. عبد الحفيظ السطلي، الناشر: مكتبة أطلس -دمشق، ١٩٧١م.
- ديوان الفرزدق : شرحه وضبطه وقدم له : الأستاذ علي فاعور ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان ، ط، الأولى ، ١٤٠٧هـ _١٩٨٧م .
- ديوان الفضل بن العباس : تحقيق مهدي عبدالحسين النجم ، الناشر :مؤسسة المواهب _بيروت _لبنان ، ط ، الأولى ١٤١٩هـ _١٩٩٩م.
- ديوان القطامي : لعمير بن شبيب التغلبي (ت:١٠١هـ) ، تحقيق : د. محمود الربيعي ، الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠١م .
- ديوان امرئ القيس، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م.
- ديوان أمية بن أبي الصلت ، شرح : سيف الدين الكاتب ، وأحمد عصام الكاتب ، مكتبة الحياة ، بيروت.
- ديوان جرير، الناشر: دارُ بيروت للطباعة والنَّشر، بيروت، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.
- ديوان جميل بثينة : الناشر : دار بيروت ، ١٤٠٢هـ _١٩٨٢م.
- ديوان حاتم الطائي، شَرَحَهُ وَقَدَّمَ لَهُ: أحمد رَشَاد، النَّاشِر: دارُ الكتب العلميَّة - بيروت، لبنان، الطَّبْعَةُ: الثَّانِيَّة، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م.
- ديوان ذي الأصبع العدواني :وهو حُرِّثان بن مُحَرِّث ، تحقيق :عبدالوهاب العدواني ومُحَمَّد نائف الدليمي ، الناشر: مطبعة الجمهور العراق الموصل ، ط، الأولى .
- ديوان ذي الرُّمَّة، لَغَيَّالان بن عقبة العدويّ (ت: ١١٧هـ)، شَرَحَ أَبِي نصر أحمَد بن حاتم الباهلي، حَقَّقَه وَقَدَّمَ لَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: د. عبد القدوس أبو صالح، الناشر: مؤسسة الإيمان، الطَّبْعَةُ: الأولى، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.

- ديوان طَرْفَة بن العبد : ، لطرفة بن العبد بن سعد البكري الوائلي أبو عمرو الشاعر الجاهلي (ت: ٥٦٤ م)، تحقيق: درية الخطيب ، ولطفي القال ، الناشر : المؤسسة العربية ، بيروت_لبنان
- ديوان طَرْفَة بن العبد، لطَرْفَة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي أبو عمرو الشاعر الجاهلي (ت: ٥٦٤ م)، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: الثالثة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ديوان علقمة الفحل، شرحه: الأعلام الشنتمري، تحقيق: لطفي الصقال، ورية الخطيب، راجعه: د. فخر الدين قباوة، الناشر: دار الكتاب العربية حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ . ١٩٦٩م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، قَدَم له ووضع هَوَامِشُه وفَهَارِسُه: الدكتور فَايز مُحَمَّد، النَّاشِر: دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ . بَيْرُوت، الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّة، ١٤١٦هـ . ١٩٩٦م.
- ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي : تحقيق : أيمن ميدان ، الناشر : المكتبة العربية السعودية ، ط، الأولى ، ١٤١٣هـ_١٩٩٢م.
- ديوان كُنَيْز عَزَّة، جَمَعُهُ وَشَرَحَهُ: د. إِحْسَان عَبَّاس، النَّاشِر: دَارُ الثَّقَافَةِ - بَيْرُوت - لُبْنَان، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- ذيل طبقات الحنابلة : زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَّلامِي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ) ، تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض ، ط١ ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م .
- الرَّد عَلَى النَّحَاة، لأحمد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللَّخْمِي الْقُرْطَبِي، أبو العباس (ت ٥٩٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البناء، الناشر: دار الاعتصام، ط: الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.
- رسالة الحدود : لعليّ بن عيسى بن عليّ بن عبد الله، أبو الحسن الرّمانيّ المعتزليّ (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الفكر - عمان.
- رسالة الملائكة - نشرها الميمني كملحق في آخر كتابه (أبو العلاء) : أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان، أبو العلاء المعري، التنوخي (ت: ٤٤٩هـ) ، تحقيق: عبد العزيز الميمني ، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان ، ط: الأولى، - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

- رسالة منازل الحروف : علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت: ٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الفكر - عمان .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت: ١٢٧٠هـ) ، تحقيق: علي عبد الباري عطية ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ، ط: الأولى، ١٤١٥ هـ.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، لمحمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢.
- سر صناعة الإعراب: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (ت ٦٤٣ هـ)، تحقيق: د. محمد الدالي، الناشر: دار صادر، ط: الثانية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة : أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت: ١٤٢٠هـ) ،دار النشر: دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية ،الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.
- سنن ابن ماجه :ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
- سنن أبي داود :أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- سنن الترمذي : محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢) ، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥) ، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر ،الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

- سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، عالم الكتب- القاهرة، ط ١.
- سير أعلام النبلاء، تأليف: شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن قايماز الذهبي ت سنة (٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، القاهرة.
- السِّيَوطِيُّ النَّحْوِيُّ: لعدنانٍ مُحَمَّدٍ سَلَمَانَ، النَّاشِرُ: دَارُ الرِّسَالَةِ لِلطَّبَاعَةِ بِبَغْدَادٍ، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ . ١٩٧٦م.
- الشافعية في علم التصريف (ومعها الوافية نظم الشافعية للنيساري - ت في القرن ١٢)، لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، الناشر: المكتبة المكية - مكة، ط ١، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
- الشافعية في علمي التصريف والخط، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م .
- الشَّاهِدُ وَأَصُولُ النَّحْوِ فِي كِتَابِ سَيْبَوَيْهِ، لَخَدِيجَةِ الْحَدِيثِيِّ، النَّاشِرُ: جَامِعَةُ الْكُوَيْتِ، ط: الأولى، ١٣٩٤هـ . ١٩٧٤م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت: ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط: العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شَرْحُ أَبْيَاتِ سَيْبَوَيْهِ، لِأَبِي مُحَمَّدٍ يُوسُفَ بْنِ أَبِي سَعِيدِ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَرْزُبَانِ أَبُو مُحَمَّدٍ السَّيْرَفِيِّ (ت ٣٨٥هـ)، تَحْقِيقُ: د. مُحَمَّدٌ عَلِي الرِّيحِ هَاشِمٍ، رَاجَعَهُ: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، عام النشر: ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

- شرح الأبيات المشكّلة الإعراب، لحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط ١/١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م.
- شرح التصريف، لأبي القاسم عمر بن ثابت الثماني (ت: ٤٤٢هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، الناشر: مكتبة الرشد، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩ م.
- شرح الجمل، لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ١٤٠٠ هـ.
- شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الأستراباذي (ت: ٦٨٨هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر الأستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جامعة قاريونس، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية : محمد بن محمد حسن شُرَّاب، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧ م.
- شرح ألفية ابن معطي، تحقيق ودراسة: د. عليّ موسى الشوملي، الناشر: مكتبة الخريجي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- شرح الكافية الشافعية، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، نشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط ١.
- شرح المعتمد في أصول الفقه : لأبي الحسين محمد بن علي الطيب المعتزلي (ت: ٤٣٦هـ)، قدم له وضبطه : خليل الميس .

- شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت - لبنان، ط١/ ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- شرح الملوكي في التصريف، لموفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصل (ت: ٦٤٣هـ) تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م، د ط.
- شرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١/ ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م.
- شرح تكملة أبي علي الفارسي : لأبي البقاء العُكْبَرِيُّ (ت: ٦١٦هـ) تحقيق : د. فوزية بنت دقل العتيبي ، و د. جورية بنت مفزع الجهيني ، الناشر : مكتبة الرشد _ المملكة العربية السعودية ، ط١ ، سنة ١٤٤٢ هـ / ٢٠٢٠ م .
- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي (ت: ٦٦٩هـ)، قدم له: فواز الشعار، أشرف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- شرح ديوان الحماسة، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت ٤٢١هـ)، تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- شرح شافية ابن الحاجب : حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (ت: ٧١٥هـ)، تحقيق: : د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة دكتوراه) ، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية ، ط: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م
- شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهد للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزنة الأدب المتوفي عام ١٠٩٣ من الهجرة، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين (ت ٦٨٦هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، محمد الزفزاف - المدرس في كلية اللغة العربية، محمد محيي

- الدين عبد الحميد - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- شَرْحُ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ، لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِّي، تَحْقِيق: د. عِيدُ مُصْطَفَى دَرَوِيش، النَّاشِر: الْهَيْئَةُ الْعَامَّةُ لَشُؤُونِ الْمَطَابِعِ الْأُمِيرِيَّةِ - الْقَاهِرَةِ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- شرح شواهد الشافية: لعبد القادر البغدادي ، تحقيق: محمد نور الحسن محمد الزفزاف ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان ١٣٩٥ هـ
- شرح شواهد المغني، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، وقف عليه وطبعه وعلق حواشيه، أحمد ظافر كوجان، تذييل وتعليق: الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركي الشنقيطي، نشر: لجنة التراث العربي، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
- شرح كتاب سيوبه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، نشر: دار الكتب العلمية- بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠٠٨ م. شرح اللمع، لابن برهان العكبري (ت: ٤٥٦ هـ)، تحقيق: فائز فارس، نشر: سلسلة التراث - الكويت، ط ١/١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، لشمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (ت ٨٥٥ هـ)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر، الطبعة: الثالثة، ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م.
- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، شهاب الدين أحمد الخفاجي المصري (ت ١٠٦٩ هـ)، تح: محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الحرم الحسيني، مصر، ط ١، ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت ٥٧٣ هـ)، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري-مطهر بن علي الإيراني- د. يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر بيروت-دار الفكر-دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- صاحبني في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥ هـ)، محمد علي بيضون، ط ١/ ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- الصرف العربي أحكام ومعاني، د. محمد فاضل السامرائي، دار ابن كثير، الشارقة، ط ١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- الصفوة الصفية في الدرة الألفية، لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي، تحقيق: د. محسن بن سالم العميري، الناشر: جامعة أم القرى . معهد البحوث العلمية . مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.
- ضرائر الشعر، لعل بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، الناشر: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٩٨٠م.
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، لليسد محمود شكري الألوسي، شرحه: محمد بهجة الأزدي، الناشر: المكتبة العربية - بغداد، والمطبعة السلفية - مصر، ١٣٤١هـ - ١٩٢٢م.
- ضرورة الشعر، لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، الناشر: دار النهضة العربية للطباعة والنشر. بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م.
- الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك : إبراهيم بن صالح الحنود ، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ط: السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة - ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م ، ط: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م . ط: الثانية، ١٤٨٢ هـ - ٢٠٠٧ م
- طبقات المفسرين للداودي : محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداودي المالكي (ت: ٩٤٥هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت .
- طبقات النحويين واللغويين: محمد بن الحسن بن عبيد الله الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت: ٣٧٩هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط: الثانية ، الناشر: دار المعارف.
- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله (ت: ٢٣٢هـ)، تحقق: محمود محمد شاكر، نشر: دار المدني - جدة.

- ظاهرة التقاص في النحو العربي : دردير محمد أبو السعود ،الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
- العباب الزاخر واللباب الفاخر، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القرشي الصغاني الحنفي (ت ٦٥٠هـ)
- العَرَبِيَّةُ وَالْغَمُوضُ دراسة لغوية في دِلَالَةِ المبنى عَلَى المَعْنَى، لحلمي خليل، الناشر: دار المعارف الجامعية . مصر، ط: الثانية، ٢٠١٣م.
- العضديات ، للفارسي ، تحقيق : علي جابر المنصوري ، ط: الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ١٤٠٦ هـ .
- العلة الصَّرْفِيَّةُ فِي وصفِ الظَّاهِرَةِ النَّحْوِيَّةِ وَتَقْعِيدِهَا، للطيفة إبراهيم النجار، النَّاشِر: دَارُ البشير، -عمّان، ط: الأولى، ١٤١٤ هـ -١٩٩٤م.
- عِلَّةُ أَمْنِ اللِّبْسِ فِي العَرَبِيَّةِ، لمجيد خير الله الزّاملِي، النَّاشِر: دَارُ الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ - بيروت، لبنان، ٢٠١٣م.
- علل النحو، لمحمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن، ابن الوراق (ت: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض - السعودية، ط١/ ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري : أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت: ٨٥٥هـ) ،الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- عمدة الكتاب، لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، الناشر: دار ابن حزم -الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط: الأولى، ١٤٢٥ هـ -٢٠٠٤م.
- العنوان في القراءات السبع : أبو طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد المقرئ الأنصاري السرقسطي (ت: ٤٥٥هـ) ،المحقق: (الدكتور زهير زاهد - الدكتور خليل العطية)(كلية الآداب - جامعة البصرة) ،الناشر: عالم الكتب، بيروت ،عام النشر: ١٤٠٥ هـ

- عون المعبود في شرح نظم المقصود في الصرف : لأبي عبدالرحمن إبراهيم بن محمد الفقيه القادمي السريحي اليمني ، الناشر : مكتبة الأمام الوادعي _ جمهورية مصر العربية ، ط، الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م،
- غاية النهاية في طبقات القراء : شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ) ، الناشر: مكتبة ابن تيمية ، ط: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.
- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ) ، أبو عائش عبد المنعم إبراهيم ، الناشر: مكتبة أولاد الشيخ للتراث ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
- غريب الحديث : إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق [١٩٨ - ٢٨٥] ، : د. سليمان إبراهيم محمد العايد ، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ط: الأولى، ١٤٠٥
- غيث النفع في القراءات السبع : علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكي (ت: ١١١٨هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ، المحقق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م
- الفائق في غريب الحديث والأثر، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعرفة - لبنان، الطبعة: الثانية.
- فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات : محمد إبراهيم محمد سالم (ت: ١٤٣٠هـ) ، الناشر: دار البيان العربي - القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- الفصول المفيدة في الواو المزيّدة : صلاح الدين أبو سعيد خليل بن عبد الله الدمشقي العلاني (ت: ٧٦١هـ) ، المحقق: حسن موسى الشاعر ، الناشر: دار البشير - عمان ، ط: الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م
- فقه اللغة ، د. حاتم صالح الضامن، دار آفاق عربية، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م
- فقه اللغة وسر العربية، لعبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت: ٤٢٩هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: إحياء التراث العربي، ط: ط الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م.

- الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت: ١٢٥٢هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: دار الرائد العربي - بيروت، ط: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م
- في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) تحقيق: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- فيض الانشراح في روض طي الاقتراح، للإمام اللغوي المحدث أبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، (ت: ١١٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور محمود يوسف فجال، نشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ط: ٢، ٢٠٠٢م.
- القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط: الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلاني (المتوفى: ٥٢١هـ) تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا - الدكتور حامد عبد المجيد، الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، عام النشر: ١٩٩٦م
- القلائد الذهبية في قواعد الألفية عرض وإتمام لشرح ابن عقيل بثوب جديد، للأستاذ الدكتور محمود فجال، اعتنى به: الدكتور يوسف محمود فجال، الناشر: دار الفكر - دمشق، ودار الفكر المعاصر - بيروت، ط: الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- الكافية في علم النحو: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري المالكي (توفي: ٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب - القاهرة، ط: الأولى، ٢٠١٠م
- الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

- كتاب الأفعال، لعلي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القطّاع الصقلي (ت: ٥١٥هـ)، الناشر: عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- كتاب الأمالي مع كتابي ذيل الأمالي والنوادر : لأبو الفالي أبو علي ، تحقيق :صلاح بن فتحي هلال ، _ سيد بن عباس الجليمي ، الناشر : مؤسسة الكتب الثقافية ، ط، الأولى ١٤٢٢هـ _ ٢٠٠١م .
- الكتاب لسيبويه، لعمر بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٣/ ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- كشاف اصطلاحات الفنون ، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ) تح: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ، الناشر: بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت ، ط: الثالثة - ١٤٠٧ هـ.
- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي : عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي (ت: ٧٣٠هـ)، الناشر: دار الكتاب الإسلامي ، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي (ت ١٠٦٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- كشف المشكل في النحو ، علي بن سليمان اليميني (ت ٥٩٩هـ) تحقيق: د. هادي عطية مطر، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- كمال الأعلام بتلخيص الكلام : محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ) ، تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي ، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة - المملكة السعودية ، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

- الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، عام النشر: ٢٠٠٠ م.
- الكنز اللغوي في اللسن العربي، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤ هـ)، تحقيق: أوغست هفner، مكتبة المتنبني - القاهرة .
- الكنز في القراءات العشر: أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن علي ابن المبارك التاجر الواسطي المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (ت: ٧٤١ هـ)، تحقيق: د. خالد المشهداني، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة ، ط: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م
- اللامات، لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧ هـ)، تحقق: مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط ٢ / ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- لب اللباب في تحرير الأنساب : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الناشر: دار صادر - بيروت، الناشر: دار صادر - بيروت .
- اللباب في تهذيب الأنساب : أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت: ٦٣٠ هـ) ، الناشر: دار صادر - بيروت.
- اللباب في شرح الكتاب، عبد الغني بن طالب بن حمادة بن إبراهيم الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي (ت ١٢٩٨ هـ)، حققه، وفصله، وضبطه، وعلق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان .
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦ هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط ١ / ١٤١٦ هـ ١٩٩٥ م.

- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت: ٧١١هـ)، تحقيق: عبد الله علي الكبير، و محمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، نشر: دار المعارف - القاهرة.
- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، (ت ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، ط: الثالثة - ١٤١٤هـ.
- لُغَةُ الشَّعَر، دِرَاسَةٌ فِي الضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ، لِمُحَمَّدِ حَمَّاسَةِ عَبْدِ اللَّطِيفِ، النَّاشِر: دَارُ الشُّرُوقِ، الطَّبْعَةُ: الْأُولَى، ١٤١٦هـ. ١٩٩٦م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، دار الثقافة، المغرب، ١٩٩٤م.
- الملحة في شرح الملحة، لمحمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة-السعودية، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- لَمْعُ الْأَدَلَّةِ فِي أَصُولِ النَّحْوِ، لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، قدم له وَعَنِي بتحقيقه: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الفكر، ط: الأولى، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م - دمشق، ط ٢، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م - بيروت.
- اللع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية - الكويت.
- ليس في كلام العرب، للحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت ٣٧٠هـ): تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط: الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- مَا يَنْصَرَفُ وَمَا لَا يَنْصَرَفُ، لأبي إِسْحَاقَ الرَّجَّاجِ (ت ٣١١هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية . لجنة إحياء التراث الإسلامي-القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧١م.
- مبدأ العلة، لمارتن هيدغر، ترجمة: د. نظير جاهل، الناشر: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت: ٢٠٩هـ)، المحقق: محمد فواد سزكين.

- مجالس العلماء، لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، الطبعة: الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت: ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار المعرفة - بيروت، لبنان.
- مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار : جمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفتنّي الكجراتي (ت: ٩٨٦هـ) ، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، الطبعة: الثالثة، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م
- مجمل اللغة لابن فارس، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، (ت: ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- المحاجاة بالمسائل النحوية، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، قَدِّمَتْ لَهُ وَحَقَّقَتْهُ وَعَلَقَتْ حَوَاشِيَهُ: د. بهيجة باقر الحسني، الناشر: مطبعة أسعد . بغداد، ١٩٧٣ م.
- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط: ١٤٢٠هـ-١٩٩٩ م.
- المحكم والمحيط الأعظم، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- المخصص، لأبي لحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط: الأولى، ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م.
- المدارس النحوية، لأحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت: ١٤٢٦هـ)، الناشر: دار المعارف.
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : رمضان عبد التواب ، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة _ الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، د. عبد الرحمن السيد، مطابع سجل العرب، ط ١، ١٩٦٨م.
- المذكر والمؤنث، لأبي بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن قروة بن قطن بن دعامة الأنباري (ت: ٣٢٨ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، الناشر: جمهورية مصر العربية - وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.
- المَذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ، لأبي زكريّا يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧ هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة دار التراث . القاهرة.
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، ١٤١٨ هـ ١٩٩٨م.
- المسائل البصريّات: لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة : د. محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م.
- المسائل المنثورة، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق : مصطفى الحدي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، (بدون ط، بدوت ت) .
- المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ، لابن النجار البغدادي ، انتقاه : الدميّاطي ، حققه : محمد مولود خلف ، بشار عواد معروف ، ط : الأولى ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ١٤٠٦ هـ
- المستقصى في أمثال العرب : أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨ هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة: الثانية، ١٩٨٧م
- مسند الإمام أحمد بن حنبل : أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١ هـ) ، المحقق: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد، وآخرون ، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١ هـ) ، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت

- مشارق الأنوار على صحاح الآثار : عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى السبتي، أبو الفضل (ت: ٥٤٤هـ) ، الناشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.
- مشكل إعراب القرآن : أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: ٤٣٧هـ) ، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن ، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت: نحو ٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت.
- المصباح لما أعتّم من شواهد الإيضاح، لأبي الحجاج يوسف بن يَبْقَى بن يَسْعُون، تحقيق: د. مُحَمَّد بن حمّود الدّعجاني، الناشر: عمادة البَحْث العلميّ في الجامعة الإسلاميّة- السعودية، ط الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- المطالع النصرية للمطالع المصرية في الأصول الخطية : لنصر الوفاي الهوريني ، تحقيق : طه عبد المقصود ، الناشر: مكتبة السنة ، ط، الأولى ، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م ،
- معاني القراءات للأزهري ، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م
- معاني القرآن وإعرابه : إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ) ، تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي ، الناشر: عالم الكتب - بيروت ، طبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨.
- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تحقق: أحمد يوسف النجاتي - محمد علي النجار - عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، نشر: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط١.
- معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.
- معجم الأدباء : (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) : شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ) ، تحقيق: إحسان عباس ، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ط: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

- معجم الأدباء: لياقوت الحموي ، تحقيق : إحسان عباس ، ط ١ ، دار الغرب الإسلامي ١٩٩٣م
- معجم البلدان : شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ) ، الناشر: دار صادر، بيروت ، ط: الثانية، ١٩٩٥ م.
- معجم الجرح والتعديل لرجال السنن الكبرى، مع دراسة إضافية لمنهج البيهقي في نقد الرواة في ضوء السنن الكبرى ،نجم عبد الرحمن خلف ، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع ،الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م
- معجم العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، نشر: دار ومكتبة الهلال.
- معجم الفروق اللغوية : أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: نحو ٣٩٥هـ) ، تحقيق : الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين ،ط: الأولى، ١٤١٢هـ.
- الْمُعْجَمُ الْكَبِيرُ لِلطَّبْرَانِيِّ قِطْعَةٌ مِنَ الْمَجْلَدِ الْخَادِي وَالْعَشْرِينَ (يَنْصَمُّ جُزْءًا مِنْ مُسْنَدِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ) ،: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية: د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي ،الطبعة: الأولى: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م.
- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الثانية .
- معجم المُصْطَلَحَاتِ النُّحَوِيَّةِ وَالصَّرْفِيَّةِ، لمُحَمَّدِ سَمِيرِ نَجِيبِ اللَّبْدِيِّ، النَّاشِرُ: مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ - دار الفرقان، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م.
- الْمُعْجَمُ الْمُفَصَّلُ فِي عِلْمِ الصَّرْفِ، لِرَاجِي الْأَسْمَرِ، مُرَاجَعَةٌ: إِمِيلُ بَدِيعِ يَعْقُوبَ، النَّاشِرُ: دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ - بَيْرُوتَ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- المعجم المفضل في النحو العربي :إعداد الدكتورة عزيزة فوال بابستي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت_لبنان ، ط ، الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي.

- معجم ديوان الأدب أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت ٣٥٠هـ) تحقيق: دكتور أحمد مختار عمرو، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، عام النشر: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
- معجم متن اللغة، لأحمد رضا (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق)، الناشر: دار مكتبة الحياة - بيروت، عام النشر: ١٣٧٧-١٣٨٠هـ، ج ١ و ٢ / ١٣٧٧-١٩٥٨م، ج ٣ / ١٣٧٨-١٩٥٩م، ج ٤ / ١٣٧٩-١٩٦٠م، ج ٥ / ١٣٨٠-١٩٦٠م.
- معجم مقالات العلوم في الحدود والرسوم : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) : أ. د محمد إبراهيم عبادة ، الناشر: مكتبة الآداب - القاهرة / مصر ، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤ م .
- معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ١٩٨٥م.
- المفاهيم والألفاظ في الفلسفة الحديثة ، يوسف الصديق _الدار العربية للكتاب طرابلس، ط٢/ ١٩٨٠
- المفتاح في الصرف : لعبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ) تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، الناشر : مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، ط١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الْمُفْتَاخُ فِي شَرْحِ أُنْبِيَاءِ الْإِنْصَاحِ، لِأَبِي الْحَسَنِ بْنِ مُؤْمِنَ بْنِ عُصْفُورِ الْإِشْبِيلِيِّ، (ت ٦٦٩هـ)، دراسة وتحقيق: رَفِيعُ بْنُ غَازِي بْنِ نَافِعِ السَّلْمِيِّ، النَّاشِرُ: مَرْكَزُ الْمَلِكِ فَيْصَل، ط الأولى، ١٤٣٦هـ . ٢٠١٥م.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملح، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣ .
- الْمُفْضَلِيَّاتُ، للمفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (ت ١٦٨هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف - القاهرة، الطبعة: السادسة.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، الجزء الأول/ د. عبد الرحمن بن

سليمان العثيمين، الجزء الثاني/ د. محمد إبراهيم البناء، الجزء الثالث/ د. عياد بن عيد الثبتي،
الجزء الرابع/ د. محمد إبراهيم البناء/ د. عبد المجيد قطامش، الجزء الخامس/ د. عبد المجيد
قطامش، الجزء السادس/ د. عبد المجيد قطامش، الجزء السابع/ د. محمد إبراهيم البناء/ د.
سليمان بن إبراهيم العايد/ د. السيد تقي، الجزء الثامن/ د. محمد إبراهيم البناء، الجزء التاسع/ د.
محمد إبراهيم البناء، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى -
مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)، لبدر الدين
محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد
محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع
والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- المقتضب، لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد
(ت: ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، نشر: عالم الكتب. - بيروت.
- المُقَرَّب، لعلِّي بن مؤمن المعروف بابن عُصْفُور (ت ٦٦٩ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار
الجواري، وعبد الله الجبوري، الطبعة: الأولى، ١٣٩٢ هـ. ١٩٧٢ م
- المقصور والممدود : لابن السكيت ، تحقيق: محمد محمد سعيد ، ط ١ ، مطبعة الأمانة ، مصر
١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- المكرر في ما تواتر من القراءات السبع : عمر بن قاسم بن محمد بن علي الأنصاري أبو
حفص، سراج الدين النشار الشافعي المصري (ت: ٩٣٨ هـ) ، تحقيق: أحمد محمود عبد
السميع الشافعي الحفيان ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ
- ٢٠٠١ م
- الممتع الكبير في التصريف: لعلِّي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمِي الإشبيلي، أبو الحسن
المعروف بابن عصفور (ت: ٦٦٩ هـ)، الناشر: مكتبة لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٦ م.
- الممدود والمقصود : لأبي العباس بن محمد بن ولاد ، تحقيق : د. إبراهيم محمد عبدالله ،
مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (د ط ، د ت).
- الممدود والمقصود : لأبي علي القالي ، إسماعيل بن القاسم ، تحقيق ودراسة : د. أحمد عبد
المجيد هريدي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ . ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ .

- من تاريخ النحو العربي: سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت: ١٤١٧هـ)، الناشر: مكتبة الفلاح.
- مناهج المفسرين: منيع بن عبد الحليم محمود (ت: ١٤٣٠هـ)، الناشر: دار الكتاب المصري - القاهرة، دار الكتاب اللبناني - بيروت، عام النشر: ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين : شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م
- المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني): لابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، الناشر: دار إحياء التراث القديم، ط ١، ١٣٧٣هـ - أغسطس سنة ١٩٥٤ م .
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء، لأبي الحسن حازم القرطاجني، تقديم وتحقيق: مُحَمَّد الحَبِيب بن الخوجة، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦م.
- المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف : عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي ، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان ط: الثالثة، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م
- المنهاج في شرح جمل الزجاجي : للإمام يحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٩هـ) ، دراسة وتحقيق : الدكتور هادي عبدالله ناجي ، الناشر : مكتبة الرشيد ، ط ، الأولى ، ١٤٣٠هـ _٢٠٠٩م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي أثير الدّين مُحَمَّد بن يُوسف (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: عَلِيّ مُحَمَّد فَاخِر، وَأَحْمَد مُحَمَّد السُّودَانِي، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ مُحَمَّد فَاخِر، الناشر: دارُ الطِّبَاعَةِ المحمدية -القَاهِرَة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥ هـ -٢٠١٣م.
- موت الألفاظ في العربية، لعبد الرزاق بن فراج الصاعدي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط: السنة ٢٩ ، العدد ١٠٧ ، (١٤١٨م/١٤١٩هـ).
- الموفور من شرح ابن عُصْفُور، وَهُوَ اختصار شرح ابن عصفور الكبير على جمل الزجاجي، لأبي حَيَّان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق: مصطفى محمود أبو السعود، الناشر: درة الغواص لنشر مكنون العلم ومصونه . القاهرة، ط: الأولى، ١٤٤١ هـ . ٢٠٢٠هـ.

- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف : الدكتورة خديجة الحديثي ، الناشر: دار الرشيد ، الجمهورية العراقية _ سلسلة دراسات ، ١٩٨١ م .
- معاني القراءات للأزهري : محمد بن أحمد الأزهري (ت:٣٠٧هـ) ، الناشر: مكتبة الخانجي ، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م ، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة ، الطبعة: ١٣٨١ هـ .
- نتائج الفكر في النحو للسهيل ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت: ٥٨١هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١/ ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
- نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، للدكتور احمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- النحو العربي، العلة النحوية: نشأتها وتطورها، بحث في نشأة النحو وتاريخ العلة النحوية، لمازن المبارك، المكتبة الحديثية - مؤسسة الرسالة ودار النفائس - بيروت، ١٩٧٣ م .
- النحو الوافي، لعباس حسن (ت:١٣٩٨هـ) ، الناشر: دار المعارف - مصر، الطبعة: الخامسة عشرة.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) ، تحقيق: إبراهيم السامرائي ، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن ، ط: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- نزول القرآن على سبعة أحرف : مناع بن خليل القطان (ت: ١٤٢٠هـ) ، الناشر: مكتبة وهبة - القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري ، تحقيق : علي محمد الضباع ، المكتبة التجارية، القاهرة .
- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، لحسن خميس سعيد الملخ، الناشر: دار الشروق-عمّان، الطبعة الأولى: الإصدار الأول، فبراير ٢٠٠٠ م .
- نقد النثر، لأبي الفرج قدامة بن جعفر الكاتب البغداديّ (ت:٣٣٧هـ)، تحقيق: د. طه حسين بك، وعبد الحميد العبادي، الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية-القاهرة، ١٣٥١هـ-١٩٣٣ م .

- نكت الهميان في نكت العميان : صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت: ٧٦٤هـ) ، علق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط١ ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- النّوادر في اللّغة، لأبي زَيْد الأنصاريّ، تحقّق ودراسة: د. محمد عبد القادر أحمد، الناشر: دار الشروق، الطبعة: الأولى، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت: ١٣٩٩هـ) ، الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليّة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١ ، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.
- هشام بن معاوية الضرير حياته . وآراؤه . منهجه : الدكتور : تركي بن سهو بن نزال العتيبي ، الناشر : ط١، الأولى : ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداي، المكتبة التوفيقية - مصر.
- الواضح في علوم القرآن : مصطفى ديب البغا، محيي الدين ديب مستو ، الناشر: دار الكلم الطيب / دار العلوم الانسانية - دمشق ، الطبعة: الثانية، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت: ٦٨١هـ) ، تحقيق : إحسان عباس ، الناشر: دار صادر - بيروت ، ط: ١٩٠٠م.
- ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن : محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، أبو عمر الزاهد المطرز الباوردي، المعروف بغلام ثعلب (ت: ٣٤٥هـ) ، المحقق: حققه وقدم له محمد بن يعقوب التركستاني ، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - السعودية/ المدينة المنورة ، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

الرسائل والأطاريح

- أبو البقاء صرفيًا ، أطروحة دكتوراه ، للطالب : مجيد خير الله الزاملِي _ جامعة القادسية / كلية الآداب ، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.
- آمن اللبس في النحو العربي ، أطروحة دكتوراه ، للطالب : بكر عبدالله خورشيد _ جامعة الموصل / كلية التربية _ ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
- التعليلُ الصرفيُّ خلال القرون الخمسة الأولى النشأة والتطور : أطروحة دكتوراه ، الجامعة العراقية _ كلية الآداب .
- التعليل الصرفي في كتاب سيبويه : للطالب : أدریس حمد هادي ، رسالة ماجستير _ جامعة بابل / كلية التربية _ ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- التَّعْلِيلُ اللَّغَوِيُّ عِنْدَ الْبَغْدَادِيِّينَ فِي ضَوْءِ الدَّرْسِ اللَّسَانِيِّ الْحَدِيثِ، رسالة دكتوراه في جامعة وهران ، للطالب : درويش أحمد، كلية الآداب، اللغات والفنون، ٢٠١٢. ٢٠١٣م.
- التعليل النحوي عند ابن الأنباري من خلال كتابه أسرار العربية : رسالة ماجستير، للطالبة : ناهد محمد أحمد دياب _ كلية الدراسات العليا _ جامعة أم درمان الإسلامية.
- التعليل في أصول ابن السراج ، رسالة ماجستير ، للطالبة: نورية محمد الصلابي _ ليبيا جامعة الفاتح _ الدراسات العليا ، ٢٠٠٨م _ ٢٠٠٩م.
- الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال شواهد سيبويه نموذجًا ، رسالة ماجستير للطالبة : نورة ناهر ضيف _ جامعة الملك عبد العزيز ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية .
- العلة الصرفية عند ابن عصفور في كتاب المفتاح ، رسالة ماجستير، للطالبة : حنين هادي شهاب _ جامعة الأنبار / كلية التربية للعلوم الإنسانية ، ١٤٤٤هـ _ ٢٠٢٢م.

- العِلل الصرفية في كتاب الإصباح لابن هلال الحلبي (ت: ٩٣٣هـ) جمع ودراسة ، رسالة ماجستير ، للطالب : صلاح علي جسام _ جامعة الأنبار /كلية الآداب ، ١٤٤٢هـ _ ١٠٢١م .
- المصطلح الصرفي عند ابن المؤدب دراسة في كتاب دقائق التصريف : أطروحة دكتوراه ، للطالبة بسمة رضا الحلالة _جامعة مؤتة كلية الآداب _قسم اللغة العربية ، ٢٠٠١.
- مظاهر من شذوذ الأسماء في معجم لسان العرب _ أطروحة دكتوراه _للطالبة: سونيا محمد موسى _جامعة مؤتة ٢٠١٦ .
- منهج أبي حيان الأندلسي في التعليل الصرفي في كتابه (ارتشاف الضرب) _ رسالة ماجستير _للطالب : فهد بن سالم بن محمد المغلوث الشمري _ جامعة القصيم ١٤٣٢_١٤٣٣هـ ، ٢٠١١_٢٠١٢م.
- رسالة العلة النحوية في الأزهار شرح إظهار الأسرار في النحو لإبراهيم القصاب الرومي (ت: ١٠٢٩هـ) ، رسالة ماجستير ، للطالبة : مروة عبدالكريم العاني ، جامعة الأنبار/كلية التربية للعلوم الإنسانية ١٤٤٤هـ _ ٢٠٢٢م.

البحوث والمجلات

- آراء أبي العبدى التصريفية جمعًا ودراسة ، للباحث : عبد الرحمن بن عبد الله الحميدى _ كلية اللغة العربية _ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- بلاغة المشاكلة في القرآن الكريم : د.باسم محمد إبراهيم ، مجلة الفتح _جامعة ديالى _ العدد ٣٢ _ ٢٠٠٨م).
- حمل النقيض على النقيض دراسة صرفية: د. كاظم إبراهيم عبيس ، جامعة بابل ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية.
- الشاذ في كلام العرب في كتاب (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع) ، للعلامة جلال الدين السيوطي : د. عصام الكوسى : مجلة جامعة البعث _ ج ٣٦ ، عدد ١ _ تاريخ النشر : ٢٠١٤/١١/٩ .
- طرد الباب على وتيرة واحدة : د. محمد حماد القريشي: مجلة جامعة أم القرى لعلوم الإسلامية واللغة العربية وآدابها _ ج ١٥ ، العدد ٢٥ _ شوال ١٤٢٣ .
- مصطلح التوهم في كتاب سيبويه ، د. محمد عبد الوهاب : _مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية _ عدد: ١٤ _ ٢٠٠٢م

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Anbar
College of Education for Humanities
Department of Arabic Language



Morphological Explication in the Explanation of Abi Ali Al-Farsi's Complement to Abi Al-Baqaa Al-Akbari (D. ٦١٦ AH.)

A Dissertation Submitted to the Council of the College of education
for Humanities University of Anbar in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in
Arabic Language and Literature

By

Alia Nafeia Kafi Al-Rawi

Supervised by

Prof. Dr. Ammar Sabbar Kareem Al-Alwani

٢٠٢٣ A. D.

١٤٤٤
A.H.

Abstract

Praise be to Allah, who has taught (the writing) by the pen. He has taught man that which he knew not. For he has the praise for knowledge, and thanks for what he has blessed, and the prayers and peace be upon our Prophet Al-Mustafa, the mercy of Allah and upon his righteous and faithful family and companions and those who follow them until the Day of Judgment.

Hereafter, this dissertation, which is entitled Morphological "Explication in the Explanation of Abi Ali Al-Farsi's Complement to Abi Al-Baqaa Al-Akbari (D. ٦١٦ AH)". It aims to investigate morphological illas and study them in Al-Akbari, identify their levels, types, characteristics, identification and tackling them. It has been discussed with the earlier and later Arab scholars. It dealt with the explication on both aspects: the implicit and the explicit ... etc. .

And this dissertation acquires its importance from searching the book Explanation of the complement of Abu Ali Al -Farisi to Abu al -Baqaa Al -Akbari, and the scientific career of its author. It is based on the morphological and poetic examples. As a controversial dialectical book, since most of its illas were deep, searching in the arcanum of the language, and it relied on imaginary debate, as it transcended the apparent illas and started looking for what could be questioned, or presenting difficult controversial issues and its illas. I highlighted those illas and explained Al-Akbari's attitude to them and those of their authors. The nature of the study required it to be divided into three chapters, preceded by an introduction, preface, and followed by a conclusion and a list of references.

In the introduction: I talked about the importance of the topic, the reasons for choosing it, the difficulties I faced, and the methodology that I followed in studying the illas for explaining the complement, the objectives of the study, etc. As for the preface: it included four sections: the first: introducing Abu Ali

al-Farsi and his complementary book, Life of al-Farsi, and his scholarly works in brief and the value of complement, and his scientific status. The second section introduced Al-Akbari, his life and its works in detail. The third section Introduced the book Explanation of the complement (Sharh al-Takmalah wa Shururh al-Takmalah) and the fourth: The origins of morphological explication and its development among Arabic scholars.

The first chapter was entitled craftsmanship evidence according to Al-Akbari, and it contains four topics: the first, the auditory, the second: analogy, the third: consensus, and the fourth: adverb complement (istisshab al-hal). All were preceded by a preface to each section in it, and I added it with sufficient examples of Al-Akbari's use of these illas.

The second chapter was entitled the diversity of the morphological illas in Al-akbari. It included four sections. The first section tackled the levels of the morphological illa. The second tackled the simple and compound illas. The third treated positive and permissive illas. The fourth talked about the minor illas.

The third chapter was entitled the categories of the morphological illas in Al-Akbari. It included four sections. The first: the practical morphological illas. The second: the transformational illas. The third: the regular morphological illas. The fourth: the semantic morphological illas. As for the conclusion, I wrote down the most important findings that have been concluded. I ask Almighty Allah that I have succeeded in what I wrote, and my success is only in God, in Him I rely, and in Him I turn, and to attain the admiration of the honorable reader

All praise and thanks are Allah's, the Lord of Alamin (mankind, jin and all that exists).